

موسوعة مصر

للتشريع والقضاء

عبد الرحمن رشدي

المحامي

الجزء الثاني من خمسة

الطبعة الأولى

١٩٩١

اصدار

مركز حنين للدراسات القانونية

٢٨ ش. الأهرام - الجيزة ت: ٥٢٣٧١٢ - ٥٢٥١١

ش. د. فريدق حسن من الطباعة رفاعة - الهرم



موسوعة مصر للتشريع والقضاء

تتضمن موسوعى لجميع التشريعات المعمول بها فى مصر حتى مستوى
القرار الوزارى ، الصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا ،
معدلة وفقا لآخر تعديل ومرتببة موضوعاتها ومعلقا
عليها باهم المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض والادوية العليا

اعداد

عبد القم حمى

المحامى

الجزء الثامن عشر

موضوعات حرف (ف ، ط)

الطبعة الاولى - ١٩٩١

اصدار

مركز حمى للدراسات القانونية

٢٨٧ شارع الاهرام - الجزة - ت : ٨٥٠٠٠٢ - ٨٥٧٠٩٦

٢ شارع توفيق شمس من فاطمة رشدى - الهرم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ضرائب ورسوم

- أولا - الضرائب على الدخل
 - ثانيا - الضريبة على الاستهلاك
 - ثالثا - الضريبة على مرتبات المصريين بالخارج
 - رابعا - الضريبة على العقارات المبنية
 - خامسا - الضريبة على الاطيان
 - سادسا - الضريبة على المسلح
 - سابعا - ضريبة الايلولة
 - ثامنا - رسم تنمية موارد الدولة
-

أولا - الضرائب على الدخل

قانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١

باصدار قانون الضرائب على الدخل (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه .

(المادة الأولى)

يعمل في شأن الضرائب على الدخل بأحكام القانون المرافق .

(المادة الثانية)

يلغى العمل بالقوانين أرقام ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل و ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الأيراد و ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة اضافية على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لمصلحة المجالس البلدية والقروية و ٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حصر المولدين الخاضعين للضرائب على الثروة المنقولة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه و ٩٥ لسنة ١٩٧٣ بتنظيم تحصيل الضريبة العامة على الأيراد من بعض ملاك العقارات المبنية و ٢٧ لسنة ١٩٧٧ باعفاء فوائد ودائع البريد والبنوك من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة .

وتلغى أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبة وذلك فيما عدا المواد ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٩ ، ٣٠ ، ٣١ منه .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٨١ - العدد ٣٧ (تابع) .

كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الثالثة)

تلغى ضريبة الجهاد المفروضة بالقوانين رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٣ بفرض ضريبة جهاد على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، ١١٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن فرض ضريبة جهاد على بعض الأطنان الزراعية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان ، ١١٨ لسنة ١٩٧٣ بشأن فرض ضريبة جهاد على ملاك العقارات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن ضريبة العقارات المبنية كما تلغى كل من الضريبة الإضافية للدفاع وضريبة الأمن القومي المنصوص عليهما في القانونين رقمي ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة اضافية للدفاع و ٢٣ لسنة ١٩٦٧ بفرض ضريبة أغراض الأمن القومي .

كما تلغى الضريبة الإضافية بدائرة المحافظات المفروضة كنسبة من الضريبة الأصلية المقررة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية .

(المادة الرابعة)

يصدر وزير المالية اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (١) ، والى أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل باللوائح والقرارات المعمول بها حالياً فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به على الوجه الآتي :

(١) صدرت اللائحة التنفيذية بالقرار الوزاري رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢
(منشور فيما بعد) .

١ - يعمل بأحكام الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وأحكام الباب العاشر من الكتاب الثالث اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون .

٢ - يعمل بأحكام الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على أرباح شركات الأموال اعتباراً من السنة الضريبية ١٩٨١ أو السنة المالية المنتهية خلالها متى كان تاريخ انتهائها لاحقاً لتاريخ نشر هذا القانون .

٣ - يعمل بأحكام الضريبة على المرتبات اعتباراً من بداية السنة المالية ١٩٨٢/١٩٨١ .

٤ - يعمل بأحكام الضريبة على أرباح المهن غير التجارية والضريبة العامة على الدخل والأحكام العامة الواردة بالكتاب المثلث من هذا القانون فيما عدا أحكام الباب العاشر من هذا الكتاب اعتباراً من أول يناير عام ١٩٨١ .

يُصمّم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ذي القعدة سنة ١٤٠١ (٧ سبتمبر سنة ١٩٨١) .

قانون الضرائب على الدخل

الكتاب الأول

الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين وما يلحق بها

الباب الأول

الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المتقولة

الفصل الأول

نطاق الضريبة وسعرها

مادة ١ — تسرى الضريبة على الإيرادات الآتية :

١ — الفوائد وغيرها مما تنتج السندات وأذون الخزانة وما يدفع من مكافآت التسديد ومن الأنصبة إلى حاملي السندات وغيرهم من الدائنين .

٢ — فوائد القروض على اختلاف أنواعها التي تصدرها أو تعقدتها الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الأشخاص الاعتبارية أو الشركات أو المنشآت بصفة عامة أو تكون مطلوبة لديها بأية صفة كانت .

٣ — ما يحصل عليه المصريون أو الأجانب المقيمون عادة في مصر سواء كانوا من الأفراد أو من الجهات المنصوص عليها في البند ٢ من أرباح أو فوائد أو تسديدات أو استهلاكات لرأس المال أثناء حياة الشركة أو فوائد تصفية ناتجة عن مساهمتهم في شركات أو منشآت أجنبية لا تعمل في مصر أو في شركات مصرية تعمل في الخارج ولا تخضع للضريبة على أرباح شركات الأموال .

كما تسرى على ما يحصل عليه الأفراد والجهات المشار إليها نظير رد

أو تسديد أو استهلاك حصص التأسيس أو حصص أصحاب النصيب اذا تم ذلك قبل حل الشركة أن تصفيتها •

٤ - ما يحصل عليه الافراد والجهات المنصوص عليهم في البند السابق من فوائد وايرادات عما يملكون من سندات وأوراق مالية أجنبية حكومية وغيرها من القيم المالية الأجنبية •

٥ - فوائد الديون أيا كان نوعها وفوائد الودائع والتأمينات النقدية متى كانت هذه الديون والودائع والتأمينات النقدية مطلوبة لمصرين أو لأجانب مقيمين عادة في مصر ولو كانت الفوائد ناتجة من أموال مستثمرة في الخارج •

٦ - فوائد الديون أيا كان نوعها وفوائد الودائع والتأمينات النقدية في جمهورية مصر العربية متى كانت مطلوبة لأجانب غير مقيمين بها عادة •

٧ - مقابل الحضور الذى يدفع للمساهمين بمناسبة انعقاد الجمعيات البصومية •

٨ - ما يمنح لأعضاء مجالس الادارة في شركات المساهمة والمديرين وأعضاء مجالس المراقبة أو الرقابة من المساهمين في شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة، من المرتبات والمكافآت والأجور والمزايا النقدية والعينية وبدلات الحضور وطبيعة العمل وغيرها من البدلات والهبات الأخرى على اختلاف أنواعها •

٩ - المرتبات والمكافآت والأجور والمزايا النقدية والعينية وبدلات الحضور وطبيعة العمل التى يحصل عليها رؤساء وأعضاء مجالس الادارة المنتخبون أو المديرون زيادة على المبالغ التى يتلقاها أعضاء مجالس

الادارة الآخرون ، وذلك مقابل علمهم الادارى فيما يزيد على ٥٠٠٠ جنيه في السنة لكل منهم وذلك دون الاخلال بحكم البند ٤ من المادة ٥٥ من هذا القانون .

١٠ - بذلات التمثيل والاستقبال التى يحمل عليها رؤساء وأعضاء مجالس الادارة المنتخبون أو المختيارون في الشركات المنصوص عليها في البند ٨ وذلك فيما يزيد على ٣٠٠٠ جنيه سنويا لكل منهم .

١١ - ما يؤخذ من أرباح الشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، لمصلحة أعضاء مجالس الادارة المصريين وكذلك كل ما يمنح لهم بأية صفة كانت من بدل تمثيل أو مقابل حضور للجلسات أو مكافآت أو أتعاب أخرى ، وتسرى الضريبة في هذه الحالة بواقع النصف وذلك خلال مدة الاعفاء الضريبى المقرر للمشروع ودون الاعتداد بأى اعفاء مقرر في قانون آخر (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن الائتمان لا يقتصر على النشاط الاقتصادى داخل الدولة ، بل يجاوزه الى المعاملات الدولية ، اذ يلجأ اليه كوسيلة لتمويل التجارة الخارجية ، ومن قبيل ذلك منح المصدر الأجنبى للمستورد المصرى ائتمانا يمكنه من شراء المنتجات الأجنبية على أن يسدد المشتري المصرى ثمن ما اشتراه على أقساط أو آجال معينة ، وهذه العملية وإن تكن وفقا للقانون المبدنى تعتبر تأجيلا لباقي الثمن ، الا أنها وفقا للقانون التجارى تعتبر بمثابة تسهيل ائتمانى وتخضع الفوائد المستحقة عنه للضريبة على إيرادات القيم المنقولة أو للضريبة على فوائد الديون تبعا لشخصية المدين . (نقض مدنى ١٩٧٣/٦/٢٠ - موسوعتنا الذهبية الجزء السابع فقرة ٧٥٢) .

- وقضت بأن أجرة العقار المرهون رهن حيازة ليست الا فائدة للقرض المضمون بهيذا الرهن . فمن الواجب دفع الضريبة عنها باعتبارها من الإيرادات الخاضعة للضريبة . (نقض جنائى ١٩٤٣/١١/٢٢ - المرجع السابق ، الاصدار الجنائى ، الجزء السادس فقرة ١٥٨٠) .

- كما قضت بأنه إذا رأت الشركة تعيين أحد العاملين عضوا في مجلس

مادة ٢ - يكون سعر الضريبة ٣٢٪ من اجمالي الأيراد الذي تسرى عليه الضريبة .

الفصل الثاني

وعاء الضريبة

مادة ٣ - يتحدد وعاء الضريبة باجمالي الإيرادات المنصوص عليها في المادة (١) من هذا القانون وذلك على النحو التالي :

ادارتها فإن المرتب الذي كان يتقاضاه قبل تعيينه عضواً في مجلس الإدارة يخضع للضريبة على المرتبات ومسا في حكمها بينما يخضع ما يمنح له فوق ذلك من مقابل حضور الجلسات ومن المكافآت أو الاتعاب الأخرى لضريبة القيمة المنقولة ولا وجه لاختصاص المرتب بـ (أو ما هو في حكمه - في مثل هذه الصورة لضريبة القيمة المنقولة) لجرد أن صاحبه أصبح يجمع بين وظيفته في الشركة وعضوية مجلس الإدارة ، إذ أن اختياره لعضوية مجلس الإدارة مع احتفاظه بوظيفته الأصلية وقيامه بأعبائها لا يسقط عنه صفته كموظف وبالتالي لا يصلح سبباً لخفض ما يتقاضاه كموظف للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة . (نقض مدني ١١/١٢/١٩٧٩ - مدونتتنا الذهبية العدد الأول فقرة ١٣٧٠) .

وقضت بأن الفوائد بنوعها تعويض للدائن عن احتباس ماله من التداول ومن ثم فلا مجال للترقية بين نوعين من الفوائد وإذ جاء نص المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ (المقابلة لنص الفقرة الخامسة من المادة الأولى للقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١) بشأن الضريبة على الديون والودائع والتأمينات على أن « تسرى الضريبة بذات السعر المقرر في المادة السابعة من هذا القانون على فوائد الديون سواء كانت من الديون الممتازة أو المضمونة بتكليف عقاري أو العادية وعلى فوائد الودائع والتأمينات النقدية ... » جاء نصاً عاماً مطلقاً لا تخصيص فيه يتناول كافة أنواع الفوائد على الديون ولم يستثن الشارع من هذه المادة أي نوع من الفوائد إذ أن ضريبة فوائد الديون والودائع والتأمينات النقدية ، ضريبة مكاملة للضريبة على القيم المنقولة التي أوردتها في لباب الأول من هذا القانون ، وبذلك تسرى الضريبة على الفوائد جميعها سواء كانت تعويضية أو فوائد تأخرية . (نقض مدني ٢٤/٥/١٩٨٢ - مجموعة المكتب الفني السنة ٣٣ ص ٥٧٦ قاصدة ١٠٤) .

١ - فيما يتعلق بالسندات وأذون الخزانة والقروض على اختلاف أنواعها بمقدار الايراد الموزع أو الفائدة أو أية مزايا أخرى •

٢ - فيما يتعلق بمكافآت التسديد بقيمة الفرق بين سعر إصدار السند والمبلغ الذى سدد فعلا •

٣ - فيما يتعلق بالأقسبة بقيمة ما يحصل عليه حاملو السندات وأصحاب السلفيات والودائع من هذه الأقسبة •

٤ - فيما يتعلق بالايرادات المنصوص عليها فى البندين (٣) و (٤) من المادة (١) من هذا القانون بقيمة الايراد أو الفائدة أو أية مبالغ أخرى مما نص عليها ، وذلك كله بعد خصم الضرائب الأجنبية المسددة عنها •

٥ - فيما يتعلق بفوائد الديون والودائع والتأمينات بقيمة الفوائد •

ويستحق أداء الضريبة فى هذه الحالة بمجرد الوفاء بالفوائد مهما تكن الصورة التى يتم بها الوفاء وفى حالة تسديد كل أو بعض الديون دون الفوائد تحسب الضريبة على أسس أن الفوائد سددت أولا ولا يسرى ذلك على الديون التى تخفض بحكم قضائى ولا على التسديدات التى تتم بطريق التوزيع القضائى (١) •

(١) قضت محكمة النقض بأن المناط فى استحقاق الضريبة على فوائد الديون سواء كانت من الديون الممتازة أو المضمونة بتأمينات عقارية أو من الديون العادية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الوفاء بهذه الفوائد مهما تكن الصورة التى يتم بها هذا الوفاء فإذا استحققت الفوائد ولم يوف بها المدين فلا تستحق الضريبة • (نقض مدنى ١٩٨٤/١١/٥ - الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٤٢ ق) •

- وقضت بأنه اذا كان بين ما أورده الحكم المطعون فيه واستخلصه استخلاصا سائغا من أوراق الدعوى أن المبالغ التى ساهم بها البنك (الطاعن) فى صندوق تعاون موظفيه والفوائد المستحقة عن مجموع المبالغ المودعة به تخرج عن ملكية البنك وتصبح ملكا للموظفين كل بقدر وبنسبة

٦ - فيما يتعلق بالمبالغ المنصوص عليها في البنود ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١ من المادة الأولى من هذا القانون يحدد وعاء الضريبة بقيمة المبلغ الذي يحصل عليه المستفيد فعلا .

الفصل الثالث الاعفاء من الضريبة

مادة ٤ - بمعنى من الضريبة :

١ - فوائد السلفيات والديون والودائع المتصلة بمباشرة المهنة بشرط أن تكون داخلة في حساب المنشآت المنتفعة بها الكائنة في جمهورية مصر العربية وخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح شركات الاموال .

=

مساهمته في هذه الاموال . وأن لكل من هؤلاء الموظفين حسابا خاصا في صافي رصيد هذا الصندوق وأن البنك يستثمر هذه الاموال لحسابه وبذلك يتوافر في النزاع وجود طرفين ، الدائن وهم مجموع هؤلاء المشتركين في الصندوق والمدين وهو البنك ، وكانت المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تفضى باخضاع فوائد الديون للضريبة ، وكانت المادة ١٨ من ذات القانون قد نصت على استحقاق هذه الضريبة على المجموع الكلي للفوائد مهما تكن الصورة التي يتم بها الوفاء ، وكانت الواقعة المنشئة لاستحقاق الضريبة على فوائد الديون في صورة هذا النزاع هي قيد الفوائد المدفوعة من البنك والتي اعتبرت في ميزانيته السنوية وبموافقة من التكاليف بتعليقتها على الرصيد الدائن للصندوق ، وكان لا يغير من هذا النظر أن الموظف لا يحصل على نصيبه من أموال الصندوق بما فيها الفوائد الا عند تركه الخدمة اذ لا دخل لهذا الشرط تفرضه لائحة الصندوق على استحقاق هذه الضريبة على النحو الذي بينته المادة ١٨ سالفة الذكر ، لما كان ذلك وكان من بين الدعامات التي قام عليها الحكم المطعون فيه قضاءه باخضاع الفوائد التي يدفعها البنك الى الصندوق للضريبة وتكفي لحمله وتؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها قوله « أن المعول عليه في خصوص مواد الضريبة المستحقة على فوائد الديون هو ثبوت استقلال وتمييز الذمة المالية وتوافر الدليل على وجود طرفين ، دائن ومدين وهو الامر المتوافر في النزاع » فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . (نقض محني ١٩٥٩/١٢/٣١ - موسوعتنا الذهبية الجزء السابع فقرة ٧٣٦) .

٢ - الفوائد المستحقة على الارصدة الدائنة للحسابات التى تفتح تنفيذاً لاتفاقيات المدقع وبشرط المعاملة بالمثل .

٣ - فوائد القروض والتسهيلات الائتمانية التى تحصل عليها الحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام من مصادر خارج جمهورية مصر العربية .

٤ - الفوائد المستحقة على أرصدة الحسابات الحرة بالنقد الأجنبى والجنه المصرى الحسابات الخاصة بالنقد الاجنبى .

٥ - فوائد السندات التى تصدرها شركات المساهمة المصرية التابعة للقطاع العام أو الخاص بما لا يزيد على الفائدة التى يقرها البنك المركزى المصرى على الودائع لدى البنوك لأجال تساوى آجال السندات وذلك بشرط أن تطرح السندات المشار إليها للاكتتاب العام وأن تكون أسهم الشركة المصدرة لهذه السندات مقيدة فى سوق الأوراق المالية .

٦ - فوائد السندات التى تصدرها بنوك القطاع العام وكذلك فوائد السندات التى تصدرها البنوك التى يساهم فيها رأس المال العام بأكثر من ٥٠٪ والمسجلة لدى البنك المركزى المصرى متى كان اصدار هذه السندات بهدف تمويل مشروعات داخل جمهورية مصر العربية .

٧ - فوائد الودائع وحسابات التوفير بالبنوك الخاضعة لاشراف البنك المركزى وصفاحيق توفير البريد .

٨ - المزايا النقدية أو العينية التى يحصل عليها المساقمن أو المخدر عن طريق السحب الذى تجريه شركات التأمين أو الادخار .

٩ - الأرباح والفوائد وغيرها مما تنتجه القيم المنقولة الاجنبية التى تلتزم الشركات المصرية للتأمين وإعادة التأمين مليداعها باستثمارها مودعة

فى الخارج طبقا للقوانين الأجنبية أو اتفاقيات إعادة التأمين لتكوين ضمان يوازى حصتها فى المخصصات الفنية أو أى التزامات أخرى ناشئة عن عمليات التأمين أو إعادة التأمين •

ولا يسرى هذا الاعفاء اذا ثبت أن القيم المنقولة الأجنبية مودعة فى الخارج ولا تتمتع به متى زال الالتزام بالإيداع •

وتطبق هذه الأحكام على شركات التأمين التى تعمل فى بلاد لا توجد قوانينها الزام تلك الشركات بإيداع قيم مالية لتكوين ضمان أو احتياطى حسابى أو غيره من أنواع الاحتياطى وباستمرارها مودعة لهذه الأغراض على أن تحدد القيم المالية التى تردع كضمان أو احتياطى حسابى أو احتياطى آخر لمواجهة الحوادث أو الأخطار بقرار من وزير المالية بعد الاتفاق مع وزير الاقتصاد (١) •

الفصل الرابع

تحصيل الضريبة

مادة ٥ - يستحق أداء الضريبة فى ذات المواعيد المقررة لسداد الإيرادات التى تسرى عليها الضريبة •

ويجب أن يتم ترديدتها للأمورية الفرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالى للشهر الذى تستحق فيه •

وتكون الضريبة على حساب الدائن ولا يجوز الاتفاق على ما يخالف ذلك •

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٣٣١ لسنة ١٩٨٢ بتحديد القيم المالية التى تودعها شركات التأمين وإعادة التأمين المصرية والتى تغنى أرباحها وفوائدها وإيراداتها من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة (اللوائح المصرية فى ١٩٨٢/١١/٢٢ - العدد ٢٦٥) •

مادة ٦ - يلتزم كل هيئة أو شركة أو منشأة أو جهة بأن تحجز مما يكون عليها دفعة من الفوائد وغيرها من الإيرادات المنصوص عليها بالمادة (١) من هذا القانون قيمة الضريبة المستحقة عليها وتوريدها خلال خمسة عشر يوما إلى مأمورية الضرائب المختصة *

وفي حالة المزايا والتوزيعات العينية يلتزم الشركة أيضا بتوريد الضريبة المستحقة على أن تستأديها من صاحب الشأن ولها في هذا السبيل حق الحبس قانونا *

مادة ٧ - يلتزم كل من يحصل على أى من إيرادات القيم المالية الأجنبية الخاضعة للضريبة المنصوص عليها في البندين ٣ و ٤ من المادة (١) من هذا القانون أن يؤدي الضريبة المستحقة للمأمورية الضرائب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمه للإيراد أو خلال ستين يوما على الأكثر من تاريخ الاستحقاق *

كما يلتزم كل بنك أو شركة أو منشأة تحصل مباشرة أو بواسطة غيرها أى مبلغ من الإيرادات المشار إليها بأن تحجز منه قيمة الضريبة المستحقة عليه لتوريدها للمأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من كل شهر بالنسبة لما يكون قد حجز لحساب المصلحة خلال الشهر السابق *

مادة ٨ - بالنسبة لفوائد الدين المطلوب للبنوك ودور التسليف وشركات الاموال التى مركزها مصر أولها فرع فيها يكون الدائن هو المكلف بتوريد الضريبة في المواعيد وطبقا للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية *

مادة ٩ - بالنسبة لفوائد الديون المطلوبة للأفراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة بمقتضى عقود رسمية محررة في مصر أو محررة في الخارج ومشمولة بالصيغة التنفيذية في مصر يلتزم الدائن عند حلول موعد

تسديد أى مبلغ من مبالغ الفائدة أن يورد الى مأمورية الضرائب المختصة قيمة الضريبة المطلوبة على مجموع الفوائد المستحقة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ دفع هذه الفوائد كلها أو بعضها .

على أنه فى حالة تسديد جزء من الفائدة فلا يلتزم الدائن بتوريد ضريبة تريد على ما قبضه من الفائدة»

فإذا لم تسدد الفوائد كلها أو بعضها فى ميعاد الاستحقاق التزم الدائن بتبليغ مأمورية الضرائب المختصة خلال شهرين من ميعاد الاستحقاق طبقا للوضع الذى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٠ - يكون المدين فيما يتعلق بفوائد الديون المطلوبة لأفراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة بأوراق عرقية أو لم تكن قد حررت سندات بها مكلفا عند قيامه بتسديد الفوائد كلها أو بعضها أو عند قيامه بتسديد الدين أن يحجز من المبالغ التى يلتزم بأدائها مقدار الضريبة المستحقة على الفوائد المذكورة بالكامل وأن يورده الى مأمورية الضرائب المختصة خلال خمسة عشر يوما التالية مصحوبا باقرار موقع منه طبقا للوضع الذى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١١ - يلتزم المدين أن يحجز مقدار الضريبة ويورده الى مأمورية الضرائب المختصة فى المواعيد وطبقا للوضع المبين فى المادة السابقة ، وذلك اذا كان الدائن من الأفراد المقيمين فى الخارج أو كان الدين لشركة أجنبية مركزها فى الخارج وليس لديها فرع فى مصر مهما يكن نوع السند المثبت للدين .

ومع مراعاة ما هو مقرر من الزام أحد الطرفين بتوريد قيمة الضريبة الى مأمورية الضرائب المختصة عى الطرف الآخر اذا كان مقيما فى مصر أن يقدم الى مأمورية الضرائب المختصة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ دفع

الفوائد اقرارا مبينا به كل التفاصيل الخاصة بتلك الفوائد طبقا للاوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية •

فاذا لم يقدم هذا الاقرار بقى مسئولا قبل مصلحة الضرائب عن الوفاء بدين الضريبة •

مادة ١٢ - يلتزم كل من يتول أو ينتقل اليه دين ذو فائدة مهما تكن الطريقة التي آل أو انتقل بها الدين بأن يتحقق من أداء الضريبة المستحقة على تلك الفوائد والا كان مسئولا عنها شخصيا وذلك دون الاخلال بما هو مقرر من جزاءات أخرى *

الباب الثاني

الضريبة على الارباح التجارية والصناعية

الفصل الاول

نطاق الضريبة

مادة ١٣ - تفرض ضريبة سنوية على صافي أرباح أصحاب المهن والمنشآت التجارية أو الصناعية ومن بينها منشآت الناجم والمهاجر والبقول وغيرها أو المتلفة بالحرف بغير استثناء الا ما ينص عليه القانون •

كما تسرى هذه الضريبة على صافي الارباح التي تتحقق خلال السنة من أى نشاط تجارى أو صناعى ولو اقتصر على صفقة واحدة ، وتبين اللائحة التنفيذية القواعد التنظيمية لما يعتبر صفقة واحدة فى تطبيق احكام هذه المادة (١) •

(١) قضت محكمة النقض بالانه عندما تحدث القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عن الضريبة على الارباح التجارية والصناعية فى الكتاب الثانى منه ذكر فى الفصل الاول من الكتاب المذكور ما تتناوله هذه الضريبة فنص فى

المادة ٣٠ على أنه « اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ تفرض ضريبة سنوية على أرباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية أو المتعلقة بالحرف ومن بينها امتيازات ومنشآت المناجم وغيرها بغير أى استثناء الا ما ينص عليه القانون » . ثم عدد في المادة ٣٢ منه شركات وجمعيات ومهن تسرى عليها هذه الضريبة وقرر في الفقرة الثامنة من المادة المذكورة أن هذه الضريبة تسرى على « كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها » وبعد ذلك في الباب الثانى منه عن أرباح المهن غير التجارية فنص في المادة ٧٢ على أنه « اعتبارا من أول الشهر التالى لصدور هذا القانون تفرض ضريبة سنوية على أرباح مهنة المحامى والطبيب والمهندس والمعمارى والمحاسب والخبير وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية ، ويتضح من ذلك أن القانون عندما تحدث عن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أطلق النص وفرض هذه الضريبة على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها في حين أنه عندما تحدث عن أرباح المهن غير التجارية قصرها على مهن معينة حددها بالذات ووكّل الى وزير المالية إضافة مهن غير تجارية أخرى إليها بقرار وزارى يصدر منه - فكل ما خرج من المهن عما نص عليه في المادة ٧٢ ولم يرد بقرار وزارى صادر من وزير المالية - كل ما خرج عن ذلك تسرى عليه الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بغض النظر عما اذا كانت هذه المهن في ذاتها تعتبر عملا مدنيا أو عملا تجاريا وفقا لقانون التجارة . وبذلك أعرب الشارع عن قصده في أن تكون الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هى الأصل العام الذى يسرى على كل مهنة لم تستثن بنص خاص ولو شمل ذلك مهنا لا تعتبر بحسب قانون التجارة عملا تجاريا ولو لم يكن ربحها ناتجا من مال مستثمر لان قانون الضرائب مستقل عن القانون الخاص لا يلتزم قواعده وقد نص صراحة في المادة ٣٠ على شركات وجمعيات ليس لها نشاطا تجارى ونص كذلك على أعمال لا تعتبر تجارية حسب قانون التجارة وإخضعها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . واذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مهنة المطعون عليه ككاتب عمومى خاضعة لضريبة الأرباح غير التجارية فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه في هذا الخصوص وتأييد

مادة ١٤ - تسرى هذه الضريبة على أرباح كل منشأة مشغلة في مصر متى كانت متخذة شكل منشأة فردية ، وكذلك على أرباح الشريك المتضامن في شركات الأشخاص والشريك في شركات الواقع . كما تسرى الضريبة على حصة الشركاء الموصين في شركات التوصية البسيطة .

=

الحكم الابتدائي فيما قضى به من اعتبار هذه المهنة خاضعة لضريبة الارباح التجارية (نقض مدنى ١٩٥٣/٥/٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء السابع فقرة ٥١٨) .

وقضت بأنه يجوز اثبات مزاوله الممول لنشاطه بالقرائن . واذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه على أن عدم حصول الطاعن على رخصة لحله أو قيد اسمه في مكتب توزيع الاخشاب خلال سنة ١٩٤٧ لا ينفيان حصوله على هذا الصنف من تجار الجملة وأن رواج المنشأة وضخامة مبيعاتها سنة ١٩٤٨ يدل على أنها راسخة القدم في مزاوله هذا النشاط وأن مصلحة الضرائب قد أخذت الطاعن في تقدير مبيعاته باقراره وكان الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع دليلا ينفي ما ثبت بهذه القرائن التي استحدثها من أوراق الدعوى - اذ كان ذلك وكان تقدير الدليل وكفايته من شأن محكمة الموضوع فان النعى على حكمها بمخالفة قواعد الاثبات يكون على غير اساس . (نقض مدنى ١٩٦١/١٢/٢٧ - المرجع السابق فقرة ٥٤٢) .

كما قضت بأن امتهان أحد الاشخاص مهنة ما واتخاذها حرفة معتادة له هو من المسائل المتصلة بالوقائع والتي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع فاذا كانت المحكمة قد استخلصت من وقائع النزاع بأدلة سائفة أن الممول قد امتن شراء وبيع الاوراق المالية في البورصة بنية المضاربة للافادة من فروق الاسعار فان المحكمة لا تكون قد جاوزت سلطتها الموضوعية في فهم الواقع في الدعوى . (نقض مدنى ١٩٥٨/٦/٥ - المرجع السابق فقرة ٦٧٦) .

وقضت بأنه متى كان نشاط الزارع لم يقتصر على بيع الزهور المنقولة من مزرعته أو على تسهيل عملية البيع بحسن عرضها في محله استجلابا للعلاء بل امتد نشاطه الى ادخال عناصر أخرى من الفن بتنسيق الأزهار في باقات و سلال بوسائل استخدمت فيها مواد أخرى بواسطة أيد مدربة تحتاج الى ذوق وخبرة خاصة مما يزيد في قيمة الأزهار زيادة كبيرة عن قيمتها في حالتها الطبيعية الناتجة من الأرض ، فلم يقف الامر عند نقل المحصول أو حسن عرضه بل تعداه الى نشاط جديد استخدم فيه رأس المال والخبرة الفنية وانتوى به المضاربة في سبيل الربح - فان هذا النشاط لا يتصل بطبيعة الاستغلال الزراعى ولا هو بلازم أو تابع له بل هو مما يدخل في نطاق الاعمال التجارية والصناعية وتخضع الارباح الناتجة عنه للضريبة المفروضة عليها قانونا . (نقض مدنى ١٩٥٧/١/١٠ - المرجع السابق فقرة ٥٢٦) .

وتخضع للضريبة أرباح المنشأة المشتغلة في مصر الناتجة من مباشرة نشاط في الخارج ما لم يكن متخذا شكل منشأة مستقلة ^(١) .

مادة ١٥ - تسرى الضريبة على الأرباح التي تتحقق نتيجة العملية أو العمليات التي يقوم بها السماسرة والوكلاء بالعمولة وبصفة عامة كل ربح يحققه أى شخص أو شركة أو وكالة أو مكتب يشتغل بأعمال الوساطة لشراء أو بيع أو تأجير العقارات أو أى نوع من السلع أو الخدمات أو القيم المقولة .

كما تسرى الضريبة على كل مبلغ يدفع لأى شخص طبيعي أو معنوي على سبيل العمولة أو السمسرة ولو كان دفعه عن عمل عارض لا يتصل بمباشرة مهنته وذلك بغير أى تخفيض سواء لمواجهة التكاليف أو للاعباء العائلية .

(١) قضت محكمة النقض بأن مركز المدير الشريك المتضامن في شركة التضامن أو شركة التوصية بالاسهم هو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - سواء بسواء ، مركز للتاجر الفرد صاحب المنشأة الذي لا يفرض له القانون عند احتساب الضريبة على أرباحه اجرا مقابل ادارته اياها ولا فرق بين الاثنين . وحقيقة الامر في عمل مدير الشركة انه يعتبر ضمن حصته في رأس المال ، فما يأخذه في مقابل عمله هذا يكون بحسب الاصل حصه في الربح مستحقة لشريك ، لا اجرا مستحقا لاجير ، وبالتالي وبقدر ما تتسع له ارباح الشركة يكون مرتبه خاضعا للضريبة على الارباح طبقا للمادة ٣٠ والفقرة الاخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - واذ كانت الواقعة المنشأة لضريبة الارباح التجارية والصناعية هي تحقق الربح وكان الثابت أن الشركة لم تحقق أرباحا الا في سنة ١٩٤٩ حيث ادرجت في ميزانية هذه السنة - ولأول مرة - حصه المطعون عليه في الربح منذ اول يولية سنة ١٩٤٥ الى آخر سنة ١٩٤٩ فان مفاد ذلك أن الربح لم يتحقق الا في هذه السنة الاخيرة ، واذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى على أن الضريبة تفرض سنويا وعلى أرباح صافية تكون المنشأة قد حققتها في السنة المفروضة عليها تلك الضريبة وأن الشركة بعد أن تبين مركزها من حيث نشاطها الرابع في ختام سنة ١٩٤٩ قامت بصرف حصه المطعون عليه وهي في الواقع حصه مقتطعة من الارباح المحققة في تلك الميزانية وأن تحقق تلك الحصه في الربح انما يكون في سنة ١٩٤٩ ، وحدها ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . (نقض مدني ١٩٦٥/١/١٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء السابع فقرة ٥٢١) .

ويلتزم دافع العمولة أو السحرة المنصوص عليها في الفقرة التالية من هذه المادة بحجز مقدار الضريبة المستحقة وتوريدها الى مأمورية الضرائب المختصة في المراجعيد وطبقا للاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٦ - تسرى الضريبة على الارباح الناتجة من تأجير محل تجارى أو صناعى سواء شمل الأيجار كل أو بعض عناصره المادية أو المعنوية .
كما تسرى الضريبة على الارباح الناتجة من تأجير الآلات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية .

مادة ١٧ - تسرى الضريبة على الارباح الناتجة من بيع أى أصل من الأصول الرأسمالية للمهن والمنشآت المنصوص عليها في هذا الباب وكذا الأرباح المحققة من التحويزات نتيجة الهلاك أو الاستيلاء على أى أصل من هذه الأصول سواء أثناء حياة المنشأة أو عند انقضائها .

واذا ما تم استخدام ثمن بيع هذه الأصول أو التحويزات المدفوعة عن هلاكها أو الاستيلاء عليها بالكامل في شراء أصول رأسمالية جديدة .
وتؤدى الى زيادة الانتاج وتحسينه خلال نفس السنة التي تم فيها البيع .
أ. الحصول على التعويض أو خلال السنتين التاليتين لانتفاء هذه السنة تستتزل قيمة هذه الضريبة من الضريبة المستحقة على الممول عن السنة أو السنوات المالية التالية للبيع أو للاستبدال كل ذلك بشرط امساك دفاتر منتظمة على النحو المحدد في المادة (٣٨) من هذا القانون بدون الاخلال بأية مزايا أخرى منصوص عليها فيه .

ولا يسرى حكم هذه المادة على الارباح الناتجة من اعادة تقييم أصول المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص عند تقديمها كحصة عينية نظير الاسهام في رأسمال شركة مساهمة أو عند اندماجها في شركة مساهمة وذلك كله بشرط عدم تصرف مقدم الحصة العينية أو صاحب المنشأة أو الشركاء بصحب الأحوال في الاسهم المقابلة لأحصبتهم مدة خمس سنوات .

كما لا يسرى حكم هذه المادة على الارباح الناتجة من اعادة تقييم أصول المنشأة الفردية وشركة الاشخاص عند تحويلها الى شركة من شركات المساهمة .

مادة ١٨ - تسرى الضريبة على الارباح التي يحققها من يشيدون أو يشترون العقارات لحسابهم عادة بقصد بيعها وعلى الارباح الناتجة من عمليات تقسيم أراضي البناء والتصرف فيها .

ويحدد وزير المالية القواعد والأسس لتحديد صافي هذه الارباح (١) .

. يخصم من هذه الضريبة ما يكون قد سدده الممول من ضريبة طبقا لحكم المادة (١٩) من هذا القانون .

مادة ١٩ - استثناء من حكم المادة (٣١) من هذا القانون تفرض ضريبة بسعر ٥٪ وبغير أى تخفيض على اجمالى قيمة التصرف فى العقارات المبنية أو الاراضى داخل كردون المدينة سواء انصب التصرف عليها بحالتها أو بعد اقامة منشآت عليها وسواء أكان هذا التصرف شاملا العقار كله أو جزء منه أو وحدة سكنية منه أو غير ذلك وسواء كانت اقامة المنشآت على أرض مملوكة للممول أو للغير .

وتستثنى من التصرفات الخاضعة لهذه الضريبة تصرفات الوارث فى العقارات الآيلة من مورثه بحالتها عند الميراث وكذلك تقديم العقار كحصه عينية نظير الاسهام فى رأس مال شركات المساهمة بشرط عدم تصرف مقدم الحصه العينية فى الاسهم المقابلة لها لمدة خمس سنوات .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن القواعد والاسس المحاسبية لتحديد صافي الارباح التى يحققها من يشيدون أو يشترون عقارات لحسابهم عادة بقصد بيعها ولتحديد الارباح الناتجة من عمليات تقسيم أراضي البناء والتصرف فيها (الوقائع المصرية - العدد ١٨٦ - تابع فى ١٩٨٢/٨/١٥) .

وعلى مأموريات ومكاتب الشهر العقارى تحصيل الضريبة مع رسوم التوثيق والشهر المقررة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر وبذات اجراءات تحصيلها من المتصرف اليه الذى يلتزم بسدادها لحساب الممول المتصرف ويعتبر باطلا كل شرط أو اتفاق يقضى بنقل عبء الضريبة الى المتصرف اليه .

ويمتنع على مأموريات ومكاتب الشهر العقارى توثيق أو شهر التصرفات المشار اليها الا بعد تحصيل الضريبة المنصوص عليها في هذه المادة .

وفي تطبيق حكم هذه المادة يعتبر تصرفا خاضعا للضريبة التصرف بالعبء لغير الفروع أو تقرير حق انتفاع على العقار أو تأجيله لمدة تزيد على خمسين عاما ولا يعتبر تصرفا خاضعا للضريبة المشار اليها البيوع الجبرية ادارية كانت أو قضائية وكذلك نزع الملكية أو الاستيلاء للمنفعة العامة أو للتحصين .

ويتم توريد هذه الضريبة طبقا لما تقضى به أحكام اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ولا تسرى الضريبة العامة على الدخل في هذه الحالة .

مادة ٢٠ - تسرى الضريبة على الأرباح الناتجة من تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة أو وحدة سكنية مفروشة أو جزء منها سواء كانت معدة للسكن أو لزاوله نشاط تجارى أو صناعى أو أى نشاط آخر مما يخضع للضريبة على أرباح المهن غير للتجارية على أساس قيمة الايجار الفعلى مفروشا مخصوما منه خمسون في المائة مقابل جميع التكاليف المنصوص عليها في المادة ٢٤ من هذا القانون .

وفي جميع الاحوال لا يجوز أن تقل قيمة الايجار المتخذ أساسا لربط الضريبة بالتطبيق لحكم الفقرة السابقة عما يأتى :

١ - عشرة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارية المبنية بالنسبة إلى الاملاك المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ .

٢ - سبعة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على المقارنات المبنية بالنسبة إلى الاملاك المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ وقبل ٥ نوفمبر ١٩٦١ .

٣ - خمسة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على المقارنات المبنية بالنسبة إلى الاملاك المنشأة منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ وقبل ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

٤ - ثلاثة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على المقارنات المبنية بالنسبة إلى الاملاك المنشأة منذ ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

وتربط الضريبة على أساس الأرباح الفعلية إيرادا ومصروفها بالنسبة للوحدات السكنية المفروشة المؤجرة في عقارات تقع خارج كردون المدينة .

وفي جميع الأحوال تخفض الضريبة المستحقة إلى النصف بالنسبة للوحدات السكنية المفروشة المؤجرة للجامعات والمعاهد ودور العلم لسكنى الطلاب وفقا للاوضاع والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وفي تطبيق أحكام هذه المادة يعتبر الممول وزوجته وأولاده القصر في حكم الممول الواحد عند ربط الضريبة باسمه ما لم يثبت أن الحق في تأجير الوحدة قد آل إلى الزوجة أو الأولاد القصر عن غير طريق الزوج أو الوالد بحسب الأحوال .

وعلى المؤجر سواء أكل مالكا أو مستأجرا أن يبلغ مأمورية الضرائب المختصة خلال خمسة عشر يوما التالية لمعد الإيجار ببيان عن الوحدات المؤجرة مفروشة وعدد ما يكون بها من حجرات وقيمة الإيجار مفروشا

والقيمة الاجزائية لكل منها المتخذة أساساً لربط الضريبة على العقارات المبنية وعليه عند انتهاء عقد الأيجار أن يخطر مصلحة الضرائب بذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء العقد .

وعلى مالك العقار أو المسئول عن إدارته أن يخطر عن الوحدات المفروشة الموجودة في العقار المملوك له ولو لم يكن مؤجراً لها بوصفها مفروشة وذلك في ذات المواعيد المحددة في الفترة السابقة .

ويتم التبليغ والاختار وتحصيل هذه الضريبة وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .

مادة ٢١ - أولاً : تسرى الضريبة على أرباح منشآت استثمار واستزراع الأراضي .

ثانياً : الضريبة على الأرباح الناتجة من مشروعات استغلال حظائر تربية الدواجن أو تفريخها ألبا ، ومن مشروعات استغلال حظائر تربية الدواب وحظائر تربية المواشي وتسمينها ومشروعات مزارع الثروة السمكية .

ولا تسرى الضريبة على ما يستخدمه المزارع من هذه الدواب والمواشي لنفعته الخاصة وكذلك ما يقوم بتربيته أو تسمينه وذلك كله في حدود عشرة رؤوس .

ويصدر قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة أو استثمار الأراضي بتحديد القواعد والاسس المحاسبية لتحديد صافي أرباح المنشآت والمشاريع المنصوص عليها في هذه المادة (١) .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٤ في شأن القواعد والاسس المحاسبية لتحديد صافي أرباح مشروعات استغلال حظائر تربية الدواجن أو تفريخها ألبا (الوقائع المصرية - العدد ١٦٦ في ١٩/٧/١٩٨٤) كما صدر أيضاً قرار وزير المالية رقم ٣٠١ لسنة ١٩٨٥ بشأن القواعد والاسس المحاسبية لتحديد صافي أرباح مشروعات الانتاج الحيواني - تسمين وتربية ومنتاج البان (الوقائع المصرية - العدد ٤ في ١/٥/١٩٨٦) .

مادة ٢٢ - تسرى الضريبة على الارباح الناتجة من الاستغلال الزراعى للمحاصيل البستانية من حداثى الفاكهة المفتحة اذا تجاوزت المساحة المزروعة منها ثلاثة أفدنة أو من نباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية اذا تجاوزت المساحة المزروعة منها غدانا واحداً وكذلك مشاتل المحاصيل البستانية أيضا كانت المساحة المزروعة منها ما لم يكن انشاء المشاتل للمنفعة الخاصة لأصحابها .

ويصدر قرار من وزير المالىة بالاتفاق مع وزير الزراعة بتحديد أعمار اشجار الفاكهة التى تعتبر بعدها منتجة وبيان أنواع المحاصيل البستانية (٩) .

واستثناء من حكم المادة ٣١ من هذا القانون تكون فئات الضريبة على أرباح هذا الاستغلال مع مراعاة المساحة المعفاة طبقا للفقرة الاولى من هذه المادة على أساس مثل الضريبة المقررة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان بأسعارها السارية عن المساحة التى لا تجاوز عشرة أفدنة على أساس مثلى هذه الضريبة على المساحة التى تزيد على ذلك .

- ويسرى الاعفاء والتخفيض المقرر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه على هذه الضريبة ويتحمل بهذه الضريبة مالك الغراس سواء كان مالكا للأرض أو مستأجرا لها ويكون بطلا أى اتفاق أو شرط يقضى بنقل عبء الضريبة الى غير مالك الغراس .

ويعتبر المولى وزوجه وأولاده القصر مالكا واحدا للغراس فى تطبيق حكم هذه المادة وتربط الضريبة باسمه ما لم تكن الملكية قد آلت الى الزوجة أو للأولاد القصر عن غير طريق الزوج أو الوالد بحسب الأحوال .

(٢) صدر قرار وزير المالىة رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٨٢ بتحديد أعمار اشجار الفاكهة التى تعتبر بعدها منتجة وبيان أنواع المحاصيل البستانية (الوقائع المصرية - العدد ١٨٦ - تابع فى ١٥/٨/١٩٨٢) ، المعدل بالقرار الوزارى رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية - العدد ٢٩٠ - لعام ١٩٨٤) .

وتقوم مأموريات الضرائب العقارية بتفصيل هذه الضريبة في ذات المواعيد المحددة لتفصيل ضريبة الأقطيان وبذات إجراءاتها وتوريدها للمأموريات الضرائب المختصة وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

وتعفى من الضريبة المساحات المزروعة في الأراضي الصحراوية والمستصلحة وذلك لمدة عشر سنوات تبدأ من التاريخ الذي تعتبر فيه منتجة وذلك دون إخلال بالاعفاءات المقررة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه .

ويستثنى مالك الغراس سواء أكان مالكا للأرض أو مستأجرا لها من أحكام المادتين ٣٤ ، ٣٧ من هذا القانون على أن يلتزم بأن يقدم الى مأمورية الضرائب المختصة بيانات بالمساحات المزروعة من كل نوع من أنواع أشجار الفاكهة خلال شهر من التاريخ الذي تعتبر فيه أشجار الفاكهة منتجة . كما يلتزم بتقديم بيان بالمساحات المزروعة بنباتات الزينة أو النباتات الطبية أو العطرية أو المشاتل خلال شهر من تاريخ بدء الزراعة .

وفي حالة إزالة الغراس يلتزم المالك بأن يخطر مأمورية الضرائب المختصة بمواقعة الإزالة وتاريخها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإزالة . ولا يخضع وعاء هذه الضريبة لضريبة الإيراد العام .

الفصل الثاني

وعاء الضريبة وسعرها

مادة ٢٣ - تتحدد الضريبة سنويا على أساس صافي الربح خلال السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية بحسب الأحوال .

مادة ٢٤ - يحدد صافي الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة الصفقة أو نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقاً لاحكام هذا القانون ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص :

١ - قيمة ايجار العقارات التي تشغلها المنشأة سواء كانت مملوكة لها أو مستأجرة وفي الحالة الاولى تكون العبرة بالايجار الذي ألتخذ أساساً لربط الضريبة على العقارات المبنية ، فإذا لم تكن الضريبة قد ربطت فتكون القيمة على أساس ايجار المثل .

٢ - الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقاً للعرف وطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل .

٣ - خمسة وعشرون في المائة من تكلفة الآلات والمعدات الجيدة التي تشتريها المنشأة لاستخدامها في الإنتاج وذلك بالإضافة الى الاستهلاكات المنصوص عليها بالفقرة السابقة ويحسب الاستهلاك الإضافي اعتباراً من تاريخ الاستخدام في الإنتاج ولمدة واحدة بشرط أن يكون لدى المنشأة حسابات منتظمة وفقاً لحكم المادة ٣٦ من هذا القانون .

٤ - الضرائب التي تدفعها المنشأة ما عدا الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التي تؤديها طبقاً لهذا القانون .

٥ - (أ) التبرعات المدفوعة للحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة أياً كان مقدارها .

(ب) التبرعات والاعانات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المصرية المشهورة طبقاً لاحكام القوانين المنظمة لها ولدوز العلم والمستشفيات الخاضعة للإشراف الحكومي ، بما لا يجاوز ٧٪ من الربح السنوي الصافي للمنشأة .

ولا يجوز تكرار خصم ذات التبرعات من وعاء أية ضريبة أخرى .

٦ - المخصصات المعدة لمواجهة خسائر أو أعباء مالية معينة مؤكدة الحدوث وغير محددة المقدار بشرط أن تكون هذه المخصصات مقيّدة بحسابات المنشأة وأن تستعمل في الغرض الذي خصصت من أجله فإذا اتضح بعد ذلك أنها استخدمت في غير ما خصصت من أجله فإنها تدخل في إيرادات أول سنة تحت الفصل .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد جملة المخصصات السنوية على ٥٪ من الربح السنوي الصافي للمنشأة .

أما المبالغ التي تأخذها المنشأة من أرباحها لتنفيذ الاحتياطات على اختلاف أنواعها والتي تعد لتنغطية خسارة محتملة أو لنفع العاملين مكافآت يزيد مجموعها على مرتب ثلاثة أشهر في السنة فلا تخصم من مجموع الأرباح التي تسرى عليها الضريبة .

٧ - أقساط التأمين الاجتماعي المقررة على صاحب المنشأة لصالح العاملين ولصالحه والتي يتم أدائها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو للهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

٨ - المبالغ التي تستقطعها المنشآت سنوياً من أموالها أو أرباحها لحساب الصناديق الخاصة للتوفير أو الادخار أو المعاش أو غيرها سواء أكانت منشأة طبقاً لأحكام قانون صناديق التأمين الخاصة رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ أو القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص البديلة أو كانت منشأة طبقاً لنظام له لائحة أو شرط خاصة وذلك بما لا يجاوز ٢٠٪ من مجموع مرتبات وأجور العاملين بها بشرط أن يكون للنظام الذي ترتبط بتنفيذه المنشآت لائحة أو شروط خاصة منصوص فيها على أن ما تؤديه المنشآت طبقاً لهذا النظام يقابل التزاماتها لمكافأة

نهلية الخدمة أو الماش وأن تكون أموال هذا النظام منفصلة أو مستقلة عن أموال المنشأة ومستثمرة لحسابه الخاص .

مادة ٢٥ - إذا ختم حساب إحدى السنوات بضرة فإن هذه الضرة تخصم من أرباح السنة التالية فإذا لم يكف الربح لتغطية الضرة بأكملها نقل الباقي إلى السنة التالية ، فإذا بقي بعد ذلك جزء من الضرة نقل إلى السنة التالية وحتى السنة الخامسة ، ولكن لا يجوز بعد ذلك نقل شيء من الضرة إلى حساب أى سنة أخرى .

ولا يسوى هذا الحكم على أوجه النشاط التى يتم ربط الضريبة عليها على أساس حكى أو ثابت .

وفى حالة التوقف الجبرى لا تحسب فترة التوقف من بين الفترات المخصوص عليها فى هذه المادة .

مادة ٣٦ - تخصم إيرادات رؤوس الأموال المنقولة الداخلة فى ممتلكات المنشأة التى خضعت لضريبة نوعية ، أو أعفيت منها بمقتضى القانون وكذا الإيرادات الناتجة من أرباح خضعت للضريبة على أرباح شركات الأموال من مجموع الربح الصافى الذى تسرى عليه الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المشار إليها بعد خصم نصيبها فى مصاريف وتكاليف الاستثمار بواقع ١٠٪ من قيمة تلك الإيرادات .

ويسرى الحكم ذاته على إيرادات الاراضى الزراعية أو العقارات المبنية الداخلة فى ممتلكات المنشأة ، بحيث تخصم هذه الإيرادات من مجموع الربح الصافى الذى تسرى عليه الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بعد استبعاد ١٠٪ من قيمتها ويشترط أن تكون هذه الإيرادات داخلة فى جملة إيرادات المنشأة .

وفى كلتا الحالتين لا يجوز خصم أية تكاليف متعلقة بهذه الإيرادات .

مادة ٢٧ - في الحالات التي يتم فيها الربط على أساس الأرباح الفعلية تفرض الضريبة على أرباح مجموع المنشآت التي يستثمرها كل ممول في مصر بمركز إدارة هذه المنشآت وفي حالة عدم تعيين هذا المركز ففي الجهة التي يقع بها نشاطه الرئيسي •

وفيما يتعلق بشركات التضامن تفرض الضريبة على كل شريك شخصيا عن حصة في أرباح الشركة تعادل نصيبه فيها ، وكذلك على كل ما يحصل عليه من الشركة من أجور أو فوائد على رأس ماله أو حساباته الجارية لديها أو غير ذلك من إيرادات •

أما فيما يتعلق بشركات التوصية البسيطة ففقرض باسم كل من الشركاء المتضامنين على النحو الموضح بالفترة السابقة وما زاد على ذلك تفرض عليها الضريبة باسم الشركة •

ومع ذلك تبقى الضريبة المربوطة على الشريك المتضامن دينا على الشركة في حدود ما كان يستحق على نصيبه في ربح الشركة لو فرضت عليه الضريبة مستقلا •

مادة ٢٨ - إذا ربطت الضريبة على شخص أو شركة وثبت أنه يعمل لحساب شخص آخر أو شركة أخرى بطريق الصورية أو التواطؤ للحصول على أية مزايا أو للتهرب من أية التزامات مقررة بمقتضى أحكام هذا القانون كان كلاهما الظاهر والحقيقي مسئولين بالتضامن عن سداد الضرائب المستحقة على الأرباح •

ويعتبر مولا ظاهرا يعمل لحساب الممول الحقيقي المتنازل اليه عن المنشأة أو النقول اليه ترخيصا اذا كانت تجمعه بالمتنازل أو صاحب الترخيص علاقة عمل أو كان المتنازل أو نقل الترخيص بين الاصول والفروع القصر أو بين الأزواج •

وفي جميع الأحوال يجوز لصاحب الشأن أن يثبت جدية التصرف •

مادة ٢٩ - (الفقرة الرابعة معدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣)
إذا توقفت المنشأة عن العمل الذي تؤدي الضريبة على أرباحه توقفاً كلياً
أو جزئياً تفرض الضريبة على الأرباح الفعلية حتى التاريخ الذي توقف
عن العمل .

ويقصد بالتوقف الجزئي انهاء الممول لبعض أوجه النشاط أو لفرع
أو أكثر من الفروع التي يزاول فيها نشاطه .

وعلى الممول أن يخطر مأمورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوماً
من التاريخ الذي توقف فيه العمل والا التزم بالضريبة المستحقة على
أرباح الاستغلال عن سنة كاملة .

وعليه أيضاً خلال ستين يوماً من تاريخ التوقف أن يقدم بإقرار مبين
به نتيجة العمليات بالمنشأة حتى تاريخ التوقف ومرفقاً به المستندات
والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة .

وإذا توقفت المنشأة بسبب وفاة صاحبها ، أو إذا توفي صاحبها خلال
مدة الثلاثين يوماً المحددة لقيامه بالاطار عن التوقف ، يترحم ورثته بالاطار
عن التوقف خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ وفاة مورثهم ، مع التقدم
بالاقرار خلال تسعين يوماً من هذا التاريخ .

ويستفيد الشريك الذي لم يقم بالاطار عن التوقف من اطار غيره
من الشركاء بهذه الواقعة .

مادة ٣٠ - يسرى على المتنازل عن كل أو بعض المنشأة فيما يتعلق
بتصفية الضريبة حكم التوقف عن العمل وتطبق عليه أحكام المادة ٢٩ من
هذا القانون .

وعلى المتنازل اليه اطار مأمورية الضرائب المختصة بهذا التنازل
خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حصوله ، ويكون المتنازل والمتنازل اليه مسؤولين
بالتضامن عما استحق من ضرائب على المنشآت المتنازل عنها حتى تاريخ

المتنازل وكذلك عما استحق من ضرائب على الأرباح الرأسمالية التي تتحقق نتيجة هذا المتنازل .

وللمتنازل اليه أن يطلب من مأمورية الضرائب المختصة أن تخطر به بيان عن الضرائب المستحقة لها عن المنشآت المتنازل عنها .

وعلى مأمورية الضرائب المختصة أن توفيه بالبيان المذكور خلال تسعين يوما من تاريخ الطلب والا برئت ذمته من الضريبة المطلوبة وتكون مسؤوليته محدودة بمقدار المبالغ الولدة في هذا البيان .

ولا يكون للمتنازل حجية فيما يتعلق بتحصيل الضرائب ما لم تتخذ الاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها .

وللمتنازل اليه حق الاعتراض أو الطعن بالنسبة للضريبة المسئول عنها .

مادة ٣١ - (١) بعد اعمال حكم المادة ٣٣ من هذا القانون يحدد سعر الضريبة على الوجه الآتي :

- ٢٠٪ على الـ ١٠٠٠ جنيه الاولى .
- ٢٣٪ على الـ ١٥٠٠ جنيه التالية .
- ٢٧٪ على الـ ٢٠٠٠ جنيه التالية .
- ٣٣٪ على الـ ٢٥٠٠ جنيه التالية .
- ٣٥٪ على الـ ٣٠٠٠ جنيه التالية .
- ٣٨٪ على الـ ٣٥٠٠ جنيه التالية .
- ٤٠٪ على ما زاد على ذلك .

(١) مستبجلة بالمادة الاولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٧/٧ - العدد ٢٧ تابع ج) وقد نص في مادته الثالثة على ان يعمل بهذه المادة اعتبارا من السنة الضريبية ١٩٨٣ أو السنة المالية الختوية خلالها متى كان تاريخ انتهائها لاحقا لتاريخ نشر هذا القانون .

على انه بالنسبة الى ارباح المنشآت الصناعية عن نشاطها الصناعى والارباح الناتجة عن عمليات التصدير ، يكون سعر الضريبة على الوجه الآتى :

- ٢٠٪ على الـ ١٠٠٠٠ جنيه الاولى
- ٢٣٪ على الـ ١٥٠٠ جنيه الثانية
- ٢٧٪ على الـ ٢٠٠٠ جنيه الثالثة
- ٣٣٪ على ما زاد على ذلك

ويقصد بالمنشآت الصناعية في تطبيق حكم هذه المادة المنشآت المقيدة بالسجل الصناعى وفقاً لاحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن السجل الصناعى ، وكذلك المنشآت التى لا ينطبق عليها أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه اذا كانت تزاول أحد أوجه النشاط المدرجة في القوائم التى يصدر بها قرار من وزير الصناعة بالاتفاق مع وزير المالية (١) .

الفصل الثالث

الاعفاءات من الضريبة

مادة ٣٣ - يعفى من الضريبة الافراد والشركاء المتضامنون في شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة والشركاء في شركات الواقع وفقاً لما يلى :

١ - تكون حدود الاعفاء المقرر للاعباء الماثلية على الوجه الآتى :

(١) ٧٢٠ جنيه سنوياً للممول الأعزب .

(١) صدر قرار وزير الصناعة والثروة المعدنية رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٨٣ بتحديد أوجه النشاط التى تزاولها المنشآت التى يمسرى عليها سعر الضريبة الواردة بالمادة ٣١ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/٣/١ - العدد ٥٣) .

- (ب) ٨٤٠ جنيتها سنويا للممول المتزوج ولا يعول أولادا أو غير المتزوج ويعول ولدا أو أكثر .
(ج) ٩٦٠ جنيتها سنويا للممول المتزوج ويعول ولدا أو أكثر .

فإذا تجاوز صافي الربح السنوي حد الاعفاء سالف الذكر فلا تسرى الضريبة الا على ما يزيد على هذا الحد .

٢ - في تطبيق حكم هذه المادة يعتبر في حكم الممول الفرد الشركات القائمة أو التي تقوم بين الأصول والفروع القصر أو بين الأزواج أو بين بعضهم البعض .

وترتبط الضريبة في هذه الحالة باسم الاصل أو الزوج بحسب الاحوال ما لم يثبت صاحب الشأن جدية الشركة وذلك كله دون اخلاص بحق الغير الشريك في التمتع بالاعفاء بالنسبة لحصته في الارباح .

وفي هذه الحالة تعتبر أموال الشركة وأموال الأشخاص المكونين لها ضامنة للوفاء بالضرائب المستقة .

٣ - يقتصر الاعفاء بالنسبة للشركاء المتضامنين في الشركات المشار اليها في هذه المادة على الشريك البالغ أو القاصر المأذون له في الاتجار أو المأذون لنائبه في الاستمرار في التجارة .

٤ - يشترط في تحديد المعالين في تطبيق أحكام هذه المادة ما يلي :

- (١) بالنسبة للابن : ألا يكون قد بلغ سن الحادية والعشرين ويستثنى من ذلك إذا كان ذا عاهة تقمده عن الكسب أو إذا كان طالبا باحدى مراحل التعليم العالي بشرط عدم تجاوزه سن السادسة والعشرين .
(ب) بالنسبة للابنة : ألا تكون متزوجة أو عاملة .

ولا يسرى حكم هذه المادة على أوجه النشاط التي يتم ربط الضريبة عليها على أساس حكمي أو ثابت .

مادة ٣٣ - يعنى من الضريبة :

أولا - أرباح مشروعات تربية النحل .

ثانيا - أرباح منشآت استصلاح واستزراع الأراضى وذلك على النحو الآتى :

(أ) المنشآت القائمة وقت العمل بهذا القانون ولم تصبح أراضيه منتجة والمنشآت التى تقام بعد ذلك تعفى لمدة عشر سنوات اعتبارا من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الأرض منتجة .

(ب) المنشآت القائمة وقت العمل بهذا القانون وأصبحت أراضيه منتجة قبل العمل به يستمر إعفاؤها لمدة اللازمة لاستكمال العشر سنوات

ويصدر قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة بالقواعد المنظمة لتحديد التاريخ الذى تعتبر فيه الأرض منتجة .

ثالثا : أرباح شركات الانتاج الداجنى وحظائر المواشى وتسمينها وشركات مصائد الأسماك وذلك على النحو التالى :

١ - المشروعات التى كانت قائمة وقت العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية ، يستمر إعفاؤها لمدة اللازمة لاستكمال مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها فى ذلك القانون .

٢ - المشروعات التى أقيمت بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، وكذلك المشروعات التى تقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون تعفى لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ مزاولة النشاط .

رابعا : أرباح مشروعات مزكب الصيد التى ملكها أعضاء الجمعيات التعاونية لصيد الأسماك من عمليات الصيد ، وذلك على النحو الآتى :

١ - بالنسبة للمشروعات التى كانت قائمة وقت العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية ، يستمر إعفاؤها لمدة

لاستكمال مدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ سريان الاعفاء المنصوص عليها في ذلك القانون .

٢ - بالنسبة للمشروعات التي أقيمت بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، وكذلك المشروعات التي تنقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون يكون الاعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ مزاولة النشاط .

خامسا : أرباح صناديق التأمين الخاصة المنشأة طبقا لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة .

الفصل الرابع

التزامات الممولين

الاقترارات والنفقات

مادة ٣٤ - على الممول أن يقدم اقترارا مبينا به مقدار أرباحه أو خسائره وفقا لأحكام هذا القانون .

ويقدم الاقترار مقابل ايصال أو يرسل بالبريد الموصى عليه بطم الوصول الى مأمورية الضرائب المختصة قبل أول أبريل من كل سنة أو خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للممول .

وتؤدى الضريبة المستحقة من واقع الاقترار في الميعاد المحدد لتقديمه ويلزم الممول الذي لم يقدم الاقترار في الميعاد بتحديد مبلغ اضافي للضريبة يعادل ٢٠٪ من الضريبة المستحقة من واقع الربط النهائي ويخفض هذا المبلغ الى النصف اذا تم الاتفاق بين الممول والمصلحة دون الاحالة الى لجان الطعن .

وعلى الممول أن يرفق بالاقترار صورة من حساب التشغيل والتجارة ، وصورة من حساب الأرباح والخسائر وصورة من آخر ميزانية معتمدة

وكشفاً ببيان الاستهلاكات التي أجرتها المنشأة مع بيان المبادئ المحاسبية التي بنيت عليها الأرقام الواردة في الأقرار .

مادة ٣٥ - تلترم كل منشأة ، سواء كانت فردية أو متخذة شكل شركة أشخاص بأن تقدم الأقرار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون مستنداً الى الدفاتر والسجلات والمستندات التي تعددها اللائحة التنفيذية وذلك في الأحوال الآتية :

١ - إذا كان رأس مال المنشأة يزيد على عشرة آلاف جنيه وفقاً للحدد أو السجل التجاري أو الصناعي .

٢ - إذا تجاوز صافي ربح المنشأة السنوى ، وفقاً لآخر أقرار أو ربط نهائى خمسة آلاف جنيه .

٣ - إذا تجاوز اجمالى إيرادات النشاط الجارى للمنشأة خمسين ألف جنيه فى السنة .

ويكون الالتزام بالمسك الدفاتر في الحالتين الاخيرتين عن السنة التالية للسنة التى قدم عنها الأقرار أو تم خلالها الربط النهائى أو تجاوز فيها اجمالى إيرادات النشاط الجارى المبلغ المشار اليه بحسب الأحوال .

ويجب أن يكون الأقرار المشار اليه والوثائق المرفقة به معتمدة ووفقاً لأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٩ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ، ومذيلة بشهادة بنتيجة الفحص وبأن هذا الفحص تم طبقاً لاساليب وأصول وقواعد المحاسبة والمراجعة السليمة المتعارف عليها .

ولا يحتد بالأقرار الذى يقدم الى المأمورية المختصة على خلاف هذه الأحكام .

مادة ٣٦ - تكون المبرة في الدفاتر والسجلات والمستندات التى يسكها الممول بامانتها ومدى اظهارها الحقيقة وانتظامها من حيث الشكل

وفقا لأصول المحاسبة السليمة وبمراعاة القوانين والقواعد المقررة في هذا الشأن .

ويقع عبء الإثبات على مصلحة الضرائب في حالة عدم الاعتداد بالدفاتر متى كانت ممسوكة على النحو المشار إليه في الفقرة السابقة .

مادة ٣٧ - يلتزم الممول حتى ولو لم تكن لديه دفاتر أو حسابات بتقديم اقرار يبين فيه ما يقدره لأرباحه أو خسائره في السنة السابقة وما يستند عليه في هذا التقدير .

ولا يعتد بالاقرار الذي يقدم الى المأمورية المختصة دون بيان أسس التقدير .

الفصل الخامس

إجراءات ربط الضريبة

مادة ٣٨ - تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية الثابتة من واقع الاقرار المقدم من الممول إذا قبلته مصلحة الضرائب .

وللمصلحة تصحيح الاقرار أو تعديله ، كما يكون لها عدم الاعتداد بالاقرار وتحديد الأرباح بطريق التقدير .

مادة ٣٩ - إذا كان الاقرار معتمدا من أحد المحاسبين ومستقدا الى دفاتر وفقا لأحكام المادة (٣٦) من هذا القانون يقع على مصلحة الضرائب عبء الإثبات في حالة عدم الاعتداد بالاقرار .

مادة ٤٠ - إذا توافر لدى مصلحة الضرائب من الأدلة ما يثبت عدم مطابقة الاقرار المشار إليه في المادتين ٣٥ ، ٣٧ من هذا القانون للحقيقة ، كان لها فضلا عن تصحيح الاقرار أو تعديله أو عدم الاعتداد به وتحديد الأرباح بطرق التقدير أن تلزم الممول بأداء مبلغ اضافي للضريبة بواقع ٥٪ من فرق الضريبة المستحقة بعد أقمى مقدار ٥٠٠ جنيه .

ويضاف هذا المبلغ الإضافي في حالة تكرار المخالفة في السنة التالية مباشرة ويزاد الى ثلاثة أمثاله عن تكرار المخالفة في أية سنة من السنوات التالية للسنة التالية .

وفي جميع الاحوال يشترط لزيادة المبلغ الإضافي سبق اخطار المصلحة للممول بالربط النهائي الأول وعناصره وأوجه مخالفة اقراره للحقيقة .

أما اذا كان عدم مطابقة الاقرار للحقيقة راجعا الى استعمال احدى الطرق الاحتمالية المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من هذا القانون فيكون تحديد الأرباح في هذه الحالة بطريق التقدير وذلك دون اخلال بالمعقوبات المنصوص عليها في المادة ١٧٨ المشار اليها .

مادة ٤١ - على المصلحة أن تخطر الممول بكتاب موصى عليه يعلم الوصول بعناصر ربط الضريبة وبتقييمها وأن تدعوه الى موافقتها ككتابة بملاحظات على التصحيح أو التمديد أو التقدير الذي أجرت المصلحة ، وذلك خلال شهر من تاريخ تسليم الإخطار ويتم ربط الضريبة على النحو الآتي :

(أ) اذا وافق الممول على التصحيح أو التمديد أو التقدير تربط المصلحة الضريبة على مقتضاه ويكون الربط غير قابل للطعن ، كما تكون الضريبة واجبة الأداء .

(ب) اذا لم يوافق الممول على التصحيح أو التمديد أو التقدير أو لم يقدم بالرد في الميعاد على ما طلبته الامورية من ملاحظات على التصحيح أو التمديد أو التقدير ، تربط الامورية الضريبة طبقا لما يستقر عليه رأيها .

فاذا وافق الممول على الربط ، أو انقضى الميعاد المشار اليه دون طعن أصبح الربط نهائيا .

ويخطر الممول بهذا الربط وبعناصره بخطاب موصى عليه يعلم الوصول

تحدد له فيه ميعاد ثلاثين يوما لقبوله أو الطعن فيه طبقا لاحكام المادة (١٥٧) من هذا القانون .

ولا تكون الضريبة واجبة الاداء الا في حالة عدم رد الممول في الميعاد على ما أجرته المأمورية من تصحيح أو تعديل أو تقدير .

أما اذا لم يوافق الممول على الربط أحيل الخلاف الى لجنة الطعن .

(ج) اذا لم يقدم الممول الاقرار والمستندات وفقا لاحكام المادتين (٣٤) ، (٣٧) من هذا القانون تربط الضريبة طبقا لما يستقر عليه رأى المأمورية المختصة وتكون الضريبة واجبة الاداء ويكون للممول ابداء ملاحظاته على هذا التقدير خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمه الاخطار وللممول أن يطعن في التقدير وفقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من هذا القانون .

الفصل السادس

اداء الضريبة

القسم الاول - احكام عامة

مادة ٤٢ - يكون تحصيل الضريبة دفعة واحدة أو على أقساط بحيث لا تتجاوز عدد السنوات الضريبية التي استحققت عنها الضريبة .

واذا طرأت ظروف عامة أو ظروف خاصة بالممول تحول دون تحصيل الضريبة وفقا لحكم الفقرة السابقة ، جاز لرئيس مصلحة الضرائب أو من ينوبه تقسيطها على مدة أطول بحيث لا تزيد على مثلى عدد السنوات الضريبية .

مادة ٤٣ - على مصلحة الضرائب أن تخطر الممول بالتنبيه بصدرور الورد خلال ستين يوما من تاريخ موافقة الممول على تقديرات المأمورية أو صدور قرار لجنة الطعن أو حكم من المحكمة الابتدائية .

وعلى المصلحة أن ترد إلى الممول من تلقاء ذاتها المبالغ التي تكون قد وردت إليها بالزيادة على الضريبة المستحقة عليه وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره بالتنبيه بصحور المورد والا استحق عليها مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزي المصري على الودائع البنكية ابتداء من نهاية مدة الثلاثين يوما حتى تاريخ الرد .

القسم الثاني - الخصم والإضافة وتحصيل لضريبة (١)

أولا - الخصم

مادة ٤٤ - على الجهات المبينة فيما بعد أن تخصم من كل مبلغ يزيد على عشرة جنيهات تدفعه على سبيل العمولة أو السمسرة أو مقابل عمليات شراء أو التوريد أو المقاولات أو الخدمة إلى أى شخص من أشخاص القطاع الخاص حصة من هذا المبلغ تحت حساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التي يستحق عليها .

ويستثنى من ذلك الأقساط التي يتسدد لشركات التأمين :

١- وزارات الحكومة ومصارفها ووحدات الحكم المحلي والمؤسسات العامة وشركات ووحدات القطاع العام ، والشركات المنشأة طبقا لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات الترخية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، أو بمقتضى قوانين خاصة أخرى ، وفروع الشركات الأجنبية والجمعيات التعاونية ، والمؤسسات الصحفية والمعاهد التعليمية والنقابات والروابط والأندية والاتحادات والمستشفيات والفنادق .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن تحديد السلع والمنتجات وأوجه النشاط مما يمرى عليه نظام الخصم والإضافة لحساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية (الوقائع المصرية في ١٥/٨/١٩٨٢ - العدد ٨٦ تابع) المعدل بالقرارات الوزارية أرقام ١٣٦ لسنة ١٩٨٥ و ٨٠ لسنة ١٩٨٦ و ١٤٢ لسنة ١٩٨٦ و ٢٢٤ لسنة ١٩٨٦ و ١٤٣ لسنة ١٩٨٨ .

٢ - المنشآت الأخرى ، التي يزيد رأس مالها على خمسة آلاف جنيه والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير المالية .

ثانياً - الانساقلة

مادة ٤٥ - على الجهات المبينة في البند (١) من المادة (٤٤) من هذا القانون التي تتولى بيع أو توزيع أى سلع أو منتجات صناعية أو حاصلات زراعية محلية أو مستوردة الى أشخاص القطاع الخاص للتجار فيها أو تصنيعها أن تصيف نسبة على المبالغ التي تحصل عليها من أى شخص من هؤلاء الأشخاص وتحصل هذه النسبة مع هذه المبالغ تحت حساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التي تستحق عليه .

مادة ٤٦ - على الجهات المبينة في البندين ١ ، ٢ من المادة (٤٤) من هذا القانون أن تصيف نسبة على الأرباح التي تحصلها من المستأجرين للمالكن المملوكة لها والمعدة للتجار أو التصنيع فيها أو تقديم أو أعداد أية خدمات أو مأكولات أو مشروبات وتحصيلها مع الأرباح وبذات إجراءات التحصيل وذلك تحت حساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على كل من أشخاص المصدرين (١) .

مادة ٤٧ - على الجهات التي تتولى استرداد قيمة صادرات أشخاص القطاع الخاص أن تخصم من هذه القيمة نسبة تحت حساب الضريبة المستحقة على كل من أشخاص المصدرين (٢) .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن النسب التي تضاف الى الأرباح والمبالغ التي تحصل لحساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية عند منح فتراخيص أو القيام بالذبح أو تقديم بيان جمركى (الوقائع المصرية - العدد ١٨٦ تابع في ١٥/٨/١٩٨٢) .

(٢) نصت المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٢ (معدلة بالقرار رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٥) على أن تكون النسبة التي يجري خصمها عند استرداد قيمة الصادرات من أشخاص القطاع الخاص تحت حساب الضريبة المستحقة على المصدرين بواقع ١٪ من قيمة المبالغ المستردة .

ثانياً - التحصيل لحساب الضريبة

مادة ٤٨ - على الجهات التي تمنح تراخيص للتجار بالجملة في الخضار والفاكهة والحبوب أو تلك التي تمنح تراخيص لتزاوله النشاط الحرفيين أن تحصل مبلغاً تحت حساب الضريبة من صدر باسمه الترخيص وذلك عند إصدار الترخيص أو تجديده ويحظر على تلك الجهات منح الترخيص أو تجديده إلا بعد تحصيل هذا المبلغ .

مادة ٤٩ - على مصلحة الجمارك أن تحصل من أشخاص القطاع الخاص نسبة من قيمة وارداتهم من السلع المسموح بتوريدها للبلاد للتجار فيها أو تصنيعها تحت حساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التي تستحق عليهم ^(١) .

وفي حالة التنازل عن هذه السلع إلى شخص آخر يتم تحصيل نسبة من كل من المتنازل والمتنازل إليه .

ويتم تحصيل هذه النسب مع الضرائب الجمركية على هذه السلع وبذات إجراءات تحصيلها .

مادة ٥٠ - على المجازر عند قيامها بالذبح لأشخاص القطاع الخاص أن تحصل مع رسوم الذبح المقررة مبلغاً عن كل رأس من الذبائح تحت حساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على أرباح أصحاب الذبائح يصدر بتجديده قرار من وزير المالية بعد أخذ رأى الوزير المختص .

مادة ٥١ - على أقسام المرور الامتناع عن إصدار أو تجديد أى

(١) نصت المادة الثانية من قرار وزير المالية رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٢ (معدلة بالقرار رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٦) على أن تكون النسبة التي يجرى تحصيلها من قيمة الواردات من أشخاص القطاع الخاص بواقع ١٪ من قيمة الواردات لحساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح شركات الأموال التي تستحق عليهم .

ترخيص أو نقل أية رخصة لأية سيارة أجرة أو نقل مطوكة لأي شخص من أشخاص القطاع أنخاص المستحقة على أرباح التشغيل أو أرباح المنشأة .
ويتم تحصيل هذه المبالغ دفعة واحدة أو أقساط طبقا للقواعد المنظمة لسداد الضريبة المفروضة على السيارة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور .

ويتعين على أقسام المورد تزويد قيمة ما حصلته لحساب الضريبة المستحقة الى مصلحة الضرائب طبقا للإجراءات ، وخلال المواعيد التي يصدر بتحديد قرار من وزير المالية بعد الاتفاق مع وزير الداخلية (١) .

رأبعا - أحكام عامة

مادة ٥٢ - تحدد بقرار من وزير المالية السلع والمنتجات وأوجه النشاط والجهات وأنواع الايجارات والحرف وغيرها مما يسرى عليها نظام الخصم والاضافة والتحصيل لحساب الضريبة وكذلك المبلغ أو النسبة التي يجرى خصمها أو اضافتها أو تحصيلها بما يتفق مع طبيعة كل نشاط وبما لا يجاوز ٢٠٪ من المبالغ المدفوعة أو المسددة أو المحصلة وكذلك المبلغ الذي يجب تحصيله قبل الترخيص .

مادة ٥٣ - على الجهات المذكورة في المواد من (٤٤) الى (٥٠) من هذا القانون تزويد قيمة ما حصلته لحساب الضريبة المستحقة الى مصلحة الضرائب في موعد أقصاه آخر ابريل ويوليو وأكتوبر ويناير من كل عام مع بيان تفصيلي بالمبالغ التي خصمت لحساب كل معول من الممولين المشار اليهم أو قبضت من كل منهم خلال الثلاثة أشهر السابقة طبقا للأوضاع والإجراءات التي يصدر بتحديد قرار من وزير المالية .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن تحديد المبالغ الواجب تحصيلها عند اصدار أو تحديد أو نقل رخص سيارات الاجرة أو النقل تحت حساب الضريبة المستحقة على أرباح التشغيل أو أرباح المنشأة بإجراءات تزويد هذه المبالغ الى مصلحة الضرائب (الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٨/١٥ - العدد ١٨٦ تابع) .

وعلى المصلحة أن ترد إلى الممول من تلقاء ذاتها المبالغ المحصلة طبقاً لنظم الخصم والاضافة والتحصيل تحت حساب الضريبة بالزيادة على الضريبة المستحقة من واقع اقواره المعتمد من محاسب وذلك خلال تسعة أشهر تبدأ من نهاية المهلة المحددة لتقديم الاقرار ما لم تقم المأمورية باخطار الممول بعناصر ربط الضريبة خلال هذه الفترة والا استحق للممول مقابل تأخير يحاول سعر الفائدة المعلن من البنك المركزى المصرى على الودائع النقدية ابتداء من نهاية مدة التسعة الأشهر حتى تاريخ الرد .

مادة ٤٥ - لا تسرى أحكام انقسم الثانى من هذا الفصل على المنشآت غير الخاضعة أو المعفاة من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بمقتضى القانون خلال فترة عدم الخضوع أو الاعفاء مع التزامها بالخصم والاضافة بالنسبة لمنشآت القطاع الخاص التى تتعامل معها وفقاً للأحكام المنصوص عليها فى هذا القسم .

الباب الثالث

الضريبة على المرتبات

الفصل الأول

نطاق الضريبة وسعرها

مادة ٥٥ - تسرى الضريبة على :

١ - المرتبات وما فى حكمها والماهيات والأجور والمكافآت والابرادات المرتبة لدى الحياة فيما عدا الحقوق التأمينية التى تدفعها الحكومة المصرية ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة والصناديق الخاضعة للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون صناديق التأمين الخلسة والقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعى الخاصة البديلة ، الى أى شخص سواء كان مقيماً فى مصر أو فى الخارج .

٢ - المرتبات وما في حكمها والمهاتبات والأجور والمكافآت والإيرادات المرتبة لمدي الحياة فيما عدا المعاشات التي تدفعها الشركات والمنشآت والجمعيات والهيئات الخاصة والمعاهد التعليمية والأفراد إلى أي شخص مقيم في مصر أو الخارج عن خدمات أديت في مصر .

٣ - مرتبات ومكافآت رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة في شركات القطاع العام .

٤ - ما يحصل عليه مقابل العمل الإداري :

(أ) رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبون للإدارة في شركات المساهمة بالقطاع الخاص الذين لا تزيد مساهمتهم في رأس مال الشركة على القدر المشترك قانوناً لعضوية مجلس الإدارة .

(ب) المديرون بشركات المساهمة بالقطاع الخاص الذين لا تزيد مساهمتهم في رأس مال الشركة على القدر الذي يتطلبه القانون بالنسبة لعضو مجلس الإدارة .

وفي جميع الأحوال يشترط ألا يستفيد من هذا الحكم في كل شركة أكثر من أربعة محددين بالاسم ، وفي حدود خمسة آلاف جنيه سنوياً لكل منهم سواء أكان ذلك مبلغاً ثابتاً أو نسبة مئوية من صافي الربح أو المبيعات أو غير ذلك .

مادة ٥٦ - بعد أعمال حكم المادة ٦٠ من هذا القانون يحدد سعر المضريبة على الوجه الآتي :

- ٢ .٪ عن الـ ٤٨٠ جنيهاً الأولى .
- ٥ .٪ عن الـ ٤٨٠ جنيهاً الثانية .
- ١٠ .٪ عن الـ ٩٦٠ جنيهاً الثالثة .
- ١٥ .٪ عن الـ ٩٦٠ جنيهاً التالية .
- ١٨ .٪ عن الـ ٩٦٠ جنيهاً التالية .
- ٢٢ .٪ عما زاد على ذلك .

الفصل الثاني

وعاء الضريبة

مادة ٥٧ — تلتزم الضريبة عن كل جزء من السنة تم الحصول فيه على أى إيراد من الإيرادات الخاضعة للضريبة بنسبة مدته وعلى أساس الإيراد الشهرى بعد تحويله الى إيراد سنوى .

وفي حالة حدوث تغيير فى الإيراد الخاضع للضريبة يعدل حسب الضريبة من تاريخ هذا التغيير على أساس الإيراد الجديد بعد تحويله الى إيراد سنوى .

وبالنسبة لتجمد المرتبات وما فى حكمها والأجور والمكافآت التى تصرف دفعة واحدة فى سنة ما يتم توزيع هذا المتجمد على سنوات الاستحقاق ، وتصبب الضريبة على أساس ذلك .

مادة ٥٨ — فيما عدا ما ورد بالبند ٨ من المادة (١) من هذا القانون : يتحدد وعاء الضريبة على المرتبات على أساس مجموع ما يحصل عليه الممول من مرتبات وماهيات وأجور ومكافآت وبدلات وإيرادات مرتبة لدى الحياة فيما عدا المعاشات وما يكون ممنوحا له من المزايا النقدية أو العينية وذلك على الوجه الآتى :

١ — لا تسرى الضريبة على بدل طبيعة العمل الا فيما يجاوز ٢٤٠ جنيا سنويا وفلك مع عدم الاخلال بالاعفاءات المقررة بمقتضى قوانين خاصة .

٢ — لا تسرى الضريبة على بدل التمثيل أو بدل الاستقبال الا فيما ٣٠٠٠ جنيا سنويا ويشترط ألا يزيد على المرتب أو المكافأة أو الأجر الأسمى وذلك مع عدم الاخلال بالاعفاءات المقررة بمقتضى قوانين خاصة .

٣ — لا تسرى الضريبة على المبالغ التى يتقاضاها العاملون كخوافز

إنتاج وذلك في حدود ١٠٠٪ من المرتب أو المكافأة أو الأجر الأصلي وبشرط ألا تجاوز ٣٠٠٠ جنيه في السنة .

وتعتبر حوافز انتاج في تطبيق أحكام هذا البند ما يلي :

(أ) المبالغ المدفوعة من الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع انعام كحوافز انتاج طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لها .

(ب) المبالغ المدفوعة من منشآت القطاع الخاص الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو للضريبة على أرباح شركات الاموال لزيادة الانتاج أو رفع مستوى الخدمات طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد أخذ رأى وزير القوى العاملة (١) .

٤ - لا تسرى الضريبة على المزايا النقدية أو العينية المتعلقة بالسكن التي يحصل عليها الخبراء الأجانب الخاضعون للضريبة على المرتبات بالسعر المحدد في المادة (٥٦) من هذا القانون ، وكذلك المقيمون العاملون في مشروعات التصدير واستصلاح الأراضي أو التمددين الخاضعون لهذه الضريبة بالسعر المشار اليه .

٥ - لا يخضع للضريبة من المبالغ التي يتقاضاها ممثلو المكاتب الإقليمية للشركات والمنشآت الأجنبية في مصر إلا ما يقابل نشاطهم فيها .

وفي جميع الاحوال لا يجوز أن يزيد مجموع بدلات طبيعة العمل والتمثيل والاستقبال وحوافز الانتاج المدفوعة من الضريبة طبقا للبند ١ و ٢ و ٣ من هذه المادة على أربعة آلاف جنيه سنويا .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن القواعد الخاصة باعتبار المبالغ المدفوعة من منشآت القطاع الخاص خافعة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح شركات الاموال لزيادة الانتاج أو رفع مستوى الخدمة كحوافز انتاج (الوقائع المصرية - العدد ١٨٦ تابع في ١٥/٨/١٩٨٢) ، المعدل بالقرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٠ (الوقائع المصرية - العدد ٤٠ في ١٥/٢/١٩٩٠) .

مادة ٥٩ - استثناء من السعر المحدد في المادة (٥٦) من هذا القانون .

١ - تفرض الضريبة بسعر ١٠٪/ ويخون أى تخفيض على المبالغ التي تدفع للخبراء الأجانب أيا كانت الجهة أو الهيئة التي تستخدمهم لأداء خدمات تحت إشرافها بشرط ألا تزيد مدة استخدامهم على ستة أشهر في السنة متصلة أو منقطعة .

٢ - تفرض الضريبة بسعر ٥٪/ ودون أى تخفيض على المبالغ التي يحصل عليها العاملون الخاضعون للضريبة في وحدات الجهاز الإداري للدولة والحكم المحلي والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والمعاملين بكاشرات خاصة علاوة على هريقاتهم الأصلية من أى وزارة أو هيئة عامة أو أى جهة ادوائية أو وحدة من وحدات الحكم المحلي أو القطاع العام غير جهات عملهم الأصلي .

ولا تخضع المبالغ المنصوص عليها في هذه المادة للضريبة العامة على الدخل .

الفصل الثالث

الاعفاء من الضريبة

مادة ٦٠ - يعفى من الضريبة كل ممول لا يزيد مجموع ما يحصل عليه من الإيرادات المنصوص عليها في المادة (٥٥) من هذا القانون على ٢٧٠ جنيها في السنة .

فإذا كان متزوجا ولا يعول أولادا أو كُن غير متزوج ويعول ولدا أو أولادا فيكون حد الاعفاء ٨٤٠ جنيها في السنة .

وإذا كان متزوجا ويعول ولدا أو أولادا فيكون حد الاعفاء ٩٦٠ جنيها في السنة .

فإذا تجاوز مجموع ما يحصل عليه الممول من الإيرادات الخاضعة للضريبة حد الاعفاء سالف الذكر فلا تسرى الضريبة الا على ما يزيد على هذا الحد .

ويعتمد في تحديد المبالغ في تطبيق أحكام هذه المادة بحكم البند ٤ من المادة (٣٣) من هذا القانون .

مادة ٦١ :

١ - تعفى أجور عمال اليومية من الضريبة إذا كان الأجر اليومي لا يتجاوز أربعة جنيهاً وذلك أيّا كانت مدة خدمتهم .

٢ - إذا تجاوز الأجر اليومي أربعة جنيهاً ولم يتجاوز ستة جنيهاً فرضت الضريبة بمسّر ٢٪ على ما يزيد على الأربعة جنيهاً بشرط ألا تتجاوز مدة استخدامه الفطية خلال السنة ستة أشهر متصلة أو منفصلة .

٣ - ولا يعد من عمال اليومية كل من تجاوز أجره اليومي ستة جنيهاً أيّا كانت مدة استخدامه .

مادة ٦٢ - تعفى من الضريبة :

(أ) اشتراكات التأمين الاجتماعي وأقساط الادخار التي تستقطع وفقاً لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي أو كنظم بديلة عنها أو قوانين المعاشات والادخار الحكومية .

(ب) اشتراكات العاملين في صناديق التأمين الخاص والتي تنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ .

(ج) أقساط التأمين على حياة المول لمصلحة أو مصلحة زوجه أو أولاده القصر .

ويشترط بالنسبة للحالتين (ب) ، (ج) ألا تزيد جملة ما يخصم للممول عن ١٥٪ من صافي الأيراد أو ١٠٠٠ جنيه أيهما أقل - ولا يجوز تكرار خصم ذات الأقساط والاشتراكات من وعاء أي ضريبة أخرى .

(د) الإيرادات المرتبة لدى الحياة التي تؤديها شركات التأمين عن وثائق التأمين التي لا تقل محتها عن ١٠ سنوات •

مادة ٦٣ - يخضم ١٠٪ من اجمالي الإيراد الخاضع للضريبة مقابل الحصول على الإيراد ، وذلك بعد خصم الاشتراكات والمبالغ المتصوص عليها في البنود (أ) و (ب) و (ج) من المادة (٦٢) من هذا القانون •
خصم الاعفاء المقرر للأعباء العائلية وفق المادة (٦٠) من هذا القانون •

مادة ٦٤ - تعفى من الضريبة تصاريح وتذاكر السفر المجانية أو ذات الأجر المخفض واستثمارات نقل الأثاث بالمجان التي تمنحها الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية للعاملين بها وأسرهم لغير الأعمال المصلية •

كما تعفى تذاكر السفر المجانية أو ذات الأجر المخفض التي تمنحها شركات الطيران ، والملاحاة البحرية المصرية أو الأجنبية التي تعمل في مصر للعاملين بهذه الشركات وأسرهم •

الفصل الرابع

الاهارات

القسم الأول

الاهارات التي يلتزم بها صاحب العمل

مادة ٦٥ - يلتزم أصحاب الأعمال من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ممن يعمل لديهم أى من العاملين أو العمال بعرتب أو مكافأة أو أجر أو أتعاب أن يقدموا الى مأمورية الضرائب المختصة خلال ستين يوما من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو العمل كشفا مبينا فيه :

١ - أسماء ومحال إقامة ووظائف العاملين لديهم •

٢ - مقدار مرتباتهم أو ماهياتهم أو أجورهم أو أتعابهم •

ويجوز أن تحدد اللائحة التنفيذية مواعيد وشروط خاصة بالشركات والمنشآت والهيئات والجمعيات التي تستخدم خسعين شخصاً فأكثر •

مادة ٦٦ - يلتزم مدير الشركات والمنشآت والهيئات الخاصة والجمعيات أو المعاهد التعليمية أن يقدموا للأمورية الضرائب المختصة بالإضافة الى ما هو منصوص عليه في المادة (٦٥) من هذا القانون وفي ذات المعاد المنصوص عليه فيها كشفاً مبيناً فيه :

١ - اسم ومحل إقامة أى شخص يشغل وظيفة مدير أو عضو أو سكرتير مجلس إدارة أو هيئة مراقبة أو لجنة أو غير ذلك ومقدار أتعابه أو مكافآته ولو كان تقديرها منوطاً بقرار يصدر من مجلس الإدارة أو من الجمعية العمومية •

٢ - مقدار كل مبلغ يدفع الى أى شخص بمناسبة قيامه بعمل من أعمال مهنته على سبيل العمولة أو السمسرة أو الرد التجارى أو غير ذلك من الأتعاب أو الهبات أو المكافآت سواء أكان دفعها بصفة دائمة أم بصفة عارضة •

مادة ٦٧ - يلتزم الافراد والشركات والهيئات الخاصة والجمعيات والمعاهد التعليمية الذين يدفعون إيرادات مرتبة لدى الحياة بأن يقدموا الى مأمورية الضرائب المختصة خلال ستن يوماً من تاريخ تولد الحق فى الايراد كشفاً ببيان وأسماء ومحل إقامة أصحاب الايرادات المذكورة وبيان مقدارها وشروط دفعها •

مادة ٦٨ - يجب تبليغ مأمورية الضرائب المختصة بكل تعديل يطرأ على البيانات المنصوص عليها فى المادتين (٦٦) و (٦٧) من هذا القانون خلال أربعين يوماً من تاريخ حدوثه •

القسم الثاني

القرارات التي يلتزم بها اصحاب المرتبات

مادة ٦٩ - يلتزم كل شخص يتقاضى مرتبات أو مكافآت أو ماهيات أو أجر أو إيرادات مرتبة لدى الحياة يتجاوز مجرى حدود الاعفاء المقرر للاعباء الماثلية أيا كان مصدرها أو مصادرها بأن يقدم الى مأمورية الضرائب المختصة خلال أربعين يوما من تاريخ التحاقه بالعمل أو من تاريخ تولد حقه في المرتب كافة البيانات المتعلقة بمقدار ما يتقاضاه من مرتبات أو مكافآت أو ماهيات أو أجور أو إيرادات مرتبة لدى الحياة مع بيان اسمه ومحل اقامته وأسماء ومحل اقامة من يمكن لحيم أو من يدفعون له الايراد .

الفصل الخامس

تحصيل الضريبة

مادة ٧٠ - يلتزم اصحاب الاعمال والمترمون بدفع الايراد الخاضع للضريبة بأن يحجزوا مما يكون عليهم دفعة من المبلغ المخصوص عليها في المادة (٥٨) من هذا القانون قيمة الضرائب المستحقة .

ويتعين عليهم أن يوردوا الى مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من كل شهر قيمة ما خصموه من الدفعات التي أجروها في الشهر السابق .

ويجوز أن تحدد اللائحة التنفيذية مواعيد أو شرط خاصة بالشركات والمنشآت والهيئات الخاصة والجمعيات والمعاهد التطوعية التي تستخدم خمسين شخصا فأكثر .

مادة ٧١ - اذا كان صاحب العمل أو المترم بدفع الايراد الخاضع للضريبة غير مقيم في مصر أو لم يكن له فيها مركز أو منشأة فان الالتزام

بتوريد الضريبة يقع على عاتق مستحق الايراد أو الخاضع للضريبة طبقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وتبين اللائحة التنفيذية كذلك واجبات المستحق اذا كان الايراد الذي يبلغ مجموعه حد الخضوع للضريبة يتكون من عناصر يقل كل منها على حدة عن هذا الحد .

الفصل السادس

الاعتراض والطعن

مادة ٧٢ - للممول خلال شهر من تاريخ تسليم الايراد الخاضع للضريبة أن يتعرض على ربط الضريبة بطلب يقدم الى الجهة التي قامت بفصل الضريبة .

ويتمين على هذه الجهة أن ترسل الطلب مشفوعا بردها الى مأمورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه .

وتتولى المأمورية فحص الطلب فإذا تبين لها جدية الاعتراضات التي أبدلها الممول قامت باخطار الجهة المشار اليها لتعديل ربط الضريبة ، أما اذا لم تقتنع بصحة الاعتراضات فيتمين عليها احالة الطلب الى لجنة الحكم المنصوص عليها في المادة (١٥٧) من هذا القانون مع اخطار صاحب الشأن بذلك بخطاب موصى عليه بطم الوصول خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاحالة .

الباب الرابع

الضريبة على أرباح المهن غير التجارية

الفصل الأول

نطاق الضريبة وسعرها

مادة ٧٣ - تفرض ضريبة سنوية على صافي أرباح المهن الحرة وغيرها

من المهن غير التجارية التي يمارسها الممول بصفة مستقلة ويكون العنصر الأساسي فيها العمل .

وتسرى هذه الضريبة على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة نوعية أخرى .

فإذا كان صاحب المهنة أو النشاط الخاضع لهذه الضريبة بالتطبيق لأحكام الفئرتين السابقتين يباشر نشاطا يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو يتقاضى إيرادات تخضع للضريبة على المرتبات فتتعدد الضرائب النوعية التي يخضع لها الممول في هذه الحالة تبعا لتعدد أوجه النشاط أو الإيراد .

مادة ٧٤ - يخضع للضريبة صافي أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن والأنشطة غير التجارية المشمل إليها في المادة (٧٣) من هذا القانون إذا كانت ناتجة عن مزاوله المهنة أو النشاط في مصر .

مادة ٧٥ - بعد أعمال حكم المادة ٨١ من هذا القانون يحدد سعر الضريبة سنويا على الوجه التالي :

- ١٨٪ عن الـ ١٠٠٠ جنيه الأولى .
- ٢٠٪ عن الـ ١٥٠٠ جنيه التالية .
- ٢٥٪ عن الـ ٢٠٠٠ جنيه التالية .
- ٣٠٪ عما زاد على ذلك .

الفصل الثاني

وعاء الضريبة

مادة ٧٦ - تتحدد الضريبة سنويا على أساس صافي الأرباح خلال السنة السابقة .

ويكون تحديد صافي الأرباح على أساس نتيجة العمليات المختلفة طبقاً لأحكام هذا الباب بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة ومنها رسوم القيد والاشتراكات السنوية ورسوم مزاولة المهنة والضرائب ما عدا الضريبة على أرباح المهن غير التجارية التي يؤديها الممول طبقاً لهذا القانون .

مادة ٧٧ - يخضع من الأرباح الصافية التي تم تحديدها على النحو المشار إليه في المادة (٧٦) من هذا القانون المبالغ الآتية :

١ - ١٠٪ مقابل الاستهلاك المهني تزداد إلى ١٥٪ بالنسبة للكتاب والأدباء والمؤلفين والفنانين أعضاء اتحاد الكتاب وجمعية المؤلفين والملحنين ونقابات المهن الفنية .

٢ - المبالغ التي يؤديها الممولين إلى نقاباتهم لتحويل نظمها الخاصة بالمعاشات على ألا يجاوز ما يخضع ١٠٪ من صافي الإيراد وبشرط ألا يكون الممول منتفعاً بالإعفاء المقرر وفقاً لقوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي .

٣ - أقساط التأمين على حياة الممول لمصلحته أو مصلحة زوجه أو أولاده القصر بحد أقصى ١٥٪ من صافي الإيراد الخاضع للضريبة أو ١٠٠٠ جنيه أيهما أقل . ولا يجوز تكرار خصم ذات الأقساط من وعاء أية ضريبة أخرى .

٤ - (أ) التبرعات المدفوعة للحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة أيما كان مقدارها .

(ب) التبرعات والإعانات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المصرية المشهرة طبقاً لأحكام القوانين المنظمة لها ولدور العلم والمستشفيات الخاضعة لإشراف الحكومة في حدود ٧٪ من صافي الربح السنوي .

ولا يجوز تكرار خصم ذات التبرعات من وعاء أية ضريبة أخرى .

مادة ٧٨ — يسرى حكم المادة (٢٥) من هذا القانون على الضريبة على ربح المهن غير التجارية .

مادة ٧٩ — يخصم من اجمالي ايراد الممول ٢٠٪ مقابل جميع التكاليف المخصوص عليها في المادة ٧٦ من هذا القانون ما لم تكن هذه التكاليف من واقع الدفتر المنتظمة أو المستندات التي تمتد بها مصلحة الضرائب أو المؤشرات والقرائن المحددة بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ٨٦ من هذا القانون أكثر من هذه النسبة .

مادة ٨٠ — استثناء من السعر المحدد في المادة ٧٥ من هذا القانون تفرض ضريبة بسعر ٢٠٪ وبغير أى تخفيض على ما يلي :

(أ) كل مبلغ يدفع مكافأة عن الارشاد أو التبليغ عن أية جريمة من جرائم التهرب الملقب عليها قانونا .

(ب) كل مبلغ يحصل عليه الأجانب غير المقيمين ممن يقهون بأية مهنة أو نشاط من المهن والانشطة الخاضعة ايرادتها للضريبة .

ولا تخضع المبالغ المنصوص عليها في هذه المادة للضريبة العامة على الدخل .

وعلى الافراد والجهات الذين يقومون بدفع هذه المبالغ حجز الضريبة وتوريدها الى مصلحة الضرائب خلال الخمسة عشر يوما الاولى من كل شهر مع بيان المبالغ التي دفعت خلال الشهر السابق .

الفصل الثالث

الاعفاء من الضريبة

مادة ٨١ — تكون حدود الاعفاء المقرر للاعباء الماثلية على الوجه الآتى :

١ — ٧٢٠ جنيها سنويا للممول الأعزب .

٢ - ٨٤٠ جنيها سنويا للممول المتزوج ولا يحول أولادا أو غير المتزوج ويعول ولدا أو أكثر .

٣ - ٩٦٠ جنيها سنويا للممول المتزوج ويعول ولدا أو أكثر .

فاذا تجاوز صافي الربح السنوى حد الاعفاء سالف الذكر فلا تسرى الضريبة الا على ما يزيد على هذا الحد .

ويعتمد في تحديد من يحولهم الممول بحكم البند ٤ من المادة ٣٢ من هذا القانون .

مادة ٨٢ - يعفى من الضريبة :

١ - المنشآت الزراعية فيما عدا ما هو منصوص عليه في هذا القانون .

٢ - الجماعات التى لا ترمى الى الكسب وذلك فى حدود نشاطها الاجتماعى أو العلمى أو الرياضى .

٣ - المعاهد للتعليمية التابعة أو الخاضعة لاشراف احدى وحدات الجهاز الادارى للدولة أو القطاع العلم .

٤ - أصحاب المهن الحرة المقيدون كأعضاء عاملين فى نقابات مهنية فى مجال تخصصهم ، وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ مزاولته المهنة الحرة ، ولا يلزمون بالضريبة الا اعتبارا من أول الشهر التالى لانقضاء مدة الاعفاء سالف الذكر مضافا اليها مدة التمرين التى يتطلبها قانون مزاوله المهنة وفدرات الخدمة العامة أو التجنيد أو الاستدعاء للاحتياط اذا كانت تالدة لتاريخ بدء مزاوله المهنة ، وتخفف المدة المقررة للاعفاء الى سنة واحدة لمن يزاول المهنة لأول مرة اذا كان قد مضى على تخرجه أكثر من خمسة عشر عاما . ويشترط لسريان الاعفاء أن يزاول المهنة منفردا دون مشاركة مع الغير ما لم يكن هذا الغير متمتعا بالاعفاء .

٥ - أرباح تأليف وترجمة الكتب والمقالات الدينية والطبية والثقافية والأدبية ، فيما عدا ما يكون ناتجا من بيع المؤلف أو الترجمة لإخراجه في صورة مرئية أو صوتية .

٦ - أرباح أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد وغيرهم من مؤلفاتهم ومصنفاتهم التي تطبع أصلا لتوزيعها على الطلاب وفقا للنظم والأسعار التي تضعها الجامعات والمعاهد .

٧ - أرباح الفنانين التشكيليين من أعضاء النقابة من إنتاج مصنفاتهم فنون التصوير والنحت والحفر .

مادة ٨٣ - (الفقرة الرابعة معدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣)
إذا انقطع المول عن ممارسة مهنته أو نشاطه تستحق الضريبة بذات السعر السنوي عن الأرباح التي تحققت خلال المدة التي مارس فيها المهنة أو النشاط ، ويسرى هذا الحكم كلما استحققت الضريبة عن جزء من السنة لأي سبب آخر .

وعلى المول أن يخطر مأمورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الانقطاع والا التزم بالضريبة المستحقة عن أرباح سنة كاملة .

وعلى المول أيضا خلال ستين يوما من تاريخ الانقطاع أن يتقدم بإقرار مبين به نتيجة نشاطه حتى تاريخ الانقطاع مرفقا به المستندات والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة .

وإذا توقف النشاط بسبب وفاة المول ، أو إذا توفي المول خلال مدة الثلاثين يوما المحددة لقيامه بالاطار عن التوقف ، يلتزم وثرته بالاطار عن التوقف خلال خمسة وأربعين يوما من تاريخ وفاة مورثهم ، مع التقدم بالإقرار خلال تسعين يوما من هذا التاريخ .

الفصل الرابع التزامات الممولين

القسم الأول الدفتر

مادة ٨٤ - (١) يلتزم الممول بامسك دفتر يومية يؤثر على كل صفحة منه من المأمورية المختصة ، وأن يقيد يوما بيوم كل الإيرادات وكذلك التكاليف والحروفات القطعية اللازمة لمباشرة المهنة .

وعلى الممول أن يسلم إلى كل من يدفع إليه مبلغا مستحقا له بسبب ممارسة المهنة كأتعاب أو عمولة أو مكافأة أو أى مبلغ آخر خاضع لهذه الضريبة ايضا موضحا به التاريخ وقيمة المبلغ المحصل موقعا عليه منه ويستخرج هذا الايصال من دفتر ذى قسائم متسلسلة مصلحة الضرائب لكل معول .

ويلتزم الممول بتقديم هذين الدفترين الى مصلحة الضرائب عند كل طلب .

ويكون لمصلحة الضرائب عند تحديد أو تقدير إيرادات الممول الاعتماد بالمبالغ الواردة في إقرارات معولى الضريبة العامة على الدخل طبقا لاحكام البند « هـ » من المادة ٩٩/١ من هذا - القانون .

ويكون اثبتت أداء هذه المبالغ بكافة طرق الاثبات .

(١) الفقرتان الرابعة والخامسة مضافتان بالمادة الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٧/٧ - العدد ٢٧ تابع) وقد نص في مادته الثالثة على أن يعمل بهذا التعديل اعتبارا من السنة الضريبية ١٩٨٣ .

القسم الثاني

الاقرار

مادة ٨٥ - يلتزم الممول بأن يقدم مقابل إيصال أو يرسل بالبريد الموصى عليه بطم الوصول الى مملووية الضرائب المختصة قبل أول إبريل من كل عام اقرارا مبينا فيه الإيرادات والتكاليف وصافي الأرباح أو الخسائر عن السنة السابقة مصحوبا بجميع المستندات المؤيدة له ومتضمنا البيانات التي يصدر بتعديدها قرار من وزير المالية (١) .

وتؤدى الضريبة المستحقة من واقع الأقرار في الميعاد المحدد لتقديمه .

ويلزم الممول الذى لم يقدم اقرارا في الميعاد بتحديد مبلغ اضافى للضريبة يعادل ٢٠٪ من الضريبة المستحقة من واقع الربط النهائى ويخفض هذا المبلغ الى النصف اذا تم الاتفاق بين الممول والمصلحة دون الاحالة الى لجان الطعن .

الفصل الخامس

ربط الضريبة

مادة ٨٦ - تسرى في شأن هذه الضريبة أحكام الفصل الخامس من الباب الثانى من هذا الكتاب وكذا أحكام البابين السادس والسابع من الكتاب الثالث من هذا القانون .

وفي حالة عدم وجود دفاتر منتظمة يكون تقدير وعاء الضريبة بناء على مؤشرات الدخل وغيرها من القرائن التي تكشف عن الأرباح الفعلية

(١) صدر قرار وزير الملفة رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٢ بشأن البيانات التي يتضمنها اقرار الضريبة على أرباح المهن غير التجارية (الوقائع المصرية - العدد ١٨٦ تابع في ١٩٨٢/٨/١٥) .

للممول وتكاليف مزاوله المهنة وصافي الربح لطبيعة المهنة ، ويصدر بتحديد المؤشرات والقرائن قرار من وزير المالية (١) .

الفصل السادس

اداء الضريبة

القسم الأول - احكام عامة

مادة ٨٧ - يكون تحصيل الضريبة وتقسيتها طبقا لاحكام المادة (٤٢) من هذا القانون .

مادة ٨٨ - على مصلحة الضرائب أن تخطر الممول بالتنبيه بصحور الورد خلال ستين يوما من تاريخ موافقة الممول على تقديرات المأمورية أو صدور قرار لجنة الطعن أو حكم من المحكمة الابتدائية وعلى المصلحة أن ترد للممول من تلقاء ذاتها المبالغ التي تكون قد وردت اليها بالزيادة على الضريبة المستحقة عليه وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بالتنبيه بصحور الورد ، والا استحق عليها مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزي المصرى على الودائع النقدية ابتداء من نهاية مدة الثلاثين يوما حتى تاريخ الورد .

القسم الثانى - الخصم والتحصيل لحساب الضريبة

أولا - الخصم

مادة ٨٩ - على الجهات المبينة فيما بعد أن تخصم من كل مبلغ يزيد على عشرة جنيهات تدفعه الى أصحاب المهن غير التجارية التى تحدد بقرار

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ١٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن مؤشرات الدخل وغيرها من القرائن التى تكشف عن الارباح الفعلية للاطباء وتكاليف مزاوله المهنة وصافي الربح عند عدم وجود دفاتر منتظمة (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/٣/١ - العدد ٥٣) .

من وزير المالية ^(١) تحت حساب الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ١٠٪/ إذا كان المبلغ المدفوع يقل عن خمسمائة جنيه و ١٥٪/ إذا زاد على ذلك .

١ - وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام ، والشركات المنشأة طبقا لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليهما أو بمقتضى قوانين خاصة أخرى ، وفروع الشركات الاجنبية والجمعيات التعاونية والمؤسسات الصحفية والمعاهد التعليمية والنقابات والروابط والأندية والاتحادات والمستشفيات والفنادق والجمعيات والمكاتب الهندية ودور النشر ومنشآت الانتاج السينمائي والمسارح ودور اللهو .

٢ - المنشآت الأخرى التى تزيد رأس مالها على خمسة آلاف جنيه ويمدر بتحديددها قرار من وزير المالية ^(٣) .

ثانيا - التحصيل لحساب الضريبة

مادة ٩٠ - على أقلام كتاب المحاكم على اختلاف درجاتها عند تقديم ضحف الدعاوى أو الطعون اليها لتقيدها ، وعلى مأموريات الشهر العقارى عند التأشير على المحررات بالصلاحيه للشهر تحصيل مبلغ يحدد بقرار من وزير المالية ^(٣) وذلك تحت حساب الضريبة المستحقة على المحامى الموقع على الصحيفة أو المحرر .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٢ بتحديد المهن غير التجارية فى تطبيق المادة ٨٩ من قانون الضرائب على الدخل (الوقائع المصرية - العدد ١٨٦ تابع فى ١٥/٨/١٩٨٢) .

(٢) صدر قرار وزير المالية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن تحديد المنشآت التى تلتزم بنظام الخصم تنفيذا للبند (٢) من المادة ٨٩ من قانون الضرائب على الدخل (الوقائع المصرية - العدد ١٨٦ تابع فى ١٥/٨/١٩٨٢)

(٣) صدر قرار وزير المالية رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن تحصيل مبالغ تحت حساب ضريبة المهن غير التجارية المستحقة على المحامين (الوقائع المصرية - العدد ٢٧١ فى ٢٩/١١/١٩٨٣) .

مادة ٩١ - على كل مستشفى يقوم به أى طبيب بإجراء عملية جراحية لحسابه الخاص أن يحصل منه مبلغاً يحدد بقرار من وزير المالية (٢) وذلك تحت حساب الضريبة المستحقة على الطبيب الذى أجرى العملية .

مادة ٩٢ - على مصلحة الجمارك أن تحصل من كل شخص يزاول مهنة التخليص الجمركى من غير أشخاص القطاع العام مبلغاً يحدد بقرار من وزير المالية عن كل بيان جمركى يقدمه للمصلحة وذلك تحت حساب الضريبة المستحقة على المخلص .

ثالثاً - أحكام عامة

مادة ٩٣ - على الجهات المشار إليها فى المواد من (٨٩) الى (٩٢) من هذا القانون توريد قيمة ما حصلته لحساب الضريبة المستحقة الى مصلحة الضرائب فى موعد أقصاه آخر إبريل ويوليو وأكتوبر ويناير من كل عام مع بيان تفصيلي بالمبالغ التى خصمت لحساب كل معول أو حصلت منه خلال الثلاث أشهر السابقة وذلك طبقاً للاوضاع والاجراءات التى يحددها وزير المالية بقرار منه .

وعلى المصلحة أن ترد الى المعول من تلقاء ذاتها المبالغ المحصلة طبقاً لنظام الخصم أو التحصيل لحساب الضريبة بالزيادة على الضريبة المستحقة من واقع اقراره المعتمد من محاسب وذلك خلال تسعة أشهر تبدأ من نهاية المهلة المحددة لتقديم الاقرار ما لم تقم الأمورية باخطار المعول بعناصر ريبط الضريبة خلال هذه الفترة والا استحق المعول مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزى المصرى على الودائع النقدية ابتداء من نهاية مدة التسعة أشهر حتى تاريخ الرد .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٣ بشأن تحصيل مبلغ تحت حساب ضريبة المهن غير التجارية المستحقة على الطبيب الذى أجرى عملية جراحية لحسابه فى إحدى المستشفيات (الوقائع المصرية - العدد ١١٢ فى ١٩٨٣/٥/١٤) .

مادة ٩٤ - لا تسرى أحكام القسم الثانى من هذا الفصل على المولين غير الخاضعين للضريبة أو المعفين منها طوال فترة عدم الخضوع أو الاعفاء .

الباب الخامس الضريبة العامة على الدخل

الفصل الأول نطاق الضريبة وسعرها

مادة ٩٥ - تفرض ضريبة عامة على صافى الايراد الكلى الذى يحصل عليه الأشخاص الطبيعيون .

ويقصد بالايراد فى تطبيق أحكام هذا الباب الايراد الخاضع لاحدى الضرائب النوعية بما فى ذلك ايراد الاراضى الزراعية وايراد العقارات المبنية وكذلك الايرادات الآتية :

١ - توزيعات شركات الأموال المنصوص عليها فى الكتاب الثانى من هذا القانون التى يحصل عليها الأشخاص الطبيعيون .

٢ - نصيب الشريك الموصى فى أرباح حصة التوصية التى تم ربط الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية عليها باسم الشركة وذلك بعد خصم هذه الضريبة من هذا النصيب .

٣ - ما يؤول الى الأشخاص الطبيعيين من الأرباح الصافية الناتجة عن العمليات المعفاة طبقاً للمادة الخاصة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتمير .

٤ - ما يؤول الى الأشخاص الطبيعيين من الأرباح والتوزيعات المحقة من المشروعات المتعنتة باعفاءات ضريبية وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وذلك بعد انقضاء مدة الاعفاء المقررة للمشروع ، ومع عدم الإخلال بالاعفاءات المقررة للمستثمر العربى والأجنبى .

مادة ٩٦ - (١) يحدد سعر الضريبة سنوياً على الوجه الآتى :

- الشريحة الأولى : حتى ٢٠٠٠ جنيه معفاة .
- الشريحة الثانية : أكثر من ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ جنيه ٨٪ .
- الشريحة الثالثة : أكثر من ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ جنيه ٩٪ .
- الشريحة الرابعة : أكثر من ٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ جنيه ١٠٪ .
- الشريحة الخامسة : أكثر من ٥٠٠٠ - ٦٠٠٠ جنيه ١١٪ .
- الشريحة السادسة : أكثر من ٦٠٠٠ - ٧٠٠٠ جنيه ١٢٪ .
- الشريحة السابعة : أكثر من ٧٠٠٠ - ٨٠٠٠ جنيه ١٣٪ .
- الشريحة الثامنة : أكثر من ٨٠٠٠ - ٩٠٠٠ جنيه ١٤٪ .
- الشريحة التاسعة : أكثر من ٩٠٠٠ - ١٠٠٠٠ جنيه ١٥٪ .
- الشريحة العاشرة : ١٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠ جنيه ١٨٪ .
- الشريحة الحادية عشر : أكثر من ٢٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠ جنيه ٢٢٪ .
- الشريحة الثانية عشر : أكثر من ٢٥٠٠٠ - ٣٠٠٠٠ جنيه ٢٤٪ .
- الشريحة الثالثة عشر : أكثر من ٣٠٠٠٠ - ٣٥٠٠٠ جنيه ٢٦٪ .
- الشريحة الرابعة عشر : أكثر من ٣٥٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ جنيه ٢٨٪ .
- الشريحة الخامسة عشر : أكثر من ٤٠٠٠٠ - ٤٥٠٠٠ جنيه ٣٠٪ .
- الشريحة السادسة عشر : أكثر من ٤٥٠٠٠ - ٥٠٠٠٠ جنيه ٣٣٪ .
- الشريحة السابعة عشر : أكثر من ٥٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠ جنيه ٣٥٪ .
- الشريحة الثامنة عشر : أكثر من ٦٠٠٠٠ - ٦٥٠٠٠ جنيه ٤٠٪ .
- الشريحة التاسعة عشر : أكثر من ٦٥٠٠٠ - ٧٠٠٠٠ جنيه ٤٥٪ .
- الشريحة العشرون : أكثر من ٧٠٠٠٠ - ٧٥٠٠٠ جنيه ٥٠٪ .

(١) مستبدلة بالمادة الاولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٧/٧ - العدد ٢٧ تابع ج) وقد نص في مادته الثالثة على أن يعمل بها اعتباراً من السنة الضريبية ١٩٨٣ .

ضرائب ورسموم ٧١

الشريحة الواحدة والعشرون : أكثر من ٧٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠ جنيه
٥٠٪

الشريحة الثانية والعشرون : أكثر من ١٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠ جنيه
٦٠٪

الشريحة الثالثة والعشرون : أكثر من ٢٠٠٠٠٠ جنيه ٦٥٪

الفصل الثاني

وعاء الضريبة

مادة ٩٧ - تستحق الضريبة في أول يناير من كل سنة ، كما تستحق
بوفاة الميرل أو انقطاع توطن الاجنبي في مصر .

مادة ٩٨ - تسرى الضريبة على صافي الايراد المنصوص عليه في المادة
(٩٥) من هذا القانون الذي حصل عليه الممول خلال السنة السابقة ، وتتحدد
الايرادات طبقا للقواعد المقررة لتحديد أوعية الضرائب النوعية مع
مراعاة ما يلي :

١ - يحدد ايراد الاراضى الزراعية على أساس القيمة الاجارية
المتخذة أساسا لربط ضريبة الأطين بعد خصم ٢٠٪ مقابل جميع التكاليف .

كما يحد ايراد العقارات المبنية على أساس القيمة الاجارية المتخذة
أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية على أن يخصم ٢٠٪ مقابل
جميع التكاليف وذلك في الاحوال التى يتم فيها تحديد القيمة الاجارية
دون خصم هذه النسبة .

وتعامل الايرادات الناتجة من تقرير حق الانتفاع معاملة الايرادات
الناتجة من الأموال المملوكة ملكية تامة .

ويجوز للممول أن يطلب تحديد ايرادات العقارات على أساس
الايراد الفعلى بشرط أن يتضمن الطلب جميع عقاراته الزراعية أو المبنية .

ويجب أن يقدم هذا الطلب خلال الفترة المحددة لتقديم الاقرارات السنوية وأن يكون الممول ممسكا دفاتر منتظمة على الوجه المنصوص عليه في المادة (٣٦) من هذا القانون والا سقط حقه في الانتفاع بهذا الحكم .

٢ - يحدد ناتج الاسهم والسندات الذي توزعه شركات المساهمة التابعة للقطاع العام أو الخاص على الاشخاص الطبيعيين على أساس ٥٠٪ مما تم توزيعه وذلك بشرط أن تكون الاوراق المالية للشركة مقيدة في سوق الأوراق المالية .

٣ - يحدد وعاء الارباح التجارية والصناعية ووعاء المرتبات ووعاء المن غير التجارية على أساس الوعاء الذي اتخذ أساسا لربط الضريبة النوعية قبل خصم الاعفاء المقرر للاعباء العائلية .

وتخصم خسائر الاستغلال التجاري والصناعي وخسائر الاستغلال المبنى في سنة تحققها دون غيرها من السنوات وعلى ألا يكون لنقل هذه الخسائر طبقا لحكم المادتين ٢٥ ، ٧٨ من هذا القانون أثر عند تحديد وعاء الضريبة العامة على الدخل في السنوات التالية وذلك ما لم يكن للممول في سنة تحقق الخسارة إيرادات تخضع للضريبة العامة على الدخل ففي هذه الحالة يتم خصم الخسارة من مجموع الإيرادات الخاضعة للضريبة على الدخل في السنة التالية .

مادة ٩٩ - ^(١) يخضع من مجموع الإيرادات المبينة في المادة السابقة ما يلي :

١ - ما يكون قد دفعه الممول عن :

(أ) فوائد القروض وفوائد الديون التي في ذمته ما لم يكن قد

(١) البند (هـ) من الفقرة (١) مضافة بالمادة الاولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٧/٧ - العدد ٢٧ تابع ج) وقد نص في مادته الثالثة على أن يعمل بهذا التعديل اعتبارا من السنة الضريبية ١٩٨٣ .

سبق خصمها من وعاء احدى الضرائب النوعية ويشترط ألا تكون هذه القروض أو الديون قد عقدت بضمان أوراق مالية أو ودائع إيراداتها معفاة من الضرائب .

(ب) جميع الضرائب المباشرة التي دفعها الممول خلال السنة السابقة فيما عدا الضريبة العامة على الدخل والضريبة على التركات ورسم الأكيلولة على التركات وكذلك الغرامات والتعويضات ومقابل التأخير والمبالغ الإضافية للضريبة .
ويعتبر ربط كل من ضريبة الأطليان والضريبة على العقارات المبنية في حكم دفعها .

(ج) المبالغ التي سددتها مقدما تحت حساب الضريبة النوعية المستحقة عليه على أن تعتبر المبالغ المستردة منها إيرادا في السنة التي يتم فيها الاسترداد .

(د) الضريبة المسددة من واقع اقرار الضريبة النوعية عن ذات السنة المقدم عنها اقرار الضريبة العامة على الدخل على أن تعتبر المبالغ المستردة منها إيرادا في السنة التي يتم فيها الاسترداد .

(هـ) المبالغ التي سددتها لاعضاء النقابات المهنية والحرغين مقابل خدمات أدت له .

ويشترط لخصم المبالغ المنصوص عليها في الفقرة (هـ) من هذا البند ألا يجاوز مجموعها ١٠٪ من صافي الدخل الكلي السنوي للممول وبحد أقصى مقداره ١٠٠٠ جنيه ، والا يكون قد سبق خصمها من وعاء أى ضريبة نوعية ويكون للممول اثبات سداد هذه المبالغ بكافة طرق الإثبات .

٢ - (أ) التبرعات المدفوعة للحكومة والهيئات العامة ووحدات الحكم المحلي أيًا كان مقدارها .

(ب) التبرعات والاعانات المدفوعة للهيئات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية المصرية المشهرة طبقا لاحكام القوانين المنظمة لها ولدور العلم والمستشفيات الخاضعة للإشراف الحكومى بما لا يجاوز ٧٪ من صافى الدخل الكلى السنوى للممول .

ويشترط فى خصم جميع التبرعات المنصوص عليها فى هذا البند عدم سبق خصمها من وعاء أى ضريبة .

٣ - أقساط الأيرادات المرتبة لمدى الحياة وكذلك النفقات الملزم بها الممول قانونا أو تنفيذا لحكم قضائى اذا تقررت بغير مقابل على ألا يجاوز ما يخصم فى جميع الأحوال ١٠٪ من صافى الدخل الكلى السنوى للممول .

٤ - (أ) أقساط التأمين على حياة الممول لمصلحته أو لمصلحة زوجه أو أزواجه أو أولاده على ألا تتجاوز قيمة الاقساط ١٥٪ من صافى الأيراد الكلى السنوى للممول أو ٢٠٠٠ جنيه أيهما أقل وبشرط ألا يكون قد سبق خصم هذه الاقساط من وعاء أى ضريبة أخرى .

(ب) المبالغ التى يشتري بها الممول فى ذات السنة التى قدم عنها الأقرار أسهما أو سندات عن طريق الاكتتاب العام الذى تطرحه شركات المساهمة التابعة للقطاع العام أو الخاص عند انشائها أو زيادة رأس مالها وكذلك المبالغ التى يشتري بها الممول سندات التنمية الحكومية أو شهادات استثمار أو ادخار أو يودعها أحد البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزى المصرى وذلك كله فى

حدود ٣٠٪ من صافي الدخل الكلى السنوى للممول ويحدد أقصى قدره

ثلاثة آلاف جنيه سنويا •

وفي جميع الاحوال يشترط أن يتم ايداع سندات التتمية الحكومية أو شهادات الاستثمار أو الادخار أو المبالغ في أحد البنوك المشار اليها في ذات سنة الشراء مع عدم التصرف فيها لمدة ثلاث سنوات متصلة والا زال ما تمتع به الممول من اعفاء •

(ج) وفي جميع الاحوال لا يجوز أن يزيد مجموع الانقساط والمبالغ التى تخضع طبقا للفقرتين (١) و (ب) من هذا البند على أربعة آلاف جنيه سنويا ••

الفصل الثالث

الاعفاء من الضريبة

مادة ١٠٠ - مع عدم الاخلال بحكم المادة ٩٥ من هذا القانون لا تسرى الضريبة على ايرادات معفاة من ضريبة نوعية •

مادة ١٠١ - يعفى من الضريبة :

١ - السفراء والوزراء المفوضين وغيرهم من الممثلين السياسيين والمقناصل والممثلين القنصليين الأجانب بشرط المعاملة بالمثل وفي حدود تلك المعاملة •

٢ - الفنيون والخبراء الاجانب المتوطنون في مصر متى كان استخدامهم بناء على طلب الحكومة أو احدى الهيئات العامة أو الخاصة أو الشركات أو أحد الافراد بالنسبة لايراداتهم الناتجة من مصادر خارج جمهورية مصر العربية •

الفصل الرابع

الاقرار

مادة ١٠٣ — على المول الذى يزيد مجموع صافى ايراداته الكلية السنوية الخاصة للضريبة على حد الاعفاء أن يقدم اقرارا سنويا بمجموع ايراداته والتكاليف الواجبة الخصم طبقا للمادة (٩٩) من هذا القانون وأن يؤدى الضريبة المستحقة من واقعه .

فإذا كان المول قاصرا أو محجورا عليه أو غائبا التزم النائب أو الولي أو الوصى أو القيم بحسب الاحوال بتقديم الاقرار المشار اليه وسداد الضريبة المستحقة من واقعه .

مادة ١٠٤ — على المول أن يثبت فى الاقرار البيانات الخاصة بالمبالغ المنصوص عليها فى المادة (٩٩) من هذا القانون .
وتبين اللائحة التنفيذية المستندات اللازم تقديمها للانتفاع بخصم هذه المبالغ .

مادة ١٠٤ — تقدم الاقرارات خلال الاربعة أشهر الأولى من كل سنة على النموذج الذى تحدده اللائحة التنفيذية .

وعلى الملتزم بتقديم الاقرار أن يوقع الاقرار ويقدمه الى مأمورية الضرائب المختصة مقابل إيصال أو يرسله بالبريد الموصى عليه بطم الوصول .
وتؤدى الضريبة المستحقة من واقع الاقرار فى الميعاد المحدد لتقديمه .

وفى حالة وفاة المول خلال السنة يجب على الورثة أو وصى التركة أو المصطفى أن يقدم اقرارا بايرادات المول عن الفترة السابقة على الوفاة ، وذلك خلال أربعة أشهر من تاريخ الوفاة وأن يؤدى الضريبة المستحقة على المول من مال التركة بذات السعر المنصوص عليه فى المادة ٩٦ من هذا القانون .

وعلى الأجنبي الذي ينقطع توطنه بجمهورية مصر العربية أن يقدم
القرار قبل انقطاع توطنه بستين يوماً على الأقل ما لم يكن هذا الانقطاع
لسبب مفاجئ خارج عن إرادته .

وفي حالة عدم تقديم القرار المشار إليه في الميعاد يلزم الممول بإداء
مبلغ إضافي للضريبة يعادل ٢٠٪ من الضريبة المستحقة من واقع الربط
النهائي تخفض إلى النصف إذا تم الاتفاق بين الممول والمصلحة دون الآحالة
إلى لجان الطعن .

الفصل الخامس

ربط الضريبة

مادة ١٥ - تربط الضريبة على الممول في محل إقامته في مصر ، فإذا
تعددت محال إقامته فيها تربط الضريبة في المكان الذي يعتبر مقراً لمجمله
الرئيسي ما لم يكن من ممولي الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية
أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ، فتربط عليه الضريبة في المكان الذي
تربط فيه الضريبة النوعية .

وإذا كان الممول غير مقيم في مصر ، ربطت الضريبة في المحل الذي
توجد فيه مصالحه الرئيسية في مصر .

مادة ١٠٦ - تسرى أحكام الفصل الخامس من الباب الثاني من هذا
الكتاب ، وكذا أحكام البابين السادس والسابع من الكتاب الثالث من
القانون على ممولي الضريبة العامة على الدخل .

مادة ١٠٧ - إذا كان الممول قد طعن في ربط أي عنصر من عناصر
الدخل أو الإيراد الخاضع لضريبة نوعية فإن الضريبة العامة على الدخل
لا تكون واجبة الأداء بالنسبة لعنصر الضريبة النوعية المطعون فيه ، ويعدل
الربط كلما طرأ تعديل على ربط عنصر الضريبة النوعية لأي سبب .

وفي حالة الطعن في ربط الضريبة العامة على الدخل فلا يحال الى لجنة الطعن غير أوجه الخلاف التي لم يتناولها الطعن في عنصر الضريبة النوعية وكذلك لا يحال اليها الخلاف الخاص بربط ضريبة نوعية أصبح نهائيا .

مادة ١٠٨ - لا يحتج في مواجهة مصلحة الضرائب فيما يتعلق بربط الضريبة بالتصرفات التي تتم بين الأصول والفروع أو بين الزوجين خلال السنة الخاضع إيرادها للضريبة والسنوات الخمس التالية لها سواء أكانت تلك التصرفات بموَض أو بغير عوض وسواء انصبت على أموال ثابتة أو منقولة .

وتضاف إيرادات ما تمتلكه الزوجة والأولاد القصر من أى مصدر غير الميراث أو الوصية الى إيرادات الزوج أو الأصل خلال سنة التملك والسنوات الخمس التالية لها وتعتبر هذه الاموال ضامنة لاداء الضريبة المستحقة نتيجة لاضافة إيراداتها .

فلذا كان التصرف بموَض أو كانت ملكية الزوجة أو الأولاد القصر من غير أموال الزوج أو الأصل ، جاز لصاحب الشأن أن يقيم الدليل على ذلك .

الفصل السادس

اداء الضريبة

التقسيم الأول - قواعد عامة

مادة ١٠٩ - تسرى أحكام المادة (٤٢) من هذا القانون على تحصيل الضريبة أو تسسيطها .

القسم الثاني

تحصيل مبالغ لخصاب الضريبة

مادة ١١٠ — على كل من يملك عقارا مبنيا أو أكثر يزيد نصيبه في قيمتها الايجارية على ٢٠٠٠ جنيه سنويا ، أداء مبالغ لخصاب الضريبة العامة على الدخل تحسب وفقا لأحكام المادة (٩٦) من هذا القانون .

ويقصد بالقيمة الايجارية القيمة المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية مخصوما منها ٢٠٪ وذلك في الاحوال التي يتم فيها تحديد القيمة الايجارية دون خصم هذه النسبة ، وكذلك ، تخصم الضريبة على العقارات المبنية وملحقاتها التي يقع عبؤها على مالك المقار .

وتؤدي هذه المبالغ في مكاتب التحصيل المختصة بتحصيل الضريبة على العقارات المبنية الواقع في دائرتها أى من العقارات التي يملكها الممول وذلك وفقا للقواعد وفي المواعيد المحددة في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

وتعتبر قسائم التحصيل الصادرة من هذه المكاتب سندا للوفاء بالضريبة العامة على الدخل في حدود المبالغ المثبتة بها .

وعلى مكاتب التحصيل حصر مالكي العقارات المبنية المشار اليهم واخطار مصلحة الضرائب ببيان معتمد بهؤلاء المالكين وتوريد المبالغ التي تحصلها كل ثلاثة أشهر تحت حساب الضريبة العامة على الدخل الى مصلحة الضرائب وذلك خلال الخمسة عشر يوما التالية لنهاية الثلاثة الاثني عشر المشار اليها .

وعلى مصلحة الضرائب أن تخطر الممول بالتقبيه بصحور الورد خلال ستين يوما من تاريخ موافقة الممول على تقديرات الامورية أو صحور

قرار لجنة الطعن أو حكم من المحكمة الابتدائية وعليها أن ترد للممول من تلقاء ذاتها المبالغ التي تكون قد ورجت إليها بالزيادة على الضريبة المستحقة عليه وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره بالتنبيه بصحور الورد ، والا استحق عليها مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزى المصرى على الودائع النقدية ابتداء من نهاية مدة الثلاثين يوما حتى تاريخ الرد .

الكتاب الثانى

الضريبة على أرباح شركات الاموال

الباب الأول

نطاق الضريبة وسعرها

مادة ١١١ - تفرض ضريبة سنوية على صافي الارباح الكلية لشركات الأموال المشتغلة في مصر أيا كان الغرض منها وتسمى الضريبة على :

١ - شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

٢ - بنوك وشركات ووحدات القطاع العام .

٣ - البنوك والشركات والمنشآت الاجنبية التي تعمل في مصر سواء أكانت أصلية لو كان مركزها الرئيسى في الخارج أو كانت فروعا لهذه البنوك والشركات والمنشآت بالنسبة للأرباح التي تحققها عند مباشرة نشاطها في مصر .

٤ - الهيئات العامة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة ويستثنى من ذلك جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع .

مادة ١١٢ سم^(١) يكون سعر الضريبة ٤٠٪ من صافي الارباح الكلية السنوية للشركة وذلك فيما عدا :

(أ) أرباح الشركات الصناعية عن نشاطها الصناعى والارباح الناتجة عن عمليات التصدير فيكون سعر الضريبة بالنسبة لها ٣٣٪ .

(ب) أرباح شركات البحث عن البترول وانتاجه من غير الجهات المنصوص عليها في البند ٤ من المادة ١١١ من هذا القانون فيكون سعر الضريبة بالنسبة لها ٤٠٪ .

الباب الثانى

وعاء الضريبة

مادة ١١٣ - تحدد الضريبة سنويا على أساس صافي الربح خلال السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التى اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية بحسب الاحوال .

مادة ١١٤ - يحدد صافي الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقا لاحكام هذا القانون ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الاخص :

١ - قيمة ايجار العقارات التى تشغلها الشركة سواء كانت مملوكة لها أو مستأجرة وفي الحالة الاولى تكون المبرة بالايجار الذى اتخذ أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية فاذا لم تكن الضريبة قد ربطت فتكون القيمة على أساس ايجار المثل .

(١) مستبدلة بالمادة الاولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٣/٧/٧ - العدد ٢٧ تابع ج) وقد نص فى مادته الثالثة على أن يعمل بهذه المادة اعتبارا من السنة الضريبية ١٩٨٣ أو السنة المالية المنتهية خلالها متى كان تاريخ انتهائها لاحقا لتاريخ نشر هذا القانون .

(م ٦ - موسوعة مصر - ج ١٨)

٢ - الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف وطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل .

٣ - خمسة وعشرون في المائة من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة التي تشتريها الشركة لاستخدامها في الانتاج وذلك بالاضافة الى الاستهلاكات المنصوص عليها بالفقرة السابقة ويصب الاستهلاك الاضافي اعتبارا من تاريخ الاستخدام في الانتاج ولمرة واحدة .

٤ - الضرائب التي تدفعها الشركة ما عدا الضريبة على ارباح شركات الأموال التي تؤديها طبقا لهذا القانون .

٥ - (أ) التبرعات المدفوعة للحكومة ووحدة الحكم المحلي والهيئات العامة أيا كان مقدارها .

(ب) التبرعات والاعانات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المصرية المشهرة طبقا لاحكام القوانين المنظمة لها ولدور العلم والمستشفيات الخاضعة للاشراف الحكومي بما لا يجاوز ٧٪ من الربح السنوي الصافي للشركة .

٦ - المخصصات المعدة لمواجهة خسائر أو أعباء مالية معينة مؤكدة الحدوث وغير محددة المقدار بشرط أن تكون هذه المخصصات مقيدة بصسابات الشركة وأن تستعمل في الغرض الذي خصصت من أجله فإذا اتضح بعد ذلك أنها استخدمت في غير ما خصصت من أجله فإنها تدخل في إيرادات أول سنة تحت الفحص .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد جملة المخصصات السنوية على ٥٪ من الربح السنوي الصافي للشركة .

وتستثنى من أحكام الفقرتين السابقتين المخصصات الفنية التي تلتزم

شركات التأمين بتكوينها بالتطبيق لأحكام قانون الاشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ •

أما المبالغ التي تأخذها الشركة من أرباحها لتغطية الاحتماليات على اختلاف أنواعها التي تعد لتغطية خسارة محتملة أو لنفع العاملين مكافآت يزيد مجموعها على مرتب ثلاثة أشهر في السنة فلا تخصص من مجموع الأرباح التي تسرى عليها الضريبة •

٧ - أقساط التأمين الاجتماعي المقررة على الشركة لصالح العاملين بها والتي يتم أدائها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية •

٨ - المبالغ التي تستقطمها الشركة سنوياً من أموالها أو أرباحها لحساب الصناديق الخاصة للتوفير أو الادخار أو المعاش أو غيرها ، بما لا يجاوز ٢٠٪ من مجموع مرتبات وأجور العاملين بها ، بشرط أن يكون للنظام الذي ترتبط بتنفيذه الشركة لائحة أو شروط خاصة منصوص فيها على أن ما تؤديه الشركة لهذا النظام يعادل التزاماتها بمكافأة نهاية الخدمة أو المعاش وأن تكون أموال هذا النظام منفصلة ومستقلة عن أموال الشركة ومستثمرة لحسابه الخاص •

٩ - الأرباح التي تلقىها الشركة بتوزيعها نقداً بنسبة معينة على العاملين بها طبقاً للقواعد القانونية المقررة في هذا الشأن •

١٠ - كل ما يدفع لأعضاء مجالس الإدارة والمديرين أعضاء مجلس الرقابة في الشركات والجهات المنصوص عليها في المادة ١١١ من هذا القانون من مرتبات ومكافآت وأجور وبدلات حضور وطبيعة عمل ومزايا نقدية وعينية وغيرها من البدلات أو المبالغ الأخرى على اختلاف أنواعها وذلك كله بشرط أن تكون جميع هذه المبالغ خاضعة لأحدى الضرائب النوعية أو معفاة منها •

١١ - مقابل الحضور الذى يدفع للمساهمين بمناسبة انعقاد الجمعيات العمومية .

مادة ١١٥ - اذا ختم حساب احدى السنوات بخسارة ، فان هذه الخسارة تخصم من ارباح السنة التالية ، فاذا لم يكف الربح لتغطية الخسارة بأكملها نقل الباقي الى السنة التالية . فاذا بقي بعد ذلك جزء من الخسارة نقل الى السنة التالية وحتى السنة الخامسة . ولكن لا يجوز بعد ذلك نقل شيء من الخسارة الى حساب أى سنة أخرى .

مادة ١١٦ - (الفقرة الثالثة معدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣)
اذا توقفت الشركة عن العمل الذى تؤدى الضريبة على أرباحه توقفاً كلياً أو جزئياً حصلت الضريبة على الارباح اىامية التاريخ الذى توقف فيه العمل . ويتصد بالتوقف الجزئى انهاء الشركة لبعض أوجه نشاطها .

وعلى الشركة أن تخطر ماهورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوماً من التاريخ الذى توقف فيه العمل ، والا التزمت بالضريبة المستحقة على أرباح الاستغلال عن سنة كاملة .

وعليها أيضاً خلال ستين يوماً من تاريخ التوقف أن تتقدم باقرار مبينا به نتيجة عملياتها حتى تاريخ التوقف مرفقا به المستندات والبيانات اللازمة لتصفية للضريبة .

مادة ١١٧ - تسرى الضريبة على الأرباح الناتجة من بيع أى أصل الأصول الرأسمالية للشركة وكذا الارباح المحققة من التعويضات نتيجة الهلاك أو الاستيلاء على أى أصل من هذه الاصول سواء أثناء قيام الشركة أو عند انقضاءها .

وإذا ما تم استخدام ثمن بيع هذه الاصول أو التعويضات المدفوعة عن هلاكها أو الاستيلاء عليها بالكامل فى شراء أصول رأسمالية جديدة ،

تحتل محل الأصول المباعة أو الهالكة أو المستولى عليها ، وتؤدي الى زيادة الانتاج وتحسينه خلال نفس السنة التي تم فيها البيع أو الحصول على التمويل أو خلال السنتين التاليتين لانتهاه هذه السنة ، تستنزل قيمة هذه الضريبة من الضريبة المستحقة على الممول عن السنة أو السنوات المالية التالية للبيع أو للاستبدال كل ذلك بشرط امساك دفاتر منتظمة على النحو المحدد في هذا القانون ودون الاخلال بأية مزايا أخرى منصوص عليها فيه .

مادة ١١٨ - مع عدم الاخلال بحكم البند ١ من المادة (٤) من هذا القانون تخضع ايرادات رؤوس الأموال المنقولة الداخلة في ممتلكات الشركة والتي خضعت لاحدى الضرائب النوعية أو أعفيت منها بمقتضى القانون ، من مجموع الربح الصافي الذى تسرى عليه الضريبة على أرباح شركات الأموال وذلك بمقدار مجموع الايرادات المشار اليها بعد خصم نصيبها في مصاريف وتكاليف الاستثمار بواقع ١٠٪ من قيمة تلك الايرادات .

ويسرى الحكم ذاته على ايرادات الأراضي الزراعية أو العقارات المبنية الداخلة في ممتلكات الشركة بحيث تخضع هذه الايرادات من مجموع الربح الصافي الذى تسرى عليه للضريبة على أرباح شركات الأموال بعد استبعاد ١٠٪ من اجمالي الايرادات وبشرط أن تكون هذه الايرادات داخلة في جملة ايرادات المنشأة . وفي كلتا الحالتين لا يجوز خصم أية تكاليف متعلقة بهذه الايرادات .

الباب الثالث

الاعفاء من الضريبة

مادة ١١٩ - لا تخضع للضريبة الاستهلاكات التي تجريها الشركات الحاصلة على امتياز من الجهات الادارية متى أثبتت أن استهلاك كل أو بعض رأس المال يبرره هلاك كل أو بعض ما تملكه سواء بسبب ما يلحق بممتلكاتها من التلف على توالى الزمن أو بسبب اضطرابها الى تسليمها في نهاية مدة الامتياز الى الجهة المانحة له .

وتبين اللائحة التنفيذية ما يجب مراعاته من الشروط للثبوت في كل حالة من أن العملية هي استهلاك حقيقي لا يخضع للضريبة *

مادة ١٢٠ - يعفى من الضريبة ما يلي :

١ - مبلغ يعادل نسبة من رأس المال المدفوع بما لا يزيد على الفائدة التي يقررها البنك المركزى المصرى على الودائع لدى البنوك عن سنة المحاسبة وذلك بشرط أن تكون الشركة من شركات المساهمة التابعة للقطاع العام أو الخاص وأن تكون أوراقها المالية مقيدة في سوق الأوراق المالية .

٢ - الأرباح الناتجة من اندماج الشركة في شركة أخرى أو أكثر وذلك طبقا للشروط المنصوص عليها في القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج في شركات المساهمة .

٣ - ما تنتجه الاسهم أو الحصص التي تحصل عليها الشركات والجهات المنصوص عليها في المادة ١١١ من هذا القانون من أرباح في مقابل ما قدمت عينا أو نقدا في تأسيس شركة مساهمة أخرى بشرط أن تكون في الشركة التابعة قد دفعت عن أرباحها الضريبة على أرباح شركات الاموال أو تكون معفاة منها .

٤ - الأرباح التي توزعها في كل سنة مالية شركات المساهمة المصرية التي يكون الغرض منها استثمار أموالها في الاسهم والسندات على اختلاف أنواعها وذلك بمقدار ما تحصل عليه من إيرادات تلك الاسهم والسندات خلال السنة المالية المذكورة بالشرطين الآتيين :

(أ) أن تكون هذه الإيرادات قد أديت عنها بالفعل الضريبة النوعية الخاصة بها أو أن تكون معفاة منها بمقتضى القانون .

(ب) أن يكون ٩٠٪ على الأقل من رأس مال الشركة بما في ذلك الاحتياطيات والاموال المجمعة والقروض التي تعقدها مخصصة لتوظيفه في الأوراق المالية .

٥ - أرباح شركات تربية النحل .

٦ - أرباح شركات استصلاح واستزراع الأراضي وذلك على النحو الآتى :

(أ) الشركات التى تقام بعد العمل بهذا القانون تعفى لمدة عشر سنوات اعتبارا من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الأرضى منتجة .

(ب) الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون ولم تصبح أراضيها منتجة فى هذا التاريخ تعفى لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الأرض منتجة .

(ج) الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون وأصبحت أراضيها منتجة قبل بدء العمل بهذا القانون تعفى لمدة سنتين اعتبارا من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ العمل بهذا القانون .

ويصدر قرار وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة بالقواعد المنظمة لتحديد التاريخ الذى تعتبر فيه الاراضى منتجة .

٧ - أرباح شركات الانتاج الداجنى وحظائر المواشى وتسمينها وشركات مصايد الأسماك وذلك على النحو التالى :

(أ) الشركات التى كانت قائمة وقت العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، يستمر إعفاؤها المدة اللازمة لاستكمال مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها فى ذلك القانون .

(ب) الشركات التى أقيمت بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وكذلك الشركات التى تقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون تعفى لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ مزاولة النشاط .

٨ - أرباح الشركات الصناعية التى تقام بعد العمل بهذا القانون وتستخدم خمسين عاملا فأكثر .

ويسرى الاعفاء لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الانتاج .

ويشترط للمتبع بالاعفاء أن يكون لدى الشركة دفاتر وسجلات ومستندات وحسابات آمنة تعبر عن المركز المالى الحقيقى لها ومنظمة من حيث الشكل وفقا للاصول المحاسبية السليمة وبمراعاة القوانين والقواعد المقررة فى هذا الشأن .

الباب الرابع

الاقرار

مادة ١٢١ - على الجهات المنصوص عليها فى البنود ١ ، ٣ من المادة ١١١ من هذا القانون أن تقدم الى مأمورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اقرار الجمعية العمومية للحساب السنوى أو خلال ثلاثين يوما من التاريخ المحدد فى نظام الشركة لتصديق الجمعية العمومية عليه ، اقرارا مبينا فيه مقدار أرباحها أو خسائرها حسب الأحوال معتمدا من أحد المحاسبين المقيدين بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين طبقا لأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة مرفقا به صورة من حساب التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر وصورة من آخر ميزانية معتمدة وكشف ببيان الاستهلاكات التى أجرتها الشركة مع بيان المبادئ المحاسبية التى بنيت عليها جميع الأرقام الواردة فى الاقرار ويجب أن تكون جميع هذه الاوراق موقعة من المحاسب المشار اليه بمسا يفيد انها تمثل المركز المالى الحقيقى للجهة .

وتؤدى الضريبة من واقع الاقرار فى الميعاد المحدد لتقديمه .

وتلتزم الجهة التى لم تقدم الاقرار فى الميعاد بسداد مبلغ اضافى للضريبة يعادل ٢٠٪ من الضريبة المستحقة من واقع الربط النهائى يخفف

الى النصف في حالة الاتفاق بين الجهة والمصلحة دون احوالة الى لجان
الطعن .

مادة ١٢٢ - على الجهات المينة بالبندين ٢ ، ٤ من المادة ١١١ من
هذا القانون أن تقدم خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء الأجل المحدد
قانونا لتقديم ميزانياتها اقرارا مؤقتا من واقع دفاترها نتيجة عملياتها ربحا
كانت أو خسارة ، مرفقا به صورة من حسابات التشغيل والمتجارة والارباح
والخسائر ومن آخر ميزانية معتمدة وكشف ببيان الاستهلاكات التي أجرتها
انجحة مع بيان المبادئ المحاسبية التي بنيت عليها جميع الارقام الواردة
في الاقرار على أن تكون هذه الأوراق موقعة من أحد المحاسبين المقيدين
بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين طبقا لاحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة
١٩٥١ المنشار اليه أو من الجهاز المركزي للمحاسبات بحسب الأحوال .

وتؤدي الضريبة من واقع الاقرار في الميعاد المحدد لتقديمه .

وتلتزم هذه الجهات بتقديم الاقرار النهائي وأداء فرق الضريبة
المستحقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعتماد ميزانياتها ، كما يكون لها
استرداد ما أدته بالزيادة عما استحق عليها طبقا لاقرارها النهائية .

مادة ١٢٣ - على كل شركة أن تقدم الى مأمورية الضرائب المختصة
محاضر وملخصات القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية وكذلك
القرارات التي تصدر من مجلس الإدارة أو مجالس الرقابة المتعلقة بتوزيع
الأرباح وذلك كله في ميعاد غايته ثلاثين يوما من تاريخ صدورهما .

الباب الخامس

اجراءات ربط الضريبة

مادة ١٢٤ - تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية الثابتة من واقع
الاقرار المقدم من الشركة اذا قبلته مصلحة الضرائب .

بالمصلحة تصحيح الاقرار أو تعديله كما يكون لها عدم الاعتداد
بالاقرار وتحديد الارباح بطريق التقدير .

ويقع على مصلحة الضرائب عبء الاثبات في حالة عدم الاعتداد
بالاقرار المقدم طبقاً للشروط والاورضاع المنصوص عليها في المادتين
١٢١ ، ١٢٢ من هذا القانون متى كان مستقداً الى دفاتر أمينة ومنظمة من
حيث الشكل وفقاً للاصول المحاسبية السليمة وبمراعاة القوانين والتواعد
المقررة في هذا الشأن .

وإذا توافر لدى المصلحة من الأدلة ما يثبت عدم مطابقة الاقرار
للحقيقة كان لها فضلاً عن تصحيح الاقرار أو تعديله أو عدم الاعتداد
به وتحديد الارباح بطريق التقدير أن تلزم الشركة بأداء مبلغ اضافي
للضريبة بواقع ١٠٪ من فرق الضريبة المستحقة بحد أقصى مقدار ١٠٠٠
جنيه ومضاعف المبالغ في حالة تكرار المخالفة في السنة التالية مباشرة فإذا
ارتكبت في أي سنة من السنوات التالية للسنة الثانية زيد المبلغ الاضافي
الى ثلاثة أمثاله .

ولا يسرى حكم مضاعفة المبلغ الاضافي طبقاً لحكم الفقرة السابقة الا
عند تكرار المخالفة في الاقرارات التي تقدمها الشركة بعد اخطارها بالربط
النهائي وبمعارضه وبأوجه مخالفة الاقرار السابق للحقيقة .

مادة ١٢٥ - على المصلحة أن تخطر الشركة بكتاب موصى عليه بعلم
الوصول بعناصر ربط الضريبة وبقيمنتها وأن تدعوها الى موافاتها كتابة
بملاحظات على التصحيح أو التعديل أو التقدير الذي أجرته المصلحة وذلك
خلال شهر من تاريخ تسلم الاخطار ويتم ربط الضريبة على النحو الآتي :

١ - اذا وافقت الشركة على التصحيح أو التعديل أو التقدير تربط
المصلحة الضريبة على مقتضاه ويكون الربط غير قابل للطعن كما تكون
الضريبة واجبة الأداء .

٢ - إذا لم توافق الشركة على التصحيح أو التعديل أو التقدير أو لم تنعم بالرد في الميعاد على ما طلبته المأمورية من ملاحظات على التصحيح أو التعديل أو التقدير ، تربط المأمورية الضريبة وفقاً لما يستقر عليه رأيها وتكون واجبة الأداء على أن تخطر الشركة بهذا الربط ويمنصره بخطاب موصى عليه يعلم الوصول تحدد لها فيه ميعاد ثلاثين يوماً لقبوله أو الطعن فيه طبقاً لأحكام المادة ١٥٧ من هذا القانون .

فإذا وافقت الشركة على الربط أو انقضى الميعاد المشار إليه دون طعن أصبح الربط نهائياً .

أما إذا لم توافق الشركة على الربط أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن .

٣ - إذا لم تقدم الشركة الإقرار والمستندات وفقاً لأحكام المادتين ١٢١ ، ١٢٢ من هذا القانون ، تربط الضريبة طبقاً لما يستقر عليه رأي المأمورية المختصة ، وتكون الضريبة واجبة الأداء .

ويكون للشركة إبداء ملاحظاتها على هذا التقدير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمها الإخطار . وللشركة أن تطعن في التقدير وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من هذا القانون .

مادة ١٣٦ - تسرى فيما يتعلق بالربط الإضافي وتصحيح الربط النهائي وإجراءات الطعن الأحكام المنصوص عليها في البابين السادس والسابع من الكتاب الثالث من هذا القانون .

الباب السادس

أداء الضريبة

مادة ١٢٧ - (الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣)
يكون تحصيل الضريبة دفعة واحدة أو على أقساط بحيث لا تتجاوز عدد السنوات الضريبية التي استحققت عنها الضريبة .

وإذا طرأت ظروف خاصة بالشركة تحول دون تحصيل الضريبة وفقاً لحكم الفقرة السابقة ، جاز لرئيس مصلحة الضرائب أو من ينميته تفويضها على مدة أطول بحيث لا تزيد على مثلي عدد السنوات الضريبية .

وتسرى على الجهات المعنية في البندين ١ و ٣ من المادة ١١١ من هذا القانون أحكام الخصم والاضافة والتحصيل لحساب الضريبة المنصوص عليها في القسم الثاني من الفصل السادس من الباب الثاني من هذا القانون .

الكتاب الثالث

أحكام عامة

الباب الأول

حصص المولدين

الفصل الأول

البطاقات الضريبية

مادة ١٢٨ - تصدر مصلحة الضرائب لكل ممول له ملف ضريبي بناء على طلبه وبعد أداء ضريبة الخمسة المقررة قانوناً ، بطاقة ضريبية تتضمن اسم الممول ثلاثياً ومحل إقامته ورقم بطاقته الشخصية أو العائلية وعنوان المنشأة وكيانها القانوني واسمها التجاري وأنواع الأنشطة التي يمارسها والضرائب التي يخضع لها وكذا المأمورية أو المأموريات المفيدة بها وأرقام الملفات الضريبية وتاريخ تقديم الأقرار الضريبي السنوي وأية بيانات أخرى لازمة يصدر بتحديد قرار من وزير المالية .

كما يحدد وزير المالية بقرار منه شكل البطاقة الضريبية ومدة سريانها والجهة التي تسلم للممول خلالها (١) .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن البيانات اللازمة للبطاقة الضريبية وشكل البطاقة ومدة سريانها (الوقائع المصرية - العدد ١٨٦ تابع في ١٥/٨/١٩٨٢) ، المعدل بالقرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٩ .

... مادة ١٢٩ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣) يحظر على المختصين في الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام والشركات المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمنطق الحرة والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة أو بمقتضى قوانين خاصة والجمعيات التعاونية والمؤسسات الصحفية وغيرها من المؤسسات الخاصة والمعاهد التعليمية والنقابات والروابط والاندية والاتحادات والمستشفيات والفنادق ودور النشر بالقطاع الخاص وفروع الشركات الاجنبية التعامل مع مولى الضريبة على الارباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية أو مع الجهات المنصوص عليها في البندين ١، ٣ من المادة ١١١ من هذا القانون الا اذا كان لدى الممول أو الجهة بطلانة ضريبية مثبت بها تاريخ تقديم الاقرار عن آخر سنة ضريبية . وعلى المختصين المشار اليهم اثبات بيانات هذه البطاقة في الطلبات المقدمة اليهم من هؤلاء المولين أو من الجهات المذكورة .

ولوزير المالية تحديد فئات المعاملات التي تخضع للحظر المشار اليه في هذه المادة (١) .

مادة ١٣٠ - اذا تبين لاحدى الهيئات العامة القائمة على مرافق الكهرباء أو المياه أو المواصلات السلكية واللاسلكية أن من يطلب الانتفاع بخدماتها لأول مرة من مولى الضريبة على الارباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ، وجب عليها اثبات رقم البطاقة الضريبية واسم المأمورية التابع لها في الطلب المقدم منه ، فاذا لم يكن

(١) نصت المادة الاولى من قرار وزير المالية رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٢ على أن يصرى الحظر المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة ١٢٩ من قانون الضرائب على الدخل على كل معاملة تزيد قيمتها على عشرة جنيهات (الوقائع المصرية في ١٥/٨/١٩٨٢ - العدد ١٨٦ تابع) .

قد صدرت له بطاقة ضريبية ، وجب حفظ الطلب لحين استخراج هذه البطاقة ، وتخطر مصلحة الضرائب باسم الممول ثلاثيا وعنوان مزاوله النشاط ونوعه .

الفصل الثاني

اقرار الثروة

مادة ١٢١ - يلتزم كل ممول من ممولي الضريبة على الارباح التجارية والصناعية والضريبة على ارباح المهن غير التجارية والضريبة العامة على الدخل أن يقدم الى المصلحة اقرارا بما لديه من ثروة هو وزوجه وأولاده القصر مهما تنوعت وأينما كانت وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية أو خلال ستة أشهر من تاريخ مزاوله النشاط الذي يخفض ايراده للضريبة على الارباح التجارية والصناعية أو للضريبة على ارباح المهن غير التجارية ويقدم هذا الاقرار عى النموذج وطبقا للاوضاع التي تمدها هذه اللائحة .

فاذا امتنع احد الزوجين عن التوقيع على الاقرار ، تخطر المصلحة بذلك وعليها تكليف المعتنع عن التوقيع بتقديم اقرار مستقل خلال شهر من تاريخ الاخطار .

وعلى الممول تقديم هذا الاقرار دوريا كل خمس سنوات .

ويقع عبء تقديم الاقرار على الولى أو الوصى أو القيم أو النائب اذا كان الممول قاصرا أو محجورا عليه أو غائبا .

ويلتزم كل شخص يكون له حق الاطلاع على هذه الاقرارات بمراعاة سرية البيانات الواردة بها ويستمر هذا الالتزام قلما حتى بعد تركه العمل .

ويحظر على غير العاملين المختصين الاطلاع على هذه الاقرارات .

ويعنى من تقديم هذا الاقرار المترمون بتقديم اقرار الخمة المالية طبقا لاحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

مادة ١٢٢ - يلتزم المول بتقديم اقرار الثروة في حالة مغادرة البلاد مغادرة نهائية أو عند توقفه كليا عن مزاولة النشاط أو عند التنازل عن كل منشأته .

تلباب الثاني

التزامات المولين وغيرهم

الفصل الاول

التزامات المولين

مادة ١٢٣ - (الفقرة الرابعة مضافة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣) يلتزم كل من يزاول نشاطا تجاريا أو صناعيا أو حرفيا أو مهنيا أو نشاطا غير تجارى ، أن يقدم الى مصلحة الضرائب اخطارا بذلك خلال شهرين من تاريخ مزاولة هذا النشاط .

ويقدم الاخطار كذلك خلال شهر من تاريخ التوقف عن العمل أو التنازل عن المنشأة أو انشاء فرع أو مكتب أو توكيل لها أو نقل مقرها من مكان الى آخر .

وبالنسبة للشركات ، يقع واجب الاخطار على مديرها أو عضو مجلس ادارتها المنتخب أو الشخص المسئول عن ادارتها بحسب الاحوال .

— كما يلتزم كل ممول من المولين المنصوص عليهم في الفقرة الاولى من هذه المادة أن يحصل من مصلحة الضرائب على البطاقة الضريبية المنصوص عليها بالمادة ١٢٨ من هذا القانون .

وتبين اللائحة التنفيذية البيانات التي يجب أن يتضمنها الاخطار والمستندات المؤيدة له .

مادة ١٣٤ - للممول الذى يرغب فى التوقف عن مزاولة نشاطه التجارى أو الصناعى أو المهنى أو يتنازل عن كل منشأته أو يرغب فى مغادرة البلاد مغادرة نهائية ، أن يطلب من مصلحة الضرائب اخطاره بما تحدده أو تقدر له من أرباح ، والضرائب المستحقة عليه حتى آخر سنة ضريبية بشرط أن يكون قد قدم الاقرارات الملزمة بتقديمها وفقا لاحكام هذا القانون وسدد رسما لا يجاوز عشرين جنيها وعلى مصلحة الضرائب اجابته الى طلبه خلال تسعين يوما من تاريخ تسلمها لهذا الطلب .

الفصل الثانى

التزامات غير الممولين

مادة ١٣٥ - على كل مالك أو منتفع بمقار مخصص كله أو بعضه لتجارة أو صناعة أو مهنة تجارية أو غير تجارية أو يكون به مركز أو فرع أو مكتب لاية شركة أو منشأة تجارية أو صناعية مصرية أو أجنبية ، أن يقدم الى مصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ شغل أو تأجير هذه الأماكن اخطارا مبينا به الأماكن المستغلة فى الأغراض المتقدمة ونوع التجارة أو الصناعة أو المهنة التى يزاولها شاغل المكان أو الأماكن المذكورة واسم المستغل سواء كان هو المالك أو المستأجر .

كما يقدم الاخطار كذلك خلال شهرين من تاريخ النزول عن الايجار أو انتهائه .

ويقع عبء الاخطار على المالك والمستأجر معا اذا كان من يزاول النشاط مستأجرا من الباطن .

مادة ١٣٦ - على أصحاب المقارات التى يجرى انشاؤها أو ترميمها أو هدمها اخطار مصلحة الضرائب عن المقاولين وأصحاب المهن غير التجارية الذين يتم الاتفاق معهم على انشاء أو ترميم أو هدم كل أو بعض هذه المقارات وذلك فى المواعيد وطبقا للمواضع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٢٧ - على الجهات التي تختص بالتفويض بطبع أو نشر الكتب والمؤلفات والمصنفات الفنية وغيرها أو تسجيلها أو الإيداع لديها ، اخطار مصلحة الضرائب في كل حالة عن اسم المؤلف وعنوانه واسم الكتاب أو المصنف أو غيره .

وتستثنى وزارة الدفاع من أحكام هذه المادة .

مادة ١٢٨ - على المختصين في الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة والنقابات التي يكون من اختصاصها منح ترخيص مزاولة تجارة أو صناعة أو حرفة أو مهنة معينة ، أو يكون من اختصاصها منح تراخيص لبناء عقار أو لامتلاك استعمال عقار في مزاولة تجارة أو صناعة أو مهنة أن يخطرأ مصلحة الضرائب عند أى ترخيص بالبيانات الخاصة بالتفويض وبطالب التفويض طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

ويعتبر في حكم التفويض المشار اليه منح امتياز أو التزام أو احتكار أو اذن لازم لمزاولة التجارة أو الصناعة أو المهنة وفي جميع الاحوال لا يجوز منح ترخيص لمزاولة أية تجارة أو صناعة أو حرفة أو مهنة غير تجارية أو تجديده الا اذا كان الطالب حاصلأ على بطاقة ضريبية .

مادة ١٣٩ - على المختصين في الجهات المعنية في المادة السابقة وفي شركات ووحدات القطاع العام والشركات المنشأة طبقا لاحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليهما وفروع الشركات الاجنبية والجمعيات التعاونية والمؤسسات الصحفية وغيرها من المؤسسات الخاصة والمعاهد التطيمية والروابط والاندية والاتحادات أن يخطرأ مصلحة الضرائب في موعد أقصاه آخر أبريل ويوليو وأكتوبر ويناير من كل عام ببيان تفصيلي عن أى معاملة من معاملاتها تريد قيمتها على عشرة جنيهات وتكون قد تمت خلال الأشهر الثلاثة السابقة على ذلك الاخطار مع أى تاجر من تجار القطاع الخاص وبين عن قيمة التوريدات والمستريات

والمعاملات والخدمات وما إليها التي يؤديها إليها أى شخص من أشخاص القطاع الخاص وذلك مع إيضاح قيمة المرحودات المنصرفة ولورد التجارى والخصم للسجوح به أن وجد .

ويجب على المختصين فى الجهات المبينة بالفقرة السابقة إخطار مصلحة الضرائب بمجرد توقيع أى عقد مما ذكر مع أى شخص من أشخاص القطاع الخاص بمضمون هذا العقد .

وفى جميع الأحوال يجب الإخطار عن اسم الشخص الذى يتم التعامل أو التعاقد معه وعنوانه ، وعنوان المنشأة ورقم ملفه ورقم بطاقته الضريبية والأمورية التابع لها .

مادة ١٤٠ - على البنوك والشركات والهيئات والأشخاص الذين من مهنتهم بصفة أصلية أو تبعية أداء ما تنتجه القيم المنقولة من أرباح وإيرادات وغيرها أن يقدموا الى مصلحة الضرائب قبل أول مارس من كل سنة أقراراً مبيناً به :

١ - أسماء ومجال إقامة ووظائف أو مهنة الأشخاص الذين قيدت لحسابهم أو أديت اليهم أية مبلغ مما تنتجه القيم المنقولة سواء كانت اسمية أو لحاملها خلال السنة السابقة .

٢ - مقدار المبالغ المؤداة لكل منهم أو المقيدة لحسابه خلال السنة السابقة سواء أكان الأداء أو القيد فى الحساب مقابل تقديم الكوبونات أو ما يقوم مقامها أم بغير ذلك مع إيضاح نوع القيم المالية المؤدى نتائجها وطبيعة المبلغ المؤدى .

مادة ١٤١ - يلتزم أصحاب ومديرو المنشآت عامة وأصحاب الأنشطة أو المهن غير التجارية الذين يؤدون بمناسبة قيامهم بأى عمل من أعمال مهنتهم الى أى شخص من غير موظفيهم أو عاملهم الحاليين أو السابقين سواء كان فى داخل مصر أم خارجها أية مبالغ على سبيل العمولة أو السمسرة أو الررد التجارى أو غير ذلك من الأتعاب أو الهبات أو المكافآت سواء كان أداؤها

بصفة مستديمة أو عارضة بأن يقدموا الى مصلحة الضرائب قبل أول مارس من كل علم اقرارا مبينا به :

١ - أسماء ومحال اقامة ووظائف ومن الأشخاص الذين أدبت اليهم المبالغ المذكورة خلال السنة السابقة .

٢ - مقدار المبلغ المؤدى لكل منهم ونوعه .

الباب الثالث

حق الاطلاع وسر المهنة

مادة ١٤٢ - لا يجوز للجهات الحكومية بما في ذلك ادارات الكسب غير المشروع ووحدات الحكم المحلى والهيئات الطمة وشركات ووحدات القطاع العام والنقابات أن تمتنع في أية حالة بحجة المحافظة على سر المهنة عن اطلاع موظفى مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية على ما يريدون الاطلاع عليه لديها من الوثائق والأوراق بغرض ربط الضرائب المقررة بموجب هذا القانون ، كما يتعين في جميع الاحوال على الجهات سالفة الذكر موافاة مصلحة الضرائب بكافة ما تطلبه من البيانات اللازمة لربط الضريبة .

مادة ١٤٣ - يجوز للنيابة العامة أن تطلع مصلحة الضرائب على ملفات أية دعوى مخنية أو جنائية .

وتلتزم كافة الجهات الحكومية من سلطات تحقيق أو كسب غير مشروع وغيرها باخطار مصلحة الضرائب عن أى نشاط تجارى أو صناعى أو معنى يخالف الوظيفة أو المهنة الاساسية لأي شخص يثبت لها مزاولته سواء باقراره أو نتيجة لمباشرة اختصاصها .

ويعتبر الموظف المختص بكل جهة من هذه الجهات مسئولا عن الضرائب التى لم تحصل نتيجة علمه وعدم اخطاره مصلحة الضرائب .

مادة ١٤٤ ب - يلتزم مديرو البنوك والمكفون بإدارة أموالهم مساهمات من يكون من مهنتهم دفع إيرادات القيم المنقولة وكذلك كل الشركات والهيئات والمنشآت وأصحاب المهن التجارية وغير التجارية وغيرهم من المولين بأن يقدموا إلى موظفي مصلحة الضرائب من لهم صفة الضبطية القضائية عند كل طلب الدفاتر التي يفرض عليهم قانون التجارة أو غيره من القوانين امساكها وكذلك غيرها من المحررات والدفاتر والوثائق الملحقه بها وأوراق الإيرادات والمصروفات لكي يتمكن الموظفون المذكورون من التثبت من تنفيذ جميع الاحكام التي يقرها هذا القانون سواء بالنسبة لهم أو لغيرهم من المولين .

ويفترض أنهم يمسكون فعلا هذه الدفاتر ويحوزون المحررات والمستندات والوثائق وغيرها ويقع عليهم عبء اثبات العكس .

ولا يجوز الامتناع عن تمكين موظفي مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية من الاطلاع .

ويتم الاطلاع بالمكان الموجودة به الدفاتر والمستندات والمحررات وغيرها وأثناء ساعات العمل العادية ودون حاجة الى اخطار سابق .

مادة ١٤٥ - تلتزم المعاهد التعليمية والهيئات والمنشآت المعفاة من الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون أن تقدم إلى موظفي مصلحة الضرائب عند كل طلب دفاتر حساباتها وكل ما تطالب بتقديمه من مستندات .

مادة ١٤٦ - كل شخص يكون له بحكم وظيفته أو اختصاصه أو عمله شأن في ربط أو تحصيل الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون أو في الفصل فيما يتعلق بها من منازعات ملزم بمراعاة سر المهنة .

ولا يجوز لأي من العاملين بمصلحة الضرائب ممن لا يتصل عملهم

بربط أو تحصيل الضرائب إعطاء أى بيانات أو اطلاع الغير على أى ورقة أو بيان أو ملف أو غيره إلا فى الاحكام المصرح بها قانونا .

مادة ١٤٧ - لا يجوز إعطاء بيانات من الملفات الضريبية إلا بناء على طلب كتابى من الممول ولا يعتبر إفشاء السرية إعطاء بيانات للمتداول اليه فى حالة غياب المتداول .

مادة ١٤٨ - على الموظفين العموميين المختصين أن يبلغوا مصلحة الضرائب بكل بيان يتصل بعملهم من شأنه أن يصلح على الاعتقاد بارتكاب غش فى أمور الضرائب أو بارتكاب طرق احتيالية الغرض منها أو يترتب عليها التخلّص من أداء الضريبة أو يكون من شأنها عدم أدائها سواء أكان هذا العلم بمناسبة دعوى قضائية أو تحقيق جنائى ولو انتهى بالحفظ .

الباب الرابع

اعلان الممولين

مادة ١٤٩ - يكون للاعلان المرسل من مصلحة الضرائب الى الممول بكتاب موصى عليه بطم الوصول قسوة الاعلان الذى يتم عنادة بالطرق القانونية .

ويكون الاعلان صحيحا قانونا سواء تسلم الممول الاعلان من المأمورية المختصة أو بمطل المنشأة أو بمطل اقامته المختار الذى يحدده .

وفى حالة غلق المنشأة أو غياب صاحبها وتعذر اعلان الممول باحدى الطرق المشار اليها وكذلك فى حالة رفض الممول تسلم الاعلان يثبت ذلك محضر يحرره أحد موظفى مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية وينشر ذلك فى لوحة المأمورية المختصة مع لصق صورة منه على مقر المنشأة .

واذا ارتد الاعلان مؤشرا عليه بما يفيد عدم وجود المنشأة أو عدم

التعرف على عنوان الممول يتم اعلان الممول في مواجهة النيابة العامة بعد اجراء التحريات اللازمة بمعرفة أحد موظفي مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية .

ويعتبر النشر على الوجه السابق والاعلان في مواجهة النيابة العامة اجراء قاطما للتقدم .

ويكون للممول في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من هذه المادة أن يطمئن في الربط وفقا للمادة ١٥٧ من هذا القانون وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ توقيع الحجز عليه والا أصبح الربط نهائيا .

الباب الخامس

تنظيم الاعفاءات الضريبية

مادة ١٥٠ - على الممول الذي يخضع لمدة ضرائب نوعية من المنصوص عليها في الكتاب الأول من هذا القانون ، أن يقدم للمأمورية الواقع في اختصاصها نشاطه الرئيسي اقرارا موحدا بأرباحه وايراداته من مختلف المصادر طبقا للنموذج الذي تحدده اللائحة التنفيذية وذلك استثناء من احكام المواد (٣٤ ، ٣٧ ، ٨٥) من هذا القانون وتقتصر هذه المأمورية بالربط عليه على جميع أوجه نشاطه ويكون تمتعه بالاعفاء على أساس مجموع أوعية الضرائب النوعية التي يخضع لها اذا لم يتجاوز هذا المجموع حد الاعفاء .

ولا يتمتع الممول في حالة تعدد الأوعية النوعية التي يجاوز مجموعها حد الاعفاء الا باعفاء واحد وفي الوعاء الذي يفقسه الممول في اقراره السنوى على أن يستكمل حد الاعفاء من الوعاء الآخر اذا لزم الأمر .

ولا تؤخذ في الاعتبار خسائر أى وعاء عند تجميع الارباح والاميرادات المحققة من الأوعية المختلفة تطبيقا لأحكام هذه المادة .

مادة ١٥١ - لا تنفل أحكام هذا القانون بما هو مقرر من إعفاءات ضريبية بمقتضى قوانين أخرى .

الباب السادس

الربط الإضافي وتصحيح الربط النهائي

الفصل الأول

الربط الإضافي

مادة ١٥٢ - يعتبر المتبني على الممول بالدفع نهائيا ، ومع ذلك اذا ثبت لدى المصلحة بصفة قاطعة أن الأرباح أو الإيرادات التي سبق الربط عليها تنقل عن الأرباح أو الإيرادات الحقيقية للممول بسبب استعمال إحدى الطرق الاحتمالية المنصوص عليها في المادة (١٧٨) من هذا القانون ، يكون للمصلحة أن تجرى ربطا اضافيا خلال خمس سنوات من تاريخ اكتشاف العناصر المخفية ، وذلك كله دون اخلال بالجزاءات المنصوص عليها في الباب العاشر من هذا القانون .

مادة ١٥٣ - يخطر الممول بالربط الإضافي والتأسيس وأوجه النشاط التي بنى عليها الربط الأصلي والإضافي وللممول الطعن في الربط الإضافي طبقا للإجراءات المقررة للطعن في الربط الأصلي .

وفي جميع الأحوال يكون للمصلحة من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب الممول تصحيح الأخطاء المادية والحسابية دون غيرها .

مادة ١٥٤ - اذا تبين لمصلحة الضرائب من فحص الاقرار المنصوص عليه في المادة ١٣١ من هذا القانون أنه قد طرأت زيادة على ثروة الممول وزوجه وأولاده القصر وأن هذه الزيادة مضافا اليها المصاريف المناسبة له ولأسرته طوال الخمس السنوات تفوق ما سبق الربط به على الممول أو ما حققه من أرباح فعلية لأوجه نشاطه التي تم الربط عليها بفئات حكمية

أو ثابتة ونفى أحكام هذا القانون وعجز عن اثبات مصدر هذه الزيادة ،
يكون لمصلحة الضرائب الحق في ربط الضريبة عليه أو إجراء ربط اضافي
إذا كان قد سبق الربط على الممول وذلك على أساس الضريبة الأعلى سعرا
إذا كان الممول يخضع لأكثر من ضريبة نوعية وتوزع الزيادة على السنوات
السابقة على سنة تقديم آخر أقرار ثروة تثبت فيه هذه الزيادة •

وفي جميع الاحوال المنصوص عليها في هذه المادة وفي حالة الربط
الاضافي بسبب استعمال إحدى الطرق الاحتيلية المشار اليها بالمادة ١٥٢
من هذا القانون ، يلزم الممول بأداء ٢٥٪ من قيمة الضريبة المستحقة نتيجة
هذا الربط الاضافي وذلك دون الاخلال بالجزاءات الأخرى المنصوص عليها
في هذا القانون •

ولا يمتد بللزيادة في الثروة الناتجة عن تحويل أموال من الخارج
إلا إذا كانت قد حوت عن طريق أحد البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي
المصري •

مادة ١٥٥ - إذا توفي الممول وكانت تركته تكشف عن زيادة عما
ورد بأخر أقرار ثروة مقدم منه مضافا اليها الأرباح أو الإيرادات التي
أظهرتها اقرارات الضريبة السنوية بعد آخر أقرار ويعد خصم المصاريف
المناسبة له ولأسرته طوال الفترة من تاريخ آخر أقرار ثروة حتى تاريخ
وفاته ، وعجز الورثة عن اثبات مصدر الزيادة في تركة مورثهم فيكون
لمصلحة الضرائب إجراء الربط على هذه الزيادة أو إجراء ربط اضافي إذا
كان قد سبق الربط وذلك على أساس الضريبة الأقل سعرا إذا كان يخضع
لأكثر من ضريبة نوعية وتوزع الزيادة على السنوات من تاريخ تقديم آخر
أقرار ثروة حتى تاريخ الوفاة •

الفصل الثاني

تصحيح الربط النهائي

مادة ١٥٦ - يجوز تصحيح الربط النهائي المستند الى تقدير المأمورية أو قرار لجنة الطعن بناء على طلب يقدمه الممول الى المصلحة خلال خمس سنوات من التاريخ الذي أصبح فيه الربط نهائيا وذلك في الاحوال الآتية :

- ١ - عدم مزاوله صاحب الشأن أى نشاط مما ربطت عليه الضريبة النوعية أو عدم خضوعه للضريبة العامة على الدخل .
- ٢ - ربط الضريبة على نشاط معنى منها قانونا .
- ٣ - دخول إيرادات غير خاضعة لضريبة نوعية في وعاء الضريبة العامة على الدخل ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .
- ٤ - عدم تطبيق الإعفاءات المقررة قانونا .
- ٥ - الخطأ في تطبيق سعر الضريبة .
- ٦ - الخطأ في نوع الضريبة التي ربطت على الممول .
- ٧ - عدم ترحيل الخسائر على خلاف حكم القانون .
- ٨ - عدم خصم الضرائب واجبة الخصم .
- ٩ - عدم خصم القيمة الاجبارية للمقارنات التي تشغلها المنشأة .
- ١٠ - عدم خصم التبرعات التي تحققت شروط خصمها قانونا .
- ١١ - تحميل بعض السنوات الضريبية بإيرادات أو مصروفات تخص سنوات أخرى .
- ١٢ - اذا تم الربط بالمخالفة لقرارات لجان تقييم رؤوس أموال المنشآت المؤهلة .

ولوزير المالية أن يضيف بقرار منه الى تلك الاحوال احوالا أخرى .

وتختص بالنظر في الطلبات الجمارك إليها لجنة أو أكثر تسمى لجنة إعادة النظر في الربط النهائي يكون من بين أعضائها عضو من مجلس الدولة بدرجة نائب على الأقل يندبته رئيس مجلس الدولة ويصدر بتشكيلها وتعيين اختصاصها ومقارها قرار من رئيس مصلحة الضرائب وتصدر اللجنة قرارا في طلب الممول لا يعتبر نافذا إلا باعتماده من رئيس المصلحة .

الباب السابع

الطعون الضريبية

الفصل الأول

لجان الطعن

مادة ١٥٧ - مع عدم الإخلال بحكم المادة (٧٣) من هذا القانون للممول خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره بربط الضريبة في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة «٤١» والمواد ٨٦ و ١٠٦ والفقرة «٢» من المادة (١٢٥) من هذا القانون أو من تاريخ توقيع الحجز عليه في الأحوال المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (١٤٩) من هذا القانون أن يطعن في الربط فإذا انقضى هذا الميعاد دون طعن أصبح الربط نهائيا .

ويرفع الطعن بصحيفة من ثلاث صور يودعها الممول المأمورية المختصة وتسلم إحداها للممول مؤشرا عليها من المأمورية بتاريخ تقديمها وتثبت المأمورية ملخص الصحيفة في دفتر خاص وتعد كذلك ملخصا بالخلاف مع بيان أساس تقدير المصلحة للإرباح وعناصر ربط الضريبة .

وعلى المأمورية خلال ستين يوما من تاريخ تقديم صحيفة الطعن أن ترسلها إلى لجنة الطعن مشفوعة بملخص الخلاف والقرارات والمستندات المتعلقة به وأن تخطر الممول بكتاب موصى عليه بمعلم الوصول بعرض الخلاف على لجنة الطعن .

فإذا انقضى الميعاد المذكور ولم يخطر الممول بذلك كان له أن يعرض الأمر كتابة على رئيس اللجنة مباشرة أو بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وعلى رئيس اللجنة خلال عشرة أيام من تاريخ عرض الأمر عليه أو وصول خطاب الممول إليه أن يطلب من المأمورية إحالة الخلاف إلى اللجنة خلال خمسة عشر يوما على الأكثر والا جاز له أن يصدر قرارا بتفريم المأمورية المختصة بمبلغ عشرة جنيهاً على الأقل وإخطار رئيس المصلحة لمساعدة رئيس المأمورية أداليا .

ويستفيد الشريك الذي لم يعترض أو يطعن من اعتراض أو طعن شريكه .

ويجوز للجنة عند رفض الطعن الزام الطاعن بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد على خمسين جنيهاً .

مادة ١٥٨ - تشكل لجنة الطعن من ثلاثة من موظفي مصلحة الضرائب يعيّنون بقرار من وزير المالية ويكون من بينهم الرئيس ويجوز بناء على طلب الممول أن يضم اليهم عضوان يختارهما الممول من بين التجار أو رجال الصناعة أو الممولين .

ويشترط في العضو المختار أن يكون ممن يؤدون ضرائب مباشرة لا يقل مجموعها عن مائة جنيه في السنة . ولوزير المالية تعيين أعضاء احتياطيين من موظفي مصلحة الضرائب في البلاد التي بها لجنة واحدة .

ويعتبر الأعضاء الأصليون أعضاء احتياطيين بالنسبة إلى اللجان الأخرى في البلاد التي بها أكثر من لجنة .

ويكون ندبهم بدلا من الأعضاء الأصليين المتخلفين من اختصاص رئيس اللجنة الأصلية أو أقدم أعضائها عند غيابه وتكون الرئاسة في هذه الحالة لأقدم الأعضاء الثلاثة .

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا الا اذا حضره أعضاؤها الموظفون ويتولى الأعمال الكتابية في اللجنة موظف تتدبه مصلحة الضرائب .
ويمين بقرار من وزير المالية أو من ينييه مقرر اللجان واختصاصها المكاني (١) .

مادة ١٥٩ - (الفقرة الأولى) مستبدلة بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٨٣)
تختص لجان الطعن بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة في المنازعات المتصلة بالضرائب المنصوص عليها في هذا القانون وكذلك بنظر الخلافات التي كانت تختص بها لجان الطعن المنصوص عليها في القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم ايلولة على التركات والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون ضريبة الدمغة .

وتخطر اللجنة كلا من الممول والمصلحة بميعاد الجلسة قبل انعقادها بعشرة أيام على الأقل وذلك بكتاب موصى عليه يعلم الوصول ولها أن تطلب من كل من المصلحة والممول تقديم ما تراه ضروريا من البيانات والاوراق وعلى الممول الحضور أمام اللجنة اما بنفسه أو بوكيل عنه ، والا اعتبر طعنه كأن لم يكن ما لم يبد عذرا تقبله اللجنة .

وتصدر اللجنة قرارها في حدود تقدير المصلحة وطلبات الممول ويمعدل ربط الضريبة وفقا لقرار اللجنة فاذا لم تكن الضريبة قد حصلت فيكون تحصيلها على مقتضى هذا القرار .

مادة ١٦٠ - تكون جلسات اللجنة سرية وتصدر قراراتها مسببة بأغلبية الأصوات وفي حالة تساوى أصوات الحاضرين يرجح الجانب الذي منه الرئيس ويوقع القرارات كل من الرئيس وأمين السر خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ صدورها .

(١) وفقا لاحكام قرار وزير المالية رقم ١٥ لسنة ١٩٨٨ فوض رئيس مصلحة الضرائب في تعيين مقرر لجان الطعن واختصاصها المكاني (.الوقائع المصرية - العدد ٤٤ في ١٩٨٨/٢/٢١) .

وتلتمس اللجنة بمراعاة الأصول والمبادئ العامة لاجراءات التقاضي ويعلم كل من الممول والمصلحة بالقرار يتخذه موصى عليه يعلم الوصول وتكون الضريبة واجبة الأداء على أساس مقدارها المحدد في قرار لجنة الطعن، ولا يمنع الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية من أداء الضريبة.

الفصل الثاني

الطعن في قرار لجنة الطعن

مادة ١٦١ - لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان بالقرار .

وترفع الدعوى للمحكمة التى يقع فى دائرة اختصاصها المركز الرئيسى للممول أو محل إقامته المعتاد أو مقر المنشأة وذلك طبقاً لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه .

مادة ١٦٢ - يكون الطعن في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بطريق الاستئناف أياً كانت قيمة النزاع .

مادة ١٦٣ — الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه يجوز للمحكمة نظرها في جلسة سرية ويكون الحكم فيها دائما بوجه السرعة وعلى أن تكون النيابة العامة ممثلة في الدعوى بطاوعها في ذلك مندوب من مصلحة الضرائب .

الباب الثامن
تحصيل دين الضريبة

الفصل الأول
قواعد عامة

مادة ١٦٤ - تكون الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة بمقتضى

القانون دينا ممتازا على جميع أموال المدينين بها أو الملتزمين بتوريدها الى الخزانة بحكم القانون .

ويكون دين الضريبة واجب الإداء في مقر مصلحة الضرائب وفروعها دون حاجة الى مطالبة في مقر المدين .

مادة ١٦٥ - يكون تحصيل الضرائب ومقابل التأخير المنصوص عليها في هذا القانون بمقتضى أوارد واجبة التنفيذ تصدر باسم من هم ملزمون قانونا بأدائها وبغير اخلال بما قد يكون لهم من حق الرجوع على من هم مدينون بها وتوقع هذه الأوراد من الموظفين الذين تحددهم اللائحة التنفيذية .

مادة ١٦٦ - يكون لمصلحة الضرائب حق توقيع حجز تنفيذى بقيمة ما يكون مستحقا من الضرائب من واقع الاقراوات المقدمة من الممول اذا لم يتم أدائها في المواعيد القانونية دون حاجة الى اصدار ورد أو تنبيه بذلك ويكون اقرار الممول في هذه الحالة سند التنفيذ .

وللمصلحة أيضا حق توقيع الحجز التنفيذى بقيمة المبالغ الاضافية للضريبة المنصوص عليها في المواد ٣٤، ٤٠، ٨٥، ١٠٤، ١٢١، ١٢٤، ١٥٢، ١٥٤، من هذا القانون وبقيمة الغرامات والتعويضات المنصوص عليها في المواد ١٨٦، ١٨٨، ١٨٩، من هذا القانون وبقيمة المبالغ التى تنص المواد ٧٠، ٧١، ٨٠، ٨٩، ٩١، ٩٢، ٩٣، على حجزها وتوريدها للخزانة اذا لم يتم الممول الملتزم بأداء المبالغ الاضافية للضريبة أو الملتزم بالتوريد بالأداء في المواعيد المحددة ودون حاجة الى اصدار ورد أو تنبيه بذلك .

ويصدر بقيمة ما لم يتم أدائها في هذه المواعيد قرار ادارى من الموظفين الذين من حقهم توقيع الأوراد ويكون هو سند التنفيذ .

ولا يخل توقيع الحجز بالتنفيذى المشار اليه في هذه المادة بحق مصلحة الضرائب في ربط الضرائب المستحقة •

مادة ١٦٧ - يتبع في تحصيل الضرائب والمبالغ الاخرى المستحقة بمقتضى هذا القانون أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الادارى والأحكام المنصوص عليها في هذا القانون •

مادة ١٦٨ - تقع المقلصة بقوة القانون بين ما أداء الممول بالزيادة في أى ضريبة يفرضها هذا القانون أو القانونان رقما ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات و ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات وبتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وبين ما يكون مستحقا عليه منها وواجب الأداء •

مادة ١٦٩ - على كل شخص علم أو خاص يكون قد حجز مبالغ لحساب مصلحة الضرائب أو قام بتوريدها اليها بالتطبيق لأحكام هذا القانون أو القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه أن يعطى الممول الذى حجزت منه هذه المبالغ شهادة بناء على طلبه معفاة من جميع الرسوم يوضح فيها المبالغ التى قلم بحجزها وتاريخ الحجز وتاريخ توريدها الى مصلحة الضرائب وتعتبر الشهادات أو الايصالات الصادرة من الجهات التى قامت بالخصم أو الاضافة أو التحصيل لحساب الضريبة المستحقة على الممول سندا للوفاء بهذه الضريبة في حدود المبالغ الثابتة بها ولو لم يقم الحاجز بتوريد القيمة الى مصلحة الضرائب •

مادة ١٧٠ - لوزير المالية اصدار صكوك ضريبية يكتب فيها الممولون وتحصل بسعر فائدة يحدده وزير المالية وتعفى هذه الفائدة من الضرائب •

وتكون لهذه الصكوك وللفوائد المستحقة عليها قوة الإبراء عند سداد الضرائب المستحقة •

ضمانات التحصيل

الفصل الثانى

مادة ١٧١ - إذا تبين لمصلحة الضرائب أن حقوق الخزانة العامة معرضة للضياع لظريستها استثناء من أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه أن يصدر أمرا بحجز الاموال التى يرى استيفاء الضرائب منها تحت أية يد كانت وتعتبر الاموال محجوزة بمقتضى هذا الأمر حجزا تحفظيا ولا يجوز التصرف فيها الا اذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من رئيس المصلحة أو كانت قد مضت أربعة أشهر من تاريخ توقيع الحجز دون اضطرار الممول بمقدار الضريبة طبقا لتقدير المأمورية المختصة .

وعلى قلم كتاب المحكمة التى تباشر أمامها اجراءات التنفيذ على العقار اخطار مصلحة الضرائب بكتاب موصى عليه بطم الوصول بايداع قائمة شروط البيع وذلك خلال الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ الايداع .

وعلى قلم كتاب المحكمة التى يحصل البيع أمامها وكذلك على كل من يتولى البيع بالزاد جبرا أو اختيارا أن يخطر مصلحة الضرائب بخطاب موصى عليه بطم الوصول بتاريخ بيع المنقولات أو المقارات وذلك قبل تاريخ البيع بخمسة عشر يوما على الاقل وكل تقصير أو تأخير فى الاخطار المشار اليه فى الفقرتين السابقتين يجعل المتسبب فيه مسئولا عن أداء الضرائب المستحقة على المدين بالضريبة فى حدود قيمة الاموال المبيعة .

ولا يجوز بغير قرار من وزير المالية توقيع الحجز على أموال الممول السائلة المودعة لدى البنوك اذا كانت له أموال أخرى تكفى لسداد دين الضريبة .

الفصل الثالث

أحكام متنوعة

مادة ١٧٢ - يستحق فى أول يناير من كل سنة مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة على القروض المعلن من البنك المركزى المصرى على :

١ - ما يجاوز مائتى جنيه معاً لم يبرد من الضرائب الواجبة الاداء من واقع الاقرار أو الربط حتى لو صدر قرار بتبسيطها ويسرى هذا الحكم لأول مرة على رصيد الضرائب المستحقة على الممول فى أول يناير من السنة التالية لتاريخ صدور هذا القانون ثم تحسب سنوياً على الرصيد فى أول يناير من كل سنة مع حذف كسور الجنيه عند الحساب •

٢ - ما لم يبرد من الضرائب التى ينص القانون على حجزها من المنبع وتوريدها الى الخزنة العامة •

مادة ١٧٣ - يجوز اعفاء الممول من الضرائب المستحقة عليه كلها أو بعضها ومن مقابل التأخير المنصوص عليه بالفقرة (١) من المادة (١٧٢) من هذا القانون فى الأحوال الآتية :

١ - اذا توفى الممول عن غير تركة أو عن تركة مستغرقة بالديون أو غادر البلاد نهائياً بخير أن يترك أموالاً بها •

٢ - اذا أشهر افلاس الممول أو اذا أثبت عدم قدرته على السداد أو عدم وجود مال يمكن التنفيذ عليه •

٣ - اذا كان الممول قد أنهى نشاطه وكانت له أموال يمكن التنفيذ عليها تفى بكل أو بعض مستحقات المصلحة نفى هذه الحالة يجب أن يتبقى للممول أو لورثته بعد التنفيذ ما يخل ايراداً فى حدود الأعباء المالية المقررة له سنوياً •

ويمدر قرار الاعفاء طبقاً للقواعد التى يضمها رئيس مصلحة الضرائب ويجوز سحب قرار الاعفاء اذا تبين أنه قام على سبب غير صحيح •

الباب التاسع

التقادم

الفصل الأول

قواعد عامة

مادة ١٧٤ — يسقط حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون بمضى خمس سنوات تبدأ من اليوم التالى لانتفاء الأجل المحدد لتقديم الأقرار المنصوص عليه في المواد ٣٤ و ٨٥ و ١٠٢ و ١٠٤ و ١٢١ و ١٢٢ من هذا القانون .

وعلاوة على أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدنى تنقطع هذه المدة بالخطر بعناصر ربط الضريبة أو بربط الضريبة أو بالتنبية على المول بأداء الضريبة أو بالأحالة الى لجان الطعن وإذا اشتمل وعاء الضريبة العامة على الدخل على عنصر مطعون فيه طعنا نوعيا فان الاجراء القاطع لتقادم الضريبة النوعية يقطع كذلك تقادم الضريبة العامة على الدخل .

مادة ١٧٥ — يسقط حق المول في المطالبة باسترداد الضرائب التى دفعت بغير حق بمضى خمس سنوات وذلك فيما عدا الاحوال المنصوص عليها في المواد ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٨٦ ، ١٠٦ ، ١٢٤ ، ١٢٥ من هذا القانون .

وتبدأ هذه المدة من تاريخ اخطار المول بربط الضريبة وإذا عدل الربط بدأت مدة جديدة من تاريخ اخطاره بالربط المعدل وتنقطع المدة في الحاليتين بالطلب الذى يرسله المول الى المصلحة بكتاب موسى عليه بعلم الوصول باسترداد الزيادة التى أداها ولا يبدأ سريان التقادم في هذه الحالة الا من تاريخ اخطار المول بقرار المصلحة بكتاب موسى عليه بعلم الوصول .

مادة ١٧١ - تبدأ مدة التقادم بالنسبة للحالات المنصوص عليها بالمادة (١٣١) من هذا القانون من تاريخ تقديم اقرار الثروة . وبالنسبة للمادة (١٥٥) من هذا القانون من تاريخ تقديم الورقة للاقرار الشامل لكافة عناصر الثروة .

ولا تبدأ مدة التقادم بالنسبة الى الممول الذى لم يقدم الاخطار المنصوص عليه في المادة (١٣٣) من هذا القانون الا من تاريخ اخطاره المصلحة بمزاولة النشاط .

وتبدأ مدة التقادم بالنسبة الى الشركاء في شركات الواقع الذين لم تتخذ المصلحة اجراءات الربط في مواجهتهم بسبب الخلاف على تحديد الكيان القانونى للمنشأة أو تحديد الشركاء وعددهم ، وكذلك بسبب الخلاف على مشاركة الزوجة أو الأولاد القصر تطبيقا لحكم المادة (٣٢) من هذا القانون من تاريخ الفصل نهائيا في الخلاف .

الفصل الثانى

أيلولة المبالغ والقيم التى يلحقها التقادم الى الحكومة

مادة ١٧٧ - تؤول الى الحكومة نهائيا جميع المبالغ والقيم التى يلحقها التقادم قانونا ويسقط حق أصحابها في المطالبة بها وتكون مما يدخل ضمن الأنواع المبينة بعد :

- ١ - الأرباح والفوائد الناتجة عن الأسهم والسندات القابلة للتداول مما تكون أصدرته أية شركة أو هيئة أو جهة عامة أو خاصة .
- ٢ - الأسهم وحصص التأسيس والسندات وكل القيم المنقولة الأخرى الخصة بالشركات أو الهيئات أو الجهات المذكورة .
- ٣ - ودائع الأوراق المالية وبصفة عامة كل ما يكون مطلوباً من تلك

الأوراق لدى البنوك وغيرها من المنشآت التي تتلقى مثل هذه الأوراق على سجلات الوصية أو لأى سبب آخر .

٤ - كل مبلغ يدفع على سبيل التلمين لأى سبب كان الى أية شركة مساهمة أو هيئة أو جهة عامة أو خاصة .

وتلتزم الشركات والبنوك والمنشآت والهيئات وغيرها من الجهات المنصوص عليها في هذه المادة بأن توافي مصلحة الضرائب في ميعاد لا يجاوز آخر مارس من كل سنة ببيان عن جميع الاموال والقيم التي لحقتها التقدم خلال السنة السابقة وألت ملكيتها الى الحكومة طبقاً للمادة المذكورة وعليها أن تورد المبالغ والقيم المذكورة الى الخزنة اما وقت تقديم البيان أو على الأكثر خلال الثلاثين يوماً التالية .

الباب العاشر

العقوبات

مادة ١٧٨ - يعاقب بالسجن كل من تخلف عن تقديم اخطار مزاوله النشاط طبقاً للمادة (١٣٣) من هذا القانون وكذلك كل من تهرب من أداء إحدى الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون باستعمال إحدى الطرق الاحتيالية الآتية :

١ - تقديم الممول الاقرار الضريبي السنوى بالاستناد الى دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مصطنعة مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت بالدفاتر أو السجلات أو الحسابات أو المستندات الحقيقية التي أخفاها عن مصلحة الضرائب .

٢ - تقديم الممول الاقرار الضريبي السنوى على أساس عدم وجود دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت بما لديه فعلاً من دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات أخفاها عن مصلحة الضرائب .

٣ - أتلاف أو انقضاء العفاقر أو السجلات أو المستندات قبل انقضاء الأجل المحدد لتتقدم دين الضريبة .

٤ - توزيع أرباح على شريك أو شركاء وهميين بقصد تخفيض نصيبه في الأرباح .

٥ - اصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع أو غيرها من المستندات بقصد تقليل الأرباح أو زيادة الخسائر .

٦ - إخفاء نشاط أو أكثر مما يخضع للضريبة .

مادة ١٧٩ - يعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل من حرص أو اتفق أو ساعد أى ممول على التهرب من أداء إحدى الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها .

ويكون الشريك المحكوم عليه مسئولاً بالتضامن مع الممول في أداء قيمة الضرائب المستحقة التي لم يتم أدائها .

مادة ١٨٠ - مع عدم الإخلال بالجزاءات المنصوص عليها في قوانين مزاولة المهنة ، يعاقب بالسجن الحبس الذي اعتمد الاقرار الضريبي والوثائق والمستندات المؤيدة له في الحالتين الآتيتين :

١ - اذا أخفى الوقائع التي علمها أثناء تأدية مهمته ولم تفتح عنها الوثائق والمستندات التي شهد بصحتها متى كان الكشف عن هذه الوقائع أمراً ضرورياً لكي تعبر هذه الحسابات والوثائق عن حقيقة نشاط الممول .

٢ - اذا أخفى الوقائع التي عليها أثناء تأدية مهمته عن أى تعديل أو تغيير في الدفاتر أو الحسابات أو السجلات أو المستندات من شأنه أن يؤدي الى تقليل الأرباح أو زيادة الخسائر .

مادة ١٨١ - في حالة الحكم بالادانة في الاحوال المنصوص عليها في

المادتين ١٧٨ ، ١٧٩ من هذا القانون يقضى بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضرائب المستحقة .

وفي جميع الأحوال تعتبر جريمة التعرب من أداء الضريبة جريمة مخلة بالشرف والأمانة تحرم المحكوم عليه من تولى الوظائف والمناصب العامة وتفقده الثقة والاعتبار .

مادة ١٨٢ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تزيد على ١٠٠٠ جنيه كل من ذكر عمداً بيانات غير صحيحة في إقرار الثروة .

مادة ١٨٣ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تزيد على ١٠٠٠ جنيه كل مهول لم يقدم إقرار الثروة خلال شهر من تنبيه مصلحة الضرائب عليه بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول .

مادة ١٨٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل على شهر ولا تتجاوز سنة أشهر وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن تعويض لا يقل عن ٥٠٪ ولا يزيد على ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة في حالة مخالفة حكم المادة (٩) والفقرة الثانية من المادة (٧) والمادة (١٠) والفقرة الأولى من المادة (١١) والفقرة الأخيرة من المادة (١٥) والمادة (٧٠) من هذا القانون .

وتضاعف العقوبة في حالة العود خلال ثلاث سنوات .

مادة ١٨٥ :

(أولاً) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تتجاوز ٥٠٠ جنيه مؤجر الوحدة المفروشة سواء كان مالكا أو مستأجراً لها الذي لا يقوم بتبليغ مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوماً التالية لبدء عقد الإيجار مفروشا ببيان عن الوحدات المفروشة وعدد حجراتها وقيمة الإيجار مفروشا والقيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة على العقارات المبنية .

(ثانياً) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيهاً ولا تجاوز ٥٠٠ جنية أو بأحدى هاتين العقوبتين مالك الغراس سواء كان مالكا للأرض أو مستأجراً لها إذا لم يقدم إلى مأمورية الضرائب المختصة البيانات والاضطرابات المنصوص عليها في الفقرتين الأخيرتين من المادة ٢٢ من هذا القانون .

مادة ١٨٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة تتجاوز خمسين جنيهاً كل من يخالف أحكام المادة ١٤٦ من هذا القانون .

مادة ١٨٧ - (البند (٤) من الفقرة أولاً مضاف بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣) (أولاً) يعاقب بغرامة لا تقل عن ٢٠٠ جنية ولا تجاوز ٥٠٠ جنية في الحالات الآتية :

١ - عدم تقديم اقرار الثروة المنصوب عليه في المادة ١٣١ من هذا القانون في الميعاد وفي حالتي الربط الاضافي المنصوص عليهما في المادتين ١٥٢ ، ١٥٤ من هذا القانون .

٢ - عدم تقديم الاقرار المنصوص عليه في المادتين ١٤٠ ، ١٤١ من هذا القانون في الميعاد أو تضمينه بيانات غير صحيحة مع علمه بذلك .

٣ - الامتناع عن تقديم الدفاتر والأوراق والمستندات المنصوص عليها في المادتين ١٤٤ ، ١٤٥ من هذا القانون أو عدم موافاة مصلحة الضرائب بما تطلبه من بيانات منصوص عليها في المادة ١٤٢ من هذا القانون وكذلك إذا امتنع صاحب المهنة عن تقديم أى من الدفتريين المشتر اليهما في المادة ٨٤ من هذا القانون .

٤ - عدم الحصول على البطاقة الضريبية .

(ثانياً) يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنية ولا تجاوز خمسمائة جنية في حالة مخالفة الفقرة الرابعة من المادة ٢٩ والمواد ٣٤ و ٨٥ و ١٠٢ و ١٠٤ والفقرة الأولى من المادة ١٥٠ من هذا القانون .

وتضاعف الغرامة في حالة العود خلال ثلاث سنوات .

(ثالثا) يعاقب بغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيتها ولا تتجاوز ٥٠٠ جنيه في حالة مخالفة أحكام المواد ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ من هذا القانون .

(رابعا) يعاقب بغرامة مقدارها ٣٠٠ جنيه في حالة عدم امساك الممول الدفاتر المنصوص عليها في المادتين ٣٥ ، ٨٤ من هذا القانون .
وتضاعف الغرامة في حالة العود خلال ثلاث سنوات .

(خامسا) يعاقب بغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تتجاوز ٢٠٠ جنيه في حالة مخالفة أحكام المواد ١٢٩ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ من هذا القانون وتكون الجهة التابع لها المخالف مسئولة معه بالتضامن عن أداء الغرامة .

(سادسا) يعاقب بغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيتها ولا تتجاوز ٢٠٠ جنيه في حالة مخالفة أحكام المادة (٥) والفقرة الأولى من المادة (٧) والمادتين (٨) و (٩) والفقرة الثانية من المادة (١١) والفقرة الخامسة من المادة (٢٩) والمواد ٣٠ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧١ ، ١٤٨ والفقرة الثانية من المادة ١٧٧ من هذا القانون . وتضاعف الغرامة في حالة العود خلال ثلاث سنوات .

(سابعا) يعاقب بغرامة لا تقل عن ٢٠ جنيتها ولا تتجاوز ٢٠٠ جنيه مالك العقار أو المسئول عن ادارته اذا لم يخطر عن الوحدات المفروشة الموجودة في العقار ولو لم يكن مؤجرا لها بوصفها مفروشة .

(ثامنا) يعاقب بغرامة لا تقل عن ٢٠ جنيتها ولا تتجاوز ١٠٠ جنيه صاحب المهنة اذا أغفل قيد أى مبلغ أو لم يسلم الى كل من يدفع اليه أى مبلغ الايصال المنصوص عليه في المادة ٨٤ من هذا القانون .

مادة ١٨٨ - كل محول يتمتع عن تقديم الدفاتر والأوراق والمستندات التي يسكنها الى مصلحة الضرائب أو عن مولفاتها بما طلبته من بيانات يحكم بالزامه بتقديم الدفاتر والأوراق والمستندات التي امتنع عن تقديمها وبغرامة تهديدية يحدد الحكم مقدارها عن كل يوم من أيام التأخير وتاريخ بدء سريانها .

ولا يقف سريان الغرامة الا من اليوم الذي ثبتت فيه جتائز موقع عليه من مندوب مصلحة الضرائب على أحد الدفاتر الرئيسية للممول بأن المصلحة قد مكنت من الاطلاع على النحو الذي قضى به الحكم وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تقيل الممول من كل أو بعض الغرامات المحكوم بها .

مادة ١٨٩ - يحكم بتعويض لا يقل عن ٢٥٪ ولا يزيد على ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة في حالة مخالفة أحكام المادة (٥) والفقرة الأولى من الماد (٧) والمادتين ٨ ، ٩ من هذا القانون .

مادة ١٩٠ - يحكم بتعويض يعادل قيمة ما لم يقسم أو يضاف أو يورد الى مصلحة الضرائب تحت حساب الضريبة المستحقة على الممول طبقاً لأحكام المواد ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، من هذا القانون مع الزام المخالف بتوريد المبالغ المخصوصة أو المضاعفة أو المحصلة لحساب الضريبة . وفي حالة العود يضاعف التعويض .

وفي جميع الأحوال تكون الجهات التابع لها المحكوم عليه مسئولة معه بالتضامن عن أداء التعويض والمبالغ التي يلزم المخالف بتوريدها .

مادة ١٩١ - تكون احالة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الى النيابة العامة بقرار من وزير المالية ولا ترفع للدعوى العمومية عنها الا بطلب منه .

ويكون لوزير المالية أو من ينييه ^(١) حتى تاريخ رفع الدعوى العمومية الصلح مع الممول مقابل دفع مبلغ يعادل ١٠٠٪ مما لم يؤد من الضريبة .
 فإذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت ولم يصدر فيها حكم نهائى يكون الصلح مع الممول مقابل دفع مبلغ يعادل ١٥٠٪ مما لم يؤد من الضريبة .

ولا يحظر فى حساب السبب المنصوص عليها فى هذه المادة والمادة ١٨٩ من هذا القانون قيمة الضريبة العامة على الدخل التى تستحق على الوعاء النوعى موضوع المخالفة أو بسببه .

وفى جميع الاحوال تنقضى الدعوى العمومية بالصلح .

الباب الحادى عشر

احكام متنوعة

مادة ١٩٢ — لمصلحة الضرائب تعيين مندوبين عنها من بين موظفيها لدى الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العلم وغيرها من المنشآت التى يحددها وزير المالية بقرار منه ويتولى مندوب المصلحة مراقبة سلامة تنفيذ الجهات المذكورة لأحكام هذا القانون وغيره من التشريعات الضريبية المرتبطة به والتحقق من أداء هذه الجهات للضرائب وفقاً لأحكام هذه التشريعات ^(٢) .
 ويكون هؤلاء المندوبين ولغيرهم من موظفى مصلحة الضرائب الذين

(١) وفقاً لأحكام قرار وزير المالية رقم ١٥ لسنة ١٩٨٨ فوض رئيس مصلحة الضرائب فى الصلح مع الممول حتى تاريخ رفع الدعوى العمومية أو بعد رفعها وقبل صدور الحكم النهائى فيها (الوقائع المصرية - العدد فى ١٩٨٨/٢/٢١) .

(٢) صدر قرار وزير المالية رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٤ بشأن تحديد المنشآت التى يعين بها مندوبون لمصلحة الضرائب (الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/١/٥ - العدد ٤) . وانظر أيضاً القرار رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨٢ فى ذات الشأن (الوقائع المصرية فى ١٩٨٢/٨/١٥ - العدد ١٨٦ تابع) .

يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بناء على طلب وزير المالية صفة الضبطية القضائية وأثبت ما يقع من مخالفات لاحكام القوانين المشار اليها (١) .

مادة ١٩٣ - لا يجوز لوحدات الحكم المطلي أن تفرض ضرائب مماثلة للضرائب المقررة بهذا القانون كما لا يجوز لها أن تفرض ضرائب اضافية على هذه الضرائب وتشمل الأسمار المقررة للضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية ، وأرباح شركات الاموال نسبة الضرائب الاضافية المقررة لوحدات الحكم المطلي بمقتضى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المطلي .

وتحدد هذه النسبة بقرار من وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص بالحكم المطلي .

مادة ١٩٤ - اذا تبين لمصلحة الضرائب احقية الممول في استرداد كل أو بعض الضرائب أو غيرها من المبالغ التي أديت بغير وجه حق ، التزمت بأداء هذه الضرائب والمبالغ خلال تسعين يوما من تساريخ طلب الممول الاسترداد والا استحق عليها مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزي المصرى على الودائع النقدية ابتداء من نهاية مدة التسعين يوما حتى تاريخ الأداء .

مادة ١٩٥ - (الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣)
يخصص وزير المالية نسبة من حصيللة الغرامات والتعويضات التي يتم تحصيلها نتيجة الصلح مع الممولين مقابل التنازل عن رفع الدعوى العمومية أو الحكم بها نهائيا طبقا لاحكام هذا القانون ، وتؤول هذه الحصيللة الى

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ١٧١٦ لسنة ١٩٨٣ بتحويل بعض العاملين بمصلحة الضرائب صفة مامورى الضبط القضائى (الوقائع المصرية فى ١٩٨٣/٤/٩ - العدد ٨٥ تابع) .

صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية للعاملين بمصلحة الضرائب وأسرههم
ومن أهيل أو يحال منهم الى التقاعد وأسرههم .

ويصدر قرار من وزير المالية بتحديد نظام هذا الصندوق وموارده
للأخرى وأغراضه وكيفية إدارته (١) .

ويكون لهذا الصندوق شخصية معنوية مستقلة .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ١٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار نظام صندوق
الرعاية الاجتماعية والصحية للعاملين بمصلحة الضرائب . كما صدر أيضا
قرار وزير المالية رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن تخصيص نسبة من حصيله
الغرامات والتعويضات التي يتم تحصيلها من الممولين لصندوق الرعاية
الاجتماعية والصحية للعاملين بمصلحة الضرائب وأسرههم (الوقائع المصرية
- العدد ١٨٦ تابع في ١٩٨٢/٨/١٥) .

قرار وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢

بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب على الدخل

الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ (١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون ضريبة الدخل ؛
وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ؛

وعلى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر ؛
وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بتنظيم مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ بشأن ضريبة الأرباح ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعمل باللائحة المرافقة في أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، ويشار إليه كلما ورد ذكره أو أحيل إليه في هذه اللائحة بكلمة « القانون » .

(المادة الثانية)

في تطبيق حكم المادة الخامسة من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار

(١) الوقائع المصرية في ١٥/٨/١٩٨٢ - العدد ١٨٦ تابع .

قانون الضرائب على الدخل المشار اليه ، يعمل بأحكام الضرائب الآتية اعتباراً من التاريخ المبين قرين كل منها :

١ - الضريبة على زيادات رؤوس الأموال المنقولة : اعتباراً من ١٠/١٠/١٩٨١ .

٢ - الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على أرباح شركات الأموال : اعتباراً من السنة الضريبية ١٩٨١ أو السنة المالية المنتهية خلالها متى كان تاريخ انتهائها لاحقاً ليوم ١٠/٩/١٩٨١ .

٣ - الضريبة على المرتبات : اعتباراً من بداية السنة المالية ١٩٨٢/١٩٨١ أى من أول يوليو ١٩٨١ .

٤ - الضريبة على أرباح المهن غير التجارية والضريبة العامة على الدخل : اعتباراً من السنة الضريبية ١٩٨١ .

(المادة الثالثة)

يعمل بأحكام الباب العاشر من الكتاب الثالث من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه اعتباراً من ١٠/١٠/١٩٨١ .

(المادة الرابعة)

يستمر العمل بأحكام القرار الوزاري رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٨ المنفذ لأحكام المادتين ٣٠ ، ٣١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه القرارات المحلة له .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

صدر في ١٠/٥/١٩٨٢ .

وزير المالية

مكتور / محمود صلاح الدين حامد

اللائحة التنفيذية

لقانون الضرائب على الدخل

الكتاب الأول

الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين وما يلحق بها

الباب الأول

الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المتقولة

مادة ١ - مع عدم الإخلال بالأحوال التي وردت بشأنها أحكام خاصة تكون المأمورية المختصة التي تورد إليها الضريبة من الممول الملتزم بها أو من الملتزم بحجزها وتوريدها وفقا لأحكام هذه الضريبة هي :

١ - مأمورية ضرائب التفتيش على المصالح الحكومية بالقاهرة أو الاسكندرية حسب الأحوال بالنسبة للجهات الحكومية ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة التي لا تمارس نشاطا خاضعا للضريبة على أرباح شركات الأموال .

٢ - مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالقاهرة أو الاسكندرية حسب الأحوال بالنسبة للهيئات العامة التي تمارس بذاتها نشاطا خاضعا للضريبة على أرباح شركات الأموال والبنوك وشركات ووحدات القطاع العام ، وشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والبنوك والشركات والمنشآت الأجنبية التي تعمل بمصر وكذلك فروع البنوك والشركات والمنشآت الأجنبية .

٣ - مأمورية الضرائب المختصة بالنشاط التجاري والصناعي بالنسبة لشركات الأشخاص والأفراد الذين يزاولون نشاطا تجاريا أو صناعيا والمأمورية المختصة بالنشاط المهني بالنسبة لأرباب المهن غير التجارية .

٤ — مأمورية ضرائب الضعفت بالقاهرة ومأمورية ضرائب الخدمات بالاسكندرية اذا كان مطبق الإقامة أو المركز الرئيسي في دائرة أى منهما ، ومأمورية الضرائب التى يقع في دائرة اختصاصها محل الإقامة أو المركز الرئيسى بالنسبة لبلقى المحافظات ، وفلكه بالنسبة للجهات والأفراد الذين لا يزاولون نشاطا تجاريا أو صناعيا أو مهنيا .

٥ — بالنسبة للشركات والمنشآت المكونة طبقا لاحكام نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ تكون المأمورية المختصة هى :

(أ) مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالاسكندرية بالنسبة للشركات والمنشآت التى يكون مركزها الرئيسى بدائرة محافظات الاسكندرية والبحيرة ومطروح .

(ب) مأمورية ضرائب استثمار المال العربى والأجنبى بالقاهرة اذا كان المركز الرئيسى يقع في دائرة أية محافظة أخرى غير المحافظات المشار اليها في البند (أ) .

مادة ٢ — على الهيئات العامة والشركات والمنشآت وغيرها من الجهات المنصوص عليها في المادة ١١١ من القانون أن تحجز مما يكون عليها دفعه من الفوائد وغيرها من الإيرادات المنصوص عليها في البنود ١٠٤، ١٠٩، ٨، ٧، ٤، ٢، ١ المستحقة عليها وتوريدها الى مأمورية الضرائب المختصة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ دفع الفائدة وغيرها من الإيرادات المشار اليها أو وضعها تحت تصرف المستفيد .

ويكون توريد الضريبة مقترنا بتقديم النموذج (رقم ٨ ضرائب) بعد ملء البيانات الواردة به أو تقديم كشف شاملة للبيانات الواردة بذلك النموذج وتعتمد هذه النماذج والكشوف من رئيس أو عضو مجلس الإدارة المنتخب أو المدير حسب الأحوال .

وبعد انتهاء السنة المالية للجهات سالفة الذكر ، يراجع الأمور المختص
كلفة الدفعات التي وردت لحساب الضريبة على الوثائق المقدمة وفقاً
لاحكام القانون وعلى خلاصة فحص الحسابات والدفاتر ، فان وجد أن
الضريبة المسددة أقل من الضريبة المستحقة فعلا يقوم باستصدار تنبيه
بالورد بقيمة فرق الضريبة المستحقة .

مادة ٣ - على كل من يحصل على أى من الإيرادات النصوص عليها
في البندين ٣ ، ٤ من المادة (١) من القانون أن يورد الضريبة الى المأمورية
المختصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمه الإيرادات أو خلال ستين
يوماً على الأكثر من تاريخ الاستحقاق ويجب أن يفتقرن سداد الضريبة
بتقديم بيان موقع عليه منه يوضح به نوع كل من الإيرادات المسددة عنها
الضريبة ومصادر تلك الإيرادات .

كما يجب على كل بنك أو شركة أو منشأة تحصل مباشرة أو بواسطة
غيرها أى مبلغ من هذه الإيرادات أن تكلف طالب التحصيل بتقديم حافظة
موقع عليها منه ببيان نوع وقيمة الإيراد المطلوب تحصيله ، وعليها بعد تحصيل
الإيراد أن تؤشر على الحافظة بقيمة الضريبة المطلوب حجزها من الإيراد
المحصل طبقاً للقانون .

وقد حالة قيامها بدفع الإيراد الى الطالب قبل تحصيله فعليها أن تحجز
منه قيمة الضريبة وقت الدفع وتوريدها الى المأمورية المختصة .

ويجب على هذه الجهات أن تملك دفترًا مرقم الصفحات يدون فيه
العمليات أولاً بأول ، وأن تبقى على الحواظ والدفاتر مدة لا تقل عن خمس
سنوات لأطلاع موظفي مصلحة الضرائب المختصين عليها عند الاقتضاء .

وعلى الجهات المذكورة توريد المبالغ المحجوزة خلال خمسة عشر
يوماً الأولى من كل شهر بالنسبة لا يكون قد حجز لحساب المصلحة خلال

الشهر السابق على أن يكون التوريد مصحوبا بصورة من محتويات الدفتر المشار اليه في الفقرة السابقة لبيان ما استقطع من ضرائب خلال الشهر السابق .

مادة ٤ - على الجهات المبينة بالمادة (٨) من القانون أن تقدم الى المأمورية المختصة في خلال الخمسة عشر يوما الأولى من كل شهر يناير وشهر أبريل وشهر يونيو وشهر أكتوبر من كل سنة بيانا بالفوائد المدفوعة فيها خلال الثلاثة أشهر السابقة عن الديون والودائع غير المتصلة بمباشرة المهنة .

ويكون تقديم هذا البيان على النموذج رقم ٩ ضرائب أو على أية ورقة متضمنة كافة البيانات الواردة فيه ويعتمد هذا النموذج أو الورقة التي تحمل محله من رئيس أو عضو مجلس الادارة المنتخب أو المدير حسب الأحوال ، كما يجب أن يقرن تقديم النموذج بتوريد الضريبة المستحقة .

مادة ٥ - بالنسبة لفوائد الدين المطلوبه لافراد مقيمين بمصر وثابتة بمقتضى عقود رسمية محررة في مصر أو في الخارج ومشمولة بالصيغة التنفيذية في مصر ، يلتزم الدائن بأن يورد الى مأمورية الضرائب المختصة قيمة الضريبة المطلوبة على مجموع الفوائد المستحقة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الوفاء بها كلها أو بعضها ويقترن توريد الضريبة باقرار يحرره الدائن على النموذج رقم ٩ ضرائب أو على أية ورقة متضمنة كافة البيانات الواردة به .

وفي حالة عدم قيام الدين بالوفاء بالفوائد كلها أو بعضها في ميعاد الاستحقاق يكون على الدائن ابلاغ المأمورية المختصة بذلك خلال شهرين من ميعاد الاستحقاق على النموذج رقم ٩ ضرائب أو على أية ورقة شاملة للبيانات الواردة به .

وعلى الدين ، اذا كان مقيما في مصر ، أن يخطر المأمورية المختصة

التابع لها الدائن بدفعه الفوائد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الدفع ويكون الاخطار على النموذج رقم ٩ ضرائب أو على أية ورقة شاملة للبيانات الواردة به .

مادة ٦ - بالنسبة لفوائد الديون المطلوبة لافراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة بأوراق عرقية أو بغير سند ، يلتزم المدين عند قيامه بالوفاء بالفوائد كلها أو بعضها أو عند قيامه بالوفاء بالدين الأصلي بأن يحجز مقدار الضريبة المستحقة عن هذه الفوائد بالكامل وتوريدها الى المأمورية المختصة التي يتبعها الدائن خلال الخمسة عشر يوما التالية لقيامه بالوفاء بالفوائد كلها أو بعضها أو بأصل الدين على أن يكون التوريد ممحوبا باقرار موقع منه على النموذج رقم ٩ ضرائب أو على أية ورقة متضمنة كافة البيانات الواردة به .

وعلى الدائن أن يقدم الى المأمورية المختصة التي يتبعها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمه الفوائد من المدين اقرارا على النموذج رقم ٩ ضرائب أو على أية ورقة مشتملة على البيانات الواردة به .

الباب الثاني

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية

مادة ٧ - تكون المأمورية المختصة في تطبيق أحكام هذه الضريبة :

١ - مأمورية الضرائب النوعية بالقاهرة أو مأمورية ضرائب مصر الجديدة أو مأمورية ضرائب حلوان - حسب الاحوال - التي يتبعها النشاط الخاضع للضريبة وذلك بالنسبة للممولين الذين يزاولون نشاطهم في محافظة القاهرة .

٢ - مأمورية الضرائب الفرعية بالاستكندرية التي يتبعها النشاط

الخاص للضريبة وذلك بالنسبة للممولين الذين يزاولون نشاطهم في محافظة الاسكندرية .

٣ - مأمورية ضرائب استثمار المال العربي والأجنبي بالقاهرة بالنسبة للممولين الذين تخضع أوجه نشاطهم لأحكام نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة المشار اليه وذلك عن كافة أوجه نشاطهم باستثناء تلك الكائنة بالمحافظات التي تدخل في دائرة اختصاص مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالاسكندرية .

٤ - مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالاسكندرية بالنسبة للممولين الذين تخضع أوجه نشاطهم لأحكام نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة سالف الذكر وذلك بالنسبة لأوجه النشاط الكائنة بمحافظات الاسكندرية والبحيرة ومطروح .

٥ - مأمورية ضرائب الارباح التجارية والصناعية بالاقليم التي يتبعها النشاط الخاص للضريبة بالنسبة للممولين الذين يزاولون نشاطهم في باقى المحافظات .

٦ - في حالة تعدد النشاط أو الفروع تكون المأمورية المختصة هي مأمورية المركز الرئيسى الذى يختاره الممول .

٧ - المأمورية التي تحددها هذه اللائحة في شأن محاسبة بعض أوجه النشاط .

مادة ٨ - يقصد بالصفقة الواحدة في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون كل عملية شراء بنية البيع لأشياء منقولة غير معدة للاستعمال الشخصى أو للاستثمار وبشرط :

(١) أن يزيد ثمن شرائها أو بيعها عن عشرة آلاف جنيه أو أن يزيد أجمالى الربح المحقق منها على ألفى جنيه .

(ب) أن تكون العملية ناتجة عن نشاط تجارى أو صناعى .

مادة ٩ - يلتزم كل من يدفع عمولة أو سمسة عارضة طبقا لاحكام
الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون بالآتى :

١ - حجز الضريبة المستحقة على كل مبلغ يدفع كعمولة أو سمسة
دون أى تخفيض وبذات النسب المقرر فى المادة ٣١ من القانون .

٢ - توريد الضريبة المحجوزة الى مأمورية الضرائب التى يتبعها فى
خلال الخمسة عشر يوما الاولى من الشهر التالى لدفع العمولة أو السمسة
مصحوبا بقرار على النموذج رقم « ٢٨ ضرائب » المرافق ، أو على
أية ورقة تشتمل على كافة البيانات الواردة به .

مادة ١٠ - على كل من يتقدم الى أى من مأموريات أو مكاتب الشهر
المقارى بطلب لتوثيق أو شهر أى تصرف من التصرفات الخاضعة لحكم
المادة ١٩ من القانون أن يحرر النموذج رقم « ٣ » ضرائب « المرافق » وذلك
عند تقديم طلب الشهر أو التوثيق .

وفى حالة تعدد أشخاص المصرفين أو المقررين لحق انتفاع أو
المؤجرين يلتزم كل منهم بتقديم نموذج مستقل حتى ولو جمعهم عقد
واحد .

وتقوم مأموريات ومكاتب الشهر المقارى عند شهر المحرر بمراجعة
بيانات النموذج « ٣٨ » ضرائب سالف الذكر واثبات قيمة الضريبة المحصلة
ورقم وتاريخ شهر المحرر على كل نموذج على حدة وارساله الى الادارة
العامة لتجميع البيانات المركزية بمصلحة الضرائب .

مادة ١١ - تقوم مأموريات ومكاتب الشهر المقارى عند تحصيل
رسوم التوثيق والشهر المقررة بالنسبة للتصرفات المنصوص عليها فى المادة
١٩ من القانون بتحصيل الضريبة المستحقة على التصرف من المتصرف اليه

الذى يلزم بسدادها لحساب الممول المتصرف وذلك لحساب مصلحة الضرائب
وبذات اجراءات تحصيل هذه الرسوم •

ويمتنع على مأموريات ومكاتب الشهر العقارى توثيق أو شسر
أى تصرف الا بعد تحصيل الضريبة المستحقة وتوريدها الى مصلحة الشهر
العقارى والتوثيق التى تقوم خلال الشهر التالى للشهر الذى تم فيه
التحصيل بتوريدها الى الادارة العامة لتجميع البيانات المركزية بمصلحة
الضرائب •

وقا حالة تحصيل رسوم تكميلية بواسطة مكاتب الشهر العقارى
يترتب عليها استحقاق ضريبة تكميلية تقوم هذه المكاتب باخطار الادارة
العامة لتجميع البيانات المركزية بمصلحة الضرائب بذلك على النموذج رقم
«٣٨» مكرر (١) ضرائب المرافق ، كما تقوم مصلحة الشهر العقارى
والتوثيق بتوريد الضريبة المحصلة الى الادارة العامة المذكورة خلال الشهر
الذى تم فيه التحصيل •

مادة ١٢ - على من يؤجر وحدة سكنية مفروشة واحدة أو أكثر أو
جزء منها سواء أكلنت معدة للسكنى أم لازالة نشاط تجارى أو صناعى
أو أى نشاط آخر يخضع للضريبة على أرباح المهن غير التجارية وسواء
أكان المؤجر مالكاً أم مستأجراً أن يرسل الى مأمورية الضرائب المختصة
خلال الخمسة عشر يوماً التالية لتاريخ التأجير بياناً بالوحدات المفروشة
الخاصة به وبزوجه وبأولاده القصر ، وبعدد ما بكل وحدة من حجرات
وبقيمة الايجار الفعلى المؤجرة به وبالقائمة الايجارية المتخذة أساساً لربط
الضريبة على العقارات المبنية عليها وذلك على النموذج رقم «٣٨» ضرائب
المرافق أو على أية ورقة شاملة للبيانات الواردة به •

وتتولى مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية موافاة الادارة
العامة للحصر والاقترارات بمصلحة الضرائب اذا كان المقار يقع بدائرة

محافظة القاهرة ، والإدارة العامة لضرائب المحافظة بالنسبة لباقي المحافظات ، بصورة من اخطار الايواء الذى يقدم لها عن تأجير الوحدات المفروشة للإجانب وذلك خلال أسبوع من تاريخ اخطارها بذلك .

وعند انتهاء عقد الايجار ، يتمين على مؤجر الوحدة المفروشة أن يخطر المأمورية المختصة بذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء مدة العقد .

وعلى مؤجر الوحدة المفروشة أن يقدم الى مأمورية الضرائب المختصة أو يرسل اليها بالبريد الموصى عليه بطم الوصول خلال الشهور من أول يناير الى آخر مارس من كل عام اقرارا مفصلا بالضريبة المستحقة عليه عن السنة السابقة وفقا لقيمة الايجار الفعلى المؤجرة به الوحدة السكنية المفروشة أو قيمة الايجار المقرر بالفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون أيهما أكبر على النموذج رقم « ٣٩ مكرر (١) ضرائب » وأن يقوم بسداد الضريبة المستحقة خلال المدة المشار اليها .

وإذا كانت الوحدة السكنية المفروشة مؤجرة للجامعات أو المعاهد أو دور التعليم لسكنى الطلاب يرفق مع الاقرار الذى يقدمه المؤجر بالتطبيق لحكم الفقرة السابقة شهادة معتمدة من الجهة الرسمية المختصة وفى هذه الحالة تخفض الضريبة المستحقة الى النصف .

مادة ١٣ - على مالك العقار أو الشخص المسئول عن ادارته حسب الأحوال ان يخطر الإدارة العامة للحصر والامترات بمصلحة الضرائب بالقاهرة اذا كان العقار يقع فى دائرة محافظة القاهرة والإدارة العامة لضرائب المحافظة بالنسبة لباقي المحافظات عن الوحدات المفروشة الموجودة فى العقار المملوك له أو المسئول عن ادارته ولو لم يكن مؤجرا لها بوصفها مفروشة . وذلك فى ذات المواعيد المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة السابقة وعلى النموذج رقم « ٣٩ مكرر ضرائب » أو على أية ورقة شاملة للبيانات الواردة به .

مادة ١٤ - يقصد بالمأمورية المختصة في تطبيق حكم المادة ٢٠ من القانون :

- ١ - مأمورية ضرائب قصر الجديدة أو حلوان حسب الأحوال إذا كان محل إقامة مؤجر الوحدة المفروشة يقع في دائرة اختصاص أى منها •
- ٢ - مأمورية ضرائب المحال العامة والملاهي بالقاهرة إذا كان محل إقامة مؤجر الوحدة المفروشة يقع في باقى دائرة محافظة القاهرة •
- ٣ - مأمورية ضرائب السلع الغذائية والمحال العامة بالاستكدرية إذا كان محل إقامة مؤجر الوحدة المفروشة يقع في دائرة محافظة الاسكدرية •
- ٤ - المأمورية الكائن في دائرة اختصاصها محل إقامة مؤجر الوحدة المفروشة بالنسبة لباقى المحافظات •

وعلى هذه المأموريات نور تلقى اقرارات الممولين ارسال تلك الاقرارات الى المأمورية التى تقع الشقة المفروشة فى دائرتها لتتولى اجراءات الفحص •

مادة ١٥ -

أولا - على كل مالك غراس محاصيل بستانية من حدائق الفاكهة أو نباتات زينة أو نباتات طبية أو عطرية أو مشاتل محاصيل بستانية المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من القانون - سواء أكان ملكا للأرض أم مستأجرا لها - أن يقدم الى المأمورية المختصة أو أن يرسل اليها بموجب كتاب موصى عليه بطم الوصول اقرارا بالمساحة التى يزرعها هو وزوجه وأولاده القصر من كل نوع من أنواع الغراس والنباتات سالفة الذكر على النموذج رقم «٤٧» ضرائب المرافق أو على أية ورقة شاملة للبيانات الواردة به على أن ترفق معه شهادة من الجمعية الزراعية المختصة معتمدة من مفتش الزراعة المختص تتضمن بيانات بالمساحات المنزرعة •

ثانيا - يقدم أو يرسل الاقرار والشهادة المأشور اليهما في المفطرة السابقة في المواعيد الآتية :

— بالنسبة لحدائق الفاكهة : خلال شهر من تاريخ العمل بهذه اللائحة أن كانت الحدائق منتجة أو خلال شهر من التاريخ الذي تعتبر فيه منتجة .

— بالنسبة لنباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية ومشاتل المحاصيل البستانية : خلال شهر من تاريخ العمل بهذه اللائحة بالنسبة للمسلحات المنزوعة أو خلال شهر من تاريخ بدء الزراعة .

وفي حالة إزالة الغراس يقوم مالك الغراس بإبلاغ المأمورية المختصة بذلك على النموذج رقم ٣٧ ضرائب المرافق وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إزالة الغراس .

ثالثا - على مأمورية الضرائب المختصة اجراء الآتي :

١ - قيد بيانات النماذج رقم «٤٧» ضرائب المقدمة اليها من مالكي الغراس في دفتر معمولي المحاصيل البستانية والنباتات الأخرى الخاضعة للضريبة ، وذلك على أساس ترتيب أبجدي بأسمائهم بالإضافة الى البيانات الخاصة بالأحواض الزراعية ، وذلك وفقا لما هو موضح بالنموذج المرافق .

ويثبت بهذا الدفتر السبب الذي آلت بموجبه ملكية الغراس الى زوجة المول وأولاده القصر والشخص الذي تربط بالضريبة باسمه .

كما يثبت فيه أمام كل سنة من سنوات المحاسبة تاريخ ورقم اخطار المراقبة العامة للضرائب العقارية بالمحافظة بالنموذج رقم «٤٨» ضرائب المرافق والمبالغ التي يتم تحصيلها وبياناتها وتاريخ ورقم ورود النموذج رقم « ٤٩ » ضرائب » المرافق وقيمة المتأخرات وما تم بشأنها .

٢ - اخطار المراقبة العامة للضرائب العقارية بالمحافظة المختصة بأسماء وعناوين المولين الذين يخضعون للضريبة طبقا لحكم المادة ٢٢

من القانون على النموذج رقم «٤٨» ضرائب من أصل وصورة ، وذلك خلال شهر من تاريخ تقديم الاقرار للمأمورية وخلال شهر يناير من كل سنة .

رابعاً : — على مأموريات الضرائب العقارية اجراء الآتى :

١ — تحديد الضريبة المستحقة وفقاً لحكم المادة ٢٢ من القانون وتحصيلها ثم تروريدها الى مأمورية الضرائب المختصة على صورة النموذج رقم « ٤٨ » ضرائب « فور تحصيلها .

٢ — بالنسبة للمتأخرين فى السداد ، ترسل النموذج رقم «٤٩» ضرائب الى المأمورية المختصة خلال شهر يناير من كل عام ببيان المبالغ المحصلة منهم خلال السنة السابقة على أن ترسل صورة النموذج رقم «٤٨» ضرائب « عند تعام السداد .

خامساً : اذا كانت المساحات المزروعة تقع فى الاراضى الصحراوية والمستصلحة يتعين على مالكي الغراس فيها — بعد انتهاء مدة الاعفاء المقررة — اتباع ذات الاجراءات الموضحة فى البنود السابقة .

مادة ١٦ — يقصد بالمأمورية المختصة فى حكم المادة السابقة :

١ — مأمورية ضرائب مصر الجديدة أو حلوان حسب الاحوال اذا كانت المساحة المزروعة تقع فى دائرة اختصاص أى منهما .

٢ — مأمورية ضرائب الحاصلات الزراعية بالقاهرة اذا كانت المساحة المزروعة تقع فى دائرة محافظة القاهرة .

٣ — مأمورية ضرائب الثروة الحيوانية والحاصلات الزراعية بالاسكندرية اذا كانت المساحة المزروعة تقع فى دائرة محافظة الاسكندرية .

٤ — المأمورية الكتلى فى دائرتها الغراس بالنسبة لباقى المحافظات .

مادة ١٧ —

أولاً : يقدم الاقرار المشار اليه فى المادة ٣٤ من القانون على النموذج

رقم « ١٤ ضرائب » المرافق أو على أية ورقة تتضمن جميع البيانات الواردة به وذلك مقابل إيصال على النموذج رقم « ٣ ضرائب دخل » - ويجوز أن يرسل الاقرار بالبريد الموصى عليه بعلم الوصول .

ويجب تقديم الاقرار حتى لو انتهت السنة المالية بفسارة أو كان صافي أرباحها لا يجاوز حد الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٣٣ من القانون .
وتؤدى الضريبة المستحقة من واقع الاقرار في الموعد المحدد لتقديمه .

ثانيا : يرخى بالاقرار الأوراق والمستندات الآتية :

- ١ - الميزانية العمومية أو المركز المالي .
- ٢ - حساب أو حسابات التشغيل والمتاجرة .
- ٣ - حساب الأرباح والخسائر .
- ٤ - كشف أو كشف بالاصول الرأسمالية التي استخدم ثمن بيعها أو قيمة التعويضات المدفوعة عن هلاكها أو الاستيلاء عليها بالكامل في شراء أصول جديدة طبقا لاحكام المادة ١٧ من القانون مبينا بها تاريخ البيع أو الحصول على التعويض عن الهلاك أو الاستيلاء وقيمتها الدفترية وقيمة الأرباح الرأسمالية المحققة وتاريخ شراء الأصول الجديدة وقيمتها .
- ٥ - كشف الاستهلاك العادي وكشف آخر بالمعدات والآلات الجديدة وتاريخ وقيمة شرائها والاستهلاك الإضافي الخاص بها .
- ٦ - كشف أو كشف بتفاصيل المصروفات الواردة بحساب الارباح والخسائر .

٧ - صورة من تقرير المحاسب أو شهادة منه عن الميزانية أو المركز المالي والحسابات الختامية طبقا لحكم المادة ٣٤ من القانون بحسب الاجوال إذا لم يكن التقرير أو الشهادة مرفقا بالميزانية العمومية أو المركز المالي ، ويجب أن يتضمن التقرير أو الشهادة ما يأتي :

(أ) ما إذا كان المحاسب قد حصل على المعلومات والإيضاحات التي يرى ضرورتها لأداء هاموريته على وجه مرضي .

(ب) ما إذا كانت بضاعة الجرد قد قومت بسعر التكلفة مع بيان مستقل بالأصناف التي تم تقويمها على أساس آخر غير سعر التكلفة مع إيضاح غرور التقويم وأسبابه .

(ج) ما إذا كان من رأي المحاسب أن الدفاتر والسجلات التي تمسكها المنشأة وفقا لحكم المادة ٣٥ من القانون آمنة وتظهر حقيقة النشاط والأرباح وانها مؤيدة بالمستندات الصحيحة واللائمة وفقا للعرف المحاسبي السليم ، وفي حالة وجود غرور للمنشأة لم يتمكن من زيارتها يوضح ما إذا كان قد أطلع على ملفصات وافية عن نشاط هذه الغرور .

ويجب أن تكون جميع الأوراق والمستندات المنصوص عليها في هذه المادة موقعة من كل من المول والمحاسب الذي اعتمد الاقرار ، وذلك عند تقديمها الى المصلحة .

٨ - الاستمارة رقم « ٥ احصاء » المرافقة .

ثالثا : يعتبر اعتماد الاقرار من المحاسب أو المحاسب تحت التمرين أو مساعد المحاسب المقيد بلحد جداول السجل العام للمحاسبين والمراجعين طبقا لأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة اقرارا منه بأن صافي الربح الخاضع للضريبة أو الخسارة كما ورد بالاقرار المقدم من المنشأة قد حسب طبقا لاساليب وأصول وقواعد المحاسبة والمراجعة السليمة المتعارف عليها ومتققا مع تطبيق أحكام قانون الضرائب على الدخل . وفي حالة وجود أية مخالفة لأحكام القانون المذكور ، يجب أن تشمل الشهادة المقدمة من المحاسب أو تقرير المراجع ، حسب الأحوال ، بيانا بهذه المخالفات .

مادة ١٨. — يكون الاضرار باداء المبالغ الاضافية للضريبة على الارباح التجارية والصناعية المخصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٤ والمادة ٤٠ من القانون على النموذج رقم « ٥٥ ضرائب » المرافق .

مادة ١٩ — الدفاتر والسجلات والمستندات التي يلزم الممول بامسكها طبقا لأحكام الفقرة الاولى من المادة ٣٥ من القانون هي :

أولا — الدفاتر والسجلات :

١ — دفتر اليومية العامة الاصلى الذى تقيد فيه جميع عمليات الممول أولا بأول .

٢ — دفتر الأستاذ العام .

٣ — دفاتر اليومية المساعدة ودفاتر الأستاذ المساعدة التي تتحدد تبعا لطبيعة ونوع وحجم ونشاط المنشأة .

٤ — دفتر الجرد وتقيد فيه مفردات أصول وخصوم المنشأة حسب الجرد الفعلى لها فى نهاية السنة المالية للمنشأة .

٥ — دفتر الصنف ويمسك بمعرفة المولدين الذين يقتصر نشاطهم على تجارة الجملة .

وفى جميع الأحوال يجب أن تكون مجموعة الدفاتر التي تمسكها المنشأة متكاملة ولامينة ومنتظمة من حيث الشكل وان تمكن من تحديد صافى الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقا لأحكام المادة ٢٤ من القانون .

ثانيا — المستندات :

— هي المستندات الاصلية من عقود وغواتير شراء واشعارات وايمالات ومكتابات صادرة من الغير ، وصور فواتير البيع والاشعارات والايمالات والمكتابات الصادرة من المنشأة المؤيدة لجميع معاملاتها .

مادة ٢٠ - يلتزم الممول في الأحوال التي لا يكون لديه دفاتر أو حسابات بتحرير أقرار يبين فيه ما يقدره لأرباحه أو خسائره وما يستند عليه في هذا التقدير وذلك على النموذج رقم « ١٥ ضرائب » المرافق أو على أية ورقة مشتملة على كافة البيانات الواردة به ، وعليه تقديم الاقرار أو الورقة البديلة الى مأمورية الضرائب المختصة وان يؤدي الضريبة المستحقة من واقع هذا الاقرار في الميعاد المحدد لتقديمه وعلى الممول أيضا تقديم الاستمارة رقم (٥ احصاء مكرر) المرافقة في الموعد المحدد لتقديم الاقرار .

مادة ٢١ - اذا تنوعت أو تعددت منشآت الممول التجارية أو الصناعية فيلزم بتقديم اقرار ضريبي واحد الى مأمورية المركز الرئيسي الذي يحدده الممول مبينا فيه عنوان كل نشاط أو فرع ، وعليه أيضا اخطار المأمورية التي يتبعها النشاط أو الفرع بما يفيد ذلك ، وعلى المأمورية الأخيرة اخطار مأمورية المركز الرئيسي بصورة من اخطار الممول لها .

وعلى مأمورية المركز الرئيسي ان تطلب من مأموريات الفروع والانشطة اعداد مذكرة بتقدير أرباح الفرع أو النشاط التابع لها وذلك بعد موافاتها بكافة البيانات المتعلقة بالفرع أو النشاط ، وتتولى مأمورية الفرع أو النشاط تقدير أرباحه وموافاة مأمورية المركز الرئيسي بمذكرة التقدير .

وتتولى مأمورية المركز الرئيسي السير في اجراءات الاخطار والربط على الممول عن جميع أوجه نشاطه .

على انه اذا كان للممول نشاط آخر بصفته شريكا في شركة من شركات الأشخاص أو شريكا في شركة واقع تتولى المأمورية التي يتبعها المركز الرئيسي للشركة كلفة اجراءات الفحص والربط ، وتقوم باخطار هذا الشريك على أساس سعر الضريبة المحددة للشرحة الأخيرة وذلك بصفة مؤقتة مع أرجاء خصم حد الاعفاء للاعباء الطائفة ثم تخطر المأمورية التي يتبعها

المركز الرئيسي للشريك لتتولى - عندما تصبح الضريبة على نصيبه في أرباح الشركة واجبة الاداء - اصدار الورد بمجموع أرباحه عن جميع أوجه النشاط المختلفة وذلك على النموذج رقم ٣ ، ٤ ضرائب ، ٨ ضريبة عامة » وبمراعاة أحكام المادتين ٣١ ، ٣٢ من القانون .

مادة ٢٢ - للأمورية الضرائب المختصة عند فحص القرارات المشار إليها في المادتين ١٧ ، ٢٠ من هذه اللائحة أن تطلب من الممول ما تراه من ايضاحات أو بيانات أو مستندات وذلك على النموذج رقم « ١٦ ضرائب » المرافق .

مادة ٢٣ - للأمورية المختصة أن تطلب من الممول تقديم ما يلزم من أدلة لاثبات ما جاء باقراره ، وعلى الممول تقديم الادلة المطلوبة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ طلبها .

مادة ٢٤ - للأمورية المختصة في حالة قيام أحد مأموري الضرائب بالانتقال الى مقر المنشأة لفحص حساباتها اخطار الممول بذلك على النموذج رقم « ١٧ ضرائب » المرافق .

مادة ٢٥ - في حالات تصحيح الاقرار أو تعديله وكذلك في حالات تقدير الارباح بمعرفة المأمورية المختصة ، يتم اخطار الممول بعناصر ربط الضريبة وبقيمتها على النموذج رقم (١٨ ضرائب و ٥ ضريبة عامة) المرافق وفقا لنص الفقرة الاولى من المادة ٤١ من القانون .

وعلى الممول أن يوافق المأمورية المختصة كتابة بملاحظاته على هذا التصحيح أو التعديل أو التقدير وذلك خلال شهر من تاريخ تسلمه النموذج رقم (١٨ ضرائب و ٥ ضريبة عامة) .

وعلى المأمورية أن تخطر الممول بربط الضريبة وعناصرها بالنموذج رقم (١٩ ضرائب و ٦ ضريبة عامة) المرافق في الاحوال الآتية :

١ - قبول المأمورية الأرباح الحقيقية الثابتة من واقع الاقرار .
٢ - موافقة الممول على التصحيح أو التعديل أو التقدير الذي
أخطرت به المأمورية .

٣ - عدم الرد على المأمورية خلال شهر من تاريخ تسلم الممول
النموذج رقم (١٨ ضرائب و ٥ ضريبة عامة) .

٤ - عدم موافقة الممول على كل أو بعض تصحيحات أو تعديلات أو
تقديرات المأمورية التي أخطر بها بالنموذج رقم (١٨ ضرائب و ٥ ضريبة
عامة) .

مادة ٣٦ - أولا : في تطبيق أحكام المادة ٤٢ والفقرة الأولى من
المادة ٤٣ من القانون على الممول أن يؤدي الضريبة المستحقة بمجرد إعلانه
بالتبعية بصدور الورد على النموذج (٣ ، ٤ ، ضرائب و ٨ ضريبة عامة)
المراقب وله أن يطلب من مأمورية الضرائب المختصة كتابة أداء الضريبة
على أنسلط لا تجاوز مدتها عدد السنوات الضريبة التي استحققت عنها
الضريبة ، ويجوز بقرار من رئيس المصلحة أو من ينييه الموافقة على زيادة
مدة التقسيط بما لا يجاوز مثلي عدد السنوات التي استحققت عنها الضريبة
إذا اثبت الممول عجزه عن الوفاء بالضريبة أو بلفسها في المواعيد المشار
إليها .

وإذا تعددت قرارات التقسيط الصادرة للممول أو استحققت عليه
ضرائب عن سنوات أخرى ، فله رئيس المصلحة أو من ينييه أن يصدر قرارا
بتوحيد قسط الضريبة وذلك بمراعاة المدة المقررة للتقسيط وفقا لاحكام
هذه المادة .

وفي جميع الاحوال يجب اخطار الممول بقرار التقسيط بموجب كتابي
مؤمى عليه بطم الوصول .

ثانيا : اذا تأخر الممول عن أداء قسط واحد حل سداد باقى الاقساط دفعة واحدة ، ومع ذلك يجوز لرئيس المأمورية المختصة منح الممول مهلة لاداء القسط الذى تأخر سداذه عن مواعده على ألا يتجاوز موعد استحقاق القسط التالى له وفى هذه الحالة يجب أداء القسطين معا .

ثالثا : لرئيس المصلحة أو من ينوبه الناء قرار التقسيط اذا تبين له ان حقوق الخزنة معرضة للضياع أو اذا وجد من الأسباب ما يدعو الى ذلك .

مادة ٢٧ - مع عدم الاخلال بحكم المادة ١٦٨ من القانون ترد مصلحة الضرائب الى الممول من تلقاء ذاتها بموجب شيك أو اذن صرف المبالغ المحصلة بالزيادة طبقا لنظم الخصم والاضافة والتحصيل تحت حساب الضريبة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٥٣ من القانون وذلك خلال تسعة أشهر من تاريخ انتهاء المهلة المحددة لتقديم الاقرار ما لم تقم المأمورية المختصة باخطار الممول بمناصر ربط الضريبة خلال هذه الفترة على النموذج رقم (١٨ ضرائب و ٥ ضريبة عامة) .

الباب الثالث

الضريبة على المرتبات

مادة ٢٨ - فى تطبيق أحكام المواد من ٦٥ الى ٧٠ من القانون يقصد بالمأمورية المختصة ما يلى :

١ - مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالقاهرة أو الاسكندرية اذا كان صاحب العمل احدى الهيئات العامة أو غيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة الخاضعة للضريبة على أرباح شركات الاموال أو احدى الشركات الخاضعة لاحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه أو احد بنوك أو شركات أو وحدات القطاع العام أو أحد البنوك أو الشركات أو المنشآت

الأجنبية أو مروع ايا من هذه البنوك والشركات الاجنبية ، فاذا كان المركز الرئيسى لهذه الجهات بدائرة محافظات الاسكندرية والبحيرة ومطروح فيختص بها مأمورية الشركات المساهمة بالاسكندرية ويكون الاختصاص لمأمورية الشركات المساهمة بالقاهرة اذا كان المركز الرئيسى لهذه الجهات بباقى المحافظات •

٢ - مأمورية استثمار المال العربى والاجنبى بالقاهرة اذا كان صاحب العمل منشأة مكونة طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، باستثناء المنشآت الكائنة بمحافظات الاسكندرية والبحيرة ومطروح فيختص بها مأمورية الشركات المساهمة بالاسكندرية •

٣ - مأمورية التفتيش على المصالح الحكومية بالقاهرة أو الاسكندرية حسب الاحوال اذا كان صاحب العمل احدى الجهات الحكومية أو وحدات الحكم المحلى أو احدى الهيئات العامة أو الأشخاص الاعتبارية العامة غير الخاضعة للضريبة على ارباح شركات الاموال أو الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب والنقابات العامة بالقاهرة أو الاسكندرية •

٤ - مأمورية النشاط التجارى والصناعى أو المهنى التى يتبعها نشاط صاحب العمل بالنسبة للمنشآت الفردية وشركات الاشخاص •

٥ - مأمورية الايراد العام بالقاهرة أو الاسكندرية حسب الاحوال بالنسبة لما يأتى :

(أ) العاملون لدى جهات أو أفراد ليس لهم نشاط تجارى أو مهنى بدائرة محافظة القاهرة أو الاسكندرية •

(ب) العاملون لدى منشآت تراول بدائرتى محافظتى القاهرة أو الاسكندرية نشاطا معنيا من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية أو من الضريبة على ارباح المهن غير التجارية •

(ج) الحالات التى يلزم فيها مستحق الايراد أو الخاضع للضريبة

بالتوريد طبقا لحكم المادة ٧١ من القانون اذا كان مقيما بدولة
محظطة القاهرة أو الاسكندرية •

٦ - المأمورية التي يقع في دائرتها أى من الجهات الواردة في البند
٣ من هذه المادة أو محل اقامة مستحق الايراد أو الخاضع للضريبة أو محل
نشاط صاحب العمل في الحالات الواردة في البند ٥ من هذه المادة بالنسبة
لباتى المحافظات •

مادة ٢٩ - يكون تقديم البيانات المنصوص عليها في المادتين ٦٥ ،
٦٦ من القانون الى المأمورية المختصة على النموذج رقم ٢٣ ضرائب أو
على أية ورقة مشتملة على البيانات الواردة به •

ومع ذلك يجوز للشركات والمنشآت والهيئات الخاصة والجمعيات
والمعاهد التعليمية التي تستخدم خمسين شخصا فأكثر أن تقتصر على اتباع
أحكام المادة ٣٣ من هذه اللائحة •

مادة ٣٠ - تقدم الكشوف المنصوص عليها في المادة ٦٧ من القانون
الى المأمورية المختصة على النموذج رقم ٢٤ ضرائب أو على أية ورقة
مشتملة على البيانات الواردة به •

مادة ٣١ - تبلغ التعديلات الطارئة على محتويات الكشوف المقدمة
طبقا للمواد ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ من القانون الى مأمورية الضرائب السابق
ارسال الكشوف الاصلية اليها وذلك خلال أربعين يوما من تاريخ حدوث
هذه التعديلات •

مادة ٣٢ - يجوز لرئيس المأمورية الكائن في دائرة اختصاصها مركز
الادارة أو المحل الرئيسي للشركات والمنشآت والهيئات الخاصة والجمعيات
والمعاهد التعليمية التي تستخدم خمسين شخصا فأكثر ، وبناء على طلب
هذه الجهات اتباع الاجراءات الآتية فيما يتعلق بتقديم البيانات المطلوبة

قانونه وتوريد الضريبة التي تخصمها من المرتبات وما في حكمها والمهمات والأجور والمكافآت :

(أ) تقوم الجهات المذكورة في خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطارها بقبول الطلب بتقديم الكشف المنصوص عليه في المادة ٦٥ من القانون مع شتماله كذلك على البيانات المشار إليها في المادة ٦٦ من القانون .

(ب) على هذه الجهات أن تبين مقدار الضريبة التي كانت تدفع عن السنة السابقة على تقديم الطلب .

وتعفى الجهات المشار إليها من تقديم أى بيان إضافي خلال السنة عما قد يطرأ من تعديلات على البيانات المقدمة منها على أن تقدم في خلال الشهرين الأولين من كل عام كشفا متضمنا البيانات الآتية :

١ - كافة التعديلات الواجب إدخالها على البيانات السابق تقديمها والتي تتعلق بالتغييرات التي استجبت خلال السنة السابقة في أشخاص العاملين أو العمال أو في مقدار المبالغ التي تصرف لهم .

٢ - المبالغ الفعلية التي صرفت لكل منهم في السنة الماضية .

٣ - مقدار الضريبة المستحقة فعلا عن المبالغ الخاضعة لهذه الضريبة في السنة الماضية .

والى أن يقدم الكشف السنوي الذي تسوى على أساسه الضريبة نهائيا ، تقوم هذه الجهات بتوريد الضريبة إلى المأمورية المختصة بصفة مؤقتة في آخر كل ثلاثة أشهر أى في ٣١ مارس ، ٣٠ يونيو ، ٣٠ سبتمبر ، ٣١ ديسمبر من كل عام على أساس ربع الضريبة التي استحققت أو كانت تستحق عن السنة الماضية وبمراعاة ما قد يفتشأ من تعديل في سعر الضريبة .

وعند تسوية الضريبة نهائيا في آخر السنة تقوم الجهات المذكورة فورا بدفع ما يكون مطلوبا لمصلحة الضرائب زيادة عما دفعته كما يرد إليها ما تكون قد دفعته زيادة على ما هو مستحق للمصلحة .

مادة ٣٣ - على كل من يتقاضى إيرادا مما يخضع لهذه الضريبة ولا تسرى عليه أحكام الخصم من المنع أو كان صاحب العمل أو الملتزم بدفع الايراد غير مقيم في مصر أو لم يكن له فيها مركز أو منشأة أن يقدم خلال شهر يناير من كل عام اقرارا على النموذج رقم ٢٦ ضرائب أو على أية ورقة شاملة للبيانات الواردة به موضحا به اجمالي الايرادات التي حصل عليها خلال السنة السابقة سواء أكان كل من هذه الايرادات يبلغ وحدة النصاب الذي يجعله خاضعا للضريبة أم كان بعضها يبلغ هذا الحد وبعضها لا يبلغه أم كان كل ايراد منها لا يخضع في ذاته للضريبة لعدم تجاوزه حد الاعفاء متى كان مجموع الايرادات يتجاوز هذا الحد .

ويقدم هذا الاقرار مع الضريبة المستحقة الى مأمورية ضرائب الايراد العام بالقاهرة أو الاسكندرية اذا كان محل اقامة المول بالقاهرة أو الاسكندرية حسب الاحوال والى المأمورية التابع لها محل اقامته بالنسبة لباقي المحافظات .

مادة ٣٤ - تستقطع الضريبة شهريا على أساس مجموع ما يحصل عليه المول من مرتبات وما في حكمها والمأهيات والأجور والمكافآت المرتبة لدى الحياة وذلك بعد استبعاد المبالغ الآتية :

١ - اشتراكات التأمين الاجتماعي وأقساط الادخار التي تستقطع وفقا لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي أو كتظم بعبلة عنها أو قوانين المعاشات والادخار الحكومية .

٢ - اشتراكات العاملين في صناديق التأمين الاجتماعي والتي تنشأ طبقا لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ .

٣ - ضريبة الدمغة النسبية وذلك بالنسبة لما تصرفه الجهات الحكومية (وزارات الحكومة ومصالحها ، الهيئات العامة) والمجالس العليا لقطاعات شركات القطاع العام وشركات القطاع العام ، طبقا للقانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

٤ - أقساط التأمين على حياة الممول لمصلحته أو مصلحة زوجة وأولاده القصر وذلك بشرط ألا تزيد جملة ما يخصم للممول من البندين ٢ ، ٤ على ١٥٪ من صافي الإيراد أو ١٠٠٠ جنيه أيهما أقل مع عدم تكرار خصم ذات الأقساط أو الاشتراكات من وعاء أية ضريبة أخرى .

٥ - الإيرادات المرتبة لدى الحياة التي تؤديها شركات التأمين عن وثائق التأمين التي لا تقل مدتها عن ١٠ سنوات .

٦ - ١٠٪ من اجمالي الإيراد وذلك بعد خصم ما جاء بالبند أرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من هذه المادة وذلك مقابل الحصول على الإيراد .

٧ - الأعباء العائلية بواقع ٧٢٠ جنيه للأعزب ، ٨٤٠ جنيه للمتزوج ولا يعمل أو غير المتزوج ويعمل ولداً أو أولاداً ، ٩٦٠ جنيه للمتزوج ويعمل .

ولا يدخل في وعاء الضريبة قيمة تصريح وتذاكر السفر المجانية أو ذات الأجر المخفض والبدل النقدي لهذه الاستثمارات واستمارات نقل الممتلكات بالمجان التي تمنحها الهيئة العامة لشئون السكن والعديدية أو وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة الأخرى وشركات القطاع العام للعاملين بها وأسرهم لغير الأعمال المصلحية وكذلك تذاكر السفر المجانية أو ذات الأجر المخفض التي تمنحها شركات الطيران والملاحة البحرية المصرية أو الأجنبية التي تحمل في مصر للعاملين بهذه الشركات وأسرهم .

مادة ٣٥ - أولاً : يشترط لتطبيق حكم البند (٢) من المادة ٥٩ من القانون ما يلي :

١ - أن يكون الممول من العاملين في وحدات الجهاز الإداري للدولة أو الحكم المحلي أو الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام أو من العاملين بكادرات خاصة .

٢ - أن يحصل الممول علاوة على مرتبه الأصل على مبالغ مما تسرى

عليها الضريبة على المرتبات من أية وزارة أو هيئة أو أية جهة إدارية أو وحدة من وحدات الحكم المحلى أو القطاع العام غير جهة عمله الأصلية .

ثانيا : اذا لم يتوافر أى من الشرطين المشار اليهما فى البند أولا من هذه المادة ، لا يجوز الصرف الا بعد خصم الضريبة المستحقة على أساس بيان يقدمه الممول من جهة عمله الأصلية موضحا به مفردات مرتبه ، وفى حالة عدم تقديم هذا البيان ، تخصم الضريبة تحت الحساب بالسعر المحدد لأعلى شريحة ، وفى جميع الأحوال تتم التسوية فى نهاية العام بناء على اقرار نهائى يقدمه الممول الى جهة عمله الأصلية خلال خمسة عشر يوما الأولى من شهر يناير من كل سنة ، ويصدر هذا الاقرار على النموذج رقم ٢٥ ضرائب المرافق .

ثالثا : يقصد بجهة العمل الأصلية فى تطبيق أحكام هذه المادة الجهة التى يصرف منها العامل مرتبه الأصلية .

مادة ٣٦ - يجوز لصاحب الشأن فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة السابقة أن يقدم اقراره مباشرة الى المأمورية المختصة وفى هذه الحالة تقوم المأمورية بتسوية الضريبة المستحقة وتحصيل الفرق منه على أن يقدم لهذه المأمورية البيانات المنصوص عليها بالمادة سالفه الذكر .

مادة ٣٧ - إذا كان الممول يتقاضى فوق راتبه أو أجره الشهري مبالغ غير ثابتة المقدار كأن تكون نسبة مئوية من الراتب أو فى صورة أتعاب أو هبات أو مكافآت دورية ، أو كان يتقاضى أجرا عرضيا ، فانه يجب توريد الضريبة المستحقة على هذه المبالغ الى المأمورية المختصة خلال خمسة عشر يوما الأولى من الشهر الذى أجرى فيه الخصم . وتسوى الضريبة فى آخر السنة، وتورد الفروق الى المأمورية المختصة .

مادة ٣٨ - تورد الجهات الحكومية ووحدات الحكم المحلى الى المأمورية

المختصة في الخمسة عشر يوما الاولى من كل شهر مقدار ما استقطعت
لحساب الضريبة في خلال الشهر السابق .

مادة ٣٩ - تكون مراجعة حسابات الجهات الحكومية ووحدات الحكم
المحلى للتثبت من صحة تطبيق أحكام القانون واللائحة التنفيذية والتعليمات
التفسير المتعلقة بهذه الضريبة منوطة بالمأمورية المختصة .

مادة ٤٠ - للممول خلال شهر من تاريخ تسلمه الايراد الخاضع
للضريبة أن يعترض على ربط الضريبة بطلب يقدم الى الجهة التي قامت
بخضم الضريبة موضحا فيه أوجه اعتراضه سواء تعلق ذلك بحساب
الضريبة أو بتطبيق أحكام القانون وهذه اللائحة .

وعلى الجهة المذكورة أن ترسل هذا الطلب الى مأمورية الضرائب
المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه على أن يكون مصحوبا برأيها
في الاعتراضات التي ابدأها الممول وبمذكرة حسابية ببيان المرتبتات والمكافآت
أو الماهيات والأجور والمزايا وغيرها من المبالغ الأخرى التي حصل عليها
الممول ومقدار الضريبة التي قامت بخضمها منها وغير ذلك من المستندات
والبيانات الأخرى التي ترى تقديم لتأييد وجهة نظرها .

وعلى المأمورية فحص اعتراضات الممول في ضوء رد الجهة التي قامت
بخضم الضريبة والبيانات والمستندات المقدمة اليها فاذا تبين لها جسيمة
الاعتراضات التي ابدأها الممول قامت باخطار الجهة المذكورة لتعديل ربط
الضريبة ، أما اذا لم تقضى بصحة الاعتراضات وتمسك الممول بوجهة نظره
فعلى المأمورية في هذه الحالة إحالة الطلب الى لجنة الطعن المنصوص عليها
في المادة ١٥٧ من القانون مع اخطار الممول بذلك بخطاب موصى عليه بملم
الوصول خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاحالة .

الباب الرابع

الضريبة على أرباح المهن غير التجارية

مادة ٤١ - يقصد بالأمورية المختصة في تطبيق أحكام هذه الضريبة مأمورية المهن غير التجارية بالقاهرة أو الاسكندرية بالنسبة للممولين الذين يباشرون نشاطهم في دائرة أى من هاتين المحافظتين حسب الاحوال ، والأمورية التى يقع في دائرتها محل نشاط الممول بالنسبة لباقي المحافظات ، وللممول تحديد الأمورية التى يتبعها في حالة تعدد نشاطه في أكثر من محافظة وذلك كله بمراعاة ما تكون قد وردت بشأنه نصوص خاصة في هذه اللائحة .

مادة ٤٢ - نورد الضريبة المستحقة على مكلفات الإرشاد أو التبليغ عن جرائم التهرب المعاقب عليها الى مأمورية ضرائب التفتيش على المصالح الحكومية بالاسكندرية اذا كانت الجهة الحكومية كائنة بمحافظة الاسكندرية أو الى مأمورية ضرائب التفتيش على المصالح الحكومية بالقاهرة اذا كانت الجهة الحكومية كائنة بمحافظة القاهرة وباقي المحافظات ، وذلك خلال الخمسة عشر يوما الاولى من كل شهر على أن يكون التوريد مصحوبا بالنموذج رقم ٣٤ ضرائب المرافق أو على أية ورقة تشتمل على البيانات الواردة به .

مادة ٤٣ - تورد الضريبة المستحقة على المبالغ التى يحصل عليها الأجانب غير المقيمين المنصوص عليها في البند (ب) من المادة ٨٠ من القانون الى مأمورية الضرائب المختصة التى يقع في دائرتها مقر الملتزم بحجز الضريبة وتوريدها وذلك خلال الخمسة عشر يوما الاولى من كل شهر على أن يكون توريد الضريبة مصحوبا بالنموذج رقم ٣٤ مكرر ضرائب المرافق أو على أية ورقة مشتقة على البيانات الواردة به .

مادة ٤٤ - على كل مول خاضع لاحكام هذه الضريبة أن يقدم الى مأمورية الضرائب المختصة دفتر اليومية المنصوص عليه في المادة ٨٤ من

القانون للتأشير على كل صفحة من صفحاته قبل استعماله وتضمن الصفحة الأولى منه بختم المأمورية وتعتمد من رئيس المأمورية .

٥٥ - يوعيه أيضا خلال ثلاثين يوما من انتهاء دفتر اليومية أو من تاريخ انتقال نشاطه الى مأمورية أخرى أو من تاريخ انقطاعه عن العمل أن يقدم الدفتر المذكور الى المأمورية المختصة للتأشير على الصفحة الأخيرة من رئيس المأمورية وختمه بخاتم المأمورية .

مادة ٤٥ - يجب أن تكون قسائم الايصالات المنصوص عليها في المادة ٨٤ من القانون من نسختين تكون أحدها بالكربون وتبقى بالدفتر وتسلم الأخرى للدافع وتحمل كل منهما رقما مسلسلا واحدا ، وعلى الممول الحصول على هذه الدفاتر من المأمورية التابع لها نظير سداد الثمن المقرر .

مادة ٤٦ - يقدم الاقرار المشار اليه في المادة ٨٥ من القانون على النموذج رقم ٢٧ ضرائب المرافق أو على أية ورقة مشتملة على كافة البيانات الواردة به وذلك الى المأمورية المختصة مقابل ايصالي ، أو يرسل اليها بالبريد الموصى عليه بعلم الوصول قبل أو شهر أبريل من كل عام .

أما الاقرار المنصوص عليه في المادة ٨٣ من القانون فيكون تقديمه على النموذج رقم ٢٧ ضرائب أو على أية ورقة متضمنة كافة البيانات الواردة به في خلال تسعين يوما من تاريخ التوقف أو الوفاة .

مادة ٤٧ - تسرى أحكام المادتين ٢٥ ، ٢٦ من هذه اللائحة في تحديد وربط وتحصيل الضريبة على أرباح المهن غير التجارية .

مادة ٤٨ - يكون الاخطار باداء المبالغ الاضائية للضريبة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٨٥ والمادة ٨٦ من القانون على النموذج رقم ٥٥ ضرائب المرافق .

الباب الخامس

الضريبة العامة على الدخل

مادة ٤٩ - مأمورية المختصة في تطبيق أحكام هذه الضريبة هي :
 أولا : اذا كان محل إقامة الممول بدائرة محافظة القاهرة أو الاسكندرية :
 ١ - مأمورية الشركات المساهمة بالقاهرة أو الاسكندرية حسب
 الاحوال اذا كان الممول يعمل باحدى الهيئات العامة أو غيرها من الاشخاص
 الاعتبارية العامة الخاضعة للضريبة على أرباح شركات الاموال أو احدى
 شركات المساهمة أو شركات التوصية بالاسهم أو الشركات ذات المسئولية
 المحدودة أو بنوك أو شركات القطاع العام أو البنوك أو الشركات أو
 المنشآت الأجنبية التي تعمل في مصر .

٢ - مأمورية التفتيش على المصالح الحكومية بالقاهرة أو الاسكندرية
 حسب الاحوال اذا كان الممول يعمل باحدى الوزارات أو المصالح الحكومية
 أو وحدات الحكم المحلي أو احدى الهيئات العامة أو غيرها من الاشخاص
 الاعتبارية العامة غير الخاضعة للضريبة على أرباح شركات الاموال أو احدى
 النقابات العامة أو الهيئات العاملة في ميدان رعاية الشباب أو الجمعيات
 أو المؤسسات الخاصة أو الاتحادات التي يصدر قرار باعتبارها مؤسسات
 خاصة ذات نفع عام .

٣ - مأمورية ضرائب استثمار المال العربى والاجنبى بالقاهرة اذا
 كان الممول يعمل باحدى المنشآت المكونة طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤
 المشار اليه الواقعة بدائرة محافظة القاهرة .

٤ - مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالاسكندرية اذا كان
 الممول يعمل باحدى المنشآت المكونة طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤
 المشار اليه الواقعة بدائرة محافظة الاسكندرية .

٥ - مأمورية الايراد العام بالقاهرة أو الاسكندرية بحسب الاحوال اذا لم يكن للممول نشاط تجارى أو مهني ولا تختص به مأموريتا الشركات المساهمة بالقاهرة أو الاسكندرية أو التفتيش على المصالح الحكومية بالقاهرة أو الاسكندرية ولا يعمل لحدى ممولى الضريبة على الارباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية .

ثانيا : اذا كان محل اقامة الممول فى باقى المحافظات فتكون المأمورية المختصة هى المأمورية التى يتبعها محل الإقامة .

ثالثا : المأمورية التى يتبعها النشاط التجارى أو المهنى اذا كان الممول خاضعا للضريبة على الارباح التجارية والصناعية أو للضريبة على أرباح المهن غير التجارية أو يعمل لدى ممولى هاتين الضريبتين .

مادة ٥٠ - يقدم الاقرار المنصوص عليه فى المادتين ١٠٢ ، ١٠٤ من القانون على النموذج رقم (١) ضريبة عامة على الدخل المرافق أو على أية ورقة مشتملة على البيانات الواردة به ، وذلك خلال الاربعة أشهر الاولى من كل سنة .

ويكون تقديم الاقرار المذكور الى المأمورية المختصة اما بتسليمه لها مقابل ايصال على النموذج رقم ٣ ضرائب دخل المرافق أو بارساله اليها بكتاب موصى عليه بطم الوصول .

وتؤدى الضريبة المستحقة فى الميعاد المحدد لتقديمه .

وفى حالة وفاة الممول خلال السنة يجب على ورثته أو وصى التركة أو الموصى أن يقدم اقرارا على النموذج المشار اليه عن الفترة السابقة على الوفاة وذلك خلال أربعة أشهر من تاريخ الوفاة . وللمأمورية اتخاذ اجراءات تحصيل الضريبة من واقع الاقرار من أية جهة لديها أموال سائلة تخص التركة .

وعلى الاجنبى الذى ينقطع توطنه بجمهورية مصر العربية أن يقتصر
الاقرار المشار اليه قبل انقطاع توطنه بستين يوما على الاهل ، مالم يكن
انقطاع التوطن لسبب مفاجئ خارج عن ارادته ، وعلى المأمورية خلال
شهر من تاريخ وصول الاقرار اليها أن تخطر بمقدار الضريبة المستحقة
عليه .

ويعتبر الاجنبى متوطنا اذا اتخذ جمهورية مصر العربية محلا لاقامته
الرئيسية أو اذا كانت مصالحه الرئيسية فى جمهورية مصر العربية .

مادة ٥١ - للممول أن يطلب تحديد ايراد عقاراته على أساس الايراد
الفعلى اما بايضاح هذه الرغبة فى المكان المخصص لذلك بالنموذج رقم
(١) ضريبة عامة مع لصق طابع دمنة من فئة مائة وخمسين مليما فى المكان
المعد له بذلك النموذج . أو بتقديم طلب مستقل على النموذج رقم ٢ ضريبة
عامة على الدخل المرفق مقابل ايصال على النموذج رقم ٣ ضرائب دخل .

ويجب أن يتضمن الطلب بيانا بجميع عقاراته من أراض زراعية أو مبان
وأن يقدم خلال الفترة المحددة لتقديم الاقرارات السنوية وأن تكون
بياناته مستخرجة من دفاتر منتظمة على الوجه المنصوص عليه فى المادة
٣٦ من القانون .

ويقدم طلب الاختيار على النموذج رقم (٢) ضريبة عامة على الدخل
حتى ولو كان صافى ايراد الممول نتيجة اختياره تحديد العقارات على
الأساس الفعلى لا يجاوز حد الاعفاء .

مادة ٥٢ - يخطر الممول الذى لم يقدم الاقرار فى الميعاد باداء
المبلغ الاضافى وذلك على النموذج رقم ٥٥ ضرائب المرافق .

مادة ٥٣ - للأمور الضرائب أن يطلب من الممول بكتاب موسى عليه
مع علم الوصول على النموذج رقم ٤ ضريبة عامة على الدخل المرافق لتقديم

الايضاحات والبيانات والمستندات التي يرى لزومها لربط الضريبة ، وله أن يطلب منه تقديم المبررات اذا تبين له أن مجموع عناصر إيراداته الفعلية يزيد على الإيرادات الواردة بالقرار .

مادة ٥٤ - عند تحديد وربط وتحصيل هذه الضريبة تسرى أحكام المادتين ٢٥ ، ٢٦ من هذه اللائحة .

مادة ٥٥ - بمراعاة الاحكام والشروط التي تضمنتها المادة ٩٩ من القانون على الممول تقديم المستندات الآتية وذلك للنظر في خصم المبالغ المنصوص عليها في هذه المادة .

١ - بالنسبة لغوائد القروض والديون التي في ذمة الممول : يقدم سند المديونية أو ايصالات السداد أو شهادة من الجهة الدائنة موضحا بها القرض وغوائده وطريقة السداد مع بيان أن هذا القرض لم يعقد بضمان أوراق مالية أو ودائع إيراداتها مغطاة من الضرائب .

٢ - بالنسبة للضرائب المسموح بخصمها طبقا لاحكام الفقرتين (ب) ، (د) من البند (١) من المادة ٩٩ من القانون تقدم ايصالات السداد .

٣ - بالنسبة للمبالغ التي سددها الممول تحت حساب الضريبة النوعية المستحقة عليه : يقدم الايصال أو الشهادة الدالة على السداد .

٤ - بالنسبة للتبرعات والاعانات المدفوعة للجهات الواردة في البند (٢٠) من المادة المشار اليها : تقدم المستندات الدالة على الدفع .

٥ - بالنسبة للإيراد المرتب لدى الحياة : يقدم المستند الدال على هذا الالتزام وكذلك الايصالات الدالة على سداد أقساط هذا الإيراد .

٦ - بالنسبة لنفقات المأكل بها الممول قانونا : يقدم عنها اقرار موضح به عدم وجود مصادر كافية لنفقات من تدفع اليه النفقة ، وفي حالة وجود حكم قضائي يقدم الحكم وما يثبت جدية السداد .

٧ — بالنسبة لأقساط التأمين على حياة المول : يقدم بشأنها وثيقة أو شهادة من الشركة تثبت أنها لصالحه أو لصالح زوجه أو أزواجه أو أولاده وكذلك المستند الدال على السداد ، وإذا كانت لأقساط المسددة تزيد عما سمح بخصمه في الوعاء النوعي ، تستكمل حدود الخصم من وعاء الضريبة العامة على الدخل •

٨ — بالنسبة للمبالغ التي يشتري بها المول سندات تنمية حكومية أو شهادات استثمار أو أحظار في ذات السنة المقدم عنها الاقرار : يرفق مع الاقرار النموذج رقم ٢٠ ضريبة عامة على الدخل معتمد من البنوك المودعة لديه هذه القيم المالية ويقدم هذا النموذج الى المأمورية المختصة في كل سنة من السنوات الثلاث المقررة للإعفاء •

٩ — بالنسبة للمبالغ التي يودعها المول أحد البنوك الخاضعة لمراقبة البنك المركزي المصري : يرفق بشأنها مع الاقرار شهادة من البنك بمقدار هذه المديونة وذلك في كل سنة من السنوات الثلاث المقررة للإعفاء •

١٠ — بالنسبة للمبالغ التي دفعت في شراء أسهم أو سندات عن طريق الاكتتاب العام الذي تطرحه شركات المساهمة التابعة للقطاع العام أو الخاص عند أنشائها أو زيادة رأسمالها فلننظرها تخصم من إيرادات السنة الميلادية التي تم فيها الاكتتاب ، وفي الحالات التي يتم فيها تخصيص بما يقل عن الاسهم التي اكتتب فيها ، يعاد حساب الضريبة عن السنة التي تم فيها خصم قيمة الاكتتاب على أسس ما تم شراؤه فعلا وذلك بناء على شهادة من الشركة المصدرة على ألا يتجاوز الحد الأقصى الذي نص عليه القانون في هذا الشأن •

كما يتم خصم الاقساط المدفوعة وفاء لباقي ثمن تلك الاسهم أو السندات من إيرادات السنوات التالية وذلك في حدود النصاب القانوني

لكل من هذه السنوات ويكون المستند الواجب تقديمه لاثبات هذه المبالغ
ايضالات الاكتساب أو شهادة التفصيل أو ايضالات سداد الأقساط التالية:

مادة ٥٦ - أولا : على مأموريات ومكاتب تحصيل الضرائب العقارية
القيام بما يأتي :

(أ) اجراء حصر من واقع دفاترها يشمل كل ممول يمتلك في دائرة
اختصاصها عقارا مبنيا أو أكثر أو جزءا من عقار أو عقارات مبنية
ترتيد قيمتها الايجارية الصافية على ألفى جنيه في السنة .

وتحدد القيمة الايجارية الصافية على أساس القيمة الايجارية
المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية مضموما منها
٢٠٪ (ان لم تكن خصمت) وقيمة الضريبة على العقارات المبنية
التي يقع عبؤها على المالك .

ويتم الحصر المشار اليه بتكوين أسماء المولدين المذكورين في سجل
خاص وفقا للنموذج المرفق يتضمن بياناً بالعقارات المبنية واجزائها
الملوكة لكل منهم ، والقيمة الايجارية المتخذة أساسا للربط عليها
ومقدار ضرائب المبانى وملحقاتها المربوطة والواقع عبؤها على المالك
والمبالغ واجبة الخصم من القيمة الايجارية المذكورة والقيمة الايجارية
الصافية بعد الخصم ومقدار الضريبة العامة على الدخل المستحقة .

(ب) لخطر الادارة العامة لتجميع البيانات المركزية بمصلحة الضرائب
بيان معتمد بأسماء المولدين وجميع البيانات المدونة قرين كل منهم
بالسجل المشار اليه ويتم هذا الاخطار على النموذج رقم ١٦ ضريبة
عامة على الدخل المرافق وذلك في ميعاد لا يجاوز يوم ٣٠ يونيو من
كل عام .

(ج) لخطر كل مالك قبل يوم ٣٠ يونيو من كل عام بكلفة البيانات المدونة
قرين اسمه بالسجل سالف الذكر والتبنيه عليه بأن يؤدي اليها

الضريبة العامة على الدخل وفقا للقواعد وفى المواعيد المحددة فى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ وذلك على النموذج رقم ١٧ ضريبة عامة على الدخل المرافق .

(د) تحصيل مبالغ لحساب الضريبة العامة على الدخل بالاسعار المحددة فى المادة ٩٦ من القانون مقابل تسليمه قبائل تبين كل منها قيمة المبلغ المسدد لحساب هذه الضريبة ، وتعتبر هذه الايصالات سندا للوفاء بالضريبة العامة على الدخل فى حدود المبالغ المثبتة بها .

(هـ) توريد ما تم تحصيله كل ثلاثة أشهر الى المأمورية المختصة وذلك خلال الخمسة عشر يوما التالية لنهاية الثلاثة أشهر المشار اليها على النموذج رقم ١٨ ضريبة عامة على الدخل المرافق .

ثانيا : تكون المأمورية المختصة فى تطبيق أحكام هذه المادة هى مأمورية الايراد العام بكل من محافظتى القاهرة والاسكندرية حسب موقع العقار ، أما بالنسبة لباقى المحافظات فتكون المأمورية المختصة هى التى يقع العقار فى دائرة اختصاصها ، كل ذلك ما لم يحدد المول مأمورية معينة تتولى محاسبته عن الضريبة العامة على الدخل .

ثالثا : أية اعتراضات تقدم الى مأموريات ومكاتب تحصيل الضرائب العقارية تحال فورا الى المأمورية المختصة لبحثها واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها .

الكتاب الثانى

الضريبة على ارباح شركات الاموال

مادة ٥٧ - (البند ثالثا مضاف بالقرار الوزارى رقم ٤ لسنة ١٩٨٩) يقصد بالمأمورية المختصة فى تطبيق أحكام هذه الضريبة ، المأمورية التى (م ١١ - موسوعة مصر - ج ١٨)

يتبعها المركز الرئيسى لاحدى الجهات المنصوص عليها فى المادة ١١١ من لقانون وذلك على النحو الآتى :

أولا : مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالقاهرة بالنسبة لجميع المحافظات فيما عدا محافظات الاسكندرية والبحيرة ومطروح فيكون الاختصاص بالنسبة لهذه المحافظات للمأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالاسكندرية .

ثانيا : بالنسبة لشركات الاموال المكونة طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة فان المأمورية المختصة هى :

مأمورية ضرائب استثمار المال العربى والاجنبى بالقاهرة بالنسبة لجميع المحافظات فيما عدا محافظات الاسكندرية والبحيرة ومطروح فيكون الاختصاص بالنسبة لهذه المحافظات للمأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالاسكندرية .

ثالثا : بالنسبة الى الاشخاص الاعتبارية العامة الاقليمية فيما تراوله من نشاط خاضع للضريبة على ارباح شركات الاموال تكون المأمورية المختصة هى مأمورية ضرائب الارباح التجارية والصناعية التى يقع مركزها الرئيسى فى اختصاص كل منها .

مادة ٥٨ — تنفيذاً لحكم المادة ١١٩ من القانون على الشركات الحاصلة على امتياز من الجهات الادارية أن تقدم الى مأمورية الضرائب المختصة اخطاراً عند اجراء أى استهلاك كلى أو جزئى لرأس مالها خلال شهر من تاريخ القرار الصادر بـاجراء هذا الاستهلاك مرفقاً معه المستندات التالية :

١ — صورة طبق الاصل من القرار الصادر بالاستهلاك .

٢ — جدول يبين عدد الاسهم وقيمتها الاسمية ورأس المال المدفوع .

- ٣ - بيان بما سبق من تخفيضات أو استهلاكات لرأس المال .
- ٤ - قائمة جرد تفصيلية لكافة ممتلكات الشركة المكونة لأصولها وقيمة هذه الأصول الحقيقية وقت صدور قرار الاستهلاك بصرف النظر عن كل تقدير وارد في الميزانية وغيرها من الوثائق .

ويكون الاستهلاك حقيقيا غير خاضع للضريبة اذا أتضح أنه بمعد طرح الخصوم الحقيقية من الأصول لا يتبقى سوى رأس مال الشركة الأصلي بعد استبعاد الاستهلاكات التي أجريت دون تحصيل ضريبة عنها .

مادة ٥٩ - أولا : على الجهات المنصوص عليها في البندين ١ ، ٣ ، من المادة ١١١ من القانون أن تقدم الى المأمورية المختصة وفي الموعد المحدد الاقرار المنصوص عليه في المادة ١٢١ من القانون وذلك على النموذج رقم (١٤) ضرائب شركات أموال المرافق على أن يكون مرفقا به الاستمارة رقم (٥) احصاء شركات أو على أية ورقة تشتمل على البيانات الواردة فيها ويكون تقديم الاقرار والاستمارة المذكورة الى المأمورية المختصة اما بتسليمهما اليها مقابل ايصال أو بارسالهما بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

ثانيا : يرفق مع الاقرار الاوراق والمستندات الآتية :

- ١ - الميزانية العمومية أو المركز المالي مع صورة من آخر ميزانية معتمدة .
- ٢ - صورة من حساب التشغيل أو المتاجرة .
- ٣ - صورة من حساب الارباح والخسائر .
- ٤ - كشف ببيان الاستهلاكات العادية .
- ٥ - كشف ببيان الاستهلاك الاضافي للمعدات والآلات الجديدة مع بيان تاريخ وقيمة شرائها .

- ٦ - كشف بتفاصيل المصروفات الواردة بحسب الأرباح والخسائر .
- ٧ - كشف بالاصول الرأسمالية التي استخدم ثمن بيعها أو قيمة التعويضات المدفوعة عن هلاكها أو الاستيلاء عليها بالكامل في شراء أصول رأسمالية جديدة وفقا لاحكام المادة ١١٧ من القانون مبين به تاريخ قبض ثمن البيع أو التعويض عن الهلاك أو الاستيلاء وقيمتها المدفوعة في تاريخ البيع أو التعويض أو الهلاك أو الاستيلاء وقيمة الأرباح الرأسمالية المحققة وتاريخ شراء الاصول الرأسمالية الجديدة وقيمتها .
- ٨ - كشف ببيان ما دفع لاعضاء مجلس الادارة أو المديرين أعضاء مجلس الرقابة من مرتبات ومكلفات وأجور وبدلات حضور وطبيعة عمل ومزايا نقدية وعينية وغيرها من البدلات والهبات الأخرى على اختلاف أنواعها ومقدار الضريبة المسددة عنها ونوعها .
- ٩ - بيان بمقابل الحضور الذي دفع للمساهمين بمناسبة انعقاد الجمعية العمومية .
- ١٠ - بيان بعدد قيمة الاسهم المقيدة بسوق الأوراق المالية وتاريخ تقيدها .

وتوقع هذه المستندات والأوراق من رئيس أو عضو مجلس الادارة المنتخب أو المدير حسب الأحوال ومن المحاسب الذي اعتمد الاقرار .

ثالثا : يعتبر اعتماد الاقرار من أحد المحاسبين المقيدين بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين طبقا لاحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة اقرارا منه بأن صافي الربح الخاضع للضريبة أو الخسارة كما ورد بالاقرار قد حسب طبقا لاساليب وأصول وقواعد المحاسبة والمراجعة السليمة المتعارف عليها ومتفقا مع تطبيق أحكام قانون الضرائب على الدخل وفي حالة وجود أية مخالفت لاحكام القانون المذكور فيجب أن يشتمل التقرير على بيان هذه المخالفات .

ويجب أن يوضح المحاسب على الاقرار أو على ورقة منفصلة ترفق بالاقرار البيانات التالية :

١ - ما اذا كان قد حصل على المعلومات والايصالات التي يرى ضرورتها لاداء مهمته على وجه مرضى .

٢ - ما اذا كان من رأيه أن الشركة تمسك دفاتر منتظمة ، وفي حالة وجود فروع للشركة لم يتمكن من زيارتها عليه أن يوضح ما اذا كان قد اطلع على ملفخصات وافية عن نشاط هذه الفروع ، وبالنسبة للشركات الصناعية يجب أن يوضح ما اذا كانت تمسك حسابات تكاليف ثبت له انتظامها .

٣ - ان كانت بضاعة الجرد قد قومت بسعر التكلفة مع بيان مستقل بالاصناف التي تم تقييمها على أساس آخر غير سعر التكلفة وايضاح فروق التقييم وأسبابه .

٤ - الاشارة الى أى تقرير خاص له اتصال بالميزانية وحساب الارباح والخسائر ونظام الدفاتر وغير ذلك مما يتصل بأرباح الشركة ويكون قد قدمه منفصلا عن تقرير الميزانية مع ارفاق صورة من ذلك التقرير .

مادة ٦٠ - أولا : على الجهات المنصوص عليها في البندين ٢ ، ٤ من المادة ١١١ من القانون تطبيق الاقرار المؤقت المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون في الميعاد المحدد الى المأمورية المختصة اما بتسليمه لها مقابل ايصال على النموذج رقم (٣) ضرائب دخل أو ارساله اليها بالبريد الموصى عليه بطم الوصول على النموذج رقم ١٤ ضرائب مؤقت « شركات أموال » مرفقا به الاستمارة رقم «٥» احصاء مؤقت أو على أية ورقة تشتمل على البيانات الواردة فيه .

ويرفق مع الاقرار المستندات المبينة في المادة ٥٩ من هذه اللائحة وتؤدي الضريبة من واقع الاقرار في الميعاد المحدد .

ثانياً : يعتبر اعتماد الاقرار من أحد المحاسبين المقيدین بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين طبقاً لاحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ أو من الجهاز المركزي للمحاسبة بحسب الاحوال اقراراً بأن صافي الربح الخاضع للضريبة أو الخسارة كما ورد بالاقرار قد حسب وفقاً لاحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، وفي حالة وجود أية مخالفات لاحكام هذا القانون أو أية ملاحظات أو تحفظات فيجب توضيحها بالاقرار .

ثالثاً : تلتزم الجهات المشار اليها بتقديم الاقرار النهائي على النموذج رقم ١٤ ضرائب نهائي شركات أموال مرفقاً به الاستمارة رقم (٥) احصاء نهائي وأداء فروق الضريبة المستحقة ان وجدت وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعتماد ميزانيتها .

وعلى المأمورية رد غروق الضريبة اذا كانت الضريبة المسددة وفقاً للاقرار المؤقت تزيد من الضريبة المستحقة وفقاً للاقرار النهائي .

مادة ٦١ - يقدم الاقرار المنصوص عليه بالمادتين السابقتين في حالة توقف الشركة عن العمل الذي تؤدي الضريبة عن أرباحه توقفاً كلياً أو جزئياً وفقاً لحكم المادة ١١٦ من القانون وذلك خلال تسعين يوماً من تاريخ التوقف وعلى أن يرفق به ، فضلاً عن المستندات المشار اليها في المادة ٥٩ من هذه اللائحة ، كافة المستندات اللازمة لتصفية الضريبة .

مادة ٦٢ - يكون الاخطار بأداء المبالغ الإضافية للضريبة المنصوص عليها في المادتين ١٣١ ، ١٢٤ من القانون على النموذج رقم (٥٥) ضرائب شركات أموال .

مادة ٦٣ - لأمور الضرائب أن يطلب من الشركة ما يراه من بيانات أو ايضاحات أو مستندات ويكون هذا الطلب على النموذج رقم ١٦ ضرائب أو بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

وللمأمورية المختصة أن تكلف أحد مأموري الضرائب للانتقال لمر

لفحص الحسابات والتحقق من صحة ما جاء بالاقرار ولها في هذه الحالة
اخطار الشركة بذلك على النموذج رقم ١٧ ضرائب .

وعلى مأمور الضرائب أن يثبت فحصه للحقائق والمستندات التي اطلع
عليها في محاضر توقيع منه ومن المحاسب أو الحاضر عن الشركة حسب الاحوال .

مادة ٦٤ - في حالات تصحيح الاقرار أو تعديله وكذلك في حالات
تقدير الارباح بمعرفة المأمورية المختصة يتم اخطار الشركة بعناصر ربط
الضريبة وبعيمنتها على النموذج رقم ١٨ ضرائب شركات أموال المرافق .

وعلى الشركة موافاة المأمورية المختصة كتابة بملاحظات على هذا
التصحيح أو التعديل أو التقدير وذلك خلال شهر من تاريخ تسلمها النموذج
رقم «١٨» ضرائب شركات أموال .

وعلى المأمورية أن تخطر الشركة بربط الضريبة وعناصرها بالنموذج
رقم ١٩ ضرائب شركات أموال المرافق في الاحوال الاتية :

١ - قبول المأمورية الارباح الحقيقية الثابتة من واقع الاقرار .

٢ - موافاة الشركة على التصحيح أو التعديل أو التقدير الذي
أخطرتها به المأمورية .

٣ - عدم الرد على المأمورية خلال شهر من تاريخ تسلم الشركة
النموذج رقم ١٨ ضرائب شركات أموال .

٤ - عدم موافاة الشركة على كل أو بعض تصحيحات أو تعديلات
أو تقديرات المأمورية التي أخطرت بها بالنموذج رقم ١٨ ضرائب شركات
أموال .

الكتاب الثالث

احكام عامة

اقرار الثروة

مادة ٦٥ - يلتزم كل من ممولى الضريبة على الارباح التجارية والصناعية والضريبة على ارباح المهن غير التجارية والضريبة العامة على الدخل بتقديم اقرار بما لديه من ثروة هو وزوجه وأولاده القصر مما تنوعت وأينما كانت وذلك على النموذج المرافق ما لم يكن خاضعا لاحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ٧٥ بشأن الكسب غير المشروع فيعتبر اقرار الذمة المالية المقدم منه فى حكم اقرار الثروة ويكون تقديم هذا الاقرار الى مأمورية الضرائب التى يوجد لديها الملف الضريبى للممول وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذه اللائحة بالنسبة لمن يباشر النشاط فى تاريخ العمل بالقانون أو خلال ستة أشهر من تاريخ مزاولة النشاط الذى يخضع ايراده للضريبة على الارباح التجارية والصناعية أو للضريبة على ارباح المهن غير التجارية أو من تاريخ انتهاء أول سنة ضريبية خضع فيها للضريبة العامة على الدخل وبعد ذلك يقدم الاقرار دوريا كل خمس سنوات .

وفى حالة امتناع أحد الزوجين عن اعطاء الآخر البيانات اللازمة بعناصر ثروته والتوقيع على اقرار الثروة وكان غير ملزم بتقديم اقرار ثروة مستقل يقوم الزوج باخطار المأمورية المقدم لها الاقرار بواقعة الامتناع عن التوقيع وعلى المأمورية توجيه اخطار الى الزوج بخطاب موصى عليه بعلم الوصول على النموذج رقم ٥٠ ضرائب المرافق بتكليفه بتقديم اقرار مستقل خلال شهر من تاريخ الاخطار .

ويقع عبء تقديم اقرار الثروة على الولي أو الوصى أو القيم أو النائب اذا كان الممول قاصرا أو محجورا عليه أو غائبا حسب الاحوال .

كما يلتزم الممول بتقييم اقرار الثروة في حالة مغادرة البلاد مغادرة نهائية أو عند توقفه عن مزاولة النشاط أو عند تنازله عن كل منشأته •

على أنه في حالة عدم تقييم اقرار الثروة تقوم المأمورية بالتنبيه على الممول بتقديم هذا الاقرار خلال شهر من تاريخ اخطاره وذلك على النموذج رقم ٥١ ضرائب •

الالتزامات المولدين

مادة ٦٦ - على كل من يزاول نشاطا تجاريا أو صناعيا أو حرفيا أو مهنيا اخطار مأمورية الضرائب المختصة خلال شهرين من تاريخ المزاولة الفعلية للنشاط على النموذج رقم ٥ حصر ضرائب أو أية ورقة تشمل على نفس البيانات •

ويجب أن يتضمن الاخطار اسم الممول ثلاثيا وحل اقامته ورقم بطاقته الشخصية أو العائلية وعنوان المنشأة وكيانها القانوني وتاريخ تحرير عقد الايجار وتاريخ بدء الايجار وأنواع الأنشطة التي يمارسها وبيان عناوين الفروع وتاريخ مزاولة النشاط •
وبالنسبة لشركات الاموال تبين أسماء أعضاء مجلس الادارة المنتخبين والمديرين •

ويرفق مع الاخطار المستندات التالية :

١ - صورة من عقد الايجار •

٢ - صورة من عقد شركة الاشخاص •

على أن يقدم للمأمورية صورة كل من السجل التجارى أو الصناعى وترخيص المزاولة فور استخراجها •

وبالنسبة لشركات الاموال تقدم نسختان من عدد الوقائع المصرية

أو النشرة الخاصة التي تم فيها النشر عن الشركة أو صورة من عقدها ونظامها الاساسى كما يجب الاخطار عن كل تعديل يطرأ على تكوين الشركة أو نظامها الاساسى .

وعلى الممول أن يقدم الى المأمورية المختصة اخطاراً في خلال شهر من تاريخ انتوقف عن النشاط أو التنازل عن المنشأة أو انشاء فرع أو مكتب أو توكيل أو نقل مقر منشأته من مكان الى آخر .

والمأمورية التي يقدم اليها الاخطار ، هي المأمورية المختصة بنسوع النشاط التجارى أو المهنى بالقاهرة أو الاسكندرية حسب الاحوال أو المأمورية التي يقع في دائرة اختصاصاتها مركز المنشأة أو محل مباشرة النشاط المهنى بالنسبة لباقي المحافظات .

وفي حالة تعدد أنشطة الممول التجارية والصناعية ووجود أكثر من فرع لهذا النشاط يقدم الاخطار الى مأمورية المركز الرئيسى الذى يحدده الممول .

مادة ٦٧ - في تطبيق حكم المادة ١٣٤ من القانون يكون الرسم المقرر في حالة طلب الممول اخطاره بالضرائب المستحقة عليه حتى آخر سنة ضريبية عشرون جنيهاً .

ويجب أن ترفق صورة الايصال الدال على السداد مع الطلب المقدم وعلى المأمورية بعد التحقق من تقديمه للاتراوات المترم بتقديمها وفقاً للقانون اجابته الى طلبه خلال تسعين يوماً من تاريخ تسلمها الطلب .

التزامات غير المولين

مادة ٦٨ - على كل مالك أو منتفع بمقار مخصص كله أو بعضه لتجارة أو صناعة أو مهنة تجارية أو غير تجارية أو يكون به مركز أو فرع أو مكتب لأية شركة أو منشأة تجارية أو صناعية مصرية أو أجنبية أن

يقدم اخطاراً على النموذج رقم ٧ حصر ضرائب الى الادارة العامة للحصر والاقارات بمصلحة الضرائب بالقاهرة اذا كان العقار كائناً بمحافظة القاهرة أو الادارة العامة لضرائب المحافظة حسب موقع العقار بالنسبة للمحافظات الاخرى .

ويقدم الاخطار المشار اليه خلال شهرين من تاريخ شغل أو تأجير العقار كله أو بعضه لمزاولة أى وجه من أوجه النشاط المشار اليها .

ويجب أن يكون الاخطار موقعا من المالك أو من المنتفع وإذا كان من يزاول النشاط مستأجراً من البطن فعلى كل من المالك والمستأجر الاصلى تقديم الاخطار فى الميعاد سالف الذكر ولا يعفى أحدهما من هذا الالتزام قيام الآخر بتقديم الاخطار وعلى المالك أو المنتفع تقديم الاخطار المشار اليه خلال شهرين من تاريخ التنازل عن الايجار للغير أو انتهاء العلاقة الاجارية .

مادة ٦٩ - على أصحاب العقارات التى يجرى انشاؤها أو ترميمها أو هدمها الاخطار عن المقاولين وأصحاب المهن غير التجارية الذين يتم الاتفاق معهم على انشاء أو ترميم أو هدم كل أو بعض هذه العقارات على النموذج رقم ١٤ حصر ضرائب . ويقدم الاخطار الى الادارة العامة للحصر والاقارات بمصلحة الضرائب اذا كانت منشأة المقاول أو صاحب المهنة الحرة تقع فى دائرة محافظة القاهرة أو الى الادارة العامة لضرائب المحافظة بالنسبة لباقي المحافظات وذلك خلال شهر من تاريخ الحصول على الترخيص بالبناء أو الهدم أو الترميم على أنه بالنسبة للأعمال التى لا تقتضى الحصول على ترخيص ، فيقدم عنها الاخطار خلال شهر من تاريخ التماكد أو بدء العمل أيهما أسبق تاريخاً .

مادة ٧٠ - فيما عدا وزارة الدفاع ، على الجهات التى تختص بالترخيص بطبع أو نشر الكتب والمؤلفات والمصنفات الفنية وغيرها أو

تسجيلها أو الايداع لديها لخطر الادارة العامة لتجميع البيانات المركزية بمصلحة الضرائب بالقاهرة بالنسبة لمحافظة القاهرة والادارات العامة لضرائب المحافظات بالنسبة لباقي المحافظات تبعا لقرار نشاط طلب الترخيص .

ويجب أن يتضمن الاخطار في كل حالة اسم المؤلف وعنوانه واسم الكتاب أو المصنف أو غيره .

مادة ٧١ - على المختصين في الجهات المبينة في المادة ١٣٨ من القانون عند منح أى ترخيص لمزاولة تجارة أو صناعة أو حرفة أو مهنة أو لبناء عقار أو لامكان استعمال عقار في مزاولة تجارة أو صناعة أو مهنة أخطار الادارة العامة للحصر والاقارات بمصلحة الضرائب بالقاهرة بالنسبة لمحافظة القاهرة أو الادارة العامة لضرائب المحافظة المختصة بالنسبة لباقي المحافظات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الترخيص وذلك على النماذج أرقام ١٠، ٩، ٨، ١١ : ١٢، حصر ضرائب .

مادة ٧٢ - على المختصين في الجهات المشار إليها بالمادة ١٣٩ من القانون اخطار المأمورية المختصة بالبيانات التفصيلية عن قيمة أى تعامل من معاملاتها مع القطاع الخاص تزيد قيمتها على عشرة جنيهات وكذلك بمضمون أى عقد توريد أو شراء أو مقاوله أو خدمة وما إليها وتكون قد تمت خلال الثلاثة أشهر السابقة على الاخطار وذلك في موعد أقصاه آخر ابريل ويوليو وأكتوبر وينابر من كل عام ويقدم الاخطار على النموذج رقم ٤٠ ضرائب المرافق .

مادة ٧٣ - على الجهات الحكومية التى يكون من اختصاصها منح تراخيص أو أذن استيراد أو تصدير لأشخاص القطاع الخاص أن تخطر الادارة العامة للبيانات المركزية - قطاع المطومات - بمصلحة الضرائب خلال الشهر الأول من كل شهر بكافة البيانات المتعلقة بالتراخيص

أب الاذن وعلى الاخص بالاسم ثلاثيا والمعتوان ورقم البطاقة الضريبية
والأمورية التي يتبعها .

مادة ٧٤ - تكون الجهة المختصة التي تقدم اليها الاقرارات المشار
اليها في المادتين ١٤٠ ، ١٤١ من القانون قبل أول مارس من كل عام ،
هي الادارة العامة لتجميع البيانات المركزية - قطاع المعلومات - بمصلحة
انضائب .

اعلان المول

مادة ٧٥ - عند ارتداد الاعلان المرسى من المأمورية الى المول
بكتاب موصى عليه بملم الوصول مؤشرا عليه من موزع البريد بما يفيد
غلق المنشأة أو غياب صاحبها أو رفض الاستلام يكون اثبات ذلك بمحضر
يحرر بمعرفة المأمور المختص من ثلاث صور تحفظ الاولى بملف المول
وتلصق الثانية على سجل المنشأة وتعلق الثالثة بلوحة الاعلانات بالمأمورية .

ويعد سجل بالمأمورية تنقيد فيه هذه المحاضر أولا بأول ليكون دليلا
على الاعلان بلوحة المأمورية .

وفي الحالات التي يرتد فيها الاعلان مؤشرا عليه بما يفيد عدم وجود
المنشأة أو عدم التعرف على عنوان المول يقوم مأمور الضرائب المختص
باجراء التحريات اللازمة فان أسفرت عن تحديد عنوان المول أعاد المأمور
الاعلان أو قام بتسليمه اليه وان لم تسفر التحريات عن الاهتداء الى
عنوانه يتم اعلانه في هذه الحالة في مواجهة النيابة العامة .

تنظيم الاعفاءات الضريبية

مادة ٧٦ - يكون تقديم الاقرار الموحد المنصوص عليه في المادة ١٥٠
من القانون على النموذج رقم ٥٢ ضرائب المرافق أو على أية ورقة شاملة
للبيانات الواردة به .

الربط الاضافى

مادة ٧٧ - يكون الاخطار بالربط الاضافى فى الحالات المنصوص عليها فى المواد ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥ من القانون على النموذج رقم ٢٠ ضرائب ، ٢٠ ضرائب شركات أموال المرافقين ويجب أن يتضمن هذا النموذج أسس وأوجه النشاط التى يبنى عليها كلا من الربط الاضافى والربط الاصلى ويخطر الممول بهذا الربط بخطاب موصى عليه بعلم الوصول يحدد له فيه ميعد ثلاثين يوما لقبوله أو الطعن فيه طبقا لحكم المادة ١٥٧ من هذا القانون .

لجن الطعن

مادة ٧٨ - تطبيقا لاحكام المادة ١٥٩ من القانون تختص لجان الطعن بالنظر فى جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصاحبة بالنسبة للضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة والضريبة على الارباح التجارية والصناعية ، والضريبة على المرتبات والضريبة على أرباح المهن غير التجارية والضريبة العامة على الدخل ، والضريبة على أرباح شركات الاموال .

ويكون اخطار كل من الطعن والمأمورية بموعد الجلسة على النموذج رقم ٢٢ ضرائب المرافق بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، فاذا لم يحضر الممول أو وكيله أمام اللجنة فى أول جلسة حجزت المادة للقرار بعد أسبوعين على الاقل ويعلم الممول بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، فاذا أبدى عنرا تقبله اللجنة فتح باب المرافعة وحددت جلسة لنظر الطعن ، أما اذا أبدى عنرا مقبول ، تصدر اللجنة فى هذه الحالة قرارا مسببا باعتبار الطعن كان لم يكن .

وفى جميع الاحوال يتمين على اللجنة أن تتحقق من نخطار الممول بتسلمه علم الوصول .

ويجب على رئيس اللجنة وأمين السر توقيع قرارات اللجنة في خلال أسبوعين من تاريخ صدورها •

ويكون اعلان كل من المصلحة والممول بقرار اللجنة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول على النموذج رقم ٢٢ مكرر ضرائب المرافق •

تحصيل دين الضريبة

مادة ٧٩ - تؤدي الضريبة الى مأمورية للضرائب المختصة نقدا أو بموجب شيك على مصرف أو بحوالة بريدية أو صكوك ضرائب •

مادة ٨٠ - تصدر الاوراد التي يتم بها تحصيل الضرائب ومقابل التأخير موقعا عليها من مأمور بطلاقات الحساب الجارى ومراجع الحجز ووكيل المأمورية لشئون الحجز ورئيس المأمورية • ويكون ذلك على النموذج رقم ٣ و ٤ ضرائب و ٨ ضريبة عامة للأشخاص الطبيعيين ورقم ٣ ، ٤ ضرائب شركات أموال لشركات الاموال •

مادة ٨١ - يوقع القرار بتحصيل ما لم يؤد من المبالغ الاضافية للضريبة وقيمة الغرامات والتعويضات والمبالغ المزم بحجزها وتوريدها من الاشخاص الوارد ذكرهم في المادة السابقة وذلك على النموذج رقم ٥٦ ضرائب •

مادة ٨٢ - تكون الشهادة المنصوص عليها في المادة ١٦٩ من القانون بالمبالغ التي تم خصمها أو اضافتها أو تحصيلها لصالح الضريبة المستحقة على الممول وفقا للنموذج رقم ٥٣ ضرائب أو على أية ورقة تشتمل على ذات البيانات مع توضيح المبالغ التي تم حجزها وتاريخ الحجز وتاريخ التوريد الى المصلحة •

ضمانات التحصيل

مادة ٨٣ - في حالة تعرض حقوق الخزانة للضياع ، لرئيس مصلحة الضرائب أن يصدر أمر حجز تمفظى تطبيقا لنص المادة ١٧١ من القانون على النموذج رقم ٢٥ « حجز » ولا يجوز اصدار هذا الامر الا عن ضرائب غير واجبة الاداء ولاسباب جدية .

ويتم الحجز التحفظى أولا على الاموال المقارية ثم المنقولة بالقدر الذى يكفى لاستيفاء حقوق الخزانة .

ولا يجوز بغير قرار من وزير المالية توقيع الحجز على أموال الممول السائلة المودعة لدى البنوك اذا كانت له أموال أخرى تكفى لسداد دين الضريبة .

ويجب على المأمورية خلال أربعة أشهر من تاريخ توقيع الحجز التحفظى أن تخطر الممول بمقدار الضريبة من واقع تقديرها على النموذج رقم ١٨ « ضرائب أو ه ضريبة عامة أو ١٠ ضرائب شركات أموال » والا اعتبر الحجز كأن لم يكن .

أيلولة المبالغ والقيم التى يلحقها التقادم الى الحكومة

مادة ٨٤ - على الجهات المشار اليها بالمادة ١٧٧ من القانون أن تقدم الى مأمورية الضرائب التى تتبعها بيانا بالاموال وغيرها من القيم المنصوص عليها فى المادة المذكورة والتى يلحقها التقادم وذلك فى موعد لا يجاوز آخر شهر مارس من السنة التالية للسنة التى اكتملت فيها مدة التقادم المسقط ، ويتم توريد هذه المبالغ الى خزانة المأمورية المختصة أما وقت تقديم هذا البيان أو خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه .

أحكام متنوعة

مادة ٨٥ - يتم اخطار الممول بأحقية في طلب استرداد الضرائب وغيرها من المبالغ التي أدت بغير وجه حق على النموذج رقم ٣٥ ضرائب المرافق .

كما يتم اخطاره بعدم أحقيته في الاسترداد على النموذج رقم ٣٦ ضرائب المرافق ويتم اخطاره أيضا بأحقية في استرداد بعض هذه المبالغ على النموذج رقم ٣٧ ضرائب المرافق .

مادة ٨٦ - يقصد بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المنصوص عليها في المادة ١٦ من نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه الضريبة على أرباح شركات الأموال المنصوص عليها في الكتاب الثاني من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وذلك بالنسبة الى شركات الأموال .

نصوص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة**الضريبة التي أبقي عليها القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ (١)**

المادة الخامسة والعشرون - تلغى الاعفاءات الضريبية المقررة في القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية بالنسبة للملاهي والنوادي الليلية والكازينوهات والحانات وكذلك بالنسبة للإستراحات والبيوت والسقق المفروشة .

المادة السادسة والعشرون - تخضع الاعفاءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (٥) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٥ للشروط المقررة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظلم استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ المنصوص عليها في البندين الثامن والتاسع من المادة الثالثة من القانون المذكور .

المادة الثلاثون - (الفقرة الثالثة مضافة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠) تفرض ضريبة على كل اذن يصدر لمصرى للعمل في الخارج أو للعمل في أى مشروع من المشروعات الاجنبية في جمهورية مصر العربية طبقا لاحكام لقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ باشتراط الحصول على اذن قبل العمل في الهيئات الاجنبية بواقع خمسين جنيها بالنسبة لحملة المؤهلات العليا وخمسة وعشرين جنيها لغيرهم وذلك عن كل سنة يرخس بها عند استخراج الاذن أو تجديده .

وتحصل الجهة المختصة باصدار الاذن الضريبة وتوريدها لمصلحة الضرائب طبقا للقواعد والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

(١) صدر القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ونص في مادته الثانية على أن تلغى احكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية وذلك فيما عدا المواد ٢٥ ، ٢٦ ، فقرة أولى ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ منه . (الجريدة الرسمية - العدد ٣٧ - تابع) في ١٠/٩/١٩٨١ -)

- ويعفى من هذه الضريبة كل: اذن يصدر لمحرى للعمل في مشروع أو جهة أو هيئة أجنبية في جمهورية مصر العربية إذا كان مجموع ما يستولى عليه من الإيرادات المنصوص عليها في المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على رؤوس الأموال المنقولة والضريبة على الأرباح التجارية والضريبة على كسب العمل لا يزيد على ٦٠٠ جنيه سنوياً أو ٦٦٠ جنيهاً سنوياً بالنسبة للمتزوج ويعول .

المادة الحادية والثلاثون - (معدلة بالقانونين ٦٨ لسنة ١٩٨٠ و ٢٢٥ لسنة ١٩٨٩) تفرض ضريبة على الاستهلاك الترتي وذلك على النحو الآتي :

(أولاً) الحفلات والخدمات الترفيهية التي تقام في الفنادق والمحلات العامة السياحية وذلك بواقع عشرين في المائة من القيمة المدفوعة (١) .

وتلتزم الجهات التي تقدم هذه الخدمات بتحصيل هذه الضريبة مع قيمة الخدمة وبتوريدها إلى مصلحة الضرائب طبقاً للأوضاع والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

(ثانياً) التاليفات والكابن التي تقع في المصايف والمشاتى إما كان نوعها ، وتكون الضريبة معادلة لعشرين في المائة من مقابل الانتفاع المقرر عليها سنوياً ، أو من القيمة الإيجارية المقررة أساساً لربط الضريبة على العقارات المبنية بحسب الأحوال .

(١) صدر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٠ ونص في مادته الأولى على انه « يجوز إعفاء الحفلات التي تقيمها الجمعيات الخيرية من ضريبة الاستهلاك الترتي المنصوص عليها في البند (أولاً) من المادة ٣١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية وذلك في حدود حفلة في السنة لكل جمعية وبالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد العرض على اللجنة الوزارية المختصة » . (الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٢/٧ - العدد ٦) . وقد صدر تنفيذاً لذلك قرار وزير المالية رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/١٢/٦ - العدد ٢٧٨ تابع ب) .

ويلتزم المالك بتحصيل الضريبة وتوريدها لمصلحة الضرائب طبقاً
للاوضاع والاجراءات المقررة لتحصيل الضريبة على المقارنات المبنية
والضرائب الملحقة بها .

(ثالثاً) السيارة أو السيارات الخاصة غير السيارة الأولى للأسرة
الواحدة ، وكذلك السيارة التي تزيد سعتها اللترية عن لترين ولم يمض على
سنة صنعها « موديلها » سنتان .

وتكون هذه الضريبة ضعف للضريبة المقررة على السيارات الخاصة
وملحقاتها طبقاً لاحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ .

ويقصد بالأسرة في تطبيق حكم هذا النص الزوج والزوجة غير العاملة
والأولاد القصر وتحصل هذه الضريبة مع الضريبة على السيارات طبقاً
للاجراءات والقواعد المقررة في القانون المذكور .

(رابعاً) تذاكر السفر الى الخارج عن الرحلات التي تبدأ من جمهورية
مصر العربية وتكون بنسبة ١٠٪ من قيمة التذكرة ويتحمل بها المنتفع ، وتسرى
هذه الضريبة أيضاً على التذكرة المجانية ، ويتحمل المنتفع بالتذكرة المجانية
بهذه الضريبة .

وتبين اللائحة التنفيذية نظام تحصيل هذه الضريبة وتوريدها لمصلحة
الضرائب .

قرار وزير المالية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٨

باللائحة التنفيذية للفصل الرابع من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨

بشأن تحقيق العدالة الضريبية (١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية ؛

وعلى القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ بإشترط الحصول على إذن قبل العمل في الهيئات الأجنبية ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٠ بشأن التنظيم الإداري لمصلحة الضرائب ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - (معدلة بالقرار الوزاري ٢٦٠ لسنة ١٩٧٩) تقوم وزارة الداخلية - قسم تصاريح العمل - التابع لمصلحة الأمن العام وكذلك السفارات والقنصليات المصرية في الخارج بتحصيل الضريبة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه كل إذن عمل يصدر لمصرى اعتباراً من تاريخ نشر القانون المذكور بالجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٧/٢٠ .

- ويسرى هذا الحكم عن كل سنة يرخص بها عند استخراج الاذن أو

(١) الوقائع المصرية في ١٦ أغسطس سنة ١٩٧٨ - العدد ١٩١ . ولم تنشر النماذج المرافقة اكتفاء بنشرها في الوقائع المصرية .

تجديده ولو كان استخراج الاذن عن سنوية سابقة على اصدار الاذن
أو تجديده •

— وتحصل هذه الضريبة بالعملة المحلية أو بالعملة الاجنبية محسوبة
بالسعر التتبعي تحت بند خلص باسم ضريبة دعم التضامن الاجتماعي
(تصاريح العمل) •

وعلى وزارة الداخلية توريد قيمة ما تحصله من هذه الضريبة الى الادارة
العامة لضريبة الدمغة بمصلحة الضرائب بالقاهرة في موعد أقصاه آخر
أبريل ويوليو وأكتوبر ويناير من كل عام وذلك بموجب شيك
مصحوبا بالنموذج رقم (١) ضريبة دعم تضامن اجتماعي •

وعلى السفارات والتوصلات المصرية في الخارج توريد قيمة ما
تحصله من هذه الضريبة الى وزارة الخارجية التي تقوم بدورها بتوريدها
الى وزارة الداخلية قسم تصاريح العمل ، وعلى وزارة الداخلية توريد
قيمة ما تحصله من هذه الضريبة الى الادارة العامة لضريبة الدمغة بمصلحة
الضرائب طبقا للاوضاع المقررة في هذا القرار •

وفي حالة الغاء الاعارة أو عقد العمل قبل مغادرة البلاد أو قبل
مباشرة العمل بالمشروعات الاجنبية بجمهورية مصر العربية لأي سبب من
الأسباب ترد ضريبة دعم التضامن الاجتماعي المحصلة على اذن العمل •

وتتولى أقسام تصاريح العمل بوزارة الداخلية رد هذه الضريبة اذا
لم يكن قد سبق توريدها الى مصلحة الضرائب بناء على طلب يقدمه اليها
الموّل الذي ألغيت اعارته أو عقد عمله •

وعليها أن ترفق بالنموذج (١) معدل ضرائب دعم تضامن اجتماعي
كشف بالضريبة المستردة موضحا به الضريبة السابق خصمها وتاريخ
ردها بسبب الغاء الاعارة أو عقد العمل وفقا للنموذج رقم (٨) ضرائب
دعم تضامن اجتماعي •

وفي حالة مطالبة الممول الذي ألغيت إعفائه أو عقد عمله برد الضريبة بعد توريدها الى مصلحة الضرائب ، تقوم برد الضريبة الادارة العامة لضريبة الدمغة بمصلحة الضرائب بالقاهرة ويتمن على طالب الرد في هذه الحالة أن يتقدم بطلب الاسترداد الى قسم تصاريح العمل بوزارة الداخلية للتأشير عليه بأحقيقته في الاسترداد ويرقم وتاريخ التحصيل ورقم وتاريخ الشيك المسدد ضمنه المبلغ المطلوب استرداده ورقم المجموعة ، وعلى قسم تصاريح العمل إحالة هذا الطلب بعد ذلك الى الادارة العامة لضريبة الدمغة بمصلحة الضرائب بالقاهرة لتتولى اجراءات رد الضريبة وفقا للاجراءات المعتادة .

مادة ٢ - تقوم الفنادق والمحلات العامة السياحية التي ينطبق عليها حكم المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية بتحصيل الضريبة المتصوص عليها في المادة ٣١ بند أولا من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه مع قيمة الحفلة والخدمة الترفيهية التي تقدم في تلك الجهات ، على أن يسرى ذلك اعتبارا من تاريخ نشر القانون المذكور .

- ويتم توريد الضريبة التي تم تحصيلها الى الادارة العامة لضريبة الدمغة بمصلحة الضرائب بالقاهرة تحت بند خاص باسم ضريبة دعم التضامن الاجتماعي (الحفلات والخدمات الترفيهية) وذلك خلال الخمسة عشر يوما الاولى من الشهر التالي للتحصيل وفقا للنموذج رقم (٢) ضريبة دعم التضامن الاجتماعي .

مادة ٢ - يلتزم شاعلو التاليفات والكباشن وما يماثلها من الوحدات السكنية أيا كان نوعها والتي تقع في المصيفات والمنشآت بالضريبة المقررة في البند ثانيا من المادة ٣١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ويعتبر من الوحدات السكنية المذكورة الشقق والفيلات المبنية داخل الشواطئ بالمصايف .

— وعلى مالك الشاليهات والكباين والوحدات السكنية المشاء اليها
تحميل الضريبة وتوريدها الى الجهات الادارية المختصة بربط وتحصيل
الضريبة على العقارات المبنية وذلك طبقا للاوضاع والاجراءات المقررة
لتحصيل الضريبة على العقارات المبنية والفرائض الملحقه بها .

— وعلى الجهة الادارية المختصة توريد الضريبة التى تم تحصيلها الى
الادارة العامة لضريبة الدمغة بمصلحة الفرائض بالقاهرة تحت بند
خاص باسم ضريبة دعم التضامن الاجتماعى (الشاليهات والكباين)
وذلك خلال الخمسة عشر يوما الاولى من الشهر التالى للتحصيل
بموجب شيك مرفقا به النموذج رقم ٣ ضريبة دعم التضامن الاجتماعى .

مادة ٤ : تقوم مصلحة الجمارك بتحديد تاريخ صنع السيارة الخاصة
باليوم والشهر والسنة فى اقرار الانراج الجمركى الذى يقدم الى ادارات
واقسام المرور ، والذى تحصل بمقتضاه الضريبة المقررة فى البند ثالثا من
المادة ٣١ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، على أن تحدد السعة
اللترية للسيارة بمعرفة مصلحة الجمارك واقسام المرور المختصة .

وبالنسبة للسيارات الواردة من الخارج خلال الفترة ما بين سنة ١٩٧٦
وتاريخ نشر القانون تقوم مصلحة الجمارك بتحديد تاريخ صنع اليوم
والشهر والسنة بناء على طلب مالك السيارة أو نائبه .

مادة ٥ : — تقوم ادارات المرور واقسامها بتحصيل الضريبة على
السيارة أو السيارات غير السيارة الاولى للأسرة الواحدة المنصوص عليها
فى البند ثالثا من المادة ٣١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه
طبقا للنموذج رقم (٤) ضريبة دعم التضامن الاجتماعى موقعا عليه من
مالك السيارة المطلوب ترخيصها ، واذا كان مالك السيارة زوجة غير عاملة

أو قاهرا يوقع رب الأسرة النموذج مع ملك السيارة وذلك عند طلب الترخيص ويكون تحديد السيارة الأولى وفقا لتاريخ الامتلاك الموضح في النموذج المشار اليه .

مادة ٦ - تحصل هذه الضريبة بمعرفة ادارات وأقسام المرور على النموذج رقم ١٠٢ مرور مكرر (١) عند الترخيص أو التجديد تحت بند خاص باسم ضريبة دعم التضامن الاجتماعي (السيارات الخاصة) ويتم توريد الضريبة التي تم تحصيلها الى الادارة العامة لضريبة الدمغة بمصلحة الضرائب بالقاهرة وذلك قبل آخر شهر أبريل/يوليو/أكتوبر/يناير من كل عام بموجب شيك وفقا للنموذج رقم (٥) ضريبة دعم التضامن الاجتماعي .

مادة ٧ - (معدلة بالقرار الوزاري رقم ٣١ لسنة ١٩٧٩) تتولى الجهات المختصة بالنقل البحري والجوى والبرى التي تعمل في مصر وكذلك فروعاها ، تحصيل الضريبة المنصوص عليها في البند رابعا من المادة ٣١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه على تذاكر السفر الى الخارج التي يتم بيعها في مصر بالعملة المحلية اعتبارا من تاريخ نشر القانون المذكور وذلك سواء كان السفر من مصر أو اليها أو بين البلاد الاخرى طالما أنه قد تم بيع تذكرة السفر في مصر وبالعملة المحلية وتحصيل الضريبة على قيمة التذكرة المباعة والحصول فعلا طبقا للاسعار المطقة والمتفق عليها دوليا . وفي حالة اعادة تذاكر السفر للجهات التي قامت ببيعها قبل السفر لعدم الاستعمال ترد الضريبة السابق تحصيلها بمعرفة تلك الجهات .

وتورد الضريبة المحصلة بمعرفة الجهات المشار اليها الى الادارة العامة لضريبة الدمغة بالقاهرة تحت بند خاص باسم ضريبة دعم التضامن الاجتماعي (تذاكر السفر الى الخارج) وذلك خلال الخمسة عشر يوما

الأولى من الشهر التالي للتفصيل وفقا للنموذج رقم (٦) - جدول ضرائب
دعم تضامن اجتماعي المرافق .

على أن يرفق به كشفا موضحا به الضريبة السابقة تحصيلها وتاريخ
إعادة تذكرة السفر لعدم الاستعمال قبل السفر وفقا للنموذج رقم ٧
ضرائب دعم تضامن اجتماعي المرافق .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

صدر في ٢٢ شعبان سنة ١٣٩٨ (٢٧ يولييه سنة ١٩٧٨) .

قانون رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٥

في شأن الترخيص لمجلس الوزراء في إبرام اتفاقات تقنية
أو جماعية لتلاقي ازدياد الضريبة الدولية (*)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ٢٠ من فبراير سنة
١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس
الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس
الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الايراد
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على الشركات
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على الشركات
وبتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة
على الشركات ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات
المبنية ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأتليان
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المادة ١٢ من الرسوم يظنون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٢ بنظام المناطق الحرة .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن إعفاء شركات الطيران الأجنبية من بعض الضرائب المعدل بالقانون رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ باتخاذ التدابير الضريبية لدعم الاقتصاد القومي وتنميته ؛

وعلى ما أقرته مجلس الدولة ؛
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - رخص لمجلس الوزراء في إبرام اتفاقات ثنائية أو جماعية لتلافي ازدواج الضريبة الدولي بشرط المعاملة بالمثل .

مادة ٢ - يعمل بالاتفاقات المذكورة من تاريخ التصديق عليها .

مادة ٣ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويحمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر بديوان الرياسة في ١٧ ربيع الاول سنة ١٣٧٥ (٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥) .

ثانياً - الضريبة على الاستهلاك

القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١

باصدار قانون الضريبة على الاستهلاك (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن الضريبة على الاستهلاك .

(المادة الثانية)

تلقى القوانين والقرارات الصادرة بفرض أى ضريبة أو رسوم على الانتاج أو الاستهلاك كما تلغى قرارات فروق أسعار (رسم الخزانة) ، كما تلغى ضريبة الجهاد المفروضة على بعض الاصنف والاثاوة المقررة على أجهزة التليفزيون ويلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون .

ويستمر العمل بالاعفاءات المقررة بالقوانين والقرارات لبعض السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون والمعمول بها وقت صدوره وذلك في الحدود الصادر بها الاعفاء .

ولا يعفى من ضريبة الاستهلاك ما لم ينص صراحة على ذلك قانون الاعفاء (٢) .

(١) الجريدة الرسمية في ٣٠ يوليه سنة ١٩٨١ - العدد ٣١ تابع (١) .
 (٢) صدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن اعفاء المواد البترولية التي تشتريها القوة متعددة الجنسيات والمراقبون من الضريبة على الاستهلاك (الجريدة الرسمية - العدد ٢٦ تابع ١ في ١٩٨٥/٦/٢٧) .

(المذمة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحل به اعتبارا من اليوم
التالى لتاريخ نشره : *

ويصدر وزير المالية اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه خلال مدة
أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به *

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ رمضان سنة ١٤٠١ (٢٥ يولييه سنة
١٩٨١) *

قانون الضريبة على الاستهلاك

الباب الأول

أحكام تمهيدية

مادة ١ - في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

الوزير : الوزير الذى تتبعه مصلحة الضرائب على الاستهلاك *

رئيس المصلحة : رئيس مصلحة الضرائب على الاستهلاك *

المصلحة : مصلحة الضرائب على الاستهلاك *

السلعة : كل مادة منتجة محليا أو مستوردة ، وردت في الجدول

المرفق لهذا القانون أو أضيفت إليه طبقا لأحكامه *

الضريبة : الضريبة المفروضة وفق أحكام هذا القانون *

المخزن : ينشأ المخزن طبقا لأحكام هذا القانون لاستعماله في خزن

السلع الخاضعة للضريبة فور انتاجها انتظارا لسحبها وسداد الضرائب
المنتحلة عليها *

سحب السلعة : خروجها من مكان انتاجها أو من المخازن *

المقرم بالضريبة : الشخص الطبيعي أو المعنوي المكلف بتوريد الضريبة إلى الدولة سواء كان منتجاً صناعياً أو مستورداً .
المنتج الصناعي : كل شخص طبيعي أو معنوي ينتج سلماً خاضعة لأحكام هذا القانون .

الباب الثاني

فرض الضريبة واستحقاقها

مادة ٢ - تفرض الضريبة على السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون بالفئات الموضحة قرين كل منها (١) و (٢) .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تعديل هذا الجدول (٣) ، على أن يعرض القرار على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره إذا كان المجلس قائماً أو في أول اجتماع له في حالة حل المجلس أو وقف جلساته .

فإذا لم يقره المجلس الفرض القرار ، مع اعتبار ما تم تحصيله قبل الإلغاء صحيحاً .

مادة ٣ - تسري أحكام هذا القانون على كل منتج صناعي وعلى كل مستورد لسلع خاضعة للضريبة .

(١) لم ينشر الجدول اكتفاء بنشره في الجريدة الرسمية . وقد عدل هذا الجدول بالقرارات الجمهورية أرقام ١٣٧ لسنة ١٩٨٦ (الجريدة الرسمية - العدد ١٤ مكرر في ١٩٨٦/٤/٤) و ٢١٠ لسنة ١٩٨٦ و ٣٥٠ لسنة ١٩٨٦ (الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ تابع في ١٩٨٦/٨/٢١) و ٢١٥ لسنة ١٩٨٨ (الجريدة الرسمية - العدد ١٩ مكرر في ١٩٨٨/٥/١٤) .
(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٨٩ بتخفيض الضريبة على الاستهلاك بالنسبة إلى السلع المستوردة (الجريدة الرسمية العدد ٢٩ مكرر في ١٩٨٩/٧/٢١) .

(٣) صدر القرار الجمهوري رقم ٢١٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل الجدول المرفق بقانون الضريبة على الاستهلاك (الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ مكرر في ١٩٨٩/٦/٢) . وكان قد صدر قبل ذلك القرار الجمهوري رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل ذات الجدول .

مادة ٤ — (١) تستحق الضريبة بمجرد بيع السلعة ويعتبر في حكم البيع قيام منتج السلعة باستعمالها في أغراض خاصة أو شخصية ، كما يعتبر في حكم البيع سحب السلعة من أماكن تصنيفها أو من المخازن .
أما السلع المستوردة الخاضعة لأحكام هذا القانون فتستحق الضريبة عليها بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وتحصل وفقاً للإجراءات المقررة للضريبة الجمركية .

وتستحق الضريبة على السلع — سواء أكانت محلية أو مستوردة — التي تستهلك داخل المناطق الحرة وكذلك على السلع التي تباع في الأموال الحرة بفرض الاستهلاك المحلي .

مادة (٤) مكرراً — (مضافة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢) في حالة انخفاض سلعة للضريبة أو زيادة فئات الضريبة المفروضة على سلعة معينة ، يلتزم المستوردون وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة والموزعون بتقديم بيان إلى المصلحة بالرصيد الموجود لديهم من السلع المشار إليها في اليوم السابق لسريان الضريبة الجديدة أو الزيادة . ويكون تقديم هذا البيان خلال خمسة عشر يوماً من التاريخ المذكور وتستحق الضريبة الجديدة أو الزيادة عند تقديم هذا البيان ، وعليهم أدائها للمصلحة خلال المدة التي يحددها رئيسها على ألا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ استحقاق الضريبة وذلك كله دون أخال بحكم المادة (٤) من هذا القانون .

مادة ٥ — لا تستحق الضريبة على السلع الواردة إلى المناطق الحرة أو التي تنقل من مصانع إنتاجها أو من المخازن إلى هذه المناطق ، أو فيما بينها وكذلك السلع العابرة بشرط أن يتم النقل تحت الرقابة .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٠ بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب على الاستهلاك (الوقائع المصرية في ١٩٩٠/٢/١٥ — العدد ٤٠) ونص في مادته الثانية على أنه مع عدم الإخلال بحكم المادة الرابعة من قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ تستحق الضريبة على الاستهلاك على السلم التي لم يتم تصديرها للخارج ما لم يتم أعادتها إلى المخازن القانونية بالحالة التي كانت عليها وقت السحب .

وتحدد اللائحة التنفيذية الاجراءات الواجب اتباعها في نقل هذه
السلع والضمانات المطلوبة •

مادة ٦ - تعامل السلع المصنعة في المناطق الحرة الصناعية معاملة
السلع المستوردة عند سحبها للاستهلاك أو الاستعمال المطلق •

مادة ٧ - لا تستحق الضريبة على السلع المصحرة للخارج وذلك وفقا
للقواعد والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية •

مادة ٨ - السلع المسحوبة من المخازن أو المناطق الحرة أو الاسواق
الحرة بالمخالفة للقواعد المقررة قانونا وكذلك السلع التي يتبين عدم وجودها
لدى مراجعة حسابات المخازن في ذلك الاماكن تخضع لاعلى فئات الضريبة
النافذة في تاريخ آخر اخراج أو اكتشاف عدم وجودها أو تاريخ وقوع
المخالفة اذا أمكن تحديده أو تاريخ انتاج السلعة أو استيرادها •

مادة ٩ - تخضع السلع المهربة لفئات الضريبة النافذة في تاريخ
وقوع الجريمة فاذا تمر تحديده تخضع لفئات الضريبة النافذة وقت
الضبط •

الباب الثالث

تقدير القيمة

مادة ١٠ - في حالة اتخاذ قيمة السلعة أساسا لربط الضريبة ، تقدر
قيمة السلع المنتجة محليا الخاضعة للضريبة بسعر بيع المنتج للسلعة السائد
في السوق في الظروف العادية •

وتقدر قيمة السلع المستوردة بنفس القيمة المتخذة أساسا لتحديد
الضريبة الجمركية •

والوزير بالاتفاق مع الوزير المختص أن يصدر قوائم بأسعار بعض السلع تتخذ أساسا لربط الضريبة .

مادة ١١ - إذا تبين للمصلحة أن قيمة السلعة حسب اقرار الملتزم بالضريبة لا تتفق وأحكام المادة السابقة يضمن عليها تعديل القيمة وفقا للقانون مع عدم الاخلال بأية اجراءات أخرى ينص عليها في هذا الشأن .

كما يضمن على المصلحة تعديل كمية السلعة المبينة باقرار الملتزم بالضريبة وحساب الضريبة المستحقة على قيمة الكمية المعدلة وفقا لاحكام المادة السابقة اذا تبين أن العناصر الداخلة في الانتاج في شأنها - طبقا للمعدلات العادية للانتاج - الوصوك بالانتاج الى كمية أكبر من تلك الواردة بالاقرار .

ولصاحب الشأن في جميع الاحوال التظلم من تقدير المصلحة وفقا للاجراءات المبينة في هذا القانون .

مادة ١٢ - للمصلحة عند الاقتضاء أخذ عينات من بعض السلع للتحليل وأن تستعين بمن تراه من الخبراء ، ولصاحب الشأن أن يطلب اعادة التحليل على حسابه .

وتنظم اللائحة التنفيذية طرق واجراءات أخذ العينات .

الباب الرابع

الفواتير والاقراءات والاضطرابات والخصومات والسجلات

مادة ١٣ - على كل ملتمز بالضريبة أن يحرر فاتورة عند بيع أى سلعة من السلع المحلية الخاضعة للضريبة .

وتحدد اللائحة التنفيذية البيانات الواجب توافرها في الفواتير والقواعد والاجراءات التي تشكل انتظام الفواتير وتيسير مراقبة انتظامها ومراجعتها .

مادة ١٤ — على كل ملتزم بالضريبة خاضع لاهكام هذا القانون أن يصكك دفاتر وسجلات منتظمة يرصد فيها الآتى :

(أ) العناصر الداخلة فى الانتاج .

(ب) بيانات السلع المنتجة والمسحوبة وكذلك العمليات التى يقوم بها .

وعليه الاحتفاظ بتلك الدفاتر والسجلات وصور الفواتير المشار اليها فى المادة (١٣) لمدة خمس سنوات تالية لانتهاء السنة التى أجرى فيها القيد بالدفاتر والسجلات أو حررت فيها الفواتير وذلك كله على الوجه السدى تنظمه اللائحة التنفيذية .

مادة ١٥ — على كل ملتزم بالضريبة أن يقدم للمصلحة خلال الخصصة غير يوما الاولى من كل شهر اقرارا شهريا على النموذج الذى تحدده اللائحة التنفيذية موضحا القيمة الاجمالية للسلع المباعة وكمياتها خلال الشهر السابق على تقديم الاقرار وقيمة الضرائب المستحقة على هذه السلع .

كما يلتزم بتقديم هذا الاقرار ولو لم يكن قد حقق مبيوعا خلال الشهر وللوزير بقرار منه أن يضيف أية اقرارات أخرى .

مادة ١٦ — اذا لم يقدم الملتزم بالضريبة الاقرار فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة السابقة تقدر المصلحة الضريبة عن فترة المصلحة آخذة فى الحسبان الأسس التالية :

(أ) البيانات الواردة فى السجلات والدفاتر المنصوص عليها فى هذا القانون بشرط أن تكون معتمدة من أحد المحاسبين أو المراجعين الذى مضى على مزاولة المهنة مدة لا تقل عن ثمان سنوات .

(ب) بيان الأسس التى استندت اليها المصلحة فى تقدير الضريبة . وذلك كله دون الاخلال بالمسألة الجنائية .

وللمصلحة بعد مراعاة الأسس السابق ذكرها تصحيح الاقرار أو تعديله فى حالة عدم موافقتها عليه .

ويخطر الممول بذلك وله أن يتظلم منه لرئيس المصلحة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار وذلك طبقا للاحكام الواردة في المادتين ٢٢، ٢٣ •

ويعتبر التقدير الذى تجريه المصلحة نهائيا اذا لم يقدم التظلم خلال الموعد المشار اليه •

مادة ١٧ — على المنشآت التى تستورد سلعا خاضعة للضريبة أن تقدم الى المصلحة اقرارا شهريا موضحا به الكميات التى قامت باستيرادها وقيمة الضريبة المسددة الى مصلحة الجمارك وذلك على النموذج الذى تصدره اللائحة التنفيذية ويقدم هذا الاقرار خلال خمسة عشر يوما الاولى من الشهر التالى •

مادة ١٨ — على كل مالك أو مستأجر أو منتفع بعقار مخصص كله أو بعضه لتصنيع سلعة ما أو تخزينها أن يقدم الى المصلحة خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون اخطارا مبينا به أماكن التصنيع أو التخزين التى يزاولها شاغل المكان أو الاماكن واسم المستغل سواء كان المالك أو المستأجر أو المنتفع — ويقدم الاخطار بالنسبة للاماكن التى يتم شغلها أو تأجيرها بعد العمل بهذا القانون خلال شهر من تاريخ الاشغال أو التأجير •

كما يقدم الاخطار كذلك خلال شهر من تاريخ الفزوك عن الايجار أو انهاء ويقع عبء الاخطار على المالك أو المستأجر أو المنتفع •

الباب الخامس

التراخيص

مادة ١٩ — لا يجوز انشاء أو تشغيل أى مصنع أو معمل لانتاج سلعة خاضعة للضريبة الا بعد الحصول على ترخيص خلص بذلك من الجهة الادارية المختصة طبقا للشروط والالزامات التى يقررها وزير الصناعة بالاتفاق مع الوزير •

ويلتزم صاحب المصنع أو المعمل باخطار المصلحة بحصوله على الترخيص كما يلتزم باخطارها بأى تعديل أو تغيير أو إضافة فى المصنع أو المعمل أو وسائل الانتاج خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التنفيذ .

وعلى الجهة مانحة الترخيص أن تخطر المصلحة بما تمفحه من تراخيص خلال عشرة أيام من تاريخ منحها وعلى المصانع القائمة وقت صدور هذا القانون اخطار المصلحة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به بالتراخيص الصادرة لهم فى هذا الشأن .

مادة ٢٠ - على كل منتج لسلعة خاضعة أن يخطر المصلحة بتوقف العمل بالمصنع والمعمل لأى سبب كان وسواء كان توقفاً كلياً أو جزئياً ، وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ التوقف الكلى أو الجزئى .
وعليه كذلك اخطارها خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء فترة التوقف .

مادة ٢١ - على كل من يرغب فى استيراد أو حيازة أجهزة يمكن استعمالها فى تقطير الكحول أو تحويله أو تكريره ، وكل من يزاول صناعة هذه الاجهزة أو يتجر فيها أن يخطر المصلحة قبل الشروع فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك بشهر على الأقل .

وتبين اللائحة التنفيذية البيانات التى يتضمنها هذا الاخطار ولايسرى حكم هذه المادة على المعامل الحكومية .

الباب السادس

التظلمات

مادة ٢٢ - للملتزم بالضريبة أن يتظلم من خضوع سلعة ما للضريبة أو تقدير المصلحة لكمية الانتاج أو تحديد قيمتها .

ويكون التظلم بكتاب موصى عليه يعلم الوصول يوجه لرئيس المصلحة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار المتظلم بالقرار .

ويشترط لقبول التظلم أن يكون مصحوبا بما يدل على سداد المتظلم للضريبة المستحقة من اقراره المنصوص عليه في المادة ١٣ من هذا القانون .

وعلى رئيس المصلحة أو من يفوضه — اذا لم يقبل التظلم خلال ثلاثين يوما من استلامه — أن يصيله إلى لجنة تشكل بقرار منه ، من ثلاثة من موظفي المصلحة الفنيين الذين لم يسبق لأيهم الاشتراك في القرار موضوع التظلم »

مادة ٢٣ — على اللجنة المشار إليها في المادة السابقة بحث التظلم أو ابداء رأيها فيه خلال مدة عشرة أيام من تاريخ إحالة التظلم إليها ورفعها لرئيس المصلحة لإصدار قرار بشأنه في خلال مدة عشرة أيام أخرى ويعتبر عدم رد المصلحة على المتظلم في خلال عشرين يوما بمثابة قرار برفض تظلمه .

الباب السابع

مخازن الأيداع

مادة ٢٤ — يجوز إيداع السلع المنتجة محليا في مخازن عامة أو خاصة دون أداء الضريبة عنها — أما إيداع السلع المستوردة فتخضع لأحكام المستودعات الواردة بقانون الجمارك .

ولا يجوز إدخال السلع الخاضعة للضريبة إلى مخازن الأيداع العامة أو الخاصة أو إخراجها منها إلا وفقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٥ — ينشأ مخزن الأيداع العام بترخيص من الوزير ويحدد هذا الترخيم مكان المخزن وشروط استئلاكه وأجور التخزين والنقلات الواجب

أدائها الى المصلحة والضمانات للواجب تقديمها وغير ذلك من الاحكام المتطقه به .

وتحدد الشروط والاوزاع المتطقه بمواصفات المخازن واداراتها بقرار من الوزير بالاتفاق مع الجهات المختصة (١) .

مادة ٣٦ - يجوز الترخيص بانشاء مخازن ايداع خاصة لتخزين السلع الخاضعة للضريبة في أماكن انتاجها أو في أى مكان آخر .

ويصدر الترخيص بانشاء المخزن الخاص بقرار من رئيس المصلحة بعد استيفاء الشروط والمواصفات التى يصدر بتحديدوها قرار من الوزير ويحدد في الترخيص مكان مخزن الايداع ومواصفاته .

مادة ٣٧ - لا يجوز سحب السلع الخاضعة للضريبة من مخازن الايداع العامة أو الخاصة الا بعد سداد الضريبة المستحقه أو بعد تقديم ما يضمن سدادها في حالة نقل السلعة بغرض ايداعها مخزن ايداع آخر مخصص به أو بغرض تصديرها للخارج أو الى منطقة حرة في الحالات الاخرى التى يميز فيها القانون ذلك .

وذلك كله بالشروط والاوزاع التى يصدر بها قرار من رئيس المصلحة .

مادة ٣٨ - للمصلحة الحق في الرقابة على مخازن الايداع العامة أو الخاصة ويكون المرخص له مسئولاً وحده أمام المصلحة عن البضائع المودعة فيه .

مادة ٣٩ - للمصلحة الحق في جرد مخازن الايداع العامة أو الخاصة

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٢ بتحديد شروط ومواصفات انشاء مخازن الايداع الخاصة للتخزين (الوقائع المصرية - العدد ١٥١ في ١٩٨٢/٦/٣٠) المعدل بالقرار رقم ٣١٥ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية - العدد ٣٧ لعام ١٩٨٤) .

٢٠٠ فرائب ورموم

أو الخاصة في أى وقت وفي كل الاحوال يجب جرد هذه المخازن على الأقل مرة كل علم .

مادة ٣٠ - يكون المرخص له بمخزن الايداع العام مسئولاً أمام المصلحة عن جميع التزامات أصحاب السلع الناشئة عن ايداعها لديها .

مادة ٣١ - لا تقبل السلع الخاضعة للضريبة في مخازن الايداع الا بعد تقديم بيان ايداع يحرر وقتاً للنموذج الذى يحدده رئيس المصلحة .

مادة ٣٢ - تكون المسئولية عن توريد الضريبة المستحقة على البضائع المودعة بمخازن الايداع العامة في حالتى الزيادة أو النقص في الارصدة المودعة على الوجه الآتى :

(أ) تكون المسئولية عن النقص على المرخص له بالمخزن متى كانت السلع قد سلمت اليه بحالة ظاهرية سليمة .

(ب) اذا كانت السلع المطلوب ادخالها المخزن بحالة ظاهرية تكشف عن نقص في كميتهما فلن المسئولية تكون على طالب التخزين بشرط أن يقوم المرخص له بالمخزن أو نائبه بإثبات حالتها بحضور ممثل المصلحة .

(ج) تقع المسئولية عن الزيادة التى تظهر بالمخزن على طالب التخزين .

وفي جميع الاحوال ترفع المسئولية عن المعجز أو التلف الناتج عن قوة قاهرة أو كان ذلك في حدود نسبة السماح المتعارف عليها للأسباب الطبيعية وفقاً لطبيعة كل سلعة وذلك على الوجه الذى يبينه قرار من الوزير .

مادة ٣٣ - تحدد المسئولية بالنسبة لاستحقاق الضريبة فيما يتعلق بمخازن الايداع الخاصة على كامل كميات السلع المودعة بها دون التجاوز عن أى نقص أو تلف يحدث ما لم يكن ذلك ناشئاً عن قوة قاهرة أو كان

ذلك في حدود نسبة السماح المتعارف عليها للأسباب الطبيعية وفقا لطبيعة
كل سلعة وذلك على الوجه الذى يبيّنه قرار من الوزير .

الباب الثامن

الاعفاءات من الضريبة وردها

مادة ٢٤ - تعفى السلع من الضريبة في الحالتين الآتيتين :

- ١ - العينات التى تستهلك في أغراض التحليل بالمعامل الحكومية .
- ٢ - يعفى بشرط المعاملة بالمثل وفقا لبيانات وزارة الخارجية ما
يشترى أو يستورد للاستعمال الشخصى الى أعضاء السلكين الدبلوماسى
والقنصلى العاملين (غير الفخريين) المعينين في الجداول التى تصدرها وزارة
الخارجية وعلى ما تشترطه وتستورده السفارات والمفوضيات والقنصليات
غير الفخرية وللإستعمال الرسمى عدا المواد الغذائية والمشروبات الروحية
والأدخنة .

مادة ٣٥ - يجوز بقرار من الوزير إعفاء بعض السلع من الضريبة في
الحالتين الآتيتين (١) :

-
- (١) صدرت عدة قرارات وزارية بالاعفاء من الضريبة على الاستهلاك
نشير الى بعضها فيما يلى :
 - قرار وزير الصحة رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٣ بأعفاء العينات الطبية
للأدوية المستوردة والمحلية (الوقائع المصرية - العدد ١٢١ لعام ١٩٨٣) .
 - قرار وزير الصحة رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٨٣ بأعفاء أدوية الترسيمات -
المعدل بالقرار رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية - العدد ١٢ في
١٩٨٦/١/١٤) .
 - قرار وزير الصحة رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٨٤ بأعفاء الادوية البيطرية
والمطهرات (الوقائع المصرية - العدد ٧٧ في ١٩٨٥/٣/٣١) .
 - قرار وزير الصحة رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٨٥ بأعفاء أدوية مصنع
الأدوية للقوات المسلحة (الوقائع المصرية - العدد ١٢ في ١٩٨٦/١/١٤) .
 - قرار وزير الصحة رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٨٦ بأعفاء بعض الادوية
(الوقائع المصرية - العدد ١٦٤ في ١٩٨٦/٧/٢٠) .

١. — ما يستورد للأغراض العلمية أو التعليمية أو الثقافية بواسطة
الماهد العلمية والتعليمية ومماهد البحوث العلمية .

٢ — الهبات والتبرعات والهدايا للجهاز الإدارى للدولة أو وحدات
الحكم المحلى ويصدر الاعفاء قرار من الوثير فى كل حالة على حدة .

مادة ٣٦ — لا يجوز التصرف فى السلع المعفاة من الضريبة أو استعمالها
فى غير الغرض الذى أعفيت من أجله خلال الخمس سنوات التالية للاعفاء
الا بعد إخطار المصلحة وسداد الضرائب المستحقة وفقا لقيمتها ونقطة الضريبة
السارية فى تاريخ التصرف .

مادة ٣٧ — ترد الضريبة السلبق تحصيلها على السلع التى يتم
تصديرها للخارج سواء صدرت بحالتها أو أدخلت فى سلع أخرى ، وفى كل
الاحوال لا يرد الا ما سبق تحصيله على الكميات التى يتم تصديرها
بالفعل .

وعلى طلب الاسترداد أن يتقدم للمصلحة بطلب كتابى بذلك مؤيدا
بالمستندات وفقا للشروط والاوزاع التى تبينها اللائحة التنفيذية .

الباب التاسع

تحصيل الضريبة

مادة ٣٨ — تستحق الضريبة بتحقيق الواقعة المنشئة لها وعلى المنتج
الملتزم بالضريبة أن يقوم بسدادها فور مطالبته بذلك أولا بأول وفى جميع
الاحوال يلتزم بتوريد حصيلة الضريبة « دوريا » كل عشرة أيام وذلك
طبقا للقواعد والجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

وفى حالة عدم السداد فى الموعد المحدد تستحق المصلحة تعويضا يعادل
أعلى سعر فائدة ملن فى البنك المركزى عن رصيد المبالغ المتأخر سدادها

وذلك عن فترة التأخير ، وللمصلحة تحصيل التعويض مع الضريبة وبمنفس اجراءاتها وذلك كله دون اخلال بالمساعة الجنائية .

وتؤدى الضريبة على السلع المستوردة عند أداء الضريبة الجمركية وفقا للاجراءات الجمركية المقررة .

مادة ٣٩ - للمصلحة أن تازم بعض المنشآت التى تتتج سلعا سريعة التوزيع أو الاستهلاك بطبيعتها أن تودع لديها مقدما مبالغ تحت حساب الضريبة بما لا يجاوز متوسط الضريبة المستحقة عن ثلاثة أيام طبقا لمعدلات انتاج المنشأة .

مادة ٤٠ - تحمّل الضريبة والمبالغ الأخرى المستحقة للمصلحة بمقتضى هذا القانون طبقا لاحكام قانون الحجز الإدارى والاحكام المنصوص عليها فيه .

الباب العاشر

موظفو المصلحة وواجباتهم

مادة ٤١ - لموظفى المصلحة الذين يصدر بتحديد وظائفهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية (١) .

ولهم معينة المعامل والمصانع والمخازن المرخص بها طبقا لاحكام هذا القانون وأى ممثل أو مصنع أو مخزن أو منشأة تبشر نشاطها فى سلع خاضعة للضريبة .

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ١٨٦٩ لسنة ١٩٨٢ بتحويل بعض موظفى وزارة المالية صفة مأمورى الضبط القضائى لآليات ما يقع من جرائم بالمخالفة لاحكام قانون الضريبة على الاستهلاك ولائحته التنفيذية (الوقائع المصرية - العدد ١٢٩ فى ١٩٨٢/١/٣) .

مادة ٤٢ — موظف المصلحة ممن لهم صفة الضبطية القضائية الحق في الاطلاع على الدفاتر والسجلات ، كما يجوز لهم في جميع الاحوال باذن كتابي بموافقة رئيس المصلحة أو من ينوبه أخذ عينات من السلع للتحليل أو الفحص .

وتسرى أحكام هذه المادة على المنشآت التي تنتج أو تستورد أو تتجر في سلع تخضع لهذه الضريبة .

الباب الحادي عشر

الرقابة

مادة ٤٣ — للمصلحة الحق في تعيين مندوبين عنها للرقابة المباشرة بمصانع الانتاج والمعامل لراجعة الكميات المنتجة والمسحوبة منها والتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون ويكون لهؤلاء الموظفين حق الاطلاع على القيودات والدفاتر .

مادة ٤٤ — لا يجوز بغير اذن من المصلحة فتح أو اختتام الرصاص أو الاحزمة الموضوعة بمعرفة المصلحة على الطرود أو الأجهزة أو وسائل التعبئة أو المعامل أو المصانع أو المخازن .

مادة ٤٥ — لا يجوز بغير ترخيص وطبقا للشروط والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية أن ينقل من بلدة الى أخرى كمية من الكحول أو السوائل الكحولية أو الكحول المحول للوقود يزيد مقدارها على خمس لترات من الكحول الصرف سواء كانت تلك الكمية مستوردة من الخارج أو منتجة محليا .

ويعطى الترخيص المذكور بعد التحقق من أنها خالصة الضريبة .

مادة ٤٦ — لا يجوز اجراء عمليات تحويل الكحول النقي الى كحول

لوقود أو للصناعة إلا طبقا للشروط والاجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

كما يحظر استعمال الكحول المحول في تحضير المشروبات أو صنفاة الروائح العطرية أو الادوية أو المواد الغذائية ويحظر أو ينزع من الكحول المحول كل المواد المحولة أو بعضها أو ان تضاف الى هذا الكحول مواد من شأنها أن تخفف من تأثير ذلك التحويل في الرائحة أو الطعم أو اللون ويحظر كذلك بيع الكحول المحول للوقود أو عرضه بقصد البيع أو حيازته اذا كانت تنقص درجته الكحولية عن الدرجة التي تحددها المواصفات القياسية المصرية .

الباب الثاني عشر

المخالفات وعقوباتها

مادة ٤٧ — يعاقب بغرامة مقدارها عشرة جنيهات وذلك في حالة مخالفة أى الاجراءات المنصوص عليها باللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٤٨ — مع عدم الاخلال بما تقرره أية قوانين أخرى من عقوبات أشد تعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيها ولا تتجاوز مائتى جنيه فضلا عن الضريبة المستحقة في الاحوال الاتية :

١ — تقديم بيانات خاطئة عن قيمة السلع الخاضعة للضريبة اذا ظهرت فيها زيادة لا تتجاوز ٢٠٪ عما ورد بالاقرار .

٢ — تقديم بيانات خاطئة عن كميات السلع اذا ظهرت فيها زيادة لا تتجاوز ٥٪ عما ورد بالاقرار .

٣ — عدم تمكن موظفى المصلحة من القيام بواجباتهم وممارسة اختصاصاتهم في التفتيش والمعاينة والمراجعة والاطلاع على المستندات .

٤ - عدم الاحتفاظ بالسجلات وما في حكمها خلال المهلة المحددة في هذا القانون أو الامتناع عن تقديمها .

٥ - مخالفة أى حكم من أحكام المواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٤٦ من هذا القانون .

مادة ٤٩ - يعاقب بغرامة لا تقل عن ربع الضريبة غير المسددة ولا تزيد على مثلها حد أدنى خمسة وعشرون جنيهاً في الأحوال الآتية :

١ - تقديم بيانات خاطئة عن قيمة السلع الخاضعة للضريبة وفقاً لأحكام هذا القانون إذا ظهرت فيها زيادة تجاوز ٢٠٪ عن ما ورد بالقرار .

٢ - تقديم بيانات خاطئة عن كميات السلع إذا ظهرت زيادة تجاوز ٥٪ عما ورد بالقرار .

مادة ٥٠ - تفرض غرامة لا تقل عن مثل الضريبة غير المسددة ولا تزيد على مثلها بالإضافة الى الضريبة المستحقة اذا ظهر عجز أو زيادة في السلع المودعة بمخازن الايداع العامة أو الخاصة أو بالمناطق الحرة وفق الشروط والأوضاع المقررة بالمادة (٣٣) .

مادة ٥١ - تفرض غرامة تعادل الضريبة المقررة على السلع الخاضعة للضريبة وذلك عند نقلها من بلدة الى أخرى دون الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة (٤٥) .

مادة ٥٢ - عند تعدد المخالفات تفرض الغرامات عن كل مخالفة على حدة ومع ذلك يكفى بالغرامة الأشد اذا كانت المخالفات مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة .

الباب الثالث عشر

التهرب من الضريبة وعقوباتها

مادة ٥٣ - مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب كل من قام بالتهرب من الضرائب أو شرع فى ذلك بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه ، أو بأحدى هاتين العقوبتين ويحكم على الفاعلين والشركاء بالتضامن بالضريبة المستحقة وبتعويض لا يجاوز ثلاثة أمثال الضريبة .

وإذا تعذر تقدير الضريبة قدرت المحكمة التعويض بما لا يجاوز ألفين وخمسمائة جنيه (٢٥٠٠ جنيه) ومصادرة السلع التى تحقق التهرب من ضريبتها - وفى حالة عدم ضبط السلع يحكم بما يماثل قيمتها .

ويحكم بمصادرة السلع المهربة أو التى شرع فى تهريبها والآلات والمواد المستعملة فى انتاج السلع وتهريبها .

كما يجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل التى استخدمت فى التهرب وفى حالة العودة يضاعف الحد الأقصى للتعويض .

مادة ٥٤ - يعتبر فى حكم التهرب من الضريبة ويعاقب عليها بذات العقوبات المنصوص عليها فى المادة ٥٣ .

١ - سحب السلعة الخاضعة للضريبة من مصانع ومعامل انتاجها أو من مخازن الايداع العلنية أو الخاصة أو من المنطقة الحرة دون سداد الضريبة المستحقة على الوجه المبين فى القانون .

٢ - استبدال السلع المودعة بمخازن الايداع والمنطق الحرة بأخرى بصورة تعرض حق الدولة فى الضريبة للضياع .

٣ - انتاج السلع الخاضعة للضريبة فى غير الامكن المرخص بها .

٤ - حيازة السلع الخاضعة للضريبة سواء كانت محلية أو مستوردة بغرض التجارة دون أن تكون «مصحوبة بمستندات أو ملصقات أو أختام تنفيذ سداد الضريبة المستحقة عليها» .

٥ - إخفاء المستندات أو السجلات أو تقديم مستندات أو سجلات مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات أو أختام كاذبة أو إخفاء البضائع .

٦ - استرداد الضريبة السابق سدادها بدون وجه حق بإحدى الطرق المنصوص عليها بالبند السابق من هذه المادة .

٧ - نقل السلعة المنصوص عليها في المادة ٥٥ من القانون من بلدة إلى أخرى دون سداد الضريبة المستحقة عليها .

٨ - استعمال السلع الممفأة في غير الأغراض التي أضيفت من أجلها أو التصرف فيها دون سداد الضريبة المستحقة عليها .

٩ - استعمال الكحول المحول في تحضير المشروبات أو صناعة الروائح العطرية أو الأدوية أو المواد الغذائية .

١٠ - تحويل الكحول المحول إلى كحول نقي .

١١ - عدم الاقرار عن الضريبة المستحقة وتوريدها في المواعيد المحددة .

مادة ٥٤ مكرراً - (مضافة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢) كل من يمتنع أو يتخلف عن تقديم البيان المنصوص عليه في المادة ٤ مكرراً أو يقدم بياناً خاطئاً وكل من يتهرب من أداء الضريبة أو يشرع في ذلك أو يأتي فعلاً من شأنه أن يؤدي إلى التهرب من الضريبة يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الأعمال في هذا القانون .

مادة ٥٥ - لا يمنع من توقيع العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة عدم ضبط السلعة أو وسائل النقل موضوع الجريمة .

مادة ٥٦ — لا يجوز رفع الدعوى العمومية في جرائم التهريب المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلب من الوزير أو من ينيبه .

ويجوز للوزير أو من ينيبه التصالح في جرائم التهريب وذلك قبل صدور الحكم مقابل سداد الضريبة المستقطقة ومالا يقل عن نصف التعويض المطالب به .

وفي حالة صدور الحكم وقبل صيرورته نهائيا يجوز التصالح مقابل سداد الضريبة والتعويض كاملا .

ويجوز أن يتضمن التصالح التنازل عن المضبوطات للمصلحة أم استردادها مقابل سداد مالم يقل عن ربع قيمتها وفي حالة عدم ضبط السلطة يتعين سداد قيمتها عند التصالح .

ويترتب على التصالح انقضاء الدعوى العمومية ووقف السير في إجراءات التقاضي والغاء ما يترتب على ذلك من آثار (١) .

الباب الرابع عشر

التصرف في المضبوطات وتوزيع الغرامات

مادة ٥٧ — للمصلحة التصرف في المضبوطات وأدوات التهريب ووسائل النقل التي يحكم بمصادرتها أو تؤول إليها نتيجة التصالح وذلك وفقا للقواعد التي يحددها الوزير (٢) .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٣ بالتفويض في الاختصاص بإبلاغ النيابة العامة عن المخالفات المنصوص عليها في المواد من ٤٧ الى ٥٢ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ وكذا بالتفويض في طلب رفع الدعوى العمومية واتخاذ الإجراءات اللازمة في جرائم التهريب المنصوص عليها في هذا القانون ، والتفويض في التصالح في الجرائم المنصوص عليها بذات القانون (الوقائم المصرية - العدد ١٠٣ في ١٩٨٣/٥/٢) المعدل بالقرار ٥٠ لسنة ١٩٨٦ (الوقائم المصرية - العدد ١٧٦ في ١٩٨٦/٨/٤) .

(٢) صدر قرار وزير المالية رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٤ بشأن التصرف في المضبوطات المخالفة لأحكام قانون الضريبة على الاستهلاك (الوقائم المصرية - العدد ٢٢٧ في ١٩٨٤/١٠/٧) .

ويجوز للمصلحة أن تتصرف قبل صدور الحكم في المضبوطات القابلة للتلف أو النقصان أو الفقد كذلك يكون لها الحق في اعدام السلع المحظورة تداولها أو الضارة بالصحة العامة أو التي يخشى من طرحها للبيع على أمن وسلامة المواطنين وذلك بعد استطلاع رأى الجهات الفنية المختصة .

مادة ٥٨ - تخصص نسبة لا تتجاوز ٥٠٪ من حصيله الغرامات والتعويضات المحصلة وقيم الأشياء المصادرة المتنازل عنها ، وتوزع هذه النسبة وفقا للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير وذلك على المرشحين والضابطين ولأن علونوا في الضبط واستيفاء اجراءات وعلى الخدمات الاجتماعية الخاصة بالعاملين بالمصلحة .

الباب الخامس عشر

أحكام عامة

مادة ٥٩ - مع مراعاة نص المادة (٢) من هذا القانون ، تسرى بالنسبة للسلع المستوردة الخاضعة للضريبة المقررة بهذا القانون أحكام المخالفات والتعرب والتصرف في المضبوطات المنصوص عليها في قانون الجمارك .

مادة ٦٠ - يجوز إسقاط الديون المستحقة للمصلحة على الملتزم بالضريبة وذلك في الأحوال الآتية :

- ١ - إذا قضى نهائيا بأفلاسه ، وأقفلت التعليلية .
- ٢ - إذا غادر البلاد لمدة عشر سنوات بغير أن يترك أموالا .
- ٣ - إذا ثبت عدم وجود مال يمكن للتنفيذ عليه لدى الدين .
- ٤ - إذا توفي عن غير تركة .

كل ذلك بشرط أن يكون الدين قد استحق قبل صدور هذا القانون .

وتختص بالاستقلال لجان تشكّل بقرار من الوزير تعتمد توصياتها بقرار من رئيس المصلحة .

مادة ٦١ - يستبدل بعبارة مصلحة الضرائب على الانتاج والاعمال
أيضا وردت في القوانين والقرارات واللوائح المعمول بها عبارة مصلحة
الضرائب على الاستهلاك .

مادة ٦٢ - للمصلحة الاسترشاد بالبيانات التي تحصل عليها من
مصلحة الضرائب عن المولين الخاضعين لهذا القانون بغرض مكافحة
التهرب ، وعلى العاملين بالمصلحة المحافظة على سرية هذه البيانات .

مادة ٦٣ - تحدد بقرار من الوزير المبالغ التي تحصلها المصلحة ثمنا
لأختام الرصاص أو مقابل الخدمات التي يقوم بها موظفو المصلحة .

مادة ٦٤ - فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون تطبق القواعد
والاجراءات السارية لحين صدور اللائحة التنفيذية في الموعد المحدد لها في
قانون الاصدار .

- قرار وزير المالية رقم ٢٩٩ « مكرر » لسنة ١٩٨١
بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الاستهلاك (١)

وزير الدولة للمالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة
الدخان ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ؛
وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تعريب التبغ ؛
وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على
الاستهلاك ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٧ بوضع نظام لخط الدخان ؛
وعلى قرار وزير الدولة للمالية رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٨١ في شأن تحديد
أجور الخدمات التي يقوم بها موظفو مصلحة الضرائب على الاستهلاك
لحساب ذوى الشأن في غير أوقات العمل الرسمية أو مقابل انتقالاتهم ورسوم
بعض الخدمات ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

« قرر »

(مادة أولى)

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية المرافقة في شأن الضريبة على الاستهلاك .

(مادة ثانية)

يلغى كل ما يخالف هذه اللائحة من أحكام .

(مادة ثالثة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ٤ المحرم سنة ١٤٠٢ (أول نوفمبر سنة ١٩٨١) .

(١) الوقائع المصرية في أول نوفمبر سنة ١٩٨١ - العدد ٢٤٧ (تابع) .

اللائحة التنفيذية

القانون الضريبة على الاستهلاك

الفصل الأول

تنظيم فرض الضريبة واستحقاقها

مادة ١ - تسري أحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه على كل سلعة خاضعة للضريبة وردت بالجدول المرافق لهذا القانون سواء كانت منتج نهائي أو مادة خام أو سلع وسيطة تدخل في صناعة سلعة أخرى خاضعة للضريبة .

مادة ٢ - كل منتج صناعي أو مستورد لسلعة خاضعة للضريبة يتم ادخالها الى المناطق الحرة يلتزم بإيداع هذه السلعة في مخازن تحت الإشراف المباشر لمصلحة الضرائب على الاستهلاك لحين تصديرها .

وتستحق الضريبة عند سحب السلعة من المخازن سواء للاستهلاك المحلى بالمناطق الحرة أو الى داخل البلاد .

مادة ٣ - لا تستحق الضريبة على السلع الواردة الى المناطق الحرة أو التي تنقل من مصانع انتاجها أو من المخازن الى هذه المناطق ، أو فيما بينها وكذلك السلع العابرة وذلك بشرط اتباع الاجراءات الامنية :

١ - أن يتقدم صاحب الشأن بطلب للحصول على ترخيص بنقل هذه السلع الى المنطقة الحرة ويرفق بهذا الطلب بياناً بأصناف السلع وكمياتها بالعدد أو الوزن أو القياس أو الكيل وقيمتها مع المستندات المؤيدة لطلبه .

٢ - تقوم الجهة المختصة بالمصلحة بمعاينة السلع كلها أو بعضها والتحقق من نوعها وقيمتها وكذا مطابقة البيان والمستندات المرفقة بطلب صاحب الشأن .

والمصلحة عند الاقتضاء أخذ عينات للتحليل أو الاعفاء من المعاينة .

٣ - تتولى المصلحة ختم الطرود أو مضمون الرسالة بخاتمتها ويؤشر بذلك في دفاتر المنشأة على أن يحضر محضر لاثبات جميع الاجراءات التي يقوم بها مندوبو المصلحة ويوقع عليها منهم ومن صاحب الشأن .

٤ - تقوم الجهة التي قامت بوضع الاختتام باخطار فرع المصلحة الواقع في دائرته المنطقة الحرة ببيان موضحا به رقم الختم وبيان السلع وكمياتها وقيمتها .

٥ - عند وصول البضاعة الى المنطقة الحرة يتم معاينة الأختام وفحصها والتحقق من مطابقة السلع للمستندات الخاصة بها بمعرفة مندوبى المصلحة التواجدن بالمناطق الحرة وعليهم اخطار الجهة المختصة بالمصلحة المشار اليها في البند ٢ من هذه المادة بما تقدم .

٦ - يقدم صاحب الشأن اقرارا يتعهد فيه بأداء الضريبة المستحقة بالكامل ودون اعتراض منه في خلال (٢٤) ساعة اذا ما ظهر عجز أو تلف في السلع أثناء نقلها .

وذلك دون اخلال بحق المصلحة في تكليف صاحب الشأن بتقديم ضمانات أخرى للمحافظة على حقوقها وفي اتخاذ الاجراءات القانونية ضد صاحب الشأن حسب الاحوال .

٧ - تنقل السلع بمعرفة صاحب الشأن وعلى مسؤوليته ويكون للمصلحة تكليف مندوبيها للملاحظة والاشراف على النقل حتى دخول السلع الى المنطقة الحرة .

ويتحمل صاحب الشأن تكاليف النقل كاملة وكذلك تكاليف الملاحظة والاشراف التي يتكبدها مندوبو المصلحة وذلك طبقا للضوابط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية .

٨ - لا تسرى الأحكام المنصوص عليها في البنود السابقة من هذه المادة إذا كانت السلعة المنقولة للمنطقة الحرة من السلع الخاضعة للرقابة الجمركية طبقا لاحكام قانون الجمارك بشرط أن تخطر مصلحة الجمارك وصاحب الشأن مصلحة الضرائب على الاستهلاك بذلك .

مادة ٤ - السلع المنتجة محليا الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٨١ المشار اليه والتي لم تستحق عليها الضريبة لدخولها المناطق الحرة تخضع للضريبة في حالة سحبها من المنطقة الحرة سواء بحالتها أو بعد ادخالها في صناعة سلعة أخرى وذلك سواء كان السحب لاستهلاكها داخل المنطقة الحرة أو لادخالها البلاد .

مادة ٥ - (مستبدلة بالقرار الوزاري ٢٦ لسنة ١٩٩٠) لا تستحق الضريبة على السلع المنتجة محليا المصدرة للخارج ، وتتولى مصلحة الضرائب على الاستهلاك بالتنسيق مع مصلحة الجمارك اتخاذ اجراءات نقل السلعة من مواقع الانتاج الى جمرک التصدير (الوقائع المصرية - العدد ٤٠ في ١٥/١٢/١٩٩٠) .

الفصل الثاني

عينات السلع

مادة ٦ - تسرى في شأن عينات السلع التي تؤخذ للتطليل القواعد والاجراءات التالية :

(أ) أن تكون العينة بكمية كافية للتطليل وممثلة لطبيعة السلعة المأخوذة منها فإذا كانت السلعة عبلة عن سواثل في عبوات تكون العينة عبوة كاملة .

(ب) أن تكون العينة ثلاثية فيما عدا حالة الضبط فتكون ثنائية .

(ج) يوضع الجمع الاحمر على العينة - ويختتم عليه بخاتم مندوب المصلحة وصاحب الشأن أو بصمة ابيه في حالة التهرب .

(د) توضع بطاقة على كل عينة يوضع عليها بيان العينة واسم صاحبها وتاريخ أخذها ويوقع على البطاقة من صاحب الشأن ومندوب المصلحة أو مندوب جهة الادارة عند الاكتفاء .

(هـ) اذا امتنع صاحب الشأن عن وضع ختمه على الجمع الاحمر أو توقيمه أو بصمته أو ختمه على البطاقة يكتب بتوقيع مندوب جهة الادارة مع مندوب المصلحة ويثبت على البطاقة امتناع صاحب الشأن عن التوقيع .

(و) ترسل لحدى العينات بموجب استمارة خاصة للجهة المختصة بالتحليل أو للغير الذي تستعين به المصلحة وتحفظ الدفنة بمخازن المصلحة وتسلم الثالثة لصاحب الشأن اذا كانت العينة ثلاثية مع أخذ الاقرار اللازم منه للحفاظ عليها وعدم فض الاختام الموضوعة عليها أو التصرف فيها إلا بعد اخطاره بنتيجة التحليل .

(ز) تنقيد العينة في السجل المدد لذلك بالمصلحة (استمارة رقم ١ ضرائب استهلاك) .

(ح) يحرر محضر يثبت فيه الاجراءات السابقة .

(ط) تسلم العينة المحفوظة بمخازن المصلحة لصاحبها في حالة مطابقة نتيجة التحليل أو انتهاء الغرض الذي أخذت من أجله ويتم اعدام العينات التي ترد نتائج تحليلها غير مطابقة بعد انتهاء كافة الاجراءات سواء بالحكم النهائي أو بالصلح .

(ي) لا يجوز لصاحب الشأن مطالبة المصلحة بتمن العينات .

مادة ٧ - لصاحب الشأن المرفض له في غير حالات الضبط أن يطلب إعادة تحليل العينة الموجودة بمخازن المصلحة على نفقته الخاصة باتباع الاجراءات الآتية :

(أ) تشكل لجنة من موظفي المصلحة للتأكد من سلامة الاختتام الموضوعة على العينة بمطابقة هذه الاختتام الموضوعة بمحضر أخذ العينة واستمارة التحليل .

(ب) يشترط أن يقر صاحب الشأن كتابة بموافقته على إعادة تحليل العينة المحفوظة بالمصلحة ويقبوله نتيجة إعادة تحليلها نهائيا ، فإذا ما كانت العينة تالفة ولم يتغير تحليلها يمتد بنتيجة التحليل الأول .

(ج) لا يجوز لصاحب الشأن طلب إعادة التحليل لمرة ثانية .

الفصل الثالث

الفواتير والامارات والاختلالات والدفاتر والسجلات

مادة ٨ - على كل ملتزم بالضريبة على الاستهلاك أن يسلم الى كل مشتري فاتورة عند بيع السلعة ويجب أن تمرر الفاتورة من أصل وصورتين على الأقل وتحفظ صورة لدى الملتزم بالضريبة وترقم بأرقام سلسلة طبقا لتواريخ تحريرها .

وبيعين أن تتضمن الفاتورة اسم المشتري وعنوانه وبيان الصنف وكميته وكذا رقم وتاريخ ترخيص النقل ان وجد وقيمة الضريبة على الاستهلاك .

مادة ٩ - اذا لم تكن أرقام الفواتير سلسلة سنويا تبعا للسنة المالية للمنشأة تلتزم بالخطر المصلحة بآخر رقم مسلسل للفاتورة الصادرة في نهاية كل سنة مالية .

مادة ١٠ - على كل ملتزم بالضريبة على الاستهلاك أن يمسك الدفاتر الآتية وذلك بالإضافة إلى الدفاتر التي يلتزم بامساكها طبقاً لآى قوانين أو لوائح أخرى .

(أ) دفتر لاثبات المواد الأولية التي يجب ادخالها في المعمل أو المصنع لتصنيعها أو ادخالها في السلعة الخاضعة للضريبة مع ذكر أسماء البائعين لها ورقم وتاريخ كل فاتورة من فواتير الشراء .

(ب) دفتر لقيد العمليات أو النتائج .

(ج) دفتر لاثبات البيعات مع ذكر الكمية المباعة وأسماء المشتريين لها وعناوينهم ورقم وتاريخ فواتير البيع .

ويجب أن تكون صفحات كل دفتر خالية من أى فراغ أو كتابة في الحواشي أو كسح أو تحشير فيما دون بها .

ويتعين قبل استعمالها أن ترقم كل صفحة من صفحاتها وأن تكون موثقة .

مادة ١١ - يقدم الاقرار المنصوص عليه في المادة (١٥) من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه على النموذج رقم (١) ضرائب استهلاك كما يقدم الاقرار المنصوص عليه في المادة (١٧) من هذا القانون على النموذج رقم (٤) ضرائب استهلاك والرفقين بهذه اللائحة ويقدم كل من هذين الاقرارين للإدارة العامة أو للامورية المختصة .

وللمصلحة حق مطابقة بيانات هذه الاقرارات على ما هو ثابت بسجلات ودفاتر مقدم الاقرار أو الاسترشاد بأية عناصر أو معلومات أخرى .

وللمصلحة تصحيح أو تعديل بيانات الاقرار وتقدير الضريبة تبعا لهذا التصحيح أو التعديل واخطار مقدم الاقرار بها بخطاب موصى عليه يعلم الوصول على النموذج رقم (٢) أو (٣) ضريبة استهلاك بالتصحيح أو أسباب

التعديل وذلك خلال مدة اقصاها شهرين من التاريخ المحددة لتقديم
الاقرار وذلك كله دون اخلال بأحكام المواد ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤
من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

وتلتزم المنشآت التي تنتج سلعا سريعة التوزيع أو الاستهلاك
بطبيعتها مما هو منصوص عليه في المادة ٣٩ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١
المشار اليه بتقديم الاقرار على النموذج رقم (١) ضرائب استهلاك .

الفصل الرابع

التراخيص

مادة ١٢ - يلتزم كل من صدر له ترخيص بإنشاء أو تشغيل مصنع
أو معمل لإنتاج سلعة خاضعة للضريبة بأن يخطر المصلحة بذلك على
النموذج رقم (٥) المرفق .

كما يلتزم باخطار المصلحة في حالة التوقف الكلى أو الجزئى على
النموذج رقم (٦) المد لذلك .

مادة ١٣ - يجب أن يتضمن الإخطار المنصوص عليه في المادة (٢١)
من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه بيانا باسم المنشأة ومكانها .

وبالنسبة لمن يزاول صناعة الاجهزة الخاصة بتقطير الكحول أو
تكريره أو يتجر فيها يتعين عليه أن يخطر المصلحة أولا بأول عن مصدر المواد
التي تدخل في هذه الصناعة وأسماء وغاوين المشترين لها ورقم وتاريخ
كل فاتورة من فواتير الشراء .

الفصل الخامس

موازن الأيداع

مادة ١٤ - (الفقرة أ) مضافة بقرار وزير المالية ١٢٣ لسنة

١٩٨٦) يكون اخفاء السلع الخاضعة للضريبة في مخازن الايداع العامة أو الخاصة أو اخراجها منها وفقا للشروط والاموضاع الآتية :

(١) تقديم طلب ايداع على النموذج رقم (٨) أو طلب اخراج على النموذج رقم (٧) يقدم من صاحب الشأن مرفقا به بيان بالسلع المطلوب ايداعها أو اخراجها للحصول على ترخيص من المصلحة ويتم التحقق من صحة البيانات الواردة بالطلب ويحرر محضر يرفق به متضمنا صحة ما جاء بالطلب من بيانات أو تصحيحها •

(ب) تسرى على البضائع المودعة مخازن الايداع والخاضعة للضريبة على الاستهلاك كافة الاجراءات والاحكام الواردة بهذه اللائحة •

(ج) لا يجوز فتح أو اغلاق مخزن الايداع الا بواسطة مندوبى المصلحة وحضور المرخص له أو من ينييه وتصدر المصلحة التعليمات اللازمة لضمان احكام اغلاق المخزن •

(د) يكون العمل في مخازن الايداع العامة أو الخاصة في مواعيد العمل الرسمية للمصلحة ، وللمرخص له أن يطلب كتابة العمل في غير هذه المواعيد وعلى أن يتحمل المصروفات الاضافية المقررة وذلك طبقا للضوابط ، والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية •

(هـ) ويجوز بقرار مسبب من وزير المالية — بعد أخذ رأى رئيس مصلحة الضرائب على الاستهلاك — اعفاء المرخص له من احكام الفقرتين ج ، د أو أحدها •

الفصل السادس

الاعفاء من الضريبة وردھا

مادة ١٥ — يلتزم المستفيد من الاعفاء طبقا للمادة ٣٦ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه بأن يقدم اقرارا يتعهد فيه بعدم التصرف في السلعة المعفاة من الضريبة أو استعمالها في غير الغرض الذى أعفيت من

أجله خلال الخمس سنوات التالية للإعفاء إلا بعد إخطار مصلحة وسداد الضريبة على الاستهلاك المستحقة وفقاً لقيمتها وفئتها السارية في تاريخ التصرف أو الاستعمال كما يتمدد بإخطار مصلحة بأي تعديل يطرأ على استعمال السلعة أو التصرف فيها خلال عشرة أيام من التاريخ الذي تم فيه تهيل الاستعمال أو التصرف وسداد الضريبة المستحقة خلال هذه المدة .

ويتعين على المصلحة قيد القرارات الصادرة بالإعفاء في سجل خاص يعد لذلك .

مادة ١٦ - ترد الضريبة على الاستهلاك السابق تحصيلها على السلع التي تم تصديرها للخارج سواء صدرت بحالتها أو أدخلت في تصنيع سلع أخرى طبقاً للمادة ٣٧ من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه وفقاً للشروط وبمراعاة الأوضاع الآتية :

أولاً - يقدم طالب الاسترداد طلباً كتابياً مؤيداً بالمستندات الآتية :

١ - المستندات الدالة على آراء الضريبة .

٢ - شهادة من جمرک الصادر تفيد اتمام التصدير على أن تتضمن بيانات شهادة الاجراءات الجمركية .

٣ - الشهادة (تـ ص) والمذكورة رقم ٢ من البنك التي تثبت ورود قيمة البضاعة من الخارج .

٤ - فواتير الشراء موضحاً بها بيانات سداد الضريبة وذلك إذا كان مصدر السلعة شخص آخر غير من سدد الضريبة .

٥ - اقرار على النموذج ٩ موضحاً به مقدار الضريبة المطلوب ردها .

٦ - أية مستندات اضافية أخرى .

ثانياً - تتولى المصلحة القيام بالاجراءات الآتية :

١ - فحص السلعة قبل تصديرها للتأكد من مواصفاتها وكمياتها ونوعيتها ومطابقة ذلك على المستندات المقدمة من مندوب المصلحة .

٢ - تحليل عينات من السلع المصدرة تبعاً لطبيعة ونوع السلعة إذا اقتضى الامر ذلك .

٣ - تنقل السلع المصدرة الى الجمرک المختص تحت اشراف المصلحة بعد ختم الرسالة واطار الجمرک المختص للتأكد من وصوله .

ثالثاً - يحتفظ طالب الاسترداد بسجل خاص موثق يثبت فيه بيانات الرسائل المصدرة ورقم شهادة الصادر ورقم القسيمة الجمركية وتاريخ الشحن وجمرک التصدير ورقم الفاتورة وتاريخها ومشمولها والكمية المصدرة والدولة أو الجهة المصدر اليها ورقم الصنف ونوعه ومواصفات السلعة ونتيجة التحليل ومصدر شراء السلعة والمكان الذي تم فيه التصنيع وتاريخ ورقم قسيمة سداد الضريبة على الاستهلاك ومتدارها .

كما يتعين أن يحدد في هذا السجل جميع الخطوات التي تناولت كل رسالة على حدة مع توضيح العلاقة بالدفاتر الاصلية .

وللمصلحة طلب اضافة أى بيانات أخرى بالنسبة لسلع معينة .

رابعا - في جميع الاحوال لا يرد من الضريبة على الاستهلاك الا ما سبق تحصيله منها بذات الفئة التي كانت سارية يوم السداد وعلى الكميات التي تم تصديرها بالفعل بصرف النظر عما يكون قد تخلف من عوادم أثناء التصنيع .

وترد الضريبة عن وزن صافي الصافي ولرئيس المصلحة بقرار منه وضع معايير لتحديد هذا الوزن .

خامسا - يكون رد الضريبة على الاستهلاك المستحقة لطلب الاسترداد بموجب شيك .

ولا يحق لطلب الرد اجراء المقاصة من مستحقات المصلحة لديه .

الفصل السابع

تحصيل الضريبة

مادة ١٧ - يخضع حساب مستقل في دفاتر المنشأة لحصيلة الضريبة على الاستهلاك واذا كانت المنشأة تتبع نظاما لايداع متحصلاتها في البنوك التجارية أو غيرها تلتزم بتخصيص حساب مستقل باسمها لايداع حصيلة هذه الضريبة وتسدد منه مستحقات المصلحة في المواعيد المقررة .

مادة ١٨ - الفقرة الثانية مستحقة بقرار وزير المالية رقم ١٨١ لسنة ١٨٦ () على المنتج الملتزم بالضريبة حساب الضريبة المستحقة شهريا كل عشرة أيام على ثلاث فترات تبدأ الاولى من يوم ١ الى يوم ١٠ والثانية من يوم ١١ الى يوم ٢٠ والثالثة من يوم ٢١ حتى نهاية الشهر .

وعلى المنتج الملتزم سداد الضريبة المستحقة عن كل فترة خلال ميعاد أقصاه عشرة أيام من تاريخ انتهاء كل فترة على أنه بالنسبة للفترة الثانية من الشهر يكون آخر موعد للسداد عنها هو عشرة أيام أو آخر يوم في الشهر أيها أبعد واستثناء تسدد الضريبة المستحقة عن فترة العشر أيام الأخيرة من نهاية السنة المالية في اليوم الأخير من السنة .

وللملتزم بالضريبة أن يسدد مقدما للمصلحة تحت حساب الضريبة المستحقة عليه خلال المواعيد السالف ذكرها بحيث تكون مساوية للضريبة المستحقة عليه فاذا استحققت للمصلحة فروق نتيجة تأخر الملتزم عن السداد في المواعيد المقررة يستحق للمصلحة التعويض المنصوص عليه في المادة ٣٨ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

ويصدر بتصدير المنشآت التي تلتزم بليداغ مبالغ مقدما تحت حساب الضريبة على الاستهلاك طبقا لاحكام المادة ٣٩ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ الميسر اليه قرار من رئيس المصلحة تبعا لظروف انتاج السلعة .

مادة ١٩ - تؤرد الضريبة على الاستهلاك الى المنطقة أو المأمورية المختصة نقدا أو بشيكات مصرفية أو بشيكات مقبولة الدفع مرفقا بها بيان عن السلع ومقدارها وكمياتها المسعد عنها الضريبة وقيمتها ورقم بند السلعة في الجدول المرافق لقانون الضريبة على الاستهلاك .

مادة ٢٠ مـ (مستجدلة بقرار وزير المالية رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٦) تستحق المصلحة تعويضا قبل الملتزم بالضريبة عن رصيده المدين في حالة تأخره عن السداد في المواعيد المحددة بالمادتين ١٥ ، ١٨ من هذه اللائحة يعادل أعلى سعر فائدة ملن من البنك المركزي خلال الفترة من التاريخ المحدد للسداد الى تاريخ تعام السداد ويحسب التعويض على كسور الشهر .

مادة ٢١ مـ في الحالات التي يحتفل أن تطالب المنشأة باسترداد الضريبة أو جزء منها بسبب تصدير السلعة بحالتها أو بعد ادخالها في سلعة أخرى أو بسبب إعادة حساب الضريبة بعد اتمام الانتاج والتصنيع ، يجوز بقرار من رئيس المصلحة قبول خطاب ضمان يعادل قيمة الضريبة أو الجزء الواجب سداده منها تحت الحساب ، وذلك كله وفقا للشروط والاتفاق الذي يبنهى ابرامه بين المصلحة وكل منشأة عى حدة وارئيس المصلحة في جميع الحالات الغاء الاتفاق في حالة الاخلال بالشروط واتفاق من جانب المنشأة أو اذا كانت حقوق الخزنة العامة مهددة بالساس بها .

الفصل الثامن

الرقابة

(القسم الاول)

قواعد عامة

مادة ٢٢ - على الملتزم بالضريبة على الاستهلاك وضع علامات مميزة على السلعة قبل تداولها للبيع .

ويصدر بتحديد هذه السلعة وشكل العلامات والمادة المصنوعة منها تكاليفها وغير ذلك من الاجراءات قرار من رئيس المصلحة .

مادة ٢٣ - على أصحاب المنشآت المنتجة لسلع معينة استعمال عداد أو آلة لختم السدادات أو الأغذية أو استعمال سدادات معينة لاثبات أداء الضريبة على الاستهلاك وذلك كله طبقا للشروط والايضاح التي يصدر بها قرار من وزير المالية .

ويصدر بتحديد هذه السلع وشكل العلامات والمادة المصنوعة منها وتكاليفها وغير ذلك من الاجراءات قرار من وزير المالية .

مادة ٢٤ - تمسك وحدات المصلحة السجلات المنصوص عليها في هذه اللائحة ، وعلى الوحدة المركزية المختصة بالتفتيش تقديم تقرير شهري يتضمن نتائج التفتيش على هذه السجلات .

القسم الثاني : قواعد الرقابة على المنشآت الرخص لها

بانتاج السلع المنصوص عليها في الفقرات (ج ، هـ ، و)

من البند (١٠) من الجدول المرافق لقانون الضريبة على

الاستهلاك

مادة ٢٥ — مع عدم الإخلال بأحكام القانونين رقمي ٧٤ لسنة ١٩٣٣ ،
 ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، وقرار وزير المالية رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٧ المشار إليها تلغى
 المنشآت المرخص بها بإنتاج السجائر التبغية والسجائر والتوسكاني ودخان
 الخليون والمسل والنشوق والمذقة ودخان الشعر المخلوط وغير المخلوط أن
 تمسك سجلات تثبت بها كميات التبغ المستوردة والداخلية في التصنيع وقيمة
 ما سدد عنها من ضريبة على الاستهلاك ورقم وتاريخ قسيمة السداد أو
 فاتورة الشراء ، وكذا كميات ناتج التصنيع وعلى صاحب الشأن الاحتفاظ
 بالمستندات المثبتة لذلك وعليه إخطار المصلحة لحضور مندوبها قبل تعبئة
 الملتبجات المصنعة بأربع وعشرين ساعة مع تحرير محضر بذلك (للنماذج
 أرقام ١٦ ، ١٧ ، ١٨) .

ويتم رد ما يكون قد سدد بالزيادة من الضريبة على الاستهلاك وفقاً
 للتأشيرة الموضح بالبنود (١٠) من الجدول المرافق للقانون رقم ١٣٣ لسنة
 ١٩٨١ المشار إليه على أساس الكميات التي تم تصنيعها بالفعل وذلك في
 ميعاد أقصاه خمسة عشر يوماً من تاريخ ورود نتيجة التحليل واستيفاء
 كافة المستندات ومع ذلك يجوز الاتفاق بين المصلحة وأصحاب الشأن على أن
 تتم تسوية فروق ضريبة الاستهلاك على ما يتم تصنيعه من الدخان الخام
 بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ سحب العينة وإرسالها للتحليل دون
 انتظار ورود نتيجة التحليل ، على أن تتم إعادة الحاسبة فور ورود نتيجة
 التحليل ، فإذا ما ثبت للمصلحة أن هناك أية ضرائب استهلاك استحققت
 نتيجة هذا التحليل تمين تحصيلها قبل التصريح بأية عمليات تصنيع
 جديدة وذلك مع عدم الإخلال باتخاذ الإجراءات القانونية بشأن التهرب .

مادة ٣٦ — يلتزم كل مشرد أو مستورد لدخان خام سدد عنه ضريبة
 على الاستهلاك بواقع أربعة جنيهات ، ٤٠٠ مليون للكيلو جرام الواحد أن
 يقدم للمصلحة خلال شهر من تاريخ سداد الضريبة تقريراً بكيفية التصرف
 في كميات الدخان والمصلحة التكد من صحة ما جاء بأقراره .

(القسم الثالث)

قواعد الرقابة على انتاج المواد والسوائل

والمشروبات الكحولية ومشتقاتها

مادة ٢٧ - مع عدم الاخلال بحكم المادة (١٠) من هذه اللائحة تلتزم المصانع والمعامل التي تنتج نبيذ العنب الطازج وعصير العنب الذى أوقف اختبارله بإضافة الكحول ، والمشروبات الكحولية المنصوص عليها فى البندين ٤٧ - ٤٨ من الجدول المرافق للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه بامساك سجلات لاثبات مراحل التصنيع المختلفة (تخمير وتقطير وتكرير وتخفيف وتعبئة) واخطار المصلحة قبل كل عملية بأربع وعشرين ساعة على الأقل لنسب من يلزم للرقابة بما فى ذلك وضع الاختتام على الاجهزة والادوات .

وعلى صاحب الشأن فور انقضاء عمليات التقطير وكذا عمليات التخمير (بالنسبة للابتذلة) أن يحدد للمصلحة ميعاد التعبئة وتظل الكميات المنتجة حتى تمام التعبئة تحت الرقابة المباشرة للمصلحة .

وعلى مندوب المصلحة حضور عمليات التعبئة واثبات مقدار الكميات المباعة ووضع علامات مميزة (بندرول) واثبات مقدار الضريبة المستحقة عليها وايداعها مخزن خاص تحت اشراف المصلحة مع أخذ الاقرار اللازم على صاحب الشأن بعدم بيعها أو سحبها الا بعد سداد الضريبة المستحقة ويثبت عمليات التعبئة والصاق العلامات المميزة وسداد الضريبة بمحضر يحرره مندوب المصلحة وصاحب الشأن أو من ينفيه فى ذات السجل المشار اليه وذلك على نموذج رقم ١٣ أو ١٥ .

مادة ٢٨ - على صاحب الشأن اخطار المصلحة بعد تعبئة المشروبات الكحولية الداخلة فى صناعتها كحول الإثيل النقى غير المحول الذى تبلغ درجته الكحولية ٨٠ درجة فأكثر بأربع وعشرين ساعة على الأكثر لنسب

من يلزم للاطلاع على السجلات المسوكة بمعرفة صاحب الشأن المدون بها كميات الكحول النقي المشتراة والتي تم كسرها وتعبئتها ثم الاطلاع على فواتير الشراء وتخصيم الكميات التي تم تعبئتها على الفواتير وأخذ اقرار على صاحب الشأن بأن الكحول النقي الذي تم كسره مسدد عنه الضريبة المستحقة وأنه ليس ناتجا من كحول يتم الحصول عليه بالتقطير بممرغته أو من كحول محوّل للصناعة أو للوقود ثم يتم الصاق علامة مميزة تعد لهذا الغرض على مسؤولية صاحب الشأن وذلك للتمييز بين هذا النوع من المشروبات والمشروبات الأخرى الواردة بالبندين (٤٧ ، ٤٨) من الجدول المرفق بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

مادة ٢٩ — تحدد مواصفات وقيمة العلامات المميزة أو البندول وكذلك باقي الاجراءات بالنسبة للمادتين ٢٦ ، ٢٧ من هذه اللائحة بقرار من رئيس المصلحة .

مادة ٣٠ — على صاحب الشأن امساك سجلات لاثبات الكميات المشتراة من الكحول النقي المستخدم في صناعة العطور والكولونيا المنصوص عليه في البند ٤٤ من الجدول المرافق للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ورقم وتاريخ فاتورة الشراء ثم اجراءات الكسر والتحويل وعليه اخطار المصلحة قبل عملية الكسر والتعبئة بثمانين وأربعين ساعة على الاقل لايفاد مندوب لاثبات اجراءات الكسر والتعبئة بمحضر يتم تدوينه في السجل الممد لاثبات هذه العمليات وتؤخذ عينة ثلاثية قبل الكسر وبعد التعبئة تكون نتيجتها هي أساس رد فرق الضريبة المستحقة لصاحب الشأن وفقا للقانون ويتم رد مستحقته فور ورود نتيجة التحليل واستيفاء المستندات التي تحدد المصلحة خلال ميعاد أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ الاستيفاء وورود نتيجة التحليل (النموذجين رقمي ١٣ ، ١٤) ومع ذلك يجوز الاتفاق بين المصلحة وأصحاب الشأن على أن يتم رد الفروق المحصلة بالزيادة من ضريبة الاستهلاك على ما يتم استخدامه من الكحول النقي في صناعة

الطور والكولونيا بعد الكسر أمام مندوب المصلحة دون انتظار. وروود نتيجة التحويل على أن تتم إعادة الحساب فور ورود نتيجة التحويل ، فإذا ما ثبت للمصلحة أن هناك أية ضرائب استهلاك استحققت نتيجة هذا التحويل تعين تحصيلها قبل التصريح بأية عمليات كسر جديدة وذلك مع عدم الاخلال بتخاذ الاجراءات القانونية بشأن التهريب .

مادة ٣١ - لا يجوز بغير ترخيص أن ينقل من بلد الى آخر كمية من الكحول أو السوائل الكحولية أو الكحول المحول للوقود يزيد مقدارها على خمسة لترات من الكحول الصرف مصسوبة على أساس ما تمثله من كميات سائلة استرشادا بالدرجات القياسية سواء كانت محلية أو مستوردة وبعد مراعاة الشروط التالية (نموذج رقم ١٠) .

(أ) يتقدم صاحب الشأن أو مندوبه الى الجهة المختصة بالمصلحة بطلب يحدد فيه كمية السائل المراد نقله وأصل العملية المأخوذة منها الرسالة مع اثبات سداد الضريبة عنها ويجب أن يقدم دفتر العمليات المتقيدة به العملية اذا كان النقل بمعرفة غيره .

(ب) يؤشر مندوب المصلحة على دفتر العمل أو الفاتورة بالكمية المنقولة وكذلك على قسيمة سداد الضريبة كما يقدم صاحب الشأن فاتورة البيع من أصل وصورة تحتفظ الجهة التي استخرجت الترخيص بالصورة ويرد الاصل لصاحب الشأن لارساله مع الترخيص بعد استخراجه الى المشتري .

(ج) على مندوب المصلحة التأكد من صحة البيانات الواردة بالطلب ومطابقتها على ما هو مدون بأصل العملية أو الفواتير ، وبعد التأكد من صحة البيانات يتم ختم الرسالة ويستخرج الترخيص من أصل وصورتين ويسلم الاصل لصاحب الشأن وترسل صورة لجهة المصلحة المختصة التابع لها البلد المنقول اليه الكحول أو السوائل الكحولية .

مادة ٣٢ - عند الترخيص بنقل سواكل كحولية مستوردة أو التي من أصل مستورد سواء كلفت بحالتها أو أدخلت عليها عطيات صناعية يتعين تقديم الملائحة الأصلية والسجدة الضريبة وفاتورة البيع وتسري عليها الاجراءات المنصوص عليها في هذه الملائحة بشأن السواكل الكحولية المنتجة محليا .

مادة ٣٣ - تتبع الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ٣١ ، ٣٢ من هذه الملائحة عند طلب استخراج ترخيص اعادة نقل سواكل كحولية سبق استخراج ترخيص نقل عنها .

مادة ٣٤ - مع مراعاة ما ورد في المواد ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ من هذه الملائحة لا يسمح بنقل السواكل الكحولية المحلية الا اذا كانت معبأة في عبوات لا تزيد كل منها على لتر واحد ، أما بالنسبة للسواكل الكحولية المستوردة فيجوز نقلها بالحالة التي وردت بها .

مادة ٣٥ - مع مراعاة ما جاء بالمادة (٣١) من هذه الملائحة يجب أن يوضح صاحب الشأن في جميع الاحوال باقراره ومستنداته نسبة الكحول الصرف في السواكل المنقولة حتى يمكن تحديد كميات الكحول الصرف المنقولة وفي حالة الاختلاف بين النسبة المدونة في الاقرار والنسبة التي تسفر عنها عملية التحليل يؤخذ بأكبرهما .

مادة ٣٦ - لا يجوز اجراء عمليات تحويل الكحول النقي للوقود أو الصناعة الا في مصانع انتلجة أو في المناطق الجمركية أن كان مستورداً ويجوز أن يتم التحويل لدى الجهة طالبة التحويل بشرط موافقتها على اثناء مخزن ايداع لديها يكون تابعا للمنشأة المنتجة للكحول مع تحملها كافة المصروفات والنفقات طبقاً للشروط التي يتضمنها الاتفاق الذي يتم في هذا الشأن بين المصلحة والجهة المنتجة للكحول والجهة طالبة التحويل ويشترط في جميع الاحوال أن يتم التحويل بحضور لجنة من المصلحة يصدر بتشكيلها قرار من المدير العام المختص .

واذا كان تحويل الكحول لأغراض الصناعة يتم وفقا لنظام صناعى خاص ، فيجب الحصول على موافقة وزير المالية فى كل حالة على حدة .

مادة ٢٧ - بعد اعطام عملية التحويل سواء للوقود أو للصناعة تؤخذ عينة ثلاثية من الناتج ومن المواد الأخرى التى استعملت فى التحويل من الكحول النقى ، وتختم الأوعية التى تم التحويل بداخلها ولا يفرج عن الكمية إلا بعد ورود نتيجة التحليل من المعمل بأنها محولة تحويلا كافيا .

مادة ٢٨ - على أصحاب المصانع والمعامل الذين يسمح لهم بالحصول على كحول محول للصناعة إمسك دفاتر وسجلات يبين فيها الكمية الواردة وكيفية التصرف فيها وتكون هذه الدفاتر والسجلات خاضعة لإشراف المصلحة .

مادة ٣٩ - الكحول المحول للصناعة هو المحول لاستخدامه فى إحدى الصناعات الأساسية التى يصدر بتحديدها قرار من وزير المالية بعد الاتفاق مع وزير الصناعة مع تحديد مواد ونسب التحويل فى كل حالة (١) .

مادة ٤٠ - يتعين بالنسبة للمخالفات الواردة فى المواد من ٤٧ إلى ٥٢ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه اتخاذ الإجراءات فور ارتكاب المخالفة أو اكتشافها لتحرير المحضر اللازم وإرساله إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية ومتابعة الإجراءات لحين صدور الحكم وتحصيل الغرامات .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٨٢ بتحديد الصناعات الأساسية التى يدخل فى صناعتها الكحول المحول تحويلا خاصا (الوقائع المصرية - العدد ٢٩٥ فى ١٩٨٢/١٢/٢٨) المعدل بالقرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية - العدد ١٧٢ فى ١٩٨٨/٨/٣) .

ثالثا - الضريبة على مرتبات المصريين بالخارج

قانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩

بغرض ضريبة على مرتبات العاملين المصريين في الخارج (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تفرض ضريبة على الاجور والمرتبات التي يتقاضاها عن عملهم بالخارج العاملون بالدولة والقطاع العام والعاملون بنظم أو كدرات خاصة الحاصلون على اعادة أو اجازة خاصة بدون مرتب للعمل في الخارج .

(المادة الثانية)

تحدد قيمة الضريبة المنصوص عليها في المادة السابقة ، على الوجه الآتي :

- (أ) العاملون بالدرجات الرابعة والخامسة عشرون جنيها شهريا والسادسة أو ما يعادلها من الكدرات الخاصة .
- (ب) العاملون من الدرجتين الثانية والثالثة أربعون جنيها شهريا أو ما يعادلها من الكدرات الخاصة .
- (ج) العاملون من الدرجتين مدير عام والأولى ثمانون جنيها شهريا أو ما يعادلها من الكدرات الخاصة .
- (د) العاملون بالدرجات فوق مدير عام مائة وعشرون جنيها شهريا أو ما يعادلها من الكدرات الخاصة .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٩ تابع أ في ١٩٨٩/٧/٢٠ .

ولا تخضع الاجور والمرتبات والمبدلات المشار اليها في هذه المادة للضريبة العامة على الدخل في مصر .

(المادة الثالثة)

يكون سداد هذه الضريبة سنويا وبالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وفي حالة عدم اكتمال السنة ، تسدد الضريبة بنسبة المدة التي قضاها العامل بالخارج .

(المادة الرابعة)

تسرى الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون على العامل الحاصل على اجازة خاصة لمرافقة الزوج الذي يعمل في الخارج متى ثبت التحاقه بأى عمل في الخارج خلال مدة الاجازة .

(المادة الخامسة)

يحظر على الجهات الادارية المنصوص عليها في المادة الاولى من هذا القانون ، تجديد الاعارة أو الاجازة للماملين الخاضعين لاهكامه ، الا بعد تقديم ما يفيد سداد هذه الضريبة على النحو المبين به .

(المادة السادسة)

يصدر وزير المالية بالاتفاق مع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

(المادة السابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يضمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ذى الحجة سنة ١٤٠٩ (٢٠ يولييه سنة ١٩٨٩) .

قرار وزير المالية رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٨٨

باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩

بفرض ضريبة على مرتبات العاملين المصريين في الخارج (١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون البنوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ؛

وعلى قانون اعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى قانون هيئة الرقابة الادارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ؛

وعلى قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ؛

وعلى قانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ؛

وعلى قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ؛

وعلى قانون نظام العاملين بالقطاع العلم الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ؛

وعلى قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ ؛

وعلى قانون هيئة قضايا الدولة رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ ؛

وعلى قانون فرض ضريبة على مرتبات العاملين المصريين بالخارج رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ ؛

وبعد الاتفاق مع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ؛
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

تقرر :

(المادة الأولى)

يسمى في شأن تنفيذ أحكام القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه
بأحكام اللائحة المرفقة .

(المادة الثانية)

تتولى الادارة العامة للضرائب على مرتبات العاملين بمصلحة الضرائب
تنفيذ القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه واللوائح والقرارات
التنظيمية الصادرة تنفيذا لاحكامه ، ولها في سبيل ذلك اعداد النماذج
واتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الشأن .

(المادة الثالثة)

تحصل الضريبة من العاملين شاغلي الوظائف المعدلة للدرجات المحددة
في المادة الثانية من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه على أسس
المداول التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد موافقة الجهة المختصة
والجهاز المركزي للتنظيم والادارة .

(المادة الرابعة)

تحصل مبلغ الضريبة المستحقة على العاملين الخاضعين لاحكام القانون
رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه اعتبارا من تاريخ العمل بملقانون المفكور
في ١٩٨٩/٧/٢١ طبقا لاحكام اللائحة المرفقة وذلك خلال التسعين يوما
التالية لتاريخ العمل بهذه اللائحة .

(المادة الخامسة)

يؤدى المملون المشار اليهم فى المادة الاولى الضريبة المفروضة بالقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه كما تحصل مصلحة الضرائب هذه الضريبة طبقا للاجراءات والقواعد المقررة لتحصيل دين الضريبة فى الباب الثامن من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وفى مواد هذه اللائحة والقرارات الصادرة تنفيذا لاحكامها .

(المادة السادسة)

على الجهات المشار اليها فى المادة (١) موافاة مصلحة الضرائب بالاستثمارات والبيانات والجداول المشار اليها فى نصوص اللائحة المرفقة والمتعلقة بالمعاملين الخاضعين لاحكام القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ خلال ستين يوما من تاريخ العمل بها .

(المادة السابعة)

تحرر الاستثمارات المشار اليها فى اللائحة المرفقة على النماذج الصادرة فى هذا الشأن من مصلحة الضرائب أو على أية ورقة تتضمن ذات بيانات النموذج .

وتسلم المصلحة هذه النماذج لكل ذى شأن بدون مقابل (١) .

(المادة الثامنة)

مع مراعاة الاحكام الواردة فى اللائحة المرفقة يصدر باجراءات اعداد السجلات والدفاتر والاجراءات الخاصة بسداد قيمة الضريبة المستحقة بالعملة الاجنبية لدى القنصليات المصرية بالخارج وبامسك الدفاتر والسجلات المتصلة بالضريبة المفروضة بالقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه كما

(١) لم تنشر النماذج اكتفاء بنشرها فى الوقائع المصرية .

يصدر بإجراءات ايداع وتحويل قيمة الضريبة المستحقة والشهادات الصادرة لأصحاب الشأن وتحويل حصيلتها الى البنك المركزى قرار من الوزير المختص بعد أخذ رأى مصلحة الضرائب .

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القرار والنماذج المرفقة فى الوقائع المصرية ويعمل به تاريخ نشره ،

صدر فى ١٢/٢٥ / ١٩٨٩ .

اللائحة التنفيذية

لقانون الضريبة على مرتبات العاملين المصريين فى الخارج

مادة ١ - يقصد بالعاملين فى تطبيق أحكام القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه - المرخص لهم بالاعارة للعمل فى الخارج ، أو بإجازة خاصة بدون مرتب للعمل فى الخارج ، أو بإجازة خاصة لمرافقة الزوج اذا ثبت عملهم بالخارج خلال هذه الاجازة - وذلك من بين العاملين باحدى الجهات الآتية :

(أولا) الجهاز الادارى للدولة و وحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة .

(ثانيا) هيئات وشركات ووحدات القطاع العام .

(ثالثا) الجهات التى تنظم شئون العاملين بها قوانين أو نظم أو كادرات خاصة .

مادة ٢ - على كل من الجهات التى يتبعها العاملون الخاضعون لاحكام القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ المشار اليهم فى المادة (١) اجراء ما يأتى :

(أولا) موازنة مصلحة الضرائب باستمارة بيانات ممول طبقا للنموذج

(ق ١/٢٢٩) المرفق عن العامل الخاضع خلال أسبوع من الموافقة على اعارته أو منحه الاجازة الخاصة أو تجديد أى منهما •

(ثانيا) اخطار العامل خلال عشرة أيام من تاريخ الموافقة على الاعارة أو الاجازة أو تجديد أيهما ، بافئ سداد الضريبة على النموذج (ق ٢/٢٢٩) المرفق من أصل وصورة موضحا به مقدار الضريبة المستحقة عليه بالجنيه المصرى لسداد الضريبة المستحقة بموجبه وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول أو بالتسليم المباشر لذات العامل أو من ينييه مقابل ايصال •

(ثالثا) موافاة مصلحة الضرائب خلال الشهر الأول من العام ببيانات الحصر والتعديل طبقا للنموذج (ق ٣/٢٢٩) المرفق ، وذلك وفقا للحالة الفعلية في ٣١ ديسمبر من العام السابق •

(رابعا) مسك سجل لقيد العاملين الخاضعين لاحكام القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه يحتوى على البيانات المحددة بالنموذج (ق ٤/٢٢٩) المرفق وكذلك البيانات المتعلقة بالطريقة والمواعيد التي يختارها العامل لسداد قيمة الضريبة المستحقة عليه طبقا لاحكام القانون المذكور وهذه اللائحة •

ولندوبى مصلحة الضرائب التفتيش على هذا السجل في أى وقت •

مادة ٢ - تحصل الضريبة من العامل الخاضع لاحكام القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ بالثقة المقررة بالمادة الثانية منه ، اعتبارا من تاريخ الاعارة أو منحه الاجازة أو استحقاقه الاجر أو المرتب في الخارج بحسب الاحوال أيهما أقرب •

تحسب الضريبة المستحقة عن أقل من سنة بنسبة المدة التي قضاها العامل في الخارج ، كما تحسب الضريبة المستحقة عن كسور الشهر منسوبة الى عدد أيامه •

مادة ٤ - تسدد قيمة الضريبة المستحقة لحساب مصلحة الضرائب

طبقا لما يختاره العامل بقرار كتابي منه يقدمه للجهة التي يقبها بأحد الطرق الآتية :

(أولا) تحويل القيمة المعادلة للضريبة من الخارج بالعملة الاجنبية التي يصرف له بها أجره أو مرتباته ، أو بالدولار الأمريكي وفقا لسعر السوق المصرفية الحرة في تاريخ التحويل من خلال أحد بنوك القطاع العام التجارية المصرية أو أحد فروعها أو مراسليها أو لدى إحدى القنصليات المصرية بمقر عمل العامل بالخارج .

(ثانيا) ايداع أو تحويل القيمة المبينة في (أولا) في أحد بنوك القطاع العام التجارية المصرية أو فروعها بجمهورية مصر العربية من حساب خاص العامل الخاضع للضريبة يعول بالتحويل من موارده بالخارج .

(ثالثا) الوفاء بقيمة الضريبة المستحقة نقدا بالعملة الاجنبية في (أولا) مرفقا بها ما يثبت تحويل قيمتها من موارد العامل الخاضع بالخارج .

ولا يجوز في جميع الاحوال سداد الضريبة الا وفقا للطريقة التي اختارها العامل باقراره ، فاذا اختار طريقة أخرى لا يجوز الوفاء بمقتضاها الا بعد تقديمه اقرارا بذلك الى الجهة التابع لها وإخطار العامل لمصلحة الضرائب بهذا التغيير بكتاب موصى عليه بطم الوصول .

مادة ٥ - تسدد الضريبة خلال الستين يوما التالية لتاريخ انتهاء كل سنة يقضيها العامل في العمل بالخارج أو لنهاية المدة ان كانت أقل من سنة عمل كاملة .

مادة ٦ - يحظر تجديد الاعارة أو الاجازة الخاصة لاي من العاملين الخاضعين لاحكام القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه الا بعد تقديم ما يثبت سداد الضريبة المستحقة حتى تاريخ اصدار القرار بتحديد الاعارة أو الاجازة سواء من مصلحة الضرائب ، أو من البنك الذي تم التحويل لمصلب المصلحة من خلاله .

وتتخذ الاجراءات التأديبية اللازمة قبل أى عمل يكون مسئولاً عن
اتخاذ الاجراءات الخاصة بتجديد الاعارة أو الاجازة بالمخالفة لاحكام الفقرة
السابقة ، وذلك دون اخلال بمسئوليته الجنائية والمدنية .

مادة ٧ - يخصص كل من فروع بنوك القطاع العام التجارية المصرية
حساباً لتلقى العملات الاجنبية المحولة من الممولين للضريبة المفروضة بالقانون
رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه لحساب مصلحة الضرائب طبقاً لاحكام هذه
اللائحة .

وعلى كل من هذه الفروع الاعلان عن أرقام هذه الحسابات والبيانات
الاساسية المتعلقة باجراءات الایداع أو التحويل اليها في جريدتين مصريتين
يومييتين واسمعتى الامتشار ، وبوسائل الاعلان الفعالة الاخرى وعلى هذه
الفروع كذلك اخطار مصلحة الضرائب بكتاب موصى عليه بطم الوصول
بأرقام تلك الحسابات والبيانات الجوهرية المتعلقة بها .

مادة ٨ - تحول كل من الفروع أو المراسلين بالبلاد العربية والاجنبية
بصحب الاحوال الى الفروع الرئيسية لبنوك القطاع العام التجارية بالقاهرة
في نهاية كل شهر حتى يوم (١٠) من الشهر التالى رصيد حصيله النقد
الاجنبى المسدد أو المحول وفاء للضريبة المفروضة بالقانون رقم ٢٢٩ لسنة
١٩٨٩ المشار اليه لحساب مصلحة الضرائب .

وتحول الفروع الرئيسية حتى اليوم العشرين من الشهر التالى لهذه
الارصدة الى البنك المركزى لقيدها في الحساب المخصص لهذا الغرض ،
كما تخطر هذه الفروع مصلحة الضرائب شهرياً بصورة من حافظة الاضافة
بالنقد الاجنبى ، مع كشف بيان العاملين الذين قاموا بالایداع أو التحويل
وفاء للضريبة .

وعلى هذه الفروع اخطار الجهات التى يتبعها هؤلاء العاملين بذلك ،
وعلى هذه الجهات حفظ هذه الاخطارات وادراج بياناتها في السجل

المشار اليه في المادة (٢ / رابعا) : ولخطر العامل بذلك بكتاب موسى عليه بعلم الوصول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ القيد .

مادة ٩ - تؤول حصيله النقد الاجنبى الناتجة عن سداد الضريبة المفروضة بالقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ انى الدولة ، مقابل ما يعادلها بالجنيه المصرى وفقا لسعر الصرف السائد فى السوق المصرفية الحرة فى يوم (٢٠) من كل شهر ، وتعطى تلك الحصيله ضمن موارد الموازنة النقدية .

ويتم استخدامها وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بعد موافقة وزير المالية .

ويضيف البنك المركزى شهريا لحساب الايرادات بمصلحة الضرائب المقابل المشار اليه بالجنيه المصرى خصما من حساب الدولة .

رابعاً - الضريبة على العقارات المبنية

قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤

في شأن الضريبة على العقارات المبنية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونية سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى الأمر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ بإجراءات تتعلق بموائد جميع أبنية القطر المصري ذات الإيراد المعدل بالأمر العالي الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩٠٩ وبالمرسوم بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧ والقوانين المحلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛

اصدر القانون الآتي :

الباب الأول

العقارات التي تتناولها الضريبة

مادة ١ - (الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥)
تفرض ارضية سنوية على العقارات المبنية أيما كانت مائة بنائها ، وأيما

(١) الوقائع المصرية في ٤ فبراير سنة ١٩٥٤ - العدد ٢٠ مكرر (١) .

كان الغرض الذى تستخدم فيه دائمة أو غير دائمة مقامة على الارض أو تحتها أو على الماء مشغولة بعوض أو بغير عوض •

وفى تطبيق أحكام هذا القانون يعتبر فى حكم العقارات المبنية الاراضى الفضاء المستغلة أو المستعملة سواء أكانت ملحقة بالمبنى أم مستقلة عنها (١) ، مسورة أو غير مسورة مالم تكن هذه الاراضى مجاورة لمساكن العزب ومستعملة أجزائنا خاصة لاهالى القرية •

كما تعتبر فى حكم العقارات المبنية التركيبات التى تقام على أسطح أو واجهات العقارات اذا كانت مؤجرة أو كان التركيب مقابل نفع أو أجر •

وتفرض الضريبة على العقارات المخصصة لإدارة واستغلال المرافق العامة التى تدار بطريق الالتزام سواء كانت مقامة على أرض مملوكة للدولة أو للملتزمين ، وسواء نص فى العقود على أيلولتها للدولة فى نهاية مدة الالتزام أو لم ينص •

مادة ٢ - (الفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥)
تسرى أحكام هذه الضريبة على المدن والبلدات التى صدرت بها أوامر عليية أو مراسيم يربط الضريبة عليها بالتطبيق للأمر المالى الصادر فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ والميينة فى الجدول المرافق لهذا القانون (٢) •

(١) قضت محكمة النقض بان ما أورده القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية من اعتبار الاراضى الفضاء المستغلة أو المستعملة فى حكم العقارات المبنية انما هو قاصر طبقا لصريح نص المادة الاولى منه على نطاق تطبيق أحكامه ، فلا يسرى هذا الحكم الاعتبارى فى مجال العمل بالقوانين الاخرى ومنها قانون ايجار الاماكن (نقض مدنى ١٩٨٠/٢/٢٠) مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٣٨٠ •
(٢) لم ينشر الجدول اكتفاء بنشره فى الوقائع المصرية • وقد صدر قرار وزير الخزانة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٥ بحذف بعض القرى من الجدول المرافق للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٥/٦/٢٤ - العدد ٤٨) •

ولوزير المالية والاقتصاد بقرار منه أن يضيف الى الجدول المرافق أو يحذف منه مدنا جديدة وذلك بعد أخذ رأس المجالس البلدية والقروية في البلاد التي بها مجالس وبعد موافقة وزير الشؤون البلدية والقروية بالنسبة الى البلاد التي ليست بها مجالس وله كذلك أن يجرى تعديلا في حدود المدن الواردة بالجدول بعد موافقة الجهات المشار اليها •

الباب الثاني

حصص العقارات

مادة ٣ - (الفقرة الاولى مستبدلة بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥)
تحصر العقارات المنصوص عليها في المادة الاولى حصرا عاما كل عشر سنوات ومع ذلك فيحصر في كل سنة ما يأتي :

(أ) العقارات المستجدة •

(ب) الأجزاء التي أضيفت الى عقارات سبق حصرها •

(ج) العقارات التي حدثت في أجزائها أو في بعضها تعديلات غيرت من معاملها أو من كيفية استعمالها بحيث تؤثر على قيمتها الايجارية
تأثيرا مصوبيا •

(د) العقارات والاراضى الفضاء المستقلة عنها التي زال عنها سبب الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢١ •

مادة ٤ - يقوم بحصر العقارات في كل مديرية أو محافظة الموظفون الذين يندوبون لذلك •

مادة ٥ - يجرى الحصر العام خلال السنتين الأخيرتين لكل فترة •

الباب الثالث

الاقترارات

مادة ٦ - (١) (البند (أ) مستبدل بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥) في حالة الحصر العام يقدم الاقرار في النصف الثاني من السنة السابقة للحصر العام عن كل من العقارات التي يملكها أو ينتفع بها .

(أ) في حالة الحصر العام يقدم الاقرار في النصف الثاني من السنة السابقة للتقدير العام عن كل من العقارات التي يملكها أو ينتفع بها (٣) .

(ب) في حالات الحصر السنوي المنصوص عليها في المادة ٣ يقدم الاقرار قبل نهاية شهر أكتوبر من كل سنة عن كل ما حدث خلال السنة لغاية شهر أكتوبر أما ما يستجد في شهرى نوفمبر وديسمبر من كل سنة فيجب تقديم اقرار منه قبل نهاية شهر ديسمبر من السنة ذاتها .

ويجب عى تقديم الاقرار عن العقارات المملوكة لناقص الاهلية أو الغائب أو لشخص اعتبارى على من يمثله قانونا وعلى ناظر الوقف عن العقارات الموقوفة .

مادة ٧ - (الفقرة الأخيرة مستبدلة بالقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٦٠)

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الاقترارات المنصوص عليها في المادتين ٦ و ٧ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ (الوقائع المصرية في ١٩٥٤/٤/١ - العدد ٢٦) .

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩ ونص في مادته الثانية بمعد ميعاد تقديم الاقرار المنصوص عليه في البند (أ) من المادة ٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه عن الحصر العام لربط سنة ١٩٦٠ الى نهاية ستين يوما تبدأ من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية (الجريدة الرسمية في ١٩٥٩/١/١٣ - العدد الاول مكرر (ب)) .

يجب أن يكون الاقرار مشتملا على اسم المدينة أو البلدة والقسم أو المركز والشارع ورقم العقار وعدد الادوار وعدد المسكن في كل دور ومحتويات كل مسكن واسم المستأجر والايجار الفعلي له ونوع استغلاله كما يجب أن يتضمن الاقرار عنوان مقدمه .

ولا يعفى من تقديم الاقرار أصحاب العقارات أو أصحاب حق الانتفاع عليها اذا سبق لموظفى الحصر والتقدير أن قاموا بانيات تلك العقارات بدفاترهم أو كانت مفاة من الضريبة طبقا للمادة ٢١ .

فاذا تضمن الاقرار بيانات غير صحيحة ألزم الممول بأداء غرامة تعادل مثل الضريبة العقارية المقررة أو المعفى منها . أما اذا لم يقدم الممول الاقرار في العياد غيلزم بغرامة تعادل ربع الضريبة العقارية المقررة أو المعفى منها .

مادة ٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩) للمالك أو المنتفع المكلف بأداء الغرامة المقررة طبقا للمادة ٧ أن يتظلم الى مدير عام مصلحة الاموال المقررة أو مدير عام الجهة المختصة بربط وتحصيل الضريبة خلال تسعين يوما من تاريخ تكليفه بالاداء ويكون القرار الصادر في التظلم نهائيا .

على أنه بالنسبة الى العقارات المفاة أو التي يتقرر اعفاؤها من الضريبة طبقا للمادة ٢١ يجوز للمدير العام المختص اعفاؤها من الغرامة التي تفرض عليها دون حاجة الى تقديم تظلم بذلك من صاحب الشأن .

الباب الرابع

وعاء الضريبة وسعرها

مادة ٩ - تفرض الضريبة على أساس القيمة الايجارية السنوية للعقارات التي تقررها لجان التقرير المنصوص عليها في المادة ١٣ .

ويراعى في تقدير القيمة الايجارية للعقار جميع العوامل التى تؤدى الى تحديدها وعلى وجه الخصوص الاجرة المتفق عليها اذا كان العقد خاليا من شبهة الصورية أو المجاملة .

مادة ١٠ - تقدير القيمة الايجارية للمصانع والمعامل على أساس الأجرة السنوية المتفق عليها للأراضى والمباني اذا كان العقد شاملا لارض ومباني المصنع أو المعمل كله وخاليا من شبهة الصورية أو المجاملة والا قدر الايجار السنوى على أساس ٨٪ من قيمة ثمنه أرضا ومبان .

مادة ١١ - تقدر القيمة الايجارية السنوية للعقارات المبنية المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٣ تقديرا عاما كل ثمانى سنوات ويعاد التقدير خلال السنتين الأخيرتين لكل فترة .

كذا تقدر القيمة الايجارية السنوية للعقارات المبنية ولأجزائها المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣ فى الثلاثة شهور الاخيرة من سنة حدوثها ويعمل بهذا التقدير من أول السنة التالية الى نهاية مدة الثمانى السنوات المقررة للتقدير العام .

مادة ١٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١) يكون سعر الضريبة كالاتى :

(١) ١٠٪ من القيمة الايجارية السنوية بالنسبة الى المساكن التى لا يتجاوز فيها متوسط الايجار الشهرى للحجرة بالوحدة السكنية على ثلاثة جنيهات وكذا بالنسبة الى المباني المستعملة فى أغراض خلاف السكن .

(٢) ١٥٪ من القيمة الايجارية السنوية بالنسبة الى المساكن التى يزيد فيها متوسط الايجار الشهرى للحجرة بالوحدة السكنية على ثلاثة جنيهات ولا يتجاوز خمسة جنيهات .

(٣) ٢٠٪ من القيمة الايجارية السنوية بالنسبة الى المساكن التى يزيد فيها متوسط الايجار الشهرى للحجرة بالوحدة السكنية على خمسة جنيهاً ولا يتجاوز ثمانية جنيهاً •

(٤) ٣٠٪ من القيمة الايجارية السنوية بالنسبة الى المساكن التى يزيد فيها متوسط الايجار الشهرى للحجرة بالوحدة السكنية على ثمانية جنيهاً ولا يتجاوز عشرة جنيهاً •

(٥) ٤٠٪ من القيمة الايجارية السنوية بالنسبة الى المساكن التى يزيد فيها متوسط الايجار الشهرى للحجرة بالوحدة السكنية على عشرة جنيهاً •

وفى جميع الاحوال يستبعد ٢٠٪ من قيمة الايجار السنوى مقابل جميع المصروفات التى يتكبدها المالك بما فيها مصاريف الصيانة •

الباب الخامس

تقدير القيمة الايجارية (١)

مادة ١٣ - (مستحقة بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥) يتولى تقدير القيمة الايجارية فى كل مدينة أو محافظة لجان مكونة من أربعة أعضاء اثنان منهم من موظفى الحكومة أو من موظفى المجلس البلدى متى كان لهذا المجلس حق ربط وتحميل الضريبة ، وتكون الرئاسة لاحدهما واثنان من بين ملكى العقارات المبنية بالحدينة أو القسم أو البندر التى يتم فيها التقدير

(١) صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١ ونص فى مادته الاولى على ان يعاد حساب القيمة الايجارية للعقارات المبنية المثبتة بدفاتر الحصر والتقدير متى كانت تزيد على القيمة الايجارية مخفضة طبقاً للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تخفيض ايجار الاماكن أو كانت تزيد على القيمة الايجارية محددة طبقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن وذلك وفقاً للقواعد وطبقاً للاجراءات التى يصدر بها قرار من وزير الخزانة • (الجريدة الرسمية فى ١٩٧١/٧/٨ - العدد ٢٧) •

يهـنهما سنويا وزير المالية والاقتصاد أو وزير الشؤون البلدية والقروية كل منهما فيما يخصه أو من ينييه كل دهنما عنه في ذلك •

واذا امتنع أحد العضوين المعينين من الملك عن الحضور ثلاث مرات متوالية من غير عذر تقبله اللجنة اعتبر مستقيلا •

وعند خـاء مركز أحد الاعضاء من الملك المعينين لأى سبب عين فيه وزير المالية والاقتصاد أو من ينييه عنه وذلك للمدة البلقية أحد الملك ممن تتوافر فيه الشروط •

ويشترط لصحة انعقاد اللجنة حضور ثلاثة من أعضائها وتصدر قراراتها بالأغابية المطلقة وعند التساوى يرجح الرأى الذى يؤيده الرئيس •

مادة ١٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥) يعطى وزير المالية والاقتصاد أو وزير الشؤون البلدية والقروية كل فيما يخصه ، أو من ينييه كل منهما عنه في ذلك - ان اتمام التقديرات في الجريدة الرسمية وتعلن صورة من الاعلان على باب المحافظة أو المديرية أو المجلس البلدى بحسب الاحوال وعلى أبواب أقسام البوليس والمراكز ومأموريات المالية الكائنة بدائرتها العقارات ، وتكون الضريبة واجبة الاداء بمجرد حصول النشر كما يخطر كل ممول بعنوانه الموضح بالانمرار المنصوص عليه في المادة ٧ بمقدار الضريبة التى يبط عليه وتاريخ النشر في الجريدة الرسمية بشرط ألا تتجاوز المدة بين تاريخ النشر واخطار المول ثلاثة أشهر وذلك بالطريقة والاضاع التى تعينها اللائحة التنفيذية ويصدر بها قرار من وزير المالية والاقتصاد •

مادة ١٥ - (الفقرة الثانية مستبدلة بالقانون ٢٩٤ لسنة ١٩٦٠) للممولين والحكومة أن يتظلموا أمام مجلس المراجعة المنصوص عليه في المادة التالية من قرارات لجان التقدير خلال ستة أشهر من تاريخ نشر اتمام التقديرات في الجريدة الرسمية مع تقديم أسباب التظلم •

فإذا كُنَّ التظلم مقدما من الممول وجب أن يكون مرافقا له قسيمة دالة على أداء تأمين قدره ٥٪ من الضريبة المقدم في شأنها المعارضة مع جبر كسر نصف الجنيه بالزيادة على ألا يقل التأمين عن خمسين قرشا ولا يزيد على عشرين جنيها والا سقط الحق في طلب المعارضة ، ولا يرد التأمين في حالة عدم خفض مجلس المراجعة للقيمة الايجارية المقررة وعلى أن يخطر المتظلم بميماد تحقيق الشكوى قبل حلوله بأسبوع .

وفي حالة التظلم تؤدي الضريبة المقررة قبل التعديل في المواعيد المحددة لها الى أن يصدر قرار مجلس المراجعة في التظلم .

مادة ١٥ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٣) للجنة الادارية القائمة على حصر وربط الضريبة على العقارات المبنية أن تقدر القيمة الايجارية السنوية للعقارات المبنية وأجزائها المدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض متى صارت تامة البناء أو شغلت قبل اتماعها على أساس ٦٠٪ من القيمة الايجارية الثابتة بقرار تجديد الاجرة وتوزيعها على وحدات المبنى الموضح بترخيص البناء أو المتفق عليها في عقد الايجار ، أيهما أكبر ، وإذا لم يكن قد صدر ترخيص بالبناء فتحدد القيمة الايجارية في حالة تأجير المبنى بواقع ٦٠٪ من الاجرة الثابتة بمقد وبالمطابقة لاجرة المثل أن لم يكن مؤجرا .

وتربط الضريبة بصفة مؤقتة وفقا للتقدير المذكور ، وتصبح واجبة الاداء اعتبارا من أول السنة التالية لاتمام البناء أو شغله قبل اتمامه وذلك بمجرد اخطار الممول بالتقدير ومقدار الضريبة بموجب خطاب موسى عليه بعلم الوصول .

ويتم تعديل الربط المؤقت تلقائيا دون حاجة للطعن فيه عند سيورة تحديد القيمة الايجارية نهائيا وفقا لاحكام هذا القانون .

وتسرى أحكام هذه المادة على العقارات التي لم تحدد قيمتها الايجارية في تاريخ العمل به .

مادة ١٦ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥) يشكل في كل مديرية أو محافظة مجلس مراجعة يؤلف من ثلاثة من موظفي الحكومة أو من موظفي المجلس البلدي متى كان لهذا المجلس حق ربط وتحصيل الضريبة ، يعينهم وزير المالية والاقتصاد أو وزير الشؤون البلدية والقروية - كل منهما فيما يخصه - أو من ينييه كل منهما عنه في ذلك ومن ثلاثة من ملاك المباني بالمدينة أو البلد الذي ينظر المجلس في التظلمات الخاصة به ، يعينهم وزير المالية والاقتصاد أو وزير الشؤون البلدية والقروية - كل منهما فيما يخصه - أو من ينييه كل منهما عنه في ذلك لمدة سنتين . وتكون الرئاسة لعضو من الموظفين .

وإذا امتنع أحد الاعضاء المعينين من الملاك عن الحضور ثلاث مرات متوالية من غير عذر يقبله المجلس اعتبر مستقيلا .

١ - وعند خلو مركز أحد الاعضاء من الملاك المعينين لاي سبب ، عين فيه وزير المالية والاقتصاد أو وزير الشؤون البلدية والقروية - كل فيما يخصه - أو من ينييه كل منهما عنه في ذلك ، وذلك للمدة الباقية ، أحد الملاك ممن تتوافر فيه الشرط المنصوص عليها في الفقرة الاولى .

مادة ١٧ - يكون مقر المجلس في المحافظة أو عاصمة المديرية ما لم يقرر رئيسه عقده في مقر المركز الكائنة في دائرته المقارات المطلوب الفصل في التظلمات المقدمة في شأنها .

مادة ١٨ - يشترط لصحة انعقاد المجلس حضور أربعة من أعضائه وتصدر قراراته بالاغلبية المطلقة وعند التساوي يرجح الرأي الذي يؤيده الرئيس .

مادة ١٩ - (ملغاة بالقانون ٢٩٤ لسنة ١٩٦٠) .

مادة ٢٠ - تكون قرارات مجلس المراجعة نهائية .

الباب السادس

الاعفاءات

مادة ٢١ - (١) تعفى من أداء الضريبة :

(أ) المقارات المملوكة للدولة .

(ب) المقارات المملوكة لمجلس المديرية والمجالس البلدية والقروية والمحلية المخصصة لمكتب إدارتها أو للخدمات العامة سواء كانت هذه الخدمات تؤدي بالجان أو بمقابل كمباني عمليات الكهرباء والغاز والمياه والمجارى والأسعاف وأطفاء الحرائق والمذابح والحمامات والمنازل العامة وما شابهها .

(ج) الابنية المخصصة لإقامة الشعائر الدينية كالمساجد والكتاتيب والاديرة والمعابد والمدارس التي تختص بتعليم الدين ، أو المملوكة للطوائف الدينية أو الجهات أو الجمعيات الخيرية أو الاجتماعية أو العلمية وذلك سواء أكانت مجانية أم بمصروفات وكذلك الابنية المملوكة للجهات والجمعيات الخيرية أو الاجتماعية أو العامة وأبنية النوادي الرياضية المسجلة وفقا للقانون . وذلك اذا كانت الابنية المذكورة معدة لمزاولة النشاط الخيري أو الاجتماعى أو الرياضى أو العلمى على حسب الاحوال ولم تكن منشأة بغرض الاستثمار أما ما كان من المقارات ذات الربح ملكا للأوقاف أو الطوائف الدينية أو الجهات أو الجمعيات أو النوادي المذكورة فلا يعفى من الضريبة . للجهات الخيرية والاجتماعية وأبنية النوادي الرياضية المسجلة وفقا للقانون

(١) البنودان (ج) و (هـ) مستبدلتين بالمادتين الاولى والثانية من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧١ . (٢) الجريدة الرسمية في ١٩٧١/٧/٨ - العدد ٢٧) والذي نص في مادته الثالثة بأنه يجوز بقرار من وزير الخزانة التجاوز عن تحصيل ما لم يؤد من الضرائب التي استحققت على الابنية والدور المعفاء من تلك الضريبة بمقتضى هذا القانون قبل العمل بأحكامه .

ولا تكون منشأة لغرض الاستثمار بل معدة لمزاولة النشاط الخيري أو الاجتماعي أو الرياضي لهذه الجمعيات والنوادي أما ما كان من العقارات ذات الريع ملكا للأوقاف أو الطوائف الدينية أو النوادي المذكورة فلا يعفى من العوائد .

(د) المستشفيات والمستوصفات والملاجئ والمبرات المملوكة للجمعيات الخيرية والاجتماعية الممدة للعمل لقبول جميع المرضى والملاجئين بصرف النظر عن الدين أو الجنس ولا تكون منشأة لغرض الاستثمار (١) .

ويشترط للتمتع بالاعفاء أن تكون تلك الجمعيات مسجلة وفقا للقانون ولا تتقاضى من المرضى أو اللاجئين أية أجور الا اذا وافقت على ذلك وشاركت في تحديد تلك الأجور الجهات الادارية التي يصدر بها قرار من الوزير المختص .

(هـ) دور السفارات والمفوضيات والقنصليات المملوكة للدول الاجنبية والدور المملوكة للجهات الحكومية الاجنبية وذلك بشرط المعاملة بالمثل .

(و) العقارات التي لا يزيد مافي قيمتها الاجبارية السنوية على ثمانية عشر جنيها بشرط ألا تزيد القيمة الاجبارية لجملة العقارات التي يملكها المول أو له حق انتفاع عليها على هذا المبلغ .

(ز) العقارات المخصصة لمنفعة الاراضى الزراعية المحيطة بها كالات الري المعدة لرى تلك الاراضى بدون أجر .

(١) صدر القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٦٠ ونص في مادته الثانية على أن تعفى المستشفيات والمستوصفات والملاجئ والمبرات المملوكة للجمعيات الخيرية والاجتماعية المنصوص عليها في البند (د) من المادة ٢١ من الضريبة المتأخرة عليها حتى تاريخ العمل بهذا القانون كما يكون لها حق استرداد ما سبق أدأؤه منها . (الجريدة الرسمية في ١٩٦٠/١٢/٦ - العدد ٢٧٩) .

(ح) مبانى العزب المقامة فى الاراضى الزراعية والتي يسكنها مزارعو
وعمال مالكي الارض بغير أجر والتي تشغلها حاصلاتهم ومواشيهم
بشرط ألا تتجاوز أجرة المبنى الواحد ثمانية عشرة جنيها فى السنة .

(ط) الاحواش والمجانى الواقعة فى منطقة الجبانة بشرط عدم استعمالها
للمسكن المستمر .

مادة ٢١ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٣) لوزير المالية
والاقتصاد والتجارة الخارجية بعد أخذ رأى وزير الخارجية ، اعفاء
المقارات المملوكة لرؤساء وملوك الدول الأجنبية والمخصصة للاستعمال
الشخصى من أداء الضريبة .

تعفى المستشفيات والمستوصفات والملاجىء والمبرات المملوكة للجمعيات
الخيرية والاجتماعية المنصوص عليها فى البند (د) من المادة ٢١ من الضريبة
المتأخرة عليها حتى تاريخ العمل بهذا القانون كما يكون لها حق استرداد
ما سبق أدأؤه منها . (القانون ٢٩٤ لسنة ٦٠) .

الباب السابع

رفع الضريبة

مادة ٢٢ (البند ب) مستبدلة بالقانون ٢٩٤ لسنة ١٩٦٠) ترفع
الضريبة فى الاحوال الآتية :

(أ) اذ أصبح العقار معنى طبقا للمادة السابقة .

(ب) اذا خلا العقار كله أو جزء منه من السكن ومما تحتويه مدة ثلاثة
أشهر متوالية على الأقل ولم ينتفع به بأى وجه من أوجه الانتفاع .

(ج) اذا دهم العقار أو تخرب كلياً أو جزئياً الى درجة حالت دون الانتفاع
بالمقار كله أو جزء منه .

(د) اذا أصبحت الارض الفضاء المستقلة عن المقارنات المبنية غير مستقلة
أو منتفع بها •

ويكون رفع الضريبة عن المقارن أو عن الجزء الذي ينطبق عليه أحد
البنود السابقة •

مادة ٢٣ - (الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥)
لا ترفع الضريبة في الاحوال المنصوص عليها في المادة السابقة الا بناء على
طلب صاحب الشأن وذلك من تاريخ تقديم الطلب لغاية التاريخ التي تروى
فيه الاسباب الموجبة للرفع •

ولا يقبل طلب الرفع الا اذا كان مصحوباً بقسيمة دالة على أداء آخر
قسط مستحق عن الضريبة وقت تقديم الطلب •

ولا يترتب على طلب الرفع وقف أداء الاقساط المستحقة ما لم يمتنع
على الطلب ستة أشهر دون الفصل فيه •

واستثناء مما تقدم ترفع الضريبة في الاحوال المنصوص عليها في البند
ج من المادة (٢٢) بناء على طلب صاحب الشأن أو بناء على اخطار من موظف
مسئول بعد التحقق من صحة ما جاء به أو بناء على معاينة لجنة الحصر أو
لجنة التقدير وذلك كله دون مراعاة شرط السداد •

مادة ٢٤ - ترفع الضريبة بمقدار ما يدخل من العقار في المنفعة العامة
اعتباراً من تاريخ الاستيلاء الفعلى بواسطة الجهة طالبة نزع
الملكية (١) •

(١) انظر قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن
تنفيذ أحكام المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ (النشرة التشريعية
ص ٣٠٠٠ لعام ١٩٥٤) •

مادة ٢٤ مكرراً — (مضافة بالقانون ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥) كل ممول يملك عقاراً لا يجاوز صافي قيمته الإيجارية السنوية ثمانية عشر جنيهاً ويكون مالكا في الوقت نفسه لعقار أو جزء من عقار أو أكثر من ذلك ٠٠٠ سواء في نفس المدينة أو البلدة أو في مدن أو بلاد أخرى في أنحاء الجمهورية ويكون صافي مجموع القيمة الإيجارية السنوية لجملة ما يملكه يجاوز ثمانية عشر جنيهاً ٠٠٠ يجب أن يقدم إلى المصلين والصيارفة الموجودة بدائرتهم هذه العقارات اقراراً يحصل عليه منهم مجاناً يبين فيه مقدار ما يملكه في كل مدينة أو بلد وصافي القيمة الإيجارية السنوية لكل عقار والمجموع ٠

وتحدد بقرار من وزير المالية والاقتصاد المواعيد والأوضاع التي ينبغي مراعاتها واستيفائها لتقديم هذه الأقرارات ٠

مادة ٢٤ ثالثاً — (مضافة بالقانون ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥) إذا زالت عن أي عقار أسباب الإعفاء من الضريبة وجب على صاحب الشأن أن يقدم إلى المديرية أو المحافظة أو المجلس البلدي بحسب الأحوال إخطاراً بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول في خلال شهرين من تاريخ زوال سبب الإعفاء وذلك لاعادة ربطه بالضريبة اعتباراً من السنة التالية للسنة التي زال فيها سبب الإعفاء عنه ٠

مادة ٢٤ رابعاً — (مضافة بالقانون ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥) كل ممول يتأخر عن تقديم الأقرار المنصوص عليه بالمادة (٢٤) مكرراً والإخطار المنصوص عليه بالمادة (٢٤) مكرر ثالثاً أو يتضمن إقراره أو إخطاره بيانات خاطئة ، يترتب عليها الإعفاء بدون وجه حق من الضرائب المستحقة على عقاراته يحرم من الانتفاع بالحكام هذا القانون لمدة خمس سنوات وتفرض عليه بقرار من المدير أو المحافظ التابع له القسم المالي الواقع في دائرته العقار أو من مدير البلدية في البلاد التي تقوم المجالس البلدية فيها بالربط والتحصيل غرامة مساوية لضريبة العقار في سنة واحدة ٠

فاذا كان الاعفاء قد وقع فعلا ألزم الممول فوق ذلك برد جميع المبالغ التى تكون قد رفعت عنه بغير حق مهما كانت مدتها ، ويجوز التظلم من القرار القاضى بفرض الغرامة الى وزير المالية والاقتصاد أو وزير الشؤون البلدية والقروية كل فيما يخصه أو من ينميه كل منهما عنه ليفصل فيه نهائيا — فى خلال تسعين يوما من تاريخ اخطاره بفرض الغرامة — ولا يجوز الطعن فى القرار أمام أية جهة قضائية (١) .

ويجوز اعفاء الممول من الغرامة بقرار يصدر من الجهة المختصة بفرض الغرامة فى حالة ما اذا قام الممول من تلقاء نفسه — وقبل كشف عدم صحة البيانات المقدمة منه — بتقديم الاقرار أو الاخطار وتصحيح البيانات المقدمة .

الباب الثامن

التحصيل

مادة ٢٥ — (الفقرة الثانية مستبدلة بالقانون ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥) تؤدى الضريبة مقدما على قسطين متساويين خلال الخمسة عشر يوما الاولى من شهرى يناير ويولية من كل سنة .

ويكون أداؤها فى مكاتب التحصيل الواقع فى دائرتها المقار واللقى يصحر بتعيينها قرار من وزير المالية والاقتصاد .

وتحصل الضريبة والغرامة المنصوص عليها فى هذا القانون بطريق

(١) وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن الغاء موانع التقاضى فى بعض القوانين ، تلغى صور موانع التقاضى الواردة فى الفقرة الثانية من المادة ٢٤ (رابعا) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شان الضريبة على العقارات المبنية المعدلة بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٢/٦/٨ — العدد ٢٣) .

الحجز الإداري عند عدم أدائها في المواعيد المقررة لكاتب التحصيل المعينة لذلك (١) .

مادة ٣٦ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥) يكون المستأجرون مسئولين بالتضامن مع أصحاب العقارات عن أداء الضريبة والغرامات المنصوص عليها في هذا القانون بقدر الاجر المستحق عليهم بعد اخطارهم بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وذلك بغير حاجة الى اجراءات قضائية أخرى وتعتبر قسائم تحصيل الضريبة وملحقاتها التي تسلم اليهم كإيصال من المالك .

وأداء الاجرة معجلا من المستأجر لا يفييه من تضامنه مع المالك في أداء الضريبة المطلوبة فيما زاد على اجرة ثلاثة أشهر وبشرط أن يكون الاداء بموجب مخالصة ثابتة التاريخ قبل موعد استحقاق الضريبة المطلوبة .

ويعتبر صاحب الأرض متضامنا مع صاحب المبنى في أداء الضريبة المستحقة .

مادة ٣٧ - (مستبدلة بالقانون ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥) للحكومة والمجالس البلدية التي لها حق ربط وتحصيل الضريبة حق الامتياز على الايجار والايراد والمنقولات الخاصة بالعقارات المبنية والاراضى الفضاء المستغلة المستحقة عليها الضريبة وعلى المبنى والاراضى المتامة عليها أو الملحقة بها سواء كانت هذه الاراضى ملكا لأصحاب المبنى أو لغيرهم » .

(١) صدر القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٩ بتقرير بعض التيسيرات لمولى الضريبة على العقارات المبنية استثناء من حكم المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ . (الجريدة الرسمية في ١٨/٨/١٩٦٩ - العدد ٣٣ مكرر تابع) . وانظر أيضا المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٠ بشأن تقسيط الضريبة العقارية المستحقة عن سنة ١٩٧٨ والسنوات السابقة عليها (الجريدة الرسمية في ١٧/٣/١٩٨٠ - العدد ١١ مكرر ١) .

الباب التاسع أحكام وقتية وختامية

مادة ٢٨ (١) — (مستبحلة بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥) يستمر العمل بالضريبة المربوطة وقت صدور هذا القانون وما يربط منها بعد ذلك وفقا للتقدير السنوي في حدود أحكام هذا القانون الى نهاية سنة ١٩٥٩ .

مادة ٢٩ — يلغى الأمر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ المشار اليه كما يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٣٠ — على وزيرى المالية والاقتصاد والداخلية تنفيذ هذا القانون ، ولوزير المالية والاقتصاد اصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه ، ويمكن به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٤ ،

صدر بقصر الجمهورية في ٣٠ جمادى الأول سنة ١٣٧٣ (٤ فبراير سنة ١٩٥٤) .

قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤
بتنفيذ أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة
على العقارات المبنية (١)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على
العقارات المبنية ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـسـر :

مادة ١ - يقدم الاقرار المنصوص عليه في المادتين ٦ و ٧ من القانون
رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه على النموذج رقم ١ المرافق .

مادة ٢ - يعين مدير عام مصلحة الاموال المقررة لكل لجنة تقدير عضوين
من مالكي العقارات ذوى السمعة الحسنة والخبرة بأعمال المباني ممن
يرشحهم مدير القسم المالى بالمحافظة أو المديرية .

ويختار مدير القسم المالى المذكور ورئيس اللجنة والعضو الحكومى
١٠ من موظفى القسم التابعين له .

مادة ٣ - يكون اخطار الممول بمقدار الضريبة التى ربطت عليه وبتاريخ
النشر عن اتمام التقديرات فى الجريدة الرسمية على النموذج رقم ٢
المرافق - ويسلم هذا الاخطار الى الممول بايصال أو يرسل اليه بكتاب
موصى عليه .

مادة ٤ - يعد في كل مديرية أو مصلحة سجلات لقيد التظلمات الخاصة بالتقدير والغرامات وطلبات رفع الضريبة وعدم استحقاقها •
ويكون القيد في السجلات بأرقيم سلسلة بترتيب ورود التظلمات أو الطلبات •

مادة ٥ - يصدر مدير علم مصلحة الاموال المقررة قرارات تعيين أعضاء مجالس المراجعة ويكون تعيين الأعضاء غير الموظفين من بين الملاك ذوى السمعة الحسنة والخبر بأعمال المبنى ممن يرشحهم رئيس القسم المالى بالمحافظة أو المديرية •

مادة ٦ - لمجلس المراجعة أن يندب بمضى أعضائه للقيام بإجراء تحقيق أو معاينة ثم يعرض نتيجة عمله على المجلس •

مادة ٧ - يخطر أصحاب التظلمات والطلبات بالميعاد الذى يحدد لمعاينة العقارات موضوع الشكوى أو لنظرها أمام مجلس المراجعة قبل الميعاد بأسبوع - كما يخطرهم بالقرارات الصادرة فيها •
ويسلم الاخطار فى جميع الاحوال الى صاحب الشأن بموجب ايصال أو يرسل اليه بكتاب موحى عليه (١) •

مادة ٨ - يكون أداء الضريبة للسيارات والمحصلين فى مزارعهم المدن والبلد والقرى كل فى دائرة اختصاصه •

مادة ٩ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ،

تحريرا فى ١٩ رجب سنة ١٣٧٣ (٢٤ مارس سنة ١٩٥٤) •

(١) انتهت الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بمجلس الدولة فى فتاها رقم ١٤٣٢ - ٨ فى ١٩٦٥/٤/٢٤ الى أن الاخطار المنصوص عليه بالمادة (٧) من القرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٤ يتصل بحق الدفاع أمام مجلس المراجعة ويرتبط بمصلحة جهورية لذوى الشأن بما يضى عليه ثوب الاجراءات الجهورية التى يترتب على الاخلال بها أو اغفالها بطلان الغرامة بحسب مقصود الشارع بغير حاجة للنص على البطلان •

تعليمات

ملحقة باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن

الضريبة على العقارات المبنية

١ - في حالة ما اذا لم توجد عقود الجبلر أو وجدت وكان بها شبة الصورية أو المجاملة ، تقدر القيمة الايجارية للعقارات بمراعاة جميع العوامل التي تؤدي الى تحديددها وعلى وجه الخصوص ايجار المثل •

٢ - أراضي البناء غير المستغلة أو غير المستعملة التي يشرع في البناء عليها لا تفرض عليها الضريبة الا من بدء استعمالها أو استغلالها •

٣ - لا يدخل ضمن العقارات التي تخضع للضريبة :

(أ) التركيبات الموضوعة على واجهات المحال بغرض الاعلان عن نفس المحال أو عن بضائعها •

(ب) الذهيبات ووابورات البحر التي تقوم برحلات نيلية في بعض أوقات السنة وتبقى عند مراسيها في الوقت الآخر •

(ج) المنشآت المؤقتة مثل الاكشاك والمرك وحوامل الاعلانات التي لا يمتضى على اقامتها سنة •

٤ - اذا امتنع أحد الاعضاء عن التوقيع على محاضر التقدير بعد تمامها فيثبت ذلك بالمحضر ويبين سبب امتناعه ان أمكن ويكون عمل اللجنة صحيحا بحضور الاعضاء الثلاثة الآخرين •

فاذا امتنع العضوان المعينان من الملاك عن التوقيع ، فيثبت ذلك بالمحضر ويبين سبب امتناعهما ويرفع الأمر للمدير العام لمصلحة الاموال المقررة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتعيين من يحل محلهما •

٩ - الشكوى المقدمة من ملاك المقارات المبنية التي ربطت عليها الضريبة قبل أول يناير سنة ١٩٥٤ ، ولم يفصل فيها حتى صدور القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ تحال إلى مجالس المراجعة الجديدة للفصل فيها طبقا لاحكام الامر العالى الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ .

١٠ - تحسب الضريبة التي ترفع عن المقارات طبقا لاحكام المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ على أساس الايام المستحقة الدفع باعتبار السنة ٣٦٠ يوما ،

تحريرا في ١٩ رجب سنة ١٣٧٣ (٢٤ مارس سنة ١٩٥٤) .

قرأ رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١

بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على العقارات

المبنية وخفض الايجارات بمقدار الاعفاءات (١) و (٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات
المبنية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تعفى من أداء الضريبة على العقارات المبنية والفرائب
الاضافية الاخرى المتعلقة بها المساكن التى لا يزيد متوسط الايجار الشهرى
للحجرة بالوحدة السكنية فيها على ثلاثة جنيهات .

كما تعفى من أداء الضريبة وحدها المساكن التى يزيد متوسط الايجار
الشهرى للحجرة بالوحدة السكنية فيها على ثلاثة جنيهات ولا يجاوز
خمس جنيهات .

(١) الجريدة الرسمية في ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ - العدد ٢٥٤ .

(٢) صدر القراران الوزاريان لوزير الخزانة رقم ١ لسنة ١٩٦١

و ١ لسنة ١٩٦٣ في شأن تفسير أحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ (الوقائع
المصرية في ١٢/٣٠ - العدد ٣٠١ مكرر ، ١٩٦٤/١/٢ - العدد
الاول) .

وعلى المالك في كلتا الحالتين أن يخفض قيمة الايجار للسكن بما يعادل ما خص الوحدة السكنية من الاعفاء .

ويسرى الاعفاء والخفض المنصوص عليهما في الفقرات السابقة بالنسبة الى المباني المنشأة أصلا لأغراض خلاف السكن وذلك في الحدود سالفة الذكر (١) .

مادة ٢ - في حساب متوسط الايجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية يزداد عدد حجراتها حجرة واحدة إذا اشتملت تلك الوحدة على صالة أو أكثر .

مادة ٣ - تسرى أسعار الضريبة الميينة في البنود ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من المادة ١٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه على المباني وأجزائها وملحقاتها المنشأة أصلا لتكون سكنا ولو استعملت لغير السكن .
أما المباني وأجزاؤها وملحقاتها المنشأة أصلا لأغراض خلاف السكن فيسرى عليها السعر المبين في البند (١) من المادة المذكورة .

مادة ٤ - على مالك المبنى عند تغيير استعماله من أغراض غير سكنية الى أغراض سكنية أن يخطر الجهة المختصة بربط الضريبة عن هذا التغيير قبل نهاية شهر ديسمبر من السنة التي تم التغيير خلالها .

ويعمل سعر الضريبة للمبنى طبقا للغرض الجديد اعتبارا من أول شهر يناير التالي لتاريخ استعمال المبنى لأغراض السكن .

(١) حكمت محكمة النقض بأن الاماكن المؤجرة مفروشة من عند مالكيها لا تخضع أجرتها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - للتحديد القانوني بما يعنى عدم وجود أى قيد على حرية المتعاقدين في تحديد الاجرة التي يرتضيها كل منهما أو بما يعنى جواز اختلاف هذه الاجرة زيادة أو نقصا من مستاجر الى آخر بالنسبة للمكان الواحد ، مما مقتضاه أن لا يسرى على الاماكن المؤجرة مفروشة تخفيض الاجرة بمقدار الضريبة التي نص عليها القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٦ . (نقض مدنى ١٩٨٢/١/١٨ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١٥٧٢) .

ويلزم مالك المبنى الذي لم يتم بالخطر في المياد المحدد أو قدمه متضمنا بيانات غير صحيحة بغرامة تعادل مثل الضريبة التي تقدر على المبنى عن سنة كاملة .

مادة ٥ - تشكل لجنة عليا برئاسة نائب رئيس الجمهورية ووزير الخزانة وعضوية كل من وكيل وزارة الخزانة المختص ومستشار الدولة لوزارة الخزانة ومدير علم مصلحة الاموال المقررة يكون لها تفسير احكام هذا القانون وتعتبر قراراتها في هذا الشأن تفسيراً تشريعياً ملزماً وتنتشر في الجريدة الرسمية .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ ،

صدر برياسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٣٨١ (٢ نوفمبر ١٩٦١) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨

بتحصيل ضريبة العقارات المبنية المفروضة بالقانون رقم ٥٦

لسنة ١٩٥٤ استثناء من أحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١

بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية

وخفض الايجارات بمقدار الاعفاءات (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس
الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات
المبنية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات من
الضريبة على العقارات المبنية وخفض الايجارات بمقدار الاعفاءات ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد ايجار الاماكن
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ بتخفيض القيمة الاجبارية المثبتة
في دفاتر الحصر والتقدير لبعض العقارات المبنية ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في
اصدار قرارات لها قوة القانون ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الاتى :

مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه تحصل ضريبة العقارات المبنية المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ على المباني المنشأة أصلا لأغراض خلاف السكن وكذلك الوحدات المنشأة لتكون سكنا والمستعملة لأغراض خلاف السكن والتي لا يجاوز متوسط الايجار الشهري للحجرة بها خصصة جنيتها متى كانت مستعملة فى أى وجه من أوجه النشاط الخاضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية أو ضريبة أرباح المهن غير التجارية .

وتحسب هذه الضريبة طبقا لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ على اساس القيمة الايجارية المثبتة بدفاتر الحصر والتقدير للعقارات المبنية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه .

مادة ٢ - يقع عبء الضريبة المنصوص عليها فى المادة السابقة على شاغلي هذه العقارات ملاكا كانوا أو مستأجرين ، وعليهم أن يؤدوها للملاك العقارات المذكورة مع الايجار المستحق عليهم . وعلى هؤلاء الملاك أداءها الى الجهة الادارية المختصة بربط وتحصيل الضريبة حسب الاوضاع وفى المواعيد المحددة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

مادة ٣ - على كل مالك لأى مبنى أو وحدة من المباني أو الوحدات المشار اليها بالمادة (١) أن يتقدم الى الجهة الادارية المختصة بربط وتحصيل الضريبة باقرار كتابى فى خلال شهر من تاريخ نشر هذا القانون أو من تاريخ شغل هذه المباني أو الوحدات أو تعديل استعمالها لأغراض النشاط الخاضع لضريبة الارباح التجارية والصناعية أو ضريبة المهن غير التجارية وذلك وفقا للنموذج الذى يصدر به قرار من وزير الخزانة (١) .

(١) صدر قرار وزير الخزانة رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٨ باصدار نموذج الاقرار المنوه عنه بالمادة ٣ من القرار بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ (النشرة التشريعية ص ٢٨٥٦ لعام ١٩٦٨) .

فإذا امتنع المالك عن تقديم الاقرار المشار اليه أو ضمنه بيانات خاطئة أو أغفل ذكر بيانات يترتب عليها الاعفاء من هذه الضريبة بدون وجه حق يلزم بأداء غرامة مالية تعادل مثل الضريبة مع أداء الضريبة المستحقة .

مادة ٤ - تسرى أحكام القانونين رقمي ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليهما فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٨ ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ جمادى الاخرة سنة ١٣٨٨ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٦٨) .

خلاصا - الضريبة على الاطيان

الرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥

خاص بتقدير ايجار الاراضى الزراعية لاتخاذها أساسا لتعديل ضرائب الاطيان^(١)

نحن فؤاد الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ ؛

وعلى الأمر المالى الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ؛

وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يشرع فى تقدير ايجار السنوى للاراضى الزراعية توطئة
لتعديل ضرائب الاطيان .

مادة ٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٦) تشكل فى كل
بادلجنة تسمى « لجنة التقسيم والتقدير » برئاسة مندوب عن وزارة المالية
وعضوية مندوب عن وزارة الزراعة وآخر عن مصلحة المساحة وعمدة القرية
واثنين من المزارعين أحدهما عضو مجلس ادارة الحدى الجمعيات التعاونية
الزراعية ، يختارهما المحافظ تقوم بمعاينة معدن أراضى كل حوض واقع فى
زمام البلد والتثبت مما اذا كانت أراضى الحوض متماثلة المعدن أو غير

(١) صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٤ ونص فى مادته الاولى على
أن تستبدل عبارة « المجلس الشعبى » بعبارة « مجلس المحافظة » الواردة
بالمادة (٧) من المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ بتقدير ايجار
الاراضى الزراعية لاتخاذها أساسا لتعديل ضرائب الاطيان والقوانين المعدلة
له . (الجريدة الرسمية - العدد ٣٠ مكرر (أ) فى ١٩٧٤/٧/٢٩) .

متماثلة ، وفي هذه الحالة الأخيرة تقسم الاراضى الى أقسام ، كل قسم تكون أطيانه متماثلة المعدن ولا يقل زمامه عن عشرين فداناً (١) .

مادة ٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٦) متى تمت عملية التقسيم تقوم اللجان المنصوص عليها في المادة السابقة في كل بلد بتحديد متوسط ايجار الفدان الواحد من أطيان كل حوض أو قسم من حوض .

وينشر في الجريدة الرسمية وفي البلد اعلان يبين فيه تاريخ البدء في العمل ويكون النشر قبل ذلك بخمسة عشر يوماً على الأقل .

ولكل مالك الحق في الحضور وقت تقدير ايجار أطيان الحوض الذى به أطيانه .

وتكون قرارات اللجان صحيحة اذا صدرت من أربعة أعضاء على الأقل يكون من بينهم أحد مندوبى الحكومة .

مادة ٤ - (معدلة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٦) تقوم اللجنة بتقدير ايجار الاراضى بعد معاينتها وسماع ملاحظات المالك ذوى الشأن مع مراعاة التعليمات التى تضعها وزارة المالية بمعرفة مجلس الوزراء بالقواعد التى يجب اتباعها في هذا الموضوع .

مادة ٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥١) اذا وجدت اللجان أطيانا في الحوض أو في قسم الحوض لا يكون ايجارها مساويا

(١) بمقتضى قرار وزير المالية رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ ثم تفويض السيد وكيل الوزارة لشئون الضرائب في ندب من يراه من رؤساء ومأمورى ومفتشى الضرائب العقارية بالمحافظات وغيرهم من ذوى الخبرة الى مصلحة الضرائب العقارية كمندوبين من وزارة المالية ورؤساء اللجان التقدير المنصوص عليها في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ وذلك بعد موافقة جهات عملهم الاصلية ، كما تم تقرير اختصاص السيد مدير عام الضرائب العقارية بتشكيل لجان التقدير المشار اليها . (الوقائع المصرية في ١٤/٢/١٩٧٦ - العدد ٣٧) .

لايجاز بقية أطيان الحوض أو قسم الحوض ، فلها أن تقدر الايجار السنوى لهذه الاطيان بحسب حالتها .

مادة ٦ - تنشر تقديرات الايجار السنوى التى تقررها اللجان بعد اعتمادها من وزير المالية بتطبيق اعلانات على باب ديوان المديرية أو المحافظة وعلى أبواب المراكز ونقط البوليس ودور الممد ومشايخ العزب التابعة لها الاطيان ويعطى بالجريدة الرسمية عن اتمام هذه الاجراءات .

مادة ٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٦١ ومعدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٤) يجوز للممول أن يستأنف هذه التقديرات خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ الاعلان فى الوقائع المصرية وذلك بطلب يسلم للمحافظة بايصال أو بكتاب موصى عليه يرسل الى المحافظة مصحوبا بقسيمة دالة على أداء رسم قدره خمسمائة مليم عن كل فدان أو كسور الفدان على ألا يزيد الرسم على عشرين جنيها (١) .

كما يجوز للحكومة استئناف هذه التقديرات فى الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة السابقة اذا رأت أن تقديرات ايجار أطيان بعض الفيض أو قسم أو جزء منها أقل من قيمته وذلك بمذكرة يقدمها الى المحافظة مدير القسم المالى بها .

وتفصل فى الاستئناف لجنة تشكل فى كل محافظة من مدير عام مصلحة الأموال المقررة أو من ينيه عنه رئيسا ومن قاض تنتدبه الجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية بدائرة المحافظة وممثل لكل من وزارتى الخزانة والزراعة يختاره الوزير المختص وثلاثة من ممولى الضريبة يختارهم المجلس

(١) صدر قرار وزير الخزانة رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ببيان الاجراءات الخاصة بالنظر فى طلبات استئناف تقديرات ايجار الاطيان الزراعية (الوقائع المصرية فى ٢٦/٣/١٩٥٩ - العدد ٢٥) .

(م ١٨ - موسوعة مصر - ج ١٨)

الشعبى من أعضائه ممن لا يكون لهم الطيان بالجهة التى سيمشرون العمل فيها .

ولا يكون عمل اللجنة صحيحا الا بحضور خمسة أعضاء على الأقل من بينهم الرئيس وأحد أعضاء المجلس الشعبى .

وتفصل فى طلبات الاستئناف التى تقدم من ممولى الضريبة فى محافظات مطروح والوادى الجديد والبحر الاحمر لجنة المحافظة التى تكون عاصمتها أقرب الى احدى المحافظات المشار اليها .

وعلى اللجنة أن تقوم بمعاينة الارض محل الطعن وتبحث حالتها ويصدر قرارها بأغلبية الآراء فان تساوت الاصوات رجح الجانب الذى فيه الرئيس وتكون قرارات اللجنة نهائية .

ويرد الرسم كاملا للممول اذا قررت اللجنة خفض التقديرات التى طعن فيها .

أما اذا صدر قرارها بالخفض بالنسبة الى جزء من المساحة محل الطعن فلا يرد من الرسم الا ما يقابل هذا الجزء .

مادة ٨ — لا يجوز الطعن أمام المحاكم فى قرارات لجان التقديرات ولجان الاستئناف .

مادة ٩ — (مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥١) على وزراء المالية والمعدل والزراعة تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ولوزير المالية أن يصدر القرارات التى يقتضيها تنفيذ هذا القانون .

القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩

الخاص بضريبة الاطيان

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تفرض ضريبة الاطيان على جميع الاراضى الزراعية المزروعة فعلا أو القابلة للزراعة على أساس الايجار السنوى المقدر لهذه الاراضى .

مادة ٢ - (معدلة بالقانون ٩٣ فى ٦ أغسطس ١٩٤٣) - يقدر الايجار السنوى طبقا لاحكام الرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ لمدة عشر سنوات ويمعد تقدير الايجار السنوى اعادة علمة كل عشر سنوات ، ويجب الشروع فى اجراءات اعادة التقدير قبل نهاية كل فترة بمدة سنة على الاكمل .

مادة ٣ - (معدلة بالقانون ٦٠ فى ٢٠ مايو ١٩٤٩) - تكون الضريبة بنسبة ١٤٪ من الايجار السنوى للاراضى ^(١) ، وعند تحديد ضريبة الفدان تجبر كسور القرش الصاغ لى قرش كامل .

مادة ٤ - الاراضى التى تصبح قابلة للزراعة بعد عملية توزيع الضرائب يقدر لها ايجار سنوى طبقا لاحكام الرسوم بقانون سالف الذكر .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٥٢ لسنة ١٩٦٣ ونص فى مادته الاولى على أن « يحدد سعر الضريبة الاضافية على ضرائب الاطيان بجميع المحافظات بنسبة ١٥٪ من الضريبة الاصلية وتحصل هذه الضريبة مع اقساط ضريبة الاطيان وينسبتها » (الجريدة الرسمية فى ١٤/٨/١٩٦٣ - العدد ١٨٢) .

ويعتمد هذا التقدير من وزير المالية وتفرض الضريبة ابتداء من أول يناير من السنة التي حصل في خلالها التقدير .

وتحدد بمرسوم الاحوال التي يجوز فيها عدم مراعاة هذه الاحكام بالنسبة للأراضي التي تباعها الحكومة ولا يتسنى استثمارها بطريقة مرضية الا بعد القيام بأعمال أو اصلاحات عامة .

مادة ٥ - (معدلة بالقانونين ٦٣٧ لسنة ١٩٥٥ و ١٠٧ لسنة ١٩٧٤)
إذا ترتب على تنفيذ أعمال ذات منفعة عامة أن زادت قيمة الأراضي الواقعة في منطقة تلك الأعمال أو نقص أيجارها السنوي بدرجة ملحوظة صدر مرسوم باعادة تقدير أيجار هذه الأراضي طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ .

ويحدد المرسوم بدء سريان الضريبة المعدلة ويجوز أن ينص فيه على سريانها من أول يناير من السنة التي صدر فيها كما يجوز النص على سريان الضريبة المعدلة بتاريخ سابق إذا نقص أيجار الأرض بسبب تنفيذ تلك الأعمال .

مادة ٦ - لا تخضع الأراضي الزراعية الداخلة في أملاك الحكومة العامة أو الخاصة لضريبة الاطيان ، أما إذا آلت ملكية هذه الأراضي الى الأفراد فتخضع للضريبة وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٧ - لا ترفع الضريبة عن الأراضي التي تنزع ملكيتها للمنفعة العامة إلا من تاريخ استلامها الفعلي بواسطة الجهة التي قامت بنزع الملكية .

مادة ٨ - (البند ٤ ملغى بالقانون ٤٦٣ لسنة ١٩٥٣) لا تخضع لضريبة الاطيان :

١ - الاجران (روك الاهلى) .

٢ - الاراضى الداخلة فى نطاق المدن المربوط على مبانيها عوائد املك
ما لم تكن تزرع فعلا .

٣ - الاراضى المقام عليها مبان للسكن العمومى بما فى ذلك حرم
ومنافع السكن .

مادة ٩ - الاراضى الشراعى والاراضى المخصصة للزراعة أو غرس
اشجار الاحراش والغابات وأراضى طرح وأكل البحر ، تستمر معاملتها
طبقا لاحكام القوانين ، واللوائح الخاصة بذلك .

مادة ١٠ - (البند رقم ٨ مضاف بالقانون ٤٦٣ لسنة ١٩٥٣ والبند
رقم ٩ مضاف بالقانون ٢٨ لسنة ١٩٧١) ترفع ضريبة الاطيان فى الاحوال
الآتية :

١ - الاراضى التى تتلف من انهيار الرمال عليها رغم العناية بوقايتها .

٢ - الاراضى التى تصبح غير صالحة للزراعة بسبب أعمال ذات
منفعة عامة .

٣ - الاراضى التى تصبح غير صالحة للزراعة بسبب النزول من
الترع العمومية أو بسبب تسلط مياه المصارف العمومية أو النيل أو البحر
أو البحيرات عليها .

٤ - الاراضى التى تتعطل زراعتها بسبب طغيان مياه النيل أو البحر
أو البحيرات عليها أو بسبب المقاطع التى تجريها مصلحة الرى عند صرف
مياه النيل من حيائى الوجه القبلى .

الاراضى التى تتعطل زراعتها بسبب نضوب العيون التى كانت تروى
منها أو بسبب قلة الامطار .

٦ - الاراضى التى تقام عليها مبان متصلة بالسكن العمومى .

٧ - الاراضى التى تقلم عليها مبان متلاصقة للمالك عديدتين وتشبه السكن العمومى .

٨ - الاراضى البور التى لم يسبق زراعتها وتكون محرومة من وسائل الرى والصرف أو محتاجة الى اصلاحات جسيمة ومصروفات كبيرة .

مادة ١١ - (معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٩) لا ترفع الضريبة فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة السابقة الا بناء على طلب صاحب الشأن ومن تاريخ قيام سبب الرفع ، ولو كان سابقا على تاريخ العمل بهذا القانون على الا يكون الرفع عن مدة سابقة على تاريخ بدء العمل بآخر تقدير عام للايجار السنوى للاراضى الزراعية .

مادة ١٢ - (مستبدلة بالقانون ٤٦٣ لسنة ١٩٥٣ ومعدلة بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٩) تعرض طلبات رفع الضريبة لتحقيقها والفصل فيها على اللجان المذكورة فى المادتين الثالثة والسابعة من المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ المشار اليه .

ولا يقبل طلب الرفع فى الاحوال المبينة فى المادة (١٠) الا اذا كان مصحوبا بايصال دال على دفع تأمين نقدى مقداره خمسمائة مليون من كل فدان أو كسور الفدان على الا يزيد حده الاقصى على عشرين جنيها .

وتحدد بمرسوم الاجراءات الخاصة بالنظر فى هذه الطلبات واستئنافها.

مادة ١٣ - (معدلة بالقانون ٤٦٣ لسنة ١٩٥٣) الاراضى التى تقرر رفع الضريبة عنها تعامى سنويا اذا كانت اسباب الرفع محتعلة الزوال .

والاراضى التى تصبح صالحة للزراعة يعاد فرض الضريبة عليها من أول يناير من السنة التالية للسنة التى اجريت فيها المعايمة ، وذلك بنفس قيمة الضريبة التى كانت مفروضة عليها قبل الرفع الا فى الحالة الواردة

بالبند ٨ من المادة العاشرة فتستمر الارض بغير ضريبة الى نهاية المدة المقررة للتقدير العام .

مادة ١٤ - (معدلة بالقانون ٤٦٣ لسنة ١٩٥٣) ترفع الضرائب عن أراضي الجزائر المزروعة أو الصالحة للزراعة التي يجعلها النهر غير صالحة للزراعة . ويكون الرفع اعتباراً من أول يناير من السنة التي أجريت فيها المعاينة .

وأراضي الجزائر البور المرفوعة عنها الضريبة والتي تصبح صالحة للزراعة يعاد ربط الضريبة عليها ابتداء من أول يناير من السنة التي أجريت فيها المعاينة وذلك بضريبة الحوض الواقعة فيه ، فان لم تكن داخلية في حوض تربط عليها ضريبة أقرب الحياض اليها .

مادة ١٥ - (معدلة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٠) تدفع ضريبة الاطيان سنوياً وتحدد بمرسوم مواعيد استحقاق الاقساط ومقدار كل منها ، وفي حالة عدم الدفع في المواعيد المقررة تحصل الضريبة طبقاً لاحكام الاوامر المالية الصادرة في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ و ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ و ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ .

وتتسب الضريبة التي يتأخر ربطها عن وقت استحقاقها بسبب الاجراءات على عدد من السنوات مماثل لعدد سنوات التأخر على ألا تجاوز مدة التقسيط خمس سنوات ، وذلك في الحالتين الآتيتين :

(أ) الزيادة في الضريبة الناتجة عن تنفيذ أعمال ذات منفعة عامة طبقاً للمادة ٥ من هذا القانون .

(ب) الضريبة المستحقة على الاراضى التي تنتقل ملكيتها من الحكومة الى الافراد طبقاً للمادة ٦ من هذا القانون .

مادة ١٦ - للخرانة العامة فيما يختص بتحصيل الضريبة حق امتياز على الاراضى المستحقة عليها الضريبة وكذلك على ثمارها ومنحولاتها وعلى المنقولات والمواشى التابعة لهذه الاراضى .

مادة ١٧ - لا يترتب بحال من الاحوال على ما يقدم من الماراضات في قبة الضريبة وقف دفع الضرائب المطلوبة .

مادة ١٨ - لا يجوز للمصاحم النظر في أى طعن يتعلق بضريبة الألبان (١) .

مادة ١٩ - مع عدم الإخلال بما تقضى به المادة الثالثة عشرة من هذا القانون تبقى أوامر الرفع التى تكون قد صدرت في أحد الاحوال المنصوص عنها في المادة ١٠ طبقاً لأحكام القوانين السابقة على تاريخ نشر هذا القانون حقا مكتسبا لمن تكون صدرت لمصلحتهم بدون حاجة لاي إجراء .

مادة ٢٠ - لا تظل أحكام هذا القانون بالاتفاقت القائمة الآن بشأن الضرائب الخاصة المقررة على الاراضى التى باعتها الحكومة بقصد اصلاحها .

مادة ٢١ - يخصص مبلغ يوازي جزءاً من ستة عشر من الضريبة للتخفيف عن صغار ملاك الاراضى الزراعية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٠ على أن يزداد الى مثليه من أول يناير سنة ١٩٤١ .

وتحدد بقانون غثت صغار ملاك الاراضى الزراعية ونسب التخفيف عنهم في حدود المبلغ المشار اليه .

مادة ٢٢ - تلغى كافة الاحكام السابقة المخالفة لما ورد في هذا القانون .

مادة ٢٣ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ، وله أن يصدر جميع القرارات اللازمة لذلك .

(١) بمقتضى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ اعتبر حكم المادة ١٨ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ ملغياً فيما تضمنه من حكم مانع للتقاضى .
(الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/٦/٨ - العدد ٢٣) .

قرار وزير المالية

في ٩ أبريل ١٩٤٠

بشان اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة
الاطيان ، وعلى المرسومين الصادرين بتاريخ ١٤ فبراير و ٤ أبريل سنة
١٩٤٠ ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - تقييد الضريبة في دفاتر الاعدادات المخصصة لهذا الغرض
بالمديريات والمحافظات .

مادة ٣ - (معدلة بالقرار الوزاري ٨٤ لسنة ١٩٦٧) أراضي الحكومة
المقدر لها قيمة ايجارية وتؤول ملكيتها الى الامراء تربط عليها الضريبة
اعتبارا من تاريخ التسليم الذي تعينه مصلحة الاملاك الاميرية بواقع قسط
اليوم باعتبار السنة ٣٦٠ يوما .

اما اراضي الحكومة المقدر لها قيمة ايجارية (بلا شيء) او المقدر
لها قيمة ايجارية مخفضة والتي تبقيها بعد اصلاحها وصيورتها قابلة للزراعة
وتكون القيمة ايجارية المقدرة لها لا تتناسب مع غلتها الحقيقية فيقدر لها
ايجار سنوي طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ المشار
اليه وترتبط عليها الضريبة اعتبارا من تاريخ التسليم .

مادة ٢ - اراضي الاهالي المقدر لها قيمة ايجارية « بلا شيء » تستمر
بدون ضريبة حتى نهاية المدة المحددة لسريان التقدير .

مادة ٤ - حياض الجزائر التي كان قد أكلها البحر بأكملها وقت تقدير الأيجار السنوي طبقا لأحكام المرسوم بقانون سالف الذكر ولم تقدر لها قيم إيجارية ثم ظهر بعضها أو كلها من طرح البحر بعد ذلك تربط عليها ضريبة أقرب الحياض لها ويكون الربط ابتداء من تاريخ تسلمها لأصحاب الشأن .

مادة ٥ - الأراضي التي تنزع ملكيتها للمنفعة العامة ترفع ضريبتها من تاريخ استلامها الفعلي الوارد في العقود المسجلة الخاصة بها أو في الاخطارات التي ترد من الجهة التي قامت بنزع الملكية .

مادة ٦ - الأراضي التي تصبح غير خاضعة للضريبة طبقا لأحكام الفقرات ١ و ٢ و ٣ من المادة الثامنة من القانون يجب أن يقدم عنها طلب رفع الضريبة من صاحب الشأن على استمارة خاصة تصرفها مصلحة الاموال المقررة مقابل ثلاثين مليما . ولا يكون الرفع الا من تاريخ الطلب .

مادة ٧ - البرك والمستقعات المبيعة من الحكومة والمعفاة من المال لمدة عشر سنوات طبقا لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ فبراير سنة ١٨٩٤ تربط بعد انتهاء مدة الإعفاء بضريبة الحوض العامة الا اذا كان مقدرا لها قيمة إيجارية خاصة فتربط بالضريبة المقابلة لها . واذا كان الحوض الواقعة فيه غير مقدر له قيمة إيجارية فتربط بالضريبة العامة لأقرب الحياض لها .

مادة ٨ - الأراضي التي يتقرر رفع الضريبة عنها طبقا لأحكام المادة العاشرة من القانون ترفع الضريبة عنها من تاريخ الطلب الذي يقدم من صاحب الشأن بحسب قسط اليوم باعتبار السنة ٣٦٠ يوما .

مادة ٩ - يمك في كل مديرية أو محافظة سجلات لقيد طلبات رفع الضريبة تدون فيها البيانات الواردة في طلبات وما تم نحو قبولها أو رفضها .

وتخصص سجلات للأطيان التي ترفع لها وتكون أسباب الرفع محتملة الزوال وتستخرج من هذه السجلات سنوياً بيانات عن هذه الأطيان ترسلها إلى لجان المساحة لمعينتها وإثبات نتيجة المعينة عن كل مقدار .

والأراضي التي يثبت أنها أصبحت صالحة للزراعة يعاد ربط الضريبة التي كانت مقررة عليها من قبل اعتباراً من أول يناير من السنة التي أجريت فيها المعينة . ويخطر صاحب الشأن بذلك . ويؤشر بالنتيجة في السجلات المذكورة .

وإذا تقدمت شكوى من صاحب الشأن بعد ذلك فتعامل شكواه معاملة طلب جديد لرفع المال .

مادة ١٠ - أراضي الجزائر التي تصبح غير قابلة للزراعة ويطلب رفع الضريبة عنها أو التي تصبح قابلة للزراعة ويستحق ربط الضريبة عليها طبقاً للمادة الرابعة عشرة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ تنبع في شأنها الإجراءات الواردة باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ الصادرة في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٣ (١) .

مادة ١١ - الأراضي التي لم تخضع لضريبة الأطيان طبقاً للفقرات ١ و ٢ و ٣ من المادة الثامنة من القانون والأراضي التي رفعت الضريبة عنها لأسباب غير محتملة الزوال طبقاً لأحكام الفقرتين ٦ و ٧ من المادة العاشرة منه ويكون قد زالت عنها الأسباب التي من أجلها أعفيت من الضريبة يعاد فرض الضريبة عليها من أول السنة التي أجريت فيها المعينة بمعرفة لجان المساحة وإذا كانت هذه الأراضي غير مقدر لها من قبل قيمة إيجارية فتربط بالضريبة العامة للحوض الواقعة فيه .

والأراضي ملك الشركات المرفوع مملاتها طبقاً لشروط عقد الامتياز

(١) نشرت هذه اللائحة تحت كلمة « طرح البحر المنشورة بعد » .

الممنوح لها يمداد فرض الضريبة عليها اذا استعملت لغير المنفعة المخصصة لها ابتداء من أول السنة التي أجريت فيها المعاينة بمعرفة اللجان المذكورة وإذا لم يكن مقدراً لها قيمة إيجارية فتقرب بالضريبة العامة للحوض الواقعة فيه أو المجاورة له وتعامل بهذه المعاملة أيضاً الاطيان التي تتبعها هذه الشركات .

مادة ١٢ - الاراضى المرفوع أموالها في أحد الاحوال المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ طبقاً لاحكام القوانين السابقة على ذلك القانون وقدرت قيمتها الإيجارية « بلا شيء » بموجب أحكام المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ لا تجرى معاينتها سنوياً ويستمر رفع أموالها الى آخر المدة المحددة لسريان الضريبة - أما ما يكون منها قد قدرت له قيمة إيجارية فيستمر رفع أموالها حتى تثبت صلاحيتها للزراعة بعد معاينتها طبقاً للمادة الثالثة عشرة من القانون المذكور .

مادة ١٣ - على مدير عام مصلحة الاموال المقررة تنفيذ هذا القرار الذى يسرى مفعوله من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

قانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٢

بتخفيف الضريبة عن صغار ملاك الاراضى الزراعية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونية سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٢ بتخفيف الضريبة عن صغار ملاكى الاراضى الزراعية المعدل بالقوانين رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٤ و ٥٥ لسنة ١٩٤٥ و ٢٣ لسنة ١٩٥٠ و ١٢٠ لسنة ١٩٥١ و ٥ لسنة ١٩٥٢ ؛

وعلى قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :-

مادة ١ - معنى من ضريبة الاطيان كل ممول لا يتجاوز الضريبة المربوطة على اطيانه أربعة جنيهات فى السنة .

مادة ٢ - الممولون الذين تجاوز الضريبة المربوطة على اطيانهم أربعة جنيهات فى السنة ولا تزيد على عشرين جنيها يعفون من أربعة جنيهات من الضريبة فى السنة .

مادة ٣ - يكون استحقاق الاعفاء فى كل سنة على اساس الضريبة

(١) الوقائع المصرية فى ٢٢ يوليه سنة ١٩٥٣ - العدد ٥٩ مكرر .

المربوطة على تكليف الممول في أول يناير من نفوس السنة بصرف النظر عن التغيرات التي تطرأ على التكليف في خلال السنة .

مادة ٤ - (ملغاة بالقانون ١٧٧ لسنة ١٩٦١) .

مادة ٥ - لكل ممول يملك في أكثر من تكليف واحد في بلدة واحدة أو في عدة بلاد في أنحاء الدولة ويكون ربط أمواله في هذه التكليف أو بعضها أو أحدها عشرين جنيها فأقل ، وكل ممول اكتسب كل منكيته أو بعضها عن طريق الرسم بقانون الخاص بالاصلاح الزراعي المشار اليه يجب أن يقدم الى الصيارف الموجودة بدئرتهم هذه التكليف اقرارا يحصل عليه من الصراف مجانا يبين به مقدار ما يملكه في كل بلد والضريبة السنوية المفروضة في كل منها .

وتحدد بقرار من وزير المالية والاقتصاد الاوضاع التي ينبغي استيفاؤها لتقديم هذه الاقرارات .

مادة ٦ - كل ممول يتأخر عن تقديم الاقرار المنصوص عليه في المادة السابقة أو ضمن اقراره بيانات خاطئة يترتب عليها الاعفاء أو التخفيف بدون وجه حق من الضرائب المستحقة على أطيانه يحرم من الانتفاع بأحكام هذا القانون لمدة خمس سنوات وتقرض عليه بقرار من مدير عام مصلحة الاموال المقررة غرامة مسوية للمبلغ الذي أراد الافادة منه بغير حق ، فاذا كان الاعفاء قد وقع فعلا ألزم الممول بمق ذلك برد جميع المبالغ التي تكون قد خصمت له بغير حق ويجوز التظلم من القرار القاضي بفرض الغرامة الى وزير المالية والاقتصاد الذي يفصل فيه نهائيا ولا يجوز الطعن في قراره أمام أية جهة قضائية وفي جميع الاحوال يجوز الحكم على هذا الممول بالحبس لمدة لا تتجاوز شهرا .

ويجوز اعفاء الممول من الغرامة بقرار من وزير المالية والاقتصاد أو

من ينييه عنه وذلك في حالة ما إذا قلم من تلقاء نفسه ، وقبل كشف عدم صحة البيانات المقدمة منه ، بتقديم الأقرار أو تصحيح البيانات المقدمة منه .

مادة ٧ - تحصل المبالغ والغرامات المنصوص عليها في هذا القانون بطريق الحجز الإداري .

ويكون لهذه المبالغ والغرامات نفس الامتياز المقرر لضريبة الاطيان .

مادة ٨ - يلغى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٢ المشار اليه وكذلك كل نص يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٩ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون . وله أن يصدر القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذه ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٥٤

صدر بقصر الجمهورية في ١١ ذي القعدة سنة ١٣٧٢ (٢٢ يوليه سنة ١٩٥٣) .

قرار وزير المالية والاقتصاد وزارى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٢
 بتنفيذ أحكام القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٢ بتخفيف الضريبة
 من صغار ملاك الاراضى الزراعية (١)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٢ بتخفيف الضريبة عن
 صغار ملاك الاراضى الزراعية ؛
 وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قصر :

مادة ١ — (الفقرة الثانية مضافة بالقرار ١٣٣ لسنة ١٩٦٧) تكون
 العبارة في استحقاق الاعفاء أو التخفيف بالتكليف •

ومع ذلك يتمتع بالاعفاء المولون الذين اكتسبوا ملكياتهم تنفيذاً للمادة
 التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه اذا لم تنقل
 الاراضى الموزعة عليهم الى مكلفاتهم بسبب عدم اشهار شهادات التمليك •

مادة ٢ — (مستبدلة بالقرار ١٣٣ لسنة ١٩٦٧) يكون الاعفاء أو
 التخفيف على أساس مقدار الضريبة على جميع الاطيان التى يمتلكها المول
 فى كل التكليف فى جميع أنحاء الدولة •

مادة ٣ — يقدم المول بنفسه أو بواسطة من ينوب عنه الى صراف
 الناحية فى ميعاد غايته آخر يناير سنة ١٩٥٤ الاقرار المنصوص عليه فى
 المادة ٥ من القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه على النموذج خاص
 موضحاً به البيانات الآتية :

(أ) تكليف الممول واسم الناحية والمركز والمديرية الواقعة بها الاطيان
وصفة مقدم الاقرار بالنسبة لكل تكليف •

(ب) مساحة اطيان كل تكليف ومقدار الاموال السنوية المربوطة عليه وما
يخص الممول من اطيان وأموال سنوية في كل تكليف •

(ج) بيان مساحة الاطيان التي اكتسب الممول ملكيتها عن طريق القانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى ومقدار أموالها
السنوية المربوطة عليها وتاريخ ورقم عقد أيلولتها اليه •

(د) اقرار من الممول بأن الاطيان الموضحة بالاقرار هي كل ما يملكه أو
يستحقه في جميع أنحاء الدولة •

وتتخذ الضريبة الموضحة بالاقرار أساسا لتقدير أحقية الممول
للاستغناء بالاعفاء أو التخفيف أو عدم أحقيتها لهما •

مادة ٤ - (مستبدلة بالقرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٧) ويجب على كل
من يملك في أكثر من تكليف واحد في بلدة واحدة أو في عدة بلاد أن يقدم
الى كل من الصيارف الموجودة بدائرته هذه التكاليف الاقرار المشار اليه
في المادة الخامسة من القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ قبل نهاية ديسمبر من
كل عام يبين فيه مقدار ما يملكه في كل بلدة والضريبة السنوية المفروضة
عليه في كل منها •

ويجوز لكل ممول لم يقدم الاقرار في الموعد المنصوص عليه في هذا
القرار أن يتظلم الى مراقبة الضرائب العقارية بالمحافظة وتقبل تظلمه اذا
ثبت لها أن عدم تقديم الاقرار في الموعد المحدد كان لاسباب جدية •

مادة ٥ - على كل ممول يكون خاضعا في الاعفاء أو التخفيف لاحكام
القانون ثم تؤول اليه ملكية اطيان يترتب عليها أن تجاوز الضريبة المربوطة

على أطيانه عشرين جنيتها في السنة أو يكون له أكثر من تكليف ويتصرف في بعض أطيانه بحيث يصبح بموجب هذا التصرف مستحقا للإعفاء أو التخفيف طبقا للقانون أن يقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ شهر المحرر المثبت التصرف الاقرار المنصوص عليه في المادة ٣ .

ويخضع لحكم هذه المادة كل ممول يكتسب ملكية أراض عن طريق التوزيع المنصوص عليه في المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى .

مادة ٦ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

تحريرا في ٢ ربيع الاول سنة ١٣٧٣ (٩ نوفمبر ١٩٥٣) .

قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣

بشأن تقرير بعض الاعفاءات لصغار الملاك من ضريبة
الاطيان الزراعية والضرائب والرسوم الاضافية الملحقه بها
وكذلك من ضريبتى الدفاع والامن القومى ^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — مع عدم الاخلال بالاغفاءات المقررة بالقانون رقم ٣٧٠ لسنة
١٩٥٣ بتخفيف الضريبة على صغار ملاك الاراضى الزراعية ، يعفى من
ضريبة الاطيان الزراعية والضرائب الاضافية الملحقه بها كل مالك لا تزيد
جملة ما يملكه من الاطيان بكافة أنحاء الجمهورية عن ثلاثة أفدنة .

ويعفى من ضريبتى الدفاع والامن القومى كل حائز لا تزيد حيازته
بكافة أنحاء الجمهورية عن ثلاثة أفدنة .

ولا تسرى هذه الاعفاءات اذا زاد مجموع ملكية الشخص وحيازته
على ثلاثة أفدنة .

وفى جميع الاحوال لا تسرى هذه الاعفاءات على أى مساحة منزرعة
بحدائق مثمرة . كما لا تسرى هذه الاعفاءات اذا ثبت أن للممول دخلا
من أى مصدر آخر ، خلاف النشاط الزراعى .

مادة ٢ — يحدد وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية ، بالاتفاق

(١) الجريدة الرسمية فى ١٤ يوليه سنة ١٩٧٣ — العدد ٢٨ مكرر .

مع وزيرى العدل والزراعة ، قواعد تطبيق الاعفاءات والجراءات اثبتات الملكية والحياسة فى مجال هذا القانون وكذلك طريقة مراجعتها ، وكيفية التظلم منها ، والواعيد المنظمة لذلك (١) .

مادة ٣ - يستحق الاعفاء المنصوص عليه فى هذا القانون على أساس الملكية أو الحيازة أو كليهما مما فى أول يناير من كل عام بصرف النظر عما يطرأ عليها من تغييرات خلال السنة .

مادة ٤ - على كل ممول يملك أو يحوز ثلاثة أهدنة فأقل فى جهة واحدة أو أكثر ، ولا تكون ملكيته أو حيازته منزرعة كلها حدائق مشجرة ، ولا يكون له دخل من أى مصدر آخر خلاف النشاط الزراعى ، أن يقدم الى مأمورية الضرائب العقارية المختصة اخطاراً بذلك خلال شهرين من تاريخ نشر القانون .

ويلتزم بتقديم هذا الاخطار فى ديسمبر من كل عام كل مالك أو حائر يطرأ على ملكيته أو حيازته أو مصادر دخله تغييرات يترتب عليها عدم تمتعه بالاعفاء .

مادة ٥ - كل ممول تمتع بالاعفاء بدون وجه حق ، بأن أثبت بالاطار ، المنصوص عليه فى المادة السابقة بيانات غير صحيحة مع علمه بذلك ، أو لجأ الى وسائل غير مشروعة ، ترتب عليها تمتعه بالاعفاء بدون وجه حق ، التزم بأداء مثلى الضريبة التى أراد التهرب منها ، وفقاً للقواعد والجراءات التى يحددها قرار من وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية ، ويحدد هذا القرار كيفية التظلم ومواعيده .

(١) صدر بذلك قرار وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٤ المنشور فيما بعد .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٣ ، وعلى وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية اصدار القراءات اللازمة لتنفيذه .

يضمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٣ (١٤ يوليه سنة ١٩٧٣) .

قرار وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٤

بشان تحديد قواعد تطبيق الاعفاءات لصغار الملاك من
ضريبة الاطيان والضرائب والرسوم الاضافية المقررة
بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ واجراءات اثبات الملكية
والحيازة في مجل الاعفاءات (١)

نائب رئيس مجلس الوزراء

ووزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة
الاطيان ؛

وعلى القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ بتخفيف الضريبة على صغار
الملاك ؛

وعلى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ بتقرير بعض الاعفاءات لصغار
الملاك من ضريبة الاطيان الزراعية والضرائب والرسوم الاضافية الملحقة
بها ؛

وعلى موافقة وزيرى العدل والزراعة ؛

قرر :

مادة ٢ - مع عدم الاخلال بمسئدات اثبات الملكية المقررة فى
القوانين ، يمتد فى مجال استحقاق ملاك الاطيان الزراعية للاعفاءات المقررة
بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه بالبيانات الواردة فى مكلفات
الاطيان .

واللورثة الذين لم يقوموا بإشهار حق الارث أن يتقدموا بطلب نقل التكليف من اسم مورثهم الى أسمائهم طبقا للقواعد الواردة بالكتاب الدورى الصادر من مصلحة الضرائب العقارية رقم ١٢ لسنة ١٩٧٢ وأن تكون الاعفاءات فى حدود نصيب كل وارث بعد نقل التكليف .

ويعتد كذلك بالعقود غير المشهرة متى كانت ثابتة بالتاريخ لدى الجمعية التعاونية الزراعية بالقرية أو أية جهة رسمية حتى ١٢/٣١/١٩٧٢ أو كان المشترون قد بدأوا فى اتخاذ اجراءات إشهارها حتى التاريخ المشار اليه ، ولا يعتد بعد هذا التاريخ الا بالتصرفات المشهرة .

ويعتد أيضا بالعقود غير المسجلة الصادرة عن بيع أطيان الحكومة المبرمة وفقا لاحكام القوانين والقرارات المنظمة لبيع هذه الاطيان ، وكذلك بالبيانات والكشوف الصادرة من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بتملك أطيان للمتقنين .

مادة ٢ - يعتد فى مجال استحقاق حائزى الاطيان للاعفاءات المقررة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه بالبيانات المثبتة فى سجلات الحيابة بالجمعيات التعاونية الزراعية .

مادة ٣ - على مصلحة الضرائب العقارية أن تقوم بتنفيذ كافة العقود المسجلة بدفاتر مكلفات الاطيان اذا تقدم صاحب الشأن بصورة خطية معتمدة من الشهر العقارى .

مادة ٤ - (الفقرة الاخيرة مضافة بقرار وزير المالية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٥) تقدم الاخطارات المنصوص عليها فى المادة ٤ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه الى مأمورية الضرائب العقارية اما باليد نظير ايصال بالاستلام أو بكتاب موصى عليه بطم الوصول فى المواعيد المحددة فى القانون على استمارة معدة لذلك وتصرف بالمجان أو على أى ورقة عادية ، ويجب أن يشتمل الاخطار على البيانات الاتية :

- ١ - اسم الشخص وعنوانه •
- ٢ - بيان ملكيته أو حيازته بالتفصيل في جميع أنحاء الجمهورية وموقع الاطيان والحوض واسم صاحب التكليف •
- ٣ - بيان بمستندات الملكية •
- ٤ - اسم ملك الاطيان أو حائزها ورقم حيازته بالجمعية التعاونية الزراعية •
- ٥ - بيان المساحات المنزرعة حدائق مثمرة •
- ٦ - اقرار بعدم حصوله على دخل من أى مصدر آخر غير النشاط الزراعى •

ويجوز تقديم الاخطارات المشار اليها الى صراف القرية باليد مقابل ايصال ليقوم بتسليمها الى مأمورية الضرائب العقارية •

ويكون تقديم الاخطارات بخون رسوم أو دفعة ، وتقوم مأمورية الضرائب العقارية باثبات هذه الاخطارات في دفاتر تخصص لكل بلدة ثم احالتها بعد ذلك الى اللجنة المشكلة طبقاً للمادة التالية •

لا يمنع فوات الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ لتقديم الاخطارات من قبول الاخطارات التى تقدم بعد هذا الميعاد •

مادة ٥ - تشكل في كل قرية لجنة برئاسة رئيس مجلس القرية وعضوية كل من الممدة وصراف القرية والمشرف الزراعى ورئيس مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية وأمين الاتحاد الاشتراكي العربى ويصدر بتشكيل هذه اللجنة قرار من رئيس مجلس القرية وتخصص هذه اللجنة بالنظر في المطالبات والاطخلارات التى تقدم اليها بشأن اثبات الملكية والحيازات الزراعية وفقاً لاحكام المواد السابقة واللجنة في سبيل ذلك

الانتقال الى موقع الاطيان لمعينتها على الطبيعة. وسماع اقوال الشهود
وبحث وتحقيق كافة المستندات المقدمة اليها ولها الاطلاع على أية سجلات
رسمية وطلب بيانات منها •

وتجتمع هذه اللجنة في موعد أقصاه خمسة عشر يوما من انتهاء
مواعيد تقديم الاخطارات المنصوص عليها في القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣
المشار اليه •

ويعتبر اجتماعها صحيحا بحضور ثلاثة من أعضائها من بينهم الرئيس
وصراف القرية •

وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الآراء وعند التساوى يرجح الجانب
الذي منه الرئيس •

وعلى اللجنة اخطار صاحب الشأن ومأمورية الضرائب العقارية بصورة
من قراراتها الصادرة خلال أسبوع من تاريخ صدورها بكتاب مسجل
بملم الوصول •

ويجوز للجنة المذكورة من تلقاء نفسها أن تتخذ في الحالات التي تقع
بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ وكذا الحالات التي يطرأ
عليها تغييرات يترتب عليها عدم التمتع بالاعفاء حتى ولو لم تقدم اخطارات
عنها • وعليها أن تخطر صاحب الشأن ومأمورية الضرائب العقارية المختصة
قبل النظر فيها واخطارهما بصورة من قراراتها الصادرة بشأنها خلال أسبوع
من تاريخ صدورها بكتاب مسجل بملم وصول •

مادة ٦ - لكل مالك أو حائز وكذا للمأمورية الضرائب العقارية التنظيم
من قرارات اللجنة المشار اليها في المادة السابقة في موعد أقصاه شهر من
تاريخ الاخطار بتلك القرارات بكتاب مسجل بملم الوصول •

وتتظر في هذا التظلم لجنة مشكلة برئاسة أحد وكلاء النائب العام يرشحه رئيس النيابة المختصة ورئيس مأمورية الضرائب العقارية نائبا لرئيس اللجنة وعضوية أحد مأموري الضرائب العقارية ورئيس الربط بها ومنعوب من كل من تفتيش الزراعة ومأمورية الشهر العقارى والمساحة وعضوية اثنين من المزارعين من أعضاء المجلس الشعبى بالمحافظة وعضو من الاتحاد الاشتراكي بالقرية الواقعة بها الاطيان ، ويصدر بتشكيل هذه اللجنة قرار من وكيل النائب العام الذى يرأس اللجنة .

وتتعدد اللجنة بدعوة من رئيسها أو نائبه في حالة عدم تمكنه من الحضور ويعتبر اجتماعها صحيحا بحضور خمسة من أعضائها يكون من بينهم الرئيس أو نائبه والأعضاء المزارعين وتصدر القرارات بأغلبية الآراء وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه رئيس اللجنة وتكون قرارات هذه اللجنة ملزمة لكل من مصلحة الضرائب العقارية وأصحاب الشأن ما لم يحكم بالغاؤها من الجهة القضائية المختصة وتخطر بها المأمورية وصاحب الشأن في خلال أسبوع من تاريخ صدورها بكتاب مسجل بطم وصول .

ملحة ٧ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ولدير عام مصلحة الضرائب العقارية اصدار القرارات التنفيذية اللازمة ،

تحريرا في ٥ صفر سنة ١٣١٤ (٢٧ فبراير سنة ١٩٧٤) .

سادسا - الضريبة على المسارح

قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢.

بفرض رسم اضافى للاعمال الخيرية (١)

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - (٢) يفرض رسم اضافى يخصم للاعمال الخيرية قدره خمسة مليمات على كل دخول أو أجرة مكان فى المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي الخاضعة للقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه - متى زادت أجرة الدخول أو المكان على خمسة وعشرين مليما .

وفرض زيادة على الرسم السابق بالنسبة الى دور السينما المقبرة من المحال المذكورة فى الفقرة السابقة رسم قدره خمسة مليمات أخرى تخصص لتشجيع صناعة السينما واعداد وتقديم الافلام التى تعنى بالنواحي الاجتماعية .

وفرض الرسم فى الحالتين على كل شخص فيما يتعلق بالتذاكر التى تعطى حق الدخول لأكثر من شخص واحد بغض النظر عن عددهم - أما فيما يتعلق بالبنورات والالواح فيفرض الرسم على كل متفرج على أساس أقصى عدد مقرر لها . ويؤدى الرسم مع الضريبة المفروضة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه وبالشروط التى يحصل بها ، وتضاف حصيلته الى إيرادات الدولة عدا ما يختص بالرسم الاضافى المخصص للاعمال

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٤٢/٩/٣ - العدد ١٦٥ .

(٢) مستبدلة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٤/٣/٤ - العدد ١٨ مكرر) والفقرة الثالثة مستبدلة بالقانون ٢٥٨ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٦/٦/٢٠ - العدد ٤٨ مكرر) .

الخيرية الذى يحصل بدائرة اختصاص مجلس بلدى كل من مدينتى القاهرة والاسكندرية فانه يضاف الى ايرادات كل منها .

مادة ٢ - يخصص للغرض نفسه رسم بواقع ٢٠ مليما عن كافة التلغرافات والمكالمات التليفونية لخارج القطر . ورسم بواقع ٥ مليمات عن كافة التلغرافات والمكالمات التليفونية الخارجية المتبادلة داخل القطر متى زادت قيمة المكالمات الخارجية عن ثلاثين مليما .

ويخصص كذلك للاعمال الخيرية رسم على تذاكر السكك الحديدية طبقا للفتاات الآتية :

- ٣٠ مليما عن كل تذكرة درجة أولى تزيد قيمتها على جنيه مصرى .
- ٢٠ مليما عن كل تذكرة درجة أولى لا تقل قيمتها عن ٥٠٠ ملیم ولا تزيد على جنيه مصرى .
- ١٠ مليمات عن كل تذكرة درجة أولى تقل قيمتها عن ٥٠٠ ملیم .
- ١٥ مليما عن كل تذكرة درجة ثانية تزيد قيمتها على جنيه مصرى .
- ١٠ مليمات عن كل تذكرة درجة ثانية تزيد قيمتها على ٥٠٠ ملیم ولا تزيد على جنيه مصرى .
- ٥ مليمات عن كل تذكرة درجة ثانية تزيد قيمتها على ٥٠ مليما ولا تزيد على ٥٠٠ ملیم .
- ٥ مليمات عن كل تذكرة درجة ثالثة تزيد قيمتها على ١٠٠ ملیم .
- ٥ مليمات عن كل تذكرة درجة أولى وثانية ضواحي تزيد قيمتها على ٣٠ مليما مع اعفاء تذاكر الدرجة الثانية بالخطوط التى يوجد بها درجتان فقط دون درجة ثالثة .

ضرائب ورسموم ٣٠١

١٠٠ ملجم عن كل تذكرة اشتراك ويخفض هذا الرسم الى ٥٠ ملجما
على تذاكر اشتراك الضواحي •

ويقتضى هذا الرسم على الاجرة المفروضة •

مادة ٢ مكرر - (مستبدلة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٣) يفرض
رسم اضافى للاعمال الخيرية الصحية زيادة على الرسوم السابقة على
الوجه الآتى :

(أ) خمسة مليمات على كل أجرة دخول لدور السينما والملاهي من فئة
عشرة قروش فأكثر •

(ب) خمسة مليمات على كل تذكرة سكة حديدية بالدرجة الثانية وعشرة
مليمات بالدرجة الاولى فى الخطوط الطوالى •

(ج) خمسة مليمات على كل رسالة بترقية أو تليفونية (ترنك) •

(د) خمسة مليمات على كل رسالة بريدية •

(هـ) عشرة مليمات على كل شهادة ميلاد •

ويكون فرض الرسوم السابقة عدا الرسم الاخير لمدة شهر يحدده
وزير الشؤون الاجتماعية كل عام ، أما الرسم الاخير فيفرض طول العام •

ويصدر وزير الشؤون الاجتماعية قرارا بتخصيص حصيلة هذه
الرسوم سنويا للجمعية العامة لمكافحة الدرن •

مادة ٣ - يلغى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤١ •

(١) مضافة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٣ (الوقائع المصرية فى
١٩٥٣/٢/٢٦ - العدد ١٨ مكرر) • والبندان ح ، د مستبدلان بالقانون
رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٩ (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٩/١١/٢٢ - العدد ٤٧) •

مادة ٤ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما
فيمما يخصه ولهما أن يصدرا ما يقتضيه العمل به من القرارات واللوائح
التنفيذية ويسرى مفعول هذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة
الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ،

صدر بقصر عابدين فى ١٨ شعبان سنة ١٣٦١ (٣٠ أغسطس سنة
١٩٤٢) .

قانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١

بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي (١)

نحن فاروق الاول ملك مصر والسودان

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تفرض ضريبة على كل دخول أو أجرة مكان في الدور والمحال المبينة بالجدولين أ و ب الملحقين بهذا القانون (٢) ، وذلك وفقا للفتايات الواردة فيهما .

ويجوز لوزير المالية بقرار يصدره اضافة دور أو محال مماثلة للدور أو المحال الواردة فيهما .

مادة ٢ - اذا حصل علاوة على أجرة الدخول مبلغ مقابل ايجار أو حفظ ملابس أو ثمن لما يورد فرضت الضريبة على المبلغ الزائد على قيمة

(١) الوقائع المصرية في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ - العدد ١١٦ .
(٢) لم تنشر الجداول اكتفاء بنشرها في الوقائع المصرية . وقد استبدل الجدول حرف (أ) بالقانون رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٥٤ (الوقائع المصرية في ٢٧/٥/١٩٥٤ - العدد ٤٢ مكرر) ، كما استبدل الجدول حرف (ب) بالقانون رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٥٣ (الوقائع المصرية في ٣٠/١١/١٩٥٣ - العدد ٩٦ مكرر) ، واستبدلت فئات الضريبة المبينة بالجدول (ب) بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية في ١٥/٣/١٩٥٦ - العدد ٢٢ مكرر أ) . وانظر قرارات وزير الخزانة باضافة بعض المدن الى الجدول (ج) وفى القرارات ١٩ لسنة ١٩٦٣ (الوقائع المصرية في ٢٠/٥/١٩٦٣ - العدد ٣٨) و ٣٩ لسنة ١٩٦٥ (النشرة التشريعية ص ١١٧٧ لعام ١٩٦٥) و ١٠٧ لسنة ١٩٦٥ (النشرة التشريعية ص ٣٩١١ لعام ١٩٦٥) و ١٩ لسنة ١٩٦٦ (النشرة التشريعية ص ٤٣٩ لعام ١٩٦٦) و ٩٠ لسنة ١٩٧٤ (النشرة التشريعية ص ٤١٤٥ لعام ١٩٧٤) ، وانظر أيضا قرار رئيس مصلحة الضرائب رقم ٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل الجدول ب (الوقائع المصرية العدد ٢١٧ في ٢٥/٩/١٩٨٣) .

الخدمة أو الشيء المورد على أساس الفئات المقررة زيادة على الضريبة المستحقة على أجرة الدخول .

مادة ٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٠) لا تحصل الضريبة على المحال التي يكون الدخول فيها حراً ، سواء قدم المستغل أو لم يقدم مأكولات أو مشروبات أو خدمات أو غيرها .

ومع ذلك تحصل الضريبة بحددها الأدنى المنصوص عليه في المادة الاولى من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي على كل دخول للاتنية الليلية أو الكازينوهات أو الفنادق أو العوالمات أو غيرها من الاماكن والمحال المبينة بالبندين ٥ ، ٧ من الجدول (ب) المرفق متى قدمت فيها عروض موسيقية أو غنائية غير مسجلة أو راقصة أو غيرها من العروض التوضيحية الاخرى (١) .

(١) نصت المادة الاولى من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٨ (معدلة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٠) على أنه « فيما عدا الاماكن التي تقدم أعمالاً ثقافية والتي يصدر بتحديددها قرار من الوزير المختص بالثقافة ، تضاعف فئات الضريبة الواردة في الجدول المرافق للقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ، على كل دخول أو أجرة مكان من الاندية الليلية أو الكازينوهات أو الفنادق أو العوالمات أو غيرها من الاماكن والمحال المبينة بالبندين ٥ ، ٧ من الجدول (ب) الملحق بالقانون المذكور على الا تقل الضريبة عن مائة قرش للفرد الواحد ، وتحصل هذه الضريبة سواء اكان الدخول الى الاماكن المذكورة بمقابل أو مجاناً . (الجريدة الرسمية في ١٥/٧/١٩٧٨ - العدد ٢٨ مكرر) .

وقد صدر تنفيذاً لأحكام هذا القانون قرار وزير التعليم والثقافة رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٧٨ باعتبار الجامعة الامريكية بالقاهرة من الاماكن التي تقدم أعمالاً ثقافية (الوقائع المصرية في ٣٠/١١/١٩٧٨ - العدد ٣٧١ تابع ١) وأيضاً قرار وزير التعليم والثقافة رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٨ باعتبار النشاط الفني والثقافي الذي تقدمه السفارات الاجنبية المعتمدة في جمهورية مصر العربية وكذلك المراكز والمعاهد الثقافية الاجنبية التابعة لها والذي تؤديه دون مقابل مادي « بالمجان » من الاماكن التي تقدم أعمالاً ثقافية (الوقائع المصرية في ٣٠/١١/١٩٧٨ - العدد ٣٧١ تابع ١) .

مادة ٤ - تفرض الضريبة على الدخول المجاني وعلى تذاكر الدعوة وعلى تذاكر الدخول المخفضة الأجرة على أساس الأجرة المقررة للمكان المماثل .

وتفرض الضريبة على تذاكر الاشتراك على أساس الضريبة المستحقة على التذاكر المخفضة لذات الدرجة وبمقدار عدد الايام التي تسرى فيها تذاكر الاشتراك .

أما الحفلات المخفضة الأجرة كالحفلات الصبائية والحفلات المخصصة للأطفال وكذلك الحفلات المرتفعة الأجرة فتفرض الضريبة عليها على أساس الأجرة المدفوعة فعلاً .

مادة ٥ - تعفى من الضريبة احدى الحفلات التي تقيمها كل سنة أى جمعية أو مؤسسة من الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية المسجلة وفقاً للقانون (١) .

مادة ٦ - تحصل الضريبة من الجمهور بواسطة مستغلى الدور والمحال الخاضعة للضريبة .

مادة ٧ - على أصحاب المحال والمستغلين لها أن يؤدوا الضريبة اما

(١) صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ باعفاء الحفلات التي تقام لصالح المجهود الحربي أو ضحايا العدوان أو حركة تحرير فلسطين والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير الخزانة من الضريبة المقررة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ في شأن الضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى والضرائب والرسوم الاضافية ، ويجوز اعفاء الحفلات التي تقام لتحقيق نفع عام من الضرائب والرسوم المذكورة (الجريدة الرسمية في ١٨/٨/١٩٦٩ - العدد ٣٣ مكرر تابع) ، وصدر تنفيذاً لهذا القانون قرار وزير الخزانة رقم ١٧٧ لسنة ١٩٧١ بتحديد شروط وأوضاع تطبيق الاعفاءات الواردة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية في ١١/١/١٩٧١ - العدد ٢٥١) المعدل بالقرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٩ (الوقائع المصرية في ١٩٧٩/٧/٦ - العدد ١٣٢) .

مقدما أو في ذات اليوم أو في اليوم التالي لاطاعة الحفلة على الأكثر ، وذلك بالطرق والأوضاع التي تعين بقرار وزاري .

مادة ٨ - أصحاب المحال مسئولون بالتضامن عن أداء الضريبة مع مستغلي الحفلات سواء كانت الحفلات دائمة أو وقتية .

مادة ٩ - على مستغلي الحفلات الوقتية التي تقام في أماكن غير مملوكة لهم أو محال ليسوا أصحابها وكذلك على مستأجري دور الملاهي لسلسلة من الحفلات أو للموسم أن يودعوا مقدما تأمينا نقديا يساوي قيمة الضريبة المستحقة عن يوم كامل على الأقل في الحفلات المائلة أو أن يقدموا كتاب ضمان من أحد المصارف المتمدة .

مادة ١٠ - إذا اتضح لندوب الحكومة وجود عجز في المدفوع من الضريبة عن المستحق منها تعين أداء الفرق خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ مطالبة المستغل أو صاحب المحل به .

مادة ١١ - على صاحب المحل أو المستغل وكذلك على كل من يتفق مع شخص طبيعي أو معنوي على إقامة حفلة أو سلسلة حفلات أن يخطر إدارة ضريبة الملاهي بذلك وفقا للشروط والأوضاع التي تعين بقرار وزاري وفي حالة عدم الاخطار وكذلك إذا كانت الحفلة مقامة في مكان غير مخصص الدرجات تحسب الضريبة على أساس عدد المقاعد بالكامل وبأعلى فئاتها .

مادة ١٢ - يكون لموظفي إدارة ضريبة الملاهي وغيرهم من الموظفين الفنيين يعينهم وزير المالية بقرار منه صفة رجال التبسيط القضائية فيما يتعلق بأبائات ما يقع مخالفات الأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له (١) .

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ١٠٥٩ لسنة ١٩٨٥ بتحويل بعض موظفي محافظة القاهرة صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة للجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ (الوقائع المصرية -

مادة ١٣ - للحكومة أن تجرى بواسطة مندوبيها مراقبة دائمة على ما يستحق وعلى ما يحصل من الضريبة وكذلك على كل العمليات المالية الخاصة بكل حفلة أو فرجة سواء كان ذلك في ذات المحل أو في مركز الإدارة التابع لها المحل .

ولهذا الغرض يجب أن يوضع تحت تصرف هؤلاء المندوبين الدفاتر ومجموعات التذاكر وخرائط المتاعد والمصناديق المحفوظة بها أقسام التذاكر المسجلة عند الدخول . وللمندوبين المذكورين أن يطلبوا على التذاكر والامتيازات والتصاريح التي بيد الداخلين أو المقترجين وغير ذلك من المستندات ، وأن يطلبوا تقديم بيان مفصل عن الإيراد حسب فئات التذاكر .

وفي حالة الامتناع عن تقديم الدفاتر والمستندات المذكورة تحسب الضريبة على أساس عدد المتاعد بالكامل في الحجرة أو الدرجات التي لم تقدم دفاترها ومستنداتها .

مادة ١٤ - كل من امتنع عن تقديم الاخطار المخصوص عليه في المادة ١١ ولم يقدمه في الميعاد المقرر أو امتنع عن اعطاء انبيانات التي عليه في المادة الموظفون المختصون أو أعطى بيانات غير صحيحة أو قاوم أو منع أو حاول منع الموظفين من القيام بعملهم ، وكذلك كل من وزع أو باع تذكار غير مفتومة بخاتم الضريبة أو استعمل قارعا قصد بها أو نشأ عنها التخلّص من أداء الضريبة أو الامتناس من أداء التاليف عن أدائها أو خالف أي حكم من أحكام هذا القانون عوقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها ، فضلا عن جواز الحكم باغلاق المحل مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما ، وذلك

=
والاقتصاد بمنح صفة الضبطية القضائية لمفتشى ضريبة الملاهي ومدير ووكيل العدد ٧٤ في ١٩٨٥/٢/٢٧) . وكان قد صدر قبل ذلك قرار وزير المالية ادارة الضرائب ورئيس قلم الملاهي (الوقائع المصرية في ١٩٥٦/١٠/١١ - العدد ٨٢) .

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

وفى جميع الأحوال يلزم المخالف أداء بلقى الضريبة مع زيادة تساوى ثلاثة أمثالها تضاعف فى حالة العود .

مادة ١٥ — يكون للحكومة من أجل تحصيل الضريبة والزيادة المنصوص عليها فى هذا القانون حق امتياز على إيراد الحفلة المستحقة عليها الضريبة وعلى المنقولات المستحقة فى الحفلة ، وكذلك على جميع أموال من تستحق عليه الضريبة والزيادة .

ويكون التحصيل عند الاقتضاء بطريق الحجز الإدارى .

مادة ١٦ — تسرى أحكام هذا القانون فى المدن والبنادر والجهات المبينة فى الجدول «ج» الملحق بهذا القانون .

ولوزير المالية أن يضيف بقرار يصدره الى الجدول المذكور مدناً أو بنادر أو جهات أخرى (١) .

مادة ١٧ — يلغى المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى المعدل بالقوانين رقم ١٥ لسنة ١٩٤١ و ١٧ لسنة ١٩٤٢ و ٣٧ لسنة ١٩٤٣ .

مادة ١٨ — على وزيرى المالية والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

(١) وفقاً لأحكام قرار وزير المالية رقم ١٥ لسنة ١٩٨٨ فوض المحافظ المختص بإصدار القرارات بإضافة مدن أو بنادر أو جهات أخرى فى الجدول ج الملحق بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ (الوقائع المصرية - العدد ٤٤ فى ١٩٨٨/٢/٢١) .

ولوزير المالية أن يصدر ما يقتضيه العمل به من القرارات واللوائح التنفيذية ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ،

صدر بقصر القبة في ٩ صفر سنة ١٣٧١ (٩٠ نوفمبر سنة ١٩٥١) .

قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٢

اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥١ (١)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على
المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي؛

وعلى ما ارتأته الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بمجلس
الدولة؛

قصر :

مادة ١ - يقدم الاخطار المنصوص عليه في المادة ١١ من القانون
المشار اليه طبقاً للنموذج المرفق اما باليد مقابل ايصال أو بكتاب موصى
عليه وذلك قبل الحفلة بثلاثة أيام على الاقل - وفي الحفلات الطارئة يجوز
أن يقدم اخطار في ذات اليوم وقبل الحفلة على أن يسلم باليد مقابل
ايصال .

مادة ٢ - يجب تقديم اخطار جديد كلما ادخل تعديل في أحد البيانات
المذكورة في المادة السابقة وذلك قبل الحفلة بموقت كاف .

مادة ٣ - يجب على الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية المسجلة
والتي ترغب في الانتفاع بحكم المادة الخامسة من القانون سالف الذكر أن
تقدم طلباً بذلك موقعا من ممثلها قبل الموعد المحدد لاقامة الحفلة بثلاثة
أيام على الاقل ويكون الطلب مشفوعاً بنسخة من نظامها ومتضمناً البيانات
المنصوص عليها في النموذج المشار اليه بالمادة ١ .

مادة ٤ - على أصحاب الحال أو المستغلين لها أن يؤدوا للخزانة الضريبة التي تحددها الجهة المختصة في اليوم التالي على الأكثر لأقامة الحفلة مصحوبة ببيان عدد التذاكر المصروفة من كل فئة لكل حفلة والضريبة المستحقة على كل منها ، على أنه فيما يختص بتذاكر الاشتراك تدفع الضريبة المستحقة مقدما .

مادة ٥ - لا يجوز للمستغل أن يسمح بدخول أحد من الجمهور الى الحفلة إلا بمقتضى تذكرة تستخرج من دفتر قسائم مطبوعة ومرقومة بأرقام متتابعة وتكون ذات ثلاثة أقسام قسم ثابت وقسمين منفصلين يقدمان عند الدخول ويبقى أحدهما بيد المقترح والآخر يحتفظ به في صندوق خاص للمراجعة ، ويشتمل كل قسم من الأقسام الثلاثة على اسم المحل ورقم التذكرة ونوع المكان الذي تعطى التذكرة حق الدخول فيه وثمنها وقيمة الضريبة المستحقة عليها ، وتختم الأقسام الثلاثة بخاتم المصلحة المختصة .

أما الحال التي يكون الدخول فيها بعدادات بدلا من التذاكر فيجب على المسؤولين عنها عدم تلك العادات أو نقلها الا بحضور مندوب من الجهة المختصة بجباية الضريبة .

مادة ٦ - يكون تقديم التذاكر للختم بطلب يكتب على نموذج خاص يحصل عليه من الجهة المختصة بالضريبة يتضمن بيان عدد التذاكر وأرقامها وأثمانها وذلك قبل إقامة الحفلة أو سلسلة الحفلات بثلاثة أيام وتتبع في تقديم الطلب الاجراءات المنصوص عليها في المادة الاولى .

مادة ٧ - يستمر استعمال التذاكر المطبوعة بمعرفة المستغل والمختومة بخاتم المصلحة لمدة سنة من تاريخ ختمها أو لمدة الموسم حسب الاحوال وبعد هذه المدة يعاد الباقى منها بدون استعمال لافائه أو تجديده لمدة أخرى .

مادة ٨ - لا يجوز إعادة تذاكر منصرفه وإذا رغب أئمة المقترجين في تغيير محله وترتب على ذلك زيادة في الأجر تقتضى زيادة في الضريبة فتعطى بقيمة الزيادة في الأجرة تذكرة اضافية يبين عليها قيمة ما زاد من الثمن والضريبة وتستخرج هذه التذاكر من دفتر قسائم خاص مستوفى للبيانات الموضحة بالمادة (٦) .

مادة ٩ - يملأ بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٣
بشأن فرض ضريبة جهاد على بعض محال الفرجة واللامى (*)**

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح
وغيرها من محال الفرجة واللامى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ بتقويض رئيس الجمهورية في اصدار
قرارات بشأن ميزانية الحرب ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تفرض ضريبة جهاد — على أجرة دخول ميادين سبق الخيال
ومحال صيد الحمام وجميع الاماكن المسماة والمحلات الاخرى الخاصة
بالمراميات بمختلف أنواعها — والمنصوص عليها بالجدول حرف (أ) الملحق
بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه بواقع ٤٥٪ من أجرة الدخول
مع جبر كسور القرش الى قرش كامل .

ويخضع لذات الضريبة — الاجور التي تدفع عن كل سيارة يصرح
لها بالدخول في الاماكن سالفة الذكر والاجور التي تدفع عن حجز أى مكان
أو مقصورة وكذا كل ما يحصل مقابل حفظ الملابس أو بيع برامج أو
غير ذلك .

(١) الجريدة الرسمية في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٧٣ — العدد ٤١ (مكرر) .

مادة ٢ - تحصل هذه الضريبة مع ضريبة الملاهي وفقا للاحكام
والمواعيد المنصوص عليها في القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة
القانون ، ويحل به من تاريخ نشره ويصدر وزير المالية والاقتصاد والتجارة
الخارجية القرارات اللازمة لتنفيذه ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ رمضان سنة ١٣٩٣ (١٢ أكتوبر سنة
١٩٧٣) .

تانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤

بشأن تقرير بعض الاعفاءات الضريبية لدور العرض السينمائي (١) ، (٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تعفى أرباح دور العرض السينمائي التي تقام بعد العمل بهذا القانون من الضريبة على إيرادات التقييم المنقولة والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررتين بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ومن الضريبة العامة على الإيراد المقررة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد .

كما تعفى دور العرض المشار إليها من الضريبة على المقارنات المبنية المقررة بمقتضى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على المقارنات المبنية .

ويجوز بقرار من وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على اقتراح وزير الثقافة تقرير الاعفاءات المشار إليها بالفترتين السابقتين لدور العرض السينمائي التي توقفت لمدة لا تقل عن سنة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون إذا عادت الى مباشرة نشاطها خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به .

(١) الجريدة الرسمية في ١٦ مايو سنة ١٩٧٤ - العدد ٢٠ .

(٢) الاعفاءات الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها المنصوص عليها في هذا القانون ملغاة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٧/٢٨ - العدد ٣٠) الملغى بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٨/٢١ - العدد ٣٤ تابع) .

مادة ٢ — تسرى الاعفاءات المقررة في المادة السابقة لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ بدء مزاولة دار العرض نشاطها أو من تاريخ عودتها الى مزاولة .

مادة ٣ — تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب ورسوم المعدات وأجهزة التكيف التي تستورد بقصد استعمالها لدور العرض السينمائي ويصدر بالاعفاء في كل حالة على حدة قرار من وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على اقتراح وزير الثقافة .

ولا يجوز التصرف في الأشياء التي تم اعطاؤها طبقا للفقرة السابقة الا بموافقة وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية وطبقا لما يقرره من حيث دفع الضريبة الجمركية أو عدم دفعها والا استحققت عليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وفقا لقيمة هذه الأشياء وقت التصرف وطبقا للتعريف الجمركية السارية في هذا الوقت مع دفع غرامة توازي قيمة الضرائب الجمركية المستحقة — ويجوز الاعفاء من هذه الغرامة بموافقة وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الاخر سنة ١٣٩٤ (٩ مايو سنة ١٩٧٤) .

قانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠

في شأن بعض الاحكام الفاصلة بالضرائب المفروضة على دور العرض
السينمائي (١) ، (٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على دور العرض السينمائي التي
تعرض أفلاما مصرية • وتعتبر أفلاما مصرية في حكم هذا القانون الافلام
المنتجة انتاجا مشتركا بين مصريين وأجانب كذلك الفيلم الاجنبي اذا عرض
مع فيلم مصري في عرض واحد *

مادة ٢ - مع عدم المساس بضريبة الدفاع المقررة بالقانون رقم ٢٩
لسنة ١٩٦٧ بفرض ضريبة اضافية للدفاع والرسمين المقررين للأعمال
الخيرية ودعم السينما بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ بفرض رسم اضافي
للأعمال الخيرية والقوانين المحلية لـبـه تعفى تذاكر دخول دور العرض
السينمائي التي لا تتجاوز قيمتها عشرة قروش من كافة أنواع الضرائب
الآخري والرسوم المحلية والاعانات *

ويخضع للضريبة ما يزيد على حد الاعفاء المشار اليه وفق الشريحتين
التاليتين :

(١) ما زاد على عشرة قروش حتى عشرين قرشا يخضع للضريبة بنسبة
٢٠٪ من أجر الدخول بعد استبعاد العشرة القروش الاولى •

(١) الجريدة الرسمية في ٢٤ يناير سنة ١٩٨٠ - العدد ٤ •
(٢) صدر قرار وزير الاعلام والثقافة رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ باللائحة
التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ (منشور فيما بعد) •

(ب) ما زاد على عشرين قرشا يخضع للضريبة بنسبة ٢٥٪ من أجر
الدخول بعد استبعاد العشرة القروش الاولى .

مادة ٣ - « تثبت قيمة تذكرة دخول دور العرض السينمائي على ما
كانت عليه في أول يولية سنة ١٩٧٩ » .

مادة ٤ - لوزير الثقافة أن يعدل بقرار منه أجر دخول دور العرض
السينمائي بناء على طلب أصحاب الشأن وموافقة وزارة المالية .

ولوزير الثقافة بعد أخذ رأى المحافظ المختص أن يحدد أجر دخول
دور العرض السينمائي الجديدة أو المستحدثة بما يتناسب مع درجاتها
بالمقارنة بدور العرض الممثلة .

مادة ٥ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
اليوم التالي لتاريخ نشره .

ييصم هذا القانون بختام الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برياسة الجمهورية في غرة ربيع الاول سنة ١٤٠٠ (١٩ يناير
سنة ١٩٨٠) .

قرار وزير الاعلام والثقافة رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن بعض الاحكام الخاصة
بالضرائب المفروضة على دور العرض السينمائي (١)

وزير الدولة لرئاسة الجمهورية

وزير الثقافة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ في شأن الضريبة على
المسارح وغيرها من مجال الفرجة والملاهي ؛

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ في شأن تنظيم عرض الافلام
السينمائية ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن بعض الاحكام الخاصة
بالضرائب المفروضة على دور العرض السينمائي ؛

وعلى ما انتهت اليه اللجنة المختصة لاعداد مشروع اللائحة التنفيذية
للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى موافقة وزير المالية ؛

قصر :

المادة ١ - في مجال تطبيق القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ،
يقصد بدور العرض السينمائي في هذا المجال والتي ييسر عليها أحكامه
طبقاً لنص المادة الأولى منه ، تلك الدور التي تعرض فيها أو أفلاماً مصرية ،

(١) الوقائع المصرية في ١٣ أبريل سنة ١٩٨٠ - العدد ٨٦ .

أو فيلما منتجا بين مصريين وأجانب ، وكذلك التي تعرض فيلما أو أفلاما أجنبية إذا عرض معها في ذات العرض فيلما مصرية (١) .

المادة ٢ - في مجال احتساب الضرائب والرسوم المستحقة طبقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ يراعى اعفاء جميع تذاكر دور العرض السينمائي من كلفة الرسوم المحيطة والاعانات والبلدية ، كما تعفى تذاكر الدخول التي لا تتجاوز قيمتها عشرة قروش من ضريبة الملاهي ، وذلك لصالح دور العرض والمنتج (الفيلم) ويخضع لضريبة الملاهي ما يزيد على عشرة قروش الأولى (حد الاعفاء) وفق الشريحتين المنصوص عليهما في الفقرتين أ ، ب من المادة الثانية ، مع عدم المساس بضريبة الدفاع ورسوم الاعمال الخيرية وتشجيع السينما .

المادة ٣ - يلتزم صاحب ومستقلو دور العرض السينمائي بتثبيت اجمالي التذاكر ومفرداتها وفقا لما كان معمول به بكل دار عرض في أول يوليو ١٩٧٩ طبقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ وتحتسب الضرائب والرسوم طبقا للاسس التالية :

(١) تثبيت أجر الدخول (الصافي) وضريبة الدفاع ورسوم الاعمال الخيرية وتشجيع السينما كما هو مبين بالتذكرة وفقا لاجمالي قيمة تذكرة الدخول في ١/٧/١٩٧٩ .

(ب) يعاد احتساب ضريبة الملاهي على أجر الدخول (الصافي) بعد استبعاد المائة مليم الأولى (المعفاة) وذلك طبقا للشريحتين الواردةين في الفقرتين أ ، ب من المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ ،

(٢) صدر قرار وزير المالية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٦ ونص في مادته الاولى على أن يقصد بدار العرض السينمائي في تطبيق احكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ، الدار التي تعرض فيلما و أفلاما مصرية أو فيلما منتجا بين مصريين وأجانب ، وكذلك الدار التي تعرض فيلما أجنبية وأحدا إذا عرضت معه في ذات العرض فيلما مصرية أو أكثر (الوقائع المصرية - العدد ٢٢٤ في ١٩٨٦/١٠/٥) .

• ويكون الفرق بين الضريبتين لصالح دار العرض السينمائي .

(ج) تدون قيمة الضرائب والرسوم المطلية .. النخ المعفاة لصالح دور العرض السينمائي بالتذاكر ويذكر أمامها الكلمات (ضرائب ورسموم معفاة) •

(د) جبر كسور نصف القرش الى نصف قرش لصالح الخزانة •

(هـ) يتم تنفيذ أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ اعتبارا من ١٩٨٠/١/٢٥ اليوم التالي لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، وذلك طبقا للجدول المرفق ^(١) وعلى أن تلتزم كل دار من دور العرض السينمائي بالاحتفاظ بصورتين من أسعار الدخول في أول يوليو ١٩٧٩ معتمدة من مأموريات الضرائب المختصة ، تعلق احداها بمكتب ادارة السينما والاخرى على شبكك صرف التذاكر ، كما تلتزم مأموريات الضرائب المختصة بعدم دفع أى مجموعات تذاكر تكون مخالفة لاسعار الدخول في ١٩٧٩/٧/١ •

المادة ٤ - يتعين على كل صاحب دار عرض سينمائي أو مستغل لها الاحتفاظ بترخيص الرقابة على المصنفات الفنية والموضح به جنسية كل فيلم ، وتمكين مفتشى ضرائب الملاهي المختصين من الاطلاع على ذلك الترخيص في أى وقت ، وكذلك اخطار جهة جباية الضرائب محليا بمعدد الافلام المعروضة وجنسياتها في موعد أقصاه اليوم التالي لبداية عرضها وعلى أن يتم اخطار ذات الجهة بأى تغيير يحدث •

المادة ٥ - يلزم كل مستغل دار عرض سينمائي يصدر بشأنها قرار من وزير الثقافة بتعديل أجر الدخول طبقا لاحكام المادة الرابعة من القانون

(١) لم ينشر الجدول اكفاء بنشره في الوقائع المصرية •

رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ بإخطار جهة ربط وتحصيل الضريبة مطبوعا قبل قيامه بتنفيذ هذا القرار وتقوم وزارة الثقافة بإبلاغ مصلحة الضرائب « جهاز التفتيش المركزي على أعمال ضرائب الملاهي » بصورة من القرار لاتخاذ اللازم بشأنه .

المادة ٦ — يعاقب من يخالف أحكام هذا القرار طبقا لأحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته والقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ المشار اليهما .

المادة ٧ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ ،

صدر في ١٤ جمادى الاولى سنة ١٤٠٠ (٣١ مارس سنة ١٩٨٠) .

وزارة المالية

قرار رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٦

ببعض الاحكام الخاصة بالضرائب على دور العرض السينمائي^(١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن بعض الاحكام الخاصة بالضرائب المفروضة على دور العرض السينمائي ؛

وعلى قرار وزير الدولة لرئاسة الجمهورية ووزير الثقافة رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن بعض الاحكام الخاصة بالضرائب المفروضة على دور العرض السينمائي ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

(١) الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١٠/٥ - العدد ٢٢٤ .

قرار :

مادة ١ - يقصد بدار العرض السينمائي في تطبيق أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه ، الدار التي تعرض فيلما أو أفلاما مصرية أو فيلما منتجا بين مصريين وأجانب ، وكذلك الدار التي تعرض فيلما أجنبيا واحدا اذا عرضت معه في ذات العرض فيلما مصرية أو أكثر .

مادة ٢ - تعفى تذكرة دخول دار العرض السينمائي المشار إليها في المادة السابقة والتي لا يجاوز ثمنها عشرة قروش من ضريبة الملاهي والرسوم المحلية والاعانات ، وذلك فيما عدا رسمي الاعمال الخيرية ودعم السينما .

مادة ٣ - اذا زاد قيمة تذكرة الدخول المشار إليها في المادة السابقة على عشرة قروش ، فانها تخضع للضريبة على الملاهي وملحقاتها وفقا للشريحتين المنصوص عليهما في الفقرتين (أ) ، (ب) من المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه .

مادة ٤ - يجب على كل صاحب دار عرض سينمائي أو مستغل لها الاحتفاظ بترخيص الرقابة على المصنفات الفنية المبين به جنسية الفيلم المعروض ، وتقديم هذا الترخيص للموظفين المختصين بضرائب الملاهي للاطلاع عليه عند طلبه ويجب عليه أخطار الجهة المختصة بتحصيل ضريبة الملاهي والواقع بدائرتها مقر دار العرض بعدد الافلام المعروضة وجنسياتها في موعد أقصاه اليوم التالي لبداية عرضها ، وكذلك بأي تعديل يطرأ بالنسبة للافلام التي تعرض .

مادة ٥ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ نشره ،

تحريرا في ١٩٨٦/٨/٢٧ .

سابعاً - ضريبة الابلولة

قانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩

بإصدار قانون ضريبة الابلولة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن ضريبة الابلولة وتخصص
حصيلة هذه الضريبة لأغراض تمويل الخدمات الاجتماعية المجانية .

(المادة الثانية)

يلغى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبلولة على التركات ،
والمرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات ، كما
يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الثالثة)

تسرى في شأن تركات المتوفين قبل تساريخ العمل بهذا القانون
الاحكام الآتية :

١ - يتجاوز في جميع الاحوال عما لم يسدد من ضريبة التركات
المفروضة بالمرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

٢ - عدا الحالات التى تم فيها رسم الابلولة المفروض بالقانون رقم

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٩ تابع ١ فى ١٩٨٩/٧/٢٠ .

١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بصفة نهائية تحدد قيمة عناصر التركة والضريبة المستحقة على كل وارث أو مستحق فيها وفقا لاحكام هذا القانون .

(المادة الرابعة)

يصدر وزير المالية اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به ، والى أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل باللوائح والقرارات المعمول بها حاليا فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لنشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ذى الحجة سنة ١٤٠٩ (٢٠ يولية سنة ١٩٨٩) .

قانون ضريبة الايلولة

الباب الأول

نطاق سريان الضريبة

مادة ١ - تفرض ضريبة على صافي ما يؤول من أموال الى كل وارث أو مستحق في تركة من يتوفى اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون .
وتستحق هذه الضريبة من تاريخ الوفاة .

مادة ٢ - تسرى الضريبة على :

أولا : جميع الاموال العقارية والمنقولة الموجودة في مصر أو خارجها اذا كان المورث موريا سواء كان مقيما بمصر أو بالخارج .

ثانيا : جميع الاموال العقارية الموجودة في مصر اذا كان المورث أجنبيا
أيا كان محل توطنه .

ثالثا ، جميع الاموال المنقولة الموجودة في مصر اذا كان المورث أجنبيا
متوطنا فيها .

مادة ٣ - الاموال التي تنتقل بطريق الوصية يكون حكمها في شأن
الضريبة حكم الاموال التي تنتقل بطريق الارث ، فاذا كان الموصى له غير
وارث تكون الضريبة بالفتة المفروضة على غير الفروع والاصول والازواج
والاخوة والاخوات وذلك عدا احوال الوصية الواجبة المقررة بالقانون رقم
٧١ لسنة ١٩٤٦ بشأن أحكام الوصية فتتخضع لسعر الضريبة المقررة على
الفروع والاصول .

مادة ٤ - تسرى الضريبة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة عن
المورث خلال السنة السابقة على الوفاة ، الى شخص أصبح وارثا له بسبب
من أسباب الارث كان متوفرا وقت حصول التصرف أو الهبة ، سواء تطلعت
تلك الهبات والتصرفات بأموال عقارية أو منقولة أو صدرت الى الشخص
المذكور بالذات أو بالواسطة .

ويعد تصرفا بالواسطة التصرف الصادر لصالح زوج الوارث أو أحد
فروعه أو أزواجهم .

ويستثنى من حكم الفقرة الاولى من هذه المادة ما يلي :

(أ) تصرفات المورث الناقلة للملكية الثابتة بمقود موثقة أو مشهرة
بالشهر العقاري قبل الوفاة .

(ب) التصرفات بعوض غير الموثقة أو غير المشهرة اذا أقام المورث المتصرف
اليه الدليل على سداد المقابل .

وفي جميع الاحوال يتعين على من صدر اليه التصرف أن يخطر مصلحة الضرائب بهذا التصرف في ذات الميعاد المحدد لتقديم الاقرار المنصوص عليه بالمادة (٢١) من هذا القانون .

مادة ٥ - تعد جزءا من الاموال الخاضعة للضريبة الاوراق والقيم المالية التي توجد في حيلة من تؤوك اليه أموال المتوفى كلها أو بعضها ويثبت أنها كانت في أى وقت خلال السنة السابقة على وفاته مودعة باسمه في أحد المصارف أو الشركات أو غيرها أو أنه كان قد قبض فائدتها أو ربحها أو حصل هذا القبض لحسابه الا اذا أقام صاحب الشأن الدليل على أن وجود الاوراق والقيم المذكورة في حيازته يرجع الى انتقالها اليه انتقالا صحيحا بمقابل جدى .

مادة ٦ - يعد غيما يتعلق بسريان الضريبة مملوكا للمودعين بالاشتراك فيما بينهم بالتساوى ما يكون مودعا من الاموال والقيم المالية في حساب مشترك لدى المصارف أو لدى غيرها بالتضامن .

ولذوى الشأن ومصلحة الضرائب اقامة الدليل على عكس ذلك .

مادة ٧ - كل ما يوجد من الاموال والاوراق المالية وغيرها من الاشياء في خزانة مؤجرة الى عدة أشخاص بالاشتراك فيما بينهم يعد فيما يتعلق بسريان الضريبة مملوكا للأشخاص المذكورين بالتساوى ما لم يقدم الدليل على عكس ذلك .

ويسرى هذا الحكم على المظاريف المختومة والصناديق المظقة لدى البنوك والصاريف وغيرهم ممن تودع لديهم عادة هذه الاثياء .

مادة ٨ - يراعى في تحديد الضريبة مجموع ما آل من مال المتوفى الى شخص في عدة صور بصفته وارثا أو موصى له أو متصرفا اليه أو مستفيدا من التأمين أو غير ذلك .

مادة ٩ - تستحق الضريبة على أموال الغائب بمجرد اعتباره متوفيا ويرد ما حصل من الضريبة في حالة عودته •

مادة ١٠ - لا تسرى الضريبة على الاموال التي تؤول بطريق الوصية أو الهبة الى الجهات الحكومية والاشخاص الاعتبارية العامة وكذلك المعاهد التعليمية والجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية التي لا ترمى الى الكسب والمنشأة وفقا للقوانين المصرية وتباشر نشاطها داخل مصر •

مادة ١١ - اذا توفى شخص عن غير وارث أو مستحق آلت الى الدولة ملكية الاموال التي خلفها وفقا لاحكام القرار بقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن الشركات الشاغرة التي تتخلف عن المتوفين من غير وارث •

وعند ظهور وارث أو مستحق تربط الضريبة عليه في حدود ما يتسلمه من أموال خاضعة للضريبة مقومة في تاريخ الوفاة أو على أساس المبالغ الذي يدفع له من ثمنها اذا كان بيت المال قد تصرف فيها قبل ظهور الوارث أو المستحق •

الباب الثاني

وعاء الضريبة

الاموال الخاضعة للضريبة

مادة ١٢ - تخضع للضريبة الاموال العقارية والمنقولة والنقود والاوراق المالية والديون المطلوبة والتأمينات التي عقدها المتوفى لصالحه أو لصالح غيره واستحققت بوفاته •

ولا تدخل الاصول والحقوق المعنوية ضمن هذه الاموال •

مادة ١٣ - لا يدخل ضمن الاموال الخاضعة للضريبة ما يلي :

١ - ائدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى •

٢ - الدار التي كان يقيم فيها المتوفى اذا كان من آلت اليه هذه الدار من الفروع أو الأزواج أو الاب أو الام .

وتعامل معاملة الدار المنصوص عليها في البندين السابقين ، الحقيقة الملحق بها ، بما لا يجاوز مثلى مساحة الدار وملحقاتها .

٣ - الاثاثات والمفروشات وغيرها من المنقولات والأجهزة المنزلية وما شابهها المخصصة لاستعمال المتوفى وأسرته .

٤ - المتعلقات الشخصية للمتوفى .

ويقصد بالأسرة في تطبيق أحكام البنود السابقة ورثة المتوفى من ذوى قرياء سواء أكانت قرابة أصول أم فروع أم قرابة حواشى أم حالة التبنى اذا كان قانون الاحوال الشخصية للمورث الاجنبى يجيز التبنى .

٥ - مجموعة الكتب والنقود القديمة والعملات التذكارية والانواط ومجموعات طوابع البريد وكذلك المجموعات الفنية متى كانت غير معدة للاتجار فيها .

٦ - المكافآت والتعويضات المستحقة بسبب الوفاة وفقا لقوانين ولوائح العمل في الجهات التي كان يعمل بها المتوفى أو ينتمى اليها .

٧ - المرتب أو الاجر أو المعاش وما يلحق ذلك ، الذى استحق للمتوفى قبل وفاته ولم يصرف له .

٨ - مؤخر المصداق في تركة الزوجة .

٩ - المعاش أو التمويض أو المكافأة التي استحققت لورثة المتوفى أو أقاربه نتيجة وفاته .

١٠ - التعويضات والدية التي تستحق للورثة عن الاضرار المادية والأدبية التي لحقت بهم نتيجة موت مورثهم أثر حادث أدى لوفاة .

١١ - التامينات الآتية :

(أ) مبلغ التأمين الجماعية التي تمقدها الهيئات العامة أو الخاصة أو الافراد لصالح موظفيها وعملها أيا كانت قيمتها •

(ب) خمسة وعشرون في المائة من مبالغ التأمين على حياة المورث التي تستحق بسبب وفاته الى ورثته بحد أدنى خمسة آلاف جنيه لكل ولرث •

(ج) عقود التأمين التي تبرم ضمانا لأداء مجموع الضريبة المستحقة على الورثة بمقتضى هذا القانون وذلك بمقدار قيمة هذه الضريبة •

١٢ - المقابر والجبانات وأحواشها •

١٣ - الديون التي تثبت أنها محومة •

مادة ١٤ - يستبعد مؤقتا من الاموال الخاضعة للضريبة ما يأتى :

١ - المظلوياى لدى مدينين حكم باشهار افلاسهم أو باعسارهم •

٢ - الديون المشكوك فى تحصيلها •

٣ - الحقوق المتنازع عليها أمام القضاء •

٤ - حق الرجوع على الغير •

وذلك بشرط أن يتمهد أصحاب الشأن باتخاذ اجراءات المطالبة القضائية بالنسبة الى الديون التي تعينها مأمورية الضرائب المختصة وأن يشروعوا فى اتخاذ الاجراءات خلال ستة أشهر من تاريخ تمهدهم بذلك ، ويزول هذا الاستبعاد بانقضاء هذا الاجل دون اتخاذ الاجراءات المشار اليها •

مادة ١٥ - تخضع من الاموال الخاضعة للضريبة الديون والالتزامات

التالية :

١ - الديون والالتزامات الثابتة بمستندات تصلح دليلا على المتوفى
ألمم بالقضاء •

٢ - مصروفات تجهيز جثمان المتوفى وتشيع الجنازة والدفن وإقامة
المأتم بما يناسب حالته الاجتماعية •

٣ - ضريبة التركات الاجنبية على المورث المصرى والتي تكون
مستحقة عن أمواله فى الخارج •

مادة ١٦ - لا تخضع من الاموال الخاضعة للضريبة الديون والالتزامات
التالية :

١ - كل دين أو التزام سقط بالتقادم الا اذا قام أصحاب الشأن
بالوفاء به •

٢ - كل دين نشأ فى الخارج لم يثبت صحته •

٣ - الديون الصورية أو غير الثابتة ويدخل فى ذلك :

(أ) كل سند أو اعتراف بدين صادر من المتوفى خلال السنة السابقة
لوفاته لمصلحة شخص أصبح وارثا له بسبب من أسباب الارث كلن
متوافرا وقت صدور السند أو إبرام الدين سواء أكلن صدوره له
بالذات أم بالواسطة •

وبعد صدور الدين بالواسطة اذا صدر لصالح زوج الوارث
أو أحد فروعه وأزواجهم •

ويجوز لن صدر الدين لصالحه أن يقيم الدليل على جديته فيتم
خصمه •

(ب) كل دين مضمون بتأمين عقلى اذا كان قيد هذا التأمين قد سقط
ويكون الاستبعاد فى هذه الحالة مؤقتا الى أن يثبت عدم تسديد
الدين •

٣٣٢ ضرائب ورسم

(ج) كل دين اعترف به في وصية صادرة من المتوفى من غير أن يقوم عليه دليل آخر .

٤ - كل دين صدر به حكم في دعوى رفعت بعد وفاة المورث لم تختصم فيها مصلحة الضرائب .

الباب الثالث

سعر الضريبة

مادة ١٧ - مع مراعاة حدود الإعفاء المنصوص عليها في المادة (١٨) من هذا القانون تفرض الضريبة على صافي نصيب كل وارث أو مستحق في الاموال الخاضعة للضريبة بالاسعار المبينة فيما بعد :

١ - بالنسبة للفروع والاصول والازواج والاخوة والاخوات :
جنينه

١٠٠٠٠ الأولى ٣ % .

٣٠٠٠٠ التالية ٥ % .

٣٠٠٠٠ التالية ٧ % .

٣٠٠٠٠ التالية ١٠ % .

ما زاد على ذلك ١٥ % .

٢ - تتراد نسبة الضريبة بمقدار المثل لما عدا ذلك من الورثة أو المستحقين . وتسقط كسور الجنيه من صافي النصيب عند تطبيق الضريبة .

ويعتبر الابن بالتبني غرعا للمورث اذا كان قانون الاحوال الشخصية الاجنبى يجيز التبني .

مادة ١٨ - يعفى من الضريبة :

(أ) ٣٠٠٠٠ جنيه من نصيب كل وارث أو مستحق من المفروع والازواج والأب والأم .

(ب) ١٥٠٠٠ جنيه من نصيب كل وارث أو مستحق من الاخوة والاخوات والاصول عدا الأب والأم .

ويزاد حد الاعفاء بمقدار المثل اذا كان أحد الورثة أو المستحقين المشار اليهم في البندين السابقين وقت الوفاة فاقد الاهلية أو ناقصها أو كان عاجزا عاجزا كلياً أو عاجزا جزئياً يمنعه عن العمل .

مادة ١٩ - تخفف الضريبة الى نصفها بالنسبة الى الاموال التى تكون قد آلت الى المورث بطريق الارث أو ما فى حكمه خلال الخمس السنوات السابقة لوفاةه وكان قد أدى عنها الضريبة طبقاً لهذا القانون أو طبقاً للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، والمرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ الملغىين .

مادة ٢٠ - مع عدم الاخلال بأية اعفاءات أفضل مقررة بقوانين أخرى يعفى من الضريبة :

١ - ٢٥٪ من النقد الاجنبى المودع فى أحد البنوك الخاضعة لاشراف البنك المركزى المصرى وذلك فى الحالتين الآتيتين :

(أ) اذا استمر الايداع لمدة سنة تالية لتاريخ الوفاة .

(ب) اذا حول النقد الاجنبى الى نقد مصرى ، قبل ربط الضريبة نهائياً .

٢ - ٢٥٪ من الشهادات الاستثمارية والادخارية بالنقد الاجنبى الصادرة لحساب الحكومة أو الأشخاص العامة للمساهمة فى دعم الوعى الادخارى وتمويل التنمية ، وذلك بشرط عدم التصرف فيها لمدة سنة تالية لتاريخ الوفاة .

٣ - ٢٥٪ من الشهادات الاستثمارية والادخارية بالجنيه المصري الصادرة لحساب الحكومة أو الأشخاص العامة للمساهمة في دعم الوعي الادخاري وتمويل التنمية والودائع لاجل باسم المورث المودعة بأحد البنوك الخاضعة لاسراف البنك المركزي المصري أو حسابات التوفير بالبنوك المشار اليها أو بصندوق توفير البريد وذلك بشرط عدم التصرف فيها لمدة سنة تالية لتاريخ الوفاة .

٤ - ٢٥٪ من رأس المال المستثمر في شكل أسهم أو حصص تأسيس في شركات تعمل في مجالات اقامة المسكن والمجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق الصناعية الجديدة واستصلاح الاراضى واستزراعها والصناعة والسياحة .

الباب الرابع

ربط الضريبة وتحصيلها

الفصل الاول

الاقرارات والاحظارات

مادة ٢١ - على الورثة والموصى لهم والموهور لهم وعلى من آل اليه مال بسبب الوفاة أو على من ينوبون قانونا عن واحد من هؤلاء ، أن يقدموا للأمورية الضرائب المختصة خلال ستين يوما من تاريخ الوفاة اقرارا يبين به اسم المتوفى وأسماء من آلت اليهم أمواله ومحال اقامتهم والتفاصيل التي علموها عن أمواله العقارية والمنقولة والقيم المالية والودائع لدى المصارف أو لدى غيرها وماله من الديون والتأمينات مع بيان ديونه وما عليه من التزامات .

ويرفق بالاقرار المستندات اللازمة أو ما يفيد التقدم بطلبها من الجهات المختصة .

وإذا اتصل بطم صاحب الشأن أو من ينوب عنه قانونا في أى وقت بعد تقديم الاقرار معلومات جديدة يترتب عليها تعديل ما ورد في اقراره

من بيانات وجب عليه في خلال ثلاثين يوما من تاريخ علمه بذلك أن يقدم
اقرارا تكميليا موضحا به هذه المطومات والبيانات .

وتبين اللائحة التنفيذية نموذج الاقرار والمستندات التي ترفق به
وكذلك الاشخاص والجهات التي تلتزم باخطار مصلحة الضرائب عن وفاة أى
شخص ترك مالا خاضعا للضريبة وأوضاع هذا الاخطار واجراءاته .

مادة ٢٢ - على كل مصرف أو محل أو شخص يشتغل عادة بتأجير
الخزائن اخطار مصلحة الضرائب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علمه
بوفاة أى مستأجر لخزينة لديه بذلك ويحظر عليه السماح بفتح الخزينة
في غيبة مندوب مصلحة الضرائب والا كان مسئولا عن ذلك ولا يجوز
لوكيل المستأجر فتح الخزينة فور علمه بوفاة موكله .

مادة ٢٣ - على كل شخص أو مصرف أو شركة أو سمسار من
سماسرة الاوراق المالية يكون مدينا للمتوفى بشيء من القيم المالية المملوكة له
أو من السندات أو الحقوق العامة أو كان مودعا لديه شيء مما ذكر أن يقدم
الى مصلحة الضرائب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علمه بالوفاة اقرارا
محررا طبقا للاوضاع المبينة في اللائحة التنفيذية يبين فيه كل ما في ذمته
للمتوفى .

ولا يجوز لأى من ذكروا قبل تقديم شهادة من المأمورية المختصة
بالواقعة على الافراج عن هذه الاموال أن يسلم شيئا مما في ذمته الى
الورثة أو الموصى لهم أو الموهوب لهم أو غيرهم لا مباشرة ولا بالوساطة
والا كان مسئولا بالتضامن عن دين الضريبة مع الخاضعين لها . في حدود
ما تم تسليمه .

على أنه يجوز للمدينين والحائزين المودع لديهم قيم مالية أو غيرها
من الاموال الخاضعة للضريبة أن يودعوا باحدى الخزائن الحكومية ما
يكون في ذمتهم من أموال وقيم مالية بغير مصاريف .

ولصلحة الضرائب ولكل ذى شأن تكليف من ذكروا بذلك الايداع وذلك وفقا لما تقرره اللائحة التنفيذية •

ويكون هذا الايداع مبرئا لذمتهم بمقداره في مواجهة مصلحة الضرائب مع عدم الاخلال بما يكون لهم أو لأصحاب الشأن من حقوق •

مادة ٢٤ - يلتزم الورثة أو المستحقون في حالة التخلف عن تقديم الاقرار المنصوص عليه في المادة (٣١) بأداء مبلغ اضافي يعادل ٢٪ من الضريبة من واقع الربط النهائي ويعفون منه اذا تم الاتفاق أمام المأمورية دون الاحالة الى لجنة الطعن •

واذا أخفى الوارث أو المستحق عمدا مالا خاضعا للضريبة يلزم بمبلغ اضافي يعادل مثل الضريبة المستحقة على المال الذى أخفاه •

مادة ٢٥ - بمراعاة حكم المادة (٦) من هذا القانون واستثناء من أحكام المادة (٢٣) يكون للورثة أو المستحقين من الاصول والفروع والازواج والاخوة والاخوات حسب الاحوال سحب نصف المبالغ النقدية من المصارف وغيرها من المودع لديهم •

وفي جميع الاحوال يجوز للورثة أو المستحقين اللجوء الى القضاء المستعجل للحكم بحسب المبالغ الضرورية اللازمة لمعيشتهم •

الفصل الثاني

تقدير قيمة الاموال الخاضعة للضريبة

مادة ٣٦ - تقدر قيمة الاراضى الزراعية الخاضعة لضريبة الاطيان بما يعادل ١٥ مثلا للقيمة الاجارية السنوية المتخذة أساسا لربط الضريبة •

وتقدر قيمة الاراضى الزراعية التى لم يتم ربط ضريبة الاطيان عليها بقيمتها وقت الوفاة وبما لا يجاوز ١٥ مثلا للقيمة الاجارية السنوية المتخذة

أساسا لربط الضريبة السنوية للقدان بالحوض أو الناحية الموجودة بها الأرض أو أقرب حوض أو ناحية مجاورة لها .

مادة ٢٧ - ١ - تقدر قيمة العقارات المبنية والأراضي الفضاء المعدة للبناء الخاضعة لضريبة العقارات المبنية بما يعادل ١٥ مثلا للقيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساسا لربط الضريبة .

٢ - تقدر قيمة العقارات المبنية والأراضي الفضاء غير الخاضعة لضريبة العقارات المبنية ، بقيمتها الحقيقية في تاريخ الوفاة وبما لا يجاوز القيمة الحكومية للعقارات والأراضي الماثلة المصوبة وفقا للبند الأول من هذه المادة .

وتضع اللائحة التنفيذية القواعد اللازمة لأجراء هذا التقدير .

٣ - تقدير قيمة الأراضي الفضاء الملحقة بالعقارات المربوطة عليها ضريبة العقارات المبنية بقيمتها الحقيقية وقت الوفاة وبما لا يجاوز القيمة الحكومية للأراضي الفضاء الماثلة المربوطة عليها الضريبة .

وتضاف قيمة هذه الأراضي إلى قيمة العقار الأصلي بشرط ألا تكون قد دخلت لاي سبب من الأسباب في تقدير القيمة الإيجارية للعقار الملحقة به .

٤ - تقدر قيمة الوحدة أو الوحدات السكنية أو الأرض المعدة للبناء التي يكون المورث قد حجزها ولم يتسلمها حتى تاريخ وفاته بقيمتها وفقا للقواعد السابقة المقررة في شأن تقدير قيمة العقارات المبنية أو بما المورث من ثمنها قبل وفاته أيهما أقل .

مادة ٢٨ - تقدر قيمة الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية المصرية أو الأجنبية المقيمة أو المقبولة في النشرة الرسمية ببورصة الأوراق المالية من واقع متوسط الأسعار الرسمية خلال آخر أسبوع حصل فيه التعامل قبل الوفاة .

وتقدر قيمة الأوراق المالية غير المعقّدة بعملة الأوراق المالية بالقيمة الاسمية لها أو بما أدى منها حسب الأحوال .

مادة ٢٩ - ١ - تقدر قيمة حق صاحب الحكر وقيمة حق مالك الأرض المحكرة على أساس أن لصاحب الأرض المحكرة ثلث قيمة الأرض لو كانت حرة خالية من الحكر وأن لصاحب حق الحكر ثلثي قيمتها .

٢ - تقدر قيمة ملك الرقبة بواقع ثلاثة أخماس قيمة الملكية الكاملة وتقدر قيمة حق الانتفاع بخصى قيمة هذه الملكية .

٣ - تقدر قيمة التأمينات على الحياة التي تستحق بعد فترة تالية لتاريخ الوفاة بقيمتها الاستردادية في تاريخ الوفاة .

٤ - تقدر قيمة الاموال التي يخلفها المورث الواقعة خارج مصر بقيمتها الحقيقية في تاريخ الوفاة .

مادة ٣٠ - تقدر قيمة الاموال الخاضعة للضريبة من غير ما ذكر في المواد السابقة بقيمتها الحقيقية في تاريخ الوفاة في ضوء الاستعانة بأهل الخبرة وما يقدم للمأمورية المختصة من أوراق ومستندات وبيانات .
وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد هذا التقدير .

مادة ٣١ - إذا بيع أحد عناصر الاموال الخاضع للتقدير على أساس القيمة الحقيقية وفقا لاحكام المواد السابقة بالمزاد العلني من جانب أية جهة حكومية أو هيئة عامة أو وحدة من وحدات الادارة المحلية أو القطاع العام تلتزم المأمورية المختصة في تقديرها لقيمة هذا العنصر بنتيجة هذا البيع بعد خصم الرسوم المقررة قانونا .

وفي حالة الخلاف بين الورثة أو المستحقين ومصلحة الضرائب على تقدير قيمة أحد هذه العناصر كان لهم طلب بيعه بالمزاد العلني بمعرفة المصلحة التي تلتزم بنتيجة هذا البيع بعد خصم الرسوم المقررة قانونا .
ويشترط لاعمال هذا الحكم أن يقدم طلب البيع قبل صيرورة الربط نهائيا .

الفصل الثالث

الربط والطن

مادة ٢٢ - على المأمورية المختصة الافراج عن نصيب الوارث أو المستحق من الاموال السائلة للوارد بينها بالافراج المخصوص عليه بالمادة (٢١) اذا أدى الضريبة المستحقة من واقع الافراج وذلك دون اخلال بحكم المادتين (١٥) و (١٦) من هذا القانون .

وعلى المأمورية أيضا تحديد قيمة الاموال الخاضعة والضريبة المستحقة على كل وارث أو مستحق في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ استيفاء الاوراق والمستندات المطلوبة .

ولا يجوز للمأمورية في سبيل ربط الضريبة اتخاذ أى اجراء من شأنه وقف أو تعطيل نشاط أى مشروع أو منشأة من عناصر الاموال الخاضعة للضريبة .

مادة ٢٣ - تخطر المأمورية المختصة ذوى الشأن بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بالاسس التى قام عليها تقدير قيمة الاموال الخاضعة للضريبة وصافى نصيب كل وارث أو مستحق وذلك وفقا للاوضاع والاجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

ولذوى الشأن خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمهم الاخطار ، أن ييلفوا المأمورية المختصة باعترضهم عليه بطلب موصى عليه بعلم الوصول أو بمرضية تسلم الى المأمورية المختصة دون رسم . فاذا قبل صاحب الشأن التقدير خلال هذه المدة يتم ربط الضريبة ويكون الربط غير قابل للطعن كما تكون الضريبة واجبة الاداء .

أما اذا اعترض صاحب الشأن أو انقضت المدة ولم ترد ملاحظاته خلالها فتربط المأمورية الضريبة طبقا لما يستقر عليه رأيها ويخطر صاحب الشأن

بهذا الربط وبمناصره وبمقدار الضريبة بخطاب موصى عليه بطم الوصول ،
ويكون له حق الطعن خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمه •

فاذا وافق صاحب الشأن على الربط أو انقضى الميعاد المشار اليه
بالبقرة السابقة دون طعن أصبح الربط نهائيا والضريبة واجبة الاداء والا
أحيل الخلاف الى لجنة الطعن •

وتختص لجنة الطعن بالفصل فيه وذلك وفقا للقواعد والاجراءات
المعمول بها في المنازعات المتعلقة بالطعون الضريبية المنصوص عليها في المواد
من ١٥٧ الى ١٦٣ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم
١٥٧ لسنة ١٩٨١ وبما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون •

مادة ٣٤ - اذا رفض أصحاب الشأن استلام الاخطار بالربط يثبت
ذلك بموجب محضر يحرره أحد موظفي مأمورية الضرائب المختصة ممن لهم
صفة الضبطية القضائية وينشر عن ذلك في لوحة الاعلانات بالمأمورية طبقا
للقواعد التي تضعها اللائحة التنفيذية •

أما اذا ارتد الاخطار مؤشرا عليه بما يفيد عدم الاستدلال على المعلن
اليه يتم إعادة الاعلان طبقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في قانون
المرافعات المدنية والتجارية •

ويعتبر النشر في لوحة الاعلانات بالمأمورية المختصة أو الاعلان في
مواجهة النيابة العامة اجراء قاطعا للتقادم •

وفي الحالتين السابقتين يكون لصاحب الشأن خلال ثلاثين يوما من
تاريخ توقيع الحجز على الاموال الخاضعة للضريبة كلها أو بعضها أن يطعن
في الربط والا أصبح الربط نهائيا •

مادة ٣٥ - في حالة تعديل قيمة صافي الاموال الخاضعة للضريبة لأي

سبب من الاسباب نتيجة لاعتراض أو طعن طبقا للمواد السابقة ، يسرى هذا التحديل على جميع أصحاب الشأن حتى ولو لم يكن الاعتراض أو الطعن مقدما منهم جميعا .

مادة ٣٦ - اذا لم يقدم صاحب الشأن الاقرار المنصوص عليه في المادة (٢١) خلال الميعاد يكون للمأمورية المختصة ربط الضريبة وفقا للميانات التي تتوافر لديها بأدلة ثابتة وتعلن المأمورية صاحب الشأن بهذا الربط بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ويكون له الاعتراض والطعن في هذا التقدير خلال المواعيد وأمام الجهات وطبقا للإجراءات المنصوص عليها في المواد السابقة .

مادة ٣٧ - للمأمورية المختصة أن تجرى ربطا اضافيا بالنسبة لأي عنصر من عناصر الاموال الخاضعة للضريبة لم يسبق الإبلاغ عنه عند ربط الضريبة وعليها أن تعلن صاحب الشأن بعناصر الربط الاضافي والاسس التي قام عليها بخطاب موصى عليه بعلم الوصول . وتسرى في شأن هذا الربط جميع الاحكام المتعلقة بالربط الأصلي .

مادة ٣٨ - في حالة قيام نزاع على صفة الوارث أو المستحق تسوى الضريبة مؤقتا على أساس السعر المنصوص عليه بالبند (٢) من المادة (١٧) من هذا القانون وتعاد تسوية الضريبة عند انتهاء المنازعة .

مادة ٣٩ - يجوز تصحيح الربط النهائي المستند الى تقدير المأمورية أو قرار لجنة الطعن بناء على طلب الورثة أو المستحقين خلال خمس سنوات من التاريخ الذي أصبح فيه الربط نهائيا وذلك في الحالات الآتية :

- ١ - ربط الضريبة على مال غير مملوك للمورث .
- ٢ - عدم تطبيق الإعفاءات المقررة قانونا .
- ٣ - الخطأ في تعيين الورثة أو من في حكمهم أو تحديد أنصبتهم .

- ٤ — الخطأ في تطبيق سعر للضريبة •
- ٥ — الخطأ في تقدير عنصر من عناصر الاموال الخاضعة للضريبة بما يخالف القواعد المقررة في هذا القانون •
- ٦ — عدم خصم الضرائب أو الديون المستحقة للحكومة أو الهيئات العامة أو وحدات الادارة المحلية وشركات ووجعات القطاع العام •
- ٧ — اذا كانت القيمة المقدرة للمال الخاضع للضريبة قد تمت بالمخالفة لقرارات لجان التقييم الادارية الملزمة سواء اكانت سابقة أم لاحقة •
- ويجوز بقرار من وزير المالية اضافة حالات أخرى •
- وتختص بالنظر في الطلبات المشار اليها لجنة أو أكثر يكون من بين أعضائها عضو من مجلس الدولة بدرجة نائب على الاقل ويصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها ومقرها قرار من رئيس مصلحة الضرائب •
- ويتم البت في طلب صاحب الشأن خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ تقديمه •

الفصل الرابع

تحميل الضريبة

- مادة ٤٠ — تؤدي الضريبة نقداً أو بسندات حكومية أو بسندات تضمنها الحكومة أو بما يوجد ضمن الاموال الخاضعة للضريبة من أوراق مالية مقيدة بجدول الاسعار بيورصة الاوراق المالية •
- واذا تنوعت الاوراق المشار اليها كان للوزارة الضرائب المختصة حق الاختيار من بينها وتقبل السندات والاوراق المالية المشار اليها بالسعر الذي قدرت به طبقاً للمادة ٢٨ من هذا القانون •

- مادة ٤١ — تؤدي الضريبة بأكملها اذا كان من بين الاموال الخاضعة

لها نقود أو سندات أو قيم مرغص في التعامل بها في بورصة الاوراق المالية
تعامل قيمتها مثلى قيمة الضرائب المستحقة على الاقل .

واذا كانت قيمة العناصر المشار اليها تقل عن مثلى قيمة الضريبة
المستحقة ، تستأدى المأمورية من الضريبة ما يعادل نصف قيمة هذه
العناصر ويقسط باقى الضريبة على مدة لا تزيد على عشر سنوات ولا تقل
عن ثلاث من تاريخ الربط .

أما اذا لم يكن من بين الاموال الخاضعة للضريبة أى من العناصر
المشار اليها فيحق لصاحب الشأن تقسيط مبلغ الضريبة على مدة لا تزيد
على عشر سنوات ولا تقل عن خمس من تاريخ الربط .

مادة ٤٢ — في حالة التصرف في مال من الاموال الخاضعة للضريبة
تصبح الضريبة المؤجلة حالة الاداء بمقدار نصف قيمة المال المحصل من
التصرف بشرط أن يبقى من الاموال الاخرى ما يضمن اللوفاء ببلى الضريبة
والا أصبحت الضريبة المؤجلة حالة الاداء بمقدار المبالغ المتحصلة فعلا من
التصرف وفى حدود الضريبة المستحقة .

مادة ٤٣ — لا يجوز لاتخاذ اجراءات تحصيل للضريبة الا على الاموال
الخاضعة لها ودون تعرض للاموال الشخصية المملوكة للوارث أو المستحق .

الباب الخامس

احكام عامة

مادة ٤٤ — يكون لمصلحة الضرائب فيما يتعلق بتحصيل للضريبة حق
امتياز على الاموال الخاضعة لها وبالقدر المطلوب من الضريبة ، كما يكون
لها حق تتبع هذه الاموال تحت يد الغير .

مادة ٤٥ — على كل من يشتري عقارا أو أى حق من الحقوق العينية

آل الى البائع بطريق الارث أو الهبة أو الوصية ولم يعض على ذلك أكثر من خمس سنوات أن يثبت قبل التعاقد من أن الضريبة المقررة بهذا القانون قد سددت ، والا كان مسئولاً بالتضامن مع البائع عن الضريبة المستحقة وفي حدود قيمة العقار أو الحق .

مادة ٤٦ — تتقدم الضريبة بعضى خمس سنوات تبدأ من اليوم التالى لتقديم الاقرار .

فاذا لم يقدم صاحب الشأن الاقرار أو أخفى عنهما أو مستندات أو قدم بيانات غير صحيحة فلا يسرى التقدم الا من اليوم التالى لعلم مأمورية الضرائب بوجود هذه العناصر أو المستندات أو عدم صحة البيانات أو بعضى خمسة عشر علما من تاريخ الوفاة أيهما أقرب .

مادة ٤٧ — مع عدم الاخلال بأسباب قطع التقدم المنصوص عليها فى القانون الدنى تنقطع مدة تقدم الضريبة بالاحطار الذى ترسله المأمورية الى صاحب الشأن تأسيس تقدير العناصر الخاضعة للضريبة أو بربطها أو بالاحالة الى لجنة الطعن .

مادة ٤٨ — يسقط حق صاحب الشأن فى المطالبة برد الضريبة التى دفعت بدون وجه حق بعضى خمس سنوات من تاريخ اخطاره بربطها ، واذا عدل الربط بدأت مدة جديدة من تاريخ اخطاره بالربط المعدل وتنقطع المدة فى الحالتين بالطلب الذى يرسله صاحب الشأن للمصلحة بخطاب موصى عليه بعلم الوصول لاسترداد ما دفع بغير وجه حق .

مادة ٤٩ — لا يجوز للمأمورية الضرائب المختصة أن تمتنع عن الافراج عن الاموال الخاضعة للضريبة بسبب عدم ربط ما قد يكون مستحقا على المورث من ضرائب .

وعلى المأمورية أن تطفى كل ذى شأن بناء على طلبه شهادة افراج

عن الاموال التى آلت اليه وسدد عنها الضريبة المقررة بهذا القانون أو تكون قد سقطت بالتقادم وذلك وفقاً للاحكام وعلى النموذج الذى تحدده اللائحة التنفيذية •

مادة ٥٠ - لا يجوز لوثقى المقود والموظفين العموميين ، الذين تخولهم صفتهم تحرير أو تلقي المقود والمحركات ، أو اتخاذ إجراءات التسجيل والقيود والتأشير والشطب وغيرها ، القيام بأى عمل مما يدخل فى اختصاصهم يتعلق بأى بيع أو تصرف موضوعه أحد الاموال الخاضعة للضريبة ما لم تقدم اليهم الشهادة المنصوص عليها فى المادة السابقة وعليهم أن يثبتوا فى المقود ما هو محون فى هذه الشهادة •

مادة ٥١ - يكون لموظفى مصلحة الضرائب الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير المالية صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يقع من جرائم بالمخالفة لاحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية ومع ذلك لا يجوز لهم دخول الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى أو الدار التى كان يقيم فيها المتوفى •

مادة ٥٢ - لا يجوز لاية جهة حكومية أو غير حكومية أن تمتنع عن إطلاع موظفى مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبط القضائى على ما لديها من دفاتر ووثائق ومستندات وأوراق لازمة لربط الضريبة •

ويتم الإطلاع فى مقر هذه الجهات فى أثناء ساعات العمل العادية •
وتلتزم تلك الجهات بموافاة مصلحة الضرائب بما تطلبه من بيانات لازمة لربط الضريبة •

مادة ٥٣ - كل شخص يكون له بحكم وظيفته أو اختصاصه أو عمله شأن فى ربط أو تحصيل الضريبة أو الفصل فيما يتعلق بها من منازعات ملزم بمراعاة سر المعنة •

ولا يجوز لأى من العاملين بمصلحة الضرائب ممن لا يتمل عملهم بربط أو تحصيل للضريبة إعطاء أية بيانات أو اإلالاع للمير على أية ورقة أو بيان أو ملف أو غير ذلك الا فى الاحوال المصرح بها لقانونا .

وعلى مصلحة الضرائب إعطاء بيانات للمورثة أو المستحقين بناء على طلب كتابى منهم .

الباب السادس

المعقوبات

مادة ٥٤ - مع مراعاة أحكام المادة التالية :

يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تجاوز ألف جنيه كل من خالف أحكام المواد ٢٢ ، ٢٣ ، ٥٢ من هذا القانون .

مادة ٥٥ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفى جنيه :

١ - كل شخص أو مختص بمصرف أو بمحل يشغل عادة بتأجير الخزائن سمح بفتحها فى غيبة مندوب مصلحة الضرائب بالمخالفة لأحكام المادة (٢٢) من هذا القانون .

٢ - كل من سلم شيئاً مما فى ذمته من الاموال الخاضعة للضريبة الى الأشخاص المبينين فى المادة (٢٣) من هذا القانون بالمخالفة لحكمها .

٣ - كل من خالف أحكام المادة (٥٠) من هذا القانون .

٤ - كل وكيل قام بفتح خزينة مؤجرة للمتوفى لدى أحد المصارف أو المحلات أو الأشخاص المستغلة عادة بتأجير الخزائن استنادا الى هذا التوكيل بعد وفاة المورث وثبوت علمه بواقعة الوفاة قبل فتح الخزينة .

مادة ٥٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من خالف أحكام المقتريين الاولى والثانية من المادة (٥٣) من هذا القانون .

مادة ٥٧ - لا يجوز مباشرة أى اجراء من اجراءات التحقيق أو رفع الدعوى العمومية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون الا بناء على طلب من وزير المالية .

**قرار وزير المالية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٩
باللائحة التنفيذية لقانون ضريبة الـايـلولة (١)**

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون المدنى ؛

وعلى قانون ضريبة الاطيان رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ ؛

وعلى قانون الضريبة على المقارات المبنية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ؛

وعلى قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة

١٩٨١ ؛

وعلى قانون ضريبة الـايـلولة الصادر بالقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون رسم الـايـلولة الصادرة بالقرار الوزارى

رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ ؛

وفناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

(مسادة اولى)

يمثل فى شأن قانون ضريبة الـايـلولة رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ باللائحة

التنفيذية المرفقة .

(مسادة ثانية)

تلغى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الصادرة بقرار

وزير المالية والاقتصاد رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ كما يلغى كل حكم يخالف أحكام اللائحة المرفقة .

(مادة ثلاثة)

ينشر هذا القرار والنماذج المرفقة في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ١٧/١٠/١٩٨٩ .

اللائحة التنفيذية

لقانون ضريبة الايولة

الباب الاول

احكام عامة

مادة ١ - يقصد بالمبارات الاتية حينما ترد في هذه اللائحة المعنى المحدد قرين كل منها :

- أولا (القانون) : القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه .
- ثانيا (الضريبة) : ضريبة الايولة المقررة بالقانون المذكور .
- ثالثا (المصلحة) : مصلحة الضرائب .
- رابعا (مأمورية الضرائب المختصة) :

١ - المأمورية الكائن في دائرة اختصاصها محل اقامة المتوفى اذا لم يكن من ممولي الضريبة على الارباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ، أو من ممولي الضريبة العامة على الدخل .

٢ - المأمورية المختصة طبقا للقواعد المعمول بها بالنسبة للضرائب المبينة بالبند (١) اذا كان المتوفى من ممولي احدى هذه الضرائب .

٣ - مأمورية الضرائب الكائن في دائرة اختصاصها مصالح المتوفى الرئيسية ، اذا لم يكن المتوفى من ممولى الضرائب المنصوص عليها في البند السابق أو لم يكن له محل اقامة في مصر •

مادة ٢ - يطبق في شأن القوطن في مصر الاحكام المقررة في القانون المحنى •

مادة ٣ - تقدم الطلبات والاضطارات والافقرارات والمظلمات المنصوص عليها في هذه اللائحة من الورثة أو من المستحقين أو غيرهم من ذوى الشأن على النماذج المرفقة أو على أية ورقة تشتمل على البيانات الواردة بهذه النماذج •

وتسلم هذه النماذج أو الاوراق الى المصلحة أو المأمورية المختصة بحسب الاحوال مقابل ايصال رسمى معتمد ومختوم بعد توريدها وقيدتها في السجل الخاص بذلك ، ويجوز أن يوجه أى منهما بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول •

مادة ٤ - توجه الاضطارات من المصلحة أو المأمورية المختصة الى الورثة أو المستحقين أو غيرهم من ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ما لم ينص صراحة على غير ذلك في المواد التالية •

مادة ٥ - للمأمورية المختصة أن تطلب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول من الجهات الحكومية أو غير الحكومية ومن دور التسليف والرهن والافراد موافقاتها بالبيانات التى تساعد في أداء مهمتها ، وعلى من يوجه اليه طلب البيانات أن يرد على المأمورية بكل ما لديه منها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال عشرة أيام من تاريخ تسلمه الطلب •

مادة ٦ - للمأمورية المختصة أو لجنة الطعن بصحب الاحوال من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب ذوى الشأن تصحيح الاخطاء المادية والحسابية .

مادة ٧ - للورثة أو المستحقين في التركة حق الاطلاع على ملف التركة بمقر المأمورية المختصة بناء على طلب كتابى يقدم اليها .

ولهم في جميع الاحوال حق الحصول على بيان من هذه المأمورية بما لديها من معلومات عن عناصر الاموال التى خلفها المورث وذلك في سبيل تقديم الاقرار المنصوص عليه بالمادة (٢١) من القانون .

ويتعين تسليم البيان المطلوب خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديم الطلب الى المأمورية .

مادة ٨ - لا يجوز لموظفى مصلحة الضرائب دخول الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى أو الدار التى كان يقيم فيها المتوفى سواء كانت الدار في الحاليتين مملوكة له أثناء حياته أو مستأجرة .

مادة ٩ - يقوم القناصل ونوابهم والموظفون القائمون بأعمالهم في الخارج كل في دائرة اختصاصه مقام مأمور الضرائب في تنفيذ أحكام القانون والقرارات المنفذة له ، وعليهم ابلاغ مصلحة الضرائب عن يتوفى من الاجانب عن أموال في مصر ، وكذلك أن يبلغوا المصلحة فوراً عن يتوفى من المصريين في الخارج سواء اكانت تركته في مصر أو في الخارج ، وأن يرجعوا اليها في كل ما يتعلق بما يوجد في هذه التركات في الخارج ، وتنفيذ ما يبلغون به في شأنها وعليهم تحصيل ضريبة الايلولة المستحقة عليها وتوريدها الى مصلحة الضرائب .

الباب الثاني

وعاء الضريبة

مادة ١٠ - لا تدخل في الوعاء الخاضع للضريبة :

(أ) الأصول والحقوق المعنوية مثل شهرة المحل وحق الايجار وحق الاداء
للطنى .

(ب) المتعلقات الشخصية للمتوفى مثل الملابس والمصوغات والمجوهرات التى
كانت مخصصة لاستعماله .

مادة ١١ - تعد السيارة الخاصة بالمتوفى وما يماثلها من الأصول
الخاضعة للضريبة .

مادة ١٢ - تخضع فى جميع الاحوال من الاموال الخاضعة للضريبة
مصرفات تجهيز جثمان المتوفى وتشيع الجنازة والدفن واقامة المأتم بما
يناسب حالته الاجتماعية حتى ولو أدى الغير هذه المصروفات .

الباب الثالث

الاعفاء من الضريبة

مادة ١٣ - أولا : يثبت العجز الكلى أو الجزئى الذى يمنع من
العمل للوارث أو للمستحق المنصوص عليه فى المادة (١٨) من القانون على
النحو التالى :

(أ) بالقرار الصادر من الجهة الطبية المختصة تطبيقا لاحكام قوانين
وتشريعات التأمينات الاجتماعية والمعاشات المعمول بها حسب
الاحوال .

(ب) بقرار من المجلس الطبى العام الذى يحال اليه الوارث أو المستحق
غير الخاضع لتلك القوانين والتشريعات وذلك من الامورية المختصة
بناء على طلبه .

ويجب أن يشتمل قرار المجلس المذكور على تحديد حالة من تمت

احالته الى المجلس ونسبة العجز المانع من العمل طبقا للقواعد والاحكام المنصوص عليها في القوانين والتشريعات المشار اليها في البند السابق حسب الاحوال *

ثانيا : تثبت سن القاصر بشهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها قانونا ويثبت فقد الاهلية أو نقصها بحكم أو بقرار قضائي نهائي *

مادة ١٤ - يعتد بالاغفاء المقرر في البنود (١) و (٢) و (٣) من المادة «٢٠» من القانون اذا استمر الايداع أو عدم التصرف في جميع الاموال المشار اليها في البنود المذكورة لمدة سنة تالية لتاريخ الوفاة *

ويثبت استمرار الايداع أو التحويل لنقد مصرى بشهادة من البنك على النموذج رقم « ٧ أيلولة » المرفق *

كما يثبت الامتناع عن التصرف باقرار من الورثة مصدق عليه من البنك الصادر عنه الشهادات *

الباب الرابع

ربط الضريبة وتحصيلها

الفصل الاول

الاقرارات والاضطارات

مادة ١٥ - يقدم الاقرار المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة (٢١) من القانون على النموذج رقم « ١ أيلولة » المرفق *

ويقدم الاضطرار المنصوص عليه في المادة (٤) من القانون على النموذج رقم « ٢ أيلولة » المرفق *

مادة ١٦ - يرفق بالاقرار المشار اليه بالمادة السابقة المستندات التالية أو ما يفيد طلب استخراجها من الجهة المختصة بحسب الاحوال :

١ - الاعلام الشرعى بثبوت الوفاة والوراثة أو ما يقوم مقامه قانونا فيما يتعلق بالأجانب •

٢ - قرار الوصاية أو القوامة أو الوكالة عن الغائب بالنسبة الى المسمول بها من الورثة أو المستحقين •

٣ - كشف رسمى من واقع المكلفات الرسمية بالاراضى الزراعية المملوكة للمتوفى والخاضعة لضريبة الاطيان والقيمة الاجبارية المقدرة لها •

٤ - كشف رسمى بأمالك المتوفى الخاضعة للضريبة على العقارات البنينة أو ضريبة الاراضى الفضاء •

٥ - أية وثائق أو أوراق يرى ذو الشأن تقديمها لاثبات ما للتركة من حقوق أو ما عليها من التزامات •

ويجب أن تقدم تلك المستندات للمأمورية المختصة خلال أسبوع من تاريخ الحصول عليها •

مادة ١٧ - يرفق بالاقرار - فى حالة وجود منشآت تجارية أو صناعية ضمن الاموال الخاضعة للضريبة - ما يلى :

(أ) الحسابات الختامية للمنشأة حتى تاريخ الوفاة متضمنة حسابات المتاجرة والتشغيل وحساب الارباح والخسائر والميزانية العمومية فى تاريخ الوفاة موقعة من محاسب قانونى وذلك بالنسبة الى المنشآت التى تضمك دفاتر منتظمة •

(ب) بيان مفصل موقع من ذوى الشأن يشتمل على تحديد كل موجودات المنشأة من أصول ثابتة ومتداولة عقارية ومنقولة •

(ج) جرد كامل موقع من ذوى الشأن لكل البضائع بالمنشأة من مواد خام

أو نصف مصنوعة أو كاملة المصنع مع بيان المصنف والكمية وثمان
الشراء والبيع •

مادة ١٨ - يقدم الاقرار التكميلي المنصوص عليه بالفقرة الثالثة من
المادة (٢١) من القانون على النموذج رقم « ٣ أيلولة » المرفق •

مادة ١٩ - يبلغ المعد ومساخي البلاد ومندوبي الشيلخات بأقسام
ومراكز الشرطة مصلحة الضرائب بوفاة أى شخص خلف تركة ، وذلك
خلال سبعة أيام من تاريخ وفاته ، ويجب أن يشتمل هذا التبليغ على بيان
اسم المتوفى وتاريخ وفاته ومحل اقامته وأسماء وصفات وعناوين
الورثة ونشاطه المهني أو التجارى أو الحرفى ، وما يكون معلوما عن تركته •

مادة ٢٠ - يخطر رؤساء مأموريات وصيارف ومحصلو الضرائب
العقارية بالمحافظات مصلحة الضرائب بكل بيان يتصل بعلمهم أثناء مباشرة
عملهم خاصا بشخص توفى وظف عقاره مبنيا أو أرضا فضاء أو أرضا
زراعية وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ علمهم بالوفاة ، ويجب أن يتضمن
الاضطار اسم المتوفى وعنوانه وتاريخ الوفاة وبيان ما تركه من عقارات
والقيمة الايجارية السنوية المتخذة أساسا للربط على كل منها •

مادة ٢١ - يحظر على أى مصرف أو محل أو شخص علم بوفاة
مستأجر خزينة لديه السماح بفتح هذه الخزينة فى غيبة مندوب مصلحة
الضرائب وذلك فور العلم بالوفاة ، ولا يجوز فى جميع الاحوال السماح
بفتح الخزينة بمعرفة وكيل المستأجر الا بعد اقراره كتابة بأن موكله مازال
على قيد الحياة •

وتحفظ هذه الاقرارات لدى مؤجر الخزينة بعد قيدها فى سجل خاص
ولمصلحة الضرائب حق الاطلاع على هذه الاقرارات والسجلات •

مادة ٢٢ — يجب أن يتضمن الاخطار المنصوص عليه في المادة (٢٢) من القانون البيانات الآتية :

اسم ولقب مقدم الاقرار — مهنة — عنوان عمله — رقم الخزينة المؤجرة — جهة وجودها — مكان مفتاحها — تاريخ عقد الايجار الخاص بها — اسم ولقب المتوفى — مستأجر الخزينة — محل اقامته — تاريخ وفاته — تاريخ علم المؤجر بالوفاة — أسماء شركاء المستأجر ومحال اقامتهم — تاريخ وساعة آخر مرة غتحت فيها الخزينة وأسماء الاشخاص وصفتهم الذين تألموا بفتحها ومهنة ومحل اقامة كل منهم •

مادة ٢٣ — يجب على كل من له في ذمة المتوفى دين أو حق من الحقوق غير مسجل أو مقيد أن يقدم الى مصلحة الضرائب اقراراً متضمناً بياناً بالدين أو الحق وطبيعته ونشأته مع الاشارة الى ما لديه من مستندات وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ علمه بالوفاة أو من تاريخ التقبیه عليه سواء من جانب المصلحة أو من جانب ذوى الشأن •
ويقدم الاقرار على النموذج رقم « ٦ أيلولة » المرفق •

مادة ٢٤ — يحرر الاقرار المشار اليه في الفقرة الاولى من المادة (٢٣) من القانون على النموذج رقم « ٤ أيلولة » المرفق •

مادة ٢٥ — يكون التكليف بالايداع المنصوص عليه في المادة (٢٣) من القانون باعلان على يد محضر اذا تولى هذا التكليف أحد ذوى الشأن ويكتب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول اذا كان الايداع بناء على طلب مأمور الضرائب المختص ويحدد للايداع في الحالتين ميعاد لا يقل عن أسبوع ولا يزيد على ثلاثة أسابيع •

ويخطر ذوو الشأن مصلحة الضرائب أو المأمورية المختصة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بتاريخ التكليف بالايداع الصادر عن أحدهم لتتخذ الاجراءات القانونية اللازمة بحسب الاحوال •

مادة ٢٦ - يحرر المودع محضر ايداع من ثلاث نسخ على النموذج رقم « هـ أيلولة » المرفق موضحا به وصف الوديعة وصفا دقيقا يميزها عن غيرها .

وتختتم النسخ الثلاث بعد الايداع بخاتم الخزنة التي تم الايداع فيها وترد احدها للمودع وتحفظ الثانية في ملفات الخزنة وترسل الثالثة لاختار مصلحة الضرائب أو مأمورية الضرائب المختصة .

وتتبع هذه الاجراءات سواء قام المودعون بالايداع من تلقاء أنفسهم أو كان الايداع بناء على طلب ذوى الشأن أو مأمور الضرائب المختص .

مادة ٢٧ - يحرر مأمور الضرائب المختص محضرا باثبات عدم الايداع في الاجل المحدد بالمخالفة للاحكام السابقة .

مادة ٢٨ - يلتزم الورثة أو المستحقون بأداء مبلغ اضافى يعادل (٢/٢) من الضريبة من واقع الربط النهائى وذلك في حالة تظلمهم عن تقديم الاقرار المنصوص عليه في المادة (٢١) من القانون خلال ستين يوما من تاريخ الوفاة .

ويعفى الورثة أو المستحقون من أداء المبلغ الاضافى المشار اليه اذا تم الاتفاق على ربط الضريبة دون احالة الى لجنة الطعن .

مادة ٢٩ - تخطر مصلحة الضرائب من المصارف والمودع لديهم أموال المتوفى بما تم صرفه للورثة أو المستحقين وفقا لاحكام المادة (٢٥) من القانون وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ الصرف على النموذج رقم « ٤ مكرر أيلولة » المرفق .

الفصل الثانى

تقدير قيمة الاموال الخاصة للضريبة

مادة ٣٠ - تقدر قيمة العقارات المبنية التى لم تربط عليها ضريبة

المعارات المبنية ، على أساس القيمة الحقيقية للمباني والأرض في تاريخ الوفاة ، ويستهدى في ذلك بالمستندات التى يقدمها ذوو الشأن .

وفى جميع الاحوال ، لا يجوز أن تزيد هذه القيمة على القيمة الحكيمة للمعارات المماثلة .

مادة ٣١ — تقدر قيمة الاراضى الفضاء غير الخاضعة لضريبة المعارات المبنية بقيمتها الحقيقية فى تاريخ الوفاة ، وبما لا يجاوز القيمة الحكيمة للاراضى المماثلة ، الخاضعة لضريبة المعارات المبنية المحسوبة وفقا للبند (١) من المادة (٢٧) من القانون .

ويستهدى فى هذا التقدير بسعر المتر الذى يعتد به فى تقدير ضريبة الاراضى الفضاء .

مادة ٣٢ — يقصد بالمعارات والاراضى المماثلة فى تطبيق أحكام المادتين السابقتين ، أقربها للمعارات والاراضى الخاضعة للضريبة ، وذلك مع مراعاة فروق الموقع والصقع عند الاقتضاء .

مادة ٣٣ — لا يجوز تقدير قيمة للاراضى الفضاء أو للحدائق الملحقة بالمعارات المربوطة عليها ضريبة المعارات المبنية ، اذا كانت الارض أو الحديقة قد دخلت فى تقدير القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقار الملحقة به وذلك وفقا للكشف الرسمى المستخرج من الكلفات ، أو كانت غير صالحة للبناء عليها استقلالا عن العقار المربوطة عليه الضريبة .

مادة ٣٤ — تقدر قيمة الاموال المنصوص عليها بالمادة (٣٠) من القانون بقيمتها الحقيقية فى تاريخ الوفاة ، فى ضوء ما يقدم للمأمورية المختصة من أوراق ومستندات وبيانات ، وبمراعاة حالة المال موضوع التقدير وما جرى عليه العرف التجارى أو الصناعى أو الزراعى ويجوز الاستعانة فى ذلك بأهل الخبرة عند الاقتضاء .

مادة ٣٥ - تضع مصلحة الضرائب جدولاً للخبراء ويقسم هذا الجدول إلى أقسام نوعية مختلفة حسب طبيعة الموضوعات التي قد تتطلب خبرتهم فيها .

وتسرى في شأن هؤلاء الخبراء وأدائهم لمهمتهم التشريعات المنظمة لأعمال الخبرة وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذه اللائحة .

مادة ٣٦ - يجب أن يكون تقرير الخبير مستوفياً شكلاً وموضوعاً طبقاً لاصول الخبرة الفنية ، ويوقع عليه الخبير توقيعاً مقترناً بالتاريخ ، ويرفق بالتقرير محاضر الأعمال وخط السير ويجب أن يتضمن التقرير على الأخص ما يأتي :

- (أ) معاملة المال المقصود تقديره بمعرفة الخبير .
- (ب) اثبات حالة المال وحصره وجرده ووصفه وصفاً دقيقاً شاملاً .
- (ج) الرسوم الهندسية أو البنائية التي يقتضى الأمر اعدادها .
- (د) الأسس التي قام عليها التقدير والتثمين .

مادة ٣٧ - تقدر أتعاب الخبراء بمقدار نصف في المائة من قيمة المال المقدر حتى تصل الأتعاب إلى ثلاثمائة جنيه ثم تخفض النسبة المذكورة إلى ربع في المائة بعد ذلك ويكون الحد الأقصى للأتعاب عن المهمة الواحدة خمسمائة جنيه والحد الأدنى خمسون جنيهاً .

ويجوز تقدير أتعاب إضافية للخبير مراعاة لظروف التركة وأهميتها .
ويعتمد تقدير الأتعاب من رئيس المأمورية المختصة وتتحمل الشركة أتعاب الخبرة .

مادة ٣٨ - يجوز للمأمورية المختصة حرمان الخبير من أتعابه كلها أو بعضها ، إذا أثنى تقريره لعيب في الشكل أو كان عمله ناقصاً لاهماله أو لخطئه ، كما يجوز لها كلها اقتضى تحديد قيمة عناصر التركة ذلك تكليف الخبير بإعادة العمل أو تكملته بلا أجر جديد .

الفصل الثالث

الربط والظمن

مادة ٣٩ - تمحدد المأمورية المختصة الاوراق والمستندات اللازمة لربط الضريبة المستحقة في حالة عدم تقديم الاوراق والمستندات كلها أو بعضها ، خلال سبعة أيام من تاريخ تقديم ذوى الشأن الاقرار ، وتخطر المأمورية كلا منهم ببيان هذه الاوراق والمستندات وعليهم تقديمها خلال شهر من تاريخ استلام الاخطار ، وذلك بموافقة تسلم للمأمورية مقابل ايصال يتضمن تاريخ التسليم .

مادة ٤٠ - يجب على المأمورية المختصة الانتهاء من تحديد صافي قيمة الاموال الخاضعة للضريبة وحساب قيمة الضريبة المستحقة واخطار كل وارث أو مستحق أو غيرهم من ذوى الشأن بذلك وبأسس التقدير لقيمة هذه الاموال على النموذج رقم « ٨ أيلولة » المرفق خلال شهرين على الاكثر من تاريخ استيفاء الاوراق والمستندات .

مادة ٤١ - تربط الضريبة باصدار الورد والتنبيه اذا قبل ذوى الشأن التقدير كتابة ويكون هذا الربط غير قابل للظمن .

وتخطر المأمورية ذوى الشأن بربط الضريبة وعناصرها على النموذج رقم « ٩ أيلولة » المرفق وذلك في الحالتين الآتيتين :

١ - عدم الرد على المأمورية خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلم ذى الشأن النموذج رقم « ٨ أيلولة » .

٢ - عدم موافقة ذى الشأن على تقدير المأمورية كله أو بعضه الذى أخطر به على النموذج رقم « ٨ أيلولة » .

مادة ٤٢ - يثبت ارتداد الاخطار - المرسلة من المأمورية الى ذوى

الشأن — بمحضر يحرره المأمور المختص ، ويبين في هذا المحضر أسباب الارتداد وبصفة خاصة إذا كان الاخطار مؤشرا عليه من موزع البريد بما يفيد رفض الاستلام ويحرر هذا المحضر من صورتين تحفظ الاولى بملف التركة وتعلق الثانية بلوحة الاعلانات بالمأمورية .

ويعد سجل المأمورية تقيد فيه هذه المحاضر أولا بأول ليكون دليلا على النشر بلوحة المأمورية .

مادة ٤٣ — تخطر مأمورية الضرائب الجهات المختصة لاجراء التحريات اللازمة في الحالات التي يرتد فيها الاخطار مؤشرا عليه بما يفيد عدم وجود ذوى الشأن أو عدم التعرف على محال اقامتهم فان أسفرت التحريات عن تحديد محل الإقامة أعاد المأمور الاخطار عليه ، وأن لم تسفر التحريات عن الامتداء الى محال اقامتهم يتم اعلانهم في هذه الحالة في مواجهة النيابة العامة وذلك كله طبقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات .

مادة ٤٤ — يجوز الطعن على ربط الضريبة الوارد بالنموذج رقم « ٩ أيلولة » خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلم هذا النموذج وفي هذه الحالة تحيل المأمورية أوجه الخلاف الى لجنة الطعن وتخطر ذوى الشأن بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

مادة ٤٥ — اذا قبل ذوى الشأن الربط المحدد بالنموذج رقم « ٩ أيلولة » أو انقضى الميعاد المشار اليه في المادة السابقة دون طعن أصبح الربط نهائيا .

مادة ٤٦ — تختص لجان الطعن بالنظر بين جميع أوجه الخلاف بين ذوى الشأن والمصلحة ، ويخطر كل من ذوى الشأن والمأمورية المختصة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بموعد الجلسة قبل الميعاد

المحدد لانمقادها بشرة أيام على الأقل وذلك على النموذج رقم « ٢٢ »
ضرائب « المرفق » .

مادة ٤٧ — تنقيد الطعون في كل لجنة طعن في سجل خاص برقم مسلسل
يثبت فيه بيان المأمورية المختصة واسم المورث وتاريخ وفاته وجنسيته
وأسماء الطاعنين من الورثة أو من في حكمهم وتقديرات المأمورية وأوجه
الطعن وتاريخه وتواريخ الجلسات التي نظر فيها والجلسة التي صدر
فيها القرار ومنطوقه وتاريخ اعلائه .

كما يعد في كل لجنة طعن سجل خاص بالجلسات تنقيد به الطعون
المعرضة في كل جلسة وما تم بشأنها .

مادة ٤٨ — تصدر قرارات لجنة الطعن مسببة ويجب على رئيس اللجنة
وأمين السر توقيعها خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ صدورها .

وتخطر كل من المصلحة والمأمورية المختصة وذوى الشأن بقرار اللجنة
بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول على النموذج رقم « ٢٢ » مكررا
ضرائب « المرفق » .

وتكون الضريبة واجبة الاداء على أساس مقدارها المحدد في قرار
اللجنة .

مادة ٤٩ — يخطر كل من ذوى الشأن بالربط الاضافي في الحالات
النصوص عليها في المادتين (٢١) ، (٣٧) من القانون على النموذج رقم
« ١٠ أيلولة » المرفق ويجب أن يتضمن هذا النموذج أسس وأوجه تقدير
عناصر المال الخاضع للضريبة التي بنى عليها الربط الاضافي وصافي قيمة
التركة وفقا للربط الاصلى ويحدد في الاخطار ميعاد ثلاثين يوما لقبول
الربط الاضافي أو الطعن فيه طبقا لاحكام المادة (٣٣) من القانون .

الفصل الرابع تحصيل الضريبة

مادة ٥٠ - تحرر المأمورية المختصة الاوراد والتبهيات التى يتم بها تحصيل الضريبة على النموذج رقم « ١١ أيلولة » المرفق وتخطر بها كل من ذوى الشأن خلال سبعة أيام من تاريخ اعتمادها •

مادة ٥١ - تؤدى الضريبة المستحقة بأكملها اذا كان من بين الاموال الخاضعة لها نقود أو سندات أو قيم مرخص فى التعامل بها فى بورصة الاوراق المالية تعادل قيمتها مثلئ قيمة الضرائب المستحقة على الاقل •

مادة ٥٢ - تستأدى المأمورية المختصة من الضريبة المستحقة ما يعادل نصف قيمة العناصر المشار اليها فى المادة السابقة اذا كانت نقل عن مثلى قيمة الضريبة المستحقة ويقسط باقى الضريبة على مدة لا تزيد على عشر سنوات ولا تقل عن ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ تسليم الورد والتبهي لذوى الشأن •

مادة ٥٣ - اذا لم يكن من بين الاموال الخاضعة للضريبة أى من العناصر المشار اليها فى المادة (٥١) يقسط مبلغ الضريبة على مدة لا تزيد على عشر سنوات ولا تقل عن خمس سنوات تبدأ من تاريخ تسلم الورد والتبهي •

مادة ٥٤ - يجوز فى جميع الاحوال بناء على طلب ذى الشأن تقسيط أداء الضريبة المستحقة لاية مدة أقل من الحد الأدنى المخصوص عليه فى المادتين السابقتين •

مادة ٥٥ - تخطر المأمورية المختصة ذوى الشأن بقرار تقسيط الضريبة أو رفضه ويجب أن يكون قرار رفض التقسيط مسبباً ، ويجوز التظلم من هذا القرار خلال ستين يوماً على الأكثر من تاريخ العلم به

الى المأمورية المختصة وعليها احوالة التظلم مشفوعا بالرأى خلال عشرة أيام من تاريخ تقديمه الى رئيس منطقة الضرائب المختصة ، وعليه أن يفصل فيه بقرار مسبب خلال أسبوعين •

وتخطر المأمورية الممول بالقرار الذى يصدر فى هذا الشأن خلال أسبوعين من تاريخ صدوره •

مادة ٥٦ - تؤدى الضريبة المستحقة على النحو الاتى :

(أ) نقدا بخزانة مأمورية الضرائب المختصة أو بموجب شيك مصرفى أو مقبول الدفع لصالح مصلحة الضرائب على أى مصرف من المصارف الخاضعة لاشراف البنك المركزى المصرى أو بحوالة بريدية •

(ب) بسندات حكومية أو بسندات تضمنها الحكومة تحول لصالح مصلحة الضرائب وفى هذه الحالة ترفق بالسندات قائمة من نسختين يبين فيها اسم مقدمها ونوعها وأرقامها وعدد الكوبونات المتصلة بها وأرقام هذه الكوبونات وتاريخ اليوم الذى قدمت فيه ويوقع الموظف المختص الذى تسلمها على نسختين بعد المراجعة على السندات المقدمة ويعيد احداها الى مقدم السندات فى اليوم ذاته •

(ج) بأوراق مالية مفيدة بجدول الاسعار ببورصة الاوراق المالية مما تضمه العناصر الخاضعة للضريبة تحول لصالح مصلحة الضرائب •

مادة ٥٧ - تؤدى الضريبة فى الحالة المبينة فى البند (ج) من المادة السابقة بناء على طلب يقدمه ذوو الشأن الى المأمورية المختصة خلال شهر من تاريخ تسلم الاوراد والتنبيهات ، وللمأمورية عند تعدد الاوراق المالية حق الاختيار من بين تلك الاوراق وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار من رئيس مصلحة الضرائب •

وتخطر المأمورية المختصة مقدم الطلب بالاوراق التى تم اختيارها

لتسليمها اليها خلال ثمانية أيام من تاريخ الاخطار فاذا انقضى هذا الميعاد اعتبر طلب الاداء كأن لم يكن واتخذت اجراءات الحجز والتحصيل •

مادة ٥٨ - توجه المأمورية المختصة بتبئها بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول الى من آل اليه نصيب في المقيم المالية الخاضعة للضريبة والمصرح بالتعامل بها في البورصة اذا لم يؤد الضريبة المستحقة عليه وذلك لادائها خلال ثمانية أيام من تاريخ استلام التنبيه •

ويجب أن يتضمن هذا التنبيه بياناً بهذه القيم وأرقامها وقيمتها وعدد الكوبونات المتصلة بها وغير ذلك من البيانات الواردة في اقرارات ذوى الشأن أو في غيرها بحسب الاحوال •

واذا انقضت المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة دون أن يؤدي ذو الشأن الضريبة توقع المأمورية الحجز الادارى على هذه القيم •

الباب الخامس

الافراج عن التركة

مادة ٥٩ - يقدم طلب الافراج عن التركة المنصوص عليه في المادة (٤٩) من القانون الى مأمورية الضرائب المختصة لتصدر قرارها فيه في ميعاد لا يجاوز أسبوعاً من تاريخ تقديم الطلب ، وعلى المأمورية اخطار مقدم طلب الافراج بالقرار الذى يصدر بشأنه وذلك خلال أسبوع من تاريخ صدوره •

مادة ٦٠ - يجوز التظلم من قرار المأمورية الصادر في طلب الافراج خلال عشرة أيام من تاريخ تسلم الاخطار المشار اليه في المادة السابقة •

ويعرض التظلم على لجنة تشكل من رئيس المأمورية والمراجع والمأمور المختص وعلى اللجنة البت في التظلم خلال أسبوع من تاريخ تقديمه •

وعلى المأمورية المختصة اخطار المتظلم بالقرار الصادر بالبت في تظلمه وأسبابه خلال أسبوعين من تاريخ صدوره .

ويجوز التظلم من قرار اللجنة المشار اليه الى رئيس منطقة الضرائب المختصة خلال أسبوعين من تاريخ تسلمه الاخطار المشار اليه في الفقرة السابقة .

ويكون قرار رئيس المنطقة في هذا الشأن مسببا ونهائيا .

مادة ٦١ - تصدر شهادة الافراج المنصوص عليها بالمادة (٤٩) من القانون على النموذج رقم « ١٢ أيلول » المرفق .

وتختتم هذه الشهادة بخاتم المأمورية ويوقع عليها من المأمور المختص ورئيس المأمورية أو من ينفيه .

ثامنا - رسم تنمية موارد الدولة

قانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤

بقرضى رسم تنمية الموارد المالية للدولة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الاتى نصه ، وقد أصحرائاه :

مادة ١ - يفرض رسم يسمى « رسم تنمية الموارد المالية للدولة » على ما يأتى :

١ - (البند ثالثا مضاف بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٨٩) الإيرادات التى تزيد على ١٨٠٠٠ جنيها سنويا :

أولا : ٢٪ على ما يزيد على ١٨٠٠٠ ج من صافى الأرباح الخاضعة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية •

٢٪ على ما يزيد على ١٨٠٠٠ ج من صافى أرباح المهن غير التجارية •

٢٪ على ما يزيد على ١٨٠٠٠ ج من المرتبات وما فى حكمها •

ثانيا : ٢٪ على ما يزيد على ١٨٠٠٠ ج مما يمنح لرؤساء وأعضاء مجالس الإدارة فى شركات المساهمة والمحيرين وأعضاء مجالس المراقبة فى شركات التوصية بالاسهم وذات المسئولية المحدودة وذلك من مبالغ خاضعة للضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة •

فاذا كان الممول يخضع لأكثر من ضريبة نوعية سرى الرسم على ما

(١) الجريدة الرسمية فى ١٠/٤/١٩٨٤ - العدد ٤٠ (تابع) ١ •

يزيد عن ١٨٠٠٠ ج من مجموع أوعية الضرائب النوعية المنصوص عليها في هذا البند •

ثالثا : ٢/ على ما يزيد على ١٨٠٠٠ جنيه من صافي أرباح الجهات المنصوص عليها بالمادة ١١١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل •

٢ - (مستبدلة بالقانون رقم • لسنة ١٩٨٦) جوازات السفر :

مليم جنيه

٥٠٠ ٤٣ على استفراج جواز السفر أو تجديده •

٣ - اقامة الاجانب وما يتعلق بها :

جنيه

٢٠ على التصالح في مخالفة التأخير في تسجيل اقامة الاجنبي •

٢٠ على التصالح في التأخير في الاخطار عن ايواء الاجنبي أو مفادته أو استخدامه •

٢٠ على التصالح في مخالفة عدم الاخطار قبل تغيير محل الإقامة •

٥٠ على التصالح مع الاجنبي في حالة عدم حصوله على ترخيص الإقامة أو تجديده •

٥ على طلبات الإقامة •

٥ على طلبات الحصول على شهادة الإقامة •

٣٠ عن كل سنة من السنوات التي يصدر بها ترخيص الإقامة أو بطاقة الإقامة •

٥ على تأشيرة العودة الى أراضي الجمهورية •

٤ - طلب الحصول على الجنسية المصرية :

جنيته

٥٠ على طلب الحصول على الجنسية المصرية •

٥ - مغادرة البلاد :

جنيته

٥ عند مغادرة أراضي الجمهورية •

٦ - رخص السلاح :

جنيته

٢٥ على استخراج رخصة السلاح عن كل قطعة أو تجديدها •

٧ - إذن العمل :

جنيته

٥٠ عن كل إذن عمل ، يصدر للعمل في الخارج أو في أي جهة أو

هيئة أجنبية أو مشروع من المشروعات الأجنبية في جمهورية

مصر العربية •

١٠٠ عن كل سنة عند التجديد •

ويعفى من هذا الرسم من يعمل في جهة أو هيئة أجنبية أو مشروع

من المشروعات الأجنبية في جمهورية مصر العربية إذا كان مجموع مسا

يستولى عليه من الإيرادات المنصوص عليها في المادة (٥٥) من قانون

الضرائب على الدخل لا يزيد على حدود الإعفاء المنصوص عنها في المادة

٦٠ من القانون المشار إليه •

٨ - السيارات :

٥٠٪ من قيمة الضريبة على رخصة تسيير السيارات الخاصة ذات

محرك سعة ٢٠٠٠ سم^٣ فأكثر •

(م ٢٤ - موسوعة مصر - ج ١٨)

٣٧٠ ضرائب ورسوم

و ٢٥٪ من قيمة الضريبة اذا كانت سعة المحرك تقل عن ٢٠٠٠ سم^٣ .

٩ - المحركات ويأتى الاوعية الخاضعة لضريبة الدمغة النوعية :

قروش

٥ - على كل وعاء من الاوعية الخاضعة لضريبة الدمغة النوعية التى تكون ضريبة الدمغة عليها من فئة الخصبة قروش فأكثر .

٨ - (مستبدلة بالتقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦) السيارات ورخص القيادة :

(١) رخصة تسير السيارات الخاصة :

١٦ جنيتها للسيارات التى لا تزيد سعة محركها على ١٠٠٠ سم^٣ .

٢٣ جنيتها للسيارات التى تزيد سعة محركها على ١٠٠٠ سم^٣ ولا تزيد على ١٣٠٠ سم^٣ .

٢٥ جنيتها للسيارات التى تزيد سعة محركها على ١٣٠٠ سم^٣ ولا تزيد على ١٦٠٠٠ سم^٣ .

١٢٠ جنيتها للسيارات التى تزيد سعة محركها على ١٦٠٠ سم^٣ ولا تزيد على ٢٠٠٠ سم^٣ .

٢٨٠ جنيتها للسيارات التى تزيد سعة محركها عن ٢٠٠٠ سم^٣ وتقل عن ٢٥٠٠ سم^٣ .

٣٥٠ جنيتها للسيارات التى تكون سعة محركها من ٢٥٠٠ سم^٣ فأكثر (انتاج ما قبل ١٩٨٠) ٥

٥٠٠ جنيتها للسيارات التى تكون سعة محركها من ٢٥٠٠ سم^٣ فأكثر (انتاج ١٩٨٠ وما بعدها) .

(ب) رخصة قيادة مركبات النقل السريع :

مليم جنفيه

٠٠٠ ٢٠ رخصة قيادة خاصة •

٠ ٦٠٠ ٩ رخصة قيادة درجة ثلاثة أو درجة ثانية أو درجة أولى •

٠٠٠ ٩ رخصة معلم قيادة أو رخصة قيادة دراجة بخارية أو آلية ،

• أو رخصة قيادة للتجربة أو رخصة قيادة جرار زراعى •

٠٠٠ ٤ رخصة مؤقتة للتعليم •

١٠ - استخراج صور المحررات :

جنفيه

١ على استخراج كل صحيفة من صور المحررات الرسمية من مصلحة

الشهر المقارن ١٠

١١ - الاعفاء من التجنيد :

جنفيه

١ على كل شهادة اعفاء من التجنيد •

مادة ٢ - تحدد الاوعية الخاضعة للرسم المنصوص عليه في البند ١

من المادة الاولى على أساس الوفاء الذي اتخذ أساسا لربط الضريبة النوعية

وفقا لاحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة

١٩٨١ ، ويستحق هذا الرسم مع الضريبة النوعية ويخضع لما تخضع له

من أحكام •

ولا يسرى الرسم المنصوص عليه في البند (١) على التصرفات

المقارية المنصوص عليها في المادة (١٩) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١

والاستغلال الزراعى للمحاصيل البستانية •

ويلتزم العاملون الذين تخضع إيراداتهم لضريبة المرتبات والفتاات المنصوص عليها بالفقرة ثانيا من البند (١) من المادة الاولى من هذا القانون والذين يزيد مجموع ما يحصلون عليه على ١٨٠٠٠ جنيه في السنة بتقديم اقرار سنوى الى مأمورية الضرائب المختصة خلال شهرين من تاريخ انتهاء السنة يتضمن ما تقاضاه كل منهم من مبالغ والجهات التي تقاضاها منها خلال السنة المقدم عنها الاقرار .

١٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦) الشراء من الاسواق الحرة :

دولار واحدا على كل سلعة تشتري من الاسواق الحرة يزيد ثمنها على خمسة دولارات ويعفى من هذا الرسم أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الاجانب العاملون (غير الفخريين) المقيدون في الجداول التي تصدرها وزارة الخارجية وتحصل الاسواق الحرة هذا الرسم وتورده لصلحة الضرائب .

١٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦) البيع بالمازاد :

٥٪ من قيمة البيع يلتزم بها البائعين .

١٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦) تذاكر السفر الى الخارج الصادرة في مصر بالعملة المحلية :

٢٥٪ من قيمة كل تذكرة سفر للخارج تصدر في مصر بالعملة المحلية ويحدد أقصى مقداره مائة وخمسون جنيها بالنسبة للدرجة الاولى ، ومائة جنيه بالنسبة للدرجات الاخرى وتخضع لهذا الرسم تذاكر السفر المجانية بقيمة هذا الرسم .

(١) نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ على ما يأتى :
 « يبرى في شأن مخالفة احكام المادة الاولى من هذا القانون لحكام المواد ١٨٧ ثالثا و ١٩٠ و ١٩١ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ » .

وتخصص نسبة ٢٥٪ من حصيله هذا الرسم للصرف منها على تمويل خطة وزارة السياحة لتنمية المناطق السياحية وتطوير الفنادق والمطارات وتجميل المناطق الاثرية وتنميتها وتمويل مشروعات منع التلوث والمحافظة على البيئة وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير المالية (١) .

وتلتزم شركات الطيران التي تقوم بصرف تذاكر السفر بتحصيل المبالغ المشار اليها وتوريدها الى الجهات التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير المالية .

(ج) رسم استخراج بدل فاقد أو تالف :

مليم جنيه

٤٠٠ ٤ : رسم استخراج بدل فاقد أو تالف من رخص تسيير أو قيادة مركبات النقل السريع .

١٥ - (الحفلات والخدمات الترفيهية التي تقام في الفنادق والمحلات العامة السياحية :

ويحدد الرسم عليها وفقا للمبالغ المدفوعة وبالنسب الآتية :

٢٠٪ على الـ ١٥٠٠٠ جنيه الاولى .

٣٠٪ على الـ ١٥٠٠٠ جنيه التالية .

٤٠٪ على ما زاد على ذلك .

وتلتزم الجهات التي تقدم هذه الخدمات بتحصيل هذا الرسم مع قيمة الخدمة وتوريده الى مصلحة الضرائب .

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٧ لسنة ١٩٨٦ (منشور فيما بعد) .

١٦ - (مضافة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦)^(١) الضالحيات والكباين والاكشاك التى تقع فى المصايف والمصايف ليا ككن نوعها :

ويكون الرسم عليها معادلا لعشرين فى المائة من مقابل الانتفاع المقرر عليها سنويا ، أو من القيمة الأيجارية المقررة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية بحسب الاحوال وذلك كله بحد أدنى مقداره ٥٠ جنيها سنويا ، ويلتزم المالك بتحصيل هذا الرسم وتوريده لمصلحة الضرائب .

ويصدر قرار من وزير المالية بإجراءات ومواعيد تحصيل وتوريد الرسم المنصوص عليه فى البنود الخمسة السابقة ، وفى حالة التخلف عن توريد هذا الرسم فى الموعد المحدد لذلك يتم تحصيله بطريق المحجز الإدارى ، ويستحق على الجهات المسئولة مثل المبلغ المقررة .

مادة ٣ - يحصل الرسم المنصوص عليه فى المادة الأولى من هذا القانون بالاضافة الى الضرائب والرسوم المقررة بمقتضى القوانين الصادرة بشأنها عن ذات الإيراد أو الواقعة الخاضعة للرسم المفروض بهذا القانون وتسرى فى شأنه جميع الأحكام المنصوص عليها فى القوانين المشار إليها .

وفىما عدا الرسم المنصوص عليه فى الفقرة ثانيا من البند ١ من المادة الأولى لا يستحق الرسم فى الحالات المعفاة من الضريبة أو الرسم عن الإيراد أو الخدمة المشار إليهما بمقتضى تلك القوانين أو أية قوانين أخرى .

مادة ٤ - مع عدم الإخلال بحكم المادة الثالثة لا يجوز الاعفاء من الرسم ما لم ينص على الاعفاء منه صراحة .

مادة ٥ - تؤول حصيله الرسم المنصوص عليه فى هذا القانون كاملة الى الخزنة العامة للدولة .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم

التالى لتاريخ نشره ، فيما عدا الرسم على صافي الارياح التجارية والصناعية والمهن غير التجارية فيسرى اعتباراً من السنة الضريبية ١٩٨٤ أو السنة المالية المنتهية خلالها متى كان انتهؤها لاحقاً لتاريخ العمل بهذا القانون .

وعلى الوزراء كل فيما يخصه اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ المحرم سنة ١٤٠٥ (٣ أكتوبر سنة ١٩٨٤) .

قرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بغرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ (١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بغرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن إعادة البناء التنظيمي لمصلحة الضرائب ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٨٤ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بغرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة •

قرر :

مادة ١ - يكون تحصيل وتوريد رسم تنمية الموارد المالية للدولة المفروض بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ ، وفقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في اللائحة المرافقة •

مادة ٢ - يحصل رسم التنمية المشار اليه في المادة السابقة ، بالإضافة الى الضرائب والرسوم المقررة بمقتضى القوانين الصادرة بشأن ذات الابرار أو الواقعة الخاضعة للرسم المذكور وتسرى في شأن تحصيل هذا الرسم جميع الاحكام المنصوص عليها في القوانين المشار اليها فيما عدا الرسم المفروض على ايرادات رؤساء وأعضاء الشركات المساهمة والمديرين وأعضاء مجالس المراقبة في شركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة من مبالغ خاضعة للضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة •

(١) الوقائع المصرية - العدد ٩٥ (تابع) في ٢١/٤/١٩٨٦ •

مادة ٣ - اذا تظلفت الجهة المترمة بتحصيل الرسم المنصوص عليه في البنود أرقام ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من المادة الاولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ ، عن توريد الرسم في الموعد المحدد باللائحة الموافقة ، يتم استثناء الرسم بطريق الحجز الادارى مع التزام الجهة المتخلفة عن التوريد بمثل قيمة الرسوم التى تخلفت عن توريدها كما يسرى في شأن منقلفة أحكام البنود المشار اليها نصوص المواد ١٨٧ (ثالثاً) ، ١٩٠ ، ١٩١ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

مادة ٤ - لا يسرى الرسم المنصوص عليه في البند الاول من المادة الاولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه ، على التصرفات العقارية المنصوص عليها في المادة ١٩ من قانون الضرائب على الدخل ، كما لا يسرى الرسم على الاستغلال الزراعى للمحاصيل البستانية المنصوص عليه في المادة ٢٢ من القانون المذكور .

مادة ٥ - يتم أداء رسم تنمية الموارد المالية للدولة اما نقداً أو بقسائم توريد ، أو بمحركات مدموغة مقدما أو بطوابع خاصة لكل نوع من هذا الرسم ، وذلك وفقاً للقواعد والاجراءات التى تحددها مصلحة الضرائب .

مادة ٦ - فيما عدا نسبة الـ ٢٥٪ من حصيله رسم التنمية المفروض على تذاكر السفر الى الخارج الصادرة في مصر بالعملة المحلية تؤول حصيله رسم التنمية المفروض بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ معدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ الى الخزانه العامة .

مادة ٧ - يلغى قرار وزير المالية رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

صدر في ١٩٨٦/٤/٢١ .

اللائحة التنفيذية لقانون فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة

الفصل الأول

رسم التنمية عن الإيرادات التي تزيد على ١٨٠٠٠ جنيه سنوياً

مادة ١ - تقوم مصلحة الضرائب بتحصيل رسم التنمية بواقع ٢/١٪ على ما يزيد على ١٨٠٠٠ جنيه سنوياً من :

(أ) صافي الأرباح الخاضعة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، ويختص بتحصيل الرسم في هذه الحالة مأمورية للنشاط التجاري التي يتبعها الممول .

(ب) صافي أرباح المعن غير التجارية ، ويختص بتحصيل الرسم في هذه الحالة مأمورية للنشاط المعن التي يتبعها الممول .

(ج) المرتبات وما في حكمها .

(د) ما يمنح لرؤساء وأعضاء مجالس الإدارة في شركات المساهمة والمديرين وأعضاء مجالس المراقبة في شركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة من مبالغ خاضعة لضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة .

ويختص بتحصيل الرسم في أحوال البندين ج ، د المأمورية التي يقدم اليها الممول لقراره عن الضريبة العلمة على الدخل .

(هـ) مجموع أوعية الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية ، المعن غير التجارية ، كسب العمل ، إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ويختص بتحصيل للرسم في هذه الحالة مأمورية النشاط الرئيسي للممول .

مادة ٢ - على كل عامل تزيد مرتباته السنوية وما في حكمها على ١٨٠٠٠ جنيه وعلى رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة

والمديرين وأعضاء مجالس المراقبة في شركات التوصية بالاسهم أو شركات المسئولية المحدودة ، الذين تريد إيراداتهم الخاضعة للضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة على ١٨٠٠٠ جنيه سنويا ، أن يتقدم الى المأمورية المختصة بتحصيل رسم التنمية باقرار على النموذج ٢٦ ضرائب وذلك خلال شهرين من انتهاء السنة الضريبية ، وأن يرفق بالاقرار بيانا بما صرف له — خلال السنة السابقة — من مرتبات ومكافآت وأجور وبدلات حضور وبدلات طبيعة عمل ومزايا نقدية أو عينية أو غيرها من البدلات والمزايا على اختلاف أنواعها •

وعلى كل ممول يخضع لأكثر من ضريبة نوعية من الضرائب المنصوص عليها في المادة السابقة ، ويزيد مجموع إيراداته عن ١٨٠٠٠ جنيه سنويا أن يقدم الى مأمورية نشاطه الرئيسي ، خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة للضريبة ، اقرارا موحدا على النموذج رقم ٥٢ ضرائب ، وأن يرفق بهذا الاقرار بيانا بجميع ما حصل عليه خلال السنة الضريبية السابقة — من إيرادات خاضعة للضرائب النوعية المشار اليها •

مادة ٣ — تقوم مصلحة الضرائب خلال شهر من تاريخ تحصيل رسم التنمية بإيداع حصيلة الرسم بالبنك المركزى المصرى بحساب « رسم التنمية عن الإيرادات التى تزيد على ١٨٠٠٠ جنيه سنويا » •

الفصل الثانى

رسم التنمية على جوازات السفر وإقامة الاجانب وما يتطرق بها وطلب الحصول على الجنسية المصرية ومغادرة البلاد

مادة ٤ — تقوم مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية بتحصيل رسم التنمية المنصوص عليه في البنود أرقام ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من المادة الاولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ وذلك بالفئات التالية :

مليم جنينه

- ٥٠٠ ٤٣ على استخراج جواز السفر أو تجديده •
- ٢٠ على التصالح في مخالفة التأخير في تسجيل إقامة الاجنبي •
- ٢٥ على التصالح في التأخير في الاخطار عن ابواء الاجنبي أو مغادرته أو استخدامه •
- ٢٠ على التصالح في مخالفة عدم الاخطار قبل تغيير محل الإقامة •
- ٥٠ على التصالح مع الاجنبي في حالة عدم حصوله على ترخيص الإقامة أو تجديده •
- ٥ على طلبات الإقامة •
- ٥ على طلبات الحصول على شهادة الإقامة •
- ٣٠ عن كل سنة من السنوات التي يصدر بها ترخيص الإقامة أو بطاقة الإقامة •
- ٥ على تأشيرة العودة الى أراضي الجمهورية •
- ٥٠ على طلب الحصول على الجنسية المصرية •
- ٥ عند مغادرة أراضي الجمهورية •

وتودع حصيلة هذا الرسم بالبنك المركزي المصري « حساب رسم التنمية على جوازات السفر وإقامة الاجانب وما يتعلق بها وطلب الحصول على الجنسية المصرية ومغادرة البلاد » •

الفصل الثالث

رسم التنمية على رخص السلاح

مادة ٥ - تقوم مديرية الامن المختصة بتحميل رسم التنمية على رخص السلاح وذلك بواقع ٢٥ جنيتها عن كل قطعة سلاح ، عند استخراج الرخصة أو تجديدها •

وتودع حصيلة هذا الرسم بالبنك المركزى المصرى « حساب رسم التنمية على رخص السلاح » .

الفصل الرابع

أذن العمل

مادة ٦ - تقوم مصلحة الامن العلم بتحصيل رسم التنمية عن اذن العمل وفقا للفتاات الآتية :

جنيته

٥٠ عن كل اذن عمل يصدر للعمل فى الخارج أو فى أى جهة أو هيئة أجنبية أو مشروع من المشروعات الأجنبية فى جمهورية مصر العربية .

١٠٠ عن كل سنة عند تجديد اذن العمل .

مادة ٧ - يعفى من الرسم المنصوص عليه فى المادة السابقة من يعمل فى جهة أو هيئة أجنبية أو مشروع من المشروعات الأجنبية ، فى جمهورية مصر العربية ، اذا كان مجموع ما يستولى عليه من الايرادات المنصوص عليها فى المادة (٥٥) من قانون الضرائب على الدخل ، لا يزيد على حدود الاعفاء المنصوص عليها فى المادة (٦٠) من القانون المشار اليه .

وتودع حصيلة هذا الرسم بالبنك المركزى « ح رسم التنمية على اذون العمل » .

الفصل الخامس

رسم التنمية عن استخراج رخص تسيير السيارات الخاصة ورخص قيادة مركبات النقل السريع أو استخراج بدل فاقد أو تألف لها

مادة ٨ - تقوم ادارة المرور المختصة بتحصيل رسم التنمية المنصوص

عليه في البند ٨ من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل
بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ ، وذلك بالفئات الآتية :

(أ) بالنسبة لرخصة تسير السيارات الخاصة :

جنيه

- ١٦ للسيارات التي لا تزيد سعة محركها على ١٠٠٠ سم^٣ .
- ٢٣ للسيارات التي تزيد سعة محركها على ١٠٠٠ سم^٣ ولا تزيد
على ١٣٠٠ سم^٣ .
- ٢٥ للسيارات التي تزيد سعة محركها على ١٣٠٠ سم^٣ ولا تزيد
على ١٦٠٠ سم^٣ .
- ١٢٠ للسيارات التي تزيد سعة محركها على ١٦٠٠ سم^٣ ولا تزيد
على ٢٥٠٠ سم^٣ .
- ٢٨٠ للسيارات التي تزيد سعة محركها على ٢٥٠٠ سم^٣ وتقل عن
٢٥٠٠ سم^٣ .
- ٣٥٠ للسيارات التي تكون سعة محركها من ٢٥٠٠ سم^٣ فأكثر انتاج
ما قبل ١٩٨٠ .
- ٥٠٠ للسيارات التي تكون سعة محركها من ٢٥٠٠ سم^٣ فأكثر انتاج
١٩٨٠ وما بعدها .

(ب) بالنسبة لرخصة قيادة مركبات النقل السريع :

مليم جنيه

- ٢٠ رخصة قيادة خاصة .
- ٦٠٠ ٩ رخصة قيادة درجة ثلاثة أو درجة ثانية أو درجة أولى .
- ٩ رخصة معلم قيادة أو رخصة قيادة دراجة بخارية أو آلية ،
أو رخصة قيادة للتجربة أو رخصة قيادة جرار زراعي .
- ٤٠٠ ٤ رخصة مؤقتة للتعليم .

(ج) بالنسبة لرسم استخراج بدل فاقد أو تالف :

مليم جنيه

٤٠٠ ٤ رسم استخراج بدل فاقد أو تالف من رخص تسيير أو قيادة مركبات النقل السريع .

وتودع حصيلة هذا الرسم بالبنك المركزى المصرى « ح / رسم التنمية على استخراج رخص تسيير السيارات » .

الفصل السادس

رسم التنمية عن المحررات وباقى
الادعية الخاضعة لضريبة الدمغة النوعية

مادة ٩ — يستحق رسم تنمية بواقع خمسة قروش على كل وعاء من الادعية الخاضعة لضريبة الدمغة النوعية التى تكون ضريبة الدمغة عليها من فئة الخمسة قروش فأكثر .

وعلى الجهات والاشخاص المزمين بتنفيذ أحكام ضريبة الدمغة النوعية نحصيل الرسم المشار اليه على المحررات والادعية الخاضعة للضريبة المذكورة .

وعلى مصلحة الضرائب والجهات المشار اليها بهذه المادة ايداع حصيلة هذا الرسم بما فيها حصيلة بيع الطابع رسم التنمية بالبنك المركزى المصرى « ح / رسم تنمية الموارد على المحررات وباقى الادعية الخاضعة لضريبة الدمغة النوعية » .

الفصل السابع

رسم التنمية على استخراج صور المحررات من الشهر العقارى

مادة ١٠ — تقوم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق بتحصيل رسم

التمتية المفروض على استخراج صور المحررات بواقع جنيه واحد على استخراج كل صحيفة من صور المحررات الرسمية من المصلحة المذكورة

وتودع حصيلة هذا الرسم بالبنك المركزى المصرى « ح/ رسم التتمية على استخراج صور المحررات من الشهر العقارى » •

الفصل الثامن

رسم التتمية على شهادات الاعفاء من التجنيد

مادة ١١ - تقوم الادارة العامة للتجنيد بتحصيل رسم التتمية على شهادات الاعفاء من التجنيد بواقع جنيه واحد على كل شهادة اعفاء من التجنيد •

وتودع حصيلة هذا الرسم بالبنك المركزى المصرى « ح/ رسم التتمية على شهادات الاعفاء من التجنيد » •

الفصل التاسع

رسم التتمية على الشراء من الاسواق الحرة

مادة ١٢ - تتولى الجهات القائمة بالبيع نظام الاسواق الحرة تحصيل رسم التتمية المفروض بالبيد (١٢) من المادة الاولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ معدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ ، وذلك بواقع دولار واحد على كل سلعة تشتري من الاسواق الحرة ويزيد ثمنها على خمسة دولارات •

ويقصد بالسلعة في مفهوم الفقرة السابقة الوحدة الواحدة القائمة بذاتها ، فيتعدد الرسم بتعدد هذه الوحدات وان كلت من نفس النوع •

وعلى الجهات المشار اليها في الفقرة الاولى اثبات رسم التتمية المحصل

في بند مستقل بكل مستند أو فاتورة بيع وتلتزم هذه الجهات بتوريد حصيلة الرسم المشار اليه الى مصلحة الضرائب (الادارة العامة لضرائب الدمغة بالقاهرة) خلال خمسة عشر يوما من بداية الشهر التالي للتحويل ، ويتم التوريد بموجب شيك بالدولار بقيمة الرسوم المحصلة ، ويحرر الشيك لصالح الادارة العامة لضرائب الدمغة بالقاهرة ويسلم للادارة المذكورة مرفقا به النموذج رقم (١) المرافق .

مادة ١٣ - تقوم مصلحة الضرائب بتظهير الشيك المشار اليه في المادة السابقة للبنك المركزي المصري ، ويتم ايداع قيمته في حساب خاص يفتح لهذا الغرض باسم « حساب رسم التنمية على الشراء من الاسواق الحرة » .

مادة ١٤ - يعفى من أداء الرسم المشار اليه في المادة ١٣ من هذه اللائحة أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي والاجانب العاملون (غير الفخريين) المقيعون في الجداول التي تصدرها وزارة الخارجية .

الفصل العاشر

رسم التنمية على البيع بالزاد

مادة ١٥ - يسرى رسم التنمية المفروض بالبند رقم (١٣) من المادة الاولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ على جميع حالات البيع بالزاد سواء كان بيعا اختياريا أو قضائيا أو اداريا ، وسواء تعلق المبيع بمقار أو بمنقول أو بحقوق معنوية .

ويكون الرسم بواقع ٥٪ من ثمن البيع ، ويلتزم به البائع ، ويستحق الرسم فور رسو المزداد ، ويتم تحصيل وتوريد الرسم وفقا للقواعد الواردة في المواد التالية .

مادة ١٦ - حالة البيع الاختياري بالمزاد طبقا للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية أو طبقا لاي قانون آخر :

(أ) اذا تم البيع من غير الخبير أو فى غير صالة من صالات المزادات القرم البائع فور رسو المزاد بسداد رسم التنمية وعلى البائع توريد الرسم خلال مهلة لا تتجاوز أربعة أيام من تاريخ البيع الى مراقبة المعاملات التجارية فى حالة المزادات التى تتم بمحافظتى القاهرة والجيزة أو لخزائن مكاتب السجل التجارى المختصة فى حالة المزادات التى تتم بباقى المحافظات •

(ب) اذا تم البيع عن طريق الخبير المثلن أو فى صالة من صالات المزادات ، فطلى الخبير أو صاحب الصالة حسب الاحوال تحصيل رسم التنمية من البائع فور رسو المزاد ، وتوريد الرسم المحصل الى الجهات المنصوص عليها فى البند السابق وخلال المهلة الواردة به •

(ج) على مراقبة المعاملات التجارية بمحافظتى القاهرة والجيزة ومكاتب السجل التجارى بباقى المحافظات اصدار شيكات لصالح البنك المركزى المصرى بقيمة رسوم التنمية الموردة اليها وفقا للبندين السابقين ، وذلك خلال الخمسة عشر يوما الاولى من الشهر التالى لورود الرسوم اليها •

مادة ١٧ - حالة البيع القضائى بالمزاد :

على أقلام كتاب المحاكم التى يتم فيها البيوع القضائية بالمزاد وسواء تمت هذه البيوع بمعرفة أقلام المحضرين أو بواسطة قاضى التنفيذ تحصيل رسم التنمية من ثمن البيوع بمجرد رسو المزاد وقيل اجراء أى توزيع لثمن البيع • وتقوم أقلام كتاب المحاكم بتوريد الرسوم المحصلة الى البنك المركزى المصرى خلال الخمسة عشر يوما الاولى من الشهر التالى لرسو المزاد ، وفلك بموجب شيكات لصالح البنك المذكور •

مادة ١٨ - (الفقرة الأخيرة مضافة بقرار وزير المالية رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٨) حالة البيع الإدارى بالمزاد :

على مندوبى الجهات الادارية الحاجزة وغيرهم من المسؤولين عن انبيوع بالمزاد التى تتم لصالح الجهات الادارية الحاجزة تحصيل رسم التنمية فور رسو المزااد • ويسرى ذلك سواء كانت المبالغ المحجوزة من أجلها من بين المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى أو نصت قوانين أخرى على تحصيلها بطريق الحجز الادارى •

وعلى مندوبى الجهات الحاجزة أو غيرهم من المسؤولين المشار اليهم فى المادة السابقة توريد الرسوم المصصلة الى البنك المركزى المصرى بموجب شيكات لصالح البنك المذكور تصدر خلال الخمسة عشر يوما الاولى من اشهر التالى لرسو المزااد •

وفى الحالات التى يتم فيها البيع بالمزاد تطبيقا لاحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية أو تطبيقا لاحكام قوانين ولوائح أخرى ، نلتزم الجهات الادارية بخضم رسم التنمية من ثمن البيع فور رسو المزااد ، وعليها توريده الى البنك المركزى المصرى بموجب شيكات لصالح البنك تصدر خلال الخمسة عشر يوما الاولى من الشهر التالى لرسو المزااد •

مادة ١٩ - تودع حصيلة الرسوم المنصوص عليها فى المواد الثلاث السابقة بحساب خاص بالبنك المركزى المصرى باسم « حساب رسم التنمية على البيع بالمزاد » •

الفصل الحادى عشر

رسم التنمية على تذاكر السفر الى الخارج الصادرة في مصر بالعملة المحلية

مادة ٢٠ - يكون رسم التنمية على تذاكر السفر الى الخارج الصادرة في مصر بالعملة المحلية بواقع ٢٥٪ من قيمة التذكرة ، ويحدد أقمى مائة وخمسون جنيهًا بالنسبة لتذاكر الدرجة الاولى ، ومائة جنيه لتذاكر الدرجات الاخرى . وتخضع لهذا الرسم تذاكر السفر المجانية أو التي تصرف بأقل من قيمتها ويحصل الرسم على أساس قيمة التذكرة دون الاعتداد بأى تخفيض ويتحمل المنتفع بالتذكرة المجانية أو المخفضة بالرسم كاملاً ؛

مادة ٢١ - يتولى تحصيل الرسم المشار اليه في المادة السابقة ، شركات الطيران والملاحة البحرية أو النهرية وشركات النقل البرى ، ومنشآت ومكاتب وتوكيلات هذه الشركات التى تقوم بصرف تذاكر السفر الى الخارج بطريق الجو أو البحر أو النهر أو البر ويستحق الرسم بمجرد صرف التذكرة .

وعلى الشركات والمنشآت والمكاتب والتوكيلات المشار اليها في المادة السابقة توريد قيمة الرسوم المحصلة الى مصلحة الضرائب (مأمورية ضرائب دمنة القاهرة) خلال خمسة عشر يوما من بداية الشهر التالى للتحصيل ويتم التوريد بموجب شيك لصالح مأمورية ضرائب دمنة القاهرة مصحوبا بالنموذج رقم (٢) المرافق .

مادة ٢١ - (مستبدلة بالقرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٦) يتولى تحصيل الرسم المشار اليه في المادة السابقة ، شركات الطيران والملاحة البحرية أو النهرية وشركات النقل البرى ومنشآت ومكاتب وتوكيلات هذه الشركات

اللى تقوم بصرف تذاكر السفر الى الخارج بطريق الجو أو البحر أو
النهر أو البر ويستحق هذا الرسم بمجرد صرف التذكرة •

وعلى الشركات والمنشآت والمكاتب والتوكيلات المشار إليها في المادة
السابقة توريد قيمة الرسوم الى مصلحة الضرائب (مأمورية ضرائب دمغة
القاهرة) خلال الشهر التالى للشهر الذى تم فيه صرف التذكرة ويتم التوريد
بموجب شيك لصالح مأمورية دمغة القاهرة مصحوبا بالنموذج رقم (٢)
المرافق •

مادة ٢٢ - تقوم مصلحة الضرائب بتظهير الشيك المشار اليه في المادة
السابقة للبنك المركزى المصرى لايداع قيمته في حساب خاص يفتح باسم
(حساب رسم التنمية على تذاكر السفر الى الخارج) •

الفصل الثانى عشر

رسم التنمية على الحفلات والخدمات الترفيهية التى تقام في الفنادق والمحلات العامة السياحية

• مادة ٢٣ - يسرى رسم التنمية المنصوص عليه في البند ١٥ من
القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ على
الحفلات والخدمات الترفيهية التى تقام في الفنادق والمحلات العامة
السياحية الخاضعة للمادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن
المنشآت الفندقية والسياحية ، ويحدد الرسم المذكور وفقا للمبالغ
المدفوعة وبالنسب الآتية :

- ٢٠٪ على ال ١٥٠٠٠ جنيه الاولى
- ٣٠٪ على ال ١٥٠٠٠ جنيه الثانية
- ٤٠٪ على ما زاد على ذلك

مادة ٢٤ - تقوم الفنادق والمحلات العامة السياحية المشار إليها في المادة السابقة بتحصيل رسم التنمية بالغائل المنصوص عليها في المادة السابقة ، وذلك عند تحصيلها قيمة الخدمة المقدمة ، وعلى الفنادق والمحلات المذكورة تزويد الرسوم المحصلة الى مصلحة الضرائب (الادارة العامة لضرائب الدمغة بالقاهرة) وذلك خلال الخمسة عشر يوما الاولى من الشهر التالى للتحصيل ، ويتم التوريد بموجب شيك لصالح الادارة العامة لضرائب الدمغة بالقاهرة مصحوبا بالتمودج رقم (٣) المرافق .

مادة ٢٥ - تقوم مصلحة الضرائب بتظهير الشيك المشار اليه في المادة السابقة للبنك المركزى المصرى لايداع قيمته في حساب خاص باسم « رسم التنمية على الحفلات والخدمات الترفيهية » .

الفصل الثالث عشر

رسم التنمية على الشاليهات والكباين والاكشاك التى تقع فى المصايف والمشاتى

مادة ٢٦ - يسرى رسم التنمية المفروض بالبند ١٦ من المادة الاولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ معدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ على الشاليهات والكباين والاكشاك التى تقع فى المصايف والمشاتى أيا كان نوعها ، ويدخل فى ذلك الوحدات السكنية (شقق أو فيلات) المقامة على الشواطىء بالمصايف .

ويكون الرسم بواقع ٢٠٪ من مقابل الانتفاع المقرر سنويا أو من القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية وذلك حسب الاحوال . وفى جميع الحالات يكون الحد الأدنى لهذا الرسم خمسون جنيها سنويا .

مادة ٢٧ - على ملاك الشاليهات والكباين والاكشاك والوحدات السكنية المشار إليها في المادة السابقة تحصيل الرسم من الشاغلين وتوريده الى

الجهات الادارية المختصة بربط وتحصيل الضريبة على العقارات المبنية وذلك طبقا للاجراءات والافضاع المقررة لتحصيل الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الملحقه بها .

مادة ٢٨ - على الجهات الادارية المختصة المشار اليها في المادة السابقة توريد قيمة رسم التتمية المشار اليه في المادة ٢٦ من هذه اللائحة ، الى مصلحة الضرائب (الادارة العامة لضرائب الدمغة بالقاهرة) وذلك خلال الخمسة عشر يوما الاولى من الشهر التالى للتحصيل بموجب شيك لصالح الادارة العامة لضرائب الدمغة بالقاهرة مصحوبا بالنموذج رقم (٤) المرافق .

مادة ٢٩ - على مصلحة الضرائب تظهير الشيك المشار اليه في المادة السابقة للبنك المركزى المصرى لايداع قيمته بحساب خاص باسم « حساب رسم التتمية على الشاليهات والكباين والاكشاك » .

التعديلات التشريعية الموضوع

| م | النص المعدل | مكان النشر ص | اداة التعديل | مكان النشر | |
|----|-------------|-----------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

التعديلات التشريعية للموضوع

| م | النص المقترح | مكان النشر ص | أداة التعديل | مكان النشر | |
|----|--------------|-----------------|--------------|------------|-------|
| | | | | ملحق | مطبعة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

التعديلات التشريعية الموضوع

| ن م | نقش الممدل | مكان النشر ص | أداة التعديل | مكان النشر | |
|--------|------------|--------------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

التعديلات التشريعية للموضوع

| م | النص المعدل | مكان النشر من | أداة التعديل | مكان النشر | |
|----|-------------|------------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

التصحيحات الشريعة الموضحة

| م | الضم المفضل | مكان النشر ص | أداة التصحيح | مكان النشر | |
|----|-------------|--------------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

طَبَّ ومهن ومنشآت طبية

- أولا - تشريعات تنظيم المهن الطبية .
- ثانيا - تشريعات تنظيم نقابات المهن الطبية .
- ثالثا - تشريعات تنظيم المنشآت الطبية .

(أولا)

تشريعات تنظيم المهن الطبية

القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٤

في شأن مزاوله مهن الكيمياء الطبية والبكتريولوجيا والباثولوجيا
وتنظيم معامل التشخيص الطبي ومعامل الابحاث العلمية ومعامل
المستحضرات الحيوية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة
١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونية سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية وموافقة رأى مجلس

الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

الفصل الأول

مزاوله مهنة الكيمياء الطبية والبكتريولوجيا والباثولوجيا

١ - شروط مزاوله المهنة

مادة ١ - لا يجوز لغير الاشخاص المقيمة أسماؤهم في السجل الخاص
بوزارة الصحة العمومية القيام بالاعمال الآتية :

(١) الوقائع المصرية في أول يوليه سنة ١٩٥٤ - العدد ٥١ مكرر .

(أ) الأبحاث أو التحاليل أو الاختبارات الكيميائية الطبية وإبداء آراء في مسائل أو تحاليل كيميائية طبية ، وبوجه عام مزولة مهنة الكيمياء الطبية بأية صفة عامة كانت أو خاصة .

(ب) الأبحاث أو التحاليل أو الاختبارات البكتريولوجية ، أو تحضير أى نوع من أنواع المستحضرات الحيوية ، أو إبداء آراء في مسائل أو تحاليل بكتريولوجية ، وبوجه عام مزولة مهنة البكتريولوجيا بأية صفة عامة كانت أو خاصة .

(ج) الأبحاث أو التحاليل أو الاختبارات الباثولوجية أو تحضير أى نوع من أنواع المستحضرات الحيوية ، أو إبداء آراء في مسائل أو تحاليل باثولوجية وبوجه عام مزولة مهنة الباثولوجيا بأية صفة عامة كانت أو خاصة .

مادة ٢ - استثناء من أحكام المادة الاولى يجوز للطبيب البشرى المصرح له في مزولة مهنته في العولة المصرية ، أن يجرى في عيادته بعض الأبحاث أو التحاليل أو الاختبارات الاولى التى تساعده على تشخيص المرض بالنسبة الى مرضاه الخصوصيين فقط ، ويجب عليه اتباع أحكام المادة ٢٦ من هذا القانون عند الاشتباه في أحد الأمراض الوبائية الوارد بيانها في تلك المادة .

مادة ٣ - يشترط للمقيد في السجل المنصوص عليه في المادة (١) أن يتوافر في الطالب الشروط الآتية :

١ - أن يكون مصرى الجنس أو من بلد تجيز قوانينه للمصريين مزولة المهن المنصوص عليها في المادة الاولى بها .

٢ - أن يكون حاصلًا على :

(أ) بكالوريوس في الطب والجراحة من إحدى الجامعات المصرية وكذا على دبلوم في الباثولوجيا الكليينكية .

(ب) أو بكالوريوس في الطب والجراحة أو في الصيدلة أو في العلوم (الكيمياء) أو في الطب البيطرى أو في الزراعة من إحدى الجامعات المصرية ، وكذا على درجة أو شهادة تخصص من إحدى الجامعات المصرية في الكيمياء الحيوية أو كيميائى تحليل الاغذية أو كيميائى تحليل الأدوية أو في البكتريولوجيا أو في الباثولوجيا حسب الاحوال .

(ج) أو درجة أو شهادة أجنبية في الطب أو الجراحة أو في الصيدلة أو في العلوم (الكيمياء) أو في الطب البيطرى أو في الزراعة تكون معادلة لبكالوريوس الجامعات المصرية ، وكذا على دبلوم في الباثولوجيا الاكلينيكية أو على درجة أو شهادة تخصص في الكيمياء الطبية أو في البكتريولوجيا أو في الباثولوجيا حسب الاحوال وجاز بنجاح الامتحان النصوص عليه في الملة (د) .

٣ - أن يكون حسن السير والسلوك ولم يكن قد سبق الحكم عليه بعقوبة في جناية أو في إحدى الجنح المعتبرة من الجرائم المظلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

مادة ٤ - تقدر قيمة شهادات التخصص وكذا الدرجات أو الشهادات الاجنبية باعتبارها معادلة للدرجات المصرية لجنة مكونة من وكيل وزارة الصحة العمومية رئيسا ومن أربعة أعضاء يصدر بتميينهم قرار من وزير الصحة العمومية اثنان منهم من الاساتذة الاخصائيين بإحدى الجامعات المصرية والاثنان الآخرا من الموظفين الاخصائيين بوزارة الصحة العمومية (١) .

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٧ بإعادة تشكيل لجنة تقدير تقييم شهادات التخصص والدرجات والشهادات الاجنبية (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/١١/١ - العدد ٢٤٧) .

مدة ٥ - تقوم اللجنة المشكلة وفقا للمادة (٤) بإجراء الامتحان المنصوص عليه في الفقرة (ج) من البند (٢) من المادة (٣) •

وعلى من يرغب في أداء هذا الامتحان أن يقدم الى وزارة الصحة العمومية طلبا بذلك على الوجه الذي يقرره وزير الصحة العمومية ، ويرفق بالطلب الاوراق الآتية :

(أ) أصل الدرجة أو الشهادة الحاصل عليها الطالب أو صورة رسمية منها •

(ب) شهادة التخصص أو صورة رسمية منها •

(ج) شهادة تثبت أنه تلقى مقرر الدراسة أو الدراسات التكميلية أو أية وثيقة أخرى تقوم مقامها •

(د) شهادة تحقيق الشخصية وصحيفة عدم وجود سوابق من الجهة المختصة بوزارة الداخلية ، بشرط ألا يكون قد انقضى ستون يوما على تاريخ استخراجها •

وعلى الطالب أن يدفع عند تقديم للطلب رسما للامتحان قدره عشرة جنيهات يرد اليه في حالة عدوله عن أداء الامتحان أو عدم الاقترن له بأدائه •
ويؤدى الامتحان باللغة العربية ، وبلغة أجنبية يوافق عليها وزير الصحة العمومية ؛

فلذا رسب الطالب في الامتحان حظ له أن يتقدم اليه أكثر من مرة ، وتمتلى وزارة الصحة العمومية من يجوز الامتحان بنجاح شهادة بذلك •

٢ - قيد أسماء الكيمائيين الطبيين والبيكثريولوجيين

والباثولوجيين

ملقة ٦ - (١) تنشأ بوزارة للصحة العمومية أربعة سجلات لقيد أسماء الأشخاص الذين تتوافر فيهم الاشتراطات المنصوص عليها في المواد السابقة .

على أن يخص سجل لكل من الكيمائيين الطبيين والبيكثريولوجيين والباثولوجيين والباثولوجيين الاكلينيكيين من الاطباء البشريين .

ويجوز قيد الاسم في أكثر من سجل متى توافرت في صاحبه الشروط اللازمة لقيد فيه .

وعلى طالب القيد بالسجلات المذكورة أن يقدم الى وزارة الصحة العمومية طلباً بذلك موقعا عليه منه يذكر فيه اسمه ولقبه وجنسيته ومحل اقامته والسجل الطالب قيد اسمه فيه ويرفق بالطلب الاوراق الآتية :

(أ) أصل الدرجة أو الشهادة الطصل عليها أو صورة رسمية منها .
(ب) شهادة التخصص أو دبلوم الباثولوجيا الاكلينيكية أو صورة رسمية منها .

(ج) شهادة النجاح في الامتحان عند الاقتضاء .

(د) شهادة تحقيق الشخصية وصحيفة عدم وجود سوابق من الجهة المختصة بوزارة الداخلية ، بشرط ألا يكون قد انقضى ستون يوماً على تاريخ استخراجها .

(١) الفقرة الاولى مستبدلة بالقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية في ١٦/٦/١٩٥٥ - العدد ٤٧ مكرر) وللهند (هـ) مضاف بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٧ (الوقائع المصرية في ٤/٤/١٩٥٧ - العدد ٢٨ مكرر تابع) .

(٥) شهادة من النقابة المهنية الخاصة بالطالِبِ تدل على قيده بها .

وعلى الطالب أن يدفع رسماً للتقيد قدره جنيه واحد .

ويثبت في التقيد اسم الكيميائي أو البكتريولوجي أو الباثولوجي ولقبه وجنسيته ومحل إقامته وتاريخ الحرجة أو الشهادة الحاصل عليها والجهة الصادرة منها وتاريخ شهادة الامتحان .

مادة ٧ — على كل من قيد اسمه في أحد السجلات المنصوص عليها في المادة (٦) أن يبلغ وزارة الصحة العمومية عنوان محل عمله خلال شهر من تاريخ التقيد ، وعليه كذلك إبلاغ الوزارة كل تغيير في محل عمله في مدى شهر من تاريخ هذا التغيير .

فإذا لم يتم بذلك ، يكون للوزارة الحق في شطب اسمه من السجل بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ تنبيهه الى وجوب الإبلاغ وذلك بخطاب يرسل اليه في آخر عنوان معروف لدى الوزارة .

ويجوز دائماً لمن شطب اسمه على الوجه المتقدم أن يحصل على إعادة قيد اسمه في السجل إذا أبلغ الوزارة عنوانه مقابل رسم يدفعه قدره جنيه واحد .

٣ — إنشاء نقابة للكيميائيين والطبيين والبكتريولوجيين

والباثولوجيين

مادة ٨ — (مستبدلة بالقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٥ وملغاة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٧) .

مادة ٩ — (مستبدلة بالقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٥ وملغاة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٧) .

الفصل الثاني

معامل التشخيص الطبى

مادة ١٠ - لا يجوز فتح معمل للتشخيص الطبى سواء أكان هذا المعمل مستقلا أم كان ملحقا بأحد المعاهد العلاجية الالهية الا بترخيص من وزارة الصحة العمومية ، ولا يعطى هذا الترخيص الا لشخص مقيد اسمه بأحد السجلات المنصوص عليها فى المادة (٦) .

ولا يجوز اشراك أى شخص بأية صفة كانت فى ملكية المعمل الا اذا كان اسمه مقيدا فى أحد السجلات المتقدم ذكرها .

ولا يجوز منح الترخيص بفتح معمل الاستخاض الآتى ذكرهم :

١ - من صدر ضده حكم ترتب عليه غلق معمل أو عيادة أو صيدلية ولم تمض على تنفيذ هذا الحكم خمس سنوات .

٢ - من سبق الحكم عليه بمقوبة فى جناية أو فى إحدى الجنح المعتبرة من الجرائم المخلة بالشرف أو الامانة . مالم يكن قد رد اليه اعتباره .

مادة ١١ - يقدم طلب الترخيص الى الوزارة على الوجه الذى يقرره وزير الصحة العمومية ويرفق به :

١ - رسم هندسى من صورتين على ورقة قماش زرقاء موقع عليه من مهندس نقابى ويشمل ما يأتى :

(أ) رسم ارشادى يبين موقع المحل بالنسبة لبعض الشوارع أو الميادين المعروفة .

(ب) مسقط أفقى لا يقل مقاس رسمه عن ١٠٠/١ وتبين عليه أبعاد المحل والفتحات الموجودة به وموارد المياه وطريقة الصرف .

(ج) قطاع رأسى يبين ارتفاع المحل وأى صندوق به .

٢ - شهادة تحقيق شخصية وصحيفة عليم وجود سوابق باسم صاحب المحل وباسم كل من الشركاء في ملكيته صادرة من الجهة المختصة بوزارة الداخلية ، بشرط ألا يكون قد انقضى ستون يوما على تاريخ استخراجهما .
ويؤدى طالب الترخيص رسما قدره أربعة جنيهات لفحص الطلب .

مادة ١٢ - يجب أن يكون المحل مستوفيا الاشتراطات الصحية والفنية ومزودا بالادوات والاجهزة الفنية والعلمية اللازمة للعمل فيه ، وذلك وفقا لما يصدره وزير الصحة العمومية من قرارات ^(١) ، ولا يجوز استعمال المحال المخصصة للمعمل في غير الغرض الذي منح الترخيص من أجله ولا يجوز أن يكون للمعمل باب دخول مشترك ولا أبواب موصلة الى محل عيادة أو محل تجارى أو محل سكن أو أى مكان آخر .

مادة ١٣ - يعتبر الترخيص بفتح المحل شخصا لمصاحب المحل فإذا تغير لأى سبب من الاسباب وجب على من حل محله أن يحصل على ترخيص جديد به .

مادة ١٤ - اذا توفى صاحب المحل جاز لوزارة الصحة العمومية بناء على طلب الورثة التصريح باستئلال المحل لمدة لا تتجاوز خمس سنوات يديره وكيل عن الورثة تعتمد هذه الوزارة وفي نهاية المدة يغلق المحل اداريا ما لم يكن قد رخص به وفقا لاحكام هذا القانون .

مادة ١٥ - يشترط لنقل المحل من مكان الى آخر الحصول مقدما على ترخيص بذلك من الوزارة وفقا لاحكام المادتين (١١ و ١٢) .

(١) صدر قرار وزير الصحة في ١٩٥٤/١١/٢٠ بالاشتراطات الواجب توافرها بمعامل الفحص الطبى الخاضعة لاحكام القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٤ (الوقائع المصرية في ١٩٥٤/١٢/٢٧ - العدد ١٠٤) . وانظر أيضا القرار الوزارى الصادر في ١٩٥٥/٢/٢٠ المعدل بالقرار رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٢ (الوقائع المصرية في ١٩٧٢/١١/١٩ - العدد ٢٦٤) .

مادة ١٦ — يجب على المرخص له في فتح المعمل ابلاغ وزارة الصحة العمومية عن كل تغيير يراد إجراؤه في أوضاع المعمل المبينة في اللوسمات الهندسية المعتمدة وذلك قبل إجرائه بخمسة وأربعين يوما على الأقل ويكون هذا الابلاغ مصحوبا برسم هندسى عن التجهيزات المرغوب عملها ويجوز البدء في اجراء التجهيزات في اليوم السادس والاربعين من تاريخ الابلاغ السابق ذكره ، وذلك ما لم تكن الوزارة قد أبلغت صاحب الشأن خلال هذه المدة معارضتها في التجهيزات اذا رأت أن المعمل يصبح بعد اجرائها غير مستوف للاستقرارات المقررة بالنسبة له .

مادة ١٧ — يجب على المرخص له في فتح المعمل ابلاغ وزارة الصحة العمومية بتاريخ غلق المعمل غلقا نهائيا أو مؤقتا خلال شهر من تاريخ الغلق ويجب ابلاغها بتاريخ اعادة فتح خلال أسبوع من تاريخ الفتح .

مادة ١٨ — يجوز الجمع بين ملكية أكثر من نوع من أنواع المعامل مما تسرى عليه أحكام هذا القانون .

ويجوز الترخيص بأنواع معامل التشخيص الطبى في مكان مشترك متى توافرت فيه الشروط اللازمة لكل نوع منها ، على أنه لا يجوز لأى شخص ممن يشتغلون في المعمل المشترك أن يقوم بأى عمل لا يدخل في المهنة المرخص له في مزاولتها وفقا لما هو مفيد في السجلات المنصوص عليها في المادة (٦) .

ولا يجوز الترخيص بأى نوع من أنواع معامل التشخيص الطبى في مبنى واحد مع معامل من معامل المستحضرات الحيوية .

مادة ١٩ — يعتبر الترخيص في فتح المعمل ملغى في الحالتين الآتيتين :

- (أ) اذا لم يعمل به في خلال سنة من تاريخ الحصول عليه .
- (ب) اذا أغلق المعمل سنة ، الا اذا كان ذلك لاسباب يقرها وزير الصحة العمومية .

وفي هاتين الجائتين لا يجوز اعادة فتحه الا بمقتضى ترخيص جديد
تتبع في شأنه أحكام المادتين ١١ و ١٢ .

مادة ٢٠ - يجب أن توضع على مدخل كل معمل مما تسرى عليه
أحكام هذا القانون لافتة مكتوب عليها بحروف ظاهرة باللغة العربية نوع
المعمل واسم المرخص له واسم مديره المسئول .

مادة ٢١ - لا يجوز لغير المشتغلين بالمعمل دخول الأماكن المخصصة
فيه للفحص أو لحفظ الميكروبات ، ويجب أن توضع على مداخل تلك الأماكن
لافتة مكتوب عليها بخط واضح عبارة « ممنوع الدخول » .

وعلى مدير المعمل أن يحفظ مزارع الميكروبات وجميع المواد السامة
أو الخطرة في أماكن آمنة بعيدة عن متناول أيدي غير المسئولين ، ويجب
أن توضع على تلك الأماكن لافتة مكتوب عليها بخط واضح عبارة « مواد
معدية » أو مواد خطيرة « حسب الأحوال » .

مادة ٢٢ - يكون لكل معمل مدير مسئول عن الأشخاص المتفيدة
أسمائهم في أحد السجلات المنصوص عليها في المادة (٦) .

ولا يجوز الجمع بين إدارة أى نوع من أنواع معامل التشخيص
الطبي وإدارة أى نوع آخر من أنواع المعامل .

وإذا قرر المدير إدارة المعمل وجب عليه وعلى المرخص له في فتح
المعمل إبلاغ ذلك الوزارة كتابة خلال ثمانين وأربعين ساعة من وقت ترك
الإدارة وعلى المرخص له إغلاق المعمل فوراً إلى أن يعين له مدير جديد ما لم
يكن هو ممن يجوز لهم إدارته .

وعلى المرخص له في فتح المعمل أن يبلغ وزارة الصحة العمومية تعيين
المدير الجديد مع إرفاق الترخيص للتأشير عليه باسم هذا المدير وعلى

الآخر ابلّغ الوزارة تاريخ استلامه العمل خلال ثلاثة أيام من هذا التاريخ .

مادة ٢٣ - لا يجوز استعمال حيوانات لعل تجارب تحفلها مواد معدية الا اذا كان ذلك باذن من وزارة الصحة العمومية ، وفي هذه الحالة يجب أن تشيد لتلك الحيوانات حظائر خاصة ملحقة بالمعمل تكون منفصلة عن المساكن وعن غرف المرضى وتتوافر فيها الامتراطات التي تقررها الوزارة عند اعطاء الاذن ، كما يجب لتلاف جثث الحيوانات التي استعملت بمجرد الانتهاء من الابحاث المطلوبة .

وفي غير ذلك من الاحوال يجوز في تلك المعامل استعمال الحيوانات لاجراء الابحاث غير المعدية بشرط أن تخصص لها غرف خلصة .

مادة ٢٤ - يجب اعدام جميع ميكروبات الامراض المعدية التي تمسك من العينات التي تؤخذ من المرضى بمجرد الانتهاء من فحصها للتشخيص

مادة ٢٥ - اذا أظهر من فحص أية عينة من العينات في المعمل أن هناك اشتباهاً في أحد امراض الكوليرا أو الطاعون أو الحمرة الضبيطة أو السقاوة أو الحمى القلاعية والبيضاوية أو الكلب أو الحمى الصفراء أو الامراض الويكيتيمية أو أى مرض من الامراض التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الصحة العمومية ، ويجب على مدير المعمل ابلّغ وزارة الصحة العمومية فوراً عن الحالة والبيانات الخاصة بها ، كما يجب عليه عدم الاستمرار في فحصها والحفظ على العينة الى أن يتسلمه المسؤولون بوزارة الصحة العمومية وتسجيل الاجراءات التي اتخذها في الدفتر المنصوص عليه في المادة (٢٦) .

مادة ٢٦ - على مدير المعمل أن يمسك دفترًا تكون صفحاته مرقومة ومختومة بخاتم الدولة الخاص بمصلحة المعامل أو فروعها بالاقاليم تكون فيه البيانات الآتية :

- (١) اسم صاحب العينة وعنوانه { بشرط ألا يتعارض هذا مع
(٢) نوع العينة والفحص المطلوب { سرية المهنة
(٣) تاريخ ورودها •
(٤) تاريخ الفحص •
(٥) تاريخ تسليم النتيجة •

مادة ٢٧ - يجب أن تحرر التقارير الخاصة بنتائج الفحص الصادر من المعمل من أصل وصورة موقعا عليها من المدير المسؤول •

مادة ٢٨ - يجب حفظ جميع الدفاتر المخصوص عليها في هذا القانون مدة لا تقل عن خمس سنوات ابتداء من تاريخ آخر قيد بها كما يجب حفظ صور التقارير المختلفة لنفس هذه المدة •

الفصل الثالث

معامل الأبحاث العلمية

مادة ٢٩ - لا يجوز فتح معمل للأبحاث العلمية إلا بترخيص من وزارة الصحة العمومية ويعتبر معملا للأبحاث العلمية في تطبيق أحكام هذا القانون كل معمل أو معهد غير حكومي يقوم بالأبحاث في مواضيع الكيمياء الطبية أو البكتريولوجيا أو الباثولوجيا لأغراض علمية فقط • على ألا يقوم بأعمال التشخيص إلا إذا نص على ذلك في الترخيص الممنوح له من وزارة الصحة العمومية •

وتسرى على هذه المعامل أحكام المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ٢ و ٢٢ و ٢٣ من هذا القانون •

الفصل الرابع معامل المستحضرات الحيوية

١ - أحكام عامة

مادة ٣٠ - يعتبر معمل للمستحضرات الحيوية في تطبيق هذا القانون كل معمل يقوم بتحضير أمصال أو لقاحات أو غيرها من المستحضرات الحيوية ، وكذلك كل معمل كيميائي يقوم بصناعة المستحضرات الكيميائية الحيوية التي يصدر بتحديد قوار من وزير الصحة العمومية (١) .

مادة ٣١ - لا يجوز فتح معمل للمستحضرات الحيوية إلا بترخيص من وزارة الصحة العمومية .

مادة ٣٢ - يقدم طلب الترخيص الى الوزارة وفقا لاحكام المادة (١١) من هذا القانون ويبين في الطلب نوع أو أنواع المستحضرات الحيوية المراد صنعها في المعمل المطلوب الترخيص به .

مادة ٣٣ - تبدي الوزارة رأيها بموافقتها أو بعدم موافقتها على موقع المحل خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الايضاح الدال على أداء مسيريه فحص الطلب المنصوص عليها في المادة (١١) .

فلذا وافقت على الموقع ابلغت طلب الترخيص ذلك وصرحت له بإقامة المبنى أو بتعديل المبنى القائمة وفقا للوسومات المقدمة ولما تطلب اليه الوزارة ادخاله عليها من تعديلات مع مراعاة الاستقرات المنصوص عليها في المادة (١٢) من هذا القانون والاستقرات الخاصة بالمعامل الانتاجية التي يقررها وزير الصحة العمومية بقرار يصدره ، وكذا ما

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٦١ بشأن معامل المستحضرات الحيوية والمستحضرات الكيميائية الحيوية (الوقائع المصرية في ١٩٦١/٩/٢٥ - العدد ٢٦) .

ترى وزارة الصحة العمومية فرضه عليه من اشتراطات اضافية تبلفه اياها كتابة وقت ابلاغه الموافقة على الموقع .

مادة ٣٤ - على طالب الترخيص أن يقيم المبنى ويستوفي الاشتراطات المنصوص عليها في المادة السابقة خلال سنة من تاريخ ابلاغه الموافقة على الموقع ، فإذا تأخر عن ذلك جاز للوزارة اعتبار موافقتها على الموقع كأن لم يكن .

وعليه اخطار الوزارة بأنه استوفي جميع الاشتراطات ويعطى ايضالا بهذا الاخطار وعلى الوزارة أن تثبت من اتمام الاشتراطات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ هذا الايصال ، فإذا تحققت من ذلك سلمت صاحب الشأن ترخيصا في فتح العمل مبينا به نوع المستحضرات المرخص بصنعها فيه .

مادة ٣٥ - تسرى على معامل المستحضرات الحيوية أحكام المواد من ١٢ الى ٢١ من هذا القانون .

مادة ٣٦ - لا يجوز اطلاقا اجراء أبحاث على الامراض في معامل المستحضرات الحيوية الا اذا كان ذلك في مبنى خاص وفقا لاحكام الفقرة الثالثة من المادة (١٨) .

مادة ٣٧ - لا يجوز استعمال العمل الا لصنع المستحضرات الحيوية الوارد بيانها في الترخيص الصادر عنه والتي على أساسها وضعت الاشتراطات اللازمة .

فإذا رغب المرخص اليه في صنع مستحضر حيوي آخر وجب عليه الحصول على إذن خاص بذلك ، ويضاف بيان هذا المستحضر الجديد الى الترخيص الصادر بفتح العمل .

مادة ٣٨ - يجب أن يخصص في العمل مكان خاص لكل نوع من أنواع

المستحضرات الحيوية المرخص بتجهيزها فيه وأن يكون ملء الانابيب الصغيرة والزجاجات وتجهيزها للتسليم في المكان المخصص لتجهيز المستحضر ذاته .

مادة ٣٩ - يجب أن يكون الاستغلال بمزارع ميكروبات الامراض ذات البذور في مبنى منعزل عن بقية المعمل .

مادة ٤٠ - يعهد بإدارة المعمل الى مدير مسئول من الاشخاص المقيدة اسمائهم في السجل النصوص عليه في المادة (٦) وعلاوة على ما تقدم يجب أن يكون المدير سبق أن اشتغل في معهد أو معمل معترف به في تحضير المستحضر المطلوب الترخيص به لمدة خمس سنوات على الأقل ويشترط فيمن تستند اليه عملية تجهيز المستحضرات الحيوية من مواد معدية أن يكون ذا خبرة ودراية خاضعين بالامراض المعدية .

وتقوم اللجنة النصوص عليها في المادة ٤ بالاعتراف بالمعامل أو المهاد المشار اليها في الفقرة السابقة وبمقدار قيمة الشهادات المقدمة من صاحب الشأن ولها أن تطلب منه تقديم ما تراه من مستندات لاثبات مؤهلاته الخاصة .

مادة ٤١ - يكون بكل معمل للمستحضرات الحيوية وكيل يقوم مقام المدير المسئول عند غيابه ويجب أن يتوافر في الوكيل الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة .

وتعين وزارة الصحة العمومية الحد الأدنى لعدد الفنيين الذين يشتغلون بالمعمل وفقا لما يقتضيه العمل فيه .

مادة ٤٢ - على المرخص اليه في فتح المعمل أن يبلغ وزارة الصحة قبل البدء بالعمل أسماء مدير المعمل ووكيله والفنيين الذين يوظفون فيه ، وكذا أي تعديل في تلك الاسماء خلال أسبوع من تاريخ حدوث التعديل .

مادة ٤٣ - مدير المعمل مسئول شخصيا عن تنفيذ جميع الاشتراطات

الخاصة بالمعمل والتعليقات الخاصة بإدارته وبالأخص ما يتعلق منها بالاجراءات والاحتياطات الواجب اتخاذها للوقاية من العدوى عند تداول المواد المعدية سواء أكانت هذه التعليمات أو الاشتراطات مما ينص عليه في هذا القانون أو في الترخيص الصادر بفتح المعمل أو في قرارات وزارة الصحة العمومية أو في نشرات إدارة المعمل .

وتطبق هذه التعليمات والاشتراطات وتوضع في مكان مناسب بشكل واضح في كل غرف المعمل وملحقاته ، وتسلم نسخة منها لكل من يشتغل به .

مادة ٤٤ — يجب تحصين جميع موظفي المعمل ضد الأمراض المعدية وضد مرض السل وعلى جميع الأشخاص الذين يشتغلون في المعمل إبلاغ مدير المعمل عند أصابتهم بأي مرض ، وعند الاشتباه بأن المرض معد وجب على المدير إبلاغ الجهات الصحية المختصة فوراً .

مادة ٤٥ — يجب أن تتوفر في المستحضرات الحيوية التي تصنع في المعمل جميع المواصفات والاشتراطات ومعايير القوة التي نصت عليها الدساتير الطبية المعترف بها ، وما تصنعه وزارة الصحة العمومية من اشتراطات ومواصفات ومعايير في هذا الشأن .

مادة ٤٦ — يجب على مدير المعمل أن يخطر وزارة الصحة العمومية عن الطريقة العملية المعتمدة التي يتبعها في تحضير المستحضرات التي يقوم المعمل بتجهيزها ، وذلك للحصول على موافقة وزارة الصحة مقدماً عليها وكذا بالنسبة إلى المواد الحافظة التي تستعمل فيها ونسبة كل منها .

مادة ٤٧ — يجب أن توضع بطلقة مميزة على كل أنبوبة من أنابيب الزارع والمواد الأخرى المستعملة في تحضير المستحضرات الحيوية .

مادة ٤٨ — يجب أن يقيّد في دفاتر خاصة بتاريخ كل مرحلة من مراحل التحضير والانتخاب والتخزين والتسليم لكل مجموعة من مجموعات

كل مستحضر من المستحضرات الحيوية كما تبين في تلك الدفاتر الطرق التي اتبعت في تقنين المستحضر وضابطته وعدد حيوانات الاختبار التي استعملت في اختبار المستحضر وأنواعها وثابت جميع الظواهر المختلفة التي شوهت على هذه الحيوانات •

كما يجب أن يثبت في الدفاتر البيانات المتعلقة بكل مستحضر اشترك في اتمام صناعته أكثر من معمل واحد •

ويجب أيضا أن يقيد في الدفاتر قرار سحب واعداد أي مجموعة من مجموعات مستحضر لم توافق وزارة الصحة العمومية عليها مع ذكر أسباب عدم الموافقة عند الاقتضاء •

مادة ٤٩ - يجب أن تمسك بكل معمل للمستحضرات الحيوية الدفاتر الآتية :

- ١ - دفتر لقيد مراحل تحضير كل مستحضر •
 - ٢ - دفتر لمزارع الميكروبات والفيروسات •
 - ٣ - دفتر العينات التي تؤخذ للفحص لمعرفة منسوب وزارة الصحة العمومية •
 - ٤ - دفتر العينات التي رفضتها السلطات المختصة بوزارة الصحة العمومية لعدم صلاحيتها •
 - ٥ - دفتر قيد حيوانات التجارب التي استعملت لاختبار المستحضر •
 - ٦ - دفتر العينات التي تقرر الاحتفاظ بها للرجوع إليها في المستقبل •
 - ٧ - دفتر المجموعات التي اشترك في تحضيرها أكثر من معمل واحد •
- ويجب أن تقيد بها البيانات المطلوبة أولا بأول ويكون مدير المعمل مسئولا عن انتظام القيد فيها ، وتحفظ بالمعمل لمدة خمس سنوات تبداً من تاريخ آخر قيد بها •

مادة ٥٠ - يجب أن تلتصق على كل أنبوية أو زجاجة بطاقة يبين بها اسم المستحضر المخكور في الترخيص وأن يكون هذا الاسم مكتوباً بوضوح تلم في مكان ظاهر من البطاقة .

مادة ٥١ - مع عدم الإخلال بأحكام المواد (٥٥) ، (٥٦) ، (٦٨) يجب أن تتضمن البطاقة التي تلتصق على الزجاجة البيانات المقررة في دساتير الأدوية المعترف بها أو ما يقرره وزير الصحة العمومية في حالة المستحضرات التي لم ينص عليها في الدساتير المذكورة .

مادة ٥٢ - لا يجوز التصرف في أي نوع من أنواع المستحضرات الحيوية إلا بعد أن تقوم وزارة الصحة العمومية باختبار عينة أو أكثر من كل مجموعة منها وتقرر صلاحيتها للاستعمال .

مادة ٥٣ - تسرى في معامل المستحضرات الحيوية أحكام المواد (٢٠) ، (٢٣) ، (٢٤) من هذا القانون .

٢ - أحكام خاصة باللقاحات

مادة ٥٤ - تشمل اللقاحات ما هو بكتيري وما فيروسي . ويعتبر لقاحاً بكتيريا أو فيروسيا كل مادة أو مزيج من المواد المجهزة من الجراثيم العرضية البكتيرية أو الفيروسية أو مستخرجات مشتقة منها بقصد استعمالها في الحقن للإنسان أو الحيوان ويطلق على كل نوع من أنواع اللقاحات اسم الجرثومة أو أنواع الجراثيم البكتيرية أو الفيروسية التي استخدمت في تحضيره مسبوقة بكلمة « لقاح » .

مادة ٥٥ - يجب اختبار مزارع الجراثيم جيداً قبل استخدامها في تحضير اللقاحات للتحقق من طبيعتها وفقاً للطرق العلمية المصطلح عليها لاختبارها ويجب أن يذكر في سجل خاص أصل المزرعة وطبيعتها .

مادة ٥٦ - يجوز أن تحتوى زجاجة لقاح نوعاً واحداً من اللقاح

أو مزيجاً من اللقاحات على أن يبين على البطاقة عدد الجراثيم في كل سنتيمتر مكعب منها أو وزن المادة الجافة في كل سنتيمتر مكعب .

وفيما يتعلق بمزيج اللقاحات يجب أن يذكر على البطاقة عدد الجراثيم أو وزن المادة الجافة التي يحتويها كل سنتيمتر مكعب من كل نوع من أنواع الجراثيم الداخلة في المزيج .

وفي حالة ما إذا كان اللقاح ممزوجاً بأى مادة أخرى غير المادة المخففة البسيطة وجب أن يذكر بالضبط نوعها وقوتها على البطاقة .

مادة ٥٧ - يجب أن يكون اللقاح عقيماً إذا حضر من جراثيم سبق قتلها أو من منتجات هذه الجراثيم ، أما إذا حضر اللقاح من جراثيم حية فيجب أن يكون اللقاح غير ملوث بالجراثيم المرضية .

٤ - أحكام خاصة بالامصال

مادة ٥٨ - تعتبر مصلاً طبيعياً المادة المستخلصة من دم الإنسان أو الحيوان بنزع الجلطة الدموية بحيث يكون خالياً من الخلايا الدموية .

مادة ٥٩ - المصل المضاد للعلاجى هو المصل المستخرج من دم الحيوانات المحصنة بسموم الميكروبات أو بمستخلصاتها أو بالميكروبات ذاتها ، وهو إما أن يكون طبيعياً أو نقياً وتكون تنقيته بمعالجة المصل الطبيعى بالطرق البيولوجية أو الكيماوية المختلفة لاستخلاص مادة الجلوبيولين المحتوية من الأجسام المضادة بحالة نقية .

مادة ٦٠ - يجب أن تتوافر في المصل السائل الشروط الآتية :

- ١ - أن يكون شفافاً خالياً من العكارة أو الرواسب العالقة .
- ٢ - أن يكون لونه أصفر أو أصفر بنى إذا كان المصل طبيعياً أو خفيف ، أو مائلاً إلى الخضرة أو لائون له إذا كان المصل نقياً .

(م ٢٧ - موسوعة مصر - ج ١٨)

٣ - ألا تكون له رائحة سوى رائحة المادة الحافظة المضادة اليه .

٤ - ألا يحتوي على مواد تزيد على ١٠٪ من وزنه .

مادة ٩١ - يجب أن توافر في المصل الجلب الشروط الآتية :

١ - أن يكون مسحوقا أبيضاً مثلثاً الى الاصفرار .

٢ - أن يكون سهل الذوبان في عشرة أمثاله بالوزن من الماء .

٣ - أن يكون بعد الذوبان شفافاً خالياً من الرواسب العالقة به .

مادة ٩٢ - يجب أن توضع الحيوانات المدة لتحضير الامصال في أمكنة توافر فيها الشروط التي يصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية .

مادة ٩٣ - يجب أن توضع الحيوانات التي تستعمل في تحضير الامصال تحت الرقابة المستمرة للطبيب بيطري وأن تكون خالية من الامراض المعدية أو من أعراضها ويجب وضعها أسبوعين تحت الحجر والتثبت من أنها غير مصابة بأمراض معدية وذلك قبل وضعها مع الحيوانات الأخرى في مكان واحد .

مادة ٩٤ - يجب أن تعطى الخيول المدة لتجهيز الامصال ثناعلاً سليماً
لاخضار الحالبين .

مادة ٩٥ - يجب حقن الخيول المدة لتحضير الامصال واللقاح المضاد
للتيتانوس مرة كل ستة أشهر .

مادة ٩٦ - لا يجوز استخدام الحيوانات التي تستعمل في تحضير
الامصال لاي غرض آخر .

مادة ٩٧ - يجب أن تدون في دفتر خلاص جميع البيانات الآتية
الخاصة بالحيوانات التي تستعمل في تحضير الامصال :

- ١ - نوع الحيوان (ذكر أو أنثى) وجميع الاوصاف المميزة له .
- ٢ - تاريخ شرائه .
- ٣ - تاريخ حقنه لأول مرة .
- ٤ - نوع المصل الذى سيحقن منه .
- ٥ - بيان ما اذا كان قد حقن بجراثيم حية أو ميتة .
- ٦ - تاريخ نفوق الحيوان أو اعدامه بعد استخدامه فى عملية التحضير .

مادة ٦٨ - يحدد تاريخ تحضير المصل بالطرق الآتية :

- ١ - فيما يتعلق بالأمصال التى حذوت لها معايير رسمية للقوة يعتبر تاريخاً للتحضير التاريخ نفسه الذى أجري فيه آخر اختبار لمعايرة قوتها ، وأسفرت عن نتيجة مرضية .
- ٢ - فيما يتعلق بالامصال التى لم يمت لها معايير رسمية للقوة يعتبر تاريخ التحضير نفس تاريخ استخراجها من الحيوان .

الفصل الخامس

احكام عامة وعقوبات واحكام وقتية وختامية

١ - احكام عامة

مادة ٦٩ - يجوز لمفتشى وزارة الصحة العمومية الذين يندبهم الوزير بقرار يصدوه لهذا الغرض دخول أى محل مما تشرى عليه احكام هذا القانون فى ساعات العمل بدون اخطار سابق ولهم أن يماينوا منشآت العمل وملحقاته من حظائر وغيرها وأثاثه وأجهزته للتثبت من استمرار مطابقتها للاشتراطات والمواصفات المقررة لها ، كما لهم أن يفحصوا أى جزء من العمل وملحقاته وأن يطلعوا على السجلات والدفاتر والتقارير

وأن يقفوا على الطرق المستعملة في الفحص وفي تحضير المستحضرات واختبارها وأن يأخذوا ما يرونه من عينات وذلك لمراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون .

ويجوز لهم أن يضبطوا كل ما كان محلا للمخالفة وكذا كل ما يساعد على اثباتاتها وتسلم الأشياء المضبوطة فوراً إلى النيابة العمومية مع محضر المخالفة .

ويكون لهم في هذا الشأن صفة رجال الضبط القضائي ^(١) .

مادة ٧٠ — لا يجوز إجراء أى تفتيش على المحامل لمراقبة تنفيذ سائر القوانين التى تنطبق عليها الا اذا كان ذلك بحضور أحد المفتشين المشار اليهم في المادة السابقة .

مادة ٧١ — يجب على مدير المعمل وعلى المشتغلين به أن يقدموا الى مفتش الوزارة كل مساعدة في أداء مأموريتهم وأن يدلوا اليهم بما يطلب منهم من بيانات . وعلى مدير المعمل أو من يقوم مقامه أن يقدم الى المفتشين أو أن يرسل الى معمل وزارة الصحة العمومية اذا طلبت ذلك عينات من المستحضرات التى يقوم المعمل بتجهيزها .

مادة ٧٢ — يجب على المفتشين اغلاق المعمل اداريا في الحالتين الآتيتين :

١ — اذا ثبت أنه غير مرخص في فتحه قانونا .

٢ — اذا لم يكن معينا للمعمل مدير مسئول أو وكيل بحسب الاحوال . وفي هذه الحالة لا يجوز اعادة فتح المعمل الا بحضور المدير الجديد أو الوكيل وأحد مفتشى الوزارة .

(١) انظر قرار وزير الصحة في ١٩٥٤/١١/٢٠ ببيان الموظفين الذين يعتبرون من مأموري الضبط القضائي في تنفيذ أحكام القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٤ (الوقائع المصرية في ١٩٥٤/١١/٢٩ — العدد ٩٥) .

مادة ٧٣ - يجوز لوزارة الصحة العمومية أن تأمر بإغلاق المعمل إداريا في الحالتين الآتيتين :

١ - إذا ثبت لها أن المعمل أصبح بعد الترخيص به غير مستوف للاشتراطات والمواصفات المنصوص عليها في المادتين (١٢ و ٣٣) حسب الأحوال وفي هذه الحالة يجب على صاحب الشأن استيفاء الاشتراطات والمواصفات التي تعلنها بها وزارة الصحة العمومية قبل التصريح له بإعادة فتحه .

٢ - بالنسبة الى معامل المستحضرات الصيدلانية اذا تكرر أكثر من ثلاث مرات خلال ثلاث سنوات تجهيز مستحضرات يتصحح للوزارة عند اختبارها عدم صلاحيتها للاستعمال .

مادة ٧٤ - لا تخل أحكام المادتين السابقتين بالحق في تحرير محاضر مخالفات ضد مرتكبيها وتطبيق العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون أو غيره .

مادة ٧٥ - لا تظل أحكام هذا القانون بأحكام القوانين الآتية أو أى قانون آخر يطل محلها .

(أ) القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ الصادر بشأن مزاولة مهنة الصيدلة والانتجار في المواد السامة (١) .

(ب) القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥١ الصادر بقمع التدليس والغش والقوانين المعدلة له (٢) .

(١) القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ ألغى بمقتضى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية في ١٠/٣/١٩٥٥ - العدد ٢٠ مكرر) .
(٢) صحته القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥١ بشأن الموافقة على اتفاقية النقل الجوي المنتظم بين مصر وسيلان الموقع بلندن في ٢٦/٩/١٩٥٠ (الوقائع المصرية في ١٩/٣/١٩٥١ - العدد ٢٥) .

٤٢٢ طلب ومهن ومنشآت طبية

(ج) القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ الصادر بشأن مزاولة مهنة الطب والقوانين المعدلة له (١) .

(د) المرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها (٢) .

مادة ٧٦ - جميع التبليغات التي نهي عليها هذا القانون تكون بكتاب موصى عليه ليُرسل منها الى وزارة الصحة العمومية يعنون باسم مصلحة المعامل .

٢ - العقوبات

مادة ٧٧ - يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه مصري أو بإحدى العقوبتين كل من زاول مهنة الكيمياء الطبية أو مهنة البكتريولوجيا أو مهنة الباثولوجيا علي وجه يخالف أحكام هذا القانون .

وفي حالة العود يحكم بالعقوبتين معا .

ويأمر القاضي ينشر الحكم مرة أو أكثر في جريدتين يعينهما في الحكم ويلصقه في مكان ظاهر على باب المعمل الذي كان المحكوم عليه يزاول فيه المعنة بدون وجه حق ، كل ذلك على نفقة المحكوم عليه .

وعلاوة على ذلك يجوز للمحكمة أن تحكم بإغلاق المعمل أو المحل الذي كان المخالف يزاول المعنة فيه بغير وجه حق إغلاقاً نهائياً أو مؤقتاً .

(١) القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ ملغى بالقانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ (الوقائع المصرية في ١٩٥٤/٧/٢٢ - العدد ٥٨ مكرر) .

(٢) صحته القانوني رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وهو ملغى بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ (الجريدة الرسمية في ١٩٦٠/٦/١٣ - العدد ١٣١) حيث أن القانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن إصدار قرض لاداء ثمن الارض المستولى عليها وسفداته وهو ملغى بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧١ (الجريدة الرسمية في ١٩٧١/٩/٣٠ - العدد ٣٩) .

مادة ٧٨ - (البند رقم (١) مستعمل بالقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٥) يعاقب بالمعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة .

١ - كل شخص غير مرخص له في مزاوله احدى المهن المتقدم ذكرها يستعمل نشرات أو لوحات أو لافتات أو ئية وسيلة أخرى من وسائل النشر ، اذا كان من شأن ذلك أن يحمك الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق في مزاوله احدى هذه المهن ، وكذلك كل من ينتحل لنفسه لقب كيميائي طبي أو بكتريولوجي أو باثولوجي أو باثولوجي اكلينيكي أو غير ذلك من الالقاب التي تطلق على الأشخاص المرخص لهم بمزاوله احدى هذه المهن .

٢ - كل شخص غير مرخص له في مزاوله احدى المهن المتقدم ذكرها وجدت عنده آلات أو أجهزة مما يستعمل فيها ما لم يثبت أن وجودها لديه كان لسبب مشروع غير مزاوله احدىها .

مادة ٧٩ - يعاقب بالمعقوبات المنصوص عليها في المادة ٧٧ كل من فتح أو نقل بدون ترخيص ومملا تسرى عليه أحكام هذا القانون وكذا كل من خالف أحكام المواد (٢١ - فقرة ثانية) و (٢٢ - فقرة أولى) و (٢٣) و (٢٤) و (٢٥) و (٢٦) و (٢٧) و (٢٨) و (٢٩) و (٤٠) و (٥٢) من هذا القانون .

مادة ٨٠ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها هذا القانون أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو احدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المواد أحكام المواد (٢٣ - فقرة ثانية) و (٢٦) و (٤١) و (٤٤) من هذا القانون .

مادة ٨١ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون المعقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا وبغرامة لا تزيد على جنيه واحد أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف سائر أحكام هذا القانون .

مادة ٨٢ - علاوة على العقوبات المتقدمة ، يحكم باغلاق العمل في الاحوال الآتية :

- ١ - فتح العمل أو نقله بدون ترخيص .
 - ٢ - مخالفة أحكام المواد (١٢) و (٢٥) و (٣٩) و (٣٧) و (٣٩) .
 - ٣ - عدم تعيين شخص مسئول عن ادارة معمل المستحضرات الصيدية
- المخالفة لاحكام المادتين (٢٥ - فقرة أولى) و (٤٠) .

وكل حكم يصدر بالاغلاق يترتب عليه الغاء الترخيص الصادر بفتح العمل ان وجد اذا لم يقوم صاحب الشأن بتصحيح الوضع من الناحية القانونية وتثبيت الوزارة من ذلك خلال سنة من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا .

مادة ٨٣ - يجوز الحكم باغلاق العمل مدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تزيد على سنة في الاحوال الآتية :

- ١ - مخالفة أحكام المواد (٢١ - فقرة ثلثية) و (٢٤) و (٣٨) و (٥٢) من هذا القانون .

٢ - اذا تكرر ارتكاب مخالفة لساير أحكام القانون خلال الثلاث سنوات السابقة .

مادة ٨٤ - ينفذ حكم الطاق ضد أى شخص يكون واضعا يده على المكان المحكوم باغلاقه بأية صفة كانت وقت التنفيذ .

مادة ٨٥ - يحكم القضاى في جميع الاحوال بمصادرة الاشياء المضبوطة والتي تكون محلا للجريمة .

٢ - أحكام وقتية واختامية

مادة ٨٦ - يجوز لوزير الصحة العمومية - بعد أخذ رأى اللجنة

المخصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون - أن يأخذ بقيد أسماء الأشخاص الحاصلين على بكالوريوس من إحدى الجامعات المصرية في الطب والجراحة أو في الصيدلة أو في العلوم (كيمياء) أو في الطب البيطري أو في الزراعة أو على درجة أو دبلوم إحدى الفروع المتقدم ذكرها من إحدى الجامعات الأجنبية تكون معادلة للبكالوريوس ، ومن لم يكونوا حاصلين على شهادة تخصص أو على دبلوم في الباثولوجيا الاكلينيكية اذا قدموا ما يثبت أنهم زاولوا مهنة الكيمياء الطبية أو مهنة البكتريولوجيا أو مهنة الباثولوجيا أو مهنة الباثولوجيا الاكلينيكية مدة خمس سنوات على الأقل بدون انقطاع قبل العمل بهذا القانون فيقيد اسم كل منهم في السجل الخاص بالمهنة التي أثبت مزاولتها •

فاذا كانت المدة التي زاول فيها المهنة تزيد على ثلاث سنوات وتقل عن خمس سنوات أو اذا لم تقتنع اللجنة بجدية الشهادات المثبتة لسابقة مزاولته المهنة • جاز لها أن تقرر امتحان الطالب وفقا لاحكام المادة (٥) من هذا القانون • فلا يقيد اسم الطالب الا اذا جاز الامتحان بنجاح •

وفي جميع الاحوال يجب أن تتوافر في الطالب أحكام البند (٣) من المادة (٣) من هذا القانون •

مادة ٨٧ - (ملغاة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٧) •

مادة ٨٨ - يجب على أصحاب المعامل مما تسرى عليها أحكام هذا القانون القائمة وقت العمل به أن يبلغوا وزارة الصحة العمومية عن معاملهم خلال ستة أشهر من هذا التاريخ ويجب أن يكون الابلاغ مصحوبا بالاوراق والبيانات المخصوص عليها في المادة (١١) من هذا القانون وأن يذكر فيه تاريخ الترخيص اذا كان قد سبق الترخيص في فتحه بمقتضى القوانين المعمول بها ويعفى أصحاب المعامل هذه من دفع مصاريف فحص الطلب •

ولوزارة الصحة العمومية أن تفرض على الممثل ما تراه من
الاستراطلات للمحافظة على الصحة العامة أو الأمن العام — فإذا ما تمت
الاستراطلت سلعت الوزارة لدى صاحب العمل ترخيصا التابعة العمل فيه .

وإذا لم يقيم أصحاب المعامل بهذا الإبلاغ في المهلة المتقدمة ذكرها
أو إذا لم يقوموا بتنفيذ الاستراطلت المشار إليها في الفقرة السابقة في
المهلة التي تمديد لهم ، تعتبر معاملهم كأنها معامل جديدة فلا يجوز إدارتها
بدون الحصول على ترخيص بها وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٨٩ — على وزير الصحة العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل
به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ،

صدر بقصر الجمهورية في أول ذي القعدة سنة ١٣٧٣ (أول يولييه
سنة ١٩٥٤) .

القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤

في شأن مزاولة مهنة الطب (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ بمزاولة مهنة الطب المعدل
بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٩ والموسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٣ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية وموافقة مجلس الوزراء ؛

اصدر القانون الآتي :

مادة ١ - لا يجوز لاحد ابداء مشورة طبية أو عيادة مريض أو اجراء
عملية جراحية أو مباشرة ولادة أو وصف أدوية أو علاج مريض أو أخذ
عينة من العينات التي تحدد بقرار من وزير الصحة العمومية من جسم
المريض الآدميين للتشخيص الطبى المعلى بأية طريقة كانت (٢) أو وصف
نظارات طبية ويوجه عام مزاولة مهنة الطب بأية صفة كانت الا اذا كان
مصريا أو كان من بلد تجيز قوانينه للمصريين مزاولة مهنة الطب بها وكان

(١) الوقائع المصرية في ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٤ - العدد ٥٨ مكرر .

(٢) صدر قرار وزير الصحة رقم ٢١٠ ورقم ٣٢٠ لسنة ١٩٧٧ بتحديد

العينات التي لا يجوز اخذها من جسم المرضى الآدميين للتشخيص الطبى
الا بمعرفة طبيب بشرى (الوقائع المصرية في ١٦/٦/١٩٧٧ - العدد ١٤١

و ١٩٧٧/٧/٦ - العدد ١٥٧ على التوالى) .

اسمه مقيدا بسجل الاطباء بوزارة الصحة العمومية وبجدول نقابة الاطباء
البشريين وذلك مع عدم الاخلال بالاحكام الخاصة المنظمة لمهنة التوليد (١) .

ويستثنى من شرط الجنسية الاجانب الذين التحقوا باحدى الجامعات
المصرية قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٨ .

مادة ٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥) يقيد بسجل
وزارة الصحة من كان حاصلًا على درجة بكالوريوس الطب والجراحة من
احدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة وأمضى التدريب الاجبارى
المقرر (٣) .

ويتم التدريب الاجبارى بأن يقضى الخريجون سنة شمسية فى مزاولة
مهنة الطب بصفة مؤقتة فى المستشفيات الجامعية والمستشفيات والوحدات
التدريبية التى تقرها الجامعات وذلك تحت اشراف هيئة التدريس بكليات
الطب أو من تتدبرهم مجالس الكليات لهذا الغرض من أطباء المستشفيات
والوحدات المذكورة ، ويكون ذلك وفقا للنظم التى يصدر بها قرار من وزير
التعليم العالى بالاتفاق مع وزير الصحة .

كما يقيد بالسجل المشار اليه من كان حاصلًا على درجة أو دبلوم أجنبى
معادل لدرجة البكالوريوس التى تمنحها جامعات الجمهورية العربية المتحدة
وأمضى بعد حصوله على هذا المؤهل تدريبا لمدة سنة معادلا للتدريب
الاجبارى ويشترط أن يجتاز بنجاح الامتحان المنصوص عليه فى المادة
الفالئة من هذا القانون .

ويصدر بهذه المعدلات قرار من لجنة مكونة من أربعة من الاطباء

(١) انظر القانون رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٤ بشأن مزاولة مهنة التوليد .
(٢) انظر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٥ فى شأن معاملة خريجي
كليات الطب أثناء سنة التدريب الاجبارى (الجريدة الرسمية فى ١٩٦٥/٧/٢٥
- العدد ١٦٣) .

البشريين يعينهم وزير الصحة على أن يكون اثنان منهم على الأقل من عمداء كليات الطب (٥) .

مادة ٣ - يكون امتحان الحاصلين على الدرجات أو الدبلومات الأجنبية وفقاً لمنهج الامتحان النهائى لدرجة البكالوريوس فى الطب من احدى الجامعات المصرية ويؤدى الامتحان أمام لجنة مؤلفة من أطباء يختارهم وزير الصحة العمومية قبل كل امتحان من بين من ترشحهم مجالس كليات الطب المصرية .

ويجب على من يرغب فى دخول الامتحان أن يقدم الى وزارة الصحة العمومية طلباً على النموذج المعد لذلك ويرفق به أصل الدرجة أو الدبلوم الحاصل عليه أو صورة رسمية منه والشهادة المثبتة لتلقى مقرر الدراسة أو أية وثيقة أخرى تقوم مقامها وعليه أن يؤدى رسماً للامتحان قدره عشرة جنيهات ويرد هذا الرسم فى حالة عدوله عن دخول الامتحان أو عدم الاذن له بدخوله .

ويؤدى الامتحان باللغة العربية ويجوز تأديته بلغة أجنبية يوافق عليها وزير الصحة العمومية فاذا رسب الطالب فى الامتحان لا يجوز له أن يتقدم اليه أكثر من ثلاث مرات أخرى خلال سنتين وتمطى وزارة الصحة العمومية من جاز الامتحان بنجاح شهادة بذلك .

مادة ٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥) يجوز لوزير الصحة أن يعفى من أداء الامتحان الأطباء من أبناء الجمهورية العربية المتحدة الحاصلين على درجة أو دبلوم من احدى الجامعات الأجنبية المعترف بها من حكومة الجمهورية العربية المتحدة مبادلة لدرجة بكالوريوس الطب والجراحة التى تمنحها جامعات الجمهورية العربية المتحدة اذا كانوا حاصلين

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ باعادة تشكيل لجنة تقدير قيم الدرجات والدبلومات الأجنبية فى الطب (الوقائع المصرية فى ١٨/٣/١٩٧٣ - العدد ٥٩) .

على شهادة الدراسة الثانوية للمعلمة أو ما يعادلها وكانوا خلال مدة دراستهم الطبية حسنى السير والسلوك ومواطنين على تلقى ديوبسهم الطبية طبقا لبرنامج المعاهد التى تخرجوا فيها .

ويشترط أن يؤدى هؤلاء الاطباء التدريب الاجبارى اذا لم يكونوا قد أموا ما يطله فى الخارج .

مادة ٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥) يقدم طالب القيد بالسجل الى وزارة الصحة طلبا موقعا عليه منه يبين فيه اسمه ولقبه وجنسيته وهن اقامته ويرفق به أصل شهادة الدرجة أو الدبلوم أو صورة رسمية منه أو شهادة الامتحان أو الاعفاء منه حسب الاحوال (وكذا ما يثبت أداء التدريب الاجبارى أو ما يعانله) وعليه أن يؤدى رسما للقيد بسجل الوزارة وقدره جنيه واحد ، ويقيد فى السجل اسم الطبيب ولقبه وجنسيته ومحل اقامته وتاريخ الدرجة أو الدبلوم الحاصل عليه والجهة الصادر منها وتاريخ شهادة الامتحان أو الاعفاء منه ومكان وتاريخ التدريب الاجبارى أو ما يعانله .

وتعطى صورة من هذا القيد الى المرخص له بمزاولة المهنة .

مادة ٦ - لا يجوز للطبيب المرخص له فى مزاولة المهنة أن يفتح أكثر من عيادتين - وعليه أن يخطر وزارة الصحة العمومية بكتاب موصى عليه بعنوان عيادته وبكل تغيير دائم فيه أو فى محل اقامته خلال شهر من تاريخ فتح العيادة أو حصول التغيير .

مادة ٧ - كل شيد فى سجل الاطباء بالوزارة تم بطريق التزوير أو بطرق احتيالية أو بوسائل أخرى غير مشروعة يلغى بقرار من وزير الصحة العمومية ويشطب الاسم المقيد نهائيا منه وتخطر نقابة الاطباء البشريين والنيابة المعلمة بذلك .

وعلى النقابة إخطار وزارة الصحة العمومية بكل قرار يصدره مجلسها أو هيئاتها التأديبية بوقف طبيب عن مزاوله المهنة أو بشطب اسمه .

مادة ٨ - تتولى وزارة الصحة العمومية نشر الجداول الرسمية لأسماء الأطباء المرخص لهم في مزاوله المهنة وتقوم سنوياً بنشر ما يطرأ عليه من تعديلات .

مادة ٩ - يجوز لوزير الصحة العمومية عند حدوث الأوبئة في أحوال الاخطار العامة أن يسمح بصفة استثنائية ولمدة التي تتطلبها مكافحة هذه الأوبئة والأخطار لأطباء لا تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى بالقيام بالأعمال الطبية التي يؤذن لهم بمباشرتها .

كما يجوز له بعد أخذ رأى مجلس نقابة الأطباء البشريين أن يرخص لطبيب أخصائى في مزاوله مهنة الطب في جهة معينة بمصر لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر غير قابلة للتجديد وفقاً للشروط المبينة في هذا الترخيص .

ويجوز له بعد أخذ رأى مجلس نقابة الأطباء البشريين أن يرخص لطبيب لا تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى في مزاوله مهنة الطب في مصر للمدة اللازمة لتأدية ما تكلفه به الحكومة على ألا تتجاوز هذه المدة سنتين قابلتين للتجديد مرة واحدة إذا كان هذا الطبيب من المشهود لهم بالتفوق في فرع من فروع الطب وكلفت خدماته لازمة لهم توافر أمثاله في مصر .

ويجوز له أيضاً أن يرخص للأطباء الذين يعينون أساتذة أو أساتذة مساعدين في إحدى كليات الطب المصرية في مزاوله مهنة الطب مدة خدمتهم ولو لم تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى .

مادة ١٠ - (الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٥)
يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو

بالحدى هاتين العقوبتين كل من زاول مهنة الطب على وجه يخالف أحكام هذا القانون .

وفي حالة العود يحكم بالعقوبتين مما .

وفي جميع الاحوال يأمر القاضي باغلاق العيادة مع نزع اللوحات واللافتات ومصادرة الاشياء المتعلقة بالمهنة ويأمر كذلك بنشر الحكم مرة أو أكثر من مرة في جريدتين يعينهما على نفقة المحكوم عليه .

ومع ذلك ، يجوز بقرار من وزير الصحة ، أن يخلق بالطريق الادارى كل ممكن تزاوُل فيه مهنة الطب بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة ١١ — يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة :

أولاً — كل شخص غير مرخص له في مزاوله مهنة الطب يستعمل نشرات أو لوحات أو لافتات أو أية وسيلة أخرى من وسائل النشر اذا كان من شأن ذلك أن يحمل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق في مزاوله مهنة الطب ، وكذلك كل من ينتحل لنفسه لقب طبيب أو غيره من الألقاب التي تطلق على الأشخاص المرخص لهم في مزاوله مهنة الطب .

ثانياً — كل شخص غير مرخص له في مزاوله مهنة الطب وجدت عنده آلات أو عدد طبية ما لم يثبت أن وجودها لديه كان لسبب مشروع غير مزاوله مهنة الطب .

مادة ١٢ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز ألف قرش كل من يخالف أحكام المادة السادسة وإذا كانت المخالفة بسبب فتح أكثر من عيادتين يجب الحكم أيضاً بخلق ما زاد عن المصرح به منها .

مادة ١٣ — (مستبعدة بالقانون رقم ٤٩١ لسنة ١٩٥٥) يصدر وزير الصحة العمومية القرارات اللازمة لتنظيم مهني التمريض والتدليك الطبي

وغيرهما من المهن ذات الارتباط بمهنة الطب ويحدد في تلك القرارات الرسوم الواجبة الأداء للتقيد في سجلات مزاوله المهنة بوزارة الصحة العمومية .

مادة ١٣ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ٤٩١ لسنة ١٩٥٥) يكون للموظفين الذين يندرجهم وزير الصحة العمومية صفة مأموري الضبط القضائي في اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له (١) .

مادة ١٤ - الاطباء المقيدون بسجلات وزارة الصحة العمومية عند صدور هذا القانون يستمرون في ممارسة مهنتهم ولو لم تتوافر فيهم بعض الشروط المنصوص عليها فيه .

مادة ١٥ - يجوز لوزير الصحة العمومية بعد أخذ رأي مجلس نقابة الاطباء البشريين أن يرخص للأطباء الفلسطينيين اللاجئين الذين أجبرتهم الظروف القهرية الدولية على مغادرة بلادهم والاتجاه الى مصر والاقامة فيها والذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية في مزاوله لمهنة بمصر مدة أقصاها سنة قابلة للتجديد مع اعفائهم من تأدية الامتحان المنصوص عليه في المادة الثالثة عند الاقتضاء .

مادة ١٥ مكررا - (مضافة بالقرار بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٦) لوزير الصحة أن يعفى من الشروط المنصوص عنها في هذا القانون الاطباء الذين يلحقون بشركات صيانة وإدارة منشآت قاعدة قتال السويس مدة سريان اتفاقية الجلاء المبرمة بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بشرط أن يكونوا مقيدين بجداول مزاوله

(١) صدر قرار وزير العدل في ١٩٥٧/٥/٢١ بتحويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي في تنفيذ أحكام القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ (الوقائع المصرية في ١٩٥٧/٥/٢٧ - العدد ٤٢) ، كما صدر القرار رقم ١٥٧٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن ذات الموضوع (الوقائع المصرية في ١٩٧٦/٢/٢٩ - العدد ٥٠) .

٤٣٤ طلب ومهن ومنشآت طبية

المهنة في بلادهم الأصلية • وعلى أن يقتصر حق مزاوله المهنة داخل المنشآت المذكورة دون غيرها •

مادة ١٦ - يلغى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ المشار إليه على أن يستمر العمل باللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون •

كما يلغى جميع ما يخالف هذا القانون من أحكام •

مادة ١٧ - على وزيرى الصحة العمومية والعدل تنفيذ هذا القانون كلّ منهما فيما يخصه •

ويصدر وزير الصحة العمومية القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر بقصر الجمهورية في ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٧٣ (٢٢ يولييه سنة ١٩٥٤) •

القانون رقم ٤١٦ لسنة ١٩٥٤

في شأن مزاولة مهنة الطب البيطرى (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونية سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٨ بمزاولة مهنة الطب البيطرى المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٣ وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - لا يجوز لاحد مزاولة مهنة الطب البيطرى بأية صفة كانت الا اذا كان مصريا أو كان من بلد تجيز قوانينه للمصريين مزاولة مهنة الطب البيطرى وكان اسمه مقيدا بسجل الاطباء البيطريين بوزارة الصحة العمومية وبجدول نقابة الاطباء البيطريين .

ويستثنى من شرط الجنسية الاجانب الذين التحقوا باحدى الجامعات المصرية قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٨ .

مادة ٢ - يقيد بسجل وزارة الصحة العمومية من كان حاصلًا على درجة بكالوريوس فى الطب البيطرى من احدى الجامعات المصرية أو من

(١) الوقائع المصرية فى ٢٢ يوليه سنة ١٩٥٤ - العدد ٥٨ مكرر .

كان حاصلًا على درجة أو دبلوم أجنبي يعتبر معادلاً لها وجاز بنجاح الامتحان المنصوص عليه في المادة الثالثة .

وتستبر الدراجات أو الدبلومات الاجنبية معادلة لدرجة البكالوريوس المصرية بقرار يصدر من لجنة مكونة من أربعة أعضاء أطباء بيطريين يمينهم وزير الصحة العمومية على أن يكون اثنان منهم على الأقل من الاساتذة الاطباء البيطريين باحدى كليات الطب البيطري المصرية .

مادة ٣ - يكون امتحان الحاصلين على الدرجات أو الدبلومات الاجنبية وفقاً لنهج الامتحان النهائي لدرجة البكالوريوس في الطب البيطري من احدى الجامعات المصرية ويؤدى الامتحان أمام لجنة مؤلفة من أطباء بيطريين يختارهم وزير الصحة العمومية قبل كل امتحان من بين من ترشحهم مجالس كليات الطب البيطري المصرية .

ويجب على من يرغب في دخول الامتحان أن يقدم الى وزارة الصحة العمومية طلباً على النموذج المعد لذلك ، ويرفق به أصل الدرجة أو الدبلوم الحاصل عليه أو صورة رسمية منه والشهادة المثبتة لتلقى مقر الدراسة أو أية وثيقة أخرى تقوم مقامها وعليه أن يؤدى رسماً للامتحان قدره عشرة جنيهات ويرد هذا الرسم في حالة عدوله عن دخول الامتحان أو عدم الاذن له بدخوله .

ويؤدى الامتحان باللغة العربية ويجوز تأديته بلغة أجنبية يوافق عليها وزير الصحة العمومية ، فإذا رسب الطالب في الامتحان لا يجوز له أن يتقدم اليه أكثر من ثلاث مرات أخرى خلال سنتين وتعطي وزارة الصحة العمومية من جاز الامتحان بنجاح شهادة بذلك .

مادة ٤ - يجوز لوزير الصحة العمومية أن يعفى من أداء الامتحان الاطباء البيطريين المصريين الحاصلين على درجة أو دبلوم في الطب البيطري من احدى الجامعات الاجنبية المعترف بها من الحكومة المصرية معادلة

الدرجة بكالوريوس الطب البيطرى المصرية اذا كانوا حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة (التوجيهية) أو ما يعادلها وكانوا مدة دراستهم حسنى السير والسلوك ومواطنين على تلقى دروسهم العلمية طبقا لبرنامج المعاهد التى تخرجوا فيها .

مادة ٥ - يقدم طالب القيد بالسجل الى وزارة الصحة العمومية طلبا موقعا عليه منه يبين فيه اسمه ولقبه وجنسيته وسجل اقامته ويرفق به أصل شهادة الدراسة أو الدبلوم أو صورة رسمية منه أو شهادة الامتحان أو الاعفاء منه حسب الاحوال - وعليه أن يؤدى رسما للقيد بسجل الوزارة قدره جنيه واخذ .

ويقيد فى السجل اسم الطبيب ولقبه وجنسيته ومحل اقامته وتاريخ الدرجة أو الدبلوم الحاصل عليه والجهة الصادر منها وتاريخ شهادة الامتحان أو الاعفاء منه حسب الاحوال وتمطى صورة من هذا القيد مجانا الى المرخص له فى مزاولة المهنة .

مادة ٦ - لا يجوز للطبيب المرخص له فى مزاولة المهنة أن يفتح أكثر من عيادتين وعليه أن يخطر وزارة الصحة العمومية بكتاب موصى عليه بعنوان عيادته وبكل تغيير دائم فيه أو فى محل اقامته خلال شهر من تاريخ فتح العيادة أو حصول التغيير .

مادة ٧ - كل قيد بسجل الاطباء البيطريين بالوزارة يتم بطريق التزوير أو بطرق احتيالية أو بوسائل أخرى عين مشروعة يلقى بقرار من وزير الصحة العمومية ويشطب الاسم المقيّد نهائيا منه وتخطر نقابة الاطباء البيطريين والتمابة العامة بذلك .

وعلى النقابة اخطار وزارة الصحة العمومية بكل قرار يصدره مجلسها أو هيئاتها التأديبية بوقف طبيب بيطرى عن مزاولة المهنة أو بشطب اسمه .

مادة ٨ - تتولى وزارة الصحة المحومية نشر المجدول الرسمى لاسماء
الاطباء البيطريين المرخص لهم فى مزاولة المهنة وتقوم سنويا بنشر ما
يطرأ عليه من تعديلات .

مادة ٩ - يجوز لموزير الصحة المحومية - بناء على طلب وزير
الزراعة - عند حدوث الاوبئة البيطرية أن يسمح بصفة استثنائية وللمدة
التي تتطلبها مكافحة هذه الاوبئة لاطباء بيطريين لا تتوافر فيهم الشروط
المنصوص عليها فى المادة الاولى بالقيام بالاعمال التي يؤذن لهم بمباشرتها .

كما يجوز له أن يرخص لطبيب بيطرى اخصائى فى مزاولة مهنة الطب
البيطرى فى جهة معينة بمصر لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر غير قابلة للتجديد وفقا
للشروط المبينة فى هذا الترخيص .

ويجوز له بعد أخذ رأى مجلس نقابة الاطباء البيطريين أن يرخص
لطبيب لا تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها فى المادة الاولى فى مزاولة
مهنة الطب البيطرى فى مصر للمدة اللازمة لتأدية ما تكلفه به الحكومة
على ألا تتجاوز هذه المدة سنتين قابلتين للتجديد مرة واحدة اذا كان هذا
الطبيب من المشهود لهم بالتفوق فى مهنتهم وكانت خدماته لازمة لمصم
توافر أمثاله فى مصر . ويجوز له أيضا أن يرخص للاطباء الذين يعينون
أساتذة أو أساتذة مساعدين فى إحدى كليات الطب البيطرى فى مزاولة
مهنة الطب البيطرى مدة خدمتهم ولو لم تتوافر فيهم الشروط المنصوص
عليها فى المادة الاولى .

مادة ١٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد
على خمسين جنيا أو باحدى هاتين العقوبتين كل من زاول مهنة الطب
البيطرى على وجه يخالف أحكام هذا القانون . وفى حالة العود يحكم
بالعقوبتين معا .

وفى جميع الاحوال يأمر القاضى باغلاق العيادة مع نزع اللوحات

واللائقات ومصادرة الاشياء المتعلقة بالمهنة ويأمر كذلك بنشر الحكم مرة أو أكثر من مرة في جريدتين يمينهما وذلك على نفقة المحكوم عليه .

مادة ١١ — يعاقب بالمعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة :

(أولاً) كل شخص غير مرخص له في مزاوله مهنة الطب البيطرى يستعمل نشرات أو لوحات أو أية وسيلة أخرى من وسائل النشر اذا كان من شأن ذلك أن يحمل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق في مزاوله مهنة الطب البيطرى ، وكذلك كل من ينتقل لنفسه لقب طبيب بيطرى أو غيره من الالقاب التى تطلق على الأشخاص المرخص لهم في مزاوله مهنة الطب البيطرى .

(ثانياً) كل شخص غير مرخص له في مزاوله مهنة الطب البيطرى وجدت عنده آلات أو عدد طبية ما لم يثبت أن وجودها لديه كان لسبب مشروع غير مزاوله مهنة الطب البيطرى .

مادة ١٢ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش كل من يخالف أحكام المادة السادسة .

مادة ١٣ — الاطباء المقيدون بسجلات وزارة الصحة العمومية عند صدور هذا القانون يستمرون في مزاوله مهنتهم ولو لم تتوافر فيهم بعض الشروط المنصوص عليها فيه .

مادة ١٤ — يجوز لوزير الصحة العمومية بعد أخذ رأى مجلس نقابة الاطباء البيطريين — أن يرخص للأطباء البيطريين اللاجئين الذين أجبرتهم الظروف القهرية الدولية على مغادرة بلادهم والالتجاء الى مصر والاقامة فيها والذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية في مزاوله مهنة الطب البيطرى في مصر مدة أقصاها سنة قابلة للتجديد مع اغنائهم من تأدية الامتحان المنصوص عليه في المادة الثالثة عند الاقتضاء .

٤٤٠ طلب ومهن ومشتات طبية

مادة ١٥ - يلغى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٨ جزاؤه مئة الطب
البيطرى المشار اليه كما يلغى جميع ما يخالف هذا القانون من أحكام .

مادة ١٦ - على وزيرى الصحة العمومية والعدل^(١) تنفيذ هذا القانون
كله فيما يخصه ويصدر وزير الصحة العمومية القرارات اللازمة لتنفيذه
ويسمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ،

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٧٣ (٢٢ يوليه سنة
١٩٥٤) .

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ١٥٧٣ لسنة ١٩٧٥ بتخويل بعض
موظفى وزارة الصحة صفة مامورى الضبط القضائى لتنفيذ أحكام بعض
القوانين منها القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٦/٢/٢٩
العدد ٥٠) . وانظر ايضا القرار الصادر فى ١٩٦٦/٩/٧ (الوقائع المصرية
فى ١٩٦٦/٩/٢٩ - العدد ٧٥) .

القانون رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة التوليد (١ ، ٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونية سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٩ بمزاولة مهنة التوليد والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٣ وبقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٣ ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

اسم القانون الآتي :

مادة ١ — (الفقرة الاخيرة مضافة بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨١)
لا يجوز لغير الاطباء البشريين مزاولة مهنة التوليد بأية صفة عامة كانت
أو خاصة الا لمن كان اسمها متقيداً بسجلات المولدات أو مساعدات المولدات
أو القابلات بوزارة الصحة العمومية .

-
- (١) الوقائع المصرية في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤ — العدد ٧٤ مكرر .
(٢) صدور القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٤ (الجريدة الرسمية في ٢٠/٨/١٩٨١ — العدد ٣٤)
ونص في مادته الرابعة على ما يلي : « يستبدل بعبارة المولدة والمولدات ومساعدة المولدة ومساعدات المولدات والقابلة والقابلات الواردة في القانون رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه عبارة المرخص لها أو لمن بمزاولة مهنة التوليد وذلك حسب الأحوال » .

ويجوز بقرار من وزير الدولة للصحة الترخيص لمن حصل على دراسة خاصة وتدريب خاص بمباشرة استخدام وسائل منع الحمل دون التدخل الجراحى .

مادة ٢ — (الفقرة (أولا) مستبذلة بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨١)
يشترط للقيود فى السجلات المنصوص عليها فى المادة السابقة أن يتوافر فى طالبة ما يأتى :

(أولا) أن تكون طالبة حاصلة على أحد المؤهلات التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الدولة للصحة .

(ثانيا) أن تكون طالبة حسنة السير والسلوك وألا يكون قد صدر ضدها أحكام بالادانة فى جنائية أو جنحة مخلة بالشرف .

مادة ٣ — تعتبر الشهادات أو الدبلومات الاجنبية معادلة للشهادات أو الدبلومات المصرية بقرار يصدر من لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء يمينهم وزير الصحة العمومية ولا يكون قرار اللجنة نافذا الا بعد اعتماده من وزير الصحة العمومية .

مادة ٤ — يكون امتحان المولدات الحاصلات على شهادات أو دبلومات اجنبية وفقا لمنهج الامتحان المقرر للحصول على شهادة أو دبلوم مولدة من وزارة التربية والتعليم .

ويكون امتحان مساعدات المولدات الحاصلات على شهادات أو دبلومات اجنبية وفقا لمنهج الامتحان المقرر لاحدى مدارس مساعدات المولدات التابعة لوزارة الصحة العمومية .

ويؤدى الامتحان فى المائتين السابقتين وكذا امتحان القبلات أمام لجنة مؤلفة من أطباء يمينهم وزير الصحة العمومية (١) .

ويؤدى الامتحان باللغة العربية ويجوز تأديته بلغة أجنبية يوافق عليها وزير الصحة العمومية .

ويجب على طالبة الدخول فى امتحان المولدات أن تدفع رسماً للامتحان قدره خمسة جنيهات ، ويرد لها هذا المبلغ فى حالة الدخول عن دخول الامتحان أو عدم الدخول لها بدخوله .

وإذا رسبت الطالبة فى الامتحان جاز لها أن تتقدم إليه أكثر من مرة وتمطى وزارة الصحة العمومية من تجوز الامتحان بنجاح شهادة بذلك .

مادة ٥ - يجوز لوزير الصحة العمومية أن يرخص للمولدات ومساعدات المولدات والقبالات الفلسطينيات اللاجئات اللواتى أجبرنهن الظروف الدولية على مفاداة بلادهن والالتجاء الى مصر وللإقامة فيها الى أن تستقر حالة بلادهن ، فى مزاولة مهنة التوليد فى مصر لمدة أقصاها سنة قابلة للتجديد مع اعفائهن من شرط السن والامتحان المقرر فى المادة الرابعة بشرط أن يكن حاصلات على الدبلوم أو الشهادة المنصوص عليها فى المادة الثمانية .

مادة ٦ - على طالبة الكيد بأحد السجلات أن تقدم الى وزارة الصحة العمومية طلباً تذكر فيه اسمها ولقبها وجنسيته ومط إقامتها ومرفق به أصل الشهادة أو الدبلوم الحاصلة عليها أو صورة رسمية منها أو شهادة النجاح فى الامتحان وشهادة تحقيق الشخصية وتذكرة عدم وجود سوابق

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦٠ بإعادة تشكيل لجنة امتحان الحاصلات على دبلومات أجنبية فى التوليد (الوقائع المصرية فى ١٧/٦/١٩٦٠ - العدد ٥٩) .

وشهادة حسن المعبر والسلوك وصورتان فوتوغرافيتان وعليها أن تدفع رسما للقيد قدره جنيه واحد .

ويقيد في السجل اسم الطالبة وجنسيتها ومحل اقامتها وتاريخ الشهادة أو الدبلوم الحاصلة عليها والجهة الصادرة منها وتاريخ شهادة النجاح في الامتحان وتلصق صورتها الفوتوغرافية قرين اسمها في السجل .

وتعطى وزارة الصحة العمومية صورة من هذا القيد مجاناً للطالبة التي قيد اسمها ملصقا عليها صورتها الفوتوغرافية .

مادة ٧ - على كل مولدة أو مساعدة مولدة أن تبلغ وزارة الصحة العمومية بكتاب موصى عليه ، كل تغيير دائم بمحل اقامتها في مدى شهر من تاريخ هذا التنوير ، وعلى كل قابلة أن تبلغ هذا التنوير في نفس المدة سائلة الذكر مكتب الصحة الذي تنهيم في دائرته .

فاذا لم تتم صاحبة الشأن بذلك كان لوزارة الصحة العمومية أو مكتب الصحة بحسب الاحوال ، الحق في شطب اسمها من السجل بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغها بخطاب موصى عليه بآخر عنوان معروف لديها تنبهها فيه الى وجوب الابلاغ عن التنوير في عنوانها .

ويجوز دائما لمن شطب اسمها على الوجه المتقدم أن تحصل على اعادة قيد اسمها في السجل اذا ابلت الوزارة أو مكتب الصحة حسب الاحوال عنوانها وذلك مقابل رسم قدره خمسمائة مليم بالنسبة الى المولدة و ٢٥٠ مليما بالنسبة الى مساعدة المولدة ومائة مليم بالنسبة الى القابلة .

مادة ٨ - يلغى بقرار من وزير الصحة العمومية ، كل قيد في سجل المولدات أو مساعدات المولدات أو القابلات بالوزارة يتم بطريق التزوير أو بطرق احتيالية أو بوسائل أخرى غير مشروعة . ويشطب الاسم منه .

مادة ٩ - (مهنة الطبيب رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨١) - يشترك بكل محافظة مجلس التأديب المرخص لهم بمزاولة مهنة التوليد من غير العمليات بالجهاز الإداري للدولة والقطاع العلم برئاسة مدير الشؤون الصحية وعضوية طبيب من قسم رعاية الأمومة والطفولة وأحد أعضاء الشؤون القانونية بالمحافظة وممثل لنقابة مهنة التمريض .

مادة ١٠ - لرئيس مجلس التأديب ، الحق في إيقاف المولدة عن مزاولة المهنة فوراً في حالة وقوع إهمال نصيب منها تسبب فيه انتشار حمى النفاس وذلك حتى يفصل المجلس في حلتها ، وللمجلس التأديب أن يقرر إيقاف المولدة عن مزاولة المهنة مدة لا تتجاوز سنتين أو محو اسمها من السجل لأمور تمس استقامتها أو شرفها أو كفاءتها في مهنتها ، أو لاية مخالفة في مزاولة المهنة .

مادة ١١ - (الفقرة الأخيرة مهنة بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨١) يجوز للمولدة استئناف القرار الصادر بمحو اسمها من السجل خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره إذا كان حضورها وخلال عشرين يوماً من تاريخ استلام كتاب موصى عليه الى مصلحة الإنسان بعنوان مطل اقامتها اذا كان غيابيا .

وفصل في الاستئناف مجلس مؤلف من وكيل وزارة الصحة العمومية أو من يقوم مقامه رئيساً ومن اثنين من مديري الاقسام بالوزارة يجتمعان الوزير وممثل لنقابة مهنة التمريض .

مادة ١٢ - (ملغاة بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨١) .

مادة ١٣ - لوزير الصحة العمومية أن يأمر بشطب الاسم من السجل اذا ثبت أن المولدة أو مساعدة المولدة أو القابلة أصبحت في حالة صحية لا تسمح لها بالاستمرار في مزاولة المهنة ، ويجوز طلب إعادة القيد بعد ذلك

إذا زالت الاسباب الموجبة للشطب ويلزم لاعادة القيد صدور قرار بذلك من وزير الصحة العمومية .

مادة ١٤ - على المولدة أو مساعدة المولدة أو القابلة أن تلتزم في مباشرة مهنتها الواجبات التي تبين في قرار يصدره وزير الصحة العمومية ^(١) .

مادة ١٥ - (مستبجلة بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨١) يعاقب بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من زاول مهنة التوليد على وجه يخالف أحكام هذا القانون .

وتضاعف العقوبة في حالة العود .

مادة ١٦ - يجب على كل مولدة أو قابلة سبق الترخيص لها بمزاولة المهنة قبل صدور هذا القانون أن تقدم الى مكتب الصحة المختص في مدى ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون طلبا لقيد اسمها في السجل وفقا لاحكام المادة السادسة ووفقا به الترخيص السابق صرفه اليها وتعفى من تقديم الشهادة أو الدبلوم ، كما تعفى من دفع رسم القيد وتعطىها الوزارة مجلانا صورة من قيد اسمها في السجل وكل مولدة أو قابلة لا تقوم بهذه الاجراءات في المدة المحددة يعتبر ترخيصها ملغى .

ويجب على كل مساعدة مولدة قيد اسمها في سجل القابلات طبقا للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٩ أن تقدم الى وزارة الصحة العمومية طلبا بقيد اسمها في سجل مساعدات المولدات المشار اليه ووفقا به شهادة مساعدة مولدة أو ما يادلها أو أى مستند يثبت حصولها على تلك الشهادة وتعفى من تقديم مستندات القيد بالسجل ما عدا الصورة الفوتوغرافية ، وعليها اعادة المستخرج السابق صرفه لها من قيد اسمها في سجل القابلات .

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ بشأن شروط التصريح لمساعدات المولدات بممارسة حقن المرضى في العضل وتحت الجلد (الوقائع المصرية في ١٩٧٣/٢/٢٢ - العدد ٤٠) .

مادة ١٧ — يلغى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه وكل حكم آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ١٨ — على وزراء الصحة العمومية والمحلل والشؤون البلدية والقروية ، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ولوزير الصحة العمومية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ،

صدر بقصر الجمهورية في ١٨ المحرم سنة ١٣٧٤ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤) .

قرار وزير الصحة رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٨٢
باللائحة التنفيذية لقانون مزاوله مهنة التوليد رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٤
المعدل بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨١ (١)

وزير الدولة للصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاوله مهنة
التوليد المعدل بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨١ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم ومهتليات
وزارة الصحة ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٩ بالهيكل التنظيمي لحيوان
عام وزارة الصحة والوحدات الملحقة به ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - (الفقرة الاخيرة مضافة بقرار وزير الصحة رقم ٩٣ لسنة
١٩٨٣) يشترط للترخيص بمزاوله مهنة التوليد الحصول على أحد
المؤهلات الآتية :

- (أ) بكالوريوس المعهد العالي للتريض بالاسكندرية قبل عام ١٩٦٢ .
- (ب) بكالوريوس المعاهد العليا للتريض الحاصلات على درجة الماجستير
في التريض تخصص نساء وولادة .
- (ج) بكالوريوس المعاهد العليا للتريض الثلاثي تجترن بنجاح برنامجا
تدريبيا في التوليد تنظمه الجامعات أو وزارة الصحة .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٩/٢٦ - العدد ٢٢٢ .

- (د) دبلوم المعهد الفنى الصحى/شعبة التمريض مع الحصول على دبلوم تخصص نساء وولادة •
- (هـ) دبلوم المعهد الفنى الصحى/شعبة التمريض وتجترن بنجاح الدورة التدريبية فى التوليد التى تنظمها وزارة الصحة •
- (و) دبلوم التوليد وأمراض النساء نظلم خمس سنوات •
- (ز) دبلوم التمريض نظلم ثلاث سنوات مع دبلوم تخصص نساء وولادة •
- (ح) دبلوم المدارس الثانوية الفنية للتمريض مع دبلوم تخصص نساء وولادة •
- (ط) دبلوم التمريض نظام ثلاث سنوات وتجترن بنجاح الدورة التدريبية فى التوليد التى تنظمها وزارة الصحة •
- (ى) دبلوم مساعدات المولدات •
- (ك) دبلوم المدارس الثانوية الفنية للتمريض وتجترن بنجاح الدورة التدريبية فى التوليد التى تنظمها وزارة الصحة •
- (ل) شهادة مدارس الدايات بشرط اجتياز الدرة التدريبية للتجديدية التى تنظمها وزارة الصحة على أن تعمل الحاصلات على هذا المؤهل كأعضاء فى الفريق الصحى تحت اشراف الوحدات الصحية ويجدد الترخيص لمن كل أربع سنوات بعد أن تجترن بنجاح الدورة التدريبية التنشيطية وفى ضوء تقرير من الوحدة الصحية المختصة عن مستوى الاداء •
- وبشترط للتخصيص بمزاولة المهنة لغير الحاصلة على أحد المؤهلات المشار إليها أن تجتاز الدورة التدريبية فى التوليد التى تنظمها وزارة الصحة وأن تعمل كمعضو فى الفريق الصحى تحت اشراف الوحدة الصحية المختصة ، ويجدد الترخيص لها كل أربع سنوات بعد أن تجتاز الدورة التدريبية التنشيطية وفى ضوء تقرير من الوحدة الصحية المختصة عن مستوى الاداء •

مادة ٢ - يشترط للترخيص في مباشرة استخدام بعض وسائل منع الحمل دون التدخل الجراحي الحصول على أحد المؤهلات المشار إليها في البنود من (١) إلى (ك) من المادة السابقة واجتياز الدورة التدريبية التي تمعد لهذا الغرض .

مادة ٣ - تقوم الإدارة العامة للتعمير والادارة العامة لرعاية الامومة والطفولة بالتعاون مع الادارة العامة لتنمية القوى البشرية بتحديد برامج الدورات التدريبية المنصوص عليها بهذا القرار ومواعيد ومكان عقدها وطريقة الالتحاق بها ونظام تقييم تلك الدورات ويصدر بهذا التنظيم قرار من وكيل أول الوزارة للرعاية الصحية الاساسية .

مادة ٤ - (الفقرة الثانية مستبدلة بقرار وزير الصحة رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٣) ينشأ بإدارة التراخيص الطبية بوزارة الصحة السجلان الآتيان :

— سجل لقيد المرخص لهم بمزاولة مهنة التوليد للحاصلات على المؤهلات المشار إليها في البنود من (١) إلى (ك) من المادة الاولى من هذا القرار .

— سجل لقيد المرخص لهم بمباشرة استخدام وسائل تنظيم الاسرة دون تدخل جراحي .

وينشأ بمديرية الشؤون الصحية بالمحافظات السجلان الآتيان :

— سجل لقيد المرخص لهم بمزاولة مهنة التوليد للحاصلات على المؤهل المنصوص عليه في المادة (ل) من المادة (١) من هذا القرار . و

— سجل لقيد المرخص لهم بمزاولة مهنة التوليد اللاتي اجترن بنجاح الدورة التدريبية المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة (١) من هذا القرار .

مادة ٥ - ^(١) على طالبة الترخيص بمزاولة مهنة التوليد أن تتقدم الى مديرية الشئون الصحية المختصة بطلب للقيد في أحد السجلات النصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القرار حسب الاحوال على أن ترفق المستندات الآتية :

مادة ٥ - فرة أولى بند (١) : أصل المؤهل الدراسى أو صورة رسمية معتمدة منه أو شهادة النجاح في الدورة التدريبية على حسب الاحوال .

(ب) صورة طبق الاصل من بطاقة تحقيق الشخصية .

(ج) صحيفة الحالة الجنائية .

(د) صورتان فوتوغرافيتان .

(هـ) الايصال الدال على سداد رسم القيد وقدره جنيه واحد .

مادة ٥ - فقرة ثانية : وتتولى مديريات الشئون الصحية بالمحافظات ارسال الطلبات المقدمة من الحاصلات على المؤهلات المشار اليها في البنود من (١ الى ك) من المادة (١) من هذا القرار والمستندات المرافقة لها الى الادارة العامة للتراخيص الطبية بالوزارة لاصدار التراخيص المطلوبة وتتولى هذه المديريات اصدار التراخيص للحاصلات على شهادة مدرسة الدايات وكذلك الناجحات في الدورة التدريبية .

مادة ٦ - يشكل بكل محافظة مجلس لتأديب المرخص لمن بمزاولة مهنة التوليد من غير العاملات بالجهاز الادارى للدولة والقطاع العام وذلك على الوجه الآتى :

(١) البند (١) من الفقرة الاولى والفقرة الثانية من المادة (٥) مستبدلة بقرار وزير الصحة رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية ١٩٨٣/٥/٢٤ - العدد ١٢١) .

- مدير عام الشؤون الصحية بالمحافظة رئيسا
- مدير عام الادارة العامة لرعاية الأمومة والطفولة بالمديرية
- مدير الشؤون القانونية بالمديرية أعضاء
- ممثل لنقابة مهنة التمريض تختاره النقابة

مادة ٧ — يشكل بديوان عام وزارة الصحة مجلس الاستئناف المنصوص عليه في المدة (١١) من القانون رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه للفصل في طلبات استئناف القرارات الصادرة من مجلس التأديب بمحو الاسم من السجلات وذلك على النحو الآتى :

- وكيل أول وزارة لقطاع الرعاية الصحية الأساسية وصحة الأسرة رئيسا
- مدير عام الادارة العامة لرعاية الأمومة والطفولة
- مدير عام الادارة العامة للرعاية الصحية الأساسية بالريف أعضاء
- ممثل لنقابة مهنة التمريض تختاره النقابة

مادة ٨ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

تحريرا في ١٨ شوال سنة ١٤٠٢ (٧ أغسطس سنة ١٩٨٢) .

القانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٤

في شأن مزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان^(١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونية سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ بمزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان المعدل بالمرسومين بقانونين رقمي ٣٢٠ لسنة ١٩٥٢ و ٤٩ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٣ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

اصدر القانون الآتى :

مادة ١ - لا يجوز لأحد الكشف على غم مريض أو مباشرة أى علاج به أو وصف أدوية أو الاستعاضة الصناعية الخاصة بالأسنان وبوجه عام مزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان بأية صفة كانت الا اذا كان مصرياً أو كان من بلد تميز قوانينه للمصريين مزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان بها وكان اسمه مقيداً بسجل أطباء الأسنان أو الأطباء البشريين بوزارة الصحة العمومية وبجدول إحدى نقابتي أطباء الأسنان أو الأطباء البشريين على أنه لا يجوز للأطباء البشريين أن يقوموا بالتركيبات الصناعية للأسنان بأنواعها .

(١) الوقائع المصرية في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤ - العدد ٨٢ مكرر ١ .

ويستثنى شرط الجنسية الأجانب الذين التحقوا بإحدى الجامعات المصرية قبل العمل بأحكام هذا القانون .

مادة ٢ - (مستبعدة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٨) يقيد بسجل أطباء الاسنان بوزارة الصحة من كان حاصلًا على درجة بكالوريوس في طب وجراحة الاسنان من إحدى الجامعات المصرية وأدى التدريب الاجباري المقرر .

ويتم التدريب الاجباري بأن يقضى الخريجون سنة في مزاولة مهنة طب وجراحة الاسنان بصفة مؤقتة في المستشفيات الجامعية والمستشفيات والوحدات التدريبية التي تقرها الجامعات ، وذلك تحت اشراف هيئة التدريس بكلية طب الاسنان أو من تتدبهم مجالس الكليات لهذا الغرض من أطباء المستشفيات والوحدات المشار اليها ، وذلك وفقاً للنظم التي يصدر بها قرار من الوزير المختص بالتعليم العالي بالاتفاق مع وزير الصحة .

كما يقيد بالسجل المشار اليه من كان حاصلًا على درجة أو دبلوم أجنبي معادل لدرجة البكالوريوس في طب وجراحة الاسنان التي تمنحها الجامعات المصرية وأمضى بعد حصوله على هذا المؤهل تدريباً لمدة سنة معادلاً للتدريب الاجباري المبين في الفقرة السابقة ، ويشترط أن يجتاز بنجاح الامتحان المنصوص عليه في المادة (٣) من هذا القانون .

ويصدر بهذه المادلات قرار من لجنة مشكلة من أربعة من أطباء الاسنان يعينهم وزير الصحة ، على أن يكون اثنان منهم على الأقل من عمداء كليات طب الاسنان بالجامعات المصرية (١) .

مادة ٣ - يكون امتحان الحاصلين على الدرجات أو الدبلومات الاجنبية وفقاً لمنهج الامتحان النهائي لدرجة بكالوريوس في طب وجراحة الاسنان

(١) انظر قرار وزير الصحة رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٧ في هذا الشأن
(الوقائع المصرية في ١٩٨٧/١١/٩ - العدد ٢٥٣) .

من إحدى الجامعات المصرية ويؤدي الامتحان أمام لجنة مؤلفة من جراحى أسنان يختارهم وزير الصحة العمومية قبل كل امتحان من بين من ترشحهم مجالس كليات الطب المصرية •

ويجب على من يرغب فى دخول الامتحان أن يقدم الى وزارة الصحة العمومية طلبا على الأنموذج المعد لذلك ويرفق به أصل الدرجة أو الدبلوم الحاصل عليه أو صورة رسمية منه والشهادة المثبتة لتلقى مقرر الدراسة أو أية وثيقة أخرى تقوم مقامها وعليه أن يؤدي رسما للامتحان قدره عشرة جنيهات ويرد هذا الرسم فى حالة عدم الاذن له بدخول الامتحان •

ويؤدي الامتحان باللغة العربية ويجوز تأديته بلغة أجنبية يوافق عليها وزير الصحة العمومية فإذا رتب الطالب فى الامتحان لا يجوز له أن يتقدم اليه أكثر من ثلاث مرات أخرى خلال سنتين وتعطى وزارة الصحة العمومية من جاز الامتحان بنجاح شهادة بذلك •

مادة ٤ - (الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٨)
يجوز لوزير الصحة العمومية أن يعفى من أداء الامتحان الأطباء وجراحى الأسنان المصريين الحاصلين على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات الأجنبية المعترف بها من الحكومة المصرية معادلة لدرجة بكالوريوس طب وجراحة الاسنان المصرية اذا كانوا حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية الخاصة (التوجيهية) أو ما يعادلها وكانوا مدة دراستهم الطبية حسنى السير والسلوك ومواطنين على تلقى دروسهم العلمية طبقا لبرنامج المعاهد التى تخرجوا فيها •

ويشترط أن يؤدي هؤلاء الاطباء التدريب الاجبارى اذا لم يكونوا قد أدوا ما يعادله فى الخارج •

مادة ٥ - (مستبعدة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٨) يقدم طالب القيد بالسجل الى وزارة الصحة طلبا موقعا عليه منه يبين فيه اسمه

ولقبه وجنسيته ومحل اقامته ، ويرفق به أمل شهادة الدرجة أو الدبلوم أو صورة رسمية منها وشهادة الامتحان أو الاعفاء منه بحسب الاحوال وكذلك ما يثبت أداء التدريب الاجبارى أو ما يعادله •

وعلى طالب القيد أن يؤدى رسماً للقيد بسجل الوزارة مقدارَه جنبيه واحد ويقيد فى السجل اسم الطبيب ولقبه وجنسيته ومحل اقامته وتاريخ الدرجة أو الدبلوم الحاصل عليه والجهة المصادِر منها وتاريخ شهادة الامتحان ، أو الاعفاء منه بحسب الاحوال ، ومكان وتاريخ التدريب الاجبارى أو ما يعادله •

وتعطى بالمجان صورة من هذا القيد الى المرخص له فى مزاولة المهنة •

مادة ٥ مكرر - (مضافة بالمقتانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٨) يعامل خريجو كليات طب اسنان بالجامعات المصرية أو الجامعات الاجنبية خلال سنة التدريب الاجبارى المعاملة المالية والعينية المقررة لخريجي كليات الطب خلال مدة تدريبهم •

وتحسب مدة التدريب الاجبارى بالنسبة الى خريجي كليات طب الاسنان فى اقدمية الوظيفة ومدة الخبرة فى العمل المنصوص عليها فى قوانين ولوائح التوظيف ومدة الاشتراك فى نظام التأمين الاجتماعى والمعاشات •

مادة ٦ - لا يجوز للطبيب المرخص له فى مزاولة المهنة أن يفتح أكثر من عيادتين ، وعليه أن يخطر وزارة الصحة العمومية بكتاب موصى عليه بعنوان عيادته وبكل تغيير دائم فيه أو فى محل اقامته خلال شهر من تاريخ فتح العيادة أو حصول التغيير •

مادة ٧ - كل قيد فى سجل أطباء وجراحى الاسنان بالوزارة تم بطريق التزوير أو بطرق احتيالية أو بوسائل أخرى غير مشروعة يلغى بقرار من وزير الصحة العمومية ، ويشطب الاسم المقيد نهائياً منه وتغفل نقسابة أطباء الاسنان والنيابة العامة بذلك •

وعلى النقابة اخطار وزارة الصحة العمومية بكل قرار يصدره مجلسها أو هيئتها التأديبية بوقف جراح أو طبيب أسنان عن مزاولة المهنة أو يشطب اسمه .

مادة ٨ - تتولى وزارة الصحة العمومية نشر الجدول الرسمي لاسماء أطباء الاسنان المرخص لهم في مزاولة المهنة وتقوم سنوياً بنشر ما يطرأ عليه من تعديلات .

مادة ٩ - يجوز لوزير الصحة العمومية بعد أخذ رأى مجلس نقابة أطباء الأسنان أن يرخص لطبيب اخصائى في مزاولة مهنة طب وجراحة الاسنان في جهة معينة بمصر مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر غير قابلة للتجديد وفقاً للشروط المبينة في هذا الترخيص .

كما يجوز له بعد أخذ رأى مجلس نقابة أطباء الأسنان أن يرخص لطبيب أسنان لا تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الاولى في مزاولة مهنة طب وجراحة الاسنان في مصر للمدة اللازمة لتأدية ما تكلفه به الحكومة على ألا تتجاوز هذه المدة سنتين قبلتين للتجديد مرة واحدة اذا اذا كان هذا الطبيب من المشهود لهم بالتفوق في فرع من فروع طب الاسنان وكانت خدماته لازمة لعدم توافر أمثاله في مصر .

ويجوز له أيضاً أن يرخص للأطباء الذين يعمدون أساتذة أو أساتذة مساعدين في إحدى كليات الطب المصرية في مزاولة مهنة طب وجراحة الاسنان مدة خدمتهم ولو لم تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى .

مادة ١٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زاول مهنة طب وجراحة الاسنان على وجه يخالف أحكام هذا القانون .

وفي حالة المود يحكم بالمعقوبتين مما •

وفي جميع الاحوال يأمر القاضي باغلاق العيادة مع نزع اللوحات واللافتات ومصادرة الاشياء المتعلقة بالمهنة ويأمر كذلك بنشر الحكم مرة أو أكثر من مرة في جريدتين يمينهما وذلك على نفقة المحكوم عليه •

مادة ١١ - يعاقب بالمعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة :

(أولا) كل شخص غير مرخص له في مزاوله مهنة طب وجراحة الانسان يستعمل نشرات أو لوحات أو لافتات أو أية وسيلة أخرى من وسائل النشر اذا كان من شأن ذلك أن يحمل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق في مزاوله مهنة طب الانسان •

وكذلك كل من ينتحل لنفسه لقب جراح أو طبيب أسنان أو غيره من الألقاب التي تطلق على الأشخاص المرخص لهم في مزاوله مهنة طب وجراحة الانسان •

(ثانيا) كل شخص غير مرخص له في مزاوله مهنة طب وجراحة الانسان وجدت عنده آلات أو عدد طبية ما لم يثبت أن وجودها لديه كان لسبب مشروع غير مزاوله مهنة طب وجراحة الانسان •

مادة ١٢ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز ١٠ جنيهات كل من يخالف أحكام المادة السادسة وإذا كانت المخالفة بسبب فتح أكثر من عيادتين يجب الحكم أيضا بطلب ما زاد عن المصرح به منها •

مادة ١٣ - الأطباء المقيدون بسجلات وزارة الصحة العمومية عند صدور هذا القانون يستمرون في ممارسة المهنة ولو لم تتوافر فيهم بعض الشروط المنصوص عليها فيه •

مادة ١٤ - يجوز لوزارة الصحة العمومية بعد أخذ رأى مجلس نقابة

أطباء الاسنان أن يرخص لاطباء الاسنان الفلسطينيين اللاجئين الذين أجبرتهم الظروف القهرية الدولية على مغادرة بلادهم والالتجاء الى مصر والاقامة فيها والذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية في مزاولة المهنة بمصر مدة أقصاها سنة قليلة للتجديد مع اعفائهم من تأدية الامتحان المنصوص عليه في المادة الثالثة عند الاقتضاء .

مادة ١٤ مكرراً - (مضافة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠١ لسنة ١٩٥٦) يخول صفة رجال الضبط القضائي في تطبيق أحكام هذا القانون الموظفون الفنيون الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الصحة العمومية (١) .

مادة ١٥ - يلغى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه - كما يلغى جميع ما يخالف هذا القانون من أحكام .

مادة ١٦ - على وزيرى الصحة العمومية والعدل تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه - ويصدر وزير الصحة العمومية القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر بقصر الجمهورية في ١٦ صفر سنة ١٣٧٤ (١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤) .

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٨٣٨ لسنة ١٩٦١ بتحويل بعض الموظفين صفة مأمورى الضبط في تنفيذ أحكام القانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٤ (الوقائع المصرية في ١١/١٢/١٩٦١ - العدد ٩٨) . وانظر أيضاً القرار رقم ١٥٧٣ لسنة ١٩٧٥ (الوقائع المصرية في ٢٩/٢/١٩٧٦ - العدد ٥٠) .

القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٦

بتنظيم مهنة العلاج النفسى^(١)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - لا يجوز لاي شخص أن يزاول مهنة العلاج النفسى الا اذا كان مرخصا له فى ذلك من وزارة الصحة العمومية •

ويشترط للحصول على هذا الترخيص الشروط الآتية :

أولا - أن يكون طالب الترخيص من احدى الفئات الآتية :

(أ) الحاصلين على دبلوم الامراض العصبية والعقلية من احدى الجامعات المصرية •

(ب) الحاصلين على دبلوم من الخارج تعادل الدبلوم المنصوص عليها فى

(١) الوقائع المصرية فى ٦ مايو سنة ١٩٥٦ - العدد ٣٦ مكرر (ج) •

البند السابق فإن كان أجنبيا وجب عليه أداء الامتحان أمام اللجنة المشار إليها في المادة الثانية .

(ج) الحاصلين على مؤهل جامعي من الجمهورية المصرية أو من الخارج وعلى شهادة تخصص في العلاج النفسي من أحد معاهد العلاج النفسي المعترف بها والتي تقرها اللجنة المذكورة .

(د) أن يكون عضوا عاملا أو منتسبا بأحدى جمعيات العلاج النفسي أو هيئاته المعترف بها في مصر أو في الخارج والتي تقرها اللجنة المذكورة ويكون قد اجتاز امتحانا أعلّم هذه اللجنة .

(هـ) الحاصلين على مؤهل عال في علم النفس من إحدى الجامعات أو أحد المعاهد في مصر أو في الخارج وأعدوا أنفسهم للتخصص في العلاج النفسي لمدة سنتين على الأقل بأحد معاهد العلاج النفسي أو بمؤسساته التي تعترف بها اللجنة المذكورة أو يكون تحت إشرافها وبعد اجتياز امتحانها أمام اللجنة .

ثانيا - ألا يكون قد حكم بإدانته في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو ماسة بالكرامة أو لجنحة مزاوله مهنة الطب أو إحدى المهن المرتبطة بها بدون ترخيص - وفي هذه الحالة الأخيرة لا يجوز له أن يتقدم بطلب الترخيص قبل مضي خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة .

ثالثا - أن يكون حسن السمعة ، محمود السيرة وتقدر اللجنة المذكورة حالة الطالب من هذه الناحية ولها إذا أرادت أن تطلب إيضاحات منه أو من أية جهة أخرى ويكون قرارها في ذلك نهائيا .

مادة ٢ - (الفقرة الأخيرة مضافة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون

رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٧) تشكل اللجنة المشار إليها في المادة السابقة على الوجه الآتى (١) :

وكيل وزارة الصحة العمومية الدائم رئيسا

مدير علم مصلحة الصحة العقلية
 مندوب من مجلس الدولة من درجة نائب على الأقل
 أستاذ الامراض العصبية بكلية طب القصر العيني بجامعة القاهرة
 خمسة أعضاء يختارهم وزير الصحة العمومية لمدة ثلاث سنوات
 قابلة للتجديد أحدهم أستاذ من أساتذة الامراض الباطنية بكلية
 الطب بجامعة القاهرة على أن تكون له دراية بالمسائل النفسية
 والاربعة الآخرون من الفنيين الاختصاصيين في العلاج النفسى

ويجرى الامتحان بواسطة لجنة فنية خاصة تشكل من بين أعضائها
 ويصح أن يضم إليها أعضاء من الخارج عند الاقتضاء ويكون تشكيل لجنة
 الامتحان بقرار من الوزير . وترفع قرارات اللجنة العاملة الى وزير الصحة
 العمومية خلال أسبوع من تاريخ صدورها وعليه أن يصدر قراره بالتصديق
 أو بالرفض خلال أسبوعين من تاريخ رفع القرار اليه والا أصبح القرار
 نافذا من تلقاء نفسه .

وعلى من يسمح له بتأدية الامتحان أن يدفع رسما قدره عشرة جنيهات
 ويرد الرسم للطلاب اذا أخطرت الوزارة بمحوله عن تأدية الامتحان قبل
 الميعاد المحدد له بسبعة أيام على الأقل .

(١) صدر قرار وزير الصحة في ١٩٥٧/٦/٤ بتنظيم اعمال اللجنة
 المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع
 المصرية في ١٩٥٧/٩/١٦ - العدد ٧٢) .
 كما صدر القرار رقم ٢٣١ لسنة ١٩٨٦ بإعادة تشكيل لجنة العلاج
 النفسى (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٨/٤ - العدد ١٧٦) ، ومد العمل
 بهذا القرار لمدة سنة بالقرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في
 ١٩٨٧/٧/١٩ - العدد ١٦٤) ولعدة سنتين بالقرار رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٨٨
 (الوقائع المصرية في ١٩٨٩/١/٢٤ - العدد ٢١) .

مادة ٣ - يجب على طالب الترخيص تقديم طلبه الى وزارة الصحة العمومية موضحا فيه الاسم والملقب والجنسية ومحل الإقامة ومرفقا له صحيفة السوابق والمؤهلات الفنية والعلمية الحاصل عليها الطالب .

وعلى قسم الرخص الطبية بالوزارة أن يبعث الى اللجنة المذكورة بجميع البيانات المنوه عنها في المادة الاولى المتعلقة بالطلب .

مادة ٤ - ^(١) يجب على من يرخص له في مزاوله مهنة العلاج النفسى أن يحلف أمام اللجنة المشار اليها في المادة ٢ يمينا بأن يؤدي أعمال مهنته بالامانة والصدق وأن يحافظ على سر المهنة وأن يدفع رسما مقابل قيد اسمه بجدول المشتغلين بالعلاج النفسى قدره مائة قرش .

ويعنى من حلف اليمين الأطباء البشريون الذين سبق لهم أداء اليمين بمناسبة مزاوله مهنتهم .

مادة ٥ - يجب على المعالج النفسى أن يخطر وزارة الصحة العمومية بسكته ومقر عمله خلال شهر من تاريخ حصوله على الترخيص واخطاره بقيد اسمه بجدول المعالجين النفسيين بوزارة الصحة العمومية وعليه أيضا اخطارها بكل تغيير يحصل في سكته أو مقر عمله خلال شهر من تساريخ حصول هذا التغيير .

مادة ٦ - لا يجوز لمن يمنح ترخيصا في مزاوله مهنة العلاج النفسى وكان من غير الاطباء أن يتولى علاج أية حالة نفسية مصحوبة بأعراض بدنية أو عقلية أو يشتبه في أنها كذلك الا بعد عرض المريض على طبيب يقوم بفحصه للتثبت من أن الاعراض التى يشكو منها ليست نتيجة علة في

(١) مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٧ (الوقائع المصرية في ١٣/٧/١٩٥٧ - العدد ٥٣ مكرر « ز ») والفقرة الاخيرة مضافة بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٥ (الجريدة الرسمية في العدد ٣٨) .

الجسم أو مرض في القلب وعلى الطبيب أن يبحث للمعالج النفسى بتقرير بنتيجة فحصه وعلى المعالج النفسى أن يحتفظ بالتقرير إذا ظهر أن الحالة نفسية أو تحتاج لعلاج نفسى كجزء متمم للعلاج البدنى أو العقلى وتولى علاجها على هذا الاعتبار وفى هذه الحالة الأخيرة يتعين عليه أن يكون على اتصال دائم بالطبيب وأن يبادل له رأى فيما يختص باستمرار العلاج النفسى أو قطعه أو أرجائه •

مادة ٧ - إذا كانت الحالة نفسية وطرأت على المريض أعراض جديدة غير التى أثبتتها الفحص من قبل بمعرفة الطبيب فعلى المعالج النفسى أن يشير على المريض بعرض نفسه على الطبيب للتثبت من حقيقة الأعراض وسببها وليس له أن يستمر فى العلاج النفسى الا بمشورة الطبيب كما لو كانت الحالة مستجدة •

وكذلك إذا تبين للمعالج أن الحالة المعروضة عليه عقلية أو يشتبه فى أنها عقلية يجب عليه أن يتصل بأهل المريض على الفور لعرضه على طبيب اخصائى فى الامراض العقلية ولا يجوز له أن يستمر فى علاج المريض نفسيا الا تحت اشراف الطبيب العقلى وبالتعاون معه •

مادة ٨ - إذا كان المعالج النفسى غير طبيب فلا يجوز له بحال من الاحوال أن يتصدى لتشخيص العلق والآفات الجسمية أو علاجها أو مباشرة أى علاج عضوى مما لا يجوز لغير الطبيب أن يزاوله ومحظور عليه الكشف على جسم المريض أو النصيح اليه بأية وصفات طبية أو دوائية •

مادة ٩ - يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يزاول مهنة العلاج النفسى دون أن يكون اسمه «مقيداً فى جدول المعالجين النفسيين بوزارة الصحة العمومية وفى حالة العود يحكم بالعقوبتين مما •

مادة ١٠ - إذا أدخل المعالج النفسي بواجبه عرض أمره على اللجنة المذكورة لمحاكمته تأديبيا ولها بعد تحقيق ما نسب اليه وسماع أقواله أن يوقع عليه أحد الجزاءات التأديبية الآتية : الانذار أو التوبيخ أو الوقف مدة أقصاها ثلاث سنوات أو سحب الترخيص نهائيا ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا في هذه الحالة الاخيرة الا بحضور سبعة من أعضائها على الأقل .

مادة ١١ - استثناء من أحكام الفقرة أولا من المادة الاولى . يجوز للأشخاص المستغلين بالمعالج النفسي حاليا ممن لا تتوافر لديهم هذه المؤهلات ويكونون قد أمضوا في مطرسة هذه المهنة خمس سنوات على الأقل أن يتقدموا الى اللجنة المنصوص عليها في المادة الثانية خلال سنة من تاريخ صدور هذا القانون لتتظر في الترخيص لهم في الاستمرار في مزاوله العلاج النفسي بعد التثبت من خلوهم من الموانع المنصوص عليها في الفقرتين ثانيا وثالثا من المادة المذكورة ومن صلاحيتهم فنيا لهذا النوع من العلاج .

مادة ١٢ - استثناء من أحكام المواد السابقة الخاصة بامتحان الطالب أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة الثانية . يجوز لوزير الصحة العمومية أن يعفى من هذا الامتحان أساتذة علم النفس بالجامعات أو المعاهد المصرية .

كما يجوز له أن يعفى من هذا الامتحان أساتذة علم النفس السابقين بالجامعات أو المعاهد المصرية أو الاجنبية .

مادة ١٣ - على وزير الصحة العمومية والعدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وللوزير الصحة العمومية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ،

صدر بديوان الرياسة في ٢١ رمضان سنة ١٣٧٥ (٢ مايو سنة ١٩٥٦) .

(م ٣٠ - موسوعة مصر ج ١٨)

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٧

بتنظيم مزاولة مهنة صانعي الأسنان ومحال منحها (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - لا يجوز لأحد مباشرة صناعة أجهزة الأسنان الاستعاضية إلا إذا كان مصري الجنسية أو من بلد تجهز قوانينه للمصريين مباشرة هذه الصناعة بها وكان اسمه مقيداً بسجل صانعي الأسنان بوزارة الصحة العمومية .

مادة ٢ - ينشأ بوزارة الصحة العمومية سجل يقيد فيه أسماء صانعي الأسنان نظير أدلاء رسم قدره مائة قرش .

مادة ٣ - يشترط لتقيد بالسجل المشار إليه في المادة السابقة أن يكون الطالب حاصلًا على شهادة صادرة من أحد أقسام صناعة الأسنان الملحقة بالمدارس الفنية الحكومية أو على شهادة صادرة من معهد فني أجنبي يعتبر معادلة للشهادة المصرية واجتاز الامتحان المنصوص عليه في المادة (٤) .

وتقدر معادلة الشهادة الأجنبية للشهادة المصرية لجنة مكونة من مدير قسم الرخص الطبية وأربعة أطباء أسنان يمينهم وزير الصحة العمومية على أن يكون اثنان منهم على الأقل من جراحى الأسنان الأساتذة أو الأساتذة المساعدين بالجامعات المصرية . وتعطى وزارة الصحة العمومية مستخرجاً رسمياً من هذا القيد فى السجل مجاناً .

(١) الوقائع المصرية فى ١٣ يوليه سنة ١٩٥٧ - العدد ٥٣ مكر (ز) .

مادة ٤ - يكون لمتجان حملة الشهادات أو الدبلومات الاجنبية في صناعة الأسنان وفقاً لمنهج الامتحان النهائي لالتسليم صناعة الأسنان أمام لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء اثنان منهم من الاساتذة أو الاساتذة المساعدين باحدى كليات طب الأسنان بالجامعات المصرية والثالث من مخرسى صناعة الأسنان ويمينون بقرار من وزير الصحة العمومية .

وعلى من يرغب دخول الامتحان أن يقدم الى وزارة الصحة العمومية طلباً بذلك على الوجه الذى يحدده وزيرها وأن يؤدى رسماً للامتحان قدره خمسة جنيهات ويرد هذا الرسم اذا أخطر الوزارة بمحولة عن دخول الامتحان قبل الميعاد المحدد له بسبعة أيام على الأقل أو لم يسمح له بدخوله .

ويؤدى الامتحان باللغة العربية أو باحدى اللغات الاجنبية التى يوافق عليها وزير الصحة العمومية وتسلمى وزارة الصحة العمومية من يجتاز الامتحان شهادة بذلك .

مادة ٥ - المرشون لصناعة الأسنان الذين أمضوا في مزاوله هذه الصناعة خمس سنوات أو أكثر عند العمل بهذا القانون يمفون من الشروط المنصوص عليها فيه . ويقبل قيد أسمائهم في السجلات متى قدموا لوزارة الصحة العمومية ما يثبت انقضاء هذه المدة على مملستهم لصناعة الاسنان بجمهورية مصر .

أما من أمضى من هؤلاء في مملسة هذه الصناعة مدة لا تقل عن سنتين ولم تبلغ خمس سنين حتى تاريخ العمل بهذا القانون فلا يقبل قيد اسمه في السجلات الا اذا اجتاز الامتحان المنصوص عليه في المادة ٤ .

ولن يرسم في هذا الامتحان الحق في أن يعاد امتحانه أمام هذه اللجنة بعد ستة أشهر على الأقل من تاريخ ظهور نتيجة الامتحان الاول وتسلمى للناجحين شهادة بذلك من وزارة الصحة العمومية .

مادة ٦ - على الممارسين لصناعة الاسنان ممن يرغبون الارتفاع بأحكام المادة السابقة أن يقدموا طلباتهم الى وزارة الصحة العمومية مرفقا بها كافة الاوراق والمستندات اللازمة للمقيد أو لدخول الامتحان وذلك في موعد لا يجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٧ - (الفقرة الثانية مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٤) لا يجوز انشاء أو ادارة مطل أو مصنع لصناعة الاسنان الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من وزارة الصحة العمومية ولا يعطى هذا الترخيص الا لطبيب أسنان مرخص له في مزاوله المهنة أو لصانع أسنان مقيد اسمه بسجل صناعي الاسنان ويصدر وزير الصحة العمومية قرارا بالاشتراطات الواجب توافرها في هذه المحال أو المصانع (١) .

وعلى طالب الترخيص أن يؤدي رسم معاينة عند تقديم طلبه ، كما يحصل رسم سنوى نظير التفتيش على المحال والمصانع المرخص بها ويصدر بتحديد هذين الرسمين قرار من وزير الصحة على ألا يجاوز رسم المعاينة مبلغ مائتى قرش ورسم التفتيش مبلغ مائة قرش سنويا .

مادة ٨ - لا يجوز لصانع الأسنان المقيد اسمه بالسجل أخذ مقاس أسنان أو تعديل مقاس ورد له من طبيب أسنان مرخص له . كما لا يجوز له حيازة الكرسي الذى يستعمل المرضى الاسنان .

مادة ٩ - يجب على صاحب مصنع الاسنان أن يخظر وزارة الصحة العمومية بكتاب موصى عليه بأسماء الصناع الذين يعملون بالمصنع ورقم وتاريخ قيد كل منهم بسجل صانعى الاسنان وبأسماء غيرهم من العمال

(١) صدر في هذا الشأن قرار وزير الصحة رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٦٢
(الوقائع المصرية في ١٩٦٢/٧/٩ - العدد ٥٣) ، المعدل بالقرارين رقمي
٦٨ لسنة ١٩٦٨ و ١٥٧ لسنة ١٩٨٢ .

وعليه أيضا أن يخطرهما بالطريقة ذاتها بأسماء كل من صانعي الاسنان الذين يعمنون بالمصنع أو يتكونه وذلك خلال ثلاثين يوما من التعيين أو الترك .

مادة ١٠ - لا يجوز لصاحب المصنع أن يقبل طقم أسنان أجزاء منه لصنعه إلا إذا كان مصحوبا بتذكرة من طبيب أسنان مرخص له في مزاولة المهنة موضحا فيها جميع البيانات اللازمة لتقيدها بسجل المصنع وتحفظ هذه التذكرة في المصنع لتقديمها عند الطلب .

مادة ١١ - يجب أن يحفظ في كل مصنع للأسنان سجل للإطقم أو أجزائها التي تجهز بالمصنع وتكون صفحاته مرقومة برقم مسلسل وتفيد فيه :

- ١ - تاريخ ورود الطقم .
- ٢ - اسم الطبيب الذي أخذ المقاس .
- ٣ - نوع الطقم ونوع المادة المطلوب صنعه منها .
- ٤ - عيار الذهب أو البلاتين المستعمل في الطقم .
- ٥ - تاريخ تسليم الطقم .
- ٦ - توقيع صاحب المصنع .

مادة ١٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالجس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيفيا أو بأحدى هاتين العقوبتين . وإذا كان المصنع غير مرخص وجب الحكم بإغلاقه .

وينفذ الحكم بالإغلاق دون اعتداد بأي استسكال في تنفيذه .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ،

٤٧٠ طب ومهن ومنشآت طبية

ولوزير الصحة العمومية اصدار القرار الملزم بتنفيذه (١) .

يمصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يولييه سنة ١٩٥٧) ،

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٩ في هذا الشأن
(الوقائع المصرية في ١٠/١٠/١٩٥٩ - العدد ٩٧) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩
في شأن إعادة تنظيم مزاول مهنة تجهيز النظارات الطبية
وبيعها في اقليمى الجمهورية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم مزاول مهنة تجهيز وبيع
النظارات الطبية بالاقليم المصرى ؛

وعلى القانون رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٥٧ بالاقليم السورى ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

الباب الأول

مزاول المهنة

مادة ١ - لا يجوز لاي شخص أن يزاول مهنة تجهيز النظارات الطبية
وبيعها في الجمهورية العربية المتحدة الا اذا كان مرخصا له في ذلك من
وزارة الصحة للتنفيذية المختصة •

ويقصد بالنظارات في نصوص هذا القانون - النظارات التى تحمل
عدسات مصححة للنظر •

مادة ٢ - يشترط لغير من يرخص له في مزاوله هذه المهنة أن تتوافر
فيه الشروط الآتية :

(١) الجريدة الرسمية في ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٩ - العدد ١٨٨ مكرر •

(أ) أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو من بلد تجيز قوانينه للمتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة مزاولة هذه المهنة فيه .

(ب) أن يكون حاصلًا على شهادة من أحد المعاهد المختصة المعترف بها في أى من الأقاليم أو على شهادة معادلة من الخارج . وتقوم بتقدير هذه الشهادات وتقرير معادلتها لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة المركزي (١) .

(ج) أن يكون قد أمضى بعد حصوله على المؤهل المنصوص عليه في الفقرة السابقة مدة تمرين لا تقل عن ستة أشهر في مؤسسة لتجهيز النظارات الطبية تعترف بها وزارة الصحة للتنفيذية المختصة .

(د) أن يكون معهود السيرة ، حسن السمعة وألا يكون قد سبق الحكم عليه بعتوبة جنائية أو بعتوبة جنحة في جريمة مظنة بالشرف مالم يكن قد رد إليه اعتباره .

ويستثنى من شرط الحصول على المؤهل المنصوص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة كل من سبق الترخيص له بمزاولة هذه المهنة .

الباب الثاني

سجل القيد

مادة ٣ - ينشأ بوزارة الصحة التنفيذية المختصة سجل تقيد فيه أسماء المرخص لهم في مزاولة هذه المهنة والمؤهلات الحاصلين عليها ، وتاريخ

(١) صدر قراو وزير الصحة العمومية المركزي رقم ١٦ لسنة ١٩٥٩ بتشكيل لجنة تقدير قيمة الشهادات الاجنبية المنصوص عليها في البند (ب) من المادة الثانية من القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن اعادة تنظيم مزاولة وتجهيز النظارات الطبية وبيعها (الجريدة الرسمية في ١١/٢٨/١٩٥٩ - العدد ٢٦٠) .

جصولهم عليها والجهة التي منحتها وتاريخ الترخيص ومحل مزاولة المهنة ،
ومحل الإقامة .

ويؤدى رسم قيد قدره جنيهان مصريان أو عشرون ليرة سورية كما
يؤدى هذا الرسم عند طلب إعادة للقيد .

وتعطى الوزارة المختصة مستخرجاً من هذا القيد تلصق عليه الصورة
الفوتوغرافية للمرخص له مختومة بخاتمتها — نظير رسم قدره جنيه مصرى
أو عشر ليرات سورية .

مادة ٤ — تتولى وزارة الصحة التنفيذية المختصة نشر أسماء المرخص
لهم في مزاولة هذه المهنة في الوقائع .

مادة ٥ — على من سبق أن رخص له في مزاولة المهنة أو أدرج اسمه
في السجل ثم توقف عن العمل أن يخطر بذلك وزارة الصحة التنفيذية
المختصة بخطاب مسجل مصحوب بعلم وصول مبيناً فيه تاريخ توقفه ،
ورقم الترخيص وتاريخه ، وسبب التوقف ويرفق به كذلك المستخرج
المعطى له .

ويشطب اسم المرخص له من السجل المنصوص عليه في المادة الثالثة
من هذا القانون إذا مضى على توقفه عن العمل مدة ثلاث سنوات .

ولا يعاد قيده في السجل الا اذا توافرت الشروط الواردة في المادة
الثانية من هذا القانون .

الباب الثالث

مخلات تجهيز النظارات الطبية وبيعها

مادة ٦ — لا يجوز فتح محل لتجهيز النظارات الطبية لبيعها الا
بترخيص من وزارة الصحة التنفيذية المختصة ، ويصدر قرار من وزير

الصحة التنفيذي بالشروط الواجب توافرها في المحل وفي طالب الرخصة (١) .

مادة ٧ - يجب على من يطلب فتح محل من هذا النوع أن يدفع رسماً قدره جنيهان أو عشرون ليرة سورية ، كما يؤدي هذا الرسم عند نقل المحل .

مادة ٨ - يجب أن يكون للمحل مدير فني مرخص له في مواصلة المهنة ويكون هو المسئول عن تجهيز النظارات الطبية وبيعها ويجب على صاحب المحل إبلاغ وزارة الصحة التنفيذية المختصة عن اسم المدير الفني لمحل .

مادة ٩ - لا يجوز لشخص أن يدير أكثر من محل لتجهيز النظارات الطبية وبيعها أو فرع واحد إذا تعددت فروع المحل الواحد .

مادة ١٠ - يقتصر العمل في المحل على تجهيز النظارات الطبية وبيعها ومع ذلك يجوز بيع أسنن أخرى تحدد بقرار من وزير الصحة العمومية التنفيذي (٢) .

مادة ١١ - لا يجوز أن يصرف المحل نظارة طبية إلا بناء على تذكرة من طبيب رمدي ، ولا يجوز إدخال أي تعديل على الوصفة المين بها .

مادة ١٢ - لا يجوز توقيع الكشف على طالب النظارة أو غيره في

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٦٠ بتحديد الشروط الواجب توافرها في محال تجهيز النظارات الطبية وبيعها وفي طالب الترخيص بفتحها (الوقائع المصرية في ١٠/١٠/١٩٦٠ - العدد ٧٩) المعدل بالقرار رقم ٤٤١ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) أصدر قرار وزير الصحة العمومية رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٦٠ بتحديد الاصناف التي يجوز بيعها بمحلات تجهيز النظارات الطبية بإقليم مصر (الوقائع المصرية في ١٣/١٠/١٩٦٠ - العدد ٨٠) المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٨٥٨ لسنة ١٩٦١ (الوقائع المصرية في ٢١/١٢/١٩٦١ - العدد ١٠١) وأنظر القرار رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن تركيب العدسات اللاصقة (الوقائع المصرية في ٨/٥/١٩٧٨ - العدد ١٠٧) .

المحل كما لا يجوز أن يحتوى المحل على حجرة مظلمة أو على الآلات الخاصة بقياس انكسار الأشعة في العين .

مادة ١٣ — يجب أن يبين على العدسات والنظارات التي بالمحل نوعها واسمها التجاري والمصنع المستورد منه .

مادة ١٤ — على المدير الفني للمحل أن يحتفظ فيه بسجل مرقومة صفحاته بأرقام سلسلة وعلى كل صفحة خاتم وزارة الصحة التنفيذية ، وعليه أن يثبت فيه كل نظارة طبية يصرفها طبقا للبيانات الآتية :

- ١ — اسم الطبيب الذي وصف النظارة .
- ٢ — اسم طالب النظارة .
- ٣ — قوة للعدسات طبقا لما هو وارد في التذكرة .
- ٤ — نوع العدسات الموصوفة ومميزاتها .
- ٥ — تاريخ صرف النظارة .
- ٦ — توقيع مدير المحل .

مادة ١٥ — يجب على المدير الفني للمحل أن يختم تذكرة الطبيب بخاتم يبين فيه اسم المحل ورقم وتاريخ قيد النظارة بالسجل المنصوص عليه في المادة السابقة وأن يوقع عليها باسمه .

مادة ١٦ — يجب أن يبين رقم الترخيص بفتح المحل وتاريخه ورقم الترخيص للمدير الفني وتاريخه في لوحة تعلق في مكان ظاهر بالمحل .

مادة ١٧ — تفصل اللجنة المشكلة وفقا لاحكام المادة الثامنة عشرة من هذا القانون في كل خلاف قد يحدث بين الطبيب الذي وصف النظارة وبين المدير الفني للمحل الذي قام بتجهيزها ، ويكون قرارها في هذا الشأن نهائيا .

الباب الرابع التأديب وإعادة القيد

عادة ١٨ - كل مستغل بمزاولة مهنة تجهيز النظارات الطبية وبمعيها يرتكب أمرا من الأمور المخلة بصحة أداؤها أو يخالف أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له أو يصدر ضده حكم نهائي بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة في جريمة منطلة بالشرف أو يحكم بالتوبيخ فيها يحاكم تأديبيا .
ويشكل مجلس التأديب في الإقليم الجنوبي من :

مدير عام مصلحة طب الميون رئيسا
مدير قسم البصرات
نائب بمجلس الدولة ينتدبه رئيس إدارة الفتوى والتشريع المختص |
عضوين
ويشكل في الإقليم الشمالي من :

أخصائي رمدي يعينه وزير الصحة التنفيذي رئيسا
أخصائي في البصرات يعينه وزير الصحة التنفيذي
المختص
نائب من مجلس الدولة ينتدبه رئيس إدارة الفتوى والتشريع |
عضوين
وتتظم بقرار من وزير الصحة المركزي الإجراءات التي تتبع في المحاكمة وفق تنفيذ العقوبات (١) .

مادة ١٩ - مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجنائية ، للمجلس أن يوقع على المخالف إحدى العقوبات الآتية :

الإنذار .

التوبيخ .

(١) انظر قرار وزير الصحة رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية في ١٦/٤/١٩٧٣ - العدد ٨٣) .

الوقف لمدة لا تزيد على سنتين .

شطب اسمه نهائيا من السجل .

وتبلغ هذه العقوبات الى وزارة الصحة التنفيذية المختصة للتأشير بها في السجل المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذا القانون .

مادة ٢٠ - مع مراعاة ما نص عليه في هذا القانون ، يجوز لوزير الصحة التنفيذي المختص النظر في إعادة قيد من شطب اسمه نهائيا من السجل بعد خمس سنوات ميلادية من تاريخ صدور قرار الشطب الا اذا رد اليه اعتباره قبل ذلك ويؤدي في هذه الحالة الرسم المقرر .

الباب الخامس

التفتيش

مادة ٢١ - تخضع محلات تجهيز النظارات الطبية وبمبعا للتفتيش الذي تقوم به السلطات الصحية المختصة بالثبوت من تنفيذ أحكام هذا القانون والاشتراطات التي يصدر بها قرار من الوزير التنفيذي المختص .

مادة ٢٢ - اذا وجدت مخالفة للاشتراطات المنوّه عنها في المادة السادسة من هذا القانون يجب على المرخّص له ازالتهما خلال فترة تحدّد له بحيث لا تتجاوز سنتين يوما فاذا لم يزلها خلال هذه المهلة جاز للوزير التنفيذي المختص اصدار قرار بإغلاق المحلّ اداريا الى أن تزال المخالفة .

الباب السادس

العقوبات

مادة ٢٣ - كل من زاول مهنة تجهيز النظارات الطبية أو بمبعا أو فتح محلا بدون ترخيص يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصرية أو مائتي ليرة سورية أو بأحدى هاتين

٤٧٨ طب ومهن ومنشآت طبية

المقويتين وفي جميع الأحوال يحكم القلبي بإغلاق المحل ونزع لوحاته ومصاحرة الأشياء المتعلقة بالمهنة .

مادة ٢٤ - كل مخالفة أخرى لاي حكم من أحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالصبي مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا أو مائتي ليرة سورية أو باحدى هاتين العقوبتين ويجب الحكم بمصاحرة الأشياء محل المخالفة .

الباب السابع

أحكام عامة

مادة ٢٥ - يعتبر مفتشو وزارة الصحة الرهحيون ومفتشو الصحة في المحافظات والمراكز من رجال الضبط القضائي في تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

مادة ٢٦ - يحدد بقرار من وزير الصحة التنفيذية المختصة المهل اللازم اعطاؤها للمجلات القائمة عند صدور هذا القانون حتى تكيف أوضاعها وفقا له (١) .

مادة ٢٧ - يلغى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٣ للاقليم المصري والقانون رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٥٧ للاقليم السوري .

مادة ٢٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ صفر سنة ١٣٧٩ (٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٩) .

(١) صدر قرار وزير الصحة العمومية رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن المهل اللازم اعطاؤها لمجلات تجهيز النظارات الطبية وبيعها القائمة بالاقليم الجنوبي، عند صدور القانون ١٩٣ لسنة ١٩٥٩ حتى تكيف أوضاعها وفقا له (الوقائع المصرية في ١١/٣/١٩٦٠ - العدد ٨٦) .

القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥

في شأن تنظيم مزاولة مهنة العلاج الطبيعي (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرته :

مادة ١ - مع مراعاة أحكام قانون مزاولة مهنة الطب ، لا تجوز مزاولة مهنة العلاج الطبيعي إلا بتراخيص من وزارة الصحة طبقا للإجراءات والأوضاع المقررة في القانون (٢) .

مادة ٢ - يشترط للحصول على ترخيص مزاولة مهنة العلاج الطبيعي ما يأتي :

١ - أن يكون طالب الترخيص مصري الجنسية أو من رعايا الدول التي تعامل المصريين بالمثل .

٢ - أن يكون حاصلا على أحد المؤهلات الدراسية الآتية :

(أ) بكالوريوس العلاج الطبيعي من إحدى الجامعات المصرية .

(ب) بكالوريوس العلاج الطبيعي من معهد التربية الرياضية قبل العمل بهذا القانون .

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٣/٢١ - العدد ١٢ تابع .
(٢) نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه لا يجوز لخريجي المعاهد العليا للتمريض والعلاج الطبيعي مزاولة مهنتهم إلا بعد أداء تدريب إجباري لمدة سنة في إحدى المستشفيات أو المؤسسات العلاجية التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الدولة للصحة (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/١٢/٢٢ - العدد ٥١) .

(ج) دبلوم البعثة الداخلية في العلاج الطبيعي من معهد التربية الرياضية
قبل العمل بهذا القانون •

(د) شهادة أجنبية معادلة لاي من الشهادات السالف ذكرها وفقا للقوانين
واللوائح الخاصة بذلك •

٣ - أن يكون محمود المسيرة حسن السمعة •

٤ - ألا يكون سبق الحكم عليه بمقوبة جنائية أو جنحة في جريمة مخلة
بالشرف أو الأمانة أو متعلقة بمزاولة مهنة الطب أو إحدى المهن المرتبطة
بها دون ترخيص ، وذلك كله ما لم يكن قد رد إليه اعتباره •

مادة ٣ - ينشأ بوزارة الصحة السجلان الآتيان :

١ - سجل لممارسي العلاج الطبيعي : ويقتيد فيه الحاصلين على
أحد المؤهلات الدراسية المشار إليها في البنود أرقام (١) و (ب) و (ج) و
(د) من البند ٢ من المادة السابقة وكذا الحاصلون على مؤهلات دراسية
معادلة لها •

٢ - سجل أخصائي العلاج الطبيعي : وتقتيد فيه الفئات الآتية :

(أ) من يزاول مهنة العلاج الطبيعي مدة لا تقل عن خمس سنوات •

(ب) بممارسي العلاج الطبيعي الذي حصل على درجة علمية لا تقل عن
المجستير في مجال التخصص •

مادة ٤ - للحصول على دبلوم التخصص في التدليك والكهرباء أو أية
مؤهلات دراسية معادلة ، الحق في مزاولة تخصصه تحت اشراف الطبيب
المعالج •

ويقتيد في السجل المعد لذلك بوزارة الصحة قبل حصوله على الترخيص
بالعمل •

مادة ٥ - تشكل لجنة دائمة من كل من :

- ١ - رئيس الإدارة المركزية للشئون العلاجية أو من ينوب عنه رئيسا .
- ٢ - أحد رؤساء أقسام الطب الطبيعي بالجامعات أو الأكاديمية الطبية العسكرية يختاره وزير الصحة .
- ٣ - عميد المعهد العالي للعلاج الطبيعي .
- ٤ - رئيس الجمعية المصرية للطب الطبيعي أو من ينوبه .
- ٥ - رئيس قسم الطب الطبيعي بوزارة الصحة .
- ٦ - مدير إدارة التراخيص الطبية أو من ينوب عنه .
- ٧ - عضو من إدارة الفتوى لوزارة الصحة بمجلس الدولة .
- ٨ - عضوين من رابطة أخصائي العلاج الطبيعي .

وتكون اختصاصات هذه اللجنة كالتالى :

- (أ) النظر فى طلبات التراخيص سواء لمزاولة مهنة العلاج الطبيعي ، أو أو المكان الذى سيقام فيه مهنة العلاج الطبيعي .
- (ب) وضع الاستراطات اللازمة لمراكز العلاج الطبيعي .
- (ج) اعتماد أجهزة ووسائل العلاج الطبيعي .
- (د) تحديد المراكز المتخصصة الواردة فى الفقرة (ب) من السجل (٢) بالمادة الثالثة .

مادة ٦ - على طالب الترخيص أن يتقدم بطلبه الى اللجنة المذكورة بالمادة السابقة متضمنا البيانات التى يحددها وزير الصحة ويرفق بالطلب صحيفة الحالة الجنائية والشهادات الدراسية وشهادات الخبرة وايصال سداد رسوم القيد التى تحدد بقرار من وزير الصحة بما لا يجاوز عشرة حنيهات .

مادة ٧ - لا يجوز لن قيد أسمه بالسجلات المشار إليها مزاولة مهنة العلاج الطبيعي الا بعد حلف يمين أمام وزير الصحة أو من ينييه بأن يؤدي مهنته بأمانة وأن يحافظ على سر المهنة .

مادة ٨ - على من يزاول العلاج الطبيعي وضع وتنفيذ برنامج العلاج الطبيعي بناء على التقرير الطبي الكتابي الصادر من الطبيب المعالج ، وأن يكون على اتصال دائم به ، ويتبادل الرأي معه في شأن استمرار العلاج ، ويكون الاتصال فوراً إذا ظهرت على المريض أعراض جديدة غير التي أثبتتها فحص الطبيب المعالج من قبل .

ولا يجوز لن يزاول العلاج الطبيعي تشخيص الحالات ، أو إعطاء وصفات أو شهادات طبية أو دوائية ، أو طلب فحوص معملية أو إشعاعية أو غيرها .

مادة ٩ - لا تجوز مزاولة مهنة العلاج الطبيعي في مراكز خاصة خارج المنشآت الطبية المنصوص عليها في القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية ، الا بترخيص خاص من وزارة الصحة ويمنح هذا الترخيص للمقيدين بالسجل (٣) المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذا القانون .

مادة ١٠ - يمنح المشتغلون بالعلاج الطبيعي وقت صدور هذا القانون مهلة قدرها سنة تبدأ من تاريخ العمل به لاستيفاء شروط مزاولة المهنة المنصوص عليها فيه .

مادة ١١ - مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الطب ، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المواد الأولى والثامنة والتاسعة من هذا القانون وتضاعف العقوبة في حالة التكرار .

مادة ١٢ — يعاقب تأديبيا كل من زاول مهنة العلاج الطبيعى بالمخالفة لاحكام هذا القانون أو العرف والتقاليد المرعية أو خرج على مقتضايتها ، وتكون العقوبات التأديبية كالتى :

- ١ — الانذار •
 - ٢ — الوقف عن مزاوله المهنة لمدة لا تزيد على سنتين •
 - ٣ — شطب الاسم من السجل المعد لذلك بوزارة الصحة •
- مادة ١٣ — يشكل مجلس التأديب بوزارة الصحة من (١) :

| | |
|----------|--|
| رئيس | رئيس الادارة المركزية للشئون العلاجية أو من ينوب عنه |
| نائب | نائب من ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة |
| رئيس قسم | رئيس قسم الطب الطبيعى بوزارة الصحة |
| أعضاء | مندوبين عن رابطة أخصائى العلاج الطبيعى |

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا اذا حضره أغلبية الاعضاء ويصدر المجلس قراراته بالأغلبية وتكون نهائية مشتملة على الاسباب التى بنيت عليها ويبلغ صاحب الشأن بالقرار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره بكتاب موصى عليه مصحوب بملم الوصول •

مادة ١٤ — يشطب من السجل المعد بوزارة للصحة كل من فقد شرطا من الشروط الواردة فى المادة الثانية من هذا القانون ، ويصدر بالشطب قرار من لجنة التقيد المنصوص عليها فى المادة الخامسة بعد احالة الأمر اليها من وزير الصحة ، ويجوز للجنة قبل اصدار قرارها الاستماع الى أموال صاحب الشأن ، ويكون قرار اللجنة نهائيا ، وتنظم اللائحة التنفيذية الاجراءات المقررة لذلك •

مادة ١٥ — لمن صدر قرار تأديبى يشطب اسمه أن يطلب من اللجنة المنصوص عليها فى المادة الخامسة اعادة قيده بعد مضي ثلاث سنوات من

٤٨٤ طلب ومهن ومنشآت طبية

تاريخ صدور القرار ، وتصدر اللجنة قراراً نهائياً في هذا الشأن خلال شهر
على الأكثر من تاريخ تقديمه •

مادة ١٦ - يصدر وزير الصحة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون •

مادة ١٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
اليوم التالي لتاريخ نشره •

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٥ (٧ مارس
سنة ١٩٨٥) •

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٩ بتفويض السادة
المحافظين في اصدار قرارات احالة اخصائى وممارس العلاج الطبيعى الى
مجلس القاديب •

قرار وزير الصحة رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٦

اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٢) لسنة ١٩٨٥

في شأن تنظيم مزاولة مهنة العلاج الطبيعي (١)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم مزاولة مهنة العلاج الطبيعي ؛

وعلى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم مسؤوليات واختصاصات وزارة الصحة ؛

تقرر :

مادة ١ - على طالب القيد بسجل ممارسي العلاج الطبيعي أو سجل أخصائي العلاج الطبيعي أن يقدم الى اللجنة المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه طلبا ملصقا عليه صورته الفوتوجرافية وموقعا عليه منه يبين فيه اسمه ولقبه وجنسيته ومحل اقامته ويرفق به صحيفة الحالة الجنائية وأصل شهادة الدرجة أو الدبلوم أو صورة رسمية منه وأن يدفع رسما للقيد مقدار عشرة جنيهات .

وعليه عند اللزوم تقديم شهادة بسابق خبرته صادرة من إحدى المنشآت الطبية المنصوص عليها في القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية .

وعلى اللجنة المشار اليها بعد أن تتحقق من توافر الشروط في طالب

المقيد ومن أنه مصود السيرة وحسن السمعة أن تأمر بقيدته في السجل المطلوب وبقيد في السجل اسم المرخص له ولقبه وجنسيته ومحل إقامته والدرجة أو الدبلوم الملصق عليه وتاريخه والجهة الصادر منها •

وتعطى الى المرخص له في مزاولة المهنة مجاناً صورة من هذا القيد ملصقا عليها صورته الفوتوجرافية ، وعليه حفظ هذا المستخرج في المنشأة أو المركز الخاص الذى يزاول المهنة فيه وتقديمه عند أى طلب من مفتشى وزارة الصحة •

مادة ٢ - (مستبجلة بقرار وزير الصحة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٧)
يطلب المرخص له قبل مزاولة مهنة العلاج الطبيعى اليمين المبينة فى المادة السابعة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ بالصيغة الآتية :

أحلف بالله العظيم أن أزاول مهنة العلاج الطبيعى بأمانة وأن أحافظ على سرها ويكون حلف اليمين أمام مدير ادارة التراخيص الطبية بديوان عام وزارة الصحة ويمضى من حلف اليمين أخصائيو العلاج الطبيعى الذين سبق لهم أداء اليمين بمناسبة مزاولة مهنتهم •

مادة ٣ - على المرخص له اخطار وزارة الصحة بكل تغيير فى محل إقامته أو فى عنوان المركز الخاص الذى يزاول فيه المهنة خلال شهر من تاريخ حصول التغيير •

مادة ٤ - كل قيد فى سجل ممارسى العلاج الطبيعى أو أخصائى العلاج الطبيعى يتم بطريق التزوير أو بطرق احتيالية أو بوسائل أخرى غير مشروعة يلغى بقرار من وزير الصحة ويشطب الاسم المقيد فى السجل نهائيا ، وتبلغ رابطة أخصائى العلاج الطبيعى والنيابة العامة بذلك •

وعلى رابطة أخصائى العلاج الطبيعى اخطار ادارة التراخيص الطبية بوزارة الصحة بكل قرار تصدره بوقف المرخص له عن مزاولة المهنة أو بشطب اسمه •

مادة ٥ - تتولى وزارة الصحة نشر الجداول الرسمية لاسماء ممارسي وأخصائى العلاج الطبيعى المرخص لهم فى مزاولة المهنة وتقوم سنويا بنشر ما يطرأ عليه من تعديلات •

مادة ٦ - لا يجوز لغير المقيدين بسجل أخصائى العلاج الطبيعى انشاء مركز خاص لمزاولة المهنة خارج المنشآت الطبية المنصوص عليها فى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ ، ويشترط لانشاء هذا المركز الحصول على ترخيص بذلك من مديرية الشؤون الصحية التى يقع فى دائرتها المركز •

مادة ٧ - لا يجوز للمرخص له فى مزاولة المهنة أن يفتح أكثر من مركزين خاصين •

مادة ٨ - على المرخص له بمزاولة المهنة أن يضع برنامج العلاج الطبيعى ويحدد أساليب وطرق تنفيذه بناء على ما يتضمنه التقرير الطبى الكتابى الصادر من الطبيب المالح متعلقا بتشخيص الحالة وبما قد يكون المريض قد تلقاه من علاج دوائى أو جراحى أو بغير ذلك وعليه أن يداوم الاتصال بالطبيب ويخضره بأية أعراض جديدة قد تظهر على المريض وبناتج العلاج وأن يبادل الرأى فى شأن استعراضه •

مادة ٩ - على المرخص له أن يراعى الدقة والامانة فى جميع تصرفاته وأن يرمى كرامته وكرامة المهنة عند الاتفاق على الاتعاب ولا يجوز له أن يسمى بأى طريق للحلول محل زميل له فى معهد أو شركة أو منشأة طبية أو فى مباشرة مريض •

مادة ١٠ - اذا طلب أحد المرخص لهم من زميل الحلول محله فى المركز الخاص الذى يزاول فيه مهنته لفترة معينة فلا يجوز للزميل رفض الطلب الا لاسباب تبرر ذلك وعليه ألا يعمل على استغلال هذا لصالحه الشخصى •

مادة ١١ - إذا أوقف المرخص له عن مزاولة المهنة لمدة معينة فلا يجوز لأحد من زملائه أن يطل محله في مركزه الخاص أثناء تلك المدة .

مادة ١٢ - يحظر على المرخص له الدعاية لنفسه أو الاعلان عن عمله بأي طريق وتعتبر من طرق الاعلان :

(أ) نشر مذكرات في صحف أو مجلات غير فنية عن حالات باشرها أو الاشارة الى عمله بواسطة الاذاعة أو الصور المتحركة قاصدا بذلك الدعاية الى نفسه .

(ب) طلب نشر شكر أو كلمة أو مقال اطراء أو ثناء في الصحف عن عمل من الاعمال المتعلقة بمهنته .

(ج) استعمال الانوار المونة الجاذبة لانظار الجمهور على لافتة مركزه الخاص .

مادة ١٣ - يحظر على المرخص له بمزاولة المهنة أن يأتي عملا من الاعمال الآتية :

(أ) التعاون مع ادعياء الطب أو مساعدهم بأية صورة من الصور أو التستر عليهم كما يحظر عليه الاستعانة بالوسطاء لجلب المرضى سواء كان ذلك بأجر أو بدون أجر .

(ب) السماح باستعارة اسمه لاغراض تجارية في أى شكل من الاشكال .

مادة ١٤ - لا يجوز للمرخص له أن يعطن عن فتح مركزه الخاص أكثر من ثلاث مرات في الصحيفة الواحدة على أنه يجوز له أن ينشر اعلانا في جريدة واحدة ولمرة واحدة وبالحروف العادية اذا غاب عن مركزه أكثر من أسبوعين سواء كان النشر قبل الغياب أو بعده .

مادة ١٥ - يجب أن يقتصر في المطبوعات وما في حكمها ولافتة الباب على ذكر اسم المرخص له ومؤهلاته العلمية ومواعيد العمل في مركزه

الخاص ورقم تليفونه وأن لا يزيد سطح اللافتة عن ١٠٠×٨٥ سم ويجوز في بعض الأحوال الاستثنائية التي يقع فيها مركز المرخص له في مكان غير ظاهر أن يضع لافتة ثانية لتبنيه الجمهور ، أما لافتة العلب التي يضعها على مسكنه الخاص حيث لا يستقبل المرضى فيجب أن تكون بخط لافتة باقى السكك وحجمها •

وفى حالة تغيير محل المركز يجوز للمرخص له أن يضع إعلانا بعنوانه الجديد في المحل الذى تركه وأن يبقيه لمدة أقصاها ستة أشهر •

مادة ١٦ - لا يجوز للمرخص له بممارسة المهنة أن يفشى سرا أو تهم عليه بحكم مهنته أو علم به أثناء ممارسته لها الا فى الأحوال المصرح بها قانونا •

مادة ١٧ - اذا فقد المرخص له بمزاولة المهنة شرطا من شروط الترخيص المنصوص عليها فى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه وجب عليه أن يتوقف عن مزاولة المهنة وأن يخطر ادارة التراخيص الطبية بوزارة الصحة بذلك خلال أسبوع •

وعلى ادارة التراخيص الطبية بمجرد اتصال علمها المرخص له لاي شرط من شروط منح الترخيص ابلاغ لجنة التقيد المنصوص عليها فى المادة الخامسة من القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٥ ، وتصدر اللجنة قرارا بشطب اسم صاحب الترخيص من السجل المقيّد به وذلك بعد سماع أقواله وتحققها من زوال الشرط •

مادة ١٨ - على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار •

مادة ١٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

قرار وزير الصحة العمومية بلائحة تنظيم يزاوله مهنة التمريض

(بعد الديابجة)

مادة ١ — (أ) معدلة بالقرارات أرقام ٣٣٢ لسنة ١٩٧١ و ٤٢٥ لسنة ١٩٧٢ و ١٩٤ لسنة ١٩٧٥ و ٣٨٣ لسنة ١٩٧٧ و ١٠٣ لسنة ١٩٨٧) يشترط فيمن يزاول مهنة التمريض :

أولاً — أن يكون حاصلاً على أحد المؤهلات الآتية :

- (أ) بكالوريوس التمريض من المعاهد العليا للتمريض .
- (ب) دبلوم مدارس التمريض من الجمهورية العربية المتحدة .
- (ج) دبلوم مدارس مساعدي ومساعدات الممرضات من الجمهورية العربية المتحدة .

(د) شهادة أجنبية معادلة لاي من المؤهلات السابقة اذا أدى حاملها بنجاح الامتحان المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثالثة وتعتبر الشهادة الاجنبية معادلة لاحد المؤهلات المذكورة بناء على قرار يصدر من لجنة تشكل على الوجه التالي :

وكيل الوزارة المختص رئيساً

| | | |
|-------|---|--|
| أعضاء | { | مدير علم الإدارة العامة للتدريب |
| | | مدير قسم الرخص الطبية |
| | | مديرة قسم التمريض بالوزارة |
| | | رئيسة هيئة التمريض بمستشفيات جامعة القاهرة |

- (هـ) دبلوم المعاهد الفنية الصحية — شعبة غنيات التمريض .
- (و) دبلوم زائرة صحية من إحدى مدارس الزائرات الصحيات .

(ز) دبلوم مسعف من مدارس الاسعاف بجمهورية مصر العربية •

ويستثنى من شروط الحصول على هذا المؤهل المسعفون العاملون حالياً بالخبرة ممن يجيدون القراءة والكتابة ولا تقل مدة خدمتهم بوظيفة مسعف عن كل عام كامل وأن يؤدوا بنجاح امتحانا عمليا ونظريا أمام لجنة تؤلف لهذا الغرض في إحدى مرافق الاسعاف الرئيسية •

وتحدد شروط ومواد الامتحان بقرار من وكيل الوزارة المختص •

ويستثنى من شرط الحصول على أحد المؤهلات السابقة المرخصون بالخبرة ممن يجيدون القراءة والكتابة بشرط ألا يقل سن الطالب وقت الترخيص عن ثمانى عشرة سنة ميلادية وأن يؤدى بنجاح امتحانا عمليا ونظريا أمام لجنة تؤلف لهذا الغرض في أحد المستشفيات العامة •

وتحدد شروط ومواد الامتحان بقرار من وكيل الوزارة المختص •

ثانياً - أن يكون اسمه مقيدا بالسجل المنصوص عليه في المادة الخامسة •

ثالثاً - ألا يقل سنه عن ست عشرة سنة وللمرضى الخبرة عن ٢١ سنة وقت تقديم الطلب •

مادة ١ مكرر - (مضافة بالقرار رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٧٧) يعتبر مزاولاً لمهنة التمريض كل من يقوم بأحد الاعمال التى تهدف الى الرعاية الصحية السليمة وتنفيذ تعليمات الأطباء بخصوص علاجه واعطائه الادوية والحقن أو الفيارات وتسجيل بيانات حالته واخطار الطبيب المعالج بكل ما يطرأ عليها من تغيرات •

كما يعتبر مزاولاً لمهنة زائرة صحية كل من يقوم بالرعاية الصحية

للتلاميذ والعاملين بالمدارس شاملة الاعمال الوقائية والاجتماعية والعلاجية وتنفيذ تعليمات الاطباء في هذا الخصوص *

كما يعتبر مزاولا لمنحة المسعف كل من يقوم بالاسعاف الاولى والعناية السريعة بالمرضى والمصابين في مكان الحادث ونقلهم بطريقة سليمة تمنع حدوث اصابات جديدة أو مضاعفات أو وفاة الى أقرب جهة متخصصة لعلاجهم *

ويصدر منا قرار بتحديد الواجبات التفصيلية لكل من مهنة الزائرة الصحية ومهنة المسعف *

مادة ٢ - يجوز ترخيص من وزير الصحة العمومية بموافقة مجلس التمريض انشاء مدارس حرة للممرضين أو مساعدي الممرضين *

وتكون الدراسة بها وفقا للمنهج المقرر بالمدارس التابعة لوزارة الصحة العمومية وتخضع لتفتيش ومراقبة الوزارة والا جاز للوزير إلغاء الترخيص اداريا بعد موافقة مجلس التمريض *

ويكون امتحان طلبة السنة النهائية لهذه المدارس مع طلبة دبلوم وزارة الصحة العمومية تحت اشراف وزارة المعارف العمومية على أن تستعين بوزارة الصحة فنيا فيما يتعلق بهذه الامتحانات وتمنح وزارة الصحة الناتج في هذا الامتحان دبلوما في التمريض أو في مساعدة التمريض حسب الاحوال *

مادة ٣ - يكون امتحان حملة الشهادات الاجنبية وفقا لمنهج الامتحان النهائي للدبلوم المصرية أمام لجنة يختار اعضاءها مجلس التمريض ويصدر بتعيين اعضاء اللجنة قرار من وزير الصحة العمومية *

ويؤدى الامتحان باللغة العربية ويجوز بموافقة وزير الصحة العمومية

تأديته بلغة أجنبية فلذا رسب الطالب في الامتحان جاز له أن يتقدم اليه أكثر من مرة • ويعتمد مجلس التمريض نتائج الامتحانات •

وتعطى وزارة الصحة العمومية من يجوز الامتحان بنجاح شهادة بذلك •

ولوزير الصحة العمومية أن يعنى من تأدية الامتحان ومن الكشف الطبى من يعينون في وظائف حكومية أو في مؤسسات خاصة وذلك بعد موافقة مجلس التمريض •

ويشترط للإعفاء أن يكون المراد اعفاؤه حاصلًا على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية إذا كان مصريًا أو أن يكون مرخصًا له في التمريض في الدولة التابع لها إذا كان أجنبيًا •

مادة ٤ - على من يرغب في دخول الامتحان المنصوص عليه في المادة السابقة أن يقدم طلبًا بذلك الى وزارة الصحة العمومية على النموذج الذى تعده لذلك ويشفع بالطلب الشهادة الحاصل عليها أو صورة رسمية منها •

مادة ٥ - تعد وزارة الصحة السجلات الآتى بيانها :

١ - سجل مشرفات التمريض ويقيد به خريجات المعاهد العليا للتمريض أو ما يعادله •

٢ - سجل المعرضين ويقيد به الحاصلون على دبلوم التمريض العام من احدى مدارس التمريض بالجمهورية العربية المتحدة أو ما يعادلها •

٣ - سجل مساعدى المعرضين ويقيد به خريجو وخريجات مدارس مساعدى المعرضين ومدارس مساعدات الممرضات بالجمهورية العربية المتحدة أو ما يعادلها •

٤ - سجل المعرضين بالخبرة (من غير قوى المؤهلات) - ويقيد به

فئة المرشحين ذوى الخبرة المشار اليهم بالمادة الاولى فقرة « أولا » من هذا القرار .

(د) سجل فنيات التمرين وتقييد به الحاصلات على المحاهد الفنية الصحية - شعبة فنيات التمرين - أو ما يعادلها .

(هـ) سجل الزائرات الصحيات ويقيّد به الحاصلات على دبلوم زائرة صحية من احدى مدارس الزائرات الصحيات .

(و) سجل المسعفين ويقيّد به الحاصلون على دبلوم مسعف من مدارس الاسعاف بجمهورية مصر العربية .

(ز) سجل المسعفين بالخبرة (من غير ذوى المؤهلات) ويقيّد به فئة المسعفين ذوى الخبرة المشار اليهم بالمادة الاولى (فقرة ٢) من هذا القرار .

ويقدم طلب القيد فى السجل الى وزارة الصحة موضحا به اسم الطالب ولقبه وجنسيته ومحل اقامته ومحل عمله ويجب أن يرفق بالطلب المؤهل أو الشهادة الاجنبية وشهادة النجاح فى الامتحان اذا لم يكن قد أعفى منه أو صورة رسمية منها . وعليه أن يؤدى رسما للقيد فى السجل قدره جنيها واحداً .

ويثبت فى السجل اسم الطالب ولقبه وجنسيته ومحل اقامته وتاريخ حصوله على المؤهل والجهة الصادر منها وتاريخ النجاح فى الامتحان أو تاريخ الاعفاء منه وتلصق صورته الفوتوغرافية قرين اسمه فى السجل .

مادة ٦ - تعطى لمن قيد اسمه صورة من هذا القيد بغير رسوم ملصقا عليها صورته الفوتوغرافية ويصرف له بغير مقابل بطاقة من مدير قسم الرخص الطبية مختومة بخاتم الوزارة ومثبتا عليها صورته الفوتوغرافية

طب ومهن ومنشآت طبية ٤٩٥

ومبيناً فيها رقم وتاريخ القيد في السجل ويجب تقديم هذه البطاقة عند اللطبخ .

مادة ٧ - على من قيد اسمه في السجل إبلاغ وزارة الصحة العمومية بكتاب موصى عليه عن كل تغيير دائم لحل إقامته خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ هذا التغيير لإثباته في السجل .

مادة ٨ - يؤلف مجلس تأديب المرضى على الوجه الآتى :

في محافظة القاهرة أو مديرية الجيزة .

مدير عام ، أو من يقوم مقامه طبقاً لنظام الجهة التى يتبعها رئيساً
مدير قسم المستشفيات العمومية بالوزارة أحد أعضاء هيئة التعريض
بالوزارة عضوين

في محافظة الاسكندرية :

مدير أحد أقسام الصحة ، أو من يقوم مقامه طبقاً لنظام الجهة
التي يتبعها رئيساً
مدير مستشفيات جامعة فاروق الأول
رئيسة المرصات بهذا المستشفى عضوين

في باقى المحافظات والمدريات :

مفتش صحة المحافظة أو المديرية ، أو من يقوم طبقاً لنظام الجهة
التي يتبعها رئيساً
طبيب أول المستشفى العمومى
رئيسة المرصات بالمستشفى المذكور عضوين

وتختص هذه المجالس بمحاكمة المرضى ومساعدى المرضى من غير

موظفى الحكومة الذين يرتكبون أمورا مضلة بالشرف والامانة أو ماسة بكرامة مهنتهم أو يعملون في تأدية واجباتهم أما موظفو الحكومة فلا يطالكون أمام هذه المجالس الا فيما يقع منهم بسبب مزاوله مهنتهم خارج أعمال وظيفتهم *

مادة ٩ - المقبولات التأديبية التى يجوز للمجلس توقيعها هى :

- ١ - الانذار *
- ٢ - التوبيخ *
- ٣ - اللوقف عن العمل لمدة لا تجاوز سنة *
- ٤ - محو الاسم فى السجل *

ولرئيس مجلس التأديب وقف المرضى أو مساعد المرضى عن عمله مؤقتا حتى يفصل فى أمره *

مادة ١٠ - للمعرض أو مساعد المرضى استئناف القرار الصادر بالوقف أو عجز الاسم نهائيا خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره اذا كان حضوريا وعشرين يوما من تاريخ ابلاغه فى محل اقامته بكتاب موسى عليه اذا كان القرار غيابيا فان تعذر معرفة محل الإقامة يسرى الميعاد المتقدم من تاريخ نشر القرار فى الجريدة الرسمية *

ويكون الاستئناف أمام مجلس يؤلف من :

| | |
|--|-------|
| رئيس مجلس التعمير بوزارة الصحة أو من يقوم مقامه | رئيسا |
| اثنين من مديرى العموم بالوزارة يعينهما الوزير | |
| نائب من ادارة الرأى لوزارة الصحة | |
| كبيرة هيئة التعمير بالمستشفيات الجامعية ، أو إحدى رئيسات | أعضاء |
| المرضيات من المستشفيات الكبيرة بوزارة الصحة العمومية تختارها | |
| الوزارة ويصدر قرار وزارى بتعيينها | |

مادة ١١ - لوزير الصحة العمومية أن يقرر شطب اسم أى ممرض أو مساعد ممرض من السجل اذا ثبت للقومسيون الطبي العام أو القومسيون المحافظة أو المديرية التابع له عجزه عن مزاولة المهنة .
ويجب وقف الممرض أو مساعد الممرض عن مزاولة المهنة أثناء أصابته بمرض معد .

مادة ١٢ - (أ) الاشخاص الذين يزاولون مهنة التمريض عند العمل بهذا القرار ممن لا تنطبق عليهم الشروط المنصوص عليها في المادة الاولى يستمرون في مزاولة المهنة بشرط أن يثبتوا انهم أمضوا مدة ثلاث سنوات في مزاومتها وأن يقدموا طلبا بذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار وأن يؤدوا بنجاح امتحان أمام لجنة تؤلف لهذا الغرض بموافقة مجلس التمريض ويصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية .

مادة ١٣ - (معدل بالقرار ٥٤١ لسنة ١٩٧١) على كل من حصل على دبلوم ممرض أو مساعد ممرض من مدارس وزارة الصحة أو غيرها قبل العمل بهذه اللائحة أن يقدم طلبا الى وزارة الصحة لقيّد اسمه في السجل وفقا لاحكام المادة الخامسة .

مادة ١٤ - يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادتين ١٤ و ١٥ من قانون المزاولة مهنة التمريض بالمخالفة لحكم المادة الاولى .

وفي حالة المود يحكم بالعقوبتين معا .

ويعاقب على مخالفة أحكام المادة السابعة بغرامة لا تتجاوز مائة قرش^(١)

(١) نصت المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٥٤١ لسنة ١٩٧١ على أن « تسرى العقوبات المنصوص عليها بالمادة ١٤ من لائحة تنظيم مزاولة مهنة التمريض على كل من يزاول مهنة زائرة صحية وكذا مهنة مسعف بدون ترخيص ، ويستثنى من ذلك متطوعي الاسعاف والتمريض الذين يدرّبون على هذه الاعمال للعمل في لوقات الطوارئ والحرب فقط » .

مادة ١٥ - تنشر وزارة الصحة العمومية كل خمس سنوات ، جدولاً بأسماء المرضى ومساعدى المرضى المقيمين بالسجل .

١ - ملحوظة : صدرت عدة قرارات عن المهلة المنصوص عليها في تلك المادة آخرها القرار رقم ٤١٦ لسنة ٦٣ بمد المهلة الى ستة شهور ابتداء من تاريخ العمل بهذا القرار ، المنشور بالوقائع العدد ٥٥ في ١٨/٧/١٩٦٣ .

مادة ١٦ - يعاد تشكيل مجلس التمريض على الوجه الآتى :

- (١) وكيل وزارة الصحة العمومية أو من يقوم مقامه رئيساً
 - (٢) مدير عام مصلحة المستشفيات الجامعية أو من يقوم مقامه
 - (٣) مدير عام مصلحة الطب العلاجي
 - (٤) أقدم أستاذ للأمراض الباطنية بكلية طب قصر العيني
 - (٥) أقدم أستاذ لأمراض النساء والولادة بكلية طب قصر العيني
 - (٦) أقدم أستاذ للجراحة بكلية طب قصر العيني أو من يقوم مقامهم
 - (٧) كبير هيئة التمريض بالمستشفيات الجامعية أو احدى رئيسات المرضيات من المستشفيات الكبيرة بوزارة الصحة يختارها الوزارة
- ويصدر قرار وزارى بتعيينهما عضواً بالمجلس أعضاء

ويختص هذا المجلس بالنظر في المسائل المنصوص عليها في هذا

القرار .

طب ومهن ومنشآت طبية ٤٩٩

مادة ١٧ - يلغى القرار الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بتشكيل
مجلس بالتمريض المشار اليه .

مادة ١٨ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ١٥ ربيع الاول سنة ١٣٧٢ (٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢) .

••••• طبيب ومهن ومنشآت طبية •••••

... قرار وزير الصحة العمومية ...

بلائحة تنظيم مزاول مهنة التدليك الطبي (١)

(بعد الديابجة)

مادة ١ - لا يجوز لأي شخص أن يزاول مهنة التدليك الطبي الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من وزارة الصحة العمومية بالشروط والأوضاع المبينة بعد •

ويعتبر مزاولا لمهنة التدليك الطبي كل من يحترف أعمال التدليك سواء كان ذلك باليد أو بطرق أخرى عدا الكهرباء متى كان الغرض منه علاج نوع معين من الأمراض •

مادة ٢ - يشترط للحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة السابقة •

(أولا) أن يكون طالب الترخيص من احدى الفئات الآتية :

(أ) الحاصلين على شهادة في التدليك صادرة من إحدى مدارس التدليك التابعة للحكومة المصرية أو أى شهادة أجنبية في التدليك تقرها لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة العمومية •

(ب) الذين قضوا مدة تمرين في التدليك لا تقل عن ثلاث سنوات في أو معهد للتدليك معترف به من الحكومة المصرية بعد موافقة اللجنة المشار اليها في البند السابق بشرط أن يؤدوا بنجاح امتحانا أمام هذه اللجنة •

(ثانيا) ألا يكون قد حكم عليه بالادانة لجناية أو لجنة مخلة بالشرف

٥٠١ طب ومهن ومنشآت طبية

أو ملسة بالامانة أو لجنة مزاوله مهنة الطب بدون ترخيص ما لم يكن قد مضى على تاريخ انتضاء الحقوبة في هذه الحالة الاخيرة أكثر من خمس سنوات *

مادة ٣ - على من يريد مزاوله مهنة التدليك الطبى أن يقدم طلبا الى وزارة الصحة العمومية موضحا به الاسم واللقب مشفوعا بشهادة دالة على توافر الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة في الطلب وأخرى من طبيبين مثبتة خلوة من الامراض المعدية ولياقته طبيا *
وينشأ بوزارة الصحة العمومية سجل تقييد فيه أسماء الاشخاص المرخص لهم في مزاوله مهنة التدليك الطبى *

مادة ٤ - يجوز لوزارة الصحة العمومية أن يصدر قرار بسحب الترخيص من المالك اذا أصبح غير لائق طبيا لمزاوله مهنة التدليك أو اذا صدر ضده حكم مما نص عليه في البند ثانيا من المادة الثانية على أن يعاد الترخيص اليه اذ زال السبب في سحبه *

مادة ٥ - يعقد الامتحان المتووه عنه في البند أولا (ب) من المادة الثانية في مايو وديسمبر من كل سنة وتقوم اللجنة المشار اليها في هذا البند بوضع شروط هذا الامتحان ونظامه *

مادة ٦ - لا يجوز للمالك أن يقوم بالتدليك الا بناء على وصف مكتوب من طبيب ويتعين على المالك أن يحتفظ به لديه وأن يقيده في دفتر خاص *

ويجوز للمستشفيات والمصحات استخدام أشخاص للمساعدة والتمرين على أعمال التدليك بشرط ألا يباشروا أى عمل من أعمال التدليك الا تحت الاشراف المباشر للطبيب المعالج *

مادة ٧ - كل من زاول مهنة التدليك بدون ترخيص يعاقب بالحبس

مدة لا تتجاوز شهرا واحدا ويعزلة لا تريد على عشرة جنهات أو باحدى هاتين العقوبتين وفى حالة العود يحكم بالعقوبتين معا وكل مخالفة لاحكام هذه اللائحة يعاقب مرتكبها بغرامة لا تريد على مائة قرش • ولا يخل ذلك كله بتطبيق الفقرة الاخيرة من المادة ١٠ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ بمزاولة مهنة الطب اذا كان الحدك يباشر عمله فى محل أعد لذلك •

مادة ٨ — (معدلة بالقرار رقم ٢٥١ لسنة ١٩٦٦) الأشخاص الذين يزاولون مهنة التدليك عند صدور هذا القرار ممن لا تنطبق عليهم الشروط المنصوص عليها فى المادة الثانية من اللائحة يسمح لهم بالتقدم بطلبات التصريح لهم بمزاولة هذه المهنة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار على أن يجتازوا بنجاح الامتحان المنصوص عليه فى اللائحة ويشترط أن يثبتوا أنهم أمضوا مدة لا تقل عن خمس سنوات فى مزاولة هذه المهنة •

مادة ٩ — يعمل بهذه اللائحة من تاريخ نشرها فى الجريدة الرسمية ،

تحريرا فى ٢٧ شعبان سنة ١٣٧١ (٢١ مايو سنة ١٩٥٢) •

ثانياً - تشريعات تنظيم نقابات المهن الطبية

القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩

بشأن نقابة الاطباء (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الأول

انشاء النقابة واهدافها

مادة ١ - تنشأ نقابة للاطباء تكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتباشر نشاطها في اطار السياسة العامة للاتحاد الاشتراكي العربى ، ويكون مقرها القاهرة ولها فروع على مستوى المحافظات •

مادة ٢ - تهدف النقابة الى تحقيق ما يلى :

(أ) تجنيد طاقات الاطباء ليؤدوا رسالة الطب من أجل حل المشاكل الصحية للشعب بحيث تصبح الرعاية الصحية للشعب وقاية وعلاجاً حقاً مكفولاً لكل مواطن •

(ب) العمل على نشر ودعم الافكار والقيم الاشتراكية بين الاطباء والتعمير عن آراء الاطباء فى المسائل الاجتماعية والاقتصادية والوطنية •

(ج) المشاركة مع جميع فئات العاملين فى الخدمات الصحية لتنسيق الجهود من أجل رفع كفاءتهم وزيادة الانتاج فى الخدمات الصحية •

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٦٩ - العدد ٣٠ •

(د) التعاون مع النقابات والجمعيات والهيئات الطبية بالدول الأخرى .
والعمل معها على رفع المستوى الصحى للشعوب العربية ، والدفاع
عن قضايا الاستقلال الوطنى ، والتقدم الاجتماعى والوحدة العربية .

(هـ) تدعيم صلات الاطباء بالجمهورية العربية المتحدة مع الاطباء فى الدول
عامة وفى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية خاصة فى حل المشاكل
الصحية ، ولخدمة قضايا الانسانية والحرية والسلام .

(و) العمل على رفع مستوى مهنة الطب وقائى وعلاجى ، وتطويرها بما
يحقق للشعب أكبر قدر من الرعاية ، ويتمشى مع تطور المجتمع الاشتراكى .

(ز) اقتراح المشروعات الطنحية ، والاسهام مع الهيئات الحكومية والقطاع
العام فى وضع الخطة والمشروعات الصحية وتنظيمها وعمل دراسات
ميدانية ، وكذلك فى وضع ودراسة وتعديل القوانين واللوائح مع
الالتزام بالمشاركة الايجابية لانجاح الخطة والمشروعات الصحية
وتحقيق أهدافها .

(ح) المشاركة فى رسم سياسة التعليم الطبى وتطوير المناهج والتدريب
الفنى للأطباء على المستوى المركزى بالقاهرة والإقليمى بالمحافظات
عن طريق النقابات الفرعية .

(ط) الارتقاء بالمستوى العلمى للأطباء وذلك بتشجيع تكوين اللجان
الطبية وإصدار المجلات والنشرات الدورية والاستشارك فى عقد
المؤتمرات الطبية والندوات فى الجمهورية العربية المتحدة ، والمشاركة
فى المؤتمرات الطبية الدولية فى الخارج ، وتشجيع الابحاث بما
يحقق مبدأ العلم للمجتمع .

(ي) تبادل الخبرات مع الهيئات الطبية بالخارج .

(ك) الاسهام فى تنظيم الخدمات الصحية فى العيادات والمنشآت العلاجية الخاصة فى اطار المفاهيم الاشتراكية •

(ل) المشاركة فى رسم سياسة توفير الادوية والمستلزمات الطبية وتشجيع صناعة الادوية الوطنية •

(م) المساعدة فى تهيئة فرص العمل لكل طبيب •

(ن) تنظيم العلاقة بين الاطباء ، وتنمية روح التعاون وتقوية الروابط بينهم ، والفصل فيما قد ينشأ بينهم أو بينهم وبين المواطنين من خلافات ، وذلك بتطوير لائحة آداب المهنة بما يصون كرامة المهنة والاطباء ويتمشى مع قيم المجتمع الاشتراكى •

(س) تيسير الخدمات العلاجية والاجتماعية للاطباء وأسرهـم والعمل على تهيئة الظروف المادية والمعنوية التى تصون مصالحهم وترفع مستواهم •

الباب الثانى

شروط العضوية والتقيـد بجداول النقابة

مادة ٣ - يشترط فـيـمـن يكون عضوا بالنقابة ما يأتى :

(أ) أن يكون متمتعا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو احدى الدول العربية أو الدول الاخرى ، بشرط المعاملة بالمثل ، وبموافقة الجهات المختصة •

(ب) أن يكون حاصلـا على ترخيص بمزاولة المهنة من وزارة الصحة • ولا يجوز مزاولة المهنة بأية صورة من الصور الا بعد التقيـد فى الجدول العام للنقابة والتسجيل فى النقابة الفرعية ، كما أن استمرار التقيـد شرط من شروط مزاولة المهنة •

مادة ٤ - يقدم طالب القيد في الجدول العام طلبه للنقابة مرفقا به المستندات المثبتة لتوافر الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة ومصحوبا برسم القيد المقرر . وتعتبر أقدمية العضو في النقابة من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٥ - تشكل لجنة لقيد الاطباء في جداول النقابة برئاسة وكيل النقابة وعضوين من مجلس النقابة يختارهم المجلس .

ويجب أن تصدر اللجنة قرارها خلال شهر من تاريخ تقديم طلب القيد الى النقابة . وفي حالة الرفض يجب أن يكون القرار مسببا .

ويخطر الطالب بقرار اللجنة خلال أسبوعين من صدوره وذلك بخطاب مسجل مع علم الوصول ، ويقوم مقام الاخطار ، تسلم الطالب صورة منه بإيصال موقع عليه منه .

ويجوز ان صدر القرار برفض قيده أن يتظلم منه الى مجلس النقابة خلال شهر من تاريخ اخطاره بالقرار .

مادة ٦ - ينظر مجلس النقابة في التظلمات من قرارات لجنة القيد المنصوص عليها في المادة الخامسة - على ألا يكون لاعضاء هذه اللجنة صوت معدود في قرار المجلس بقبول التظلم أو رفضه .

ولان صدر قرار برفض تظلمه أن يطمئن فيه أمام محكمة النقض خلال ثمانية عشر يوما من تاريخ اعلائه بالقرار .

مادة ٧ - على كل من قيد في الجدول العام للاطباء أن يؤدي قبل مزاولته المهنة اليمين المنصوص عليها في لائحة آداب المهنة ، وذلك أمام لجنة تشكلها مجلس النقابة من ثلاثة أعضاء ، أو أمام مجلس النقابة الفرعية التي يتبعها .

مادة ٨ - تنشأ بالنقابة الجداول الآتية :

(أ) الجدول العام : ويقتد فيه كل طبيب استوفى الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وفي قانون مزاوله مهنة الطب ، بعد سداد رسم القيد فيه وقدره خمسة جنيهات مصرية .

(ب) جدول الاختصاصين : ويقتد فيه كل طبيب استوفى الشروط المنصوص عليها في اللائحة الداخلية ، بعد سداد رسم القيد وقدره عشرة جنيهات مصرية .

(ج) جدول الاطباء غير المشتغلين .

(د) جدول الاطباء الخبراء الاجانب : ويقتد فيه كل خبير رخص له بالعمل في الجمهورية العربية المتحدة ، بعد سداد رسم القيد فيه وقدره عشرة جنيهات مصرية .

مادة ٩ - تنشأ سجلات مماثلة في كل نقابة فرعية تسجل فيها أسماء الاطباء العاملين في نطاق اختصاصها .

مادة ١٠ - (أ) على كل عضو مقيد اسمه بالجدول العام أن يؤدي لصندوق النقابة في ميعاد أقصاه آخر ديسمبر من كل عام اشتراكا سنويا على الوجه المبين في قانون اتحاد نقابات المهن الطبية .

(ب) توزع حصيلة اشتراكات الاعضاء ورسوم القيد

في الجدول العام على النحو الآتي :

١٥٪ لصندوق النقابة والنشاط العلمي .

١٠٪ لصندوق النقابة الفرعية .

٧٪ لصندوق الاعانات والمعاشات لاتحاد

نقابات المهن الطبية .

٥/ للمصروفات الادارية لاتحاد نقابات المهن
الطبية .

وتوزع رسوم التقييد في جداول الاختصاصيين والخبراء الاجانب بواقع
الثلاث للنقابة والثلثين للنقابة الفرعية التى يقبمها الطبيب .

الباب الثالث

تكوين النقابة

مادة ١١ - تتكون النقابة من :

- (أ) الجمعية العمومية ومجلس النقابة ، على مستوى الجمهورية .
- (ب) الجمعيات العمومية ومجالس النقابات الفرعية على مستوى
المحافظات .

الفصل الأول - الجمعية العمومية ومجلس النقابة

اولا - الجمعية العمومية

مادة ١٢ - تتألف الجمعية العمومية للنقابة من جميع الاطباء المقيدين
في الجداول العام الذين أدوا الاشتراكات السنوية المستحقة حتى آخر
السنة المنتهية أو أعفوا منها .

ويرأس النقيب الجمعية العمومية ، فاذا تغيب يرأسها الوكيل ، فاذا
تغيب كلاهما تكون الرئاسة لأكبر أعضاء مجلس النقابة الحاضرين سنا .

مادة ١٣ - تعقد الجمعية العمومية للنقابة اجتماعها العادى بالقاهرة
في شهر مارس من كل عام كما تعقد اجتماعا غير عادى كلما رأى مجلس
النقابة ضرورة لعقدها أو اذا قدم بذلك طلب موقع عليه من مائة وخمسين
عضوا على الأقل ممن لهم حق حضورها مع توضيح الغرض من ذلك ويجب

أن يتم انعقادها في هذه الحالة خلال شهر من تاريخ تقييم الطلب والا انعقدت الجمعية العمومية غير العادية دون الرجوع الى مجلس النقابة ، وفي الميعاد الذي يحدده طلبو انعقاد الجمعية •

مادة ١٤ - لا يكون اجتماع الجمعية العمومية للنقابة صحيحا الا اذا حضره أف عضو على الأقل ممن لهم حق حضور الاجتماع ، فاذا لم يتوافر هذا العدد بعد مضي ساعة دعيت الجمعية العمومية الى الاجتماع ثانية خلال ١٥ يوما من تاريخ الاجتماع المذكور ، ولا يكون الاجتماع صحيحا الا اذا حضره ثلاثمائة عضو على الأقل •

وتصدر قرارات الجمعية العمومية بالاغلبية فاذا تساوت الاصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس •

مادة ١٥ - ترسل لكل عضو دعوة خاصة لحضور الجمعية العمومية قبل الموعد المحدد لعقدها بخمسة عشر يوما على الأقل ، يبين فيها موعد الاجتماع ومكانه وجداول أعمال الجمعية • وينشر عن ذلك في صحيفتين يوميتين يختارهما مجلس النقابة ، وذلك قبل الموعد المحدد للانعقاد بأسبوع على الأقل •

ولا يجوز للجمعية العمومية أن تتظر في غير ما ورد في جدول الاعمال من مواد ، الا ما يرى مجلس النقابة عرضه عليها من المسائل العاجلة التي طرأت بعد توجيه الدعوة •

ولاي عضو أن يقدم الى مجلس النقابة أى اقتراح يرى عرضه على الجمعية العمومية العادية وذلك قبل موعد عقدها بأسبوع على الأقل •

مادة ١٦ - تختص للجمعية العمومية بما يأتى :

١ - النظر في تقرير المجلس عن أعمال السنة المنتهية •

٢ - مناقشة الميزانية السنوية للسنة المنتهية والاطلاع على مشروع ميزانية السنة التالية التي يعرضها مجلس النقابة واعتمادها •

٥١٠ طب ومهن ومنشآت طبية

٣ — النظر فيما يهم النقابة من المسائل التي يرى مجلس النقابة عرضها •

٤ — النظر في اللائحة الداخلية ولائحة آداب وتقاليد المهنة وما تراه من تعديلات فيهما •

٥ — مناقشة السياسة الصحية والمشاركة في الدراسات الخاصة بوضع وتعديل القوانين واللوائح والمشروعات الخاصة بمهنة الطب وسياسة التعليم الطبي وتطوير مناهجه والتدريب الفني للأطباء على المستوى العام للجمهورية وابداء الرأي في كل ما تقدم •

٦ — تعيين مراقب الحسابات •

مادة ١٧ — للجمعية العمومية غير العادية الحق في سحب الثقة من مجلس النقابة على أن يحضر هذه الجمعية نصف عدد الاعضاء على الاقل المقيدين بالجدول العام من لهم حق الانتخاب ويكون القرار بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين •

ثانياً — مجلس النقابة

مادة ١٨ — يشكل مجلس النقابة من النقيب وأربعة وعشرين عضواً ينتخبون من بين أعضاء النقابة ويشترط أن يكونوا جميعاً من الاعضاء العاملين بالاتحاد الاشتراكي العربي عدا أعضاء النقابة من ضباط القوات المسلحة ، فيكتفى بموافقة الاتحاد الاشتراكي على ترشيحهم ، ويكون تشكيل المجلس على الوجه الآتي :

(أ) النقيب واثنى عشر عضواً يمثلون المهنة على مستوى الجمهورية •

(ب) اثنى عشر عضواً يمثلون المناطق الست الإثنية :

١ — منطقة القاهرة ، وتشمل محافظة القاهرة •

٢ - منطقة وسط الدلتا ، وتشمل محافظات : المنوفية والغربية وكفر الشيخ والقليوبية •

٣ - منطقة غرب الدلتا ، وتشمل محافظات : الاسكندرية والبحيرة ومرسى مطروح •

٤ - منطقة شرق الدلتا ، وتشمل محافظات : الدقهلية والشرقية ودمياط وبورسعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء والبحر الاحمر •

٥ - منطقة شمال الوجه القبلى ، وتشمل محافظات : الجيزة والقليوبية وبنى سويف والمنيا •

٦ - منطقة جنوب الوجه القبلى ، وتشمل محافظات : أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان والوادى الجديد •

ويمثل كل منطقة عضوان أحدهما مضى على قيده فى الجدول العام أكثر من ١٥ عاما والثانى مضى على قيده أقل من ١٥ عاما بحيث لا يزيد ممثلو أية محافظة عن عضو واحد عدا محافظة القاهرة •

مادة ١٩ - لا يجوز لاي عضو من أعضاء النقابة أن يتخلف بغير عذر يقبله مجلس النقابة الفرعية المختص عن تأدية الواجب الانتخابى والا وقعت عليه غرامة لا تتجاوز جنيتها واحدا يحصل اداريا لحساب صندوق النقابة •

وتجرى الانتخابات لجميع المستويات النقابية عن طريق الانتخاب المباشر بالاقتراع السرى فى مقر النقابات الفرعية وتلغى بطاقة الانتخاب اذا انتخب العضو عددا يقل أو يزيد عن العدد المطلوب انتخابه سواء لمجلس النقابة أو مجالس النقابات الفرعية •

وفى جميع الحالات يفوز بالعضوية الحاصلون على أكثر الاصوات وعند التساوى ينتخب المتقدم قيما فى الجدول العام •

ويجب أن يكون نصف عدد الاعضاء في مجلس النقابة وفي مجالس النقابات الفرعية أو في أي مستوى من المستويات النقابية ، من الاعضاء الذين مضى على قيدهم بالجدول العام أقل من ١٥ عاما ، والنصف الآخر من الذين مضى على قيدهم أكثر من ١٥ عاما •

مادة ٢٠ - مدة العضوية في مجلس النقابة أربع سنوات ، ويتجدد كل سنتين انتخاب نصف عدد الاعضاء • على أنه بعد انقضاء السنتين الأوليين تنتهي مدة نصف عدد الاعضاء بطريق القرعة ، ثم يصبح التجديد النصفى بالدور والتسلسل كل سنتين • ولا يجوز انتخاب العضو أكثر من مرتين متتاليتين •

مادة ٢١ - مدة النقيب أربع سنوات ، ولا يجوز انتخابه أكثر من متتاليتين • وينتخب من بين الاعضاء المقيمين لمدة لا تقل عن ١٥ عاما •

مادة ٢٢ - يرأس النقيب مجلس النقابة فإذا تغيب يرأسه الوكيل فإذا تغيب كلاهما يرأسه أكبر الاعضاء الحاضرين سنا •

مادة ٢٣ - ينتخب مجلس النقابة سنويا من بين أعضائه وكيل وسكرتيرا عاما وأميناً للصندوق وسكرتيرا مساعدا وأميناً مساعدا للصندوق ويكونون مع النقيب هيئة المكتب •

مادة ٢٤ - يشكل مجلس النقابة سنويا من بين أعضائه لجانا فرعية تبعا لأوجه النشاط التي يراها المجلس •

مادة ٢٥ - يصدر مجلس النقابة قرارا بإسقاط عضوية مجلس النقابة عن العضو إذا فقد شرطا من شروط العضوية •

وللمجلس أن يسقط عضوية من غالب عن جلساته ثلاث مرات متتالية

أو خمس مرات طوال العام دون أعذار. يقبلها المجلس ، وذلك بعد دعوته لسماع أقواله .

مادة ٣٦ - إذا خلا مركز النقيب لأى سبب حل محله الوكيل انى أن ينتخب الجمعية العمومية العادية فى أول اجتماع لاحق، خلفا له .
وإذا خلا مركز أحد أعضاء المجلس حل محله الى باقى مدته العضو الحائز على أكبر عدد من الاصوات بعد آخر من انتخب لعضوية المجلس من نفس تمثيله النقابى .

مادة ٣٧ - يجتمع مجلس النقابة مرة على الاقل كل شهر بناء على دعوة من النقيب أو من ينوب عنه أو بناء على طلب عشرة على الاقل من أعضاء المجلس بكتاب مسبب ، ولا تكون قرارات المجلس صحيحة الا بحضور نصف عدد الاعضاء على الاقل ، وتصدر القرارات بالاغلبية فإذا تساوت الاصوات رجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٣٨ - يختص مجلس النقابة بما يأتى :

١ - العمل على تحقيق أهداف النقابة ووضم وسائل تنفيذها ومتابعتها .

٢ - تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .

٣ - اعداد لائحة آداب المهنة واللوائح الاخرى واقتراح ما يرى ادخاله عليها من تعديلات وعرضها على الجمعيات العمومية للتصديق عليها ، ثم تصدر بقرار من وزير الصحة ^(١) .

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٧٤ باصدار اللائحة الداخلية لنقابة الاطباء (الوقائع المصرية فى ١٩٧٤/٨/٤ - العدد ١٧٥) ، كما صدر القرار رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٧٤ باصدار لائحة آداب وميثاق شرف مهنة الطب البشرى (الوقائع المصرية - الإشارة السابقة) .

٤ - تشكيل لجان فنية تعاون في حل المشاكل الصحية ومشاكل التطبيق
الاشتراكى على مختلف المستويات •

٥ - ادارة أموال النقابة وتحصيل الرسوم المستحقة على الاعضاء
وقبول الهبات والتبرعات والاعانات وسائر الموارد الاخرى والاشراف
على حسابات النقابة •

٦ - تنظيم الملاقة بين مجلس النقابة والنقابات الفرعية وله حق
الاعتراض على قرارات مجالس النقابات الفرعية التى تتعارض مع السياسة
العامة للنقابة وذلك خلال ٣٠ يوما من تاريخ اخطار مجلس النقابة بمحاضر
اجتماعات مجالس النقابات الفرعية •

٧ - الفصل في الطعون المقدمة بشأن صحة انعقاد الجمعيات العمومية
للقنابات الفرعية أو تشكيل مجالسها •

٨ - اعداد الميزانيات السنوية والصواب الختامى •

٩ - انشاء وتنظيم جداول النقابة •

١٠ - اختيار ممثلى النقابة في المجلس واللجان والهيئات والمؤتمرات
على مستوى الجمهورية وعلى المستوى الدولى •

١١ - تنظيم مزاوله المهنة بما يكفل رفع مستواها وعدالة التوزيع
وذلك وفق ما تحدده اللائحة الداخلية ولائحة آداب المهنة •

١٢ - دراسة المقترحات المقدمة من الاعضاء •

١٣ - الاتصال بالجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة
والافراد فيما يتعلق بشئون النقابة أو بتنفيذ هذا القانون •

١٤ - دعوة مجالس النقابات الفرعية على مستوى المناطق مرتين
على الاقل كل سنة للاجتماع مع مجلس النقابة لدراسة المشاكل الصحية
وغيرها •

مادة ٢٩ — النقيب هو الذى يمثل النقابة أمام القضاء والجهات الادارية وفى علاقتها بالغير .

الفصل الثانى — الجمعيات العمومية ومجالس النقابات الفرعية بالمافظات

أولاً — الجمعيات العمومية

مادة ٣٠ — تتكون الجمعية العمومية من جميع الاطباء الذين يباشرون المهنة فى نطاق النقابة الفرعية والمقيدين بجدولها .

مادة ٣١ — يدعى الاعضاء لحضور الجمعية العمومية بدعوة شخصية قبل يوم الانعقاد بخمسة عشر يوماً على الاقل يبين فيها زمان ومكان الاجتماع وجدول الاعمال . ويمعلن عن ذلك أيضاً بالنشر فى صحيفتين يوميتين يختارهما مجلس النقابة الفرعية قبل الموعد المحدد لانعقاد بأسبوع على الاقل .

مادة ٣٢ — تعقد الجمعية العمومية للنقابة الفرعية اجتماعها العادى فى شهر فبراير من كل عام ، ويكون الاجتماع صحيحاً اذا حضره نصف عدد الاطباء المقيدين بالنقابة الفرعية أو مائة عضو أيهما اقل ، فإذا لم يكتمل العدد أجل الاجتماع لمدة خمسة عشر يوماً مع اعادة اعلان الأعضاء بالموعد الجديد ويكون انعقاده صحيحاً مهما كن عدد الحاضرين .

مادة ٣٣ — يجوز عقد اجتماع غير عادى للجمعية العمومية بناء على قرار من مجلس النقابة الفرعية أو بناء على طلب موقع عليه من ربع عدد الاعضاء المقيدين فى النقابة الفرعية ، أو خمسين عضواً أيهما اقل ، على أن يوضح فى طلبهم أسباب دعوة الجمعية العمومية ، وفى هذه الحالة يجب على مجلس النقابة الفرعية أن يدعو الجمعية العمومية للانعقاد خلال أسبوعين من وصول الطلب اليه ، والا انعقدت الجمعية العمومية بعد

أخطار النقابة ومجلس النقابة الفرعية ، وفي الموعد الذي حدده طالبو عقد الجمعية .

مادة ٣٤ - للجمعية العمومية غير العادية الحق في طلب سحب الثقة من مجلس النقابة الفرعية بعد أخطار مجلس النقابة ومجلس النقابة الفرعية ، على أن يحضر هذه الجمعية ثلثا عدد الاعضاء المقيدين في جدول النقابة الفرعية على الأقل ، ولا تسحب الثقة الا بموافقة ثلثي عدد الاعضاء الحاضرين على الأقل .

ولمجلس النقابة أن يوفد مندوبا عنه لحضور هذا الاجتماع ويكون له صوت محدود في المداولات ، وفي هذه الحالة تكون له رئاستها ، والا رأسها أكبر الاعضاء الحاضرين سنا .

مادة ٣٥ - تعرض قرارات الجمعية العمومية العادية وغير العادية على مجلس النقابة وله أن يعترض عليها خلال أسبوعين من تاريخ وصولها اليه اذا كانت القرارات قد تجاوزت اختصاصات الجمعية العمومية للنقابة الفرعية .

مادة ٣٦ - تختص الجمعية العمومية للنقابة الفرعية بما يأتي :

(أ) أنظر في تقرير مجلس النقابة الفرعية عن أعمال السنة المنتهية واعتماده .

(ب) مناقشة تقرير مجلس النقابة الفرعية عن الميزانية السنوية للدسنة المنتهية ، ومناقشة تقريره عن مشروع ميزانية السنة التالية ، وإصدار المقررات فيهما بالاعتماد .

(ج) أنظر في المسائل والمقترحات المتعلقة بالمشاكل الصحية بالمحافظة التي يعرضها مجلس النقابة عليها .

(د) النظر فيما يهم المهنة والأطباء .

- (هـ) المشاركة في الدراسة والتخطيط والمتابعة المشروعات والخطة الصحية بالمحافظة وتقييمها •
- (و) انتخاب المستويات المختلفة لتنظيمات النقابة على المستوى المحلى بالمحافظة وعلى مستوى الجمهورية •

ثانياً — مجالس النقابات الفرعية

مادة ٣٧ — يتكون مجلس النقابة الفرعية بالمحافظة من رئيس وثمانية أعضاء ، فيما عدا محافظة انقاهرة فيتكون من الرئيس وستة عشر عضواً ومحافظة الاسكندرية من الرئيس واثنى عشر عضواً ، ويتجدد انتخاب نصف عدد الاعضاء كل سنتين • وتسقط عضوية المنقول الى محافظة أخرى وعند خلو مكانه يخل محله عضو آخر بالطريقة المقررة في مجلس النقابة • ويتبع في نظام مجلس النقابة الفرعية الداخلى بالنسبة للرئيس والاعضاء ونظام الاجتماعات ذات الاجراءات والقواعد الواردة في هذا القانون بالنسبة للنقابة •

مادة ٣٨ — يكون لمجلس النقابة الفرعية الاختصاصات التنفيذية الاقليمية المنصوص عليها في المادة ٢٨ بشأن اختصاصات مجلس النقابة وله على الأخص ما يلى :

- ١ — الاشتراك مع أجهزة الادارة المحلية في دراسة وتخطيط ومتابعة الخطة والمشروعات الصحية بالمحافظة وتقييمها •
- ٢ — العمل على حل المشاكل الصحية للشعب على مستوى النطاق الاقليمى للنقابة •
- ٣ — مراقبة تنفيذ اللوائح والقوانين المتعلقة بمهنة الطب في حدود المحافظة •
- ٤ — تنفيذ قرارات الجمعية العمومية للنقابة والجمعية العمومية

للقنابة الفرعية ولائحة آداب المهنة وذلك فى حدود الاختصاص الاقليمى
للقنابة ١٠

٥ - النظر فى المسائل الخاصة بتقدير أتعاب الاطباء فى نطاق
الاختصاص الاقليمى للمحافظة وفقا لما جاء فى الباب الرابع •

٦ - تحصيل الرسوم والاشتراكات من أطباء القنابة الفرعية •

٧ - وضع مشروع ميزانية القنابة الفرعية وإدارة حساباتها •

٨ - النظر فى الشكاوى الخاصة بالأعضاء والعمل على إزالة أسبابها •

٩ - ترشيح ممثلين عن القنابة الفرعية فى المؤتمرات واللجان الصحية •

١٠ - تنفيذ ما يكلفه به مجلس القنابة •

١١ - العمل على رفع كل ما يقع على الاطباء بالقنابة الفرعية من
غبن أو تمسف فى حدود مزاوالتهم المهنة •

١٢ - الوساطة بين الاعضاء لتسوية أى نزاع ينشأ بينهم وبين الغير
بسبب عمل من أعمال المهنة •

١٣ - فض المنازعات المتعلقة بمهنة الطب التى قد تنشأ بين الاطباء
داخل القنابة الفرعية والتحكيم بينهم •

وفى حالة تظلم أحد الطرفين من قرار مجلس القنابة ، يعرض الأمر
على مجلس القنابة ، ويكون قراره فيه ملزما •

١٤ - مباشرة التحقيق مع الاعضاء ، ومباشرة الاجراءات التأديبية
فى دائرة اختصاصه وذلك طبقا لما جاء بالباب الخامس •

مادة ٣٩ - ترسل القنابة الفرعية محاضر جلساتها ، وتقريرا شهريا
عن نشاطها ، الى مجلس القنابة بالقاهرة •

مادة ٤٠ - للمضو الممثل للمنظمة فى مجلس القنابة حق حضور
اجتماعات مجالس القنابات الفرعية وجميعياتها العمومية التى تدخل فى نطاق
المنطقة التى يمثلها ، والاشتراك فى مدولاتها • وعلى هذه القنابات اخطارها
بمواعيد اجتماعاتها عند توجيه الدعوة لها •

الفصل الثالث - الطمن في القرارات

مادة ٤١ - لخمسین عضوا على الأقل من حضروا الجمعية العمومية الطمن في صحة انعقادها أو في تشكيل مجلس النقابة بتقرير موقع عليه منهم يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض خلال ١٥ يوما من تاريخ انعقادها بشرط التصديق عى التوقيعات من الجهة المختصة • ويجب أن يكون الطمن مسببا ، والاكلن غير مقبول شكلا •

مادة ٤٢ - تفصل محكمة النقض في الطمن على وجه الاستعجال في أو من ينوب عنه ، ووكيل عن الطاعنين •

مادة ٤٣ - اذا قبل الطمن الخاص بصحة انعقاد الجمعية العمومية ، بطلت قراراتها ، وأعيدت دعوتها للاجتماع خلال ثلاثين يوما من تاريخ قبول الطمن •

مادة ٤٤ - لخمسین عضوا أو لربع عدد الاعضاء المقدين بالنقابة الفرعية أيهما أقل ، ممن حضروا الجمعية العمومية للنقابة الفرعية ، حق الطمن في صحة انعقادها ، أو في تشكيل مجلس النقابة الفرعية • وذلك بتقرير موقع عليه منهم يثبت فيه أوجه الطمن وأسبابه ، بشرط التصديق على التوقيعات من الجهة المختصة • ويرفع هذا التقرير الى مجلس النقابة خلال ١٥ يوما من تاريخ انعقادها أو من تاريخ تشكيل مجلس النقابة الفرعية •

وعلى مجلس النقابة أن يفصل في هذا الطمن خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه بمد سماع أقوال رئيس النقابة الفرعية أو من ينوب عنه ووكيل عن الاعضاء مقدمي الطمن •

مادة ٤٥ - اذا حكم بقبول الطمن المشار اليه في المادة السابقة بطلت قرارات الجمعية العمومية للنقابة الفرعية وأعيدت دعوتها للاجتماع خلال ثلاثين يوما من تاريخ قبول الطمن • وتدعى كذلك في حالة قبول الطمن في

انتخابات مجلس النقابة الفرعية بالنسبة للرئيس أو النصف فأكثر من عدد أعضاء المجلس المنتخبين . وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ قبول الطعن في الانتخابات .

أما إذا كان عدد من بطل انتخابهم من الأعضاء أقل من ذلك ، جل محله من يليه من المرشحين الحاصلين على أكثر الاصوات من نفس تمثيله النقابي .

الباب الرابع

تنظيم تقدير الاعتاب

مادة ٤٦ - يضع مجلس النقابة جدولا بالحد الاقصى للاعتاب التى يتقاضاها الاطباء في حالات الاستشارة والملاج والعمليات الجراحية ، على أن يعتمد هذا الجدول من وزير الصحة (١) .

مادة ٤٧ - لا يجوز للعضو ، أو للمريض أو ولى أمره ، أن يلجأ الى القضاء في شأن أجر العلاج قبل الالتجاء الى مجلس النقابة الفرعية .
وإذا قام خلاف بين الطبيب وفوى الشأن ، حول أجر العلاج ومصاريفه ، تولى مجلس النقابة الفرعية تقديرها بناء على طلب أحد الطرفين .

على النقابة الفرعية أن تخطر الطرف الآخر بخطاب موصى عليه بصورة من طلب التقدير ليبدى ملاحظته على ما ورد فيه . وعليها أيضا أن تخطر الطرفين بميماد ومكان الجلسة المحددة لنظر التقدير ولكل من الطرفين أن يحضر الجلسة أو ينيب عنه وكيلًا .

ويعطى مجلس النقابة الفرعية كلا من المتظلم والمتظلم ضده بصورة

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٨٤ بشأن الحد الاقصى لاعتاب الكشف واعتاب العمليات على المرضى المصريين (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/١/٢٠) .

من القرار الذى أصدره فى النزاع ، وذلك بكتاب موسى عليه مع علم الوصول ، على العنوان الثابت لكل من المتنازعين لدى المجلس .

مادة ٤٨ - لعرض النقابة ، وإن صدر ضده أمر التقدير ، أن يتظلم منه خلال الخمسة عشر يوما التالية لوصول إعلان الأمر اليه ، وذلك بدعوى قضائية ترفع أمام المحكمة المختصة وفقا لأحكام قانون المرافعات ، ويختصم فيها مجلس النقابة الفرعية الذى صدر القرار .

مادة ٤٩ - اذا انقضى ميعاد الطعن فى القرار بعد اعلائه ، دون أن يطعن فيه الخصم أمام المحكمة - عرض القرار على رئيس المحكمة الابتدائية أو الجزئية المختص ، ليأمر بوضع صيغة التنفيذ عليه . ويحصل قلم كتاب المحكمة رسما عليه بواقع اثنين فى المائة من المبالغ المقدرة فى طلب التنفيذ .

ولا تكون أوامر التقدير نافذة المفعول الا بعد انتهاء ميعاد التظلم أو بعد الفصل فيه .

مادة ٥٠ - للطبيب الذى بيده أمر بتقدير أتعابه أو محضر صلح مصدق عليه من المجلس أن يحصل على حقه بالتنفيذ على أموال من صدر أمر التقدير ضده بالطرق القانونية .

الباب الخامس

النظام التأديبى

مادة ٥١ - يحاكم أمام الهيئة التأديبية كل عضو أخل بأحكام هذا القانون أو بأداب المهنة وتقاليدها أو امتنع عن تنفيذ قرارات الجمعية العمومية أو مجلس النقابة أو قرارات الجمعية العمومية للقطاعات الفرعية أو قرارات مجالس اللجان الفرعية أو ارتكب أمورا مخرجة بشرف المهنة أو تحط من قدرها أو أهمل فى عمل يتصل بمهنته .

مادة ٥٢ - مع عدم الإخلال بحق إقامة الدعوى العمومية أو المدنية أو التأديبية ، تكون العقوبات التأديبية على الوجه الآتى :

(أ) التنبيه .

(ب) الإنذار .

(ج) اللوم .

(د) الغرامة بحد أقصى مائتى جنيه على أن تدفع لخزينة النقابة .

(هـ) الوقف مدة لا تتجاوز سنة .

(و) إسقاط العضوية من النقابة ، ويترتب على ذلك شطب الاسم من

سجلات وزارة الصحة ، وفي هذه الحالة لا يكون للمعضو الحق في

مزاولة المهنة الا بعد إعادة قيد اسمه في جداول النقابة .

مادة ٥٣ - يرفع مجلس النقابة الفرعية الدعوى التأديبية أمام الهيئة التأديبية للنقابة .

مادة ٥٤ - على النيابة أن تخطر النقابة بأى اتهام موجه ضد أى

عضو من أعضائها بجناية أو جنحة متصلة بالمهنة ، وذلك قبل البدء في

التحقيق ، وللنقيب أو رئيس النقابة الفرعية ، أو من يندبه أيهما من أعضاء

مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية ، حضور التحقيق ما لم تقرر

سريته ، وإذا رأت النيابة أن التهمة الموجهة الى عضو النقابة لا تستوجب

المحاكمة الجنائية ، أبلغت نتيجة التحقيق الى مجلس النقابة الفرعية للنظر

في أمر حالته للهيئة التأديبية .

وفي حالات التقاضى المختلفة الخاصة بالمهنة ، يجوز للطبيب طلب

تدخل النقابة كطرف ثالث . وللمجلس النقابة المختص التدخل كطرف ثالث في

أية دعوى أمام القضاء تتعلق بما يعم مهنة الطب .

مادة ٥٥ - لمجلس النقابة الفرعية بأغلبية ثلثى أعضائه أن ينبه أحد

الاطباء بالمحافظة الى تلافى ما وقع منه من أخطاء خاصة بالمهنة كما يجوز أن يوقع عليه غرامة لا تجاوز عشرة جنيهات تدفع لصندوق النقابة وذلك بعد دعوة الطبيب للحضور أمام المجلس لسماع أقواله • وللطبيب الحق في التظلم من هذا الاجراء أمام مجلس النقابة خلال ثلاثين يوما من اعلانه به ، ويكون قراره في التظلم نهائيا •

مادة ٥٦ — تشكل لجنة التحقيق بالنقابة الفرعية من :

- | | |
|--|-------|
| (١) وكيل النقابة | رئيسا |
| (٢) عضو من النيابة الادارية على مستوى المحافظة | أعضاء |
| (٣) سكرتير النقابة الفرعية | |

مادة ٥٧ — تشكل بالنقابة هيئة تأديب ابتدائية ، تتكون من عضوين يختارهما مجلس النقابة من بين أعضائه ، وأحد النواب بإدارة الفتوى والتشريع لوزارة الصحة • وتكون رئاستها لأقدم العضوين قيما ، ما لم يكن أحدهما عضوا في هيئة مكتب مجلس النقابة ، فتكون له الرئاسة •

وترفع الدعوى أمام هذه الهيئة بناء على قرار من مجلس النقابة الفرعية أو بقرار من مجلس النقابة أو طلب النيابة العامة ، ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام الهيئة التأديبية •

مادة ٥٨ — تستأنف قرارات هيئة التأديب الابتدائية ، أمام هيئة نأديب استئنافية ، تتكون من إحدى دوائر محكمة استئناف القاهرة ، وعضوين يختار مجلس النقابة أحدهما من بين أعضائه ، ويختار ثانيهما الطبيب المحال الى المحاكمة التأديبية من بين الاطباء ، فإذا لم يعمل الطبيب حقه في الاختيار خلال أسبوع من تاريخ اعلانه بالجلسة المحددة لمحاكمته ، اختار المجلس العضو الثاني •

مادة ٥٩ - يعلن الطبيب بالحضور أمام هيئة التأديب بكتاب مسجل يعلم الوصول قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل ويوضح هذا الكتاب ميعاد الجلسة ومكانها وموضوع التهمة أو التهم المنسوبة اليه .

مادة ٦٠ - يجوز للعضو المدعى عليه أن يحضر بنفسه أو أن يوكل من يشاء من أعضاء النقابة أو المحامين للدفاع عنه .
وللهيئة التأديبية أن تأمر بحضور المدعى عليه شخصيا .

مادة ٦١ - يجوز لكل من المدعى عليه ولجنة التحقيق وهيئة التأديب استدعاء الشهود الذين يرى سماع شهادتهم . ومن يتخلف من هؤلاء الشهود عن الحضور بغير عذر مقبول أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد زورا أمام هيئة التأديب يحال الى النيابة العامة .

مادة ٦٢ - تكون جلسات التأديب سرية ، ويصدر القرار بعد سماع أقوال وطلبات الاتهام والدفاع .

ويصدر القرار مسببا في جلسة علنية ، ولا تكون القرارات الصادرة بالوقف عن مزاولة المهنة أو باسقاط العضوية ذات أثر الا بعد أن يصير القرار نهائيا . وتبلغ القرارات التأديبية النهائية الى مجلس النقابة ووزير الصحة والجهات التي يعمل فيها العضو وتسجل في سجلات معدة لذلك .

مادة ٦٣ - تجوز المعارضة في قرار هيئة التأديب الصادر في غيبة المتهم وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بالقرار على يد محضر وتكون المعارضة بتقرير يدون في سجل معد لذلك .

مادة ٦٤ - ان صدر القرار ضده ، وللمجلس النقابة بناء على طلب لجنة التحقيق ، أن يستأنف القرار أمام هيئة التأديب الاستئنافية خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان القرار الى المتهم اذا كان حضوريا ، أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة اذا كان غائبا .

مادة ٦٥ - إذا حصل من أسقطت عضويته أو أوقف عن مزاولة المهنة ، على أدلة جديدة تثبت براعته جاز له ، بعد موافقة مجلس النقابة ، أن يطمئن في القرار الصادر ضده ، بطريق التماس إعادة النظر أمام هيئة التأديب الاستئنافية ، فإذا رفض طلبه ، جاز له تجديده بعد مضي سنة ، بشرط أن يقدم أدلة غير الأدلة السابق تقديمها •

مادة ٦٦ - إن صدر قرار تأديبي بإسقاط عضويته أن يطلب بعد مضي سنتين على الأقل من مجلس النقابة إعادة قيده اسمه في الجدول • فإذا رأى المجلس أن المدة التي مضت على إسقاط عضويته كانت كافية لإصلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع منه ، جاز للمجلس أن يقرر إعادة العضوية إليه ، وفي هذه حالة تحسب أقدميته من تاريخ هذا القرار ، ويؤدي الطبيب رسم قيد قدره عشرة جنيهات لصندوق النقابة فإذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده بعد سنة من تاريخ الرفض ، مع عدم الإخلال بحقه في الطعن أمام الجهات القضائية المختصة •

مادة ٦٧ - لا تحول محاكمة المعضو جنائيا أو تأديبيا أمام هيئات التأديب المختصة بالجهة التي يعمل بها ، دون محاكمته تأديبيا طبقا لاحكام هذا القانون •

الباب السادس

النشاط العلمي

مادة ٦٨ - يشكل مجلس النقابة لجنة أو لجانا علمية تتولى النشاط العلمي في مجالات الطب المختلفة تحت إشراف مجلس النقابة ، وتختص بما يأتي :

- ١ - تنسيق النشاط العلمي للنقابة •
- ٢ - إصدار المجلات والنشرات العلمية •

- ٣ - تنظيم الندوات والدورات العلمية .
- ٤ - بحث المشاكل الطبية والصحية .
- ٥ - المشاركة في المؤتمرات الطبية في الداخل والخارج .
- ٦ - تشجيع البحث العلمي .

مادة ٦٩ - للجان المشكلة طبقا للمادة السابقة تشكيل شعب للتخصصات المختلفة في فروع الطب ، وشعبة للممارسين الممارسين في جدول النقابة .
وتبين اللائحة الداخلية للنقابة طريقة تشكيل الشعب واختصاصاتها .

مادة ٧٠ - يشكل مجلس النقابة الفرعية لجنة أو لجانا علمية تمارس النشاط العلمي على مستوى اختصاصها الاقليمي ، طبقا للائحة التي يضعها مجلس النقابة التي تبين طريقة تشكيلها واختصاصاتها ، وطريقة مزاولتها أعمالها .

الكتاب السابع احكام عامة وانتقالية

مادة ٧١ - يستمر المجلس الحالي لنقابة الاطباء المنشأة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ ، والجمعية العمومية الحالية في ممارسة اختصاصاتها بصفة مؤقتة ، الى أن توضع اللوائح التنفيذية لهذا القانون ، وتجري الانتخابات لجميع المستويات المنصوص عليها في هذا القانون ، خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به .

مادة ٧٢ - الاطباء المقيدون وقت العمل بهذا القانون في جداول النقابة يقيدون طبقا لاحكام هذا القانون بغير دفع رسم قيد جديد .

مادة ٧٣ - على كل طبيب يزاول مهنته وتتوافر لديه الشروط المبينة في هذا القانون أن يكون مقيدا بسجلات النقابة .

وعلى أعضاء النقابة المشار اليهم في المادة ٧٣ من هذا القانون والمتمتعين بمصوية النقابة وقت العمل به أن يخطرأ مجلس النقابة بكتاب موصى عليه بوظائفهم وعناوين أعمالهم الحالية وأرقلم قيديهم بالسجلات القديمة وتاريخ تخرجهم وذلك خلال ثلاثة أشهر على الاكثر من تاريخ العمل بهذا القانون .

وعلى العضو عند تغيير مقر مزاولة المهنة أن يخطر النقابة الفرعية المسجل بها والنقابة الفرعية الجديدة التي سيزاول المهنة في نطاقها وذلك خلال شهر من تاريخ تغيير مكان مزاولته المهنة . وعلى كل من هذه النقابات الفرعية اخطار النقابة بذلك .

مادة ٧٤ - على الأطباء أن ينفذوا قرارات الجمعية العمومية ومجلس النقابة والقواعد الواردة في لائحة آداب المهنة .

مادة ٧٥ - كل من زاول مهنة الطب دون أن يقيد اسمه في الجداول العام يعتبر مزاولا للطب بغير ترخيص وتشرى عليه مواد قانون العقوبات الخاصة بهذا الشأن .

مادة ٧٦ - لمجلس النقابة أن يقرر تفرغ عدد من بين أعضائه لا يزيد على ثلاثة من بينهم السكرتير العلم .

فاذا كان المتفرغ من العاملين في الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات أو الشركات ، تم التفرغ عن طريق الاعارة لمدة أربع سنوات على الاكثر ، بعد موافقة الجهات التي يعمل بها المطلوب تفرغهم ، ويجوز اتباع نفس نظام التفرغ بالنسبة لسكرتيري النقابات الفرعية .

وتتحمل النقابة أو النقابة الفرعية مرتبات المتفرغين .

مادة ٧٧ - تمول النقابة النقابات الفرعية من الأبواب الآتية :

(١) حصة كل منها في الاشتراكات ورسوم القيد .

(ب) الغرامات ورسوم الدعاوى •

(ج) التبرعات وغيرها •

مادة ٧٨ - يلغى من الانظمة الخاصة بالاطباء كل نص يخالف أحكام هذا القانون •

مادة ٧٩ - على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويصدر وزير الصحة القرارات اللازمة لتنفيذه •

مادة ٨٠ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره •

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ربيع الاخر سنة ١٣٨٩ (١٤ يولييه سنة ١٩٦٩) •

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٩
بإنشاء نقابة أطباء الأسنان (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الأول

إنشاء النقابة وأهدافها وشروط القيد

مادة ١ - تنشأ نقابة لأطباء الأسنان تكون لها الشخصية الاعتبارية ،
وتبشر نشاطها في إطار السياسة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي • ويكون
مقرها القاهرة ولها فروع على مستوى المحافظات •

مادة ٢ - تستهدف النقابة تحقيق ما يأتي :

- (أ) تطوير مزاولة المهنة علميا واجتماعيا ، ورفع مستواها ، بما يعود
على أعضائها وعلى المواطنين علمة بكبر قدر من الفائدة تمثيا مع
التطور الاشتراكي •
- (ب) العمل على إتاحة فرص العلاج ، لجميع المواطنين ، وبخاصة أهل
الريف ومحدودي الدخل •
- (ج) التعاون مع نقابات أطباء الأسنان في الدول العربية لخدمة الأمة
العربية والعمل على تكوين اتحاد لأطباء الأسنان العرب •
- (د) دعم المصلات مع أطباء الأسنان في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية
وسائر دول العالم •

(١) الجريدة الرسمية في ٢٤ يولييه سنة ١٩٦٩ - العدد ٣٠ •

- (هـ) تنسيق الجهود في مجال المهنة من أجل زيادة الانتاج ورفع كفاءته .
- (و) المشاركة في رسم سياسة تطعيم طب الاسنان ، وتطوير مناهجه ، والتدريب الفني لاطباء الاسنان .
- (ز) المساعدة في تهيئة فرص العمل لاجزاء النقبلة .
- (ح) تجنيد طلاقات الاعضاء ليؤدوا رسالة الطب من أجل حل المشاكل الصحية للشعب بحيث تصبح الرعاية الصحية وقاية وعلاجا حقا مكنولا لكل مواطن .

مادة ٣ — يشترط فيمن يكون عضوا بالنقبلة ما ياتى :

- (أ) أن يكون حاصلًا على درجة بكالوريوس في طب وجراحة الاسنان أو ما يعادلها من احدى الجامعات المعترف بها .
- (ب) أن يكون ممتعا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو احدى الدول العربية أو أية دولة أخرى بشرط المعاملة بالمثل وبموافقة الجهات المختصة .
- (ج) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة وألا تكون قد صدرت ضده أحكام جنائية تمس الشرف .
- (د) أن يكون اسمه مقيدا بسجلات وزارة الصحة .

مادة ٤ — تنشأ بالنقبلة الجداول الآتية :

- (أ) الجدول العام : ويقيد فيه كل طبيب استوفى الشروط المنصوص عليها في هذا القانون ، بعد سداد رسم القيد فيه وقدره خمسة جنيهات مصرية .
- (ب) جدول الاختصاصين : ويقيد فيه كل طبيب استوفى الشروط المنصوص عليها في اللائحة الداخلية ، بعد سداد رسم القيد فيه وقدره عشرة جنيهات مصرية .

(ج) جدول الاطباء غير المشتغلين •

مادة ٥ — تقدم الى مجلس النقابة ، طلبات القيد في الجداول مع الاوراق الدالة على توافر الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وفي قانون مزاوله المهنة وفي اللائحة الداخلية للنقابة •

وتعتبر التقديمية في المهنة من تاريخ التقدم بطلب القيد في الجدول انعام •

مادة ٦ — تشكل لجنة لقيد أطباء الاسنان في جداول النقابة برئاسة وكيل النقابة وعضوين من مجلس النقابة يختارهما المجلس •

ويجب أن تصدر اللجنة قرارها خلال شهر من تاريخ تقديم طلب القيد الى النقابة وفي حالة الرفض يجب أن يكون القرار مسببا •

ويخطر الطالب بقرار اللجنة خلال أسبوعين من صدوره ، وذلك بخطاب مسجل مع علم الوصول • ويقوم مقام الاخطار تسلم الطالب صورة منه بايصال موقع عليه منه •

ويجوز ان صدر القرار برفض قيده أن يتظلم منه الى مجلس النقابة خلال شهر من تاريخ اخطاره بالقرار •

مادة ٧ — ينظر مجلس النقابة في التظلمات من قرارات لجنة القيد — المنصوص عليها في المادة السابقة — على ألا يكون لاعضاء هذه اللجنة صوت محدود في قرار المجلس بقبول التظلم أو رفضه •

وان صدر قرار برفض تظلمه أن يطعن فيه أمام محكمة النقض خلال ثمانية عشر يوما من تاريخ اعلانه بالقرار •

الباب الثاني

واجبات أعضاء النقابة

مادة ٨ - على العضو أن يتوخى في أداء واجباته تقاليد مهنته ومقتضيات شرفها ، وعليه قبل مزاوله المهنة أن يحلف أمام هيئة تشكل من ثلاثة أعضاء يختارهم مجلس النقابة ، اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أؤدى أعمالى بالأمانة والشرف وأن أحافظ على سر المهنة وأنفذ قوانينها وأحترم تقاليدها وآدابها » .

مادة ٩ - لا يجوز لعضو النقابة أن يجمع بين أعمال المهنة وبين الاعمال التجارية أو أى عمل آخر من شأنه أن يتعارض مع كرامة المهنة وتقاليدها .

كما لا يجوز له أن يروج صناعته أو صناعة غيره بطريقة من طرق الاعلان أو النشر أو باستخدام الوسطاء لاستغلال المهنة .

مادة ١٠ - يجب أن تقوم العلاقة بين أعضاء النقابة على أساس من تقاليد وآداب المهنة ، وأن يتجنبوا كل مزاحمة غير مشروعة .

مادة ١١ - إذا حدث للطبيب ما يمنعه من مباشرة العلاج ، وجب عليه أن ينبى عنه فى ذلك طبيباً آخر ، مالم ير صاحب الشأن انتداب سواه .

مادة ١٢ - لا يجوز لعضو النقابة اتخاذ اجراءات قضائية ضد عضو آخر. بسبب عمل من أعمال المهنة الا بعد عرض الامر على مجلس النقابة .

مادة ١٣ - على كل عضو مقيد فى الجدول العام أن يؤدى لصندوق النقابة فى ميعاد أقصاه آخر ديسمبر من كل عام اشتراكاً سنوياً على الوجه المبين فى قانون اتحاد نقابات المهن الطبية .

مادة ١٤ - توزع حصيلة اشتراكات الاعضاء ورسوم القيد في الجدول العام على النحو الآتي :

- ١٥٪/ لصندوق النقابة والنشاط العلمي .
- ١٠٪/ لصندوق النقابة الفرعية .
- ٧٠٪/ لصندوق الاعانات والمعاشات لاتحاد نقابات المهن الطبية .
- ٥ ٪/ للمصروفات الادارية لاتحاد نقابات المهن الطبية .

وتوزع رسوم القيد في جدول الاختصاصيين بواقع الثلث للنقابة والثلثين للنقابة الفرعية .

الباب الثالث

تكوين النقابة

مادة ١٥ - تتكون النقابة من :

- (أ) الجمعية العمومية ومجلس النقابة ، على مستوى الجمهورية .
- (ب) الجمعيات العمومية ومجالس النقابات الفرعية على مستوى المحافظات .

الفصل الأول - الجمعية العمومية ومجلس النقابة

أولا : الجمعية العمومية

مادة ١٦ - تتألف الجمعية العمومية من جميع الاعضاء المقيدة أسمائهم في الجدول العام الذين أدوا الاشتراكات السنوية المستحقة حتى آخر السنة المنتهية .

ويرأس النقيب الجمعية العمومية واذا غاب يرأسها الوكيل ، فاذا غاب كلاهما تكون الرئاسة لأكبر أعضاء مجلس النقابة الحاضرين سنا .

مادة ١٧ — تعقد الجمعية العمومية للنقابة اجتماعها للمادى فى شهر مارس من كل سنة فى ميعاد يحدده مجلس النقابة ، وكذلك تجتمع اجتماعا غير عادى كلما رأى المجلس ضرورة لعقدها ، أو تقدم له طلب بذلك موقع عليه ، من ١٠٠ مائة عضو على الأقل من لهم حق حضور الجمعية العمومية •

مادة ١٨ — لا يكون اجتماع الجمعية العمومية للنقابة صحيحا الا اذا حضره (٢٠٠) مائتا عضو على الأقل من لهم حق حضور الاجتماع فاذا لم يتوافر هذا العدد تدعى الجمعية العمومية للاجتماع ثانية خلال ٢١ يوما من تاريخ الاجتماع الأول ويكون اجتماعها فى هذه الحالة صحيحا اذا حضره نصف العدد المذكور ، وتكرر الدعوة بنفس الطريقة حتى يتكامل هذا العدد •

وتصدر قرارات الجمعية العمومية بالاغلبية ، فاذا تساوت الآراء يرجع رأى الجانب الذى فيه الرئيس •

مادة ١٩ — يدعى الاعضاء لحضور الجمعية العمومية بدعوة شخصية قبل يوم الاتعقاد بخمسة عشر يوما يبين فيها زمان ومكان الاجتماع وجدول الأعمال وأسماء المرشحين لعضوية مجلس النقابة ويعلن عن ذلك فى الصحف التى يختارها مجلس النقابة ، ولا يجوز للجمعية العمومية أن تنتظر فى غير ما ورد فى جدول الاعمال الا ما يرى مجلس النقابة عرضه عليها من المسائل العاجلة التى طرأت بعد توجيه الدعوة •

ولأى عضو أن يقدم الى مجلس النقابة أى اقتراح يرى عرضه على الجمعية العمومية وذلك قبل موعد عقدها بأسبوع على الأقل •

مادة ٢٠ — تختص الجمعية العمومية بما يأتى :

- (أ) انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة •
- (ب) مناقشة السياسة العامة للنقابة •

- (ج) اقرار اللائحة الداخلية ولائحة تقاليد المهنة التى يضعها مجلس النقابة (١) .
- (د) مناقشة مشروع الميزانية السنوية التى يعرضها مجلس النقابة واعتمادها .
- (هـ) اعتماد الحساب الختامى للسنة المنتهية بعد الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات .
- (و) النظر فيما يرى مجلس النقابة عرضه عليها .
- (ز) تعيين مراقب للحسابات .

مادة ٢١ - للجمعية العمومية غير العادية الحق فى سحب الثقة من مجلس النقابة ، ويشترط للنظر فى هذا الطلب أن يحضر اجتماعها نصف عدد الاعضاء على الأقل المقيدى بالجدول العام من لهم حق الانتخاب ويكون القرار بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين .

ثانيا : مجلس النقابة

- مادة ٢٢ -** يشكل مجلس النقابة من النقيب وأربعة وعشرين عضوا من الاعضاء المقيدى فى جداول النقابة المسجلين ، للاشتراك ، ويشترط أن يكونوا من الاعضاء العاملين بالاتحاد الاشتراكي العربى عدا أعضاء النقابة من ضباط القوات المسلحة ، فيكتفى بموافقة الاتحاد الاشتراكي على ترشيحهم ، ويتم تشكيل المجلس بالانتخاب المباشر على الوجه الآتى :
- (أ) النقيب واثنى عشر عضوا يمثلون المهنة على مستوى الجمهورية .
- (ب) اثنى عشر عضوا يمثلون المناطق الست الآتية :
- ١ - منطقة القاهرة وتشمل محافظتى القاهرة والجيزة .

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٠ باصدار اللائحة الداخلية لنقابة أطباء الاسنان ولائحة نقابة مهنة طب الاسنان وجراحتها (الوقائع المصرية فى ١٩٧١/١/٢١ - العدد ١٨) .

٢ - منطقة وسط الدلتا ، وتشمل محافظات : المنوفية والغربية
وكفر الشيخ والقليوبية •

٣ - منطقة غرب الدلتا ، وتشمل المحافظات : الاسكندرية والبحيرة
ومرسى مطروح •

٤ - منطقة شرق الدلتا ، وتشمل محافظات : الدقهلية والشرقية
ودمياط وبورسعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء والبحر
الأحمر •

٥ - منطقة شمال الوجه القبلى ، وتشمل محافظات : الفيوم
وبنى سويف والمنيا •

٦ - منطقة جنوب الوجه القبلى ، وتشمل محافظات : أسيوط
وسوهاج وقنا وأسوان والوادى الجديد •

ويمثل كل منطقة عضوان أحدهما مضى على قيده فى الجدول العام
١٥ سنة والثانى مضى على قيده أقل من ١٥ سنة بحيث لا يزيد ممثلو أية
محافظة عن عضو واحد •

ولا يجوز للمضو الواحد الجمع بين الترشيح لمجلس النقابة ومجلس
النقابة الفرعية فى وقت واحد •

وإذا انتقل عضو مجلس النقابة ، الى خارج المنطقة التى يمثلها حل
محل له لباقى مدته المضو الحائز على أكبر عدد تال من الاصوات بعد آخر
من انتخب لعضوية المجلس من نفس المنطقة ، وفى حالة الانتخاب بالتركية
يفتح باب الترشيح لانتخاب من يملك محله •

ويشترط فى كل عضو من أعضاء المجلس ألا يكون قد صدرت فى حقه
قرارات تأديبية بالوقف أو الشطب من جداول النقابة •

وفى جميع الحالات يفوز الحاصلون على أكثر الاصوات بعضوية
المجلس وعند التساوى يجرى الاختيار بطريق القرعة •

ويجب أن يكون نصف عدد الاعضاء فى مجلس النقابة وفى مجالس

الانتخابات الفرعية وفي أى مستوى من المستويات الانتخابية ، من الأعضاء الذين مضى على قيدهم في الجدول أقل من خمسة عشر يوما ، والنصف الآخر من الذين مضى على قيدهم أكثر من خمسة عشر عاما .

وتحدد اللائحة الداخلية مدة القيد التي يجب توافرها إذا لم يتقدم للترشيح لعضوية مجالس الانتخابات الفرعية ، المدة اللازم من مضى على قيدهم أكثر من ١٥ عاما .

مادة ٢٣ - تقدم طلبات الترشيح للمراكز الخالية بمجلس النقابة خلال شهر ديسمبر من كل عام في الموعد الذي يحدده ويعلن عنه مجلس النقابة .

مادة ٢٤ - تجرى الانتخابات لجميع المستويات الانتخابية في مقر النقابة بالقاهرة وفي مقار الانتخابات الفرعية .

مادة ٢٥ - الانتخاب اجبارى ، ولا يجوز التخلي عنه بغير عذر يقبله مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية المختص والا وقعت على العضو المخلف غرامة قدرها جنيه واحد تحصل اداريا لحساب صندوق النقابة ويعتبر الصوت باطلا اذا انتخب العضو عددا أكثر أو أقل من العدد المطلوب .

مادة ٢٦ - ينتخب النقيب لمدة أربع سنوات ، من بين الأعضاء الذين مضى على قيدهم في الجدول العام أكثر من ١٥ عاما . ولا يجوز انتخابه أكثر من مرتين متتاليتين .

مادة ٢٧ - مدة العضوية لمجلس النقابة أربع سنوات ويتجدد كل سنتين انتخاب نصف عدد الاعضاء على أنه بعد انقضاء السنتين الاوليين تنتهى مدة نصف عدد الاعضاء من المجلس بطريق القرعة ، مع مراعاة النسب المقررة لكل فئة في تشكيل المجلس ، ثم يصبح التجديد النصفى بالدور والنسلسل كل سنتين .

مادة ٢٨ - ينتخب مجلس النقابة سنويا من بين أعضائه وكلاء وسكرتيرا عاما وأميناً للصندوق وسكرتيرا مساعدا وأميناً مساعدا للصندوق ويكونون مع النقيب هيئة مكتب النقابة •

مادة ٢٩ - على مجلس النقابة أن يخطر وزيرى الصحة والداخلية بنتيجة الانتخاب ، كما عليه أن يخطر وزير الصحة بجميع قرارات الجمعية العمومية وذلك فى خلال أسبوع من اتمام الانتخاب أو صدور القرارات •

مادة ٣٠ - يختار مجلس النقابة أعضاء اللجان المنصوص عليها فى هذا القانون وفى اللائحة الداخلية للنقابة •

مادة ٣١ - يصدر مجلس النقابة قرارا بإسقاط عضوية مجلس النقابة عن العضو إذا فقد شرطا من شروط العضوية ، وللمجلس أن يقرر سقوط عضوية من غاب عن جلساته ثلاث مرات متتالية بغير عذر يقبله المجلس وذلك بعد دعوته لسماع أقواله •

مادة ٣٢ - إذا خلا مركز النقيب لأى سبب ، حل محله الوكيل الى أن تنتخب الجمعية العمومية فى أول اجتماع لاحق خلفا له •

وإذا خلا مركز أحد أعضاء المجلس ، حل محله من حاز أكثر الاصوات بعد آخر من انتخب لعضوية المجلس من نفس تمثيله النقابى ، وإذا كان الانتخاب بالتركية يفتح باب الترشيح لانتخاب من يحل محله •

مادة ٣٣ - يختص مجلس النقابة بإدارة شئونها ويشمل هذا الاختصاص المسائل الآتية :

- (أ) حفظ سجلات النقابة •
- (ب) تحصيل رسوم القيد والاستراك •
- (ج) اقتراح اللائحة الداخلية للنقابة ، ولائحة تقاليد المهنة ومراقبة تنفيذها ويكون صدورهما بقرار من وزير الصحة •

- (د) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .
- (هـ) اختيار ممثلى النقابة فى المجالس والهيئات واللجان والمؤتمرات على مستوى الجمهورية وعلى المستوى الدولى .
- (و) وضع مشروع ميزانية النقابة وإدارة حساباتها .
- (ز) تنفيذ قرارات مجلس اتحاد نقابات المهن الطبية .
- (ح) الوساطة بين الاعضاء لحسم ما قد ينشأ بينهم من نزاع بسبب المهنة .
- (ط) النظر فى الشكاوى من تصرفات الاعضاء .
- (ي) مباشرة السلطة التأديبية على الاعضاء طبقا لهذا القانون .
- (ك) التعبير عن رأى الاعضاء فى المشاكل الاجتماعية والوطنية .
- (ل) تشكيل اللجان العلمية ، واصدار المجلات والنشرات الدورية والاشتراك فى عقد الندوات والمؤتمرات الطبية والاسهام فى تشجيع الابحاث وتبادل الخبرات مع الهيئات المختصة بالخارج .
- (م) تنظيم علاقة أعضاء النقابة بالحكومة والمؤسسات والهيئات المختلفة والتعاون مع الجهات المختصة فى الاشراف على جميع الاعمال الخاصة بمزاولة المهنة بالعيادات والمؤسسات الخاصة .

مادة ٣٤ - يرأس النقيب مجلس النقابة ، فاذا تغيّب يرأسه الوكيل ، واذا تغيّب كلاهما تكون الرئاسة لأكبر أعضاء المجلس الحاضرين سنا ولا يكون اجتماعه صحيحا الا بحضور نصف عدد الاعضاء . وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين فاذا تساوت الآراء يرجح رأى الجانب الذى فيه الرئيس .

مادة ٣٥ - يجتمع مجلس النقابة مرة على الاقل كل شهر بناء على دعوة من النقيب أو من السكرتير العام أو بناء على طلب سبعة أعضاء على الاقل من أعضاء المجلس بكتاب منيب .

مادة ٣٦ - لخصمين عضوا على الأقل من حضروا الجمعية العمومية ،
الطنن في صحة انعقادها أو في تشكيل مجلس النقابة بتقرير موقع عليه
منهم يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض خلال ١٥ يوما من تاريخ انعقادها ،
بشرط التصديق على التوقيعات من الجهة المختصة ، ويجب أن يكون الطمن
مسيبا والا كان غير مقبول شكلا .

وتفصل محكمة النقض في الطمن على وجه الاستعجال في جلسة سرية ،
وذلك بعد سماع أقوال النقيب أو من ينوب عنه ووكيل عن الطاعنين .

مادة ٣٧ - اذا قبل الطمن في صحة انعقاد الجمعية العمومية بطلت
قراراتها ، وتدعى للانعقاد خلال ثلاثين يوما من تاريخ قبول الطمن وتدعى
كذلك في حالة الحكم ببطلان انتخاب النقيب أو اثنين فأكثر من أعضاء مجلس
النقابة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الحكم بالبطلان .

مادة ٣٨ - النقيب هو الذي يمثل النقابة أمام القضاء والجهات
الادارية وغيرها كما يقوم بتنفيذ قرارات الجمعية العمومية ومجلس النقابة
وله أن ينيب عنه أحد الاعضاء في بعض اختصاصاته .

الفصل الثاني - النقابات الفرعية

مادة ٣٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٩) تنشأ بعاصمة
كل محافظة بها عشرة أطباء أسنان فأكثر نقابة فرعية أما بالنسبة للمحافظات
التي يقل فيها عدد أطباء الاسنان عن عشرة فينضمون الى أقرب نقابة
فرعية لهم .

مادة ٤٠ - تتكون الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من جميع أعضاء
النقابة المقيدين في سجلاتها والذين يعملون في دائرة اختصاصها ولها في
حدود هذه الدائرة اختصاصات الجمعية العمومية للنقابة .

مادة ٤١ - يشكل مجلس النقابة الفرعية من رئيس وأربعة أعضاء

ينتخبون بالاقتراع السرى ، ويشترط أن يكون الرئيس ممن مضى على قديمهم فى الجدول العام للنقابة أكثر من ١٥ عاما . وتحدد اللائحة الداخلية مدة القيد التى يجب توافرها إذا لم يتقدم للترشيح أحد ممن مضى على قديمهم أكثر من ١٥ عاما .

وينتخب المجلس من بين أعضائه سكرتيرا وأميناً للصندوق بالاقتراع السرى فإذا تساوت الأصوات ينتخب الاقدم قيما فى الجدول العام للنقابة ويجتمع المجلس مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيس النقابة الفرعية أو سكرتيرها ولعضو مجلس النقابة الممثل للمنطقة حق حضور اجتماعات مجالس النقابات الفرعية التى تدخل ضمن المنطقة التى يمثلها ، والاشتراك فى مداولاتها دون أن يكون له صوت محدود ، وعليها أن تخطره بمواعيد اجتماعاتها عند توجيه الدعوة لها .

مادة ٤٢ — على العضو وعند تغيير مقر مزاويلته المهنة أن يخطر النقابة الفرعية المقيده اسمه فى سجلاتها ، والنقابة الفرعية الجديدة التى سيزاول مهنته فى نطاقها وذلك خلال شهر من تغيير مكان مزاويلته للمهنة . وعلى كل من النقابتين الفرعيتين اخطار النقابة بذلك .

مادة ٤٣ — لمجلس النقابة الفرعية فى حدود دائرته ، اختصاصات مجلس النقابة ، وعليه أن يرسل الى النقابة محاضر اجتماعاته ، وتقريراً شهرياً عن نشاط النقابة الفرعية .

الفصل الثالث — اللجان

مادة ٤٤ — يشكل مجلس النقابة لجانا لتابعة النشاط العلمى والمهنى ولجانا للنظر فى الشكاوى والامتناعات .

وللمجلس أن يشكل لجانا أخرى كلما استدعى الامر ذلك ، وتبين اللائحة الداخلية طريقة تشكيل اللجان واختصاصاتها .

الباب الرابع

تنظيم تقدير الاعتاب

مادة ٤٥ - يضع مجلس النقابة جدولاً بالحد الأقصى للاعتاب التي يتقاضاها الاعضاء في حالات الاستشارة والعلاج والعمليات الجراحية والتركيبات الصناعية وتقويم الاسنان ، ويعتمد هذا الجدول من وزير الصحة .

مادة ٤٦ - اذا قام خلاف بين عضو النقابة وذوى الشأن حول أجر العلاج ومصاريفه ، تولى مجلس النقابة المختص تقديرها ، بناء على طلب أحد الطرفين ، على أن يخطر الطرف الآخر بخطاب موصى عليه بصورة من طلب التقدير ليبدى ملاحظاته على ما ورد فيه ، وعليه أيضاً أن يخطر الطرفين بميعاد ومكان الجلسة المحددة لنظر التقدير ، ولكل منهما أن يحضر الجلسة أو ينيب عنه وكيلًا .

ويعلم مجلس النقابة المختص كلا من الطرفين بصورة من القرار الذى يصدره فى النزاع ، وذلك بكتاب موصى عليه مع علم الوصول على العنوان الثابت لكل من الطرفين لدى المجلس .

ولا يجوز لكلا الطرفين أن يلجأ الى القضاء فى شأن أجر العلاج قبل الالتجاء الى مجلس النقابة المختص .

مادة ٤٧ - لعضو النقابة ، ولأن صدر ضده أمر التقدير أن يتظلم منه خلال الخمسة عشر يوماً التالية لوصول اعلان الامر اليه ، وذلك بدعوى قضائية ترفع أمام المحكمة المختصة ، وفقاً لاحكام قانون المرافعات ، ويختصم فيها مجلس النقابة المختص .

مادة ٤٨ - اذا انتضى ميعاد الطعن فى القرار بعد اعلانه ، دون أن يعطى فيه الخصم أمام المحكمة ، عرض القرار على رئيس المحكمة الابتدائية

أو الجزئية المختص ليأمر بوضع صيغة التنفيذ عليه ، ويحصل قلم كتاب المحكمة رسماً عليه بواقع اثنين في المائة من المبالغ المقررة في طلب التنفيذ .

ولا تكون أوامر التقدير نافذة المفعول إلا بعد انتهاء ميعاد التظلم ، أو بعد الفصل فيه .

مادة ٤٩ — لعضو النقابة الذي بيده أمر بتقدير أتعابه أو محضر صلح مصدق عليه من المجلس المختص أن يحصل على حقه بالتنفيذ على أموال من صدر أمر التقدير ضده بالطرق القانونية .

الباب الخامس

النظام التأديبي

مادة ٥٠ — يحاكم أمام الهيئة التأديبية كل من أخل من الأعضاء بأحكام هذا القانون أو بأداب المهنة وتقاليدها أو امتنع عن تنفيذ قرارات الجمعية العمومية أو مجلس النقابة أو قرارات الجمعية العمومية بالمحافظات أو مجالس النقابات الفرعية أو ارتكب أمورا مظهراً بالشرف المهنة أو تحط من قدرها أو أهمل في عمل يتصل بمهنته .

مادة ٥١ — تكون العقوبات التأديبية على الوجه الآتي :

- (أ) التنبيه .
- (ب) الإنذار .
- (ج) اللوم .
- (د) الغرامة لغاية مائة جنيه على أن تدفع خزينة النقابة .
- (هـ) الوقف مدة لا تتجاوز سنة .
- (و) إسقاط العضوية من النقابة . ويترتب على ذلك الشطب من سجلات وزارة الصحة وفي هذه الحالة لا يكون للعضو الحق في مزولة المهنة إلا بعد إعادة قيده بالنقابة .

وذلك كله مع عدم الاخلال بإقامة الدعوى العمومية أو للدعوى المدنية أو الدعوى التأديبية أن كلن لها محل .

مادة ٥٢ - يرفع مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية الدعوى التأديبية أمام الهيئات التأديبية المختصة .

مادة ٥٣ - إذا أتهم عضو من أعضاء النقابة بجناية أو جنحة متصلة بمهنته وجب على النيابة إخطار النقابة قبل البدء في التحقيق وللنيابة أو رئيس النقابة الفرعية أو من يندبه أيهما من أعضاء مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية حضور التحقيق - ملزم بقرار سريته - وإذا رأت النيابة أن التهمة المسندة لعضو النقابة لا تستوجب المحاكمة الجنائية أبلغت نتيجة التحقيق إلى مجلس النقابة الفرعية للنظر في إحالته للهيئات التأديبية إذا رأى محلاً لذلك .

ولطبيب الأسنان الحق في حالات التقاضي المختلفة الخاصة بالمهنة طالب تدخل النقابة كطرف ثالث ، وللمجلس النقابة المختص التدخل كطرف ثالث في أية دعوى أمام القضاء تتعلق بمبدأ عام يهم مهنة طب الأسنان .

مادة ٥٤ - يجوز لمجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية بأغلبية ثلثي أعضائه أن ينيب أحد أطباء الأسنان بالمحافظة إلى تلافى ما وقع منه من أخطاء خاصة بالمهنة .

كما يجوز له أن يوقع عليه غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات تدفع لصندوق النقابة وذلك بعد دعوة طبيب الأسنان للحضور أمام المجلس لسماع أقواله وللطبيب الأسنان الحق في التظلم من هذا الإجراء أمام مجلس النقابة خلال ثلاثين يوماً من إعلانه به ويكون قراره نهائياً .

مادة ٥٥ - تجرى التحقيقات بالنقلبة أو النقابة الفرعية بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض من :

- (١) وكيل النقابة رئيسا
- (٢) عضو من النيابة الادارية على مستوى المحافظة أعضاء
- (٣) سكرتير عام النقابة أو سكرتير النقابة الفرعية.....

مادة ٥٦ — تشكل بالنقابة هيئة تأديب ابتدائية ، تتكون من عضوين يختارهما المجلس من بين أعضائه ، وأحد النواب بإدارة الفتوى والتشريع لوزارة الصحة ، وتكون رئاسة هذه الهيئة لأقدم العضوين قيدا ما لم يكن أحدهما عضوا بهيئة مكتب مجلس النقابة فتكون له رئاستها وترفع الدعوى أمام هذه الهيئة بناء على قرار من مجلس النقابة الفرعية بالمحافظة أو بقرار من مجلس النقابة أو النيابة العامة ، ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام الهيئة التأديبية •

مادة ٥٧ — يكون استئناف قرارات هيئة التأديب الابتدائية ، أمام هيئة تأديب استئنافية ، تتكون من احدى دوائر محكمة استئناف القاهرة ، وعضوين يختار المجلس أحدهما من بين أعضائه ، ويختار ثانيهما طبيب الانسان المحال الى المحاكمة التأديبية من بين أطباء الاسنان ، فاذا لم يعمل طبيب الانسان حقه في الاختيار خلال أسبوع من تاريخ اعلانه بالجلسة المحددة لمحاكمته ، اختار المجلس العضو الثاني •

مادة ٥٨ — يعلن طبيب الانسان بالحضور أمام هيئة التأديب بكتاب مسجل بعلم الوصول قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر يوما على الاقل ويوضح هذا الكتاب ميعاد الجلسة ومكانها وملخص التهمة أو التهم المنسوبة اليه •

مادة ٥٩ — يجوز للعضو المدعى عليه أن يحضر بنفسه أو أن يوكل من يشاء من أعضاء النقابة أو المحامين للدفاع عنه •
واللهيئة التأديبية أن تأمر بحضور المدعى عليه شخصا •

مادة ٦٠ - يجوز لكل من المدعى عليه ولجنة التحقيق وهيئة التأديب استدعاء الشهود الذين يرى سماع شهادتهم • ومن يتخلف من هؤلاء الشهود عن الحضور بغير عذر مقبول أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد زورا أمام هيئة التأديب يحال الى النيابة العامة •

مادة ٦١ - تكون جلسات التأديب سرية ويصدر القرار بعد سماع أقوال وطلبات الاتهام ودفاع طبيب الاسنان أو من يوكله للدفاع عنه •

ويجب أن يكون القرار مسببا ويصدر في جلسة علنية ، ولا تكون القرارات الصادرة بالوقف أو باستقاط العضوية ذات أثر لمدى جميع الهيئات الرسمية إلا بعد أن يصير القرار نهائيا وتبلغ القرارات التأديبية النهائية الى مجلس النقابة ووزير الصحة والجهات التي يعمل بها العضو وتسجل في سجلات معدة لذلك •

مادة ٦٢ - تجوز المعارضة في قرار هيئة التأديب الصادر في غيبة المتهم وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بالقرار على يد محضر وتكون المعارضة بتقرير يخون في سجل معد لذلك •

مادة ٦٣ - يجوز لمن صدر القرار ضده كما يجوز لمجلس النقابة بناء على طلب لجنة التحقيق أن يستأنف القرار أمام هيئة التأديب الاستئنافية خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان القرار الى المتهم اذا كان حضوريا أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة اذا كان غيبيا •

مادة ٦٤ - اذا حصل من أسقطت عضويته ، على أدلة جديدة تثبت براءته ، جاز له ، بعد موافقة مجلس النقابة ، أن يطعن في القرار الصادر باستقاط عضويته ، بطريق التماس اعادة النظر أمام هيئة التأديب الاستئنافية ، فاذا رفض طلبه ، جاز تجديده بعد مضي سنة ، بشرط أن يقدم أدلة غير الادلة السابق تقديمها •

مادة ٦٥ - لن صدر قرار تأديبي باسقاط عضويته أن يطلب بعد مضي سنتين على الأقل من مجلس النقابة إعادة قيد اسمه في الجداول فإذا رأى المجلس أن المدة التي مضت على اسقاط عضويته كانت كافية لاصلاح شأنه وازالة أثر ما وقع منه ، جاز للمجلس أن يقرر إعادة العضوية اليه ، وفي هذه الحالة تحتسب أقدميته من تاريخ هذا القرار . ويؤدى طبيب الاسنان رسم قيد قدره عشرة جنيهات لصندوق النقابة فإذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده بعد سنة من تاريخ الرفض مع عدم الاخلال بحقه في الطعن أمام الجهات القضائية المختصة .

مادة ٦٦ - لا تحول محاكمة العضو جنائيا أو تأديبيا أمام هيئات التأديب المختصة بالجهة التي يعمل بها دون محاكمته تأديبيا طبقا لاحكام هذا القانون .

الباب السادس

احكام عامة وانتقالية

مادة ٦٧ - يستمر المجلس الحالي لنقابة أطباء الاسنان المنشأة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ والجمعية العمومية الحالية في ممارسة اختصاصاتها بصفة مؤقتة ، الى أن توضع اللائحة التنفيذية لهذا القانون وأجراء الانتخابات لجميع المستويات المنصوص عليها في هذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به .

مادة ٦٨ - الاعضاء المقيدون وقت العمل بهذا القانون في جدول النقابة يقيمون طبقا لاحكام هذا القانون بغير دفع رسم قيد جديد ، وتعتبر أقدميتهم في النقابة من تاريخ قيدهم بسجلات وزارة الصحة .

مادة ٦٩ - عضوية النقابة اجبارية على كل طبيب أسنان يزاول مهنته وعلى أعضاء النقابة المشار اليهم في المادة ٦٨ من هذا القانون أن يخطروا مجلس النقابة بكتاب موسى عليه بوظائفهم وعناوين أعمالهم الحالية وارقام

تقديم بالسجلات القديمة وذلك في خلال شهرين على الأكثر من تاريخ صدور هذا القانون وعلى من لم يسبق قيدهم بالنقابة أن يطلبوا الى مجلس النقابة خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون ادراج أسمائهم بسجلاتها طبقا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٧٠ - لا يجوز مزاولة المهنة بأية صورة من الصور الا بعد القيد في الجداول العام للنقابة والتسجيل في النقابة الفرعية ، كما أن استمرار القيد شرط من شروط مزاولة المهنة .

مادة ٧١ - لمجلس النقابة أن يقرر تفرغ عضو أو عضوين من بين أعضائه على أن يكون من بينهما السكرتير العام .

فإذا كان المتفرغ من العاملين في الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات أو الشركات تم التفرغ عن طريق الاعارة لمدة أربع سنوات على الأكثر بعد موافقة الجهات التي يعمل بها المطلوب تفرغهم ، ويجوز اتباع نفس نظام التفرغ بالنسبة لسكرتيري النقابات الفرعية .
وتتحصل النقابة أو النقابة الفرعية مرتبات المتفرغين .

مادة ٧٢ - تؤول أموال نقابة أطباء الاسنان المنشأة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ الى نقابة أطباء الاسنان المنشأة تطبيقا لهذا القانون .

مادة ٧٣ - يلغى العمل بأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ .

مادة ٧٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٣٨٩ (١٤ يولييه سنة ١٩٦٩) .

القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٩

بإنشاء نقابة الاطباء البيطريين^(١)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الامة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الاول

انشاء النقابة واهدافها

مادة ١ — تنشأ نقابة للاطباء البيطريين تكون لها الشخصية الاعتبارية وتباشر نشاطها في اطار السياسة العامة للاتحاد الاشتراكي العربى ، ويكون مقرها القاهرة ، ولها غروع على مستوى المحافظات .

مادة ٢ — تستهدف النقابة تحقيق الأهداف الآتية :

- (أ) الارتقاء بالمهنة والمحافظة على كرامتها ورفع المستوى العلمى لاجنائها .
- (ب) تعبئة قوى أعضاء النقابة ، وتنسيق جهودهم فى خدمة المجتمع لتحقيق الاهداف القومية ، وتنظيم وسائل النهوض بالثروة الحيوانية وزيادة كفاءتها الانتاجية .
- (ج) الاشتراك فى دراسة خطط ومشروعات التنمية فى قطاع الثروة الحيوانية .
- (د) الاسهام فى تخطيط برامج تعليم الطب البيطرى ليمشى مع التطور العلمى ، واحتياجات المجتمع الجديد ومتطلباته ، والعمل على تشجيع البحوث العلمية .

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٦٩ — العدد ٣٠ .

- (هـ) التعاون مع هيئات الطب البيطرى العربية والدولية وتوثيق الروابط بينها • وتبادل المطومات والخبرات مع هذه الهيئات •
- (و) تنمية روح الاخاء والتعاون بين أعضاء النقابة وتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لهم ولاسرههم •
- (ز) المساعدة فى تهيئة فرص العمل لاعضاء النقابة •
- (ح) دراسة مشاكل الثروة الحيوانية والعمل على وضع حلول مناسبة لها •

الباب الثانى

فى شروط العضوية والقيد فى جداول النقابة

مادة ٣ - يشترط غيبن يكون عضوا بالنقابة ما يأتى :

- (أ) أن يكون حاصلًا على درجة بكالوريوس فى الطب البيطرى أو ما يعادلها من احدى الجامعات المعترف بها •
- (ب) أن يكون متمتعًا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، أو احدى الدول العربية أو الدول الاخرى بشرط المعاملة بالمثل ، وبموافقة الجهات المختصة •
- (ج) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة ، وألا تكون قد صدرت ضده أحكام جنائية تمس الشرف •
- (د) أن يكون مقيدًا بسجلات وزارة الصحة •

مادة ٤ - تنشأ بالنقابة الجداول الآتية :

- (أ) **الجدول العام** : ويقيد فيه كل طبيب بيطرى استوفى الشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة ، وفى قانون مزاولة مهنة الطب البيطرى ، بعد سداد رسم القيد فيه وقدره خمسة جنيهات •
- (ب) **جدول الاختصاصين** : ويقيد فيه كل طبيب بيطرى استوفى الشروط

المنصوص عليها في اللائحة الداخلية للنقابة ، بعد سداد رسم القيد فيه وقدره عشرة جنيهات •

(ج) جدول غير المشتغلين •

مادة ٥ - تشكل لجنة لقيد الأطباء البيطريين في جداول النقابة ، برئاسة وكيل النقابة وعضوية اثنين من أعضاء مجلس النقابة يختارهما المجلس •

ويجب أن تصدر اللجنة قرارها خلال شهر من تاريخ تقديم طلب القيد الى النقابة ، وفي حالة الرفض يجب أن يكون القرار مسببا •

ويخطر الطالب بقرار اللجنة خلال أسبوعين من صدوره ، وذلك بخطاب مسجل مع علم الوصول • ويقوم مقام الاخطار تسلم الطالب صورة منه بايصال موقع عليه منه •

ويجوز لمن صدر القرار برفض قيده أن يتظلم منه الى مجلس النقابة خلال شهر من تاريخ اخطاره بالقرار •

مادة ٦ - ينظر مجلس النقابة في التظلمات من قرارات لجنة القيد المنصوص عليها في المادة الخامسة على ألا يكون لأعضاء هذه اللجنة صوت معهود في قرار المجلس بقبول التظلم أو رفضه •

ولن صدر قرار برفض تظلمه أن يضمن فيه أمام محكمة النقض خلال ثمانية عشر يوما من تاريخ اعلائه بالقرار •

الباب الثالث

في واجبات أعضاء النقابة

مادة ٧ - على العضو أن يتوخى في أداء واجباته تقاليد مهنته ومقتضيات شرفها وأن يحلف أمام هيئة تشكل من ثلاثة أعضاء يختارهم المجلس اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لوطني وأن أؤدي أعملي بالأمانة والشرف وأن أحافظ على سر المهنة وأنفذ قوانينها وأحترم تقاليدھا وأدابھا »

مادة ٨ - لا يجوز لعضو النقابة اتخاذ إجراءات قضائية ضد عضو آخر بسبب عمل من أعمال المهنة الا بعد عرض الامر على مجلس النقابة .

مادة ٩ -

(أ) على كل عضو مقيد اسمه بالجدول العام أن يؤدي لصندوق النقابة في ميعاد أقصاه آخر ديسمبر من كل عام اشتراكا سنويا على الوجه المبين في قانون اتحاد نقابات المهن الطبية .

(ب) توزيع حصيلة اشتراكات الاعضاء ورسوم القيد في الجدول العام على النحو الآتي :

- ١٥٪ لصندوق النقابة والنشاط العلمي .
- ١٠٪ لصندوق النقابة الفرعية .
- ٧٠٪ لصندوق الاعانات والمعاشات لاتحاد نقابات المهن الطبية .
- ٥ ٪ للمصروفات الادارية لاتحاد نقابات المهن الطبية .

وتوزع رسوم القيد في جدول الاخصائيين بواقع الثلث للنقابة ، والثلثين للنقابة الفرعية التي يتبعها العضو .

الباب الرابع

تكوين النقابة

مادة ١٠ - تتكون النقابة من :

- (أ) الجمعية العمومية ومجلس النقابة على مستوى الجمهورية .
- (ب) الجمعيات العمومية ومجالس النقابات الفرعية على مستوى المحافظات .

الفصل الأول

الجمعية العمومية ومجلس النقابة

أولا - الجمعية العمومية

مادة ١١ - تتألف الجمعية العمومية من كافة الاعضاء المقيدة أسمائهم في الجدول العام الذين أدوا الاشتراكات السنوية المستحقة حتى آخر السنة المنتهية .

ويرأس النقيب الجمعية العمومية ، وإذا غاب يرأسها الوكيل فإذا غاب كلاهما تكون الرئاسة لأكبر أعضاء مجلس النقابة الحاضرين سنا .

مادة ١٢ - تعقد الجمعية العمومية للنقابة اجتماعها العادي بالقاهرة في شهر مارس من كل عام كما تعقد اجتماعا غير عادي كلما رأى مجلس النقابة ضرورة لعقدها أو إذا قدم بذلك طلب موقع عليه من ١٠٠ (مائة) عضو على الأقل ممن لهم حق حضورها مع توضيح الغرض من ذلك ويجب أن يتم انعقادها في هذه الحالة خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب والا انعقدت الجمعية العمومية غير العادية دون الرجوع إلى مجلس النقابة . وفي الميعاد الذي يحدده طالبو انعقاد الجمعية .

مادة ١٣ - لا يكون اجتماع الجمعية العمومية للنقابة صحيحا الا اذا حضره ٣٠٠ (ثلاثمائة) عضو ممن لهم حق حضور الاجتماع ، فاذا لم يتوافر هذا العدد بعد مضي ساعة ، دعت للجمعية العمومية الى الاجتماع ثانية خلال ١٥ يوما من تاريخ الاجتماع الاول ويكون اجتماعها في هذه الحالة صحيحا اذا حضره نصف العدد المذكور .

مادة ١٤ - للجمعية العمومية غير العادية الحق في سحب الثقة من مجلس النقابة على أن يحضر هذه الجمعية نصف عدد الاعضاء على الاقل

المقيدين بالجدول العام ممن لهم حق الانتخاب ويكون القرار بأغلبية
أصوات الاعضاء الحاضرين •

مادة ١٥ - يدعى الاعضاء لحضور الجمعية العمومية بدعوة شخصية
قبل يوم الانعقاد بخمسة عشر يوما يبين فيها زمان ومكان الاجتماع وجدول
الاعمال وأسماء المرشحين لعضوية مجلس النقابة ويعلن عن ذلك في الصحف
التي يختارها مجلس النقابة ، ولا يجوز للجمعية العمومية أن تنتظر في غير
ما ورد في جدول الاعمال ، الا ما يرى مجلس النقابة عرضه عليها من
المسائل العاجلة التي طرأت بعد توجيه الدعوة •

ولأى عضو أن يقدم الى مجلس النقابة أى اقتراح يرى عرضه على
الجمعية العمومية ، وذلك قبل موعد عقدها بأسبوع على الأقل •

مادة ١٦ - تختص الجمعية العمومية بما يأتى :

- (أ) انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة •
- (ب) مناقشة السياسة العامة للنقابة •
- (ج) اقرار اللائحة الداخلية التي يضعها مجلس النقابة ، وتصدر بقرار
من وزير الصحة •
- (د) اعتماد الحساب الختامى للسنة المنتهية بعد الاطلاع على تقرير
مراقب الحسابات •
- (هـ) مناقشة مشروع الميزانية السنوية التي يعرضها مجلس النقابة
واعتماده •
- (و) النظر فيما يهم النقابة من المسائل التي يرى مجلس النقابة عرضها
عليه •
- (ز) تعيين مراقب الحسابات •

ثانياً — مجلس النقابة

مادة ١٧ — يشكل مجلس النقابة من النقيب وأربعة وعشرين عضواً من الأعضاء المقيدين في جداول النقابة ، المسددين للاشتراك ، ويشترط أن يكونوا من الأعضاء العاملين بالاتحاد الاشتراكي العربي عدا أعضاء النقابة من ضباط القوات المسلحة ، فيكتفى بموافقة الاتحاد الاشتراكي على ترشيحهم • ويتم تشكيل المجلس بالانتخاب المباشر على الوجه الآتي :

(أ) النقيب واثنى عشر عضواً يمثلون المهنة على مستوى الجمهورية •

(ب) اثنى عشر عضواً يمثلون المناطق الست الآتية :

١ — منطقة القاهرة ، وتشمل محافظتى القاهرة والجيزة •

٢ — منطقة وسط الدلتا ، وتشمل محافظات : المنوفية والمنيا والغربية وكفر الشيخ والقليوبية •

٣ — منطقة غرب الدلتا ، وتشمل محافظات : الاسكندرية والبحيرة ومرسى مطروح •

٤ — منطقة شرق الدلتا ، وتشمل محافظات : الدقهلية والشرقية ودمياط وبورسعيد ، والاسماعيلية والسويس وسيناء والبحر الاحمر •

٥ — منطقة شمال الوجه القبلى وتشمل محافظات : الفيوم وبني سويف والمنيا •

٦ — منطقة جنوب الوجه القبلى ، وتشمل محافظات : أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان والوادى الجديد •

ويمثل كل منطقة عضوان أحدهما مضى على قيده في الجدول العام ١٥ سنة والثانى مضى على قيده أقل من ١٥ سنة بحيث لا يزيد ممثلو أية محافظة عن عضو واحد •

ولا يجوز للعضو الواحد الجمع بين الترشيح لمجلس النقابة ومجلس النقابة الفرعية في وقت واحد .

وإذا انتقل عضو مجلس النقابة ، الى خارج المنطقة التي يمثلها حل محله لمباقي مدته العضو الحائز على أكبر عدد تال من الاصوات بعد آخر من انتخب لعضوية المجلس من نفس المنطقة ، وفي حالة الانتخاب بالتركية يفتح باب الترشيح لانتخاب من يحل محله .

ويشترط في كل عضو من أعضاء المجلس ألا يكون قد صدرت في حقه قرارات تأديبية بالوقف أو الشطب من جداول النقابة .

وفي جميع الحالات ، يفوز الحاصلون على أكثر الاصوات بعضوية المجلس وعند التساوى يجرى الاختيار بطريق القرعة .

ويجب أن يكون نصف عدد الاعضاء في مجلس النقابة وفي مجالس النقابات الفرعية وفي أى مستوى من المستويات النقابية ، من الاعضاء الذين مضى على قيدهم في الجدول أقل من خمسة عشر عاما ، والنصف الآخر من الذين مضى على قيدهم أكثر من خمسة عشر عاما .

وتحدد اللائحة الداخلية مدة القيد التي يجب توافرها اذا لم يتقدم للترشيح لعضوية مجالس النقابات الفرعية ، العدد اللازم ممن مضى على قيدهم أكثر من ١٥ عاما .

مادة ١٨ — تقدم طلبات الترشيح للمراكز الخالية بمجلس النقابة خلال شهر ديسمبر من كل عام في الموعد الذى يحدده ويعلن عنه مجلس النقابة .

مادة ١٩ — الانتخاب اجبارى ، ولا يجوز التخلف عنه بغير عذر يقبله مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية المختص ، والا وقعت على العضو المتخلف غرامة قدرها جنيه واحد تحصل اداريا لحساب صندوق النقابة .

ويعتبر الصوت باطلا إذا انتخب العضو عدداً أكثر أو أقل من المحدد المطلوب .

مادة ٣٠ - تجرى الانتخابات لجميع المستويات النقابية في مقر النقابة بالقاهرة وفي مقر النقابات الفرعية .

وعلى مجلس النقابة أن يخطر وزراء الداخلية والصحة والزراعة بنتيجة الانتخاب ، كما عليه أن يخطر وزيرى الصحة والزراعة بجميع قرارات الجمعية العمومية وذلك فى خلال أسبوع من اتمام الانتخاب أو صدور القرارات .

مادة ٣١ - مدة النقيب أربع سنوات ، ويشترط أن يكون ممن مضى عى قيدهم بالجدول العام أكثر من ١٥ عاما . ولا يجوز انتخابه أكثر من مرتين متتاليتين .

مادة ٣٢ - النقيب هو الذى يمثل النقابة أمام القضاء والجهات الادارية وغيرها كما يقوم بتنفيذ قرارات الجمعيات العمومية ومجلس النقابة . وله أن ينيب عنه أحد الاعضاء فى بعض اختصاصاته .

مادة ٣٣ - تكون مدة العضوية لمجلس النقابة أربع سنوات ويتجدد كل سنتين انتخاب نصف عدد الاعضاء على أنه بعد انقضاء السنتين الأوليين تنتهى مدة نصف عدد الاعضاء من المجلس بطريق القرعة مع مراعاة النسب المقررة لكل فئة فى تشكيل المجلس .

على أن تحتسب السنتان الأوليان من أول ميعاد للجمعية العمومية التى تتعقد بعد أول انتخابات ثم يصبح التجديد النصفى بالدور والتسلسل كل سنتين ولا يدخل النقيب فى القرعة كما لا يجوز انتخاب العضو أكثر من مرتين متتاليتين .

مادة ٣٤ - يجتمع مجلس النقابة مرة على الاقل كل شهر ولا يكون

اجتماعه صحيحا الا بحضور نصف عدد الاعضاء ويرأس النقيب المجلس
فاذا تغيب يرأسه الوكيل واذا تغيب كلاهما تكون الرئاسة لأكبر أعضاء
المجلس الحاضرين سنا وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين
فاذا تساوت الآراء يرجح رأى الجانب الذى فيه الرئيس .

مادة ٢٥ - يصدر مجلس النقابة قرارا بإسقاط عضوية مجلس النقابة
عن العضو اذا فقد شرطا من شروط العضوية والمجلس أن يقرر سقوط
عضوية من غاب عن جلساته ثلاث مرات متتالية بغير عذر يقبله المجلس
وذلك بعد دعوته لسماع أقواله .

مادة ٢٦ - ينتخب مجلس النقابة سنويا من بين أعضائه وكيلا
وسكرتيرا عاما وأميناً للصندوق وسكرتيرا مساعدا وأميناً مساعدا للصندوق
ويكونون مع النقيب هيئة مكتب النقابة .

مادة ٢٧ - اذا خلا مركز النقيب لاي سبب ، حل محله الوكيل الى
أن ينتخب الجمعية العمومية العادية في أول اجتماع لاحق خلفا له .
واذا خلا مركز أحد أعضاء المجلس حل محله لباقي مدته العضو الحائز
على أكبر عدد من الاصوات بعد آخر من انتخب لعضوية المجلس من نفس
تمثيله النقابي وفي حالة الانتخاب بالتركية يفتح باب الترشيح لانتخاب
من يحل محله .

مادة ٢٨ - يشكل مجلس النقابة لجانا لتابعة النشاط الطبي والمهني
ولجانا للنظر في الشكاوى والاقتراحات .

وللمجلس أن يشكل لجانا أخرى كلما استدعى الامر ذلك ، وتبين
اللائحة الداخلية طريقة تشكيل اللجان واختصاصاتها .

مادة ٢٩ - يختص مجلس النقابة بما يأتى :

(٩٠) حفظ سجلات المهنة .

(ب) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية ، وقرارات مجلس اقتصاد نقابات المهن الطبية •

(ج) تحصيل رسوم القيد والاشتراكات والنظر والبت في طلبات الاعضاء •
 (د) النظر والبت في المسائل تقدير الاتساب طبقا لهذا القانون •
 (هـ) العمل على تحقيق أهداف النقابة ووضع وسائل تنفيذها ومتابعتها •
 (و) اقتراح اللائحة الداخلية ^(١) ولائحة تقاليد المهنة ^(٢) ومراقبة تنفيذها بعد إقرارهما من الجمعية العمومية •

(ز) العمل على تشجيع البحوث العلمية الهادفة لزيادة الانتاج •
 (ح) وضع مشروع الميزانية السنوية للنقابة واعداد التقرير السنوى والحساب الختامى وإدارة حسابات النقابة •

(ط) مباشرة السلطة التأديبية على الأعضاء طبقا لهذا القانون •
 (ي) تنظيم العلاقة بين النقابة والنقابات الفرعية ، وله حق الاعتراض على قرارات النقابات الفرعية اذا كانت تتعارض مع السلطة العامة للنقابة ، وذلك خلال ٣٠ يوما من تاريخ اخطار مجلس النقابة بهذه القرارات •

(ك) الوساطة بين الاعضاء لحسم ما قد ينشأ بينهم من نزاع بسبب المهنة وبينهم وبين عملائهم •

(ل) الاتصال بالجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات المختلفة والافراد فيما يتعلق بشئون النقابة والدفاع عن حقوقها ، وحقوق أعضائها •
 (م) النظر في الشكاوى من تصرفات الاعضاء •

(ن) قبول الهبات والتبرعات والاعانات •

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٠ بإصدار اللائحة الداخلية لنقابة الاطباء البيطريين (الوقائع المصرية في ١٩٧١/٩/٨ - العدد ٢٠٥) •

(٢) انظر قرار وزير الصحة رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ بإصدار لائحة آداب وتقاليد المهنة البيطرية (الوقائع المصرية في ١٩٦٤/٣/١٢ - العدد ٢١) •

الفصل الثانى - النقابات الفرعية

مادة ٣٠ - ينشأ بعاصمة كل محافظة بها أكثر من عشرة أطباء بيطريين ، نقابة فرعية - ما عدا محافظاتى القاهرة والجيزة - وفى المحافظات أبقى يقل فيها عدد الاطباء البيطريين عن عشرة ينضمون الى أقرب نقابة فرعية لهم .

مادة ٣١ - تتكون الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من جميع أعضاء النقابة المتقدين فى سجلاتها والذين يعملون فى دائرة اختصاصها ولها فى حدود هذه الدائرة اختصاصات الجمعية العمومية للنقابة .

مادة ٣٢ - يشكل مجلس النقابة من رئيس وأربعة أعضاء ينتخبون بالاقتراع السرى . ويشترط أن يكون للرئيس من مضى على قيدهم فى الجدول لعام للنقابة أكثر من ١٥ علما . وتحدد اللائحة الداخلية مدة التجديد التى يجب تولفها اذا لم يتقدم للترشيح أحد من مضى على قيدهم أكثر من ١٥ علما .

وينتخب المجلس من بين أعضائه سكرتيرا وأميناً للصندوق بالاقتراع السرى ، فإذا تساوت الاصوات ينتخب الاقدم قيما فى الجدول العام للنقابة .

ويجتمع المجلس مرة على الاقل كل شهر بناء على دعوة من رئيس النقابة الفرعية أو سكرتيرها . ولعضو مجلس النقابة الممثل للمنظمة حق حضور اجتماعات مجالس النقابات الفرعية التى تدخل ضمن المنظمة التى يمثلها ، والاشتراك فى مداولاتها دون أن يكون له صوت محدود . وعليها أن تخطره بمواعيد اجتماعاتها عند توجيه الدعوة لها .

مادة ٣٣ - على العضو عند تغيير مقر مزاويلته المهنة أن يخطر النقابة الفرعية المتقيد اسمه فى سجلاتها ، والنقابة الفرعية الجديدة التى سيزاول

مهنته في نطاقها وذلك خلال شهر من تغيير مكان مزاولته للمهنة • وعلى كل من النقابتين الفرعيتين إخطار النقابة بذلك •

مادة ٣٤ - لمجلس النقابة الفرعية في حدود دائرته ، اختصاصات مجلس النقابة ، وعليه أن يرسل الى النقابة محاضر اجتماعاته ، وتقريدا شهريا عن نشاط النقابة الفرعية •

مادة ٣٥ - لخمسين عضوا على الاقل ممن حضروا الجمعية العمومية الطعن في صحة انعقادها او في تشكيل مجلس النقابة بتقرير موقع عليه منهم يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض خلال ١٥ يوما من تاريخ انعقادها بشرط التصديق على التوقيعات من الجهة المختصة ، ويجب أن يكون الطعن مسببا والا كان غير مقبول شكلا •

وتفصل محكمة النقض في الطعن على وجه الاستعجال في جلسة سرية وذلك بعد سماع أقوال النقيب أو من ينوب عنه ووكيل عن الطاعنين •

مادة ٣٦ - اذا قبل الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية بطلت قراراتها ، وتدعى للانعقاد خلال ثلاثين يوما من تاريخ قبول الطعن • وتدعى كذلك في حالة الحكم ببطلان انتخاب النقيب أو اثنين فأكثر من أعضاء مجلس النقابة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الحكم بالبطلان •

الباب الخامس

تنظيم تقدير الانتخاب

مادة ٣٧ - يضع مجلس النقابة جدولا بالحد الأقصى للانتخاب التي يتقاضاها الاطباء البيطريون في حالات الاستشارة والعلاج والعمليات الجراحية ، على أن يعتمد هذا الجدول من وزير الصحة •

مادة ٣٨ - اذا قام خلاف بين عضو النقابة وذوى الشأن حول أجر العلاج ومصاريفه تولى مجلس النقابة المختص تقديرها ، بناء على طلب أحد الطرفين على أن يخطر الطرف الآخر بخطاب موصى عليه بصورة من طلب التقدير ليهدى ملاحظاته على ما ورد غيه وعليه أيضا أن يخطر الطرفين بميعاد ومكان الجلسة المحددة لنظر التقدير ولكل منهما أن يحضر الجلسة أو ينيب عنه وكىلا •

ويعطى مجلس النقابة المختص كلا من الطرفين بصورة من القرار الذى يصدره فى النزاع ، وذلك بكتاب موصى عليه مع علم الوصول على العنوان الثابت لكل من المتنازعين لدى المجلس •

ولا يجوز لكلا الطرفين أن يلجأ الى القضاء فى شأن أجر العلاج قبل الالتجاء الى مجلس النقابة المختص •

مادة ٣٩ - لعضو النقابة ، ولئن صدر ضده أمر التقدير أن يتطلب منه خلال الخمسة عشر يوما التالية لوصول اعلان الامر اليه ، وذلك بدعوى قضائية ترفع أمام المحكمة المختصة ، وفقا لاحكام قانون المرافعات ويختصم فيها مجلس النقابة المختص •

مادة ٤٠ - اذا انقضى ميعاد الطعن فى القرار بعد اعلانه ، دون أن يطعن فيه الخصم أمام المحكمة ، عرض القرار على رئيس المحكمة الابتدائية أو الجزئية المختص ليأمر بوضع صيغة التنفيذ عليه ، ويحصل قلم كتاب المحكمة رسما عليه بواقع اثنين فى المائة من المبالغ المقدرة فى طلب التنفيذ •

ولا تكون أوامر التقدير نافذة المفعول الا بعد انتهاء ميعاد التظلم ، أو بعد الفصل فيه •

مادة ٤١ - لعضو النقابة الذى بيده أمر بتقدير أتعابه أو محضر صلح مصدق عليه من المجلس المختص أن يحصل على حقه بالتنفيذ على أموال من صدر أمر التقدير ضده بالطرق القانونية •

الباب السادس

النظام التأديبي

مادة ٤٢ - يحاكم أمام الهيئة التأديبية كل من أخل من الأعضاء بأحكام هذا القانون أو بأداب المهنة وتقاليدها أو امتنع عن تنفيذ قرارات الجمعية العمومية أو مجلس النقابة أو قرارات الجمعية العمومية بالمحافظات أو مجالس النقابات الفرعية أو ارتكب أمورا مخلة بشرف المهنة أو تحط من قدرها أو أهمل في عمل يتصل بمهنته .

مادة ٤٣ - تكون العقوبات التأديبية على الوجه الآتي :

- (أ) التنبيه .
- (ب) الانذار .
- (ج) اللوم .
- (د) 'غرامة لغاية مائة جنيه على أن تدفع لخزينة النقابة .
- (هـ) الوقف مدة لا تتجاوز سنة .
- (و) اسقاط العضوية من النقابة . ويترتب على ذلك الشطب من سجلات وزارة الصحة وفي هذه الحالة لا يكون للعضو الحق في مزاوله المهنة الا بعد اعاده قيده بالنقابة .

وذلك كله مع عدم الاخلال بلقائمة الدعوى العمومية أو الدعوى المدنية أو الدعوى التأديبية ان كان لها محل .

مادة ٤٤ - يرفع مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية الدعوى التأديبية أمام الهيئات التأديبية المختصة .

مادة ٤٥ - اذا اتهم عضو من أعضاء النقابة بجناية أو جنحة متصلة بمهنته وجب على النيابة اخطار النقابة قبل البدء في التحقيق وللنقيب أو

رئيس النقابة الفرعية أو من يندبه أيهما من أعضاء مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية حضور التحقيق مالم تقرر سريته — وإذا رأت النيابة أن التهمة المسندة لعضو النقابة لا تستوجب المحاكمة الجنائية أبلفت نتيجة التحقيق إلى مجلس النقابة الفرعية للنظر في إحالته للهيئات التأديبية إذا رأى محلاً ذلك .

وللطبيب البيطرى الحق في حالات التقاضى المختلفة الخاصة بالمهنة طلب تدخل النقابة كطرف ثالث ، وللمجلس النقابة المختص التدخل كطرف ثالث في أية دعوى أمام القضاء تتعلق بمبدأ عام يهم مهنة الطب البيطرى .

مادة ٤٦ — يجوز لمجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية بأغلبية ثلثي أعضائه أن ينبه أحد الأطباء البيطريين بالمحافظة الى تلافى ما وقع منه من أخطاء خاصة بالمهنة .

كما يجوز له أن يوقع عليه غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات تدفع لصندوق النقابة وذلك بعد دعوة الطبيب البيطرى للحضور أمام المجلس لسماع أقواله وللطبيب البيطرى الحق في التظلم من هذا الاجراء أمام مجلس النقابة خلال ثلاثين يوماً من اعلانه به ويكون قراره نهائياً .

مادة ٤٧ — تجرى التحقيقات بالنقابة أو النقابة الفرعية بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض من :

- (١) وكيل النقابة
 - (٢) عضو من النيابة الادارية على مستوى المحافظة
 - (٣) سكرتير عام النقابة أو سكرتير النقابة الفرعية
- أعضاء

مادة ٤٨ — تشكل بالنقابة هيئة تأديب ابتدائية ، تتكون من عضوين يختارهما المجلس من بين أعضائه وأحد النواب بإدارة الفتوى والتشريع لوزارة الصحة وتكون رئاسة هذه الهيئة لأقدم العضوين قيدا مالم يكن

أحدهما عضواً بهيئة مكتب مجلس النقابة فتكون له رئاستها وترفع الدعوى أمام هذه الهيئة بناءً على قرار من مجلس النقابة الفرعية بالمحافظة أو بقرار من مجلس النقابة والنقابة الفرعية ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام الهيئة التأديبية .

مادة ٤٩ — يكون استئناف قرارات هيئة التأديب الابتدائية أمام هيئة تأديب استئنافية تتكون من إحدى دوائر محكمة استئناف القاهرة وعضوين يختار المجلس أحدهما من بين أعضائه ويختار ثانيهما الطبيب البيطرى المحال الى المحاكمة التأديبية من بين الاطباء البيطريين فإذا لم يعمل الطبيب البيطرى حقه فى الاختيار خلال أسبوع من تاريخ اعلانه بالجلسة المحددة لمحاكمته اختار المجلس العضو الثانى .

مادة ٥٠ — يعلن الطبيب البيطرى بالحضور أمام هيئة التأديب بكتاب سجل بعلم الوصول قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر يوماً على الأقل ويوضح هذا الكتاب ميعاد الجلسة ومكانها وملخص التهمة أو التهم المنسوبة اليه .

مادة ٥١ — يجوز للعضو المدعى عليه أن يحضر بنفسه أو أن يوكل من يشاء من أعضاء النقابة أو المحامين للدفاع عنه .

وللهيئة التأديبية أن تأمر بحضور المدعى عليه شخصياً .

مادة ٥٢ — يجوز لكل من المدعى عليه ولجنة التحقيق وهيئة التأديب استدعاء الشهود الذين يرى سماع شهادتهم . ومن يتخلف من هؤلاء الشهود عن الحضور بغير عذر مقبول أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد زوراً أمام هيئة التأديب يحال الى النيابة العامة .

مادة ٥٣ — تكون جلسات التأديب سرية ويصدر القرار بعد سماع أقوال وطلبات الاتهام ودفاع الطبيب البيطرى أو من يوكله للدفاع عنه .

ويجب أن يكون القرار مسبيا ويصدر في جلسة علنية ، ولا تكون القرارات الصادرة بالوقف أو باسقاط العضوية ذات أثر لدى جميع الهيئات الرسمية الا بعد أن يصير القرار نهائيا وتبلغ القرارات التأديبية النهائية الى مجلس النقابة ووزير الصحة والجهات التي يعمل بها العضو وتسجل في سجلات معدة ذلك .

مادة ٥٤ - تجوز المعارضة في قرار هيئة التأديب الصادر في غيبة المتهم وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بالقرار على يد محضر وتكون المعارضة بتقرير يدون في سجل معد لذلك .

مادة ٥٥ - يجوز لمن صدر القرار ضده كما يجوز لمجلس النقابة بناء على طلب لجنة التحقيق أن يستأنف القرار أمام هيئة التأديب الاستئنافية خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان القرار الى المتهم اذا كان حضوريا أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة اذا كان غائبا .

مادة ٥٦ - اذا حصل من أسقطت عضويته ، على أدلة جديدة تثبت براءته جاز له بعد موافقة مجلس النقابة أن يظن في القرار الصادر باسقاط عضويته بطريق التماس إعادة النظر أمام هيئة التأديب الاستئنافية فاذا رفض طلبه جاز تجديده بعد مضي سنة بشرط أن يقدم أدلة غير الأدلة السابق تقديمها .

مادة ٥٧ - لمن صدر قرار تأديبي باسقاط عضويته أن يطلب بعد مضي سنتين على الأقل من مجلس النقابة إعادة قيد اسمه في الجدول فاذا رأى المجلس أن المدة التي مضت على اسقاط عضويته كانت كافية لاصلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع منه جاز للمجلس أن يقرر إعادة العضوية اليه وفي هذه الحالة تحسب أقدميته من تاريخ هذا القرار ويؤدي الطبيب البيطري رسم قيده قدره عشرة جنيهات لصندوق النقابة فاذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده بعد سنة من تاريخ الرفض مع عدم الاخلال بحقه في الطعن أمام الجهات القضائية المختصة .

مادة ٥٨ - لا تحول محاكمة العضو جنائيا أو تأديبيا أمام هيئات التأديب المختصة بالجهة التي يعمل بها دون محاكمته تأديبيا طبقا لاحكام هذا القانون .

الباب السابع

أحكام عامة وانتقالية

مادة ٥٩ - يستمر المجلس الحالي لنقابة الاطباء البيطريين المنشأة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ ، والجمعية العمومية الحالية في ممارسة اختصاصاتها بصفة مؤقتة الى أن توضع اللائحة التنفيذية لهذا القانون وأجراء الانتخابات لجميع المستويات المنصوص عليها في هذا القانون ، خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به .

مادة ٦٠ - الاعضاء المقيدون وقت العمل بهذا القانون يسجلون النقابة يقيدون طبقا لاحكام هذا القانون بغير دفع رسم قيد جديد وتحتبر أقدميتهم في النقابة من تاريخ قيدهم بسجلات وزارة الصحة .

مادة ٦١ - عضوية النقابة انجبارية على كل طبيب بيطرى يزاول مهنته وعلى أعضاء النقابة المشار اليهم في المادة ٦٠ من هذا القانون أن يخطرأ مجلس النقابة بكتاب موصى عليه بوظائفهم وعناوين أعمالهم الحالية وأرقام قيدهم بالسجلات القديمة وذلك خلال شهرين على الاكثر من تاريخ صدور هذا القانون وعلى من لم يسبق قيدهم بالنقابة أن يطلبوا الى مجلس النقابة خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون ادراج أسمائهم بسجلاتها طبقا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٦٢ - لا يجوز مزاوله المهنة بأية صورة من الصور الا بعد القيد في الجدول العام للنقابة والتسجيل في النقابة الفرعية ، كما أن استمرار القيد شرط من شروط مزاوله المهنة .

مادة ٦٣ - لمجلس النقابة أن يقرر تفرغ عضو أو عضوين من بين أعضائه على أن يكون من بينهما السكرتير العام .

فإذا كان المتفرغ من العاملين في الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات أو الشركات تم التفرغ عن طريق الاعارة لمدة أربع سنوات على الأكثر بعد موافقة الجهات التي يعمل بها المطلوب تفرغهم ويجوز اتباع نفس النظام التفرغ بالنسبة لسكرتيري النقابات الفرعية ، وتحمل النقابة أو النقابة الفرعية مرتبات المتفرغين .

مادة ٦٤ - تؤول أموال نقابة الاطباء البيطريين المنشأة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ الى النقابة المنشأة بهذا القانون .

مادة ٦٥ - يلغى العمل بأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ .

مادة ٦٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ربيع الاخر سنة ١٣٨٩ (١٤ يولييه سنة ١٩٦٩) .

القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٦

بإنشاء نقابة مهنة التمريض (١ ، ٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الأول

إنشاء النقابة وأهدافها

مادة ١ - تنشأ نقابة تسمى نقابة مهنة التمريض تكون لها الشخصية الاعتبارية وتعتبر الهيئة الممثلة للمرضين والمرضات المتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية ويكون مقرها القاهرة ، ولها فروع بالمحافظات طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٢ - تحمل النقابة على تحقيق الاهداف التالية :

- ١ - الارتقاء بالمستوى العلمى والمنهى للاعضاء والمحافظة على كرامة وتقاليد المهنة ووضع وتطبيق الأسس الكلية بتنظيم ممارسة المهنة وأداء أعضاء النقابة لواجباتهم فى خدمة البلاد ومراقبة تنفيذها .
- ٢ - جمع كلمة الاعضاء وخلق روح التضامن فيما بينهم والتعبير

(١) الجريدة الرسمية فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧٦ - العدد ٣٧ مكرر .
(٢) الاعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى هذا القانون الغيت بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٣/٧/٢٨ - العدد ٣٠) الملغى بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٦/٨/٢١ - العدد ٣٤ تابع) .

عن آرائهم في المسائل الوطنية والاجتماعية والمهنية ، ورعاية مصالح الاعضاء المشروعة والعمل على تهيئة فرص العمل لهم •

٣ - تعبئة قوى أعضاء النقابة وتنظيم جهودهم في خدمة المجتمع لتحقيق الاهداف القومية ومواجهة مشكلات التطبيق واقتراح الحلول المناسبة لها والاشتراك الايجلبى في العمل الوطنى •

٤ - الاسهام في رسم سياسة تعليم التريض وتطوير برامجيه ومناهجه بحيث يساير حاجات المجتمع ودراسة ونشر وسائل تحسين الخدمة التريضية ومتابعة البحوث والابتكارات العلمية والتطبيقية في هذا المجال •

٥ - التعاون مع نقابات وجمعيات وهيئات ومنظمات واتحادات التريض بالدول الاخرى في مجال رفع مستوى التريض وتبادل المعلومات والخبرة فيما بينها •

٦ - رعاية الاعضاء وأسرهه صحيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا •

الباب الثانى

شروط العضوية والقيده بجداول النقابة

مادة ٣ - يشترط فيمن يكون عضوا بالنقابة ما يأتى :

١ - أن يكون متمتعا بجنسية جمهورية مصر العربية ويجوز لمجلس النقابة أن يقبل في عضوية النقابة رعايا الدول العربية الذين تتوافر فيهم شروط العضوية بشرط المعاملة بالمثل •

٢ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة •

٣ - ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة مالم يكن قد رد اليه اعتباره في الحالين •

٤ - أن يكون حاصلًا على أحد المؤهلات الدراسية الآتية :

(أ) بكالوريوس التمريض من أحد المعاهد العليا المصرية أو شهادة معادلة له .

(ب) دبلوم أحد المعاهد الفنية الصحية التابعة لوزارة الصحة (شعبة تمريض) أو ما يعادله .

(ج) دبلوم تمريض وتوليد خريجات المدارس الملحقة بكليات طب الجامعات « نظام قديم » أو ما يعادله .

(د) دبلوم التمريض نظام ثلاث سنوات أو ما يعادله .

(هـ) دبلوم تمريض المدارس الفنية الثانوية أو ما يعادله .

(و) شهادة مساعدات ومساعدى الممرضات ومساعدات المولدات .

٥ - أن يكون حاصلا على ترخيص بمزاولة المهنة من وزارة الصحة .

ويجب على المدارس والمعاهد وغيرها عن الجهات التى يتخرج منها حملة المؤهلات المنصوص عليها فى الفقرات السابقة اخطار النقابة بأسماء الخريجين ودرجات تخرجهم ومجال اقامتهم خلال ستين يوما على الاكثر من تاريخ اعلان نتيجة الامتحان .

مادة ٤ - تشكل لجان القيد برئاسة أحد وكلى النقابة وعضوين من مجلس النقابة يضارهما المجلس وممثلين لحملة المؤهلات المختلفة المنصوص عليها فى المادة ٣ ، ويقدم طلب القيد طبقا للنظام الداخلى للنقابة ، وعلى الطالب أن يؤدى مع الطلب رسما قدره ثلاثة جنيهات ولا يرد هذا الرسم بأى حال من الاحوال .

وتقرر لجنة القيد قيد الاسم فى الجدول الخاص بعد التحقق من توافر شروط القبول فى الطالب طبقا للاوضاع والاجراءات التى يحددها النظام الداخلى .

ويجب أن يكون قرار اللجنة برفض القيد مسببا وفى هذه الحالة تسلم

صورة من قرارها الى الطالب أو ترسل اليه بكتاب موسى عليه بعلم الوصول خلال أسبوع من تاريخ صدور القرار •

وفي جميع الاحوال يجب أن يصدر قرار اللجنة خلال شهرين من تاريخ استيفاء الاوراق المطلوبة •

مادة ٥ - يجوز للطالب أن يتظلم من القرار الذي يصدر برفض قيده الى مجلس النقابة خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ اعلانه بهذا القرار •

وفصل مجلس النقابة في التظلم بعد تكليف الطاعن بالحضور بكتاب موسى عليه لسماع أقواله على ألا يكون لاعضاء لجنة القيد المختصة صوت محدود في قرار المجلس بقبول التظلم أو رفضه ، ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون أن يجيب عنه المجلس بمثابة رفضه •

ولن صدر قرار برفض تظلمه أن يطعن فيه أمام محكمة القضاء الادارى خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بالقرار أو بانقضاء الستين يوما المذكورة •

ولا يجوز للطالب اذا رفض طلب قيد اسمه أن يجدد طلبه الا اذا زالت الاسباب التي حالت دون قبوله •

مادة ٦ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٩) لا يجوز مزاوله مهنة التمريض بأية صورة من الصور الا بعد القيد في جداول النقابة •

• ويجوز لمجلس النقابة - على سبيل الاستثناء - أن يمنح تصريحاً مؤقتاً محدد المدة بمزاولة المهنة للأجانب الذين تتوافر فيهم باقى شروط المادة ٣ من هذا القانون ، وذلك بناء على طلب الجهات التي تستخدمهم وبعد أداء رسم مقداره ثلاثون جنيها سنويا •

الباب الثالث

الفصل الأول : أجهزة النقابة وطريقة تشكيلها

مادة ٧ - يشكل التنظيم العام للنقابة كما يلي :

- (أ) الجمعية العمومية •
- (ب) مجلس النقابة •
- (ج) الجمعية العمومية لكل شعبة •
- (د) مجالس الشعب •
- (هـ) النقابات الفرعية ، وتشكل كل منها من :
 - ١ - الجمعية العمومية للنقابة الفرعية •
 - ٢ - مجلس النقابة الفرعية •

مادة ٨ - تقدم طلبات الترشيح للمراكز النقابية الخالية على كافة المستويات في الموعد الذي يحدده مجلس النقابة خلال شهر ديسمبر من كل عام ، ويتم الاعلان عن هذا الموعد في جريدتين يوميتين طبقا للاوضاع التي يحددها النظام الداخلى للنقابة •

مادة ٩ - تجرى الانتخابات لجميع المستويات النقابية عن طريق الانتخابات المباشرة بالاقتراع السرى بالمقر الرئيسى للنقابة أو في مقر النقابات الفرعية أو غيرها من أماكن التجمعات الكبيرة للأعضاء على أن تكون لكل منها لجنة فرعية للاختيار وصناديق انتخاب مستقلة ، وذلك كله طبقا للاوضاع والاجراءات التى يحددها النظام الداخلى للنقابة •

ولا يجوز لاي من أعضاء النقابة بخير عذر يقبله مجلس النقابة أو النقابات الفرعية التخلف عن تأدية الواجب الانتخابى والا التزم بسداد اشتراك اضافى قدره جنية واحد يخصص لمنحوق المعاشات والاعانات بالنقابة •

وتسرى فيما يتعلق بتحصيل هذا الاشتراك الاضافى وسداده القواعد المقررة بشأن الاشتراك الاصلى .

ونظري بطاقة الانتخاب اذا انتخب العضو عددا يقل أو يزيد عن العدد المطلوب .

وفوز بالعضوية فى جميع الاحوال التى لم يرد بشأنها نص خاص الحاصلون على أكثر الاصوات الصحيحة للحائرين وينتخب عند التساوى فى الاصوات الاقدم قيما فى جداول النقابة .

مادة ١٠ - تكون مدة العضوية فى مجالس التنظيمات النقابية على كافة مستوياتها أربع سنوات .

وتسقط عضوية نصف عدد أعضائها بعد سنتين بالقرعة لأول مرة وتنتهى عضوية النصف الثانى بانقضاء أربع سنوات على انتخابهم .

وتستمر عضوية من انتهت مدته من أعضاء هذه المجالس حتى انتخاب من يحل محله .

ولا يجوز انتخاب العضو لأكثر من مرتين متتاليتين .

الفصل الثانى

الجمعية العمومية

مادة ١١ - تشكل الجمعية العمومية للنقابة من جميع الاعضاء المقيدة أسماؤهم فى الجداول الذين سدوا الاشتراكات المستحقة حتى نهاية السنة المالية السابقة على موعد انعقاد الجلسة .

مادة ١٢ - تختص الجمعية العمومية بما يلى :

- ١ - انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة .
- ٢ - مناقشة وإقرار السياسة العامة للنقابة .

- ٣ - اقتراح تعديل قانون النقابة •
- ٤ - اقرار النظام الداخلى للنقابة ^(١) ولوائح آداب المهنة •
- ٥ - اعتماد الحساب الختامى للسنة المنتهية بعد الاطلاع على تقرير مراقبى الحسابات •
- ٦ - تعيين مراقبين للحسابات وتصديق أتعابهم •
- ٧ - مناقشة الميزانية السنوية للنقابة وفروعها عن السنة المقبلة واعتمادها •
- ٨ - اعتماد التقرير السنوى عن نشاط النقابة •
- ٩ - اقتراح القواعد التى تمنح بمقتضاها الاعانات والمعاشات تبعا لحالة صندوق المعاشات والاعانات •
- ١٠ - النظر فيما يهم النقابة من مسائل يرى مجلس النقابة عرضها عليها أو يتضمنها طلب عقد الجمعية العمومية لاجتماع غير عادى •
- ١١ - النظر فى المسائل التى يرى وزير الصحة عرضها على الجمعية •
- ١٢ - النظر فى الاقتراحات المقدمة من الاعضاء •
- ١٣ - الاختصاصات الاخرى المنصوص عليها فى هذا القانون •

مادة ١٢ - تعقد الجمعية العمومية اجتماعها خلال شهر مارس من كل عام فى مقر النقابة بالقاهرة أو فى أى مكان آخر يحدده مجلس النقابة ، ويجوز دعوتها الى اجتماع غير عادى كلما رأى المجلس ضرورة لذلك •
وتعقد الجمعية العمومية فى الموعد الذى يحدده مجلس النقابة خلال شهر من تاريخ تقديم طلب مسبب له موقع من مائتى عضو على الأقل من أعضائها الذين لهم حق الاشتراك فى مداولتها •

(١) صدر النظام الداخلى لنقابة مهنة التمريض بموجب قرار وزير الصحة رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٧٨ (الوقائع المصرية فى ١٦/١٠/١٩٧٨ - العدد ٢٣٧) ، وعدل بالقرارات ارقام ٦٠٩ لسنة ١٩٨٣ و ٧٧١ لسنة ١٩٨٤ و ٤٥ لسنة ١٩٨٦ و ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ •

وعلى وزير الصحة دعوة الجمعية العمومية غير العادية للانعقاد خلال ١٥ يوما إذا لم يتم مجلس النقابة بدعوتها خلال المهلة المشار إليها في الفقرة السابقة ، والا انعقدت بعد ذلك في الموعد الذي يحدده طالبو انعقاد الجمعية .

مادة ١٤ - تكون الدعوة لحضور الجمعية العمومية العادية بالنشر في صحيفتين يوميتين صباحيتين يختارهما مجلس النقابة ، وذلك قبل موعد الانعقاد بخمسة عشر يوما على الأقل .

مادة ١٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٨) لا يكون انعقاد الجمعية العمومية للنقابة صحيحا الا اذا حضره أربعمائة عضو فاذا لم يكتمل هذا العدد يؤجل الاجتماع لمدة ساعتين ولا يكون الاجتماع الثاني صحيحا الا اذا كان عدد الاعضاء الحاضرين مائتي عضو على الأقل وتكرر الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية حتى يكتمل هذا العدد .

مادة ١٦ - لا يجوز للجمعية العمومية أن تتظفر في غير المسائل المدرجة في جدول أعمالها الا ما يرى مجلس النقابة عرضه عليها من المسائل العاجلة التي تكون قد طرأت بعد توجيه الدعوة وتمت دراستها .

ولكل عضو من أعضاء النقابة حق تقديم أى اقتراح الى الجمعية العمومية بشرط أن يصل الاقتراح عن طريق مجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية العمومية بأسبوعين على الأقل .

مادة ١٧ - يرأس النقيب الجمعية العمومية فاذا تغيب تكون الرئاسة لكبير الوكيلين سنا وفي حالة غيابه يتولى رئاسة الجمعية الوكيل الثاني وفي حالة غيابهما يتولى الرئاسة أكبر أعضاء مجلس النقابة الحاضرين سنا .

ويصدر قرار الجمعية العمومية بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين فاذا تسلوت يرجع رأى الجانب الذى فيه الرئيس ، وفي حالة اقتراح

تعديل قانون النقابة يجب أن يصدر القرار من الجمعية العمومية بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائها الحاضرين .

مادة ١٨ — لوزير الصحة أن يظمن في صحة انعقاد الجمعية العمومية أو قراراتها أو في انتخاب النقيب وأعضاء المجلس وذلك بتقرير يودع قلم كتاب محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغه بقرارات الجمعية العمومية أو بنتيجة الانتخاب .

كما يجوز لمائة عضو على الأقل من حضروا الجمعية العمومية الطعن أمام المحكمة المذكورة في صحة انعقاد الجمعية أو في قراراتها أو نتيجة الانتخاب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية وذلك بتقرير مسبب ومصدق على الأمضاءات الموقع بها عليه من الجهة المختصة . والا كان الطعن غير مقبول شكلا وتفصل المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال وذلك بعد سماع أقوال نائب عن إدارة قضايا الحكومة وأقوال النقيب أو من ينوب عنه وأحد الأعضاء مقدمي الطعن أو من يمثله .

مادة ١٩ — إذا حكم بقبول الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية أو في قراراتها أو ببطالان عملية الانتخاب بالنسبة إلى النقيب أو خمسة فأكثر من أعضاء مجلس النقابة يعاد دعوة الجمعية إلى الاجتماع في مدى ثلاثين يوما من تاريخ الحكم فإذا كان عدد من أبطل انتخابه أقل من ذلك حل محله من يليه من المرشحين .

الفصل الثالث

مجالس النقابة والنقيب

مادة ٢٠ — يشكل مجلس النقابة من النقيب وعدد من الأعضاء لا يقل عن ١٦ ولا يزيد على ٣٠ عضوا من المقيدين بجدول النقابة قبل أول يناير السابق للانعقاد ويتمين أن يكون بمجلس النقابة ممثلون لكل الشعب المينة

بالمادة ٣٣ وأن يكون نصف عدد الاعضاء من بين من مضى عليهم في ممارسة المهنة خمسة عشر عاما على الاقل والنصف الاخر ممن لم تمض عليهم هذه المسدة .

ويحضر اجتماعات المجلس رؤساء النقابات الفرعية ولا يكون الاجتماع صحيحا الا اذا حضره اغلبيه الاعضاء المنتخبين .

ويبين النظم الداخلى عدد ممثل كل شعبه واجراءات الترشيح وأوضاعه .

مادة ٢١ - ينتخب أعضاء الجمعية العمومية النقيب وأعضاء المجلس في الموعد الذي يحدده مجلس النقابة ، على أن يكون في وقت واحد بمقرها بالقاهرة ويمتاز النقابات الفرعية وغيرها من أمكن التجمع الكبيرة لأعضاء النقابة في المحافظات وذلك طبقا للأوضاع والجراءات التي يحددها النظم الداخلى .

مادة ٢٢ - ينتخب مجلس النقابة سنويا من بين أعضائه وكيلين أحدهما من خريجي المعهد العالي للتمريض وسكرتيرا عاما وأميناً للصندوق وسكرتيرا مساعدا وأميناً مساعدا للصندوق ويكونون مع النقيب هيئة مكتب النقابة .

مادة ٢٣ - مدة العضوية في مجلس النقابة أربع سنوات ويتم كل سنتين انتخاب نصف عدد الاعضاء على أنه بعد انقضاء السنتين الأوليين تنتهى مدة نصف عدد الاعضاء بطريق القرعة ثم يصبح التجديد النصفى بالدور والتسلسل كل سنتين ، وتستمر عضوية من انتهت مدته من أعضاء مجلس النقابة حتى انتخاب من يحل محله .

ولا يجوز انتخاب العضو أكثر من مرتين متتاليتين .

مادة ٢٤ - لمجلس النقابة أن يقرر تفرغ ثلاثة على الأكثر من أعضائه على أن يكون من بينهم السكرتير العلم .

فاذا كان المتفرغ من العاملين في الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات أو الشركات ، تم التفرغ عن طريق الاعارة لمدة أربع سنوات متتالية على الاكثر بعد موافقة الجهات التي يعمل بها المطلوب تفرغهم .

وتتحمل النقابة بمرتبات هؤلاء المتفرغين .

مادة ٢٥ - مدة النقيب أربع سنوات ولا يجوز انتخابه أكثر من مرتين متتاليتين وينتخب النقيب من بين الاعضاء الذين مضى على تخرجهم خمسة عشر عاما على الأقل .

مادة ٣١ - يرأس النقيب مجلس النقابة فاذا تغيب يرأسه الوكيل الاكبر سنا فاذا تغيب يرأسه الوكيل الثاني فاذا تغيب كلاهما يرأسه أكبر الاعضاء الحاضرين سنا ويمثل النقيب النقابة لدى القضاء والجهات الادارية وفي علاقاتها بالغير ، ويقوم بتنفيذ قرارات الجمعية العمومية ومجلس النقابة .

ويجوز للنقيب أن يفوض وكيلى النقابة في ممارسة بعض اختصاصاته .

مادة ٢٧ - اذا خلا مركز النقيب لاي سبب حل محله الوكيل الاكبر سنا الى أن ينتخب في أول اجتماع تال للجمعية العمومية النقيب الجديد واذا خلا مركز أحد أعضاء مجلس النقابة لاي سبب حل محله العضو الحائز على أكبر عدد من الاصوات بعد آخر عضو انتخب لعضوية المجلس من نفس تمثيلة النقابى وفي جميع الاحوال تكون مدة العضو الجديد في المجلس المدة المتبقية من مدة سلفه .

مادة ٢٨ - يختص مجلس النقابة بما يلى :

- ١ - العمل على تحقيق أهداف النقابة ووضع وسائل تنفيذها ومتابعتها .
- ٢ - اعداد مشروع النظام الداخلى للنقابة ولاحقة تعاليد المهنة ومزاوالتها وما يرى ادخاله عليها من تعديلات ومراقبة تنفيذها ، على أن يصدر كل منها بقرار من وزير الصحة بعد موافقة الجمعية العمومية عليها .

- ٣ - دعوة الجمعية العمومية للاقتراع وتنفيذ قراراتها .
 - ٤ - اختيار ممثلى النقابة فى المجالس والهيئات واللجان والمؤتمرات على مستوى الجمهورية وعلى المستوى الدولى .
 - ٥ - ادارة أموال النقابة وقبول الهبات والتبرعات والاعانات وسائر الموارد الاخرى والاشراف على حسابات النقابة وتحصيل الرسوم والاستراكات .
 - ٦ - اعداد مشروع ميزانية النقابة والصابب الختامى لها .
 - ٧ - النظر فى الشكوى المتطعة بتصرفات الاعضاء .
 - ٨ - تنظيم جداول النقابة والاشراف على القيد فيها .
 - ٩ - التعبير عن رأى الاعضاء فى مسائل الاجتماعية والوطنية .
 - ١٠ - دراسة المقترحات المقدمة من الاعضاء .
 - ١١ - التسوية الودية لاي نزاع ينشأ بين الاعضاء أو بينهم وبين الغير بسبب ممارسة المهنة .
 - ١٢ - الفصل فى التظلمات المقدمة من أصحاب الشأن من قرارات لجنة الصندوق والمعاشات والاعانات .
 - ١٣ - تعيين العاملين بالنقابة وتحديد أجورهم ونأديبهم وفصلهم .
 - ١٤ - الاتصال بالجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة والجهات المختلفة والافراد فيما يتعلق بشئون النقابة أو بتنفيذ هذا القانون .
 - ١٥ - الاختصاصات الاخرى المنصوص عليها فى هذا القانون .
- مادة ٢٩ - يجتمع مجلس النقابة مرة على الاقل كل شهر بناء على دعوة من النقيب أو بناء على طلب كتابى مسبب من خمسة على الاقل من أعضاء المجلس .

مادة ٣٠ — نسقط بقرار من مجلس النقابة عضوية من يفقد من أعضاء المجلس أحد الشروط اللازمة لانتخابه .

ويجوز بقرار من المجلس إسقاط عضوية المجلس عن يتغيب عن أعضائه عن جلساته ثلاث مرات متتالية أو خمس مرات متفرقة طوال العام دون أعذار يقبلها المجلس وذلك بعد سماع أقواله .


مادة ٣١ — يشكل مجلس النقابة سنوياً من بين أعضائه لجان للإشراف على أوجه النشاط التي يراها المجلس .

ويشكل المجلس سنوياً من بين أعضائه لجنة لصندوق المداشات والاعانات ولجنة للشكاوى على أن تمثل فيها الشعب المختلفة للنقابة وتختص ببحث الشكاوى التي تقدم من أعضاء النقابة وتقديم تقرير عن هذه الشكاوى ومقترحاتها بشأنها لمرضها على مجلس النقابة .

الفصل الرابع

شعب النقابة

مادة ٣٢ — تنشأ بالنقابة الشعب الآتية :

- ١ — شعبة خريجي المعاهد العليا للتريض وما يعادلها .
- ٢ — شعبة خريجي المعاهد الصحية الفنية وما يعادلها .
- ٣ — شعبة خريجات مدارس التريض والتوليد الملحق بكلية طب الجامعات والمستشفيات التابعة لوزارة الصحة (نظام قديم) — وخريجات مدارس التريض نظام الثلاث السنوات — وخريجي  المدارس الفنية الثانوية للتريض .
- ٤ — خريجي وخريجات مدارس مساعدات الممرضات (شهادة تريض) — نظام سنة ونصف) ومساعدات المولدات (شهادة توليد نظام سنة ونصف) .

ويجوز للجمعية العمومية للنقابة بناء على اقتراح مجلسها ادماج شعبة في أخرى أو انشاء شعب جديدة •

ويحدد النظام الداخلى للنقابة ما تشمله كل شعبة من فروع التخصص الفنية المختلفة والقواعد الخاصة بتمثيلها في المنظمات النقابية بكافة مستوياتها •

مادة ٣٣ — تتكون الجمعية العمومية للشعبة من جميع الاعضاء المقيدين لديها ويبين النظام الداخلى الشروط والافضاع اللازمة لصحة انعقاد الجمعية العمومية للشعب ونطاق اختصاصاتها وغير ذلك من القواعد المتعلقة بممارسة هذه الاختصاصات •

مادة ٣٤ — يدير كل شعبة مجلس ينتخبه اعضاؤها من عدد لا يقل عن سبعة ولا يجاوز خمسة عشرة عضوا وينتخب مجلس الشعبة من بين اعضائه رئيسا للشعبة وسكرتيرا لها وتكون مدة العضوية في مجالس الشعب اربعة سنوات ويتجدد كل سنتين انتخب نصف الاعضاء •

ويبين النظام الداخلى عدد اعضاء مجلس كل شعبة وشروط واجراءات انتخابهم •

مادة ٣٥ — يختص مجلس الشعبة بالنظر في شئون اعضاء الشعب التى يمثلها والعمل على تحقيق اهداف النقابة في مجال الشعبة ويحدد النظام الداخلى العلاقة بين مجلس النقابة ومجالس الشعب واجراءات ممارسة مجالس الشعب لاختصاصاتها •

الفصل الخامس

التقابات القرعية

مادة ٣٦ — يجوز بقرار من مجلس النقابة انشاء نقابات فرعية بالمحافظات فيما عدا محافظة القاهرة — وذلك وفقا للقواعد التى يحددها النظام الداخلى •

وتلترم النقابة الفرعية ومجلسها بأهداف النقابة العامة فى نطساق
الختصاصها ويبين النظام الداخلى للنقابة النظام المالى والادارى والحسابى
للنقابة الفرعية .

مادة ٢٧ - تتكون الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من جميع الاعضاء
المقيدين بها الذين سددوا الاشتراكات المستحقة عليهم حتى نهاية السنة
المالية السابقة على موعد انعقاد الجلسة .

وتعقد الجمعية اجتماعها السنوى فى شهر فبراير من كل عام ويتولى
رئيس النقابة الفرعية رئاسة الجمعية العمومية وفى حالة تغيبه تكون
الرئاسة لكبر أعضاء هذه الجمعية سنا .

ويجوز لمجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية دعوة الجمعية العمومية
الى اجتماع غير عادى كما يجوز لخمسين عضواً من أعضاء النقابة الفرعية
دعوها الى هذا الاجتماع بشرط أن يخطر مجلس النقابة مقدماً بالفرض
الذى من أجله دعت الجمعية العمومية وبالموعد المحدد للاجتماع .

مادة ٢٨ - تختص الجمعية العمومية للنقابة الفرعية بما يأتى :

(١) انتخاب رئيس النقابة الفرعية وأعضاء مجلس ادارة النقابة .

(ب) بحث أعمال النقابة الفرعية واعتماد الميزانية السنوية والحساب
الختامى لها .

(ج) النظر فى الاقتراحات المقدمة من الاعضاء قبل موعد انعقاد الجمعية
بعشرة أيام على الأقل .

مادة ٣٩ - تنتخب الجمعية العمومية للنقابة الفرعية رئيساً ومجلساً
لادارتها كل أربع سنوات يراعى فيه تمثيل حملة المؤهلات المختلفة ويبين

النظام الداخلي طريقة الانتخاب وعدد الاعضاء وكيفية تمثيل حملة المؤملات .

مادة ٤٠ - ينتخب مجلس النقابة الفرعية في أول اجتماع له سكرتيرا وأميناً للصندوق ويتكون من هؤلاء ومن رئيس النقابة الفرعية هيئة المكتب ويجب أن يكون أعضاء الهيئة من المقيمين في مقر النقابة بالمحافظة .

مادة ٤١ - تسرى على النقابة الفرعية أحكام المادة ١٥ - على أن يكون العدد ٥٠ عضواً على الأقل - والمادة ١٦ والمادة ١٩ من هذا القانون .

مادة ٤٢ - لمجلس النقابة العامة سلطة الاعتراض على ما تتخذه الجمعية العمومية لل نقابات الفرعية أو مجلس النقابة الفرعية من قرارات مخالفة لقانون النقابة أو للنظام الداخلي لها أو تتعارض مع السياسة العامة للنقابة .

مادة ٤٣ - تتكون موارد النقابة الفرعية مما يأتي :

(أ) نصيب صندوق النقابة من قيمة الاشتراكات السنوية ورسوم القيد لأعضاء النقابة بدائرة النقابة الفرعية .

(ب) ما تقرره الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من رسوم الاشتراك في النوادي المحلية الملحقة بالنقابة .

(ج) الهبات والتبرعات والوصايا التي تقبل من مجلس إدارة النقابة الفرعية .

(د) ما يقرره مجلس النقابة الفرعية من إعانات .

(هـ) ما تقرره الدولة للنقابة الفرعية من إعانات ، وتسرى على النقابة الفرعية أحكام المادتين ٤٧ و ٤٨ من هذا القانون .

الباب الرابع

نظام النقابة المالى

مادة ٤٤ — تبدأ السنة المالية للنقابة فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل سنة •

مادة ٤٥ — تتكون إيرادات النقابة من :

أولا — رسوم القيد •

ثانيا — (مستبدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٩) اشتراكات الاعضاء : يلتزم العضو بإداء اشتراك سنوى مقداره تسعة جنيهات ، ن زاد الى أثنى عشر جنيها لمن مضى على تخرجه أكثر من عشر سنوات •

ثالثا — الاعانات التى تمنحها الدولة للنقابة •

رابعا — الهبات والتبرعات والوصايا التى يقبلها مجلس النقابة •

خامسا — (مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٨٤) حصيله الدفعة النقابية وتكون قيمة الطابع مائتين وخمسين مليما ويلصق الزاميا على جميع شهادات التخرج أو صورها والرخص التى تمنحها وزارة الصحة وطلبات الالتحاق التى تقدم الى مدارس ومعاهد التمرير •

سادسا — حصيله المطبوعات والنشرات التى تصدرها النقابة •

سابعا — إيراد استثمارات أموال النقابة •

ثامنا — جميع الموارد الاخرى المشروعة •

مادة ٤٦ — مجلس النقابة هو الامين على أموالها وتحصيلها وحفظها ويختص باقرار صرف النفقات التى تستلزمها أعمال النقابة ونشاطها فى حدود الميزانية المعتمدة وطبقا للاوضاع المحددة فى النظام الداخلى لها •

ويحدد هذا النظام القواعد الخطة بالسلفة المستديمة والمؤقتة المخصصة للمصرف منها في الحالات المستعجلة والطارئة .

مادة ٤٧ - تعفى نقابة مهنة التمريض والنقابات الفرعية لها من كافة أنواع الضرائب والرسوم التي تفرضها الحكومة أو أى سلطة عامة أخرى مهما كان نوعها أو تسميتها وتعفى أموال النقابة والنقابات الفرعية وأموال صندوق المعاشات والاعانات المشبقة منها أو المنقولة وجميع الإيرادات الاستثمارية من كافة أنواع الضرائب والرسوم التي تفرضها الحكومة أو أية سلطة عامة أخرى مهما كان نوعها أو تسميتها .

الباب الخامس

صندوق المعاشات والاعانات

مادة ٤٨ - ينشأ بالنقابة صندوق للمعاشات والاعانات يختص بمنح معاشات واعانات وقتية أو دورية لاءضاء النقابة ولورثتهم طبقا للقواعد المقررة في هذا القانون وفي النظام الداخلى للنقابة .

مادة ٤٩ - تتكون موارد هذا الصندوق مما يأتى :

- أولا - ٧٠٪ من رسوم القيد والاشتراكات السنوية .
- ثانيا - ما تساهم به الدولة سنويا فى دعم هذا الصندوق .
- ثالثا - التبرعات والهبات والوصايا المادرة لمصلحة هذا الصندوق وما يقرره من الموارد الأخرى .
- رابعا - فوائد رصيد صندوق النقابة .
- خامسا - أرباح المطبوعات التى تصدرها النقابة .
- سادسا - ما تقرر الجمعية تفصيله من حصيلة طوابع الخدمة .

مادة ٥٠ — تدبر صندوق المعاشات والاعانات — تحت اشراف مجلس النقابة — لجنة برئاسة أكبر الوكيلين سنا وعضوين من أعضاء المجلس ينتخبهم المجلس لمدة سنة على أن يكون منهم أمين الصندوق •

وتعرض على هذه اللجنة طلبات صرف المعاش والاعانات من الصندوق لحراستها وتقديم توصياتها بشأنها الى المجلس خلال ثلاثين يوما على الأقل من تاريخ تقديم الطلب ولا تكون قرارات اللجنة نافذة الا بعد التصديق عليها من مجلس النقابة •

مادة ٥١ — يكون للعضو الحق في معاش اذا توافرت فيه الشروط الآتية :

أولا — أن يكون قد أدى الى النقابة رسوم الاشتراك المستحقة عليه مالم يكن قد أعفى من أدائها بقرار من مجلس النقابة •

ثانيا — أن يثبت عجزه صحيا عن مزاولة المهنة بقرار من القومسيون الطبى العلم قبل بلوغه سن الستين •

ثالثا — أن يكون قد أحيل الى المعاش أو بلغ سن الستين بشرط أن يكون قد مضت على عضويته المدة التى تحددها اللائحة الداخلية •

رابعا — ألا يكون مزاولا للمهنة بأى صورة من الصور •

ويحدد النظام الداخلى شروط وقواعد صرف المعاشات ومقدارها في ضوء موارد الصندوق •

مادة ٥٢ — في حالة وفاة العضو يصرف للمستحقين عنه معاش طبقا للقواعد والاوزاع والشروط التى يحددها النظام الداخلى للنقابة •

مادة ٥٣ — لمجلس النقابة أن يقرر اعانة وقتية أو دورية للعضو أو ورثته اذا طرأت ظروف تقتضى المساعدة وذلك حتى ولو لم تتوافر شروط استحقاق المعاش •

ويجوز لمجلس النقابة منح قروض بدون فائدة للظروف الطارئة لأعضاء النقابة أو أن يستحق معاش أو إعانة من الصندوق وذلك في الحدود وطبقاً للأوضاع التي يحددها النظام الداخلي وتحصل هذه القروض خصماً من مرتبات أو معاشات المقترضين في الحدود المقررة قانوناً ويجب على الجهات التي تصرف المرتب أو المعاش توفير أقساط أقروض المستحقة خصماً من المرتب أو المعاش إلى النقابة بناء على طلبها بدون أى مقابل ودون حاجة لاتخاذ إجراءات قضائية .

مادة ٥٤ - يجوز الجمع بين المعاش المقرر من النقابة وأى معاش آخر من أية جهة أخرى - طبقاً لآى قانون أو نظام معاشات آخر .

مادة ٥٥ - مع عدم الإخلال بأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية لا يجوز التنازل أو الحجز على المعاشات والمرتبات والإعانات المؤقتة أو الدورية التي تقرر طبقاً لأحكام هذا القانون أو حوالتها للغير .

مادة ٥٦ - لمجلس النقابة وحده حق الفصل نهائياً في كل تظلم من قرارات لجنة الصندوق يقدم من المطالبين والمستحقين لمعاش أو إعانة أو مرتب بمقتضى أحكام هذا القانون . ولا يجوز أن يشترك في إصدار القرار في التظلم أعضاء لجنة الصندوق .

مادة ٥٧ - لمجلس النقابة أن يُميد النظر في كل وقت في المعاش والإعانات السابق تقريرها وفقاً لما تقتضيه حالة الصندوق أو حالة الشخص المتظلم بالمعاش أو الإعانة وذلك طبقاً للقواعد التي يتضمنها النظام الداخلي .

مادة ٥٨ - إذا طرأ ، لآى سبب من الأسباب ، ما يمس كيان النقابة المالى فأعضاء النقابة مجتمعين بهيئة جمعية عمومية أن يقرروا حل الصندوق المنشأ بمقتضى هذا القانون وتوزيع واستخدام رصيد الصندوق ويراعى في التوزيع تفضيل أرباب المعاشات بنسبة المعاش المقرر لكل منهم .

الباب السادس

واجبات الاعضاء

مادة ٥٩ - على العضو أن يتوخى في أداء واجباته تقاليد المهنة ومقتضيات شرفها وعليه قبل مزاوله المهنة أن يؤدي أمام هيئة تشكل من ثلاثة أعضاء يختارهم مجلس النقابة اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أؤدي أعمال مهنتي بالامانة والشرف وأن احافظ على سر المهنة وأنفذ قوانينها واحترم تقاليدها وآدابها »

مادة ٦٠ - لا يجوز لعضو النقابة أن يقوم بأى عمل يننافى مع كرامة المهنة أو تقاليدها .

مادة ٦١ - لا يجوز لعضو النقابة اتخاذ اجراءات قضائية ضد عضو آخر بسبب عمل من أعمال المهنة قبل الحصول على اذن كتابي بذلك من مجلس النقابة ويجوز في حالة الاستعجال صدور هذا الاذن من النقيب أو من ينوب عنه .

فاذا لم يصدر هذا الاذن خلال ثلاثين يوما من تاريخ طلبه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول جاز للعضو اتخاذ هذه الاجراءات .

وذلك كله دون اخلال بحق ذوى الشأن في اتخاذ الاجراءات التحفظية أو الوقتية اللازمة للمحافظة على حقوقهم .

مادة ٦٢ - يجب على كل عضو مقيد بجداول النقابة أن يؤدي الى النقابة في ميعاد أقصاه آخر ديسمبر من كل عام رسم الاشتراك السنوي المستحق .

ويجوز لعضو النقابة أن يؤدي هذا الرسم على أقساط شيرية متساوية .
كما يجوز أن تقوم جهات العمل بسداد أقساط الاشتراك للنقابة خصمًا

من مرتبات أعضاء النقابة العاملين بتلك الجهات وذلك بناء على طلب النقابة
ويعد الحصول من هؤلاء الاعضاء على اقرار يقبلهم الخصم .

واذا لم يؤد عضو النقابة الرسم في الميعاد المحدد نبه الى ذلك بكتاب
مسجل مصحوب بعلم الوصول ، فاذا انقضى شهر من تاريخ ارسال هذا
الكتاب دون أن يقوم العضو بالسداد يجوز لمجلس النقابة اسقاط عضويته
منها ، ولا يقبل في هذه الحالة طلب اعادة قيده الا بعد أداء رسوم القيد
فضلا عن الوفاء برسوم الاشتراك المتأخرة حتى تاريخ اعادة القيد .

مادة ٦٣ - يجوز لمجلس النقابة الاعفاء من رسم الاشتراك لاسباب
قهرية أو انسانية يقرها ويسرى هذا الاعفاء لسنة واحدة قابلة للتجديد
اذا استمرت الاسباب المبررة لذلك .

ويعتبر من أغنى من الوفاء بقيمة الاشتراك في حكم من سدد الاشتراك
في تطبيق أحكام هذا القانون والنظام الداخلي للنقابة .

الباب السابع

التأديب

مادة ٦٤ - يحاكم أمام الهيئات التأديبية للنقابة الاعضاء الذين
يرتكبون أمورا مخلة بشرفهم أو ماسة بكرامة المهنة أو الذين يهملون في
تأدية واجباتهم أما الاعضاء العاملون بالجهاز الادارى للدولة والقطاع
العام والهيئات العامة والوحدات التابعة لها فلا يحاكمون أمام الهيئات
التأديبية المذكورة الا فيما يقع منهم بسبب مزولة المهنة خارج أعمال
وظائفهم .

مادة ٦٥ - تشكل لجنة التحقيق بالنقابة أو النقابة الفرعية من :

وكيل النقابة الذى يختاره مجلس النقابة رئيسا

عضو من النيابة الادارية التي بها مقر النقابة يختاره الرئيس
المختص للنيابة الادارية
أعضاء سكرتير عام النقابة أو سكرتير النقابة الفرعية

مادة ٦٦ - تكون العقوبات التأديبية على الوجه الآتى :

- (أ) لفت النظر •
- (ب) الانذار •
- (ج) الغرامة بحد أقصى عشرون جنيتها على أن تدفع لخزينة النقابة •
- (د) الوقف عن العمل لمدة لا تجوز سنة •
- (هـ) اسقاط العضوية من النقابة ، وفى هذه الحالة لا يكون للمضو الحق فى مزاولة المهنة الا بعد اعادة قيده بالنقابة وسداد رسوم القيد من جديد

مادة ٦٧ - تشكل الهيئات التأديبية للنقابة من درجتين :

وتشكل الدرجة الاولى من :

أحد وكيلى النقابة يختاره النقيب سنويا رئيسا
عضوين يعينهما مجلس النقابة سنويا

وتشكل الدرجة الثانية من :

النقيب رئيسا

أعضاء عضو من مجلس الدولة من ادارة الفتوى بوزارة الصحة لا تقل
درجته عن نائب
ثلاثة يختارهم مجلس النقابة سنويا من الحاصلين على مؤهل المضو

ولا يجوز أن يشترك فى أى من الدرجتين أحد ممن اشتركوا فى لجنة
التحقيق ويجب أن يصدر قرار مجلس التأديب مسجيا •

مادة ٦٨ - ترفع الدعوى الى مجلس التأديب بناء على قرار من مجلس النقابة ويتولى أحد أعضاء لجنة التحقيق الاتهام أمام مجلس التأديب .

مادة ٦٩ - يجوز للمضو المدعى عليه أن يخضر للمحاكمة بنفسه أو ان يوكل من يشاء من أعضاء النقابة أو المحامين للدفاع عنه .
ولهيئة التأديب أن تطلب حضور المضو شخصيا .

مادة ٧٠ - يجوز لكل من المدعى عليه ولجنة التحقيق وهيئة التأديب استدعاء الشهود الذين يرون سماع شهادتهم ، ومن يتخلف من هؤلاء الشهود عن الحضور بغير عذر مقبول أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد زورا أمام هيئة التأديب يحال الى انفيابة العامة ويجرى في شأنه أحكام قانون العقوبات والاجراءات الجنائية .

مادة ٧١ - يعلن عضو النقابة المحال للمحاكمة انتايبية بالحضور أمام الهيئة التأديبية بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل ويوضح هذا الكتاب ميعاد أول جلسة للمحاكمة ومكان انعقادها وملخص التهمة أو التهم المنسوبة اليه .

مادة ٧٢ - تجوز المعارضة في قرار هيئة التأديب الصادر في غيبة المتهم وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بالقرار على يد محضر ، تكون المعارضة بتقرير يدون في سجل معد لذلك .

مادة ٧٣ - يجوز لمن صدر القرار ضده كما يجوز للنقيب - بناء على طلب لجنة التحقيق أن يستأنف القرار أمام هيئة الدرجة الثانية خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان القرار الى المحكوم عليه اذا كان حضوريا أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة اذا كان غاييبا .

ويجوز لمن صدر ضده قرار من مجلس هيئة الدرجة الثانية أن يطعن فيه أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بالقرار .

مادة ٧٤ - تكون جلسات هيئة التأديب غير علنية ويصدر القرار في جلسة علنية .

مادة ٧٥ - تعلن القرارات التأديبية الى المحكوم عليه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال عشرة أيام من تاريخ صدورها ويقوم مقام الاعلان تسليم هذه القرارات لمن صدرت ضده بإيصال كتابي .

مادة ٧٦ - يجب على مجلس النقابة تبليغ القرارات التأديبية النهائية الى الجهة التي يعمل بها من صدرت ضده وذلك خلال أسبوع من تاريخ صدورها .

مادة ٧٧ - اذا حصل من أسقطت عضويته أو أوقف عن مزاوله المهنة على أدلة جديدة تثبت براءته جاز له أن يلتبس من هيئة تأديب الدرجة الثانية ومحكمة القضاء الإداري على حسب الأحوال إعادة النظر في القرار الصادر بإسقاط عضويته .

مادة ٧٨ - يجوز لمن صدر قرار تأديبي بإسقاط عضويته أن يطلب من هيئة الدرجة الثانية التأديبية إعادة قيد اسمه في سجلات النقابة وذلك بعد مضي سنتين على الاقل من صدور القرار ، فإذا رأى المجلس أن المدة التي مضت على اسقاط عضويته كانت كافية لاصلاح شأنه وازالة أثر ما وقع منه جاز للمجلس أن يقرر إعادة العضوية اليه ، وفي هذه الحالة نحسب أقدميته من تاريخ هذا القرار ويؤدي العضو رسم القيد المقرر فإذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده بعد سنة من تاريخ الرفض . وكل ذلك مع عدم الاخلال بحقه في الطعن أمام الجهة القضائية المختصة .

مادة ٧٩ - يجوز لمن صدر قرار نهائي بإسقاط عضويته من النقابة أن يطلب من هيئة الدرجة الثانية التأديبية بعد مضي أربع سنوات ميلادية اصدار قرار بإنهاء أثر العقوبة واذا أجيب طلبه كان له الحق في طلب إعادة

تقيد اسمه في السجل من جديد وإذا قررت الهيئة رفض طلبه جاز له تجديده مرة أخرى بعد ثلاث سنوات من تاريخ اعلانه بقرار الرفض .

مادة ٨٠ - يجب على الوزارات ووحدات الادارة المحلية والمصالح والمؤسسات العامة والهيئات العامة الاقتصادية التابعة لها والشركات المساهمة الخاصة بتبليغ النقابة عن كل ما توقعه من عقوبات تأديبية على أعضاء النقابة العاملين بها .

مادة ٨١ - إذا اتهم عضو من أعضاء النقابة بجناية أو جنحة متصلة بمهنته وجب على النيابة العامة اخطار النقابة قبل البدء في التحقيق .

وللنقيب أو من يندبه من أعضاء مجلس النقابة أن يحضر التحقيق ما لم تنقرر سرية وإذا رأت النيابة أن الوقائع المسندة الى عضو أنقابة ليست من الجسامه بحيث تستوجب المحاكمة الجنائية أو التأديبية جاز للنقابة أن ترسل الى مجلس النقابة التحقيق الذي أجرته ليتخذ ما يراه في هذا الشأن طبقا لاحكام هذا القانون .

احكام وقتية

مادة ٨٢ - يجب على كل من يحمل أحد المؤهلات المنصوص عليها في المادة (٣) ويقوم بمزاولة مهنته أن يقدم طلبا الى المجلس المؤقت المنصوص عليه في المادة التالية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لادراج اسمه في جداول النقابة ويجب أن يتضمن الطلب البيانات الآتية والمستندات المثبتة له :

اسم الطالب ولقبه وسنه وجنسيته ومحل اقامته ومهنته ومؤهلاته العلمية وتاريخ الحصول عليها وتاريخ مزاولته المهنة ومقر ممارسته لها .

مادة ٨٣ - استثناء من احكام هذا القانون يكون لمن رخص له في مزاولة المهنة بالخبرة أن يزاولها دون أن يكون عضوا بالنقابة .

مادة ٨٤ - تجرى الانتخابات لتشكيل مجلس النقابة ومجالس النقابات الفرعية في ميعاد غايته أول أبريل من كل سنة ويشكل وزير الصحة بقرار منه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون مجلسا مؤقتا من عشرين عضوا على الاقل ممن تتوافر فيهم شروط القيد بجداول النقابة على أن يراعى تمثيل حملة المؤهلات المختلفة .

مادة ٨٥ - تؤول أموال الجمعية المصرية للتعريض الى نقابة الممرضات المنشأة تطبيقا لهذا القانون وتحل محلها في حقوقها والتزاماتها .

مادة ٨٦ - لوزير الصحة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون .

مادة ٨٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يحصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ رمضان سنة ١٣٩٦ هـ (٤ سبتمبر سنة ١٩٧٦) .

القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٣

بشأن اتحاد نقابات المهن الطبية (١ ، ٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

المجلد الأول

انشاء اتحاد نقابات المهن الطبية وإقراره

مادة ١ - ينشأ اتحاد يسمى « اتحاد نقابات المهن الطبية » تكون له الشخصية الاعتبارية مقره مدينة القاهرة . ويضم أعضاء نقابات الاطباء والصيادلة وأطباء الاسنان والاطباء البيطريين ويمثله قانونا رئيس مجلس الاتحاد .

مادة ٢ - يختص اتحاد نقابات المهن الطبية بما يأتى :

١ - انشاء صندوق اعانات ومعاشات لجميع أعضاء نقابات المهن الطبية وأسرهم .

٢ - استثمار أموال الصندوق المذكور فى البند السابق .

٣ - وضع لائحة بالقواعد التى تمنح بموجبها المعاشات والاعانات لأعضاء الاتحاد وأسرهم وتمديها طبقا لحالة الصندوق المالية ومراقبة تنفيذها .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٠ فى ١٠/٣/١٩٨٣ .
(٢) الاعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى هذا القانون الغيت بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية فى ٢٨/٧/١٩٨٣ - العدد ٣٠) الملغى بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية فى ٢١/٨/١٩٨٦ - العدد ٣٤ تابع) .

- ٤ - النظر في المسائل التي تهم أعضاء نقابات المهن الطبية بناء على اقتراح احدى هذه النقابات •
- ٥ - السعى لفض المنازعات التي قد تنشأ بين نقابة وأخرى أو بين أعضاء النقابات الطبية المختلفة •
- ٦ - التعاون مع الاتحادات الطبية في الدول العربية وغيرها •
- ٧ - وضع لائحة داخلية تتضمن النواحي المالية والإدارية والتنظيمية الواجب العمل بها وتعديلها حسب مقتضيات العمل ^(١) •
- ٨ - انشاء مشروعات تعود بالنفع على أعضاء الاتحاد مع تخصيص المبالغ اللازمة لذلك •

الباب الثاني

نظام الاتحاد

مادة ٣ - يدير الاتحاد مجلس يشكل من نقيب وسكرتير عام وأمين صندوق كل من النقابات الأربع التي يتكون منها الاتحاد والمنصوص عليها في المادة ^(١) من هذا القانون •

وتكون رئاسة المجلس لنقيب الأطباء ، ويكون النقيب الثلاثة الآخرون نوابا لرئيس المجلس ، وينتخب المجلس سنويا من بين أعضائه ، سكرتيرا عاما ، وسكرتيرا عاما مساعدا ، وأميناً للصندوق ، وأميناً مساعداً ، وفي حالة غياب الرئيس تكون الرئاسة لأكبر نواب الرئيس سنا •

ويعقد المجلس اجتماعاته بدعوة من رئيسه ، ولا يكون انعقاده صحيحا

(١) صدرت اللائحة الداخلية لاتحاد نقابات المهن الطبية بموجب قرار وزير الصحة رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٠ وعدلت بالقرارات أرقام ٨ لسنة ١٩٧٦ و ١٧٩ لسنة ١٩٧٧ و ١٢٣ لسنة ١٩٧٨ و ٧٩٧ لسنة ١٩٧٨ •

الا بحضور نصف عدد الأعضاء على الأقل ، وتصدر القرارات بأغلبية آراء الاعضاء الحاضرين ، وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٤ - تتكون الجمعية العمومية للاتحاد من جميع أعضاء النقابات الاربع الذين لهم حق حضور اجتماع الجمعية العمومية لكل نقابة من هذه النقابات .

ويرأس الجمعية العمومية رئيس الاتحاد ، وفى حالة غيابه تكون الرئاسة لأكبر نواب الرئيس الحاضرين سنا فى مجلس الاتحاد ، ثم لأكبر الاعضاء الحاضرين سنا ، بشرط أن يكون قد مضى على قيده فى جدول النقابة التى يتبعها خمس عشرة سنة على الأقل .

وتعقد الجمعية العمومية للاتحاد فى شهر مايو من كل سنة فى ميماذ يحدده مجلس الاتحاد ، ولا يجوز للجمعية العمومية المناقشة فى غير المسائل الواردة فى جدول الاعمال ، ومع ذلك يجوز للمجلس أن يعرض للمناقشة الاعمال المستعجلة التى سبق له دراستها قبل الجلسة .

كما تدعى الجمعية العمومية لاجتماع غير عادى كلما رأى المجلس ضرورة لعقدها أو بناء على طلب موقع من أربعائة عضو على الأقل ، منهم خمسة وسبعون عضواً من كل نقابة على الأقل ممن لهم حق حضور الجمعية العمومية ، ويكون الطلب مسبباً ، ويقدم لمجلس الاتحاد الذى يلتزم بدعوة الجمعية العمومية خلال شهر من تاريخ تقديمه .

ويدعى الاعضاء لحضور الجمعية العمومية عن طريق النشر قبل اليوم المحدد للانعقاد بأسبوعين على الأقل فى صحيفتين يوميتين وبينين فى الدعوة زمان ومكان الاجتماع وجدول الاعمال ويعاد النشر بنفس الطريقة فى اليوم السابق للاجتماع ويجوز للمجلس النشر بأية وسيلة أخرى يراها مناسبة .

ولكل عضو من أعضاء المهن الطبية حق تقديم أى اقتراح الى الجمعية العمومية بشرط أن يقدم الاقتراح عن طريق مجلس النقابة التى ينتمى اليها العضو قبل انعقاد الجمعية العمومية بعشرة أيام على الأقل .

مادة ٥ - تعتمد الجمعية العمومية العادية لاتخاذ نقابات المهن الطبية ميزانية السنة المنتهية وأعمال المجلس ونشاطه خلال تلك السنة ومشروع الميزانية للسنة التالية . ولا يكون اجتماعها صحيحا الا اذا حضره ثلاثمائة عضو من لهم حق حضور الاجتماع حسب التواعد المعمول بها فى كل نقابة ، فاذا لم يتوافر العدد دعيت الجمعية العمومية الى الاجتماع ثانية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع الاول . ويكون انعقادها فى هذه الحالة صحيحا اذا حضره مائتا عضو على الأقل فاذا لم يتوافر هذا العدد ، يدعى أعضاء مجالس النقابات الاربع المشتركة فى الاتحاد للاتتماع على هيئة جمعية عمومية ويشترط حضور ثلثى أعضاء هذه المجالس على الأقل .

وتصدر الجمعية العمومية قراراتها بالاغلبية المطلقة لعدد الاعضاء الحاضرين ، فاذا تساوت الاصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٦ - يفرض مجلس الاتحاد رسم دفعة خاص لصالح صندوق اعانات ومعامشات نقابات المهن الطبية وأسرههم على النحو المبين فى الجدول المرفق بهذا القانون .

وينشئ الاتحاد جهاز لمرافقة الالتزام بتحصيل هذا الرسم يصدر بأسماء أفرادة قرار من وزير الصحة بناء على ترشيح مجلس الاتحاد ، ويصدر وزير العمل قرارا بمنحهم صفة رجال الضبط القضائي .

وينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويكون لهؤلاء الافراد الحق فى ضبط حالات مخالفة للقواعد الخاصة برسم الدفعة ، ويكون لمجلس الاتحاد فى حالة وقوع المخالفة من أحد أعضاء الاتحاد أن يقرر :

٦٠٠ طب ومهن ومنشآت طبية

(أ) الزام المخالف بدفع جنيته واحد عن المخالفة الاولى مع تنبيه المخالف الى عدم العودة الى ذلك مستقبلا ، ويزاد المبلغ الى خمسة جنيهاً ، اذا وقعت المخالفة للمرة الثانية أو الثالثة .

(ب) الاحالة الى المصالحة التأديبية أمام هيئة التأديب بالنقابة المختصة اذا تكررت المخالفة أكثر من ثلاث مرات .

مادة ٧ - يحصل مجلس الاتحاد لمصروفاته الادارية ٥٪ (خمسة في المائة) من مجموع الإيرادات المحصلة من الاشتراكات في كل نقابة من النقابات الاربع وتبين اللائحة أوجه اتفاق هذه النسبة ونظام عرض حساباتها الختامية على مجلس الاتحاد .

الباب الثالث

صندوق الاعانات والمعاشات

مادة ٨ - ينشئ مجلس الاتحاد صندوقاً يسمى « صندوق الاعانات والمعاشات » تكون له الشخصية الاعتبارية ويكون مقره مدينة القاهرة ، ويقوم بصرف معاش لجميع أعضاء نقابات المهن الطبية وأسرهم واعانات وقتية أو دورية طبقاً لاحكام هذا القانون ويتولى مجلس الاتحاد ادارة هذا الصندوق ويمثله قانوناً رئيس مجلس الاتحاد .

وتحدد اللائحة درجة قرابة المستفيدين وأنتمية كل منهم والمستندات الواجب تقديمها الى ادارة الصندوق وشروط الصرف ، كما تحدد أنواع الاعانات وفتااتها وشروط صرف كل منها .

مادة ٩ - تتكون موارد الصندوق من :

أولاً : الاعانة التي تخصصها الحكومة سنوياً للصندوق .

ثانياً : الاموال الثابتة الموجودة لدى اتحاد نقابات المهن الطبية لدى صندوق الاعانات والمعاشات عند العمل بهذا القانون .

ثالثاً : ٧٠٪ من الاشتراكات تدفعها كل من النقابات المذكورة في المادة (١) .

رابعا : حصة الدفعة الطبية على الوجه المبين بالمادتين الحادية عشرة والثانية عشرة .

خامساً : التبرعات والوصايا التي يقبلها الاتحاد .

سادساً : الموارد الاخرى المقررة قانوناً .

سابعاً : أرصدة الاستثمارات وحسابات البنوك الخاصة بالصندوق عند العمل بهذا القانون .

مادة ١٠ - يضع مجلس الاتحاد - في حدود الموارد المالية لصندوق المعاشات اللائحة التي تحدد قيمة المعاش الذي يصرف للعضو أو أسرته وفئات الاعانات الاخرى والقواعد والشروط المنظمة للصرف بما في ذلك الحدين الأدنى والاقصى للمعاش والاعانة . وتعرض اللائحة على الجمعية العمومية المشكلة وفقاً للمادة (٤) من هذا القانون وتصدر هذه اللائحة بقرار من وزير الصحة (١) .

مادة ١١ - يكون تحصيل الدفعة الطبية الزامياً على الخدمات التي تقدم بأجر سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام وكذلك في جميع أقسام العلاج الخاص والمستشفيات الحكومية ومستشفيات المؤسسة

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٨٣ بلائحة صرف المعاشات والاعانات لاعضاء اتحاد نقابات المهن الطبية واسرهم (الوقائع المصرية في ١٩٨٣/٥/٢٨ - العدد ١٢٤ تابع) المعدل بالقرار رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/٨/١٣ - العدد ١٨٦) .

٦٠٢ طب ومهن ومنشآت طبية

الملاجية ومستشفيات التأمين الصحى ومستشفيات الهيئات والمنشآت
الطبية التى تخضع لقانون الاستثمار •

مادة ١٢ — حددت قيمة الدفعة الطبية طبقا للجدول المرفق بهذا
القانون •

مادة ١٣ — يكون رؤساء مجالس إدارات الشركات والمصانع وأصحابها
وكذلك مديرو المستشفيات ومديرو الشؤون البيطرية على مستوى المحافظات
ومديرو المجازر وغيرهم ، كل فيما يخصه ، مسؤولا عن استيفاء الدفوعات
النصوص عليها فى هذا القانون •

وفى حالة مخالفة حكم الفقرة السابقة يعاقب مرتكبها من أعضاء الاتحاد
بأحدى العقوبات المنصوص عليها فى المادة ٦ من هذا القانون ، أما اذا
وقعت من غير هؤلاء فيستحق الاتحاد غرامة تأخير بواقع ٢٠٪ سنويا
على المبلغ المستحق سداد له للاتحاد •

مادة ١٤ — يجب على كل عضو من أعضاء النقابات الاربع المذكورة
فى المادة (١) قبل ان يسلم صاحب الشأن تذكرة ، شهادة طبية أو تقرير
مما ذكر — أن يستوفى الدفعة المقررة ولا تكون الشهادة مقبولة لدى ذوى
الشأن ما لم تكن مستوفاة الدفعة المذكورة بالفتاات المقررة •

مادة ١٥ — تتودع أموال الصندوق فى حسابات خاصة فى المصارف التى
يختارها مجلس الاتحاد ويكون الصرف من هذه الاموال بشيكات موقع
عليها من :

(أ) الرئيس أو أحد النواب •

(ب) أمين الصندوق أو الأمين المساعد •

وتتظم اللائحة الداخلية قواعد الصرف من أموال الصندوق •

مادة ١٦ — يضع مجلس الاتحاد ميزانية للصندوق وتصدق عليها الجمعية العمومية ، ويجب ألا تتجاوز بنود المصروفات ٨٠٪ من الإيرادات السنوية ، أما العشرون في المائة الباقية فيكون منها احتياطي الصندوق لسد ما قد يطرأ من عجز في ميزانية الصندوق •

ويكون انفاق مصروفات النشاط العام في الحدود الواردة في الميزانية بما في ذلك عمولات التحصيل ومكافآت جهاز مراقبة تنفيذ تحصيل الدمعة وتكاليف طبع أوراق الدمعة والتذاكر الطبية وغير ذلك من المصروفات المباشرة المتعلقة بالصندوق •

مادة ١٧ — المعاش حق لكل عضو دون النظر إلى دخله الخاص أو معاشه من جهة أخرى ، وتحدد قيمة المعاش في اللائحة بمراعاة موارد الصندوق •

ويعتبر المعاش حقاً لأسرة العضو بعد وفاته ، وذلك طبقاً للقواعد الواردة باللائحة •

ويشترط للحصول على المعاش أن يكون العضو أو المستفيد متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية وأن يكون مقيماً هو أو المستفيدون في حالة وفاته إقامة دائمة داخل البلاد • وتحدد اللائحة تعريف الإقامة الدائمة في هذا الشأن •

وتعامل الزوجة الأجنبية وأولادها من العضو المصري معاملة الأسرة المصرية بالنسبة إلى المعاش وبمراعاة حكم الفترة السابقة •

مادة ١٨ — يقدم طلب استحقاق المعاش كتابة — مرفقاً به المستندات المنصوص عليها في اللائحة — لرئيس مجلس الاتحاد ويفصل المجلس في الطلب بمراعاة القواعد التي تحددها اللائحة المذكورة •

مادة ١٩ - إذا طرأ على العضو أو أسرته ما يقتضى اعلانه جاز لمجلس الاتحاد أن يقرر صرف اعانة وقتية لمواجهة الحالة ، وفقاً لما تحدده اللائحة .

مادة ٢٠ - مع عدم الاخلال بأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ، لا يجوز الحجز على معاش العضو المقرر بمقتضى هذا القانون كما لا يجوز التنازل عنه الا اذا كان الحجز أو التنازل ولاء لدين نفقة محكوم بها أو لدين على العضو للنفقة أو للاتحاد ، وذلك كله في حدود ربع المعاش ، وفي حالة التراجع بين دين النفقة وغيره من الديون تكون الاولوية لدين النفقة .

مادة ٢١ - يضع مجلس الاتحاد - في موعد اقضاء نهاية شهر مارس من كل عام ميزانية الصندوق للسنة التالية والحساب الختامي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر من العام السابق .

ويعتمد مجلس الاتحاد - خلال شهر أبريل من كل سنة - الميزانية والحساب الختامي المذكورين تمهيداً لعرضهما على الجمعية العمومية العادية لمحصصهما والتصديق عليهما بشرط مراجعتها واعتمادهما من المراقب المالي الذي تعينه الجمعية العمومية للاتحاد .

مادة ٢٢ - إذا طرأ لاي سبب من الاسباب ما يمس كيان صندوق المعاشات والاعانات فلمجلس الاتحاد أن يتخذ ما يراه من اجراءات للحفاظ على أموال الصندوق مع الاستعانة بآراء الخبراء الماليين والاكتواريين .

وإذا قرر المجلس حل الصندوق المنشأ بمقتضى هذا القانون فيجب أن يقرر طريقة التصرف في الاموال والارصدة الموجودة عند صدور القرار ، والجهة التي تؤول اليها على أن يعتمد هذا القرار من الجهة العمومية ووزير الدولة للصحة .

مادة ٢٣ - تعفى أموال الصندوق الثابتة والمفقولة وجميع العمليات الاستثمارية التي يباشرها بذاته من الضرائب المباشرة والرسوم والدمغة والعوائد التي تفرضها الحكومة أو أى سلطة عامة .

كما تعفى من الضرائب والرسوم الجمركية الأدوات والمعدات المستوردة لحسابه والتي يقع عليه وحده عبء أدائها واللازمة لنشاط الصندوق فيما عدا الاثاثات والسيارات ، ويصدر بتحديد الاشياء المعفاة قرار من وزير المالية بناء على طلب رئيس الصندوق .

ويحظر التصرف فى الاشياء المعفاة لمدة خمس سنوات من تاريخ الافراج عنها والا استحققت عنها الضرائب والرسوم الجمركية التي تم الاعفاء منها ، أما اذا تم التصرف بعد انقضاء المدة المذكورة فتلزم موافقة مصلحة الجمارك وسداد الضرائب والرسوم ، الجمركية وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا للتعريف السارية فى تاريخ السداد .

الباب الرابع

احكام عامة وانتقالية

مادة ٢٤ - تنشأ جداول جديدة بالنقابات الاربع اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون يقيد بها الاعضاء الذين يزاولون المهنة فى هذا التاريخ ، وذلك دون رسوم قيد جديدة .

ويستمر القيد بهذه الجداول لمدة ستة أشهر وبشرط سداد رسوم القيد والاشتراكات السابقة ، وبعد انقضاء هذه المدة تخطر وزارة الصحة لاتخاذ اللازم لمنع من مزاوله المهنة فى حالة عدم السداد ، ويدفع رسم قيد جديد مقداره عشرة جنيهات مقابل إعادة القيد .

مادة ٢٥ - يكون رسم القيد فى كل من النقابات الاربع خمس جنيهات عند القيد لأول مرة .

كما يؤدى العضو اشتراكا سنويا فى ميعاد غايته آخر ديسمبر من كل عام على الوجه التالى :

- ٦ جنهيات عن كل سنة من السنوات الثلاث الاولى من تاريخ القيد •
- ٩ جنهيات عن كل سنة من السنوات الثلاث التالية •
- ١٢ جنهيا عن كل سنة بعد ألت السنوات الاولى من تاريخ القيد •
- ١٥ جنهيا عن كل سنة بعد الخمس عشره سنة من تاريخ القيد •

ويكون تحصيل الاشتراكات بطريق الخصم من المرتب على أقساط شهرية بالنسبة لأعضاء الاتحاد من العاملين بالحكومة والهيئات العامة وشركات القطاع العام ، أما بالنسبة لغيرها فيكون السداد للنقابة العامة أو النقابة الفرعية مباشرة •

وتلتزم جهة العمل بالتأكد من انتظام سداد الاشتراكات الخاصة بأعضاء اتحاد نقابات المهن الطبية وتوريدها للنقابة ضمانا لاستمرار مزاوله العضو للمهنة •

مادة ٣٦ — اذا لم يسدد العضو لنقابته الاشتراكات فى الموعد المحدد ، نبه الى ذلك بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول • فاذا لم يتم بالسداد خلال ثلاثة أشهر استبعد اسمه من جدول النقابة مع اخطار الجهة المختصة لمنعه من مزاوله المهنة •

ولكل من استبعد اسمه من الجدول ان يطلب اعاده قيده مقابل أداء رسم قدره ١٥ جنيهه بالاضافه الى المبالغ المتأخرة عليه • ومبلغ جنيه واحد عن كل سنة ، مع القيام بتنفيذ الاجراءات اللازمة لاعادة مزاوله المهنة •

مادة ٣٧ — يعفى العضو المستحق للمعاش من سداد الاشتراك السنوى لنقابته من تاريخ تقرير المعاش له •

ولمجلس الاتحاد أن يقرر اغفاء أحد الاعضاء من سداد الاشتراك لمدة محددة بناء على قرار مسبق من مجلس النقابة التي ينتمى إليها العضو .

مادة ٢٨ - تسرى أحكام هذا القانون على المستفيدين من القانون من أعضاء اتحاد المهن الطبية المقيدين بالنقابات الطبية الأربع والاسر المستفيدة حاليا من أحكام ذلك القانون وتنظم اللائحة القواعد الخاصة بصرف المعاشات للاعضاء وأسرههم ، بما في ذلك الاسر التي لم يسبق لها الاستفادة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ .

مادة ٢٩ - كل مخالفة لاحكام هذا القانون تحال الى النقابة المختصة لمحاكمة العضو المخالف تأديبيا . وابلاغ الاتحاد بما يتم .

مادة ٣٠ - سيفحص المركز المالي للصندوق من الناحية الاكتوارية كل ثلاث سنوات بواسطة خبير اكتواري يعينه مجلس ادارة الصندوق وتحدد المزايا التي يمنحها الصندوق من حيث رفع الحد الأدنى للمعاش أو تقرير انواع الاعانات وفئاتها في ضوء نتيجة هذا الفحص .

مادة ٣١ - تكون أحكام هذا القانون ملزمة للنقابات الأربع التي يتكون منها الاتحاد ، ولا يجوز لمجالسها أو جمعياتها العمومية مخالفتها ، والا اعتبرت قراراتها باطلة بحكم القانون .

مادة ٣٢ - تلغى المواد من ٥٣ حتى ٧٢ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات واتحاد نقابات المهن الطبية ، كما يلغى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن اتحاد نقابات المهن الطبية .

ويلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٣٣ - ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ جمادى الاولى سنة ١٤٠٣ (٢٦ فبراير
سنة ١٩٨٣) .

الجدول الخاص بفئات الدفعة الطبية المشار اليه في المادة (١٢) من القانون

اولا - فئات الدفعة الطبية التي يتحملها عضو الاتحاد :

- ٢٠ ملحقا عن كل تذكرة طبية تحرر عن كل مريض بعيادات الاطباء
أو المستشفيات الخاصة أو العامة التي تقدم علاجاً بأجر على
الوجه المبين بالمادة الحادية عشرة .
- ١٠ ملحقات عن كل تذكرة طبية تحرر بالمستوصفات الخيرية .
- ٥٠ ملحقا عن جميع الشهادات الطبية وما اليها كتقارير المعامل
والأشعة وعن كل كشف نظارة .
- ٢٠٠ ملحق عن كل طقم أسنان جزئي .
- ٥٠٠ ملحق عن كل طقم أسنان كلي .
- ٢٥٠ ملحق عن كل تقرير طبي رسمي مقابل أجر .
- ٥٠ ملحقا عن كل صفحة من صفحات الدفتر الخاص لقيد المواد
المخدرة بالصيدلية .
- ٥٠ ملحقا عن كل صفحة من صفحات التذاكر الطبية بالصيدليات .
- ٥٠ ملحقا عن كل إيصال تصدره النقابة المختصة إذا بلغت القيمة
جنيه فأكثر .

العمليات الجراحية :

- ١٠٠ ملحق عن كل قيد لعملية جراحية صغرى حسب جدول يوضع
بمعرفة النقابة المختصة .

٢٥٠ مليما عن كل قيد لعملية جراحية متوسطة .

٥٠٠ مليما عن كل قيد لعملية جراحية كبرى .

ويضاعف الرسم بالمعطية للمستشفيات التي أنشئت في ظل قانون الاستثمار .

ويجب على كل طبيب بشرى أو طبيب أسنان أو صيدلى أو طبيب بيطرى أن يمسك دفترًا يقيّد فيه جميع العمليات أو أطقم الأسنان على حسب الأحوال وقيمة الدفعة المستوفاة عليها .

ثانياً - فئات الدفعة الطبية التي تتحملها شركات ومصنّعات الادوية :

وتشمل الادوية البشرية والبيطرية والمبيدات الحشرية المنزلية ومستحضرات التجميل على أن تعتبر الدفعة جزءاً من عناصر التكلفة :

٢ (مليون) عن كل عبوة مستحضر يبلغ ثمنه للجمهور من عشرة قروش وحتى ٥٠ قرشاً .

٥ مليمات عن كل عبوة مستحضر يبلغ ثمنه للجمهور من ٥٠ قرشاً وحتى ١٠٠ قرش .

١٠ مليمات عن كل جنينه من ثمن كل عبوة من مستحضر يزيد سعره عن مائة قرش ويحد أقصى خمسة قروش .

١٠ مليمات عن كل كيلو من القطن الطبي .

ثالثاً - فئات الدفعة الطبية التي يتحملها المستورد :

— واحد في المائة من ثمن بيع المستحضر من الادوية البشرية والبيطرية والمبيدات الحشرية المنزلية ومستحضرات التجميل للجمهور ، وذلك فيما عدا ما يستورده القطاع العام من ادوية مدعومة يصدر بتحديداتها قرار من وزير الصحة .

٦١٠ طب ومهن ومنشآت طبية

— ربع في الالف عن قيمة أذن استيراد الكيماويات الصيدلانية
ومستلزمات الانتاج الدوائى والمستلزمات الطبية •

رابعا — فئات الدفعة الطبية التى يتحملها صاحب الشأن :

— واحد في الالف من رأسمال شركة الانتاج أو التجارة في المستحضرات
الطبية أو البيطوية أو المبيدات الحشرية أو مستحضرات التجميل
تدفع عند الترخيص •

— واحد في الالف من رأسمال المنشأة لمستشفى أو دار نقاعة تدفع
عند الترخيص •

١٠ جنيهات عند التقدم بطلب تسجيل الادوية أو المبيدات الحشرية أو
مستحضرات التجميل •

١٠ جنيهات عند التقدم بطلب تسجيل الادوية أو المبيدات الحشرية أو
مستحضرات التجميل •

١٠٠ مليم عن كل نموذج قيد ميلاد أو شهادة اللياقة •

٢٥٠ مليما عن شهادات تحليل الاغذية والكيماويات •

١٠٠ مليم عن شهادات القطعيم غير الاجبارى •

الطبية أو أى تقرير طبى ، وكذلك شهادات التخرج من كليات
الطب والصيدلة والطب البيطرى والاسنان •

١ جنيه عن كل فاتورة اقامة بالمستشفى بأجر حتى ١٠٠ جنيه •

٣ جنيهات عن كل فاتورة اقامة بالمستشفى بأجر يزيد عن ١٠٠ جنيه •

**خامسا — فئات الدفعة الطبية المقررة على عنتجى أو مستوردى الدواجن
واللحوم :**

(١) • مليمات عن كل وحدة من الدواجن التى تخضع في المجازر المملوكة
لشركات القطاع العام أو الخاص أو الافراد ، وتلتزم هذه الجهات
بتسديد الدفعة المستحقة للاتحاد شهريا •

- (ب) ١٠٠ ملليم عن كل رأس ضأن أو ماعز على الوجه المبين في البند (أ) .
 (ج) ٢٠٠ ملليم عن كل ذبيحة من المواشى المختلفة على الوجه المبين في
 البند (أ) .

(د) بالنسبة للدواجن والحيوانات والجلود المستوردة أو المصدرة يكون
 الرسم المستحق على الوجه الآتى :

- ١ - خمسة ملليمات عن كل وحدة من أنواع الدواجن المستوردة .
 ٢ - ١٠٠ ملليم عن الجلد الضأن وعن الرأس الضأن وعن كل أربع
 أرباع من الضأن .

٣ - ٢٠٠ ملليم على الجلود الكبيرة (بقرى ، جاموسى ، بتلو ، جمال)
 وعلى الرأس الحى من هذه الاصناف وعلى كل أربع أرباع
 منها . وفى جميع الاحوال لا تخضع للدمغة الاصناف من
 اللحوم والدواجن المستوردة المدعمة من الحولة .

(هـ) مائة ملليم عن كل رأس عند التأمين عليها فى صندوق التأمين على
 الماشية .

ثالثاً - تشريعات تنظيم المنشآت الطبية

القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١

بتنظيم المنشآت الطبية (١) و (٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه - وقد أصدرناه :

مادة ١ - فى تطبيق أحكام هذا القانون تعتبر منشأة طبية كل مكان أعد للكشف على المرضى أو علاجهم أو تريضهم أو إقامة الناقهين وتشمل ما يأتى :

(أ) العيادة الخاصة : وهى كل منشأة يملكها أو يستأجرها ويديرها طبيب أو طبيب أسنان كل حسب مهنته المرخص له فى مزاولتها ومعدة لاستقبال المرضى ورعايتهم طبياً ويجوز أن يكون بها أسرة على ألا يتجاوز عددها ثلاثة أسرة .

ويجوز أن يساعد طبيب أو أكثر مرخص له فى مزاوله المهنة من ذات التخصص .

(ب) العيادة المشتركة : وهى كل منشأة يملكها أو يستأجرها طبيب أو أكثر مرخص له فى مزاوله المهنة ومعدة لاستقبال المرضى ورعايتهم طبياً ويجوز أن يكون بها أسرة لا يتجاوز عددها خمسة أسرة ويعمل بالعيادة المشتركة أكثر من طبيب من تخصصات مختلفة تجمعهم

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٨١ - العدد ٢٦ تابع .

(٢) صدر قرار وزير الصحة رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٢ باللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية فى ١٢/٦/١٩٨٢ - العدد

١٣٦) ، المعدل بالقرارين رقمى ٥٤٥ لسنة ١٩٨٢ و ٢٨٤ لسنة ١٩٨٥ .

إدارة مشتركة يكون أحدهم هو المدير الفني المسئول عن العيادة ويجوز الترخيص في إنشاء عيادة مشتركة لجمعية خيرية مسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية أو لهيئة عامة يكون من بين أغراضها إنشاء وإدارة هذه العيادة المشتركة أو شركة لعلاج العاملين بها على أن يعيها طبيب مرخص له بمزاولة المهنة .

(ج) المستشفى الخاص : وهي كل منشأة أعدت لاستقبال المرضى والكشف عليهم وعلاجهم ويوجد بها أكثر من خمسة أسرة على أن يكون ذلك تحت إشراف وإدارة طبيب مرخص له بمزاولة المهنة .

(د) دار النقاهة : وهي كل منشأة أعدت لإقامة المرضى ورعايتهم طبياً أثناء فترة النقاهة من الأمراض ، على أن يكون ذلك تحت إشراف وإدارة طبيب مرخص له بمزاولة المهنة .

كما يعتبر صاحب المنشأة هو من صدر باسمه ترخيص بمزاولة نشاط المنشأة .

مادة ٢ - لا يجوز لمنشأة طبية مزاولة نشاطها إلا بترخيص من المحافظ المختص بعد تسجيلها في النقابة الطبية المختصة بمقابل رسم تسجيل يؤدي للنقابة ويحدد على النحو التالي :

١ - ٢٠ (عشرون جنيها) للعيادة الخاصة .

٢ - ٥٠ (خمسون جنيها) للعيادة المشتركة .

٣ - ٢٠ (عشرون جنيها) عن كل سرير بالمستشفى الخاص أو دار النقاهة .

ويجوز بقرار من وزير الدولة للصحة مضاعفة هذه الرسوم بعد أخذ رأى النقابة المختصة .

وتقوم المحافظة المختصة عند الترخيص للمنشأة الطبية بمزاولة نشاطها

بإخطار وزارة الصحة بالبيانات اللازمة لتسجيلها في سجل مركزي ينشأ لهذا الغرض .

مادة ٣ - يجب أن تكون إدارة المنشأة الطبية لطبيب مرخص له في مزاوله المهنة على أن تكون إدارة المنشأة الطبية المختصة لطب وجراحة الاسنان لطبيب أسنان مرخص له في مزاوله مهنة طب وجراحة الاسنان .

وإذا تغير مدير المنشأة وجب على صاحب المنشأة إخطار الجهة الادارية بالمحافظة والنقابة الطبية الفرعية المختصة بذلك خلال أسبوعين بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وعليه أن يعين لها مديرا جديدا خلال أسبوعين من تاريخ الاخطار على أن يخطر الجهة الصحية المختصة باسمه والا وجب اغلاقها ، فإذا لم يتم اغلاقها قامت السلطات المختصة باغلاقها اداريا لحين تعيين المدير .

مادة ٤ - إذا توفي صاحب المنشأة جاز ابقاء الرخصة لمصالح الورثة مدة عشرين عاما تبدأ من تاريخ الوفاة على أن يتقدموا بطلب ذلك خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة ويشترط في هذه الحالة تعيين مدير للمنشأة يكون طبيبا مرخصا له بمزاوله المهنة وعليه إخطار الجهة الادارية ونقابة الاطباء المختصة بذلك . فإذا تفرج أحد أبناء المتوفى من احدى كليات الطب خلال هذه الفترة نقل ترخيص المنشأة باسمه فإذا كان لا يزال باحدى سنوات الدراسة بالكلية عند انتهاء المدة منح المهلة اللازمة لحين تخرجه لتنتقل اليه الرخصة ، أما اذا انقضت المدة دون أن يكون من بين أبناء صاحب المنشأة طبيب أو طالب بلصدي كليات الطب وجب على الورثة التصرف فيها لطبيب مرخص له بمزاوله المهنة قبل انقضاء المدة ، والا تم التصرف فيها بمعرفة الجهة الادارية المختصة بمنح الترخيص .

مادة ٥ - لا ينتهي عقد ايجار المنشأة الطبية بوفاة المستأجر أو تركه العين ويستمر لمصالح ورثته وشركائه في استعمال العين بحسب الاحوال ويجوز له ولورثته من بعده التنازل عنها لطبيب مرخص له بمزاوله المهنة

وفي جميع الاحوال يلتزم المؤجر بتحرير عقد ايجار لن لهم حق في الاستمرار في شغل العين .

مادة ٦ — يشترط للترخيص بانشاء وإدارة عيادة خاصة أن يكون المرخص له طبيباً أو طبيب أسنان مرخصاً له في مزاولة المهنة كما يجوز الترخيص لأكثر من طبيب بإدارة عيادة خاصة بكل منهم في نفس المقر بعد تسجيلها وموافقة النقابة الفرعية المختصة طبقاً للمادة الثانية من هذا القانون .

ويجوز لمن يستأجر عيادة خاصة أن يؤجر جزءاً منها لطبيب أو لأكثر للعمل معه في نفس المقر وبترخيص مستقل لكل منهم وبموجب عقد تودع نسخة منه النقابة الفرعية المختصة وفي هذه الحالة يكون المستأجر الاصلى ملزماً بدفع زيادة قدرها ٧٠٪ من القيمة الاجارية للمالك .

وفي جميع الاحوال يقتصر نشاط المنشأة على تخصص الطبيب المرخص له طبياً لجدول الاختصاصين والممارسين العامين بالنقابة .

ولا يجوز للطبيب أن يمتلك أو يدير أكثر من عيادة خاصة الا لاسباب تقررها النقابة الفرعية المختصة ولمدة أقصاها خمس سنوات ، ولا يجوز تجديد هذه المدة لاي سبب من الاسباب .

مادة ٧ — يجب أن تتوافر في المنشأة الطبية الاشتراطات الصحية الطبية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الدولة للصحة وتشمل الاشتراطات الصحية كل ما يتعلق بالتجهيزات وكيفية أداء الخدمة الطبية ، مع مراعاة استيفاء الشروط والمواصفات الخاصة بحجرة العمليات في حانة اجراء جراحات وذلك مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم العمل بالاشعاعات المؤينة والوقاية من اخطارها ، في حالة وجود جهاز أشعة .

مادة ٨ — يشترط في الطبيب الذي يعمل في إحدى المنشآت الطبية ما يأتي :

- ١ — أن يكون مصرياً •
- ٢ — أن يكون اسمه مقيدا في سجلات نقابة الاطباء •

ومع ذلك يجوز لغير المصريين العمل في المنشآت المذكورة في الحالتين الآتيتين :

(أ) الاطباء غير المصريين الذين يجيز قانون نقابة المهن الطبية تسجيلهم في سجلاتها ، ويشترط المعاملة بالمثل وموافقة السلطات المختصة •

(ب) الترخيص للخبراء الاجانب الذين لا يتوافر نوع خبرتهم في مصر أو الخبرة التي تحتاجها طبيعة ممارسة المهنة ، وفي هذه الحالة يجب الحصول على موافقة مسبقة من وزير الدولة للصحة ومن مجلس نقابة الاطباء ، وأن يكون الترخيص بمزاولة المهنة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ، ويسجل في سجل خاص بنقابة الاطباء بعد تسديد الرسوم المقررة •

وفي جميع الأحوال يجب ألا تنكح المرتبات والاجور والامتيازات التي تنقرر للاطباء المصريين عما يقرر لنظرائهم من الاطباء الاجانب العاملين في المنشأة •

مادة ٩ — تمعد بقرار من وزير الدولة للصحة نسبة عدد الممرضات الواجب توافرها في كل منشأة طبية بالنسبة الى عدد الاسرة المخصصة للعلاج الداخلي بها على أن يكن من المرخص لهم بمزاولة المهنة •

مادة ١٠ — تلترزم كل منشأة طبية بلائحة آداب المهن الطبية في جميع تصرفاتها وعلى الاخص في وسائل الدعاية والاعلان •

مادة ١١ — يجب التفتيش على المنشأة الطبية مرة على الأقل سنوياً للتثبت من توافر الاشتراطات المقررة في هذا القانون والقرارات المنفذة له ، فإذا كشف التفتيش عن أى مخالفة يعلن مدير المنشأة بها لازالتها في مهلة أقصاها ثلاثين يوماً وفي حالة المخالفات الجسيمة يجوز للمصالحات المختص بناء على عرض من السلطة الصحية المختصة أن يأمر بإغلاق المنشأة ادارياً للمدة التى يراها ولا يجوز العودة الى ادارتها الا بعد التثبت من زوال أسباب الإغلاق .

مادة ١٢ — تشكل بقرار من وزير الدولة للصحة لجنة تمثل فيها نقابة الاطباء ووزارة الصحة وممثل لأصحاب المنشآت الطبية .

وتختص اللجنة المنصوص عليها في الفقرة السابقة بتحديد أجور الأتملة والخدمات التى تقدمها المنشأة ، ويصدر بهذا التحديد قرار من المحافظ المختص ، على أن يؤخذ في الاعتبار عناصر التكلفة التى تمت الموافقة عليها عند الترخيص .

وتلتزم المنشأة الطبية بإعلان قائمة أسعارها في مكان ظاهر بها ، وبإخطار النقابة العامة للأطباء ، ومديرية الشؤون الصحية المختصة بهذه الأسعار لتسجيلها لديها .

مادة ١٣ — يلغى الترخيص بالمنشأة الطبية في الأحوال الآتية :

١ — إذا طلب المرخص له إلغاءه .

٢ — إذا أوقف العمل بالمنشأة مدة تزيد على عام وفي حالة العيادات الخاصة يوقف الترخيص في حالة تضييق المرخص له بها أكثر من عام ويتم إعادة سريانه بعد عودته وعليه إخطار النقابة الفرعية والإدارة المختصة بمديرية الشؤون الصحية في الحالتين .

٣ — إذا نقلت المنشأة من مكانها الى مكان آخر أو أعيد بناؤها .

٤ - إذا أجرى تعديل في المنشأة يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ولم تعد الحالة الى ما كانت عليه قبل التعديل في المدة التي تجدها السلطة المختصة .

٥ - إذا أديرت المنشأة لغرض آخر غير الغرض الذي منح من أجله الترخيص .

٦ - إذا صدر حكم باغلاق المنشأة نهائيا أو بلزالتها .

مادة ١٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أدار منشأة طبية سبق أن صدر حكم باغلاقها أو صدر قرار اداري باغلاقها قبل زوال أسباب الاغلاق .

مادة ١٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حصل على ترخيص بفتح عيادة خاصة أو عيادة مشتركة بطريق التحايل أو باستعارة اسم طبيب لهذا الغرض ، ويعاقب بذات العقوبة الطبيب الذي أعلن اسمه للحصول على الترخيص فضلا عن الحكم باغلاق المنشأة موضوع المخالفة والغاء الترخيص الممنوح لها ، وللقاضي أن يأمر بتنفيذ حكم الاغلاق فورا ولو مع المعارضة فيه أو استئنائه ، وفي جميع الاحوال ينفذ الحكم الصادر بالاغلاق ولا يؤثر استئصال صاحب المنشأة أو الغير في التنفيذ ، وكل ذلك مع عدم الاخل بتطبيق أية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر .

مادة ١٦ - كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه ، وفي حالة عدم إزالة المخالفة خلال الاجل المحدد لذلك تكون العقوبة الغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، ويجوز للقاضي أن يحكم بناء على طلب السلطة الصحية المختصة باغلاق المنشأة نهائيا أو للمدة التي يحددها

الحكم وله أن يأمر بتنفيذها فوراً ولو مع المعارضة فيه أو استئنافه ، وفي جميع الاحوال ينفذ الحكم باغلاق المنشأة ولا يؤثر استسكال صاحبها أو الغير في التنفيذ ، كما ينفذ حكم الاغلاق في المنشأة كلها دون الاعتداد بما قد يزاول فيها من أنشطة أخرى متى كانت حالة المنشأة لا تسمح بقصر الاغلاق على الجزء الذى وقعت فيه المخالفة .

مادة ١٧ - يكون لمديرى مديريات الشؤون الصحية بالمحافظات ومديرى العلاج الحر بها ومديرى الادارات الصحية المتفرغين ومن ينتدبهم وزير الدولة للصحة بالاتفاق مع وزير العدل من بين الاطباء المتفرغين صفة مأمورى الضبط القضائى باثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ولهم فى سبيل ذلك حق دخول المنشآت الطبية والتفتيش عليها فى أى وقت (١) .

مادة ١٨ - يستمر العمل بالتراخيص السابق اصدارها بمنشأة طبية قبل العمل بهذا القانون على أن تقدم خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذه الى مديرية الشؤون الصحية لتنفيذ ما جاء بالمادة الثانية من هذا القانون وذلك فى فترة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الترخيص السابق اليها ، أما بالنسبة للأطباء الذين يديرون أكثر من عيادة خاصة فيمنحون مهلة مدتها خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون لتحديد عيادة واحدة لمزاولة المهنة .

مادة ١٩ - يلغى القانون رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم إدارة المؤسسات العلاجية .

(١) انظر قرار وزير العدل رقم ٤١٦ لسنة ١٩٨٢ بتحويل بعض اطباء وبعض اطباء أسنان الادارة العامة للمؤسسات العلاجية غير الحكومية بوزارة الدولة للصحة صفة مأمورى الضبط القضائى (الوقائع المصرية فى ١٩٨٣/١/١٢ - العدد ١١) .

٦٢٠ طب ومهن ومنشآت طبية

مادة ٢٠ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد
ثلاثة أشهر من تاريخ نشره •

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ شعبان سنة ١٤٠١ (٢٠ يونيو سنة
١٩٨١) •

قانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤

بشان حجز المصابين بأمراض عقلية

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الاول - مجلس المراقبة

مادة ١ - ينشأ بوزارة الصحة العمومية مجلس مراقبة للأمراض العقلية يختص بالنظر فى حجز المصابين بأمراض عقلية والانخراج عنهم وفى الترخيص بالمستشفيات المعدة لهم والتفتيش عليها طبقا لاحكام هذا القانون .

مادة ٢ - يشكل هذا المجلس على الوجه الآتى :

| | |
|-------|---|
| رئيسا | وكيل وزارة الصحة العمومية للشئون الطبية أو من يقوم مقامه |
| | مدير قسم الامراض العقلية بوزارة الصحة العمومية أو من يقوم مقامه |
| | المحامى العام لدى المحاكم الاهلية أو رئيس نيابة الاستئناف |
| | كبير الاطباء الشرعيين أو من يقوم مقامه |
| | موظف كبير يندبه وزير الداخلية |
| أعضاء | موظف كبير يندبه وزير الشئون الاجتماعية |
| | أستاذ الامراض العصبية بجامعة فؤاد الاول |
| | مندوب من قسم قضايا وزارة الصحة العمومية فى درجة نائب |
| | على الاقل |
| | أحد كبار أطباء وزارة الصحة العمومية يعينه الوزير |
| | كبير أطباء مصلحة السجون أو من يقوم مقامه |

ويتولى سكرتيرية المجلس من يعينه وزير الصحة العمومية من الموظفين لهذا الغرض •

مادة ٣ - ينعقد المجلس في المواعيد التي يحددها أو بناء على طلب الرئيس عند الحاجة ولا يكون انعقاده صحيحا الا اذا حضره أكثر من نصف الاعضاء من بينهم أحد ممثلي النيابة العمومية وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين واذا تساوت الآراء يرجح الرأي الذى فى جانبه الرئيس • وله فى سبيل التقيام بواجباته أن يطلب من المستشفيات وغيرها من الجهات المختصة كافة الاحصاءات والبيانات التى يرى لزومها •

الباب الثانى - حجز المصابين بامراض

عقلية والافراج عنهم

مادة ٤ - لا يجوز حجز مصاب بمرض فى قواه العقلية الا اذا كان من شأن هذا المرض أن يخل بالأمن أو النظام العام أو يخشى منه على سلامة المريض أو سلامة الغير وذلك طبقا لاحكام هذا القانون • ولا يكون الحجز الا فى المستشفيات المعدة لذلك سواء أكانت تلك المستشفيات حكومية أم خصوصية مَرخصا بها •

ومع ذلك يجوز أن يكون الحجز فى منزل باذن خالص من وزير الصحة العمومية بعد موافقة مجلس المراقبة ويشمل الاذن شروط الحجز ومدته •

مادة ٥ - اذا رأى طبيب الصحة أن شخصا مصابا بمرض عقلى فى حالة مما نص عليه فى المادة السابقة وجب عليه أن يأمر بحجزه بواسطة البوليس •

والنيابة أو للمأمور الضبطية القضائية من رجال البوليس كذلك اذا علم بمثل هذه الحالة أن يضع المشتبه فيه تحت الحفظ ويعرضه على طبيب الصحة للكشف عليه فى مدى ٢٤ ساعة على الأكثر من وقت القبض

عليه فإذا اتضح للطبيب بعد فحصه أنه غير عريض بمرض عقلى مما نص عليه في المادة السابقة وجب الافراج عنه فوراً •

وإذا قامت شبهة عند الطبيب لدى الكشف أن الشخص في حالة مما نص عليه في تلك المادة دون أن يستطيع القطع برأى في ذلك يأمر بوضعه تحت الملاحظة لمدة لا تتجاوز ثمانية أيام في أحد المستشفيات الحكومية غير المستشفيات المعدة للأمراض العقلية على أن يكشف عليه طبيباً كل يوم وفي نهاية مدة الملاحظة يقرر الطبيب اما الافراج عنه أو حجزه •

وفي جميع الاحوال يحزر الطبيب تقريراً بنتيجة الكشف الذى أجراه • ويكون الحجز في أحد المستشفيات الحكومية المعدة لذلك إلا اذا رغب ذوو المريض أو من يقوم بشؤونه في ايداعه أحد المستشفيات الخصوصية للأمراض العقلية •

مادة ٦ - يجوز لطبيب الصحة إيقاف تنفيذ أمر الحجز مؤقتاً إذا لم تسمح حالة المريض الصحية بنقله • فإذا تجاوزت مدة إيقاف تنفيذ الأمر عشرين يوماً وجب على الطبيب اخطار مجلس المراقبة فوراً ليتخذ ما يراه في ذلك •

مادة ٧ - في غير الاحوال المنصوص عليها في المادة الخامسة لا يقبل المريض في أحد المستشفيات المعدة للمصابين بأمراض عقلية بقصد حجزه الا بناء على طلب كتابى من شخص تربطه بالمريض صلة القرابة أو المصاهرة أو ممن يقومون بشؤونه مشفوعاً بشهادتين من طبيبين من غير الاطباء المحققين بالمستشفى يكون أحدهما موظفاً بالحكومة تدلان على اصابة الشخص المطلوب حجزه بمرض عقلى مما نص عليه في المادة الرابعة ، ولا يعمل بشهادة الطبيب إذا كان قد مضى على تاريخها أكثر من عشرة أيام قبل تسليمها لمدير المستشفى أو إذا كانت قد صدرت من طبيب تربطه بصاحب المستشفى أو بمديره رابطة القرابة أو المصاهرة الى الدرجة الثالثة •

مادة ٨ - يحدد وزير الصحة العمومية بقرار يصدره البيانات التي يجب أن يتضمنها الطلب والشهادتان ، وفي حالة عدم استيفاء هذه البيانات يجوز لمدير المستشفى أن يقبل المريض مؤقتا لحين استيفائها لمدة لا تتجاوز أسبوعين .

مادة ٩ - على مدير المستشفى أن يخطر مجلس المراقبة كتابة عن حجز أي مريض به في خلال ثلاثة أيام من حصوله وأن يقدم تقريرا عن حالته في خلال الاربعة الايام التالية وبعد بحث حالة المريض يقرر مجلس المراقبة في مدة ثلاثين يوما على الاكثر من تاريخ الحجز اما الموافقة على الحجز أو الامحاج عن الشخص المحجز .

مادة ١٠ - لا يكون قرار الموافقة على الحجز نافذ المفعول الا لمدة سنة من تاريخ صدوره ويجوز لمجلس المراقبة قبل انقضاء هذه المدة أن يأمر بامتداد الحجز لمدة سنة أخرى ثم لمدة سنتين ثم لمدة ثلاث سنوات ثم لمدة سنوات خمس أخرى وهكذا .

ويكون الامر بامتداد الحجز بناء على تقرير يقدم للمجلس من مدير المستشفى عن حالة المريض وبيان سير المرض وضرورة استمرار الحجز والعلاج .

وللمجلس في أي وقت أن يأمر برفع الحجز عن الشخص المحجز اذا رأى أنه استعاد قواه العقلية أو أن حالته أصبحت لا تدعو الى استمرار حجزه .

ولجلس المراقبة في كل الاحوال أن يفتبر المريض أو أن يندب عضوا أو أكثر لهذا الغرض وله كذلك أن يستعين بمن يرى نديه من الاطباء الاختصاصيين للكشف عليه .

مادة ١١ - اذا لم يصدر مجلس المراقبة قرار بالموافقة على الحجز أو بامتداده في المواعيد المبينة في المادتين السابقتين يرفع الحجز من تلقاء نفسه عن الشخص المحجز .

مادة ١٢ - إذا هرب المريض المحجوز جاز القبض عليه وإعادة حجزه بالطريق الإداري .

فإذا زادت مدة الهرب على ثلاثة أشهر وجب أن يعاد عرض أمره على مجلس المراقبة في خلال ١٥ يوما من تاريخ القبض عليه وإذا جاوزت مدة الهرب ستة أشهر أعيدت إجراءات الحجز .

مادة ١٣ - لمدير المستشفى أن يأذن من وقت لآخر لاي من مرضاه المهادئين بقضاء النهار كله أو بعضه خارج المستشفى تحت رقابة كافية لأغراض لا تتنافى مع علاجه .

مادة ١٤ - إذا تم شفاء المريض المحجوز وجب على مدير المستشفى أن يرسل فوراً خطاباً موصى عليه الى من أدخل المريض بالمستشفى أو من يقوم بشؤونه أو الى شخص آخر يعينه المريض نفسه يطلب فيه الحضور لاستلامه في مدى سبعة أيام فإذا انقضت هذه المدة ولم يحضر أحد أو إذا رفض ذوو المريض استلامه يفرج عنه فوراً ، وفي هذه الحالة تقوم الحكومة بنفقات ترحيل الفقير المفرج عنه من المستشفيات الحكومية الى الجهة التي يطلب السفر اليها داخل القطر المصري .

وفي جميع الأحوال يخطر المستشفى الجهة الادارية التي يتبعها المفرج عنه .

وإذا أصبح المريض في حالة غير ما نص عنه في المادة الرابعة يرفع عنه مدير المستشفى قيد الحجز وفي هذه الحالة يجوز للمريض أو لوليه أو لمن يقوم بشؤونه أن يطلب ابقاءه بالمستشفى الى أن يتم شفاؤه .

مادة ١٥ - إذا تقدم طلب بالافراج عن المريض المحجوز من شخص ترتبط به صلة القرابة أو المصاهرة أو ممن يقوم بشؤونه وجب على مدير المستشفى أن يبيت في هذا الطلب في مدى ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه

وفي حالة رفض الطلب واصرار مقدمه عليه يرفع الامر فوراً الى مجلس المراقبة من مدير المستشفى بتقرير عن حالة المريض والاسباب التي تبرر عدم الافراج عنه ، وعلى المجلس أن يصدر قراره في طلب الافراج في مدة لا تتجاوز عشرين يوماً من تاريخ رفع الامر اليه ولا يقبل طلب آخر بالافراج عن المريض قبل مضي ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار المجلس .

مادة ١٦ - يجوز لمجلس المراقبة أن يأمر بالافراج مؤقتاً عن الشخص المحجوز للمدة وبالشروط التي يحددها ، وله وفي أى وقت أن يلغى هذا الامر ويأمر بإعادة المريض بالطريق الإداري الى المستشفى الذى كان محجوزاً فيه أو أى مستشفى آخر للأمراض العقلية .

مادة ١٧ - يجوز لمدير المستشفى أن يخرج المريض بناء على موافقة أحد أقربائه أو من يقوم بشؤونه اذا أصيب بمرض جثمانى ينذر بالموت .

مادة ١٨ - في حالة الافراج عن المريض المحجوز أو وفاته يخطر مدير المستشفى مجلس المراقبة بذلك في مدى يومين من تاريخ الافراج أو الوفاة .

مادة ١٩ - لا يجوز نقل مريض محجوز من مستشفى الى آخر الا باذن من مجلس المراقبة .

مادة ٢٠ - على مدير المستشفى أن يبلغ النيابة عن حجز كل مريض في مدى يومين من تاريخ دخوله المستشفى لتتخذ الوسائل اللازمة لحفظ أمواله .

مادة ٢١ - يجوز أن يقبل في المستشفيات المعدة للمصابين بأمراض عقلية كل مصاب بمرض عقلي غير ما نص عليه في المادة الرابعة بناء على طلب كتابي منه كما يجوز قبوله بالمستشفى بناء على طلب كتابي من وليه أو ممن يقوم بشؤونه وفي هذه الحالة تذكر في الطلب البيانات المنصوص عليها في

في المادة الثامنة ويجب على مدير المستشفى أن يرفع الى مجلس المراقبة تقريراً عن حالته في خلال يومين من قبوله بالمستشفى .

ويكون للمريض حق ترك المستشفى بناء على طلب كتابي منه أو ممن طلب إخضاله .

ومع ذلك اذا رأى مدير المستشفى أن حالته العقلية أصبحت مما نص عليه في المادة الرابعة وجب عليه التحفظ على المريض واطار ذويه والبوليس فوراً بذلك لاتخاذ اجراءات الحجز المنصوص عليها في هذا القانون .

الباب الثالث - الحال المعدة لعلاج وإيواء

المصابين بأمراض عقلية

مادة ٢٢ - لا يجوز انشاء وإدارة مستشفى خصوصى لإيواء أو معالجة المصابين بأمراض عقلية الا بناء على ترخيص من وزير الصحة العمومية بعد موافقة مجلس المراقبة وهذا الترخيص شخصى لصاحبه ولا يمنح الا لطبيب مرخص له بممارسة مهنته في القطر المصرى أو لجمعية خيرية أو لمؤسسة اجتماعية معترف بها وذلك مع عدم الاخلال بالاحكام والاشتراطات المنصوص عليها في أى قانون آخر .

مادة ٢٣ - يجب أن تتوافر في المستشفى على الدوام الاشتراطات الآتية :

- (أ) أن يتولى إدارة المستشفى وعلاج المرضى طبيب أو أكثر من الحاصلين على المؤهلات التى يحددها وزير الصحة العمومية بقرار منه (١) .
- (ب) أن تكون أمكة المستشفى صحية حسنة التهوية ومتسعة اتساعاً كافياً وموزعة توزيعاً مناسباً .

(١) صدر ببيان هذه المؤهلات قرار ٢١ اكتوبر ١٩٤٤ .

(ج) أن يجعل لكل من الذكور والاناث جناح خاص وأن يرتب المرضى من كل جنس بحسب أعمارهم وطبيعة مرضهم •

(د) أن يكون المستشفى مزودا بالوسائل الطبية والصحية الكافية وأن يكون له نظام داخلي يلائم حاجات المرضى وحالاتهم بما في ذلك العدد الكافي من الاطباء وهيئة التمريض والخدم •

وفي حالة غلو وظيفة الطبيب المعالج من شغلها في أحد المستشفيات الخصوصية يجب على صاحب الترخيص ابلاغ الامر فوراً الى وزير الصحة العمومية بخطاب موصى عليه وأن يقوم في مدة لا تتجاوز شهراً بشغل الوظيفة بطبيب آخر حائز للمؤهلات المتقدم ذكرها فاذا انقضت مدة الشهر بغير أن تشغل هذه الوظيفة جاز للوزارة أن تعين طبيباً لشغلها على نفقة صاحب الترخيص وذلك بغير اخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون •

وفي جميع الاحوال يجب ألا يخلو المستشفى من طبيب معالج •

وإذا تبين أن المستشفى الخصوصي غير مستوف لاحد الاشتراطات المتقدم ذكرها جاز لوزير الصحة العمومية بعد موافقة مجلس المراقبة أن يأمر بالغاء الترخيص وغلط المستشفى ادارياً •

مادة ٢٤ - يجوز أن يخصص في المستشفيات المعدة لغير الامراض العقلية مكان قائم بذاته لقبول الاشخاص المصابين بأمراض عقلية وفي هذه الحالة تطبق على المكان المذكور جميع أحكام هذا القانون •

مادة ٢٥ - على مدير المستشفى أن يضع في كل قسم من أقسامه صندوقاً للشكوى التي يقدمها المرضى باسم مجلس المراقبة •

مادة ٢٦ - يجب أن يكون لدى مديري المستشفيات المعدة للمصابين بأمراض عقلية سجل من صورتين يدون في كل منهما اسم كل مريض ولقبه

وسنه وجنسيته والافصاف المميزة له ومحل اقامته وتاريخ دخوله وخروجه واسم ولقب من طلب ادخاله وصناعته ومحل اقامته وموطنه وأى بيانات أخرى يقررهما وزير الصحة العمومية كما يجب أن يحتفظ المستشفى للمدة التى يحددها وزير الصحة العمومية بأوراق العلاج ومستنداته وبصورة فوتوغرافية لكل مريض لتكون تحت تصرف مجلس المراقبة •

ولا يجوز الاطلاع على هذه السجلات أو المستندات ولا اعطاء صورة منها الا باذن من مجلس المراقبة •

مادة ٢٧ — يقوم مجلس المراقبة بالتفتيش على جميع المستشفيات المدة للمصابين بأمراض عقلية سواء أكانت حكومية أم خصوصية وعلى المحل المخصص للمصابين فى المنازل المأذون بحجزهم فيها طبقا للفقرة الثالثة من المادة الرابعة مرة فى كل سنة على الاقل ويشمل التفتيش تفقد حالة المرضى ووسائل علاجهم ومعاملتهم والاطلاع على أوراق وسجلات المستشفى وعلى محتويات صندوق الشكاوى •

ويكون التفتيش من المجلس بكامل هيئته أو ممن يندبه من أعضائه لهذا الغرض ويوضع تقرير فى كل حالة •

مادة ٢٨ — اذا تبين لمجلس المراقبة أن شروط الترخيص بالمستشفى الخصوصى أو الاذن المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة قد أصبحت غير كافية أو أن علاج الاشخاص المحجوزين فى المستشفى أو المنزل من شأنه تعريضهم أو تعريض الجمهور للخطر أو إطلاق راحة الجيران جاز له أن يقرر ما يراه لازما من الاشتراطات ويحدد المهلة الواجب تنفيذها فيها ويبلغ ذاك لوزير الصحة العمومية فاذا وافق عليها أصدر القرار اللازم بتكليف صاحب الشأن بتنفيذها •

وفى حالة عدم تنفيذ هذه الاشتراطات يكون لوزير الصحة العمومية أن يأمر بالناء الاذن فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة أو الناء الترخيص اذا كان المستشفى خصوصيا مع غلقه اداريا •

مادة ٢٩ — إذا توفى صاحب الترخيص أو حلت الجمعية أو المؤسسة المرخص لها بإدارة المستشفى جاز لوزير الصحة العمومية بعد موافقة المراقبة الأذن للورثة أو للقائمين على تصفية الجمعية أو الهيئة بالاستمرار في إدارة المستشفى لمدة لا تتجاوز سنة بالشروط التي يراها لازمة لذلك .

الباب الرابع — العقوبات

مادة ٣٠ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على ١٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١ — كل طبيب أثبت عمدا في شهادته ما يخالف الواقع في شأن الحالة العقلية لشخص ما بقصد حجزه أو الإفراج عنه .

٢ — كل من قبض أو حجز أو سبب عمدا في حجز أحد الأشخاص بصفته مصابا بأحد الأمراض العقلية في غير الأمكنة والأحوال المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٣١ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرين وبغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

١ — كل من مكن شخصا محجوزا طبقا لأحكام هذا القانون من الهرب أو سهل له أو ساعده عليه أو أخفاه بنفسه أو بواسطة غيره مع علمه بذلك .

٢ — كل من حال دون إجراء التفتيش المخول لمجلس المراقبة أو لمن ينديه لذلك طبقا لأحكام هذا القانون .

٣ — كل من رفض إعطاء معلومات فيما يحتاج اليه المجلس أو مندوبه في أداء مهمته أو أعطى معلومات كاذبة وهو يعلم بكذبها .

٤ — كل من بلغ إحدى الجهات المختصة كذبا مع سوء القصد في حق شخصن بأنه مصاب بمرض عقلي مما نص عليه في المادة الرابعة .

مادة ٣٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من مكان مكلفا بحراسة أو ترميض أو علاج شخص مصاب بمرض عقلي وأساء معاملته أو أهمله بطريقة من شأنها أن تحدث له آلاما أو ضررا .

وإذا ترتب على سوء المعاملة مرض أو اصابة بجسم المريض تكون العقوبة الحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

مادة ٣٣ - كل مخالفة أخرى لاحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز سبعة أيام وبغرامة لا تزيد على مائة قرش صاغ أو باحدى هاتين العقوبتين ويأمر القاضى باغلاق المستشفى في حالة مخالفة أحكام المادة ٣٢ ويجوز له الحكم باغلاق المستشفيات الخصوصية في حالة مخالفة احكام المواد ٧ و ٩ و ٢٣ و ٢٨ .

مادة ٣٤ - لا تطل أحكام المواد ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ بما يقضى به قانون العقوبات أو أى قانون آخر من عقوبات أشد كما لا تطل بالمحاكمات التأديبية .

الباب الخامس - أحكام عامة

مادة ٣٥ - يعتبر مفتشو قسم الامراض العقلية والموظفون الذين يندبون بقرار من وزير الصحة العمومية من مأمورى الضبطية القضائية فى اثبات الجرائم التى تقع مخالفة لاحكام هذا القانون والقرارات التى تصدر تنفيذا له ولهم بهذه الصفة الحق فى تفتيش جميع المستشفيات ودخول المحال المخصصة للمصابين فى الغثول المأذون بحجز المصابين بأمراض عقلية فيها ولهم كذلك الحق فى فحص السجلات والاوراق المنصوص عليها فى المادة ٢٦ .

مادة ٣٦ - لا تطل أحكام هذا القانون بما تقضى به القوانين واللوائح المعمول بها بشأن التهمين والمجرمين المعتوهين .

الفصل السادس - أحكام مؤقتة

مادة ٣٧ - يمنح أصحاب المستشفيات الخصوصية المعدة للمصابين بأمراض عقلية والموجودة في تاريخ العمل بهذا القانون مهلة مدتها ثلاثة أشهر ابتداء من هذا التاريخ لتقديم طلب الترخيص طبقاً لأحكام المادة ٢٢ .

مادة ٢٨ - المرضى المحجوزون عند صدور هذا القانون بمستشفيات الأمراض العقلية الحكومية يعتبر حجوزهم صحيحاً من تاريخ ادخالهم وتسرّى بشأنهم سائر أحكام هذا القانون .

أما المرضى المحجوزون في مستشفيات خصوصية فيقتعين عرض أمرهم على مجلس المراقبة في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٣٩ - على وزراء الصحة العمومية والداخلية والعدل والشئون الاجتماعية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولوزير الصحة العمومية أن يصدر ما قد يلزم من القرارات لتنفيذه .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٢

في شأن إعادة تنظيم بنوك العيون (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن انشاء بنوك
للعيون باقليمى الجمهورية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى ،

مادة ١ - يرخّص لأقسام الرمد بجامعة الجمهورية العربية المتحدة
في انشاء بنوك للعيون للاستفادة منها في ترقيع القرنية .

ويجوز انشاء هذه البنوك في المستشفيات الاخرى أو الهيئات أو المراكز
أو المعاهد بقرار من وزير الصحة .

مادة ٢ - تحصل هذه البنوك على العيون من المصادر الآتية :

- (أ) عيون الاشخاص الذين يوصون بها أو يتبرعون بها .
- (ب) عيون الاشخاص التى يتقرر استئصالها طبيا .
- (ج) عيون الموتى أو قتلى الحوادث الذين تشرح جثثهم .
- (د) عيون من ينفذ فيهم حكم الاعدام .
- (هـ) عيون الموتى مجهولى الشخصية .

(١) الجريدة الرسمية في ١٦ يونيه سنة ١٩٦٢ - العدد ١٣٥ .

مادة ٣ - يشترط في الحالات المنصوص عليها في الفقرة « أ » من المادة السابقة ضرورة الحصول على أقرار كتابي من المتبرعين أو الموصين وهم كاملو الأهلية ويسرى هذا الحكم أيضا على الحالات الواردة في الفقرة «ب» فإذا كان الشخص قاصرا أو ناقص الأهلية فيلزم الحصول من وليه على أقرار كتابي ولا تشترط موافقة أحد في الحالات الأخرى المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٤ - يحظر استئصال العيون وفقا لاحكام هذا القانون الا اذا تم ذلك في احدى المستشفيات المرخص لها في انشاء هذه البنوك ، ومع ذلك يجوز أن يكون استئصالها في أى مكان آخر وفقا للشروط التي تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٥ - لا يجوز التصرف في القرنيات المحفوظة في بنوك العيون الا للمعاملات التي تجرى في المستشفيات المرخص لها في انشاء هذه البنوك وتبين اللائحة التنفيذية كيفية التصرف في القرنيات ونظام الاسبقية في الحصول عليها ونظام العمل بهذه البنوك والسجلات التي يجب استعمالها وطريقة القيد فيها وحفظها وغير ذلك ويجوز استثناء صرف قرنيات للقيام بهذه العمليات في المستشفيات غير المرخص لها في اجراء هذه العمليات وذلك بالشروط والاوزاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وفي جميع الاحوال يجب أن تتم هذه العمليات بمعرفة الاطباء المرخص لهم في ذلك .

مادة ٦ - منع عدم الاخلال بما تنص عليه القوانين من عقوبة أخرى يعاقب على كل مخالفة لاحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين :
وفي حالة المود يحكم بالعقوبتين معا .

• مادة ٧ - يلغى القانون رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٥٩ .

• مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

وعلى وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التعليم العالي اصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون (١) ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ المحرم سنة ١٣٨٢ (١١ يونيو سنة ١٩٦٢) .

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٦٥٤ لسنة ١٩٦٣ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٢ (الوقائع المصرية في ١٩٦٤/١/٦ - العدد ٢) . المعدل بالقرار رقم ٧٦٠ لسنة ١٩٦٤ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥
بشأن تنظيم وإدارة المستشفيات والوحدات الصحية
بالمجالس المحلية^(١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض بالاختصاصات والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون الماملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٩٩ لسنة ١٩٥٩ باعادة تنظيم وزارة الصحة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظم الادارة المحلية ؛

(١) الجريدة الرسمية في ٢٥ اغسطس سنة ١٩٦٥ - العدد ١٩٠ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٣ لسنة ١٩٦٢ بمسئوليات
وزارة الصحة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يكون للمستشفيات والوحدات الملحقة بالمجالس المحلية
والتي يصدر بها قرار من وزير الادارة المحلية ووزير الصحة استقلال
مالى وادارى على النحو المبين بالمواد التالية .

مادة ٢ - ينظم العمل بالمستشفيات والوحدات المشار اليها بالمادة
الاولى لائحة أساسية يصدر بها قرار من وزير الادارة المحلية ووزير الصحة
ينضمن قواعد ادارتها والقواعد الفنية والمالية جون التقييد باللوائح
والقواعد المالية وغيرها المنظمة للمصالح الحكومية (١) .

مادة ٣ - يكون لكل مستشفى أو وحدة أو أكثر من المشار اليها في
المادة الأولى مجلس إدارة تبين اللائحة الأساسية طريقة تشكيله وسلطاته
ومسئوليته ، ويجب أن يشترك في عضوية هذا المجلس ممثلون عن المجالس
المحلية انواقعة في نطقها تلك المستشفيات والوحدات وعن لجنة الاتحاد
الاشرافى وعن العاملين بالمستشفى أو الوحدة .

مادة ٤ - يكون لكل مستشفى أو وحدة من المستشفيات او الوحدات
المشار اليها في المادة الاولى ميزانية خاصة فرعية وحساب مالى منفصل
يشمل جانب الايرادات فيه نصيب المستشفى أو الوحدة من اعانة المجلس
المحلى المختص (الشؤون الصحية) التى يراعى في تحديدها مستوى

(١) صدر قرار رئيس الوزراء والوزير المختص بالحكم المحلى ووزير
الصحة رقم ٣ (ح) لسنة ١٩٨٨ باصدار اللائحة الاساسية للمستشفيات
والوحدات الطبية التابعة لوحدات الحكم المحلى .

للخدمة وعدد الأسرة ، وبجانب الميزانية السنوية يكون لكل مستشفى أو وحدة صندوق تخصص حصيلته لتحسين الخدمة وتتكون موارده من الإيرادات الخاصة التي تحصلها المستشفى أو الوحدة نظير تقديمها خدمات علاجية بمقابل ومن التبرعات والهبات والوصايا وأى موارد أخرى ويرحل رصيد الصندوق من سنة الى أخرى •

ويكون الاتفاق من هذه الإيرادات طبقا للقواعد التي تتضمنها اللائحة الأساسية المشار إليها في المادة الثانية •

مادة ٥ - يستثنى من أحكام قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقرارات المعدلة له العاملون بالمستشفيات والوحدات المشار إليها في المادة الأولى ووفقا للقواعد التي تتضمنها اللائحة الأساسية •

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يوليو سنة ١٩٥٦ ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨٥ (٩ أغسطس سنة ١٩٦٥) •

القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦

في شأن تنظيم الاسعاف الطبي العام (١) و (٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يكون الاسعاف الطبي من المرافق التي تتولاها الدولة ، ونظم مراكز ووحدات الاسعاف الطبي بالمحافظات بمواردها المالية وموجوداتها الى مجالس المحافظات التي تقع في نطاقها .

ولا تسأل الدولة عن التزامات المراكز والوحدات المشار اليها الا في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها تاريخ العمل بهذا القانون .

وتكون مجالس المحافظات هي المسئولة عن ادارة مراكز ووحدات الاسعاف الطبي الواقعة في نطاقها ، وذلك في حدود السياسة العامة لوزارة الصحة في هذا الشأن .

وتحتفظ مراكز ووحدات الاسعاف الطبي بجميع مصادر التمويل التي كانت مقررة لها من قبل بمقتضى القوانين واللوائح ، وذلك بالإضافة الى ما تخصصه لها الدولة أو المجالس المحلية من موارد أخرى .

مادة ٢ - (مستبدلة بالقانون ٨٦ لسنة ١٩٧١) استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه تسوى حالات العاطلين بمراكز ووحدات الاسعاف الطبي القائمين بالعمل بها وقت العمل بلقانون ، وذلك

(١) الجريدة الرسمية في ٣ مايو سنة ١٩٦٦ - العدد ٩٨ .

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٧٥ في شأن انشاء المجلس الاعلى للاسعاف الطبي (الجريدة الرسمية في ١٣/٣/١٩٧٥ - العدد ١١) .

بتعيينهم في وزارة الصحة في الدرجات التي تحدد طبقا لقواعد تضعها لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة ويمثل فيها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة الخزانة ومرفق الاسطف وعلى أن يراعى تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه بالنسبة الى المؤهلين فتحدد مرتباتهم وأقدمياتهم بعد وضعهم في الدرجات المقررة لهم على أساس حساب مدد ممارستهم لهذه المهن بمراكز ووحدات الاسعاف كلها أو بعضها طبقا للقواعد التي تضعها اللجنة المذكورة . ولا تكون قرارات هذه اللجنة نهائية الا بعد موافقة وزير الخزانة عليها واعتمادها من وزير الصحة .

ويلحق هؤلاء العاملون بعد تعيينهم بمجالس المحافظات ويجب على القائمين بالعمل في المراكز والوحدات المتقدم ذكرها الاستمرار في أداء عملهم وعدم الامتناع عنها بأى حجة كانت الى أن تفرغ هذه اللجنة من أعمالها .

ويحتفظ هؤلاء العاملون خلال هذه الفترة بالأجور والمرتبات الفعلية التي يتقاضونها حاليا .

مادة ٣ - إذا قل مجموع ما يستحقه العامل طبقا لحكم المادة السابقة عن مقدار ما كان يحصل عليه قبل تعيينه ، يمنح الفرق بين المبلغين بصفة شخصية ، على أن يخصم هذا الفرق مما يستحق له في المستقبل من علاوات دورية وعلاوات ترقية .

مادة ٤ - (١) جديدة) - يكون لمراكز ووحدات الاسعاف الطبى لائحة مالية وإدارية مستقلة ، يصدر بها قرار من وزير الصحة ووزير الدولة للإدارة المحلية ، دون التقيد بالنظم والقواعد المقررة بالنسبة الى الحكومة والمصالح العامة (١) .

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٦٦ بلائحة إدارة مراكز الاسعاف الطبى ووحداته بالمحافظات (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/١/٢٦ - العدد ٧) - المعدل بالقرار رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٧٦ (الوقائع المصرية في ١٩٧٦/٩/٢ - العدد ٢٠٤) .

طب ومهن ومنشآت طبية ٦٤١

ملادة • - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا
من أول يوليو سنة ١٩٦٦ •

يصم هذا القانون بخاتم الدولة - وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ المحرم سنة ١٣٨٦ (أول مايو سنة
١٩٦٦) •

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٠٠٢ لسنة ١٩٧٥

بإنشاء الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ؛

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن نظام الباحثين العلميين
فى المؤسسات العلمية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٥ باختصاصات
وتنظيم وزارة الصحة ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قصر :

مادة ١ - تنشأ هيئة تسمى « الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد

التعليمية » تتبع وزير الصحة ويكون مقرها مدينة القاهرة ، وتعتبر من

المؤسسات العلمية فى تطبيق أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن

نظام الباحثين العلميين فى المؤسسات العلمية .

مادة ٢ - تؤول الى الهيئة المستشفيات والمعاهد التابعة لوزارة الصحة التى يرى مجلس ادارة الهيئة أنها تصلح للاغراض التعليمية ويصدر بضمها الى الهيئة قرار من رئيس الجمهورية (١) .

مادة ٣ - تتولى الهيئة بواسطة المستشفيات والمعاهد التابعة لها تحقيق الاغراض الآتية :

(أ) المساهمة بصورة فعالة فى توفير الرعاية الطبية للمواطنين طبقا لسياسة الدولة الصحية مع العمل على رفع مستوى هذه الرعاية فى كل فروع التخصص الطبية .

(ب) اناحة فرصة التعليم والتدريب الطبى كاملة لجيل جديد من الاطباء والفنيين ليكون قادرا على سد احتياجات المواطنين فى جميع مجالات الخدمة الطبية .

(ج) توفير الامكانيات اللازمة للبحوث الطبية للمساهمة بصورة فعالة فى حل المشاكل الصحية للجماهير مع مساهمة التطور العالمى فى مجال البحوث الطبية .

مادة ٤ - يكون للهيئة مجلس ادارة يشكل على الوجه الآتى :

وزير الصحة رئيسا

(١) صدر قرارى رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٧٦ بضم بعض مستشفيات وزارة الصحة للهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية (الجريدة الرسمية فى ١٨/٣/١٩٧٦ - العدد ١٢) ورقم ٦٥٢ لسنة ١٩٧٦ بضم بعض المعاهد التخصصية التابعة لوزارة الصحة الى الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية (الجريدة الرسمية فى ١٢/٨/١٩٧٦ - العدد ٣٣) .

| | |
|-------|--|
| أعضاء | عمداء كليات الطب بالجامعات |
| | ثلاثة من وكلاء وزارة الصحة يختارهم وزير الدولة |
| | ممثل للمجلس الاعلى للجامعات يختاره هذا المجلس |
| | نقيب الاطباء البشريين |
| | أمين عام المجلس |

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الادارة - بعد موافقة المجلس - أن يضم لمضوية المجلس عدد لا يجاوز ثلاثة من المهتمين بالشئون العلاجية والتعليم الطبي من أعضاء هيئة التدريس بكليات الطب السابقين أو الحاليين لمدة سنتين قابلة للتجديد •

مادة ٥ - يتم اختيار أمين مجلس ادارة الهيئة من الاطباء المتفرغين ويصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح وزير الصحة •

مادة ٦ - يختص مجلس ادارة الهيئة بوضع السياسة العامة للهيئة واتخاذ القرارات التي تحقق أغراضها وله في سبيل ذلك على الاخص ما يأتي :

- (١) اعتماد مشروع موازنة الهيئة •
- (ب) وضع الخطط العامة لمستشفيات الهيئة ومتابعة نشاطها والتنسيق بينها •
- (ج) تحديد الاختصاصات التي تباشرها لجان الادارة المنصوص عليها في المادة (٩) واعتماد اللوائح الداخلية التي تقترحها هذه اللجان لتنظيم سير العمل في المستشفى أو المستشفيات الخاضعة لها •
- (د) وضع الانمط والمواصفات والاشتراطات للمستشفيات والمعاهد التعليمية التي تتبع للهيئة •
- (هـ) اصدار اللوائح المتعلقة بالشئون المالية والادارية للهيئة وذلك دون التقيد بالتقواعد الحكومية •

(و) العمل على رفع مستوى الامكانات الانشائية والتجهيزية والبشرية للمستشفيات والمعاهد التعليمية التي تتبع الهيئة واستمرار وفائها بالاشتراطات والمواصفات الموضوعه لهذه المستشفيات .

مادة ٧ - يجتمع مجلس ادارة الهيئة مرة على الاقل كل شهرين وتكون اجتماعاته صحيحة بحضور الاغلبية المطلقة لعدد أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية الحاضرين فاذا تساوت يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٨ - يكون المستشفى أو مجموعة المستشفيات التعليمية التي يصدر بها قرار من مجلس ادارة الهيئة وحدة مستقلة في النواحي الفنية والمالية والادارية .

مادة ٩ - يكون لكل مستشفى أو معهد من المستشفيات والمعاهد التابعة للهيئة ، لجنة تتولى ادارته تشكل بقرار من مجلس ادارة الهيئة وذلك على الوجه الآتى :

| | |
|---|-------|
| عميد احدى كليات الطب | رئيسا |
| وكيل احدى كليات الطب | |
| مدير المستشفى | |
| رؤساء الاقسام الاكلينيكية بالمستشفى | |
| رئيس قسم الصحة العامة باحدى كليات الطب | |
| مدير مديرية الشؤون الصحية أو مدير المنطقة الطبية التي تقع في دائرتها المستشفى | أعضاء |
| الوكيل الوقائي لمديرية الشؤون الصحية بالمحافظة | |
| مراقب الصيدليات بالمستشفى | |
| رئيس هيئة التمرريض بالمستشفى | |
| اثنان من أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربى تختارهم أمانة الاتحاد | |
| الاشتراكي بالمحافظة لمدة سنتين | |

ويجوز لمجلس ادارة الهيئة أن يشكل لجنة ادارة واحدة لتتولى ادارة أكثر من مستشفى أو معهد •

مادة ١٠ - تتكون الموارد المالية للهيئة من :

(أ) الاعتمادات المخصصة لها في ميزانية وزارة الصحة أو ميزانية الجامعة •

(ب) الهبات والتبرعات التي يقبلها مجلس الادارة •

(ج) حصيله المبالغ التي ترد للمستشفيات التابعة للهيئة مقابل أداء خدمات طبية بأجر •

مادة ١١ - تخصص حصيله المبالغ التي ترد للمستشفيات التابعة للهيئة مقابل أداء خدمات للأفراد أو الهيئات لرفع مستوى الخدمة في هذه المستشفيات وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس ادارة الهيئة •

مادة ١٢ - يجب أن تتوفر فيمن يشغل إحدى الوظائف العلمية في الهيئة أو في المستشفيات أو المعاهد التابعة لها ، الشروط الزلزمة لشغل وظائف أعضاء هيئة التدريس في الجامعات طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الجامعات •

ويكون التعيين في الوظائف العلمية بالهيئة بقرار من رئيس مجلس الادارة •

مادة ١٣ - تصدر بقرار من رئيس الجمهورية ^(١) بناء على ما يعرضه

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٧٧٤ لسنة ١٩٧٦ باللائحة التنفيذية للهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية (الجريدة الرسمية في ١٤/١٠/١٩٧٦ - العدد ٤٢) •

طب ومهن ومنشآت طبية ٦٤٧

وزير الصحة وعلى ما يقترحه مجلس ادارة الهيئة اللائحة التنفيذية للهيئة ،
وتتضمن القواعد المشار اليها في المادة (٢) من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣
المشار اليه .

هامة ١٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ شوال سنة ١٣٩٥ (٢٠ أكتوبر سنة
١٩٧٥) .

التعديلات التشريعية للموضوع

| م | النص المقتل | مكان النشر ص | أداة التعديل | مكان النشر | |
|----|-------------|--------------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

التعديلات التشريعية للموضوع

| م | النص المعدل | مكان النشر ص | أداة التعديل | مكان النظر | |
|----|-------------|--------------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

التصحيحات التشريعية للموضوع

| م | النص المعدل | مكان النشر من | أداة التعديل | مكان النشر | |
|----|-------------|---------------------|--------------|------------|--------|
| | | | | ملحق | ملاحظة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

طرق وكبارى وانفاق

أولا - الطرق العامة

ثانيا - الهيئة العامة للطرق والكبارى

ثالثا - الهيئة القومية للانفاق

(أولا) الطرق العامة

مرسوم ١٩٣٩/١/٩

خاص بتسمية الطرق العامة

نحن فاروق الاول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الاشغال العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هي آت :

مادة ١ - يتولى المجلس البلدى ، أو السلطة التى تقوم بأعماله ، فى المدن والقرى التى توجد فيها مصلحة للتنظيم ، تسمية الشوارع والميادين العامة ، ويجب التصديق على الاسماء بقرار من الوزير المختص ونشرها فى الجريدة الرسمية •

ويسرى هذا الحكم على الشوارع الخاصة التى يتنازل عنها الافراد لادخالها فى الاملاك العامة رغما من كل اتفاق على خلاف ذلك •

مادة ٢ - تكتب أسماء الشوارع والميادين على لوحات • ويجب على ملاك العقارات القائمة على جوانبها أن يسمحوا بوضع هذه اللوحات وبقيائها على عقاراتهم دون أن يلزموا بتعديل الواجهة أو اجراء أعمال تمكن من هذا الوضع •

مادة ٣ - يسترشد على قدر الامكان فى وضع أسماء الشوارع والميادين بأسمائهم التاريخية أو أسمائها التى تعارفه الناس عليها أو أسماء مواقعها أو أسماء المباني ذات الصفة الاثرية أو الفنية التى اقيمت عليها أو أسماء الحوادث التى وقعت فيها أو أسماء مشاهير الرجال الذين قطنوا

بها كما يسترشد في ذلك بما يتصل بها من اعتبارات متعلقة بالجغرافيا أو الجيولوجيا أو علم تاريخ الشعوب أو غيرها من الاعتبارات .

ويجوز أيضا أن يكون الغرض من التسمية تخليد ذكرى الحوادث البارزة أو الأشخاص البارزين في تاريخ مصر في عصوره المختلفة ، كما يجوز أن تختار أسماء لتكريم أشخاص من جنسيات أجنبية إذا كانوا قد أدوا للبلاد خدمات ممتازة .

ولا يجوز أن تطلق على الشوارع والميادين أسماء الأشخاص الأحياء ما لم يكونوا من أعضاء الأسرة الملكية أو رؤساء الدول الأجنبية .

مادة ٤ - يشرع في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا المرسوم في تعديل ما يكون مخالفا لأحكامه من أسماء الشوارع والميادين .

مادة ٥ - على وزراء الداخلية والأشغال العمومية والصحة العمومية ، تنفيذ هذا المرسوم ، كل منهم فيما يخصه ، ويعمل به من تلويخ نشره في الجريدة الرسمية ،

قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦
في شأن اشغال الطرق العامة (١) و (٢)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى اللائحة الصادرة في ٣١ من مايو سنة ١٨٨٥ الخاصة باستعمال الافراد الطرق العمومية من وضع مهمات وبضائع وما شاكل ذلك ؛

وعلى اللائحة الصادرة في ٧ من يولية سنة ١٩٢٣ بشأن اشغال الطريق العام ؛

وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ باستعمال الطرق العامة واشغالها والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الصادر في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بلائحة استعمال الطرق العامة واشغالها في مدينة الاسكندرية ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والفروية ؛

(١) الوقائع المصرية في اول ابريل سنة ١٩٥٦ - العدد ٢٦ مكرر .
(٢) صدر قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٦١ في شأن تفويض المحافظين في مباشرة الاختصاصات المخولة لوزير الاسكان والمرافق في القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية في ١٩٦٢/١٢/٢٨ - العدد ١٠٣) .

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على الميادين والطرق العامة على اختلاف أنواعها أو وصفها الداخلة في حدود البلاد التى لها مجالس بلدية .

مادة ٢ - لا يجوز بغير ترخيص من السلطة المختصة اشغال الطريق العام في اتجاه أفقى أو رأسى وعلى الاخص بما يأتى :

١ - أعمال الحفر والبناء والهدم والرصف ومد الانابيب والاسلاك فوق أو تحت سطح الأرض ووضع حجر تفتيش للمجارى أو عمل فتحات أو مزلقانات في الأرصفة وما شابه ذلك .

٢ - وضع أرفف وحاملات للبضائع ومظلات (تندات) وسقائف وما شابه ذلك .

٣ - ترك منقولات خارج المحال أو المصانع أو المخازن أو المنازل إلا لأقصر مدة تلزم للمشحن أو التفريغ وبشرط عدم تعطيل المرور .

٤ - وضع بضائع ومنصات وقترينات ومقاعد ومناضد وصناديق وأكشاك وتخاشيب ما شابه ذلك .

٥ - وضع المعدات اللازمة لاقامة الحفلات أو الزينات أو الافراح أو الموالد .

مادة ٣ - لا يجوز غرس الاشجار في الطريق العام إلا باذن من السلطة المختصة وتعتبر تلك الاشجار من الاملاك العامة أيا كان غرسها .

مادة ٤ - يكون الترخيص في اشغال الطريق العام طبقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات المنفذة له .

وتحدد بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية أنواع الاشغال التى لا يجوز الترخيص فيها ^(١) .

مادة ٥ - (الفقرة الثانية مضافة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٧) يؤدى طلب الترخيص عند تقديم الطلب رسم النظر الذى يعينه وزير الشئون البلدية والقروية بقرار يصدر منه - ولا يرد هذا الرسم فى أية حالة .

ويحصل مبلغ مائة مليم ثمنا لنموذج الترخيص عند صرفه .

مادة ٦ - على السلطة المختصة أن تبدى رأيا فى الطلب فى ميعاد لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبر الطلب مرفوضا ولها أن ترفض الترخيص فى اشغال كل أو بعض المساحة المطلوب اشغالها وفقا لمقتضيات التنظيم أو الامن العام أو الصحة أو حركة المرور أو الآداب العامة أو جمال تنسيق المدينة .

مادة ٧ - يصدر وزير الشئون البلدية والقروية قرارا يبين فيه رسم الاشغال حسب نوع الطريق العام ودرجته وكذلك مقدار التأمين وما يرد منه وما يخصم ^(١) .

مادة ٨ - يبين فى الترخيص مدته والشروط التى يجب على المرخص له اتباعها والرسم المستحق والتأمين .

ولا يسرى الترخيص الا بالنسبة الى نوع الاشغال الذى أعطى من أجله .

(١) صدر قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ بتحويل كل محافظ فى دائرة محافظته بمباشرة اختصاصات وزير الاسكان والمرافق المقررة بالمادة ٤ و المادة ٧ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٩/٤/٢٨ - العدد ٩٥) .

وهذا الترخيص شخصى وينتهى بوفاة المرخص له — ولا يجوز التنازل عنه الا بموافقة السلطة المختصة بعد تقديم طلب من المتنازل اليه وسداد رسم النظر •

وكل مخالفة لاحكام الفقرتين الثانية والثالثة يترتب عليها اعتبار الترخيص لاغيا •

ويجوز للمرخص له أن يطلب تجديد الترخيص قبل انتهاء مدته وتتبع في شأن هذا الطلب أحكام المواد ٥ و ٦ و ٧ •

مادة ٩ — للسلطة المختصة وفقا لمقتضيات التنظيم أو الامن العام أو الصحة أو حركة المرور أو الآداب العامة أو جمال تسقيع المدينة أن تصدر قرارا بالغاء الترخيص أو بانقاص مدته أو المساحة المرخص في اشغالها على أن ترد رسم الاشغال كله أو جزء منه بنسبة ما أنقص من مدة الترخيص أو من مساحة الاشغال حسب الاحوال •

وعلى المرخص له ازالة الاشغال في الاجل الذى تحدده السلطة المختصة على ألا يقل هذا الاجل عن أربع وعشرين ساعة من وقت ابلاغه بالقرار المشار اليه بالطريق الادارى والا اتبعت في شأنه أحكام المادة ١٣ •

مادة ١٠ — يجوز لذوى الشأن التظلم من القرارات التى تصدرها السلطة المختصة فيما يتعلق بتراخيص الاشغال خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغهم بها أو من تاريخ انقضاء الاجل المنصوص عليه في المادة ٦ •

ويقدم التظلم بعد أداء رسم مقداره خمسمائة مليم الى لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية •

وعلى اللجنة أن تفصل في التظلم خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ويكون قرارها مسجبا ونهائيا •

ويرد الرسم الى المتظلم في حالة قبول تظلمه •

مادة ١١ - يعفى من أداء التأمين والرسوم المشار إليها في المادتين ٥ و ٧ في الاحوال الآتية :

١ - اشغال الوزارات والمصالح الحكومية ومجالس المديریات والمجالس البلدية والمؤسسات العامة .

٢ - اشغال المنشآت التي تتولى ادارة مرفق عام ما لم ينص في عقد ادارته على ما يخالف ذلك .

٣ - الاشغال المؤقت للمقاولين والمتعهدين بمناسبة ما يؤدونه من أعمال للوزارات والمصالح الحكومية ومجالس المديریات والمجالس البلدية والمؤسسات العامة .

٤ - الاشغال المؤقت الخاص بالمؤسسات والجمعيات الخيرية أو الدينية أو الاجتماعية أو الرياضية أو الصحية المسجلة وفقا لاحكام القانون .

٥ - الاشغال بغرف تفتيش الجارى . .

٦ - اشغال السفارات والمفوضيات والقنصليات الاجنبية بشرط بالمعاملة بالمثل .

وفي جميع الحالات السابقة لا يجوز الاشغال قبل الحصول على ترخيص في ذلك من السلطة المختصة والا طبقت أحكام المادتين ١٣ و ١٤ .

مادة ١٢ - (الفقرة الثانية مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٠) يعفى من الترخيص ومن رسوم النظر والاشغال والتأمين في حالة اشغال طريق عام بمأتم وفقا للشروط المبينة في القرارات المنفذة لهذا القانون .

ويعفى من الترخيص ومن رسم النظر والتأمين الباعة الجائلون وغيرهم ممن يقومون بعرض بضائعهم ومنتجاتهم بصفة مؤقتة لا تتجاوز يوما واحدا

وتتحدد شروط الاشغال والرسوم التي تحصل في هذه الحالة في

القرارات المنفذة لهذا القانون بحيث لا تتجاوز مائتى مليون مليم يوميا عن المتر المربع .

مادة ١٣ - اذا حدث اشغال بغير ترخيص جاز للسلطة المختصة ازالته بالطريق الادارى على نفقة المخالف اذا كان هذا الاشغال مخلا بمقتضيات التنظيم أو الامن العام أو الصحة أو حركة المرور أو الاداب العامة أو جمال تنسيق المدينة أو اذا كان المخالف تمد سبق الحكم عليه خلال سنة لمخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له وتضبط الاشياء الشاغلة للطريق وتبين مفرداتها في محضر الضبط ثم تنقل الى محل تمدد السلطة المختصة لهذا الغرض .

وعلى المخالف أن يسترد الاشياء المضبوطة في ميعاد تحدده السلطة المختصة وتغضره به وذلك بعد أداء رسم النظر وضعف رسم الاشغال المستحق مع جميع المصروفات - فان لم يتم بذلك للسلطة المختصة بيعها بالمزاد العلني وخصم ما هو مطلوب منه من ثمنها والوجوع عليه بالباقي عند الاقتضاء بطريق الحجز الادارى .

مادة ١٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠) كل مخالفة لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تتجاوز شهرين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنية أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويحكم على المخالف بأداء ضعف رسم النظر وخمسة أضعاف رسم الاشغال المستحقة والمصروفات الى تاريخ ازالة الاشغال .

كما يحكم بازالة الاشغال في ميعاد يحدده الحكم ، فاذا لم يتم المحكوم عليه بالازالة قامت الجهة الادارية المختصة باجرائها على نفقته ، على أنه لا يحكم بازالة حجرات التفتيش ومواسير صرف المياه الا اذا طلبت ذلك الجهة الادارية المختصة .

ومع ذلك يصدر المحافظ المختص — قبل الفصل في الدعوى وبعد اعطاء المهلة اللازمة — أمرا بمنقح المحل المخالف بالطريق الإدارى لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ثلاثة أشهر ، أو بوقف سريان ترخيص البناء أو الهدم حسب الاحوال وذلك حتى تتم إزالة المخالفة ، وإذا استمرت أعمال البناء أو الهدم بعد صدور أمر الوقف يحكم على المخالف — فضلا عن العقوبات المقررة بهذا القانون — بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

مادة ١٥ — يحكم باغلاق المحل الذى استعملت منقولاته في الاشغال اذا سبق الحكم خلال سنتين في ثلاث مخالفات مماثلة وقعت باستعمال منقولات هذا المحل على ألا تتجاوز مدة الاغلاق خمسة عشر يوما ويحكم فضلا عن ذلك بمصادرة المنقولات اذا كان الاشغال الذى استعملت فيه مما لا يجوز الترخيص فيه .

ويحكم بمصادرة الاشياء التى استعملت في اشغال لا يجوز الترخيص فيه اذا سبق الحكم خلال سنتين في ثلاث مخالفات مماثلة على المخالف أو لاستعمال تلك الاشياء .

مادة ١٦ — يكون لموظفى السلطة المختصة الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية صفة مأمورى الضبط القضائى في اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

مادة ١٧ — (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٥) لوزير الشؤون البلدية والقروية بناء على اقتراح المجالس البلدية المختصة استثناء بعض البلاد أو الاحياء أو الطرق من تطبيق بعض أو كل أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له لاعتبارات

تاريخية أو تجارية أو محلية مع بيان الأحكام الخاصة بالاشتغال فيها ورسوم هذا الاشتغال بحيث لا تتجاوز مائتى مليم عن المتر المربع يوميا (١) .

مادة ١٨ - يستثنى من أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له الإعلانات الشاغرة للطرق العامة التى تسرى فى شأنها أحكام القانون الخاص بها .

مادة ١٩ - للسلطة المختصة ان تصرح ببقاء بعض الاشتغالات الثابتة المرخص فيها والمنشأة قبل العمل بهذا القانون ولو كانت مخالفة لاحكامه بشرط الا يتعارض بقاء هذه الاشتغالات مع مقتضيات التنظيم أو الامن العام أو حركة المرور أو الآداب العامة أو جمال تقسيق المدينة على أن تتبع أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له فى حالة اجراء أى تعديل فيها .

مادة ٢٠ - تلغى اللائحة الصادرة فى ٣١ من مايو سنة ١٨٨٥ واللائحة الصادرة فى ٧ من يولية سنة ١٩٢٣ والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ والقرار الصادر فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ المشار اليها .

مادة ٢١ - على وزيرى الشؤون البلدية والقروية والمعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير الشؤون البلدية والقروية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ،

صدر بديوان الرئاسة فى ١٥ شعبان سنة ١٣٧٥ (٢٨ مارس سنة ١٩٥٦) .

(١) صدر قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٣١٤ لسنة ١٩٦٤ بتفويض المحافظين فى مباشرة اختصاصات وزير الاسكان والمرافق المقررة بالمادة ١٧ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ . (الوقائع المصرية فى ١٠/٥/١٩٦٤ - العدد ٧٩) .

قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن

اشغال الطرق العامة (١)

وزير الشؤون البلدية والقروية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن اشغال الطرق
المعامه ؛

وعلى ما اقرته مجلس الدولة ؛

قرر :

الباب الأول

في انواع الطرق العامة ودرجاتها

مادة ١ - الطرق العامة نوعان :

النوع الأول : وهو المرصوف بالاسفلت أو بالخرسانة أو بالحجر أو
بالترايع المصنوعة من أية مادة أخرى سواء كان له رصيف أو لم يكن .

وينقسم هذا النوع الى أربع درجات :

ممتازة - أولى - ثانية - ثالثة .

النوع الثانى : وهو غير المرصوف .

وينقسم هذا النوع الى درجتين أولى وثانية .

وتعتبر الطرق الترابية التى لها رصيف من الدرجة الاولى .

مادة ٢ - (مستحالة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٥٠٥

(١) الوقائع المصرية فى ١٩ أبريل سنة ١٩٥٦ - العدد ٣٢ .

لسنة ١٩٥٧) تقوم السلطة المختصة بتقسيم الطرق حسب درجة أهميتها مراعية في ذلك قيمة الارض والمباني القائمة على جانبي الطريق وحركة المرور والتجارة فيه والسلطة المذكورة تعديل هذا التقسيم بالإضافة بعض الطرق أو برفع درجاتها أو خفضها حسبما يطرأ على حالتها .

ويراعى في تقسيم طرق النوع الاول القواعد الآتية :

١ - في مدينتى القاهرة والاسكندرية ، تقسم الطرق الى الدرجات الاربعة الميينة في المادة الاولى .

٢ - في عواصم المديريات والمحافظات وفي مدينتى المحلة الكبرى والاسماعيلية ، تقسم الطرق الى درجات ثلاث - أولى وثانية وثالثة .

٣ - في عواصم المراكز تقسم الطرق الى درجتين - ثانية وثالثة .

٤ - في البلاد الاخرى ، تعتبر جميع الطرق من الدرجة الثالثة .

ويجوز أن يكون تقسيم الطرق من النوعين الى عدد من الدرجات يقل عما هو محدد في هذه المادة وفي المادة الاولى . ويعمل للتقسيم سجل خاص تدون فيه أسماء الطرق وأجزاؤها في كل درجة من درجاتها .

ويصدر قرار وزارى بالتصديق على التقسيم .

مادة ٣ - الى أن يتم التقسيم المشار اليه في المادة السابقة تحصل رسوم اشغال الطرق من النوعين على أساس اعتبارها من الدرجة الثانية .

مادة ٤ - يقدم طلب الترخيص في الاشغال أو تجديده أو التنازل عنه مشتملا على البيانات الآتية :

اسم الطالب ولقبه وجنسيته وموطنه الحالى وموطنه الاصلى وسنه .

نوع الاشغال وكيفية مباشرته وموقعه ومساحته ومدته .

اسم كل من المتنازل والمتنازل اليه في حالة التنازل .

الباب الثاني

في الأشغال

مادة ٥ - (الفقرة الأخيرة مضافة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٧) لا يجوز الترخيص في اشغال الطرق للمحلات الآتية :

- ١ - الجراجات .
- ٢ - محال السمكية وبياض النحاس .
- ٣ - الورش من أى نوع كانت .
- ٤ - محال رفق الملابس والسجاجيد .
- ٥ - محال الفاكهة والخضر والبقالة والجزارة وغير ذلك من محال بيع المأكولات .

ولا يجوز الترخيص في اشغال الطرق بالموازين والتلاجات أيضا كان نوعها ومداخل البهرومات وفتحات تهويتها ودرج المداخل ومداخل الجراجات المنخفضة عن منسوب سطح الطريق .

كما لا يجوز الترخيص في الاشغال بالاكشاك من أى نوع عدا الاكشاك المنصوص عليها في المادة ١٩ .

مادة ٦ - لا يجوز الترخيص في الاشغال على مسافة تقل عن عشرة أمتار من مداخل ومخارج الانفاق المخصصة لعبور المشاة .

البناء والهدم

مادة ٧ - لا يجوز إجراء أى عمل من أعمال الهدم او البناء أو الملباض أو الترميم إلا بعد تصوير الجزء الواقع على الطريق بحاجز من الخشب أو أية مادة أخرى وتحدد السلطة المختصة ارتفاع هذا الحاجز

وبعده عن واجهة البناء وحافة الرصيف مع مراعاة صيانة الاشجار وأعمدة الإنارة وباقي ممتلكات الدولة والاشخاص الاعتبارية العامة وممتلكات الدولة ولنترقى المرافق العامة على أن يراعى ألا يتعدى عرض الاشغال حافة الرصيف ويجوز زيادته في الطرق الضيقة أو التي ليس لها أرصفة بحيث لا يجاوز مترين .

مادة ٨ - اذا وجد باب للحاجز يجب أن يفتح للدخول أو بالانزلاق كما يجب تعليق مصابيح حمراء ليلا على طول الحاجز وأن تكون الآلات والميازيب المستعملة لوضع وانزال المهمات في داخل الحاجز .

مادة ٩ - يجب أن تكون السقائل الأفقية فوق الدور الأرضي ذات ألواح متصلة بحيث لا تتساقط منها مواد البناء ويكون لها حاجز مائل أو رأسى بارتفاع لا يقل عن ٧٥ سنتيمتراً وتبقى الحواجز في موضعها الى أن يتم العمل ويجب استعمال الميازيب الخاصة بنقل الانقاض والمقائما في حالة الهدم .

مادة ١٠ - للسلطة المختصة أن تلزم طالب الترخيص الذي يقوم بإنشاء أو استكمال بناء على حافة بعض الطرق بأن يقيم ممرا مسقوفا له جوانب حاجزة ومنافذ للمرور والتهوية طبقا للمواصفات والشروط التي تنصها تلك السلطة وفي هذه الحالة يعفى الطالب من رسوم اشغال مساحة المر مع وجوب أداء رسوم الاشغال الأخرى الخاصة بالبناء .

مادة ١١ - يجب تعبئة العربات التي تستعمل في نقل الانقاض أو تفريغها داخل الحاجز أو السياج - فإذا تعذر ذلك وجب وقوفها في صف واحد يطول الحاجز أو السياج بشرط ألا تتعارض تلك الحالة مع مقتضيات حركة المرور - ولا يجوز مطلقا أن تقف العربات في عرض الطريق ولا أكثر من الوقت اللازم للتعبئة أو للتفريغ .

السقائف والتندات والفترينات

مادة ١٢ - لا يجوز أن يزيد بروز التندات المتحركة المقامة على واجهات المحال على عرض الأرصفة ويجب ألا يقل ارتفاع أدنى نقطة فيها سواء في طرفها الداخلى المجاور للحائط أو في طرفها الخارجى من جهة الطريق عن ٢٢٥ سنتيمترا من سطح الرصيف .

مادة ١٣ - يجوز انشاء سقائف في أعلى مداخل العمارات أو المحال التجارية بشرط ألا يزيد بروزها من سامط الواجهة على نصف عرض الرصيف أمام المبنى وبشرط ألا يجاوز هذا البروز ثلاثة أمتار ويجب ألا يقل ارتفاع أدنى نقطة فيها من سطح الرصيف عن ثلاثة أمتار وألا يجاوز طولها فتحة المدخل الرئيسى للمبنى مضافا اليه متر واحد على الأكثر من كل جانب .

أما السقائف المخالفة لهذه الشروط والتي تم انشاؤها قبل صدور القانون فيجب حضرها وتحصيل الرسوم عنها .

مادة ١٤ - لا يجوز أن يزيد بروز الفترينات الموضوعة في واجهات المتاجر والمخصصة لعرض البضائع وبروزات الأبواب والطلايات من أى نوع كانت على ٢٠٪ من عرض الرصيف على ألا يجاوز هذا البروز بأى حال ٤٠ سنتيمترا من سامط الحائط وأن تكون دائما مغلقة ومرتفعة عن سطح الأرض ولا يجوز البيع منها سواء كانت ثابتة أو متحركة أو معلقة الواجهة .

مادة ١٥ - الفترينات الموضوعة في واجهات المباني التي ليست جزءا من المتاجر والمعدة للبيع منها يجب ألا يزيد بروزها على ٢٠٪ من عرض الرصيف على ألا يجاوز هذا البروز ٤٠ سنتيمترا من سامط الحائط (الواجهة) وبشرط ألا يقل عرض الرصيف الذى توضع فيه هذه الفترينات عن مترين - والا تفتح أبوابها وخلفها للخارج .

مادة ١٦ - يصرح في الطرق التي لا يوجد بها أرصفة بوضع المفترينات
وبإحداث البروزات طبقا لما جاء بالمادة السابقة بحيث لا يزيد البروز
على ٣٠ سنتيمترا •

مادة ١٧ - للسلطة المختصة منع إقامة المفترينات في الشوارع والمايادين
التي يصدر بها قرار وزارى •

البضائع والنصب المثقلة وعربات اليد

مادة ١٨ - يجوز اشغال الطرق في الاجزاء التي تحددها السلطة
المختصة بنصب مثقلة أو عربات يد لعرض البضائع والمواد الغذائية في
مواعيد تعينها •

مادة ١٩ - ^(١) يجوز الترخيص في الطرق التي لا يقل عرض الرصيف
فيها عن ثلاثة أمتار في القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والتي لا يقل
عرض الرصيف فيها عن مترين في البلاد الاخرى بوضع نوعين من الاكشاك
يقتصر الاول منها على بيع الجرائد والمطبوعات والسجائر ويقتصر الثانى
على بيع زجاجات المياه الغازية والعلوى الجافة والسجائر وذلك بشرط
أن تتوافر في النوعين الشروط الآتية :

- ١ - ألا يكون الكشك ثابتا أو محمولا على أساس ثابت •
- ٢ - أن يقام الكشك طبقا لرسم توافق عليه السلطة المختصة •
- ٣ - ألا يزيد طول الكشك من الداخل على متر ونصف وعرضه على
متر واحد ولا يجاوز ارتفاعه ٢,٣٠ مترا •

(٢) - مستبدلة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٦٢٨ لسنة
١٩٥٧ (الوقائع المصرية في ١٩٥٧/٤/١٥ - العدد ٣١) والفقرة الاولى
معدلة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٦٠ (الوقائع
المصرية في ١٩٦٠/٦/٢٧ - العدد ٤٩) •

٤ - أن يقام الكشك فى أحد الامكنة التى تحددها الجهة المختصة
لإقامة الكشك .

٥ - ألا تقل المسافة بين كشك وآخر على رصيف واحد عن ٢.٠٠ متر
على أن يكون الكشك على الرصيف المقابل فى منتصف المسافة بين اكشاك
الرصيف الآخر .

ويجوز الترخيص للمنشآت التى تتولى ادارة مرفق عام فى اشغال
الطرق بالاكشاك المعدة لخدمة هذا المرفق وذلك بالشروط التى تقرها السلطة
المختصة .

مادة ٢٠ - لا يجوز التصريح بوضع الكشاك المنصوص عليها فى المادة
السابقة فى نواصى الطرق أو لخط تقابل شارعين أو مداخل الكبارى ويجب
ألا يقل بعد الكشك من هذه النواصى ومداخل الكبارى والانفاق عن عشرة
أمتار وتحدد السلطة المختصة المواقع الجائز إقامة أكشاك عليها .

مادة ٢١ - للسلطة المختصة أن تجرى مزادا خاصا للترخيص فى
اشغال مواقع الكشاك فى أى مكان تراه وفى هذه الحالة لا تتقيد بفئات
الرسوم المنصوص عليها فى هذا القرار .

سرافقات الماتم

مادة ٢٢ - يجب عند اشغال طريق عام بمعدات ماتم كالسرافقات
أن يترك من عرض الطريق فراغ كاف لمرور السيارات فى اتجاه واحد فى
طرق الدرجات المعتزة والاولى والثانية من النوع الاول وطرق الدرجة
الاولى من النوع الثانى وأن يترك فراغ كاف لمرور المشاة فى الطرق
الافرى - وفى حالة المخالفة يحصل ضعف الرسوم المنصوص عليها فى
المادة ٣٦ .

الباب الثالث

اصلاح التلف بالطرق

مادة ٢٣ - على المرخص له اصلاح كل تلف يحدث بالطريق بسبب الاعمال المرخص فيها أيا كان نوعها وذلك خلال أسبوع من تاريخ انتهاء الاشغال والا كان للسلطة المختصة اصلاح هذا التلف على نفقته - فيما عدا أعمال الرصف والتبليط وما يتلف من المفروسات ومصابيح الانارة وما يماثلها فان السلطة المختصة هي التي تقوم باصلاحها بمعرفة على نفقة المرخص له .

وعلى المرخص له ابلاغ السلطة المختصة كتابة عند طلب الترخيص عن أى تلف في الرصف أو في أى مرفق من المرافق العامة يكون موجودا قبل صدور الترخيص .

الباب الرابع

في الرسوم والتأمينات

مادة ٢٤ - يكون رسم النظر ٣٠٠ مليم عن كل طلب للترخيص في اشغال أو تجديده أو التنازل عنه ويتعدد الرسم بتعدد أنواع الاشغال المبينة في الطلب .

مادة ٢٥ - تكون رسوم اشغال طرق النوع الاول بمهمات العمارة بجميع أنواعها كالتالي:

مليم

- ١٠٠ يوميا للمتر المربع عن كل المادة في طرق الدرجة الممتازة .
- ٥٠ » » » » لشهر الاول لطرق الدرجة الاولى .
- ٢٥ » » » » الشهرين التاليين لطرق الدرجة الاولى .
- ١٥ » » » » بقية السنة لطرق الدرجة الاولى .

مليم

- ٢٥ يوميا للمتر المربع عن الشهر الاول في طرق الدرجة الثانية •
- ٢٥ » » » » الشهرين التاليين في طرق الدرجة الثانية •
- ١٠ » » » » باقى المدة في طرق الدرجة الثانية •
- ١٥ » » » » الشهر الاول لطرق الدرجة الثالثة •
- ١٠ » » » » الشهرين التاليين لطرق الدرجة الثالثة •
- ٥ » » » » باقى مدة الاشغال في طرق الدرجة الثالثة •

وتكون التأمينات كالاتى :

الطرق الممتازة : جنيهان عن كل متر طولى من الواجهة على ألا يقل التأمين عن عشرة جنيهاً •

طرق الدرجات الاولى والثانية والثالثة : جنيه واحد عن كل متر طولى من الواجهة على ألا يقل التأمين عن خمسة جنيهاً •

مادة ٣٦ — تكون رسوم اشغال طرق النوع الثانى بمهمات العمارة بكافة أنواعها كالاتى :

١٠ مليمات يوميا عن المتر المربع عن الشهر الاول و ٥ مليمات عن باقى المدة في طرق الدرجة الاولى •

٥ مليمات يوميا عن المتر المربع عن الشهر الاول ومليمان عن باقى المدة في طرق الدرجة الثانية •

وتكون التأمينات كالاتى :

٥٠٠ مليم عن كل متر طولى من الواجهة في طرق الدرجة الاولى على ألا يقل التأمين عن جنيهين •

٢٠٠ مليم عن كل متر طولى من الواجهة في طرق الدرجة الثانية على ألا يقل التأمين عن جنيه واحد •

مادة ٢٧ - تحصل الرسوم والتأمينات بالفئات المنصوص عليها في المواد ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ على الاشتغال بمهمات الهجوم ومخلفاته وأنقاضه وبالسقايل المتحركة والطائرة (الطيارى) أو المرتكزة على كوابيل أو قوائم بالواجهة أو متحركة على أنه إذا ارتفعت نقط ارتكاز هذه السقايل أو الحوامل عن ٢,٢٥ مترا يحصل نصف الرسوم والتأمينات .

مادة ٢٨ - تكون رسوم الاشتغال بالخزانات أو الاحواض أو ما شابه ذلك كالآتى :

- ٥٠٠ مليم عن المتر المربع في السنة في طرق النوع الاول بجميع درجاتها .
- ٢٥٠ مليم عن المتر المربع في السنة في طرق النوع الثانى بجميع درجاتها .
- ويكون التأمين مساويا لقيمة الرسوم السنوية جميعها .

مادة ٢٩ - تكون رسوم الاشتغال بالانابيب من أى نوع والاسلاك والكابلات وما شابه ذلك كالآتى :

- ١٠٠ مليم في السنة عن المتر الطولى في طرق النوع الاول بكافة درجاتها .
- ٥٠ مليم في السنة عن المتر الطولى في طرق النوع الثانى بكافة درجاتها .
- ويكون التأمين مساويا لرسوم سنة كاملة في كل حالة .

ويجب الا يقل ارتفاع السلك الهوائى عن ٤٥٠ سنتيمترا من منسوب أعلى نقطة في الطريق .

مادة ٣٠ - تكون رسوم الاشتغال عند رصف الاوصلة في الطرق بجميع درجاتها بشرط عدم زيادة مدة الرصف عن شهر واحد كالآتى :

- ٥ مليمات يوميا عن المتر المربع في طريق النوع الاول .
- ٣ مليمات يوميا عن المتر المربع في طريق النوع الثانى .

ويكون التأمين مساويا لرسوم الاشتغال بحيث لا يقل عن مائة

طرق وكبارى وانفاق ٦٧٢

ملحة ٣١ - تكون رسوم الاشغال بمزلقانات الجراجات ومداخل محطات البنزين وجميع المداخل بصفة عامة كالآتى :

٢٠٠ مليم سنويا للمتر الطولى للارصفة فى طرق النوع الاول بجميع درجاتها .

١٠٠ مليم سنويا للمتر الطولى للارصفة فى طرق النوع الثانى بجميع درجاتها .

ويكون التأمين مساويا لرسم الاشغال بحيث لا يقل عن جنيه .

ملحة ٣٢ - تكون رسوم الاشغال بالمفتريينات الخاصة بالعرض وعبور الأبواب والحليات كالآتى :

٥ جنيهات سنويا عن المتر المربع من الاشغال فى طريق النوع الاول من الدرجة الممتازة .

٣ جنيهات سنويا عن المتر المربع من الاشغال فى طريق النوع الاول من الدرجة الاولى .

جنيه وخمسمائة مليم سنويا عن المتر المربع من الاشغال فى طرق النوع الاول من الدرجة الثانية .

جنيه واحد سنويا عن المتر المربع من الاشغال فى طرق النوع الاول من الدرجة الثالثة .

٨٠٠ مليم سنويا عن المتر المربع من الاشغال فى طرق النوع الثانى من الدرجة الاولى .

٥٠٠ مليم سنويا عن المتر المربع من الاشغال فى طرق النوع الثانى من الدرجة الثانية .

ويكون التأمين مساويا لرسوم سنة كاملة .

مادة ٣٣ - (١) تكون رسوم الاشغال بالفترينات المعدة للبيع كالآتى :

مليم جنيه

٥٠٠ ١ سنويا عن المتر المربع من الاشغال فى طرق النوع الاول
من الدرجة الممتازة .

٩٠٠ - سنويا عن المتر المربع من الاشغال فى طرق النوع الاول
من الدرجة الاولى .

٤٥٠ - سنويا عن المتر المربع من الاشغال فى طرق النوع الاول
من الدرجة الثانية .

٣٠٠ - سنويا عن المتر المربع من الاشغال فى طرق النوع الاول
من الدرجة الثالثة .

٢٤٠ - سنويا عن المتر المربع من الاشغال فى طرق النوع الثانى
من الدرجة الاولى .

١٥٠ - سنويا عن المتر المربع من الاشغال فى طرق النوع الثانى
من الدرجة الثانية .

ويكون التأمين مساويا لرسوم سنة كاملة .

مادة ٣٤ - تكون رسوم الاشغال بالسقائف والتتدات والمظلات

كالآتى :

٦٠٠ مليم سنويا عن كل سقيفة أو تتدة أو مظلة فى طرق النوع الاول

من الدرجة الممتازة وطرق النوعين من الدرجة الاولى .

(١) الفقرة الاولى معدلة بقرار وزير الشئون البلدية والقروية رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٧ (الوقائع المصرية فى ١٥/٤/١٩٥٧ - العدد ٣١)
والمادة مستبجلة بقرارات وزير الشئون البلدية والقروية رقم ١٥٠٥ لسنة ١٩٥٧ (الوقائع المصرية فى ١١/١١/١٩٥٧ - العدد ٨٨) ورقم ٧٦٥ لسنة ١٩٥٨ (الوقائع المصرية فى ٩/٦/١٩٥٨ - العدد ٤٥) ورقم ١٢٩١ لسنة ١٩٦١ (الوقائع المصرية فى ٣١/٧/١٩٦١ - العدد ٦٠) .

٤٠٠ مليم سنويا عن كل سقيفة أو تندة أو مظلة في طرق النوعين من الدرجة الثانية *

٢٠٠ مليم سنويا عن كل سقيفة أو تندة أو مظلة في طرق النوع الاول من الدرجة الثالثة *

ويتمدد الرسم بتمدد فتحات الابواب تحت السقيفة أو التندة أو المظلة *

ويكون التأمين مساويا لرسم سنة كاملة *

مادة ٣٥ - تكون رسوم الاشغال بالاكتشاك مماثلة لرسوم الاشغال بالفترينات المعدة للبيع منها المنصوص عليها في المادة ٣٣ *

مادة ٣٦ - تكون رسوم الاشغال بالفروشاش والنصب وعربات اليد كالآتى :

- ٤٠٠ مليم شهريا للمتر المربع في طرق النوع الاول من الدرجة الممتازة *
- ٢٠٠ مليم شهريا للمتر المربع في طرق النوع الاول من الدرجة الاولى *
- ١٠٠ مليم شهريا للمتر المربع في طرق النوع الاول من الدرجة الثانية *
- ٥٠ ملما شهريا للمتر المربع في طرق النوع الاول من الدرجة الثانية *
- ٣٠ ملما شهريا للمتر المربع في طرق النوع الثانى من الدرجة الاولى *
- ١٥ ملما شهريا للمتر المربع في طرق النوع الثانى من الدرجة الثانية *

ويكون التأمين مساويا لرسم الاشغال *

مادة ٣٧ - تكون رسوم الاشغال بالسرادات الخاصة بالاغراح واقامة الموالد والاجتماعات والحفلات أو أى غرض آخر عدا الماكن كالآتى :

١٠ مليمات يوميا عن المتر المربع في طرق النوع الاول بجميع درجاتها *

٦٦٦ طرق وكبارى وانفاق

- مليمات يوميا عن المتر المربع في طرق النوع الثانى بدرجتيها •
- ويكون مقدار التأمين خمسة جنيهات في طرق النوع الاول اذا كانت
الحدة لا تتجاوز يومين وعشرة جنيهات اذا زادت على ذلك •
- ويكون التأمين في طرق النوع الثانى مساويا نصف رسم الاشغال
بحيث لا يقل عن جنيه •

مادة ٣٨ — تكون رسوم الاشغال بمعالم الزينة المنفصل بعضها عن
بعض كالآتى :

١٠ مليمات يوميا عن المتر الطولى في طرق النوع الاول بجميع
درجاتها •

- مليمات يوميا عن المتر الطولى في طريق النوع الثانى بدرجتيها •
- واذا كانت هذه المعالم عبارة عن أعمدة فردية لا اتصال بينها فيعتبر
كل عمود شاغلا لمتر مربع وتحصل عنه ١٠ مليمات يوميا وذلك في طرق
النوع الاول بجميع درجاتها و • مليمات يوميا في طرق النوع الثانى بدرجتيها •
- ويكون التأمين مساويا لرسم الاشغال بحيث لا يقل عن خمسمائة مليم •

مادة ٣٩ — تكون رسوم الاشغال بالانفاق والممرات وبالبحر ومات
المنشأة قبل العمل بالقانون الموجودة تحت سطح الطريق كالآتى :

- ٣ جنيهات سنويا عن المتر المربع في طرق النوع الاول بجميع درجاتها •
- جنيه وخمسمائة مليم سنويا عن المتر المربع في طرق النوع الثانى
بدرجتيها •

ويكون التأمين مساويا لرسم الاشغال عن سنة •

مادة ٤٠ — تكون رسوم الاشغال بالكبرى والممرات العلوية الموصلة
بين الممرات السكنية أو التجارية فوق الطرق العامة كالآتى :

٣ جنهيات سنويا عن المتر المربع •

ويكون التأمين مساويا لرسم الاشتغال عن سنة •

مادة ٤١ - تكون رسوم الاشتغال بمداخل البدرومات ودرج المداخل المنشأة قبل العمل بالقانون الآتى :

- ٢٠ جنبها سنويا للمتر المربع فى طرق النوع الاول من الدرجة المعتازة •
- ١٠ جنهيات سنويا للمتر المربع فى طرق النوع الاول من الدرجة الاولى •
- ٨ جنهيات سنويا للمتر المربع فى طرق النوع الاول من الدرجة الثانية •
- ٥ جنهيات سنويا للمتر المربع فى طرق النوع الاول من الدرجة الثالثة •
- ٢ جنبه سنويا للمتر المربع فى طرق النوع الثانى من الدرجة الاولى •
- ١ جنبه سنويا للمتر المربع فى طرق النوع الثانى من الدرجة الثانية •
- ويكون التأمين مساويا رسم الاشتغال عن سنة •

مادة ٤٢ - لا يصرح بالاشتغال بالديوفيل الا بمقتضى شروط خاصة تضعها الجهة المختصة وتحصل عنه الرسوم كالاتى :

- ٢٠٠ مليم للمتر الطولى سنويا فى طرق النوع الاول ان كان موازيا للرصيف ويضاعف الرسم ان كان عابرا للطريق •
- ١٥٠ مليميا للمتر الطولى سنويا فى طرق النوع الثانى ان كان موازيا للرصيف ويضاعف الرسم ان كان عابرا للطريق •
- ويكون التأمين مساويا نصف رسم الاشتغال عن سنة •

مادة ٤٣ - (الفقرة الثانية مضافة بقرار وزير الشئون البلدية والقروية رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٧) تكون رسوم الاشتغال بالجائر الترخيص فيه والتي لم ينص على فئاتها فى هذه اللائحة مساوية للرسم المنصوص عليها فى المادة ٣٦ •

وفي حالة الاشغال غير الجائز الترخيص فيه تكون الرسوم أربعة أمثال الرسوم المنصوص عليها في المادة المشار إليها .

مادة ٤٤ - في احتساب الرسوم المنصوص عليها في هذه اللائحة تعتبر كسور المتر مترا كاملا كما تحتسب كسور اليوم أو الشهر أو السنة اذا نص على احتسابها باليوم أو الشهر أو السنة وحدة زمنية كاملة مما ذكر بحسب الاحوال .

مادة ٤٥ - عند ازالة الاشغال يخضع من التأمين قبل رده المبالغ الآتية :

١ - ضعف رسوم الاشغال المستحقة عن المدة التالية لانقضاء مدة الترخيص .

٢ - مصاريف ازالة الاشغال ونقل وتخزين الأشياء المشاغلة .

٣ - مصاريف إعادة الطريق الى ما كان عليه .

٤ - أى مبلغ يستحق بمناسبة الاشغال .

مادة ٤٦ - يعمل بهذا القرار من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اشغال الطرق العامة ،

تحريرا فى ٢٢ شعبان سنة ١٣٧٥ (٤ ابريل سنة ١٩٥٦) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨

بشأن الطرق العامة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ؛
وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ فى شأن الطرق العامة والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف ؛
وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى ؛
وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون الادارة المحلية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باصدار اللائحة
التنفيذية لقانون الادارة المحلية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١٧ لسنة ١٩٦٦ بانشاء المؤسسة
المصرية العامة للطرق والكبارى ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

الباب الاول

احكام عامة

مادة ١ - تنقسم الطرق العامة الى الانواع الآتية :

(١) الجريدة الرسمية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٨ - العدد ٥٠
مكرر (ب) .

(أ) طرق سريعة •

(ب) طرق رئيسية •

(ج) طرق اقليمية •

وتنشأ الطرق الرئيسية والسريعة وتعزل وتحدد أنواعها بقرار من وزير النقل ^(١) ، وتشرف عليها المؤسسة المصرية العامة للطرق والكبارى •

أما الطرق الاقليمية فتشرف عليها وحدات الادارة المحلية •

مادة ٢ - تسرى أحكام هذا القانون على جميع الطرق عدا ما يأتى :

(أ) جميع أنواع الطرق الداخلة فى حدود القاهرة الكبرى ومحافظه الاسكندرية •

(ب) الطرق الاقليمية الداخلة فى حدود المدن والمقرى التى لها مجالس مدن أو مجالس قروية • أما الطرق السريعة والرئيسية الداخلة فى تلك الحدود فتسرى عليها أحكام هذا القانون •

(ج) جسور النيل والفرع والمصارف والحياض والحوش العامة التى تشرف عليها وزارة الرى وفقا لاحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فاذا سلم جسر منها الى المؤسسة أو وحدات الادارة المحلية سرت عليها أحكام هذا القانون •

(١) انظر قرار وزير النقل رقم ٨١ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تحديد الطرق الرئيسية والسريعة والاقليمية وجهات الاشراف عليها (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٤ - العدد ٥٨) ، المعدل بالقرار رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٧٠ (الوقائع المصرية فى ١٩٧١/١/٩ - العدد ٧) •

وانظر ايضا قرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٤ باعتبار بعض الطرق العامة من الطرق السريعة (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/٨/١٣ - العدد ١٨٦) • والقرار رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/٢/٦ - العدد ٣٢) والقرار رقم ٦ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٢/٢٣ - العدد ٤٥) •

- مادة ٣ - تتحمل الخزانة العامة للدولة تكاليف انشاء الطرق الرئيسية والسريعة والاعمال الصناعية اللازمة لها وصيانتها •
- ومع عدم الاخلال بأحكام قانون الادارة المحلية ، تتحمل وحدات الادارة المحلية هذه التكاليف بالنسبة للطرق الاقليمية •

الباب الثانى

الانتفاع بالطرق العامة

- مادة ٤ - تحدد مواصفات الحركة على الطرق العامة بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للطرق والكبارى وتبين فيه الشروط التى تكفل توفير الامان عليها وعدم تعطيل حركة المرور بها وعدم تعرضها للتلف (١) •

- مادة ٥ - للمؤسسة ووحدات الادارة المحلية دون غيرها كل فى حدود اختصاصه تنفيذ الاعمال الصناعية بالطرق العامة •

وإذا كانت هذه الاعمال خاصة بوزارات الحكومة ومصلحتها أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها جاز للجهة المشرفة على الطريق الترخيص لتلك الجهات فى اقامتها تحت اشرافها •

- مادة ٦ - على من يريد اقامة أعمال صناعية بالطرق العامة أن يقدم الى الجهة المشرفة على الطريق طلباً مبيناً فيه هذه الاعمال ويؤدى عند تقديم الطلب رسم فحص قدره جنيه ولا يرد هذا الرسم أياً كانت نتيجة الفحص •

(١) انظر قرار مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للطرق والكبارى رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٩ فى شأن تحديد مواصفات الحركة على الطرق العامة (الوقائع المصرية فى ١٩٦٩/١١/٢ - العدد ٢٥٣) • المعدل بالقرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٨/٣/١٥ - العدد ٦٤) والقرار رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٨/٦/٢ - العدد ١٢٥) •

وإذا رأت الجهة المشرفة على الطريق أن الأعمال المطلوب انقامتها لا يترتب عليها تعطيل حركة المرور في الطريق أو اعلاقة توسيمه أو تحسينه في المستقبل وكان الطلب مقدما من وزارة أو مصلحة حكومية أو من هيئة أو من مؤسسة عامة أو من إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها جاز الترخيص لها في إقامة الأعمال المطلوبة تحت اشرافها • أما إذا كان الطلب مقدما من غير تلك الجهات قامت الجهة المشرفة على الطريق بتقدير التكاليف الفعلية لإقامة الأعمال المطلوبة ويخطر بالطلب بكتاب موصى عليه بقيمة التكاليف مضافا إليها مصاريف إدارية بواقع ١٥٪ منها • وعلى الطالب أداء قيمة التكاليف والمصاريف المشار إليها إلى الجهة المشرفة على الطريق وذلك خلال شهرين من تاريخ اخطاره والا اعتبر طلبه كأن لم يكن •

مادة ٧ - لا يجوز بغير تصريح من الجهة المشرفة على الطريق غرس الاشجار بالطريق العام أو الجزر الوسطى به •

مادة ٨ - يجوز للجهة المشرفة على الطريق الترخيص في وضع لافتات أو اعلانات ومد الكبلات والمواسير بالطرق العامة ، وتحدد اللائحة التنفيذية اجراءات الترخيص وشروطه والجميل المستحق •

مادة ٩ - إذا تبين للجهة المشرفة على الطريق أن الأعمال الصناعية أو الاعلانات أو غيرها بالطريق قد أصبحت تعطل حركة المرور أو تعوق توسيمه أو تحسينه جاز لها أن تطلب من ذوى الشأن إزالة هذه الأعمال خلال شهر من تاريخ اخطارهم والا كان لها ازالتها إداريا على نفقتهم وتحصيل نفقات الإزالة بطريق الحجز الإداري •

مادة ٩ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٤) يجوز بالنسبة إلى الطرق السريعة المتميزة التي تحدد بقرار من مجلس الوزراء

طرق وكبارى وانفاق ٦٨٣

وتكون لها بدائل تحل محلها ، فرض رسم استعمال مرور السيارات عليها
بالتفئات الآتية (١) :

مليم جنيه

| | | |
|---|-----|------------------------|
| ١ | ٠٠٠ | سيارة خاصة وأجرة |
| ٢ | ٠٠٠ | سيارة بيك آب ونصف لورى |
| ٢ | ٠٠٠ | أوتوبيس |
| ٣ | ٠٠٠ | سيارة نقل أو لورى |
| ٥ | ٠٠٠ | سيارة نقل ثقيل |

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على مركبات القوات المسلحة والشرطة
وسيارات الاسعاف .

ويجوز في حالة قصر استعمال الطريق على بعض مراحله دون بعضها
تخفيض الرسم بما يقابل المرحلة المستعملة كما يجوز وضع نظام خاص
لتحديد رسم مخفض عند تعدد الرحلات وذلك كله وفقا للقواعد التى يصدر
بها قرار من وزير النقل .

وتودع حصيله الرسم في حساب خاص بأحد بنوك القطاع العام باسم
الهيئة العامة للطرق والكبارى وتخصص لرفع مستوى الخدمة على تلك

(١) صدر قرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى رقم ١٦٠
لسنة ١٩٨٤ في شأن قواعد تحصيل رسم استعمال مرور السيارات على الطرق
السريعة والمتميزة (الوقائع المصرية في ٢٩/١٠/١٩٨٤ - بالعدد ٢٣٦) ،
المعدل بالقرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ٦/٧/١٩٨٦ - العدد
١٥٢) . وانظر ايضا القرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٧ بشأن فرض رسوم استعمال
مرور السيارات بنفق الشهيد / أحمد حمدي (الوقائع المصرية في
١٤/٦/١٩٨٧ - العدد ١٣٥ تابع) والقرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٩ بشأن
رسوم استعمال مرور السيارات على طريق القاهرة / الاسماعيليه / بورسعيد
وطريق المعادى / عين السخنة (الوقائع المصرية في ٢٤/٨/١٩٨٩ -
العدد ١٩١) .

الطرق وصيانتها وتشغيلها ، ويكون لهذا الحساب موازنة خاصة ويرحل فائض الإيرادات من سنة الى أخرى •

ويكون الصرف طبقا للنظام الذى يضعه وزير النقل بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة العامة للطرق والكبارى •

ولا يجوز أن تتجاوز المصروفات الادارية ١٠٪ من حصيله الرسم سنويا •

الباب الثالث

القيود المفروضة على الاراضى الواقعة على جانبى الطرق العامة

مادة ١٠ - تعتبر ملكية الاراضى الواقعة على جانبى الطرق العامة لمسافة خمسين مترا بالنسبة الى الطرق السريعة وخمسة وعشرين مترا بالنسبة الى الطرق الرئيسية وعشرة أمتار بالنسبة الى الطرق الاقليمية • وذلك خارج الاورنيك النهائى المحدد بحدائد المساحة طبقا لخرائط نزع الملكية المعتمدة لكل طريق ، محملة لخدمة أغراض هذا القانون بالاعباء الآتية :

(أ) لا يجوز استغلال هذه الاراضى فى أى غرض غير الزراعة ويشترط عدم إقامة أية منشآت عليها •

ولا يسرى هذا الحكم داخل حدود مجالس المدن الا فى الاجزاء المارة بأراض زراعية •

(ب) وللجهة المشرفة على الطريق أن تأخذ من تلك الاراضى الاتربة اللازمة لتحسين الطريق ووقايته بشرط عدم تجاوز العمق الذى يصدر بتحديدده قرار من مجلس ادارة المؤسسة ويؤدى لاصحاب هذه الاراضى تعويض عادل •

مادة ١١ - يجوز للجهة المشرفة على الطريق الترخيص في اقامة لافتات أو اعلانات على جانبيه ، وتحصد اللائحة التنفيذية اجراءات الترخيص وشروطه والجمل المستحق .

مادة ١٢ - مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٠ لا يجوز بغير موافقة الجهة المشرفة على الطريق اقامة أية منشآت على الاراضى الواقعة على جانبي الطريق العام ولمسافة توازى مثلاً واحد للمسافة المشار اليها في المادة ١٠ .

وعلى صاحب الشأن أن يقدم الى الجهة المشرفة على الطريق الرسومات والمواصفات الخاصة بالمنشآت المطلوب اقامتها وللجهة المشرفة على الطريق الاعتراض على هذه الرسومات والمواصفات أو تعديلها وذلك وفقاً للقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية .

الباب الرابع

العقوبات

مادة ١٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٤) يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يتعدى على الطرق العامة بأحد الاعمال الآتية :

١ - احداث قطع أو حفر أو اقامة عوائق فى وسطها أو ميولها أو أخذ أتربة منها .

٢ - وضع أو انشاء أو استبدال لافتات أو اعلانات أو أنابيب أو بوابخ تحتها بدون ترخيص من الجهة المشرفة على الطريق أو احداث أى تلف بالاعمال الصناعية بها .

٣ - اغتصاب جزء منها .

٤ - اقامة منشآت عليها بدون اذن من الجهة المشرفة على الطريق .

٥ - اغراقها بمياه الرى أو الصرف أو غيرها .

٦ - اتلاف الاشجار المغروسة على جانبيها أو العلامات المينة للكيلومترات .

٧ - غرس أشجار عليها أو شغلها بمنقولات بدون اذن من الجهة المشرفة على الطريق .

٨ - وضع قاذورات أو مخضبات عليها .

مادة ١٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٤) يعاقب على التعرب من أداء الرسم المنصوص عليه في المادة (٩) مكررا من هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه .

مادة ١٥ - فضلا عن العقوبات المنصوص عليها في المادتين السابقتين يحكم بالزام المخالف بدفع مصروفات رد الشيء الى أصله ويكون تحصيلها بناء على تقدير الجهة المشرفة على الطريق على أساس المصاريف الفعلية مضافا اليها مصاريف ادارية مقدارها ١٥٪ من قيمتها .

وفي جميع الاحوال يكون للجهة المشرفة على الطريق ازالة المخالفة اداريا على نفقة المخالف .

مادة ١٦ - يلغى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير النقل اصدار اللائحة التنفيذية (١) ،

صدر بربااسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٨ (١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٨) .

(١) صدرت اللائحة التنفيذية بالقرار الوزاري رقم ١٥٢ لسنة ١٩٧٠ (الوقائع المصرية في ١٥/٩/١٩٧٠ - العدد ٣١١) .

قرار وزير النقل رقم ١٥٢ لسنة ١٩٧٠

باللائحة التنفيذية لقانون الطرق العامة رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ (١)

وزير النقل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

الباب الأول

في الانتفاع بالطرق العامة

مادة ١ - يشترط لاقامة أعمال صناعية أو لافقات أو اعلات أو مد
كابلات أو مواسير أو خطوط ديكوفيل فى الطرق العامة اتباع الآتى :

١ - يقدم الطلب الى الجهة المشرفة على الطريق مبينا به اسم
الطالب وعمله وعنوانه والاعمال المراد تنفيذها .

٢ - يرفق بالطلب خريطتان مساحيتان معتمدتان من مهندس نقابى
يبين بكل منهما موقع العمل مع تحديد أبعاده على الرسم .

٣ - يدفع الطالب عند تقديم الطلب الى خزانة الجهة المشرفة على
الطريق رسم فحص مقداره جنيه واحد بالنسبة للاعمال الصناعية ولا يرد
الرسم أيا كانت نتيجة الفحص .

مادة ٢ - تقوم الجهة المشرفة على الطريق بمراجعة الطلب والتحقق
من أن الاعمال المطلوب تنفيذها لا يترتب عليها تعطيل المرور فى الطريق
أو اعاقه توسيعه أو منع تصمينه .

مادة ٣ - اذا قررت الجهة المشرفة على الطريق قبول الطلب أصدرت الترخيص اللازم بذلك .

مادة ٤ - يتبع في تنفيذ الاعمال المنصوص عليها في المادة (١) المرخص بها ما يأتى :

(اولا) بالنسبة للاعمال الصناعية :

تقوم الجهة الطالبة بتنفيذ الاعمال بمعرفةا اذا كانت وزارة أو مصلحة أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة أو وحدة من الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، أما اذا كان الطلب مقدما من غير هذه الجهات فيكون التنفيذ بمعرفة الجهة المشرفة على الطريق وعلى هذه الجهة اخطار الطالب بكتاب موصى عليه بقيمة التكاليف الفعلية لتنفيذ الاعمال مضافا اليها ١٥٪ من قيمتها مصاريف ادارية . وعلى الطالب أداء هذه التكاليف خلال شهرين من تاريخ اخطاره والا اعتبر طلبه كأن لم يكن .

(ثانيا) بالنسبة للاعمال الاخرى :

يكون التنفيذ بمعرفة الجهة الطالبة أيا كانت وذلك بعد الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة (٣) .

مادة ٥ - يؤدى المرخص له بالاعمال المينة فيما بمد جملا سنويا للجهة المشرفة على الطريق بالفتات الآتية :

(اولا) اللافئات :

جنه واحد عن كل متر مربع من مساحة اللافتة . وتشرى هذه الفتة على جميع أنواع الطرق .

(ثانيا) الاعلانات ذات الصفة التجارية أو الصناعية :

١ - على الطرق السريعة : خمسة جنيهاً عن كل متر مربع من مساحة الاعلان على ألا يقل الجمل السنوى عن عشرين جنيهاً أيا كانت مساحة الاعلان .

٢ - على الطرق الرئيسية : ثلاثة جنيهاً عن كل متر مربع من مساحة الاعلان على ألا يقل الجمل السنوى عن عشرة جنيهاً أيا كانت مساحة الاعلان .

٣ - على الطرق الإقليمية : جنيه واحد عن كل متر مربع من مساحة الاعلان على ألا يقل الجمل السنوى عن خمسة جنيهاً أيا كانت مساحة الاعلان .

ويحسب جزء المتر من اللافتة أو الاعلان بمثابة متر مربع كامل .

(ثالثاً) خطوط البكوفيل التى تعبر الطرق العامة :

عشرة جنيهاً : وتحسب كسور السنة بمثابة سنة كاملة .

الباب الثانى

فى القيود المفروضة على الاراضى الواقعة على جانبى

الطرق العامة

مادة ٦ - تعتبر ملكية الاراضى الواقعة على جانبى الطرق العامة لمسافة ٥٠ متراً بالنسبة الى الطرق السريعة و ٢٥ متراً بالنسبة الى الطرق الرئيسية و ١٠ أمتار بالنسبة الى الطرق الإقليمية وذلك خارج الاورنيك النهائى المحدد بحدائق المساحة طبقاً لمخارط نزع الملكية المعتمدة لكل طريق محملة بالقيود الآتية :

(م ٤٤ - موسوعة مصر - ج ١٨)

(أ) لا يجوز استغلال هذه الاراضى فى أى غرض غير الزراعة •

(ب) لا يجوز إقامة أية منشآت عليها •

ولا يسرى هذا الحكم داخل حدود مجالس المدن الا فى الاجزاء المارة بأراضى زراعية •

مادة ٧ - مع عدم الاخلال بقواعد التنظيم المقررة ، لا يجوز بنى موافقة الجهة المشرفة على الطويق إقامة منشآت على الاراضى الواقعة على جانبي الطرق العامة فى المسافات الآتية :

الطرق السريعة : المسافة من ٥٠ مترا الى ١٠٠ متر •

الطرق الرئيسية : المسافة من ٢٥ مترا الى ٥٠ مترا •

الطرق الاقليمية : المسافة من ١٠ أمتار الى ٢٠ مترا •

مادة ٨ - يشترط للحصول على موافقة الجهة المشرفة على الطريق لإقامة المنشآت المشار اليها فى المادة السابقة اتباع الآتى :

١ - يقدم صاحب الشأن الى الجهة المشرفة على الطريق طلبا مبينة به اسمه وعنوانه والاعمال المراد تنفيذها •

٢ - يرفق بالطلب :

(أ) ثلاثة رسوم هندسية معتمدة من مهندس نقابى للمنشآت المراد اقامتها مع بيان المسافة بينها وبين حد نزع الملكية مع مراعاة خط التنظيم المعتمد من الجهة المشرفة على الطريق داخل كردونات مجالس المدن •

(ب) خريطة مساحية مقياس ١ : ٢٥٠٠ معتمدة من مهندس نقابى يحدد عليها موقع المنشأة من الطريق وتخطر الجهة المشرفة على الطريق صاحب الشأن بموافقتها على إقامة المنشأة اذا تبين لها ملائمتها للشكل العمرى •

مادة ٩ — يحظر مد كبلات أو مواسير أو أنابيب أو خطوط ديكوفيل بجميع أنواعها بالطرق العامة داخل الألورنيك النهائى المحدد بحدائق المساحة طبقا لشرائط نزع الملكية المعتمدة الا لعبور الطريق على أن يتحمل صاحب الشأن دائما مصاريف رد الشيء الى أصله سواء عند مد أو رفع هذه الكبلات أو المواسير أو الانابيب أو الخطوط .

الباب الثالث

الحكام ختامية

مادة ١٠ — يعاقب من يخالف هذه اللائحة بالعقوبات المقررة فى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

مادة ١١ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؛

تحريرا فى ٢٤ ربيع الاخر سنة ١٣٩٠ (٢٨ يونيه سنة ١٩٧٠) .

(ثانياً) الهيئة العامة للطرق والكبارى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٧٦
بإنشاء الهيئة العامة للطرق والكبارى (١ ، ٢)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛
وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛
وعلى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة ؛
وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى قانون الموازنة العامة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ ؛
وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ؛
وعلى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١٧ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للطرق والكبارى ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل النهري ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

(١) الجريدة الرسمية فى ١٦ مايو سنة ١٩٧٦ - العدد ١٩

(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٧٩ بتعديل قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية فى ١١/١١/١٩٧٩ - العدد ٤٨) ونص فى مادته الاولى على ما يلى : « تم تبديل عبارة « الهيئة العامة للطرق والكبارى » بعبارة « الهيئة العامة للطرق البرية والمائية » اينما وردت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه » .

قرد :

مادة ١ — تنشأ هيئة علمة تسمى الهيئة العامة للطرق والكبارى تكون لها الشخصية الاعتبارية ومقرها مدينة القاهرة وتتبع وزير النقل . ويجوز بقرار من مجلس اءارة الهيئة انشاء فروع لها داخل أو خارج الجمهورية .

مادة ٣ — تهدف الهيئة الى النهوض بالطرق البرية والمائية ورفع كفاءتها بما يساير التطور العلمى ومواكب التقدم التكنولوجى ويحقق استغلالها الاستغلال الامثل على أسس فنية واقتصادية سليمة كى تؤدى دورها فى خطط التنمية القومية الشاملة .

مادة ٣ — يكون للهيئة فى سبيل تحقيق أهدافها فى مجال الطرق البرية ممارسة الاختصاصات التالية :

١ — وضع تخطيط شامل للطرق البرية وكافة الاعمال الصناعية المتعلقة بها بما يتعشى مع الاحتياجات اللازمة لمواجهة متطلبات التنمية فى كافة المجالات فى الميلاد واعداد المشروعات والبرامج اللازمة فى هذا الشأن .

٢ — اعداد المواصفات الفنية للمواد ومواصفات تنفيذ الاعمال من الناحيتين الانشائية والهندسية .

٣ — اجراء البحوث والدراسات العلمية والتطبيقية وانشاء مراكز التدريب والبحوث المتخصصة بهدف الارتقاء بمستوى الاداء وملاحقة التطور العلمى والتكنولوجى .

٤ — صيانة الطرق السريعة والرئيسية والاعمال الصناعية المتعلقة بها والكبارى الخاضعة لاشراف الهيئة .

٥ — الاشراف على تنفيذ مشروعات !طرق البرية للتأكد من سير العمل بها وفقا للبرامج الزمنية الموضوعة لها والمواصفات المقررة .

٦ - مراجعة جميع مشروعات الطرق البرية للتأكد من سلامة تخطيطها ومطابقتها للشروط والمواصفات الفنية ولا تكون هذه المشروعات صالحة للتنفيذ الا بعد اعتمادها من الهيئة .

٧ - اجراء الدراسات والابحاث وتحضير المشروعات التابعة لجهات أخرى سواء داخل الجمهورية أو خارجها وكذلك الاشراف على تنفيذها بموجب اتفاقات خاصة أو شروط يتم الاتفاق عليها .

٨ - تنفيذ قانون الطرق العامة رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ على الطرق السريعة والمريسية .

مادة ٤ - يكون للهيئة في سبيل تحقيق أهدافها في مجال الطرق المائية ممارسة الاختصاصات التالية :

١ - وضع تخطيط شامل للطرق المائية وكافة الاعمال الصناعية المتصلة بها بما يتماشى مع الاحتياجات اللازمة لتوابع متطلبات التنمية في كافة المجالات بالبلاد واعداد المشروعات والبرامج اللازمة في هذا الشأن والاشراف على تنفيذها .

ويتم اعداد الخطط والمشروعات والبرامج الخاصة بها بالاشتراك مع وزارة الري وذلك فيما يتعلق بما هو مستفهم منها لافراض الري .

٢ - وضع مواصفات تنفيذ الاعمال من الناحيتين الانشائية والهندسية .

٣ - اجراء البحوث الفنية والدراسات العلمية والتطبيقية وإنشاء مراكز للتدريب والبعوث - المتخصصة بهدف الارتقاء بمستوى الاداء وملاحقة التطور العلمى والتكنولوجى .

٤ - تطوير وتحسين الطرق المائية الداخلية وصيانتها بما يحقق حسن الاستفادة منها على الوجه الامثل .

٥ - الاشراف على تنفيذ مشروعات الطرق المائية للتأكد من سلامة التنفيذ ومطابقتها للشروط والمواصفات الفنية الموضوعه لها .

٦ - مراجعة جميع مشروعات النقل المائى للتأكد من سلامة تخطيطها ومطابقتها للشروط والمواصفات الفنية ولا تكون هذه المشروعات صالحة للتنفيذ الا بعد اعتمادها من الهيئة .

٧ - اجراء الدراسات والابحاث وتحضير مشروعات النقل المائى التابعة لجهات أخرى سواء داخل الجمهورية أو خارجها وكذلك الاشراف على تنفيذها بموجب اتفاقات خاصة أو شروط يتم الاتفاق عليها .

مادة ٥ - مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة العامة التى تسير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله ويكون له فى سبيل ذلك ممارسة الاختصاصات التالية :

١ - وضع الهيكل التنظيمى للهيئة .

٢ - اصـدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية ^(١) والادارية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية .

٣ - وضع اللوائح المتعلقة بشئون العاملين بالهيئة فى الحدود المقررة قانونا .

٤ - وضع نظام للرقابة ولمعدلات الاداء للمعايير الاقتصادية .

٥ - تحديد الاتعاب التى يراها مقابل الاعمال والاستشارات الفنية التى تقوم بها الهيئة داخل وخارج الجمهورية .

٦ - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية بالهيئة وحسابها الختامى .

(١) صدر قرار رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للطرق والكبارى رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨٧ بأحكام اللائحة المالية الخاصة بالهيئة ومناطقها (الوقائع المصرية فى ١٩٨٨/٢/٨ - العدد ٣٣) .

٧ - النظر في التقارير الدورية التى تقدم عن سير العمل بالهيئة ومركزها المالى .

٨ - قبول الهبات والتبرعات التى تقدم للهيئة .

٩ - النظر فى كل ما يرى وزير النقل أو رئيس المجلس عرضه من مسائل تحفل فى اختصاصات الهيئة .

ويجوز لمجلس الادارة أن يعهد الى رئيسه أو الى لجنة من بين أعضائه أو أحد مديرى الهيئة ببعض اختصاصاته كما يجوز أن يفوض أحد أعضائه أو أحد المديرين فى اختصاص أو مهمة محددة .

مادة ٦ - يشكل مجلس ادارة الهيئة من :

| | |
|-------|---|
| رئيس | رئيس مجلس ادارة الهيئة |
| | ممثل لوزارة النقل يختاره وزير النقل |
| | ممثل لوزارة الري يختاره وزير الري |
| | ممثل للامانة العامة للحكم المحلى يختاره وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية |
| أعضاء | ممثل لادارة المرور المركزية يختاره وزير الداخلية |
| | ممثل لادارة الفتوى لوزارة النقل يختاره رئيس مجلس الدولة |
| | ممثل من بين مديرى الهيئة واثنين على الاكثر من خارج الهيئة ويصدر باختيار هؤلاء الاعضاء قرار من وزير النقل لمدة سنتين قابلة للتجديد |

مادة ٧ - يتولى رئيس مجلس ادارة الهيئة ادارتها وتصريف شئونها وله أن يفوض مديرا أو أكثر فى بعض اختصاصاته .

مادة ٨ - يمثل رئيس مجلس الادارة الهيئة فى صلاتها بالغير وأمام

القضاء ويكون مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراض الهيئة .

مادة ٩ - تكون اجتماعات مجلس الإدارة صحيحة بحضور أغلبية الاعضاء وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بخبراته ومعلوماته دون أن يكون له صوت معدود فى مداوات المجلس .

مادة ١٠ - يبلغ رئيس مجلس الإدارة قرارات المجلس الى وزير النقل خلال أسبوع من تاريخ صدورها لاعتمادها .

مادة ١١ - تتكون موارد الهيئة من :

١ - الإيرادات الناتجة عن مباشرة نشاطها .

٢ - الامتيازات التى تستحقها الهيئة نظير مباشرتها للاموال التى تؤديها للغير فى حدود اختصاصاتها .

٣ - المبالغ التى تدرج لها فى موازنة الدولة .

٤ - القروض .

٥ - الهبات والتبرعات التى يقبلها مجلس الإدارة .

وتعتبر أموال الهيئة من جميع الوجوه أموالاً عامة .

مادة ١٢ - تكون للهيئة موازنة مستقلة يتبع فى وضعها القواعد المعمول بها فى موازنة الدولة كما يكون لها حساب ختامى .

وتبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهى مع نهاية السنة المالية للدولة .

مادة ١٢ - يعيد رئيس مجلس الادارة مشروع الموازنة ويعرضه على

مجلس الادارة لاتقراره في المواعيد المقررة .

مادة ١٤ - يقدم رئيس مجلس الادارة لوزير النقل تقارير دورية عن سير العمل بالهيئة كما يقدم لمجلس ادارة الهيئة الحساب الختامى مشفوعا بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات وكذا تقريراً عن نشاط الهيئة خلال السنة المالية المنتهية وذلك في المواعيد المقررة

مادة ١٥ - يجوز للهيئة اقتضاء لحقوقها اتخاذ اجراءات التنفيذ والحجز الادارى وفقا لاحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الادارى .

مادة ١٦ - تلغى كل من المؤسسة المصرية العامة للطرق والكبارى والمؤسسة المصرية العامة للنقل النهري وتحل الهيئة العامة للطرق البرية والمائية فيما لهما من حقوق وما عليهما من التزامات تتخذ الاجراءات المقررة اللازمة لنقل الاعتمادات والوظائف المخصصة لكل من المؤسستين ابتداء من السنة المالية ١٩٧٦ الى موازنة الهيئة كما ينقل العاملون بهما بفئاتهم ومرتباتهم الحالية بقرار من وزير النقل .

على أنه بالنسبة للمؤسسة المصرية العامة للنقل النهري فيكون الحلول والنقل المشار اليهما فى حدود ما آل الى الهيئة من اختصاصاتها طبقا لاحكام هذا القرار .

مادة ١٧ - الى أن تصدر اللوائح والقرارات الخاصة بالهيئة يستمر العمل بالنظم واللوائح والقرارات السارية لهما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ١٨ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،

صدر برباسة الجمهورية فى ١٩ ربيع الاخر سنة ١٣٩٦ (١٩ أبريل سنة ١٩٧٦) .

(ثالثا) الهيئة القومية للانفاق (١)

قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٣

انشاء الهيئة القومية للانفاق (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة تسمى « الهيئة القومية للانفاق » مقرها مدينة القاهرة تتبع وزير النقل ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية

مادة ٢ - تتولى الهيئة القيام بتنفيذ مشروع مترو الانفاق في جمهورية مصر العربية ، ولها في سبيل تحقيق هذه الغاية :

(٢) اجراء الدراسات والبحوث الفنية والاقتصادية الخاصة بالمشروع والمشروعات المرتبطة به أو المنفذة له أو المتفرعة عنه أو المترتبة عليه سواء بنفسها أو بالاشتراك مع غيرها أو بمن تمهد اليه من الجهات المحلية والاجنبية .

(ب) التعاقد مع جهات الخبرة الاجنبية والمحلية والاستئانة بها في تصميم أو تنفيذ المشروع .

(ج) وضع أسس مواصفات المشروع وتجهئته للتنفيذ .

(د) القيام بتنفيذ المشروع سواء بنفسها أو بالاشتراك مع غيرها أو بمن تمهد اليه به من الهيئات والشركات المتخصصة أو تسليم كل مشروع بعد تمام تنفيذه الى الجهة التى سيمهد اليها بالتشغيل .

مادة ٣ - تتكون موارد الهيئة من :

- ١ - المبالغ التى تخصصها للدولة فى الموازنة العامة .
- ٢ - الهبات والاعانات وما تعقده الهيئة من قروض
- ٣ - أموال المعونة والقروض التى تعقدها الدولة لهذا الغرض .

مادة ٤ - أموال الهيئة أموال عامة ، وللهيئة فى سبيل اقتضاء حقوقها اتخاذ إجراءات الحجز الادارى .

مادة ٥ - يكون للهيئة موازنة خاصة يتم اعدادها طبقا للقواعد التى تحددها اللائحة الداخلية دون التقييد بالقوانين واللوائح المنظمة لاعداد الموازنة للدولة كما يكون للهيئة حساب خاص تودع فيه مواردها ، ويرحل الفائض فى موازنة الهيئة من سنة الى سنة أخرى .

مادة ٦ - للهيئة أن تجرى جميع التصرفات والاعمال التى من شأنها تحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله ، ولها أن تتعاقد مباشرة مع الأشخاص والشركات والمصارف ، والهيئات المحلية والاجنبية ، وذلك طبقا للقواعد التى تحددها اللائحة الداخلية للهيئة .

مادة ٧ - استثناء من أحكام القوانين واللوائح المنظمة للاستيراد والتقد الاجنبى يكون للهيئة - فى حدود موازنتها - أن تستورد بنفسها أو عن طريق الغير دون ترخيص أو اذن ، ما تحتاج اليه من معدات وآلات ومواد وقطع غيار وأجهزة ووسائل نقل تكون لازمة لنشاطها طبقا للاوضاع والقواعد والشروط التى تحددها اللائحة الداخلية .

وتتمتع الهيئة بذات الاعفاءات الجمركية المقررة للهيئة القومية لسكك حديد مصر ، طبقا لما هو منصوص عليه فى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية .

مادة ٨ - يشكل مجلس ادارة الهيئة من رئيس مجلس الادارة وعضوية عدد من الاعضاء لا يقل عن سبعة ولا يجاوز تسعة يصدر بتعيينهم وتحديد مكافآتهم قرار من رئيس مجلس الوزراء •

ويصدر بتعيين رئيس مجلس ادارة الهيئة وتحديد راتبه وبدلاته قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير النقل •

مادة ٩ - مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شؤونها وله أن يتخذ ما يراه من القرارات لتحقيق الغرض الذى انشئت الهيئة من أجله ، ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين فى هذا القانون ، وله على وجه الخصوص ما يلى :

١ - اقرار الهيكل التنظيمى للهيئة •

٢ - اقرار مشروع الموازنة السنوية للهيئة ومشروع حسابها الختامى •

٣ - تنظيم وتدريب وسائل تدريب العمال المهرة والفنيين اللازمين لتنفيذ مشروعات الهيئة •

٤ - وضع اللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون المالية والحسابية والادارية والمخزنية وغير ذلك من اللوائح التنظيمية العامة

٥ - وضع اللوائح المتعلقة بنظام العاملين فى الهيئة وتحديد نظم تعيينهم وترقياتهم ومراتبهم ومكافآتهم وبدلاتهم وغير ذلك من اللوائح المتعلقة بشؤون العاملين بها •

٦ - وضع نظام للرقابة ومعدلات الاداء طبقا للمعايير الاقتصادية •

٧ - قبول الهبات والتبرعات التى تقدم للهيئة ولا تتعارض مع أغراضها •

ويجوز لمجلس الادارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد اليها بصفة مؤقتة ببعض اختصاصاته ، كما يجوز له أن يمهّد الى رئيس

مجلس الادارة أو الى أحد أعضائه بصفة مؤقتة ببعض اختصاصاته أو بإداء مهمة محددة . . .

مادة ١٠ - يجتمع مجلس الادارة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بحضور أغلبية أعضائه ويصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين وعند تساوى الاصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس ، ولورئيس المجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم من قوى الخبرة دون أن يكون لهم صوت معدود فى الأدوات

مادة ١١ - تعرض قرارات المجلس على وزير النقل خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدورها لاعتمادها وللوزير الحق فى طلب اعادة النظر فى هذه القرارات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ عرضها عليه ، وفى هذه الحالة لا تعتبر قرارات المجلس نافذة الا اذا وافق عليها المجلس بأغلبية ثلاثة أرباع الاعضاء الحاضرين على الأقل ، على أنه اذا مضت خمسة عشر يوما من وقت عرض القرارات على الوزير دون أن يتخذ فى شأنها قرارا اعتبر قرار مجلس الادارة نافذاً من تاريخ انتهاء تلك المدة .

مادة ١٢ - رئيس مجلس ادارة الهيئة هو الذى يمثلها أمام القضاء وفى صلاتها بالخبر ، ويتولى تنفيذ قرارات مجلس ادارتها وتصريف شئونها وتطوير نظم العمل بها وأجهزتها وموافاة وزير النقل وأجهزة الدولة بما تطلبه من بيانات أو مطومات أو وثائق .

ويجوز لرئيس مجلس الادارة أن يفوض مديرا أو أكثر بالهيئة فى بعض اختصاصاته ، وعند غياب رئيس مجلس الادارة أو خلو منصبه يندب وزير النقل من يحل محله بصفة مؤقتة .

مادة ١٣ - الى أن تصدر القواعد المنظمة لشئون العاملين بالهيئة يصدر وزير النقل بالاتفاق مع السلطات المختصة فى الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام القرارات الخاصة بنقل العاملين للزمين للهيئة من هذه

الجهات بدرجاتهم وفئاتهم ويحتفظ هؤلاء العاملین بمرتباتهم التي يتقاضونها وكذلك بالبدلات والمكافآت المقررة لهم وتستهلك قيمة هذه البدلات والمكافآت من البدلات والمكافآت التي تتقرر للعاملين في الهيئة وفقا للقواعد التي تضعها اللائحة الداخلية .

مادة ١٤ - تصدر اللوائح الداخلية بقرار من وزير النقل ^(١) دون التقيد بالنظم واللوائح الحكومية ، على أن تراعى في اللوائح الاسس الآتية :

(أ) ربط الاجر بنوع العمل وطبيعة ومعدلات أدائه في الظروف المختلفة .

(ب) عدم تجاوز قيمة بدل السفر ومصاريف الانتقال المقررة للعاملين بالهيئة متدرجة حسب فئاتهم أو مكافآتهم الاصلية التكاليف الفعلية التي يتحملونها

(ج) اتباع النظام المحاسبي الموحد .

مادة ١٥ - يصدر وزير النقل القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ١٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ شوال سنة ١٤٠٣ (اول اغسطس سنة ١٩٨٣) .

(١) صدرت قرارات وزير النقل رقم ١٦ لسنة ١٩٨٤ باصدار لائحة الجهود غير العادية والحوافز للهيئة القومية للانفاق (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/٧/٢٢ - العدد ١٦٨) ورقم ١٧ لسنة ١٩٨٤ باصدار اللائحة المالية للهيئة القومية للانفاق (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/٧/٢٥ - العدد ١٧٠) ورقم ٢٠ لسنة ١٩٨٤ باصدار لائحة نظام العاملین بالهيئة القومية للانفاق (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/٨/٤ - العدد ١٧٨) ورقم ٦١ لسنة ١٩٨٤ باصدار لائحة المشتريات والبيع بالهيئة القومية للانفاق (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/٨/١٦ - العدد ١٨٩) .

التعديلات التشريعية الموضوع

| م | النصر المعدل | مكان النشر من | أداة التعديل | مكان النشر | |
|----|--------------|---------------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

التعديلات التشريعية للموضوع

| م | النص المعدل | مكان النشر ص | أداة التعديل | مكان النشر | |
|----|-------------|-----------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

التعديلات التشريعية للمختبر

| م | النص المعدل | مكان النشر من | أداة التعديل | مكان النشر | |
|----|-------------|---------------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

طيران مدنى

- أولا - الطيران المدنى
- ثانيا - الطائرات
- ثالثا - تشريعات منفردة
- رابعا - اتفاقيات دولية

(اولا) الطيران المدنى

قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١

باصدار قانون الطيران المدنى (١) و (٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه • وقد أصدرناه :

مادة ١ — يعمل بأحكام القانون المرافق فى شأن الطيران المدنى •

مادة ٢ — يلغى ما يأتى :

١ — القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٠ باحتكار الحكومة للمطارات •

٢ — القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٥ بشأن الملاحة الجوية •

٣ — القانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٣ فى شأن انشاء مناطق اقتراب وانتقال وأمان للمطارات •

٤ — القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم العمل بالمطارات •

٥ — المرسوم الصادر بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٣٥ بتنظيم الملاحة الجوية •

٦ — المرسوم الصادر بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٤١ بقواعد الضبط الخاصة بالملاحة الهوائية •

٧ — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم تعليم الطيران •

(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٧ الصادر فى ٢٢ ابريل ١٩٨١ •

(٢) صدر المرسوم بقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٢ بانشاء مجلس اعلى للطيران المدنى •

كما يلغى كل نص آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون ، وتظل اللوائح والقرارات التنفيذية القائمة حالياً سارية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون الى أن تعدل أو تلغى •

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره •

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها •

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ جمادى الآخرة سنة ١٤٠١ (٩ أبريل سنة ١٩٨١) •

قانون الطيران المدني

الباب الأول

أحكام عامة

الفصل الأول

تعريف

مادة ١ - تعريف •

فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون ، وما لم ينص صراحة على غير ذلك ، يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني المقابلة لكل منها والموضحة فيما يلي :

١ - الجمهورية :

جمهورية مصر العربية •

٢ - الوزير المختص :

وزير الطيران المدني •

٣ - إقليم الجمهورية :

المساحات الأرضية والمياه الإقليمية الملاصقة لها والفضاء الجوي الذي

يطؤها •

٤ - دولة التسجيل :

الدولة المسجلة بها الطائرة •

٥ - سلطات الطيران المدنى :

السلطات التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الطيران المدنى لممارسة اختصاصات محددة وارادة بهذا القانون •

٦ - معاهدة شيكاغو :

معاهدة الطيران المدنى الدولى الموقعة فى شيكاغو فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ والملاحق التابعة لها •

٧ - طائرة :

أى آلة فى استطاعتها أن تستمد بقاءها فى الجو من ردود فعل الهواء غير المنعكسة من سطح الارض ، وتشمل كافة المركبات الهوائية مثل المناطيد والبالونات والطائرات الشراعية والطائرات ذات الاجنحة الثابتة والمتحركة وما الى ذلك •

٨ - المستثمر :

شخص طبيعى أو معنوى يقوم بتشغيل الطائرة بغرض الربح ، أما نفسه أو بتأجيرها للغير وتخضع هيئة قيادتها لاوامره •

٩ - دولة المستثمر :

الدولة التى يقع بها المركز الرئيسى لادارة أعمال المستثمر أو موطنه الدائم •

١٠ - ناقل جوى :

شخص طبيعى أو معنوى يقوم باستثمار خط أو خطوط جوية لنقل الركاب والبريد والبضائع أو أى منها •

١١ - طائرات الدولة :

الطائرات العسكرية ، وطائرات الشرطة والجمارك •

١٢ - الحركة الجوية :

جميع الطائرات المحطة ، أو العاملة في منطقة المناورات بالمطار •

١٣ - وحدة مراقبة الحركة الجوية :

تعبير يطلق على أى من الوحدات التالية : مركز مراقبة المنطقة ، مكتب مراقبة الاقتراب أو برج مراقبة المطار •

١٤ - طريق خدمة الحركة الجوية :

طريق جوى محدد الغرض منه تنظيم تدفق الحركة الجوية حسب متطلبات تأدية خدمات الحركة الجوية •

١٥ - مطار :

مساحة محددة على سطح الارض أو الماء بما فيها من مباني ومنشآت ومعدات مخصصة للاستعمال كلياً أو جزئياً لوصول ومغادرة وتحرك الطائرات •

١٦ - مطار دولي :

كل مطار تعينه الدولة في اقليمها وتعهده لدخول وخروج الحركة الجوية الدولية ، وتتخذ فيه الاجراءات المتبعة بالجمارك والهجرة والصحة العامة والحجر الصحي بما فيه الحيوانات والنباتات وغيرها من الاجراءات المشابهة •

١٧ - حركة المطار :

جميع الطائرات وغيرها من الحركة الارضية في منطقة المناورات بالمطار وجميع الطائرات التى تطير داخل نطاوة حركة المطار •

١٨ - نطاق حركة المطار :

فضاء جوى ذو أبعاد محددة يعين حول المطار لحماية حركة ذلك المطار .

١٩ - منطقة المناورات بالمطار :

ذلك الجزء من المطار المستخدم لاقلاع الطائرات وهبوطها ونحركاتها الاخرى المتعلقة بالاقلاع والهبوط وذلك باستثناء المنطقة المخصصة لعمليات التفريغ والتحميل وانتظار الطائرات .

٢٠ - مستثمر المطار :

أى شخص طبيعى أو معنوى يقوم باستثمار المطار وإدارته سواء بنفسه أو بواسطة تابعة .

٢١ - قائد الطائرة :

الطيار المسؤول عن تشغيل وسلامة الطائرة أثناء فترة الطيران .

٢٢ - عضو هيئة القيادة :

عضو فى طاقم الطائرة حائز على اجازة سارية المفعول ومكلف بواجبات أساسية لتشغيل طائرة أثناء فترة الطيران .

٢٣ - عضو طاقم الطائرة :

شخص مكلف من قبل المستثمر بواجبات على طائرة أثناء فترة الطيران .

٢٤ - فترة الطيران :

الوقت الكلى الواقع بين اللحظة التى تبدأ فيها الطائرة حركتها بفعل قوتها الذاتية لغرض الاقلاع حتى لحظة توقفها عن الحركة بعد انتهاء طيرانها .

٣٥ - منطقة محرمة :

منطقة محددة من الفضاء الجوى للجمهورية تعلن عنها السلطات المختصة ويكون الطيران فيها محرما .

٣٦ - منطقة مقيدة :

فضاء جوى ذو أبعاد محددة يقع داخل اقليم الجمهورية يفيد الطيران بداخله بشروط معينة .

٣٧ - منطقة خطرة :

فضاء جوى ذو أبعاد محددة ، توجد بداخله عمليات خطرة على الطيران فى أوقات معينة .

٣٨ - خط جوى منتظم :

مجموعة رحلات جوية تقوم بها طائرات نقل عام للركاب والبريد والبضائع أو أى منها مقابل أجر أو مكافأة ويكون مفتوحا للجمهور ، طبقا لجدول زمنى ملن عنه ، أو بانتظام أو بتكرار واضح .

٣٩ - خط جوى دولى منتظم :

خط جوى تكون نقطة بدايته أو نهايته فى اقليم دولة أخرى غير اقليم الدولة المسجلة فيها الطائرة .

٣٠ - خط جوى داخلى منتظم :

خط جوى منتظم يخدم نقاط تقع فى اقليم دولة واحدة .

٣١ - طيران بهلوانى :

مناورات تقوم بها طائرة عن قصد ، وتتضمن تغييرا فجائيا فى وضعها أو اتخاذ وضع غير عادى ، أو تغييرا فى سرعتها على نحو غير مألوف .

٣٢ - حادث طائرة :

كل حادث تترتب عليه احدى النتائج المشار اليها فيما يلى ، ويكون مرتبطا بتشغيل الطائرة ويقع فى الفترة ما بين الوقت الذى يصعد فيه أى شخص الى الطائرة بقصد الطيران حتى الوقت الذى يتم فيه مغادرة جميع الاشخاص للطائرة .

١ - وفاة أى شخص أو اصابته باصابات بالغة نتيجة لوجوده على متن الطائرة أو احتكاكه بها مباشرة أو بأى شئ مثبت فيها .

٢ - اصابة الطائرة بعطب جسيم .

٣ - ويستثنى من ذلك الاصابات البالغة أو المميتة التى لا تترتب بصفة مباشرة على تشغيل الطائرة وهى :

(أ) الوفاة لاسباب طبيعية .

(ب) الاصابات التى يلحقها الشخص بنفسه .

(ج) الاصابات التى يتسبب فيها أشخاص آخرون .

(د) اصابات الأشخاص المتسللين للطائرة خارج مقصورة الركاب .

(هـ) اصابة العاملين على الارض قبل قيام الطائرة بالرحلة أو بعد

نهايتها .

٣٣ - واقعة الطائرة :

كل حادث لا ينطبق عليه تعريف حادث طائرة ويرتبط بتشغيل الطائرة ويؤثر أو يمكن أن يؤثر على سلامة التشغيل .

٣٤ - ترخيص الطيران :

موافقة عامة يصدرها الطيران المدنى وتتضمن أحكاما تفصيلية تتناول بالتنظيم الكامل السماح لاستئجار أو ناقل جوى القيام بعمليات جوية فى اقليم الجمهورية خلال فترة زمنية معينة ، وتحدد فيه حالات وقفه أو إلغائه .

٣٥ - تصريح الطيران :

موافقة محددة تصدرها سلطات الطيران المدنى للقيام بعملية أو عمليات جوية محددة .

٣٦ - شهادة الصلاحية :

وثيقة تصدرها سلطات الطيران المدنى ، تقر فيها صلاحية الطائرة للطيران خلال فترة زمنية معينة ، بشرط أن يلتزم المستثمر باتباع الشروط الواردة فى الوثيقة .

الفصل الثانى

مجال التطبيق وسلطات الدولة

مادة ٢ - مجال التطبيق :

١ - تطبق أحكام هذا القانون على ما يأتى :

(أ) الطيران المدنى فى اقليم الجمهورية بما فى ذلك المطارات المدنية والطائرات المدنية وطائرات الدولة عدا الطائرات العسكرية .

(ب) الطائرة المدنية المصرية خارج اقليم الجمهورية - اينما كانت - فيما لا يتعارض مع أحكام قوانين الدولة الاجنبية التى تنبشر نشاطها فيها .

٢ - يجوز لوزير الطيران المدنى اعفاء بعض طائرات الدولة عند الضرورة من الخضوع لبعض أحكام هذا القانون .

٣ - لا تسرى أحكام هذا القانون على المطارات العسكرية ، كما لا تسرى أحكامه على الطائرات العسكرية الا بنص خاص .

مادة ٢ - أحكام الاتفاقيات الدولية للطيران المدنى :

تسرى أحكام الاتفاقيات الدولية للطيران المدنى التى انضمت اليها الجمهورية أو التى تنضم اليها مستقبلا ، كما تسرى أحكام هذا القانون وذلك بما لا يتعارض مع أحكام هذه الاتفاقيات .

مادة ٤ - سيادة الدولة :

للدولة السيادة الكاملة والمطلقة على الفضاء الجوى داخل اقليمها •

مادة ٥ - الاعتراف على شئون الطيران المدنى :

يشرف وزير الطيران المدنى على جميع شئون الطيران المدنى فى الجمهورية ويصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون •

مادة ٦ - تفتيش الطائرات ومنعها من الطيران وحجز وثائقها :

لسلطات الطيران المدنى الحق - عند الضرورة - فى تفتيش الطائرات ، ومنعها من الطيران أو حجز أية وثائق تتعلق بها لمراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون •

مادة ٧ - أعمال وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية المتعلقة

بالطيران :

مع عدم الاخلال باختصاص هيئة ميناء القاهرة الجوى فيما يتطلبه تشغيل مطار القاهرة من تأمين سلامة الحركة الجوية داخله ، واستخدام المعدات السلكية واللاسلكية اللازمة لذلك تتولى الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى دون غيرها جميع أعمال وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية المتعلقة بتأمين سلامة الطيران وانتظام الحركة الجوية ، ويجوز للهيئة الترخيص للنغير بالقيام ببعض هذه الاعمال طبقا للشروط التى تضعها •

ولا يجوز لشركات النقل الجوى تبادل برقيات مع الشركات أو الهيئات التى تمثلها الا عن طريق مراكز اتصالات الخدمة الجوية للهيئة المصرية العامة للطيران المدنى ما لم ترخص لها هذه الهيئة بغير ذلك •

مادة ٨ - سلطات الجمارك والامن والحجر الصحى والزراعى وغيرها :

لسلطات الجمارك والامن العام والحجر الصحى والزراعى وغيرها الحق فى ممارسة الاختصاصات المخولة لها بموجب القوانين المتعلقة بها وفلك بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

الفصل الثالث**احكام عامة الطيران****مادة ٩ - تراخيص وتصاريح الطيران :**

لا يجوز لاية طائفة أن تعمل فى اقليم الجمهورية الا بموجب :

- ١ - ترخيص يصدره ويحدد شروطه وزير الطيران المدنى يسمح لاستثمارها بالقيام بمهام جوية معينة . ويكون هذا الترخيص :
(أ) دائما اذا استند الى معاهدة دولية منضمة اليها الجمهورية ودولة مستثمر الطائرة أو الى اتفاق نقل جوى ثنائى نافذ المفعول مبرم بين الدولتين لتنظيم النقل الجوى بينهما .
- (ب) مؤقتا لمدة لا تزيد على سنة فى غير الحالة المشار اليها فى البند (أ) ويجوز تجديد هذا الترخيص لحد أخرى بناء على طلب المرخص له .
- ٢ - تصريح صادر من سلطات الطيران المدنى يسمح للطائرة بالطيران فى اقليم الجمهورية .

وفى جميع الاحوال يعتبر الترخيص أو التصريح الممنوح شخصا ولا يجوز التنازل عنه للغير .

مادة ١٠ - الشروط الواجب توافرها فى الطائرات التى تعمل فى اقليم الجمهورية :

يجب توافر الشروط الاتية بالنسبة للطائرات التى تعمل فى اقليم الجمهورية :

- ١ - أن تكون مسجلة في الدولة التابعة لها •
 - ٢ - أن تكون شهادة صلاحيتها للطيران سارية المفعول وصادرة عن دولة التسجيل أو معتمدة منها •
 - ٣ - أن تحمل بطريقة ظاهرة علامات جنسيتها وتسجيلها •
 - ٤ - أن تكون مجهزة بالاجهزة والمعدات التى تقرها دولة التسجيل علاوة على ما تحدده سلطات الطيران المدنى •
 - ٥ - أن يكون أعضاء هيئة القيادة حائزين على اجازات سارية المفعول صادرة من دولة التسجيل أو معتمدة منها وأن يكونوا بالعدد والذريعية المقررين في شهادة الصلاحية ودليل الطيران •
 - ٦ - أن يتم التأمين لصالح طاقمها وركابها والبضائع التى تحملها للنير على سطح الارض ، وفقا لاحكام هذا القانون •
- ويجوز لسلطات الطيران المدنى اعفاء الطائرات التى تطير بقصد الاختبارات الفنية والتعليم أو التدريب أو الطائرات الخاصة من شرط أو أكثر من هذه الشروط •

مادة ١١ - الاجهزة الاسلكية واستعمالها بالطائرات :

لا يجوز تجهيز أية طائرة تعمل في اقليم الجمهورية بأية أجهزة لاسلكية ما لم يكن لديها ترخيص بذلك من السلطات المختصة في دولة التسجيل ولا يجوز استعمال هذه الاجهزة الا في الاغراض الخاصة بالملاحة الجوية وفقا لاحكام هذا القانون وشروط الترخيص وبمعرفة هيئة قيادة الطائرة •

مادة ١٢ - الاشياء المحظور نقلها :

لا يجوز نقل الاشياء التلية بالطائرات الا بتصريح مسبق من سلطات الطيران المدنى ووفقا للشروط الواردة في هذا التصريح :

٧٢٠ طيران مدنى

- ١ - المتفجرات أو المفرقعات ، الا ما كان لازما لتسيير الطائرة أو لاعطاء الاشارات المقررة .
- ٢ - الاسلحة والذخائر .
- ٣ - المواد النووية والنظائر المشعة وكل ما يتعلق بها .
- ٤ - الغازات السامة .
- ٥ - الجراثيم والمواد الخطرة .
- ٦ - كل شئ آخر يحظر نقله بقرار من السلطات المختصة .

مادة ١٢ - آلات التصوير الجوى :

لا يجوز الطيران فوق اقليم الجمهورية بطائرات مجهزة بآلات التصوير الجوى أو استعمال هذه الآلات الا بتصريح مسبق من سلطات الطيران المدنى ، ووفقا للشرط التى تضعها هذه السلطات فى هذا الشأن .

مادة ٦٤ - مسئولية قائد الطائرة :

قائد الطائرة مسئول عن تشغيل الطائرة وسلامتها بمن عليها أثناء فترة الطيران وله سلطة اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ النظام على متنها ، وعليه مراعاة تطبيق التواعد المعمول بها فى هذا الشأن .

مادة ١٥ - التدخل فى أعمال هيئة القيادة والميث بالطائرة :

يحظر على أى شخص أثناء فترة الطيران أن يتدخل فى أعمال أى عضو من أعضاء هيئة القيادة ، و يموقه عن عمله ، كما يحظر على أى شخص الميث بأى جزء من أجزاء الطائرة أو معداتها ، أو ارتكاب أى عمل من شأنه يعرض سلامة الطائرة أو طاقمها أو ركابها للخطر .

الباب الثانى

المطارات ومنشآت الخدمة الملاحية

فصل الأول

انشاء المطارات وادارتها واستعمالها

مادة ١٦ - انشاء وتشغيل المطارات وأراضى النزول :

لا يجوز انشاء واعداد المطارات وأراضى النزول فى الجمهورية ، أو تشغيلها أو استثمارها الا بترخيص مسبق من وزير الطيران المدنى •

مادة ١٧ - اعتبار المطارات ومنشآت الطيران المدنى أموالا عامة :

تعتبر جميع المطارات والمنشآت والمباني والاسلاك والاجهزة والمعدات والمحطات السلكية واللاسلكية والمنارات التابعة لسلطات الطيران المدنى من المرافق العامة وتعتبر أموالا عامة •

مادة ١٨ - ادارة المطارات والاشراف عليها :

تتولى الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى ادارة المطارات التابعة لها وتخضع عمليات تأمين سلامة الطيران فى كافة مطارات الجمهورية لاشراف الهيئة المصرية للعامة للطيران المدنى فى الحدود التى لا تتعارض مع اختصاصات هيئة ميناء القاهرة الجوى داخل مطار القاهرة الدولى •

مادة ١٩ - أنواع المطارات :

يحدد وزير الطيران المدنى أنواع المطارات المختلفة ودرجة كل مطار •

مادة ٢٠ - استعمال المطارات :

١ - تستعمل الطائرات المطارات المعان عنها • وعليها مراعاة القوانين والقواعد والانظمة الخاصة بذلك ، ولا يجوز الهبوط فى غير هذه المطارات الا فى الحالات الاضطرارية أو بتصريح من سلطات الطيران المدنى •

٢ - على كل طائرة قادمة الى اقليم الجمهورية أن تهبط في مطار دولى معلن عنه الا اذا كان مصرحا لها بالعبور فقط . كما يجب على كل طائرة مغادرة لاقليم الجمهورية أن تقطع من مطار دولى كذلك .

٣ - مع مراعاة اتخاذ الاجراءات المتبعة في المطارات الدولية يجوز بتصريح من سلطات الطيران المدنى اعفاء بعض الطائرات بسبب طبيعة عملياتها أو لاعتبارات أخرى من التقيد بذلك ، على أن يحدد في هذا التصريح مطار الهبوط ومطار الاقلاع والطريق والتعليمات الواجب اتباعها .

٤ - اذا اضطرت أية طائرة قادمة الى اقليم الجمهورية أو مغادرة أو عابرة له للهبوط خارج المطارات الدولية في الجمهورية ، فانه يتعين على قائدها أن يخطر فوراً أقرب سلطة محلية ، وأن يقدم سجل رحلات الطائرة أو الاقرار العام وأى مستند آخر عند طلبه ، وفي هذه الحالة يحظر اقلاع الطائرة أو نقل حمولتها أو مغادرة ركابها للمكان الذى هبطت فيه قبل الحصول على تصريح من سلطات الطيران المدنى واتخاذ الاجراءات المقررة .

مادة ٢١ - اشراف سلطات الطيران المدنى على العاملين بالمطارات :

تشرف سلطات الطيران المدنى على جميع العاملين في المطارات التابعة لها اياً كانت الجهة التى يتبعونها ، وذلك في كل الامور التى تشكل عدم الاخلال بالانظمة أو التعليمات الخاصة بتلك المطارات وسير العمل فيها وتتولى في سبيل ذلك التحقيق في المخالفات المشار اليها مباشرة لاتخاذ الاجراءات اللازمة .

الفصل الثانى

حقوق الارتفاق الجوية

مادة ٢٢ - حقوق الارتفاق الجوية :

تشأ حقوق ارتفاق خاصة تسمى حقوق ارتفاق جوية لتأمين سلامة

الملاحة الجوية وحسن عمل أجهزتها ، وتشمل هذه الحقوق على الاخص ما يأتى :

١ - ازالة أو منع اقامة أية مبان أو انشاءات أو أغراس أو أسلاك سلامة الملاحة الجوية •

٢ - رضع علامات للارشاد عن العوائق التى تشكل خطراً على أو أية عقبة مهما كان نوعها أو تصديد ارتفاعها ، وقلة فى المناطق المجاورة للمطارات ومنشآت الاجهزة الملاحية •

مادة ٢٣ - حدود حقوق الارتفاق :

يحدد وزير الطيران المدنى نطاق ومدى حقوق الارتفاق الجوية والمناطق التى تقرر فيها بما يكفل تأمين سلامة الملاحة الجوية وحماية الاشخاص والممتلكات ، وذلك كله طبقاً للقواعد والانظمة الدولية المقررة فى هذا الشأن •

مادة ٢٤ - المنشآت فى المناطق الخاصة للارتفاع :

لا يجوز تشييد أى بناء أو اقامة أية عوائق فى المناطق المشمولة بحقوق الارتفاق الجوية ، أو اجراء أى تغيير فى طبيعة أو جهة استعمال الاراضى الخاصة للارتفاع الا بموجب ترخيص مسبق من سلطات الطيران المدنى وطبقاً للشروط المقررة •

مادة ٢٥ - المنشآت والتجهيزات التى تؤثر على سلامة الملاحة الجوية :

١ - لا يجوز انشاء منارة ضوئية أو لاسلكية غير واردة فى خطط خدمات الطيران المدنى الا بعد موافقة سلطات الطيران المدنى •

٢ - لسلطات الطيران المدنى أن تطلب ازالة أو تحيل أى جهاز ضوئى قد يحدث التباساً مع الاجهزة الضوئية المساعدة للملاحظة الجوية •

كما يجوز لها فرض ما يلزم من القيود على المنشآت التى يتصاعد منها دخان أو كل ما من شأنه أن يؤثر على الرؤية فى جوار المطارات أو على تأمين سلامة الملاحظة الجوية .

٣ - على كل من يملك أو يستعمل تجهيزات كهربائية أو منشآت معدنية ثابتة أو متحركة من شأنها أن تحدث تداخلا يعرقل عمل الاجهزة اللاسلكية أو الاجهزة المساعدة للملاحة الجوية ، ان يتقيد بالتدابير التى تعينها له سلطات الطيران المدنى لازالة هذا التداخل .

مادة ٢٦ - التعويض مقابل فرض حقوق الارتفاق :

يُدفع تعويض عادل طبقا للقواعد العامة ، وذلك مقابل فرض حقوق الارتفاق الجوية .

الفصل الثالث

حماية المطارات والطائرات والمساعدات الملاحية

مادة ٢٧ - وضع الانظمة الخاصة بأمن المطارات والطائرات :

تقوم سلطات الطيران المدنى بالاشتراك مع السلطات المختصة الاخرى بوضع الانظمة والتعليمات اللازمة لحفظ الامن بمطارات الدولة ، وضمان سلامة الطائرات والمساعدات الملاحية ولها فى سبيل ذلك أن تقوم بالآتى :

- ١ - تقيد أو منع دخول الافراد الى بعض المناطق بالمطارات .
- ٢ - التحقق من شخصية الافراد والمركبات التى تدخل المطارات ومراقبتهم واستجواب أى شخص تشك فى أمره .
- ٣ - التأكد من عدم حيازة الركاب لاية أسلحة أو مواد قابلة للاشتعال أو أى مواد أخرى يمكن استعمالها فيما يهدد الطائرة أو الركاب أو البضائع بالخطر .

مادة ٢٨ — حمل الاسلحة والمواد الخطرة بالطائرات :

١ — لا يجوز لآى شخص على متن الطائرة أن يحمل ، دون تصريح من سلطات الطيران المدنى ، سلاحا أو مواد قابلة للاشتعال أو أية مواد أخرى يمكن استعمالها فى أى عمل من أعمال التخريب أو العنف أو التهديد أثناء الرحلة .

٢ — اذا ما تطلب الامر نقل سلاح خال من الذخيرة أو أية مواد قابلة للاشتعال أو أية مواد أخرى يمكن استعمالها فى أى عمل من أعمال التخريب أو العنف أو التهديد ، يجب على حائزها تسليمها الى ممثل المستثمر قبل دخوله الطائرة وتوضع مثل هذه الاسلحة أو المواد فى مكان بالطائرة لا يمكن وصول الركاب اليه وترد لمن سلمها بعد انتهاء الرحلة .

مادة ٣٩ — نقل البريد الجوى :

لا يجوز نقل أى بريد أو طرود بريدية مرسلة عن طريق الجو الا وفقا للاجراءات البريدية المقررة ومنع مراعاة أحكام الاتفاقيات الدولية المنضمة اليها الجمهورية .

الفصل الرابع

ضوضاء الطائرات

مادة ٣٠ — تحديد مستوى الضوضاء :

يحدد وزير الطيران المدنى مستوى الضوضاء المسموح به للطائرات التى تستخدم المطارات المصرية ، كما يحدد ارتفاعات وسرعات الطائرات وقدرات محركاتها وخلاف ذلك من الشروط الكفيلة بعدم تجاوز المستوى المشار اليه .

مادة ٣١ — وحدات قياس مستوى الضوضاء فى المطارات :

يقاس مستوى الضوضاء بالوحدات الدولية المتداولة عند النقاط التالية :

١ - أثناء الاقلاع :

عند نقطة تقع على امتداد محور الممر وعلى بعد ثلاثة أميال بحرية ونصف من بدء تحرك الطائرة للاقلاع .

٢ - أثناء الاقتراب :

عند نقطة تقع على امتداد محور الممر وعلى بعد ميل جوى واحد من عتبة الممر .

٣ - الضوضاء الجانبية :

عند نقطة تقع على امتداد محور الممر وعلى بعد ميل بحرى واحد بحرى .

الباب الثالث

صلاحية الطائرات الطيران

مادة ٢٢ - شهادة الصلاحية للطيران :

١ - لا يجوز لاية طائرة أن تعمل فى اتقليم الجمهورية ما لم يكن لها شهادة صلاحية للطيران سارية المفعول صادرة أو معتمدة من السلطات المختصة بدولة التسجيل ، وبشرط أن تكون الطائرة مطابقة لما تحتويه شهادة صلاحيتها للطيران ودليل الطيران الخاص بها من شروط وقيود ، ويستثنى من ذلك - عند الضرورة - الرحلات الداخلية التى يصدر بها تصريح خاص من سلطات الطيران المدنى .

٢ - عند طلب اصدار شهادة صلاحية لطائرة مسجلة فى الجمهورية يلتزم مالك الطائرة بتقديم كافة المطومات الفنية والمستندات الخاصة بالطائرة التى تطلبها سلطات الطيران المدنى .

٣ - يجوز لسلطات الطيران المدنى أن تعتمد شهادة صلاحية

للطيران صادرة من دولة أخرى ، كما يجوز لها أن تضع لأنواع محددة من هذه الشهادة أية اشتراطات أو قيود اضافية قبل اعتمادها •

٤ — على مستثمر أية طائرة مسجلة فى الجمهورية أن يلتزم بتحديد شهادة صلاحيتها طبقا للقواعد التى تحددها سلطات الطيران المدنى •

٥ — يعتمد وزير الطيران المدنى المؤسسات الوطنية أو الاجنبية التى تقوم بصيانة وعمره الطائرات المسجلة فى الجمهورية أو متطقاتها ، وتمتد سلطات الطيران المدنى أعمال الصيانة والعمره التى تتم لدى هذه المؤسسات وفى جميع الحالات يتعين للاعتماد تقديم كافة التسهيلات من مستندات واجراءات تفتيشية على نفقة طالب الاعتماد وذلك للتأكد من كفاءة واتعام هذه الاعمال •

يجوز لوزير الطيران المدنى وقف أو انهاء اعتماد أية مؤسسة وطنية أو اجنبية تقوم بصيانة وعمره الطائرات المسجلة فى الجمهورية اذا ما تبين له انخفاض مستوى الكفاءة الفنية فيها أو اذا امتنعت المؤسسة عن تمكين مفتشى سلطات الطيران المدنى من أداء التفتيش الدورى أو الفجائى الذى تقرره هذه السلطات •

٧ — يجوز لسلطات الطيران المدنى اذا تبين لها عدم صلاحية أية طائرة مسجلة فى الجمهورية أو عدم صلاحية طرازها للطيران أن توقف أو تسحب شهادة صلاحيتها للطيران ، ولها أن ترفض الطائرة لكشف فنى ، والا تسمح بطيرانها الا بعد اتخاذ التدابير الكفيلة بتأمين سلامة طيرانها •

مادة ٣٣ — صيانة الطائرة :

١ — على مستثمر أية طائرة مسجلة فى الجمهورية ألا يقوم بتشغيلها فى النقل الجوى التجارى أو الاشغال الجوية ما لم يتم صيانة الطائرة بما فى ذلك محركاتها وما بها من معدات وأجهزة طبقا لدليل صيانة تعتمده سلطات الطيران المدنى والقواعد التى تقررها فى هذا الشأن •

٢ - على قائد أية طائرة مسجلة فى الجمهورية وتعمل فى رحلة نقل جوى تجارى أو اشغال جوية أن يدون البيانات الخاصة بصلاحية الطائرة أثناء الرحلة على النموذج المخصص لذلك وطبقا للقواعد التى تقررها سلطات الطيران المدنى .

٣ - على مستثمر أية طائرة مسجلة فى الجمهورية أن يحتفظ بوثائق الصلاحية حتى بعد انتهاء مدتها ولا يتصرف فى شأنها الا بمصرح من الطيران المدنى .

مادة ٣٤ - أجهزة ومعدات الطائرة :

١ - يلتزم مستثمر أية طائرة مسجلة فى الجمهورية بتجهيزها بالاجهزة والمعدات المنصوص عليها فى ملاحق معاهدة شيكاغو .

٢ - يجوز لسلطات الطيران المدنى أن تقرر تركيب أية أجهزة أو معدات اضافية بأية طائرة مسجلة فى الجمهورية ضمانا لسلامة الطائرة أو طاقمها أو لتسهيل عمليات البحث والانقاذ .

٣ - يجب أن يتم تركيب الاجهزة والمعدات المقررة بالطائرة بحيث يمكن استبدالها بسهولة ، كما يجب صيانتها أو ضبطها بحيث تكون معدة وصالحة للاستعمال .

٤ - يجب اظهار أماكن معدات الطوارئ وطرق استعمالها فى كل طائرة مسجلة فى الجمهورية وذلك بطريقة واضحة .

٥ - يجب أن يراعى عند تركيب أية أجهزة أو معدات بالطائرة ألا تكون مصدر خطورة على صلاحية الطائرة والا تؤثر على أداء أى من الاجهزة والمعدات اللازمة لسلامتها .

مادة ٣٥ - السجلات الفنية للطائرة :

١ - يجب الاحتفاظ بالسجلات التى تقررها سلطات الطيران المدنى

لكل طائرة مسجلة فى الجمهورية ولا يتصرف فى شأنها الا بتصريح من هذه السلطات .

٢ - يجب تدوين البيانات التى تحددها سلطات الطيران المدنى فى السجلات الفنية للطائرة فور سماح الظروف بذلك بعد اتمام العمل الذى تتعلق به هذه البيانات ، وعلى ألا يتعدى ذلك سبعة أيام من وقت اتمام العمل .

٣ - يجوز عند تدوين تلك البيانات فى أى من السجلات الفنية الطائرة الاشارة الى أية وثائق ومستندات أخرى وفى هذه الحالة تعتبر مثل هذه الوثائق أو المستندات جزءا من هذا السجل .

مادة ٣٦ - وزن الطائرة وجداول الازان :

١ - يجب أن يتم وزن كل طائرة تصدر أو تعتمد لها سلطات الطيران المدنى شهادة صلاحية للطيران ، وأن يحدد مركز ثقلها كل فترة من الزمن وفى الاحوال وبالطريقة التى تحددها هذه السلطات .

٢ - على المستثمر أن يقوم باعداد جدول الازان للطائرة بعد وزنها وذلك وفقا لما تحدده سلطات الطيران المدنى .

٣ - على المستثمر أن يحتفظ بجدول أوزان الطائرة ولا يتم التصرف فيه الا بتصريح من سلطات الطيران المدنى .

مادة ٣٧ - التفتيش للتحقق من الصلاحية للطيران :

لسلطات الطيران المدنى أن تقوم أو تطلب القيام بالتفتيش أو باجراء اختبارات أو بالطيران لغرض الاختبار كلما رأت ضرورة لذلك للتحقق من صلاحية الطائرة أو أى من أجهزتها أو معداتها أو مكوناتها طبقا لما هو مبين فى شهادة الصلاحية ، ويتم تلك الاجراءات على نفقة المستثمر ويكون لمثل هذه السلطات حق الدخول الى المكان الموجودة فيه الطائرة لمباشرة

أى من هذه الاعمال ، كما يكون لسلطات الطيران المدني الحق فى إصدار التعليمات اللازمة للمستثمر فى هذا الشأن .

وفى حالة الاخلال بأى اجراء من الاجراءات المشار إليها فى الفقرة السابقة ، يكون لسلطات الطيران المدني أن توقف سريان مفعول شهادة صلاحية الطائرة .

الباب الرابع

قواعد الجوى

مادة ٣٨ — قواعد الجوى :

يصدر وزير الطيران المدني قواعد الجوى والانظمة المتعلقة بتطبيق الطائرات والملاحة الجوية ، وحماية الأشخاص والممتلكات على السطح واستعمال الفضاء الجوى للجمهورية .

مادة ٣٩ — مراعاة قواعد الجوى :

قائد الطائرة مسئول مباشرة عن قيادة طائرته طبقا لقواعد الجوى المعمول بها ويجوز له أن يحيد عنها فى الاحوال التى يصبح فيها ذلك محتما حرصا على السلامة وعليه فى هذه الاحوال أن يخطر السلطات المختصة فور سماح الحالة بذلك .

مادة ٤٠ — الطرق والمرات الجوية :

تحدد سلطات الطيران المدني طرق خدمات الحركة الجوية التى يجب أن تسلكها الطائرات عند الدخول الى اقليم الجمهورية أو الخروج منه أو الطيران فى الفضاء الجوى داخله .

مادة ٤١ — مراعاة تصاريح وتعليمات مراقبة الحركة الجوية :

يجب على قائد الطائرة الالتزام ببرنامج الرحلة السارى المفعول

التقييد بكافة تصاريح وتعليمات مراقبة الحركة الجوية ولا يجوز له أن يحيد الا في الحالات الاضطرارية التى تستدعى التصرف الفورى وعليه في مثل هذه الحالات أن يخطر وحدة مراقبة الحركة الجوية المختصة بذلك في أقرب فرصة ممكنة وأن يحصل اذا ما اقتضى الامر على تصريح معدل .

مادة ٤٢ - الحركة الجوية في المطارات وحولها :

يجب على قائد الطائرة العاملة ضمن حركة المطار أو في جواره ، أن يتقيد بالانظمة المتعلقة باستعمال المطار وقواعد الحركة الجوية .

مادة ٤٣ - ارتفاعات الطيران :

١ - لا يجوز لاية طائرة أن تحلق على ارتفاعات تقل عن تلك التى تحددها سلطات الطيران المدنى ، الا في الحالات الاضطرارية أو بتصريح من هذه السلطات .

٢ - فيما عدا متطلبات حالتى الاقلاع والهبوط وكذا الحالات التى تصرح بها سلطات الطيران المدنى ، لا يجوز لاية طائرة أن تحلق فوق مدينة أو محل أهل بالسكان . الا على ارتفاع تتمكن معه في الحالات الاضطرارية من الهبوط دون الأضرار بالأشخاص والممتلكات على السطح .

مادة ٤٤ - المناطق المحرمة والمقيدة والخطرة :

١ - لسلطات الطيران المدنى أن تحصر أو تقييد دون تمييز في الجنسية - تحليق الطائرات في الاماكن الاتية :

(أ) فوق مناطق مينة في الجمهورية لاسباب عسكرية أو لمتطلبات النظم العام .

(ب) فوق اقليم الجمهورية أو أى جزء منه ، وذلك في الاحوال الاستثنائية ولاسباب تتعلق بالنظم العام .

٢ - لسلطات الطيران المدنى أن تحدد مناطق خطرة •

٣ - إذا تبين لقائد الطائرة أنه يطلق فوق منطقة محرمة وجب عليه أن يخطر بذلك غورا وحدة المراقبة الجوية المختصة - وعليه اتباع تعليماتها بكل دقة •

وإذا تعذر ذلك وجب عليه أن يسارع الى العبوط فى أقرب مطار فى الجمهورية خارج المنطقة المحرمة ، وأن يقدم للسلطات المختصة تقريراً مفصلاً عن هذه الواقعة ومبرراتها •

٤ - إذا أُنذرت السلطات المختصة طائرة بسبب طيرانها فوق منطقة محرمة ، ف عليها أن تتخذ فوراً التعليمات التى تصدرها لها هذه السلطات والا كان لهذه السلطات اتخاذ اللازم لاجبار الطائرة على الهبوط بالقوة بعد أخطارها •

مادة ٥ - واجبات قائد الطائرة قبل بدء الرحلة :

على قائد أية طائرة قبل الاقلاع لرحلة معينة القيام بالآتى :

١ - التأكد من أمان اتمام الرحلة بسلام طبقاً للقواعد والانظمة المقررة فى هذا الشأن ، بما فى ذلك الاجراءات البديلة اذا ما تعذر اتمام الرحلة وفقاً لما هو مقرر فى برنامج الرحلة •

٢ - التأكد من تزويد الطائرة بكمية الوقود اللازمة للرحلة •

٣ - دراسة دقيقة لما يتوفر من التقارير والتنبؤات الجوية السارية والمعلومات الملاحية الخاصة بالرحلة •

٤ - التأكد من تمام اجراءات صلاحية الطائرة •

مادة ٤٦ - أحكام عامة :

١ - لا يجوز القاء أو رش شىء من الطائرة أثناء طيرانها الا فى الحالات الاضطرارية ، أو بتصريح من سلطات الطيران المدنى •

٢ - لا يجوز لاي طائرة سحب طائرة أخرى ، أو أى شىء الا بتصريح من سلطات الطيران المدنى •

٣ - لا يجوز الهبوط بالمظلات دون تصريح مسبق من سلطات الطيران المدنى ، الا فى الحالات الاضطرارية •

٤ - لا يجوز القيام بطيران بهلوانى أو باستعراض أو تشكيل جوى فوق اقليم الجمهورية . الا بتصريح من سلطات الطيران المدنى •

٥ - يحظر التحليق بأهمال أو برعونة على وجه يعرض حياة الآخرين أو ممتلكاتهم للخطر •

٦ - يحظر التحليق على مقربة من طائرة أخرى على وجه يشكل خطر المتصادم معها أو تعريض سلامتها للخطر •

٧ - يحظر على أى شخص أن يقود طائرة ، أو أن يعمل كأحد أفراد طاقمها ، طالما هو تحت تأثير سكر أو مخدر أو مادة أخرى تؤدي الى اضعاف قدرته على القيام بواجباته على الوجه الاكمل ، وفى كل الاحوال يحظر عليه تناول أى شىء من ذلك أثناء فترة عمله •

٨ - لا يجوز للطائرات التى تطير دون طيار أو تعمل فى اقليم الجمهورية الا بتصريح من سلطات الطيران المدنى •

وفى جميع الاحوال ، يحرم استعمال الطائرات طبقا لقواعد الجو والحركة الجوية المقررة فى هذا الشأن •

الباب الخامس

الاجازات وتعليم الطيران

مادة ٤٧ — اجازات هيئة قيادة الطائرات :

١ — يشترط فحين يعمل عضواً في هيئة قيادة طائرة تعمل في اقليم الجمهورية أن يكون حائزاً على اجازة سارية المفعول طبقاً للقوانين والتواعد والانظمة المعمول بها لدى دولة التسجيل •

٢ — ومع ذلك يجوز لسلطات الطيران المدنى عدم الاعتراف فيما يتعلق بالطيران في اقليم الجمهورية بالشهادات والاجازات الممنوحة لرعايا الجمهورية من دولة اجنبية •

مادة ٤٨ — اجازات هيئة قيادة الطائرة الوطنية :

يشترط فحين يعمل عضواً في هيئة قيادة أية طائرة مسجلة في الجمهورية أن يكون حائزاً على اجازة سارية المفعول صادرة من سلطات الطيران المدنى أو معتمدة منها تفول له الحق في القيام بواجباته •

مادة ٤٩ — الاستثناء من شرط حيازة اجازات هيئة قيادة الطائرات أثناء التدريب :

يجوز لغير الحاصل على الاجازة المطلوبة ، ان يعمل كطيار في طائرة مسجلة في الجمهورية لتلقى التدريب ، واتمام الاختيار لغرض الحصول على اجازة طيران أو تجديدها أو مد مفعولها ، بشرط أن يكون قائد الطائرة حائزاً للاجازة المطلوبة ، والا يوجد بالطائرة أثناء ذلك الا :

١ — شخص يعمل كأحد أعضاء طاقم الطائرة •

٢ — مراقب أو مفتش أو ممتحن أو أى شخص تتمتعده سلطات الطيران المدنى •

ويقصد « بالاجازة المطلوبة » في مفهوم هذه المادة : الاجازات والشهادات والاهليات التي تخول الحاصل عليها الحق في أداء الاعمال التي سيقوم بها على هذه الطائفة في هذه الرحلة .

مادة ٥٠ - اصدار واعتماد وتجديد الاجازات المتعلقة بجميع أعمال

خدمات الطيران المدني :

١ - تختص سلطات الطيران المدني باصدار واعتماد وتجديد أجازات الطيران والاجازات الفنية المتعلقة بجميع أعمال خدمات الطيران المدني وفقا لشروط اصدارها أو اعتمادها أو تجديدها التي تقررها هذه السلطات ويصدر بها قرار من وزير الطيران المدني .

٢ - تصدر سلطات الطيران المدني الاجازات المذكورة في البند السابق . بعد أن تتأكد من أن طالب الاجازة مؤهل من حيث الخبرة والمعرفة والمهارة والسن والمستوى الصحي .

ولها أن تقوم ، تحقيقا لذلك ، باجراء الاختبارات النظرية والعملية التي تقررها في هذا الشأن .

٣ - لسلطات الطيران المدني الحق في عدم اصدار أو تجديد أو اعتماد أو مد مفعول أية أجازة مما يحظر في اختصاصها طبقا لاحكام هذا الباب ، كما يكون لها الحق في سحب الاجازة أو ايقافها أو إلغاء اعتمادها — وذلك اذا تبين لها أن طالب هذه الاجازة أو حائزها انخفض مستواه عن المستوى المطلوب أو اذا خالف أي حكم من أحكام هذا القانون .

٤ - لا يجوز لحائز أية أجازة أن يستمر في أداء الاعمال التي تخوله حق القيام بها ، اذا علم أو توفر لديه من الاسباب ما يجعله على الاعتقاد بأن حالته الصحية لا تجعله صالحا للقيام بهذه الاعمال سواء بصفة مؤقتة أو دائمة .

٥ - تعتبر الاجازة المذكورة موقوفة اذا ما اصاب حائزها :

- (أ) جرح يعوقه عن أداء الاعمال التى تخوله الاجازة حق القيام بها .
 (ب) مرض يمنعه من أداء الاعمال التى تخوله الاجازة حق القيام بها وعلى حائز الاجازة فى مثل هذه الاحوال أن يخطر سلطات الطيران المدنى كتابة بذلك لاتخاذ الاجراءات شروط اعتماد الاجازات الاجنبية .

مادة ٥١ - اجازات الصيانة وصلاحيات حاملها :

١ - يحدد وزير الطيران المدنى - بناء على اقتراح اللازمة لاعادة الكشف الطبى المقررة للاجازة التى يحملها - سريان مفعول اجازات صيانة هياكل الطائرات ومحركاتها سلطات الطيران المدنى قواعد اصدار وتجديد ومدة وأجهزتها والصلاحيات التى تخولها كل اجازة لحائزها وكذلك .

٢ - تصدر سلطات الطيران المدنى الاجازات المشار اليها فى البند الملحق .

٣ - تعتمد سلطات الطيران المدنى الاجازات المشار اليها فى البند (أ) متى كانت صادرة من دولة أخرى .

مادة ٥٢ - منح تصاريح مؤقتة لصيانة الطائرات :

فى حالة عدم توافر أفراد يحملون اجازات صيانة الطائرات اللازمة لمواجهة استخدام شركات الطيران المصرية طائرات من طرازات جديدة أو استحداث طرق جديدة للقيام بأعمال الكشف والتفتيش والاختبار . يجوز لسلطات الطيران المدنى منح تصاريح مؤقتة لمهندسى صيانة الطائرات ممن يتوافر لديهم الخبرة الطويلة فى مجال صيانة الطائرات من طرازات متعددة : للقيام بالواجبات والمسؤوليات المخولة لحاملى الاجازات فى هذه الحالة بعد التاكيد من قدراتهم على اتمامها .

مادة ٥٣ - اجازات المراقبين الجويين وصلاحيات حاملها :

١ - يحدد وزير الطيران المدنى - بناء على اقتراح سلطات الطيران المدنى وقواعد اصدار وتجديد مدة سريان الاجازات الخاصة بالمراقبين الجويين •

٢ - تصدر سلطات الطيران المدنى الاجازات المذكورة •

٣ - لا يجوز للمراقب الجوى أن يعمل فى أى وحدة من وحدات المراقبة الجوية ما لم يحصل على الاجازات الخاصة بهذه الوحدة •

مادة ٥٤ - سجل الطيران المدنى :

على كل عضو فى هيئة قيادة طائرة مسجلة فى الجمهورية وكل شخص يقوم بالطيران لغرض التأهيل ، سواء لتعليم الطيران أو اتمام اختباراته أو لاستصدار احدى اجازاته • أو تجديدها ، أن يحتفظ بسجل طيران شخصى ، ويجب أن يتم اعتماد السجل وما يدون فيه من بيانات من سلطات الطيران المدنى ، كما يجب أن يحتفظ به ولا يتمرف فى شأنه قبل الحصول على تصريح من هذه السلطات •

مادة ٥٥ - تعليم الطيران :

لا يجوز لاي شخص أن يدرب شخصا آخر على الطيران لغرض اعداده للحصول على اجازة طيران ، ما لم يكن القائم بالتدريب حاصلا على اجازة سارية المفعول ، صادرة عن سلطات الطيران المدنى أو معتمدة منها ، تخوله الحق فى العمل ككائد الطائرة للاغراض وفى الاحوال التى يقوم بالتدريب فيها ، وما لم تتضمن هذه الاجازة ثبات صلاحيته كمدرب طيران مسموح له بالقيام بالتدريب ، ويضع وزير الطيران المدنى شروط منح أو اعتماد اجازة تعليم الطيران بناء على اقتراح سلطات الطيران المدنى •

مادة ٥٦ - معاهد ونوادي الطيران :

١ - يصدر وزير الطيران المدنى التنظيمات والقواعد المتعلقة بكيفية مزاوله معاهد ونوادي الطيران لانشطتها (١) .

٢ - لا يجوز لاي معهد أو ناد أو أية جهة أخرى مزاوله وتعليم الطيران أو التدريب على فنونه او ممارسة أى نشاط جوى آخر الا بموجب ترخيص من سلطات الطيران المدنى ووفقا لشروط هذا الترخيص ويحق لهذه السلطات ايقاف أو سحب الترخيص في حالة مخالفة شروطه أو مخالفة القوانين والقواعد والانظمة المعمول بها .

الباب السادس**الوثائق والسجلات****مادة ٥٧ - حمل الوثائق والسجلات على الطائرات :**

١ - لا يجوز لاية طائرة أن تعمل في إقليم الجمهورية أثناء رحلة دولية الا اذا كانت تحمل الوثائق والسجلات الواجب حملها طبقا لمعاهدة شيكاغو وملاحقتها فضلا عن الوثائق والسجلات الاخرى التى تحددها سلطات الطيران المدنى .

٢ - تحدد سلطات الطيران المدنى الوثائق والسجلات التى يجب أن تحملها الطائرات في الرحلات الداخلية ، ويجوز لهذه السلطات اعفاء أى من هذه الطائرات من حمل هذه الوثائق والسجلات أو بعضها اذا ما توافرت ما رأت للاعفاء بشرط التأكد من حفظها في مكان تحدد هذه السلطات .

مادة ٥٨ - سريان مفعول الرثائق والسجلات :

يجب أن تكون الوثائق والسجلات المشار اليها بالمادة ٥٧ سارية المفعول وقت التشغيل .

(١) صدر قرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ٤٠٤/ط لسنة ١٩٧٧ بشأن لائحة العمل في نوادي الطيران بالمحافظات (الوقائع المصرية في ١٥/٣/١٩٧٨ - العدد ٦٢) .

مادة ٥٩ - تقديم الوثائق والسجلات :

يجب على المستثمر أن يقدم لسلطات الطيران المدنى عند الطلب أو فى أقرب فرصة ممكنة أية وثائق أو بيانات أو سجلات مقررـة بمقتضى هذا القانون .

مادة ٦٠ - الاحتفاظ بالوثائق والسجلات :

على أى مالك أو مستثمر طائـرة ولو توقف عن استعمالها أو استثمارها أن يستمر فى الاحتفاظ بالوثائق والسجلات الفاصـة بها وكذلك سجلات أعضاء هيئة القيادة للمدة التى تحددها سلطات الطيران المدنى .

وعند انتقال حق ملكية الطائرة أو حق استثمارها فعلى المالك أو المستثمر الاول أن يسلم الى المالك أو المستثمر الجديد كافة الوثائق والسجلات اللازمة ، وعلى الاخير قبل تشغيل الطائرة أن يحصل على الوثائق والسجلات المشار اليها ، وتنتقل اليه كافة التزامات المالك أو المستثمر الاول فى هذا الشأن .

مادة ٦١ - سحب أو ايقاف الوثائق :

إذا تقرر سحب أو ايقاف أى شهادة أو أجازة أو اعتماد أو تصريح أو أية وثيقة أخرى أصدرتها سلطات الطيران المدنى يكون على من أصدرت له أو من يحتفظ بها أن يسلمها الى هذه السلطات عند الطلب أو فى أقرب فرصة ممكنة .

مادة ٦٢ - تأمين سلامة الوثائق والسجلات وتجرىـم العبث بها

أو اساءة استعمالها :

يحظر العبث بأى شهادة أو أجازة أو اعتماد أو تصريح أو ترخيص أو سجلات أو أية وثيقة أخرى تقرر استعمالها بموجب أحكام هذا القانون كما يحظر مخالفة ما جاء بها من بيانات وتدريبـات .

الباب السابع

الاحكام العامة للنقل الجوى والاشغال الجوية

مادة ٦٣ - الاتفاقيات بين شركات النقل الجوى :

١ - تسرى أحكام هذا الباب مع مراعاة أحكام المادة (٢) من هذا القانون .

٢ - لا يجوز لشركات ومنشآت النقل الجوى الوطنية عقد اتفاقيات أو ترتيبات بينها وبين شركات ومنشآت النقل الجوى الاجنبية تتعلق بتشغيل أو استثمار مشترك أو بأية عمليات تجارية أو غنية الا وفقا للقواعد والشروط التى يحددها وزير الطيران المدنى ، كما لا يجوز البدء فى تنفيذ أى من هذه الاتفاقيات أو الترتيبات الا بعد اعتماد الوزير لها .

مادة ٦٤ - الترخيص بالنشطة الطيران :

لا يجوز لاية جهة أو شركة أو منشأة القيام بأى نشاط فى مجال النقل الجوى أو الاشغال الجوية الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزير الطيران المدنى ووفقا للقواعد والشروط التى يحددها .

مادة ٦٥ - انشاء أو تعديل أو الغاء الخطوط الجوية :

على شركات ومنشآت النقل الجوى الوطنية والاجنبية قبل انشاء أو تعديل أو الغاء أى خط من خطوطها أو تعدين عدد رحلاتها التى تقوم بتشغيلها الحصول على موافقة مسبقة من سلطات الطيران المدنى ، وفقا للقواعد التى يصدرها وزير الطيران المدنى .

مادة ٦٦ - الاوامر الحكومية :

تلتزم شركات ومنشآت النقل الجوى الوطنية والاجنبية بجميع الاوامر التى تصدرها سلطات الطيران المدنى وعلى الاخص فيما يتعلق بالإتقى :

- ١ - أجور وأسعار النقل الجوى والشروط الأخرى المتعلقة بها بما فى ذلك نوعية التشغيل ، ومدته •
- ٢ - تشغيل أى خط أو مجموعة من الخطوط الجوية •
- ٣ - التفتيش على مكاتب شركات ومنشآت الطيران والاطلاع على مستنداتها والوثائق اللازمة •
- ٤ - إصدار بطاقات السفر المجانية والمخفضة •

مادة ٦٧ - تبادل ومنح حقوق النقل الجوى التجارية :

لا يجوز عقد اتفاقيات أو اجراء ترتيبات أو اتخاذ اجراءات تتعلق بتبادل أو منح حقوق النقل الجوى التجارية مع أية جهة أجنبية الا عن طريق وزارة الطيران المدنى •

مادة ٦٨ - القيام بأعمال الوكالة والخدمات الأرضية الطيران (١) :

مع عدم الاخلال باختصاص هيئة ميناء القاهرة الجوى :

- ١ - لا يجوز القيام بأية خدمات أرضية للطيران الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من سلطات الطيران المدنى •
- ٢ - لا يجوز فتح أى مكتب لمؤسسات النقل الجوى الاجنبية سواء كانت عاملة فى اقليم الجمهورية أو غير عاملة فيه الا بموافقة سلطات الطيران المدنى على أساس مبدأ المعاملة بالمثل •
- ٣ - لا يجوز مباشرة أعمال الوكالة عن شركات ومنشآت النقل الجوى الاجنبية فى اقليم الجمهورية الا بعد الحصول على موافقة سلطات الطيران المدنى وعلى أن يكون الوكيل متمتعاً بالجنسية المصرية •

(١) صدر قرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ٣٢/ط لسنة ١٩٩٠ بشأن مزاولة نشاط الخدمة الأرضية للطائرات فى الموانئ والمطارات المصرية (الوقائع المصرية - العدد ٢١٥ فى ٢٢/٩/١٩٩٠) •

مادة ٦٩ - النقل الجوى التجارى الداخلى :

لا يجوز للطائرات الاجنبية القيام بنقل ركاب أو بضائع أو بريد بين نقطتين واقمتين فى اقليم الجمهورية • ومع ذلك يجوز لسلطات الطيران المدنى التصريح بمثل هذا النقل اذا اقتضى الصالح العام ذلك •

مادة ٧٠ - الدراسات الاقتصادية والفنية للخطوط الجوية :

على شركات ومنشآت النقل الجوى الوطنية قبل افتتاح أى خط جوى ترغب فى تشغيله أو استخدام نوع جديد من طراز الطائرات القيام بدراسة اقتصادية وفنية كاملة لهذا الخط أو الطراز واعتماد النتيجة من وزير الطيران المدنى •

مادة ٧١ - واجبات شركات ومنشآت النقل الجوى :

١ - على شركات ومنشآت النقل الجوى الوطنية والاجنبية تزويد سلطات الطيران المدنى بكلفة ما تتطلبه من معلومات وبيانات وجداول ومواعيد ، واحصائيات تتطابق باستثمار خطوطها الجوية •

٢ - مع مراعاة القواعد والاجراءات المعمول بها فى الجمهورية يجب الحصول مقدما على موافقة سلطات الطيران المدنى على تعيين كافة الموظفين الاجانب الذين يعطون فى شركات ومنشآت الطيران العاملة فى الجمهورية •

الباب الثامن

عمليات النقل الجوى والاشغال الجوية

الفصل الاول

القوانين والقواعد والانظمة الواجبة التطبيق

مادة ٧٢ - مجال التطبيق :

مع مراعاة أحكام المادة (٢) من هذا القانون ، تطبق أحكام هذا الباب فى الاحوال الاتية :

أولا : العمليات الجوية التى يقوم بها مستثمر طائرة مسجلة فى الجمهورية :

١ — عمليات النقل الجوى التجارى الداخلى والدولى المنتظم وغير المنتظم .

٢ — عمليات النقل الجوى الخاص الداخلى والدولى .

٣ — عمليات الاشغال الجوية فى الداخل والخارج .

ثانيا : العمليات المشار اليها فى البند أولا التى يقوم بها مستثمر مصرى بطائرة مسجلة فى دولة أجنبية .

ثالثا : العمليات المشار اليها فى البند أولا التى يقوم بها مستثمر أجنبى بطائرة مسجلة فى دولة أجنبية داخل الاقليم المصرى .

رابعا : أى شخص يستخدمه مستثمر يقوم بأى من العمليات المشار اليها فى البنود أولا ، ثانيا ، ثالثا .

خامسا : أى شخص على متن طائرة تعمل فى أى من العمليات المشار اليها فى البنود أولا ، ثانيا ، ثالثا .

مادة ٧٣ — القوانين والقواعد والانظمة الواجبة التطبيق :

مع مراعاة معاهدة شبكاغو وملاحقها ، على مستثمر أية طائرة مسجلة فى الجمهورية وتعمل فى النقل الجوى أو الاشغال الجوية أن يراعى فى تشغيلها — أينما كانت — أحكام هذا القانون ما لم تتعارض مع قوانين الدول التى تباشر نشاطها فيها .

مادة ٧٤ — التفويض على عمليات النقل الجوى والاشغال الجوية :

يكون لمثلئ سلطات الطيران المدنى المعتمدين منها لهذا الغرض الحق فى الدخول الى الاماكن المتصلة بالنشاط الجوى للمستثمر للتفتيش ومراقبة تنفيذ متطلبات التشغيل والقوانين والقواعد والانظمة والتعليمات المقررة

فى الجمهورية ويكون لهذه السلطات الحق فى إيقاف أى مرحلة أو خط جوى اذا ما رأت أن مستوى تشغيله ما يخالف القواعد المشار إليها .

الفصل الثانى

انشاء وتشغيل شركات ومنشآت الطيران

مادة ٧٥ - اجراءات انشاء شركات ومنشآت الطيران :

مع عدم الاخلال بأحكام القوانين المنظمة لانشاء الشركات أو المنشآت لا يجوز انشاء شركة أو منشأة لممارسة نشاط النقل الجوى التجارى الداخلى أو الدولى أو نشاط الاشغال الجوية داخل الجمهورية الا بموافقة وزير الطيران المدنى بعد تقديم الدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع المزمع انشاؤه .

مادة ٧٦ - الترخيص بالتشغيل للشركات ومنشآت الطيران :

لا يجوز للمستثمر الذى يكون قد استوفى الاجراءات لانشاء شركة أو منشأة طيران على النحو الموضح بالمادة (٧٥) أن يبدأ فى ممارسة نشاطه الا بعد الحصول على الآتى :

١ - ترخيص من وزير الطيران المدنى بعد تقديم مستند تأسيس الشركة أو المنشأة .

٢ - شهادة كفاءة تشغيل صادرة من سلطات الطيران المدنى طبقا للقواعد التى تحددها هذه السلطات فى هذا الشأن .

مادة ٧٧ - الرحلات التمهيدية :

١ - لا يجوز للمستثمر تشغيل خط جوى جديد ، أو مد خط قائم قبل اجراء رحلة أو رحلات تمهيدية يؤكد بها لسلطات الطيران المدنى كفاءة التشغيل وسلامته طبقا لاحكام هذا القانون والقواعد والانظمة الصادرة

بمقتضاه وتصدر هذه السلطات التصريح اللازم اذا ما اقتنعت بتوافر الشروط المطلوبة .

٢ - لسلطات الطيران المدني أن تعفى المستثمر من القيام بأية رحلة تمهيدية اذا كان لديها من المعلومات والاسباب ما يؤكد لها عدم الحاجة اليها ، وفي هذه الحالة تتم الرحلة أو الرحلات الاولى طبقا للشروط التي تضعها هذه السلطات بالنسبة لهذه الرحلات .

٣ - لا يجوز للمستثمر حمل أشخاص أثناء الرحلات التمهيدية بخلاف الأشخاص اللازمين لتشغيل الطائرة ، ومندوبى سلطات الطيران المدني المختصين ويجوز له حمل بريد أو بضائع أثناء هذه الرحلات .

الفصل الثالث

دليل العمليات ودليل الطيران

مادة ٧٨ - الالتزام بأعداد دليل العمليات :

١ - على المستثمر أن يعد دليلا للعمليات متضمنا التشغيل ليستعمله ويسترشد به الطيارون وموظفو العمليات ، ويحدد به واجباتهم ومسئولياتهم ويساعدهم على القيام بأعمالهم بما يضمن سلامة التشغيل ، وعلى المستثمر أن يعتمد هذا الدليل من سلطات الطيران المدني .

ولا يجوز أن يشتمل الدليل على أية تعليمات أو معلومات متعارضة مع القوانين أو القواعد والانظمة المعمول بها في الجمهورية أو التي تصدرها سلطات الطيران المدني .

٢ - يجوز أن يصدر دليل العمليات في جزأين منفصلين أو أكثر حسبما يراه المستثمر مناسبا لتقسيم العمل وتوزيع الاختصاصات بين موظفيه وبحيث يتوفر في كل جزء ما يأتى :

- (أ) سهولة الحمل بالطائرة •
- (ب) الدقة والوضوح وسرعة الوصول للمعلومات •
- (ج) إمكانية تعديله دون احتمال الخطأ •
- (د) عدم تعرضه للتلف •

مادة ٧٩ - دليل العمليات :

يصدر وزير الطيران المدنى القواعد المنظمة لاعداد دليل العمليات ومحتوياته وتعديله واعتماده •

مادة ٨٠ - دليل الطيران :

على المستثمر أن يوفر دليلا لكل طائرة تقوم بتشغيلها معتمدا من سلطات الطيران المدنى لدولة صانع الطائرة ويحتوى على المعلومات التى تترجم أعضاء طاقم الطائرة للقيام بواجباتهم على مستوى السلامة المطلوب سواء فى الظروف العادية أو الطارئة •

ويجب أن يتضمن هذا الدليل معلومات عن الطائرة ومحركاتها وأجهزتها ومعداتنا وطرق تشغيلها العادية والاضطرارية وأدائها والحدود المقررة للتشغيل •

مادة ٨١ - اعتماد مجلة العمليات والطيران :

١ - على المستثمر أن يقدم الى سلطات الطيران المدنى عددا مناسبا من النسخ من دليل عملياته وأية تعديلات خاصة به وذلك للاعتماد •

٢ - على المستثمر أن يقدم الى سلطات الطيران المدنى نسختين من دليل طيران كل طائرة يقوم بتشغيلها وذلك للاعتماد •

ويلتزم المستثمر بحمل نسخة معتمدة من هذا الدليل على الطائرة أثناء رحلاتها كما يلتزم باضافة أى تعديل لهذا الدليل بعد الاعتماد من سلطات الطيران المدنى •

مادة ٨٢ — توزيع دليل العمليات :

على المستثمر أن يوزع نسخا من دليل عملياته وتعديلاته ، أو بعض أجزائه ، وفقا لمقتضيات العمل ، على الجهات القائمة بتنفيذ عملياته والمشرية على التنفيذ طبقا لما تقرره سلطات الطيران المدنى .

الفصل الرابع**مقتضى الطائرة****مادة ٨٣ — تشكيل الطاقم :**

١ — لسلطات الطيران المدنى أن تقرّر بالنسبة لجميع أو بعض الرحلات إضافة عضو أو أكثر الى هيئة قيادة الطائرة علاوة على التشكيل المقرر فى شهادة صلاحية الطائرة ودليل الطيران ، اذا رأت أن ذلك لازم لتأمين سلامة الطيران .

٢ — لا يجوز عند تشكيل هيئة قيادة الطائرة فى أية رحلة أن يكلف أحد أعضائها بالقيام بواجبات عضوين أو أكثر من أعضاء هيئة القيادة .

٣ — لسلطات الطيران المدنى أن تحدّد عدد المضيفين الجوين الذين يقومون بالاعمال المتعلقة بسلامة وخدمة الركاب بالطائرة .

مادة ٨٤ — وضع برامج التدريب :

على المستثمر أن يضع برامج تدريب لاعضاء طاقم طائراته وللمرجلين الجوين بما يضمن قيام كل منهم بواجباته على الوجه الصحيح ، ويجب أن تمتد هذه البرامج من سلطات الطيران المدنى .

مادة ٨٥ — اختبار كفاءة الطيارين :

١ — على كل مستثمر أن يتأكد من أن كفاءة الطيارين وكذلك قدراتهم على مواجهة أحوال الطوارئ أثناء الطيران قد اختبرت بطريقة عملية تؤكد القدرة المطلوبة .

٢ - على انه فى حالة القيام بهذه الاختبارات وفقا لقواعد الطيران الالى فعلى المستثمر أن يتأكد من أن هذه الاختبارات قد تمت تحت اشراف طيار اختبار معتمد من سلطات الطيران المدنى أو بحضور من ينوب عنها ويجب أن تتم مثل هذه الاختبارات مرتين كل عام على الأقل ، على أن تفصل بين الاختبارين المذكورين فقرة زمنية لا تقل عن أربعة أشهر .

مادة ٨٦ - تحديد أوقات الطيران وفترات العمل والراحة :

١ - تضع سلطات الطيران المدنى الانظمة والتعليمات التى تتحدد أوقات الطيران وفترات العمل والراحة لأعضاء طاقم الطائرة .

٢ - مع مراعاة الانظمة والتعليمات المشار اليها فى الفقرة السابقة على المستثمر الالتزام بأن تكون الفترات التى يطلب من أى من أعضاء طاقم لقيام بعمله خلالها على متن الطائرة أو يسمح له فيها بالقيام بهذا العمل أو بأية واجبات أخرى ، وكذلك فترات الراحة التى منحت له كافية بعدم تعرضه للجهد أثناء طيرانه مما قد يهدد سلامة الطائرة وسلامته للخطر .

مادة ٨٧ - سجلات أوقات الطيران وفترات العمل :

١ - على المستثمر أن يحتفظ لكل عضو من أعضاء طاقم الطائرة بسجل كامل ودقيق موضحا به أوقات الطيران وفترات العمل وفقا للانظمة والتعليمات التى تضعها سلطات الطيران المدنى .

٢ - على المستثمر أن يحتفظ بهذه السجلات بعد انتهاء فترة عمل الطيران لكل عضو من أعضاء طاقم الطائرة وذلك لمدة خمس سنوات .

الفصل الخامس

أجهزة ومعدات الطائرة

مادة ٨٨ — أجهزة ومعدات الطائرة :

لا يجوز تشغيل أى طائرة دون أن تكون مجهزة بالأجهزة والمعدات اللازمة لطيرانها وملاحتها سواء فى الأحوال العادية أو الاضطرابية وذلك طبقا لما هو منصوص عليه فى شهادة صلاحيتها ودليل الطيران الخاص بها والانظمة المعمول بها فى الجمهورية وأية انظمة وتعليمات تصدرها سلطات الطيران المدنى فى هذا الشأن ضمانا لسلامة الرحلة وراحة الركاب .

ويجوز لسلطات الطيران المدنى أن تستثنى أية طائرة من أن تكون مجهزة بأى من الأجهزة والمعدات المقررة ، اذا رأت أنها مجهزة بأجهزة أو معدات بديلة تعطى البيانات أو تحقق الاغراض المطلوبة .

الفصل السادس

تحميل الطائرة

مادة ٨٩ — تحميل الطائرة :

على المستثمر ألا يسمح بتحميل الطائرة الا تحت اشراف شخص مدرب قام المستثمر بتزويده بمعلومات وتعليمات كتابية كافية بخصوص توزيع الحمولة وتثبيتها على الوجه الذى يكفى ما بلى :

١ — اتمام نقل الحمولة بأمان طوال الرحلة .

٢ — تنفيذ الانظمة والتعليمات الصادرة فى هذا الشأن بما فى ذلك أية شروط يكون منصوصا عليها فى شهادة صلاحية الطائرة ودليل الطيران .

الفصل السابع

العمليات الجوية

مادة ٩٠ - مراقبة عمليات الطيران :

يكون المستثمر أو ممثله مسؤولاً عن مراقبة عمليات الطيران الخاصة بطائرته بما يضمن القيام بها طبقاً لمستويات السلامة المحددة وتنفيذاً لاحكام القوانين والقواعد والانظمة الصادرة بشأنها .

مادة ٩١ - تعيين قائد الطائرة :

على المستثمر ألا يسمح بقيام أى رحلة 'لا بعد أن يعين أحد الطيارين قائداً للطائرة ، يكون مسؤولاً عن سلامتها ومن عليها . وعلى جميع الأشخاص الموجودين على متن الطائرة تنفيذ أية أوامر أو تعليمات يصدرها لضمان سلامة الطائرة وما عليها من أشخاص وأهوال وتأميناً لسلامة وانظام الملاحة الجوية .

مادة ٩٢ - بقاء أعضاء طاقم الطائرة في أماكنهم :

لا يجوز لاي عضو من أعضاء طاقم الطائرة أن يخادر مكانه أثناء الطيران أو أن يتدخل من حزام المقعد الا عند الضرورة أو لانجاز مهام مرتبطة بعمليات الطيران .

وعلى كل عضو من أعضاء طاقم الطائرة طوال مرحلتى الاقلاع والهبوط أن يظل في مكانه وأن يحتفظ بحزام المقعد وشرائط الكتفين مربوطة حولته ويجوز لمن لا يشغل مقعد طيار أن يتدخل من شرائط الكتفين فقط اذا كانت تتيحه عن أداء المهام المطلوبة به بحرية .

مادة ٩٣ - استعمال أجهزة القيادة :

لا يجوز لاي شخص أن يستعمل أجهزة قيادة الطائرة أثناء طيرانها الا اذا كان طياراً مؤهلاً ، ومكلفاً من قبل المستثمر بذلك .

مادة ٩٤ - دخول غرفة القيادة :

١ - لا يجوز لاي شخص أن يدخل غرفة قيادة الطائرة الا اذا كان عضواً من أعضاء طاقمها ، أو مفتشاً أو مراقباً معيناً من قبل سلطات الطيران المدنى ، أو شخصاً مكلفاً من قبل المستثمر أو سلطات الطيران المدنى بالقيام بعمل محدد أثناء الرحلة ويشترط في الحالة الاخيرة اعلام قائد الطائرة ، ولا يحذ ذلك بأى حال من سلطة قائد الطائرة في أحوال الطوارئ. في أن يمنع أى شخص من دخول غرفة القيادة أو أن يخرج منها اذا رأى أن سلامة الطائرة تتطلب ذلك .

٢ - يجب أن يكون لكل شخص مصرح له بدخول غرفة القيادة مقعد من مقاعد الركاب ، الا اذا كان له مقعد بغرفة القيادة .

مادة ٩٥ - التبليغ عن أخطار الطيران :

اذا صادف قائد الطائرة أثناء طيرانه أية أحوال جوية غير عادية أو لاحظ أداء غير عادى لمساعدات الملاحة الجوية مما قد يشكل خطورة على الطيران ، فعليه أن يبلغ وحدة خدمات الحركة الجوية المختصة عن هذه الاحوال ، وعليه أن يخطر عن أية أحوال أخرى قد تشكل خطراً على سلامة الطيران .

مادة ٩٦ - التبليغ عن أعمال أجهزة الطائرة :

على قائد الطائرة أن يحدو في السجل الفنى للطائرة أى مطل أو أداء غير عادى لاي من أجهزة الطائرة قد يحدث أو يلاحظ أثناء الرحلة وعليه قبل بدء الرحلة أن يتأكد مما تم بشأن أية أعطال أو ملاحظات سبق تدوينها في السجل الفنى للطائرة في رحلتها السابقة .

مادة ٩٧ - ارشاد الركاب :

١ - على المستثمر اتخاذ الاجراءات الكفيلة بارشاد ركاب الطائرة

عن أماكن وطرق استعمال أحزمة المقاعد ومنافذ الطوارئ وأطواق النجاة وأجهزة الأكسجين وتجهيزات الطوارئ الأخرى المعدة للاستعمال الشخصى أو الجماعى .

٢ - فى حالة الطوارئ أثناء الطيران ، يجب إرشاد الركاب الى إجراءات الطوارئ التى تتطلبها الحالة .

الباب التاسع

حوادث ووقائع الطائرات

مادة ٩٨ - صلاحيات وواجبات الجهاز المختص بتحقيق حوادث ووقائع الطائرات :

١ - تختص الادارة العامة لتحقيق ومنع حوادث الطائرات بوزارة الطيران المدنى بالآتى :

(أ) التحقيق الفنى فى الحوادث والوقائع التى تقع للطائرات المدنية فى اقليم الجمهورية وفى تلك التى تقع للطائرات المدنية المصرية فى أعالي البحار أو فوق الاراضى غير المطوكة لدولة ما .

(ب) تقديم تقرير عن الحالات والظروف المتعلقة بكل حادث أو واقعة تقوم بتحقيقها وبيان أسبابه ونشر نتيجة التحقيق .

(ج) وضع التوصيات اللازمة لمنع تكرار وقوع الحوادث والوقائع لتأمين سلامة الطيران مستقبلا .

(د) اذا ما اتضح من خلال التحقيق وقبل نشر نتائجه ما يدل على وجود عامل أو أكثر من العوامل التى تهدد تأمين سلامة الطيران ، فعلى رئيس الجهاز المختص بالتحقيق التقدم بالتوصيات اللازمة الى وزير الطيران المدنى لاتخاذ ما يراه فى هذا الشأن .

٢ - يحدد وزير الطيران المدنى نظام التحقيق فى حوادث ووقائع الطائرات ونظام تشكيل لجانته والقواعد الواجب اتباعها لاجراء التحقيق فى هذه الحوادث والوقائع وطريقة الاخطار عنها وكيفية ازالة آثارها ، وكذلك كافة القواعد الاخرى التى يجب على الجهات المختصة والطيارين وغيرهم اتباعها عند وقوع هذه الحوادث بما فى ذلك التحفظ على جهاز تسجيل مراحل الطيران وجهاز التسجيل الصوتى بغرفة القيادة •

مادة ٩٩ - الاخطار عن وقوع حادث أو واقعة لطائرة :

١ - حوادث الطائرات فى اقليم الجمهورية :

على السلطات المحلية أن تحافظ على الطائرة أو على منطقة اختصاصها وعلى عضو طاقم الطائرة عند وقوع حادث لطائرتهما اذا سمحت حالتهم بذلك وعلى قواد الطائرات عند مشاهدتهم احادث من الجو أثناء طيرانهم أن يخطرأ به الادارة العامة لتحقيق ومنع حوادث الطائرات وسلطات الطيران المدنى •

٢ - الحوادث التى تقع خارج اقليم الجمهورية للطائرات المصرية أو الطائرات المستثمرة بواسطة شركات أو أفراد مصريين •

على أصحاب الطائرات أو من يمثلونهم اخطار الادارة العامة لتحقيق ومنع حوادث الطائرات بالوزارة وسلطات الطيران المدنى عند وقوع حادث لطائرتهم فور علمهم به •

٣ - وقائع الطائرات المصرية :

على مديرى المطارات وقواد وأصحاب الطائرات اخطار الادارة العامة لتحقيق ومنع حوادث الطائرات بأية وقائع لطائرتهم يصدر بتحديدھا قرار من وزير الطيران المدنى •

مادة ١٠٠ - الإبلاغ عن حوادث الطائرات لأجنبية في إقليم الجمهورية :

تقوم الادارة العامة لتحقيق ومنع حوادث انطائرات بوزارة الطيران المدنى بعد علمها بوقوع حادث لطائرة أجنبية في إقليم الجمهورية بالإبلاغ عنها في أقرب فرصة لكل من :

- ١ - الدولة المسجلة بها الطائرة •
- ٢ - الدولة الصانعة •
- ٣ - دولة المستثمر اذا كانت غير دولة تسجيل الطائرة •
- ٤ - الدولة المضارة بنتيجة الحادث •

مادة ١٠١ - واجبات السلطات المحلية عند وقوع حادث أو واقعة لطائرة :

على السلطات المحلية أن تحافظ على الطائرة أو على أجزائها وجميع موجوداتها أو حطامها وعدم تحريكها من موضعها الا بقصد انقاذ الارواح أو استخلاص الأشياء الثمينة أو البريد أو مقاومة الحرائق أو اذا شكلت الطائرة أو حطامها خطراً على الملاحة الجوية أو على وسائل النقل الأخرى وذلك لحين وصول لجنة التحقيق وصدر تعليماتها في هذا الشأن • وفى جميع الاحوال يفضل كلما أمكن ذلك تصوير الحطام قبل نقله كلياً أو جزئياً أو تمثيل وضعه •

مادة ١٠٢ - سلطة تقرير إجراء التحقيق :

يقرر مدير عام تحقيق ومنع حوادث الطائرات بوزارة الطيران المدنى عند وقوع حادث في إقليم الجمهورية لطائرة مصرية أو لطائرة مسجلة بدولة أجنبية يقوم بتشغيلها شخص يتمتع بالجنسية المصرية على ضوء المعلومات المبدئية المتوافرة عن الحادث ، إجراء التحقيق في ظروفه وأسبابه ، كما انه أن يقرر عدم السير قدماً في التحقيق والاكتفاء بما تجمع من معلومات وفى هذه الحالة عليه أن يرفع تقريراً مسبباً بذلك الى الوزير •

مادة ١٠٣ - تشكيل لجان التحقيق في حوادث الطائرات :

١ - تشكل لجان التحقيق في حوادث الطائرات بقرار من وزير الطيران المدنى برئاسة رئيس جهاز تحقيق ومنع حوادث الطائرات بالوزارة أو من ينوب عنه • ويجب ألا يقل عدد أعضاء اللجنة من ثلاثة ، ويجوز للجنة الاستعانة بذوى الخبرة الخاصة سواء كانوا من داخل البلاد أو خارجها للاشتراك في التحقيق بصفة استشارية ، وتتكفل وزارة الطيران المدنى بتدبير مصاريف وبدل انتقال ومكلفات أعضاء اللجنة وهؤلاء المستشارين ، كما تتكفل بكلفة المصاريف اللازمة لاجراء الاختبارات الجوية أو العملية أو البحوث الفنية التى قد تقتضيها ظروف الحادث •

٢ - لا يجوز عزل العضو من اللجنة أثناء التحقيق الا بقرار مسبب من الوزير •

مادة ١٠٤ - السماح لمثل الدول بالاشتراك في التحقيق :

١ - يجوز أن يشترك في التحقيق في حوادث الطائرات المصرية في إقليم الجمهورية عن كل من :

- (أ) دولة المستثمر اذا كان لا يتمتع بالجنسية المصرية •
- (ب) دولة الصانع اذا ما تناول التحقيق في الحادث موضوعات تمس صلاحية الطائرة للطيران •

ولمثل الدولة الحق في أن يصطحب معه مستشارا أو أكثر لمعاونته في التحقيق •

٢ - عند وقوع حادث لطائرة أجنبية فوق الاراضى المصرية ، فانه يحق لكل من الدول المشار اليها فيما بعد أن تعين ممثلا لها للاشتراك في التحقيق وله أن يستعين بواحد أو أكثر من المستشارين •

(أ) دولة تسجيل الطائرة •

(ب) دولة المستثمر •

- (ج) الدولة التى تسهم بمعلومات تفيد التحقيق اذا ما طلب منها ذلك •
- (د) دولة المصانع اذا ما رُوى أن اسهامها فى التحقيق ضرورى •
- ٣ - يمنح ممثل الدولة المشتركة فى التحقيق الحقوق الاتية :

- (أ) زيارة مكان الحادث •
- (ب) فحص الحطام •
- (ج) سؤال الشهود ومناقشتهم •
- (د) الاطلاع على كافة الادلة ذات الصلة بالحادث •
- (هـ) الحصول على صور من كافة المستندات الوثيقة للصلة بالحادث •
- (و) ابداء الملاحظات الكتابية بشأن عناصر التحقيق المختلفة •

مادة ١٠٥ - تمثيل الجمهورية فى تحقيق الحوادث التى تقع للطائرات المصرية فى الخارج :

عند وقوع حادث لطائرة مصرية فوق أراضى دولة أجنبية ، يعين وزير الطيران المدنى ممثل الجمهورية ومستشاريه للاستشارك فى التحقيق الذى تجريه سلطات هذه الدولة •

مادة ١٠٦ - صلاحيات لجان التحقيق فى حوادث الطائرات :

- ١ - يكون لرئيس جهاز تحقيق ومنع حوادث الطائرات بالوزارة ومساعديه وأعضاء لجنة التحقيق صفة الضبطية القضائية ولهم بهذه الصفة حق دخول مكان الحادث والامكن الاخرى المرتبطة به والى تفيد التحقيق وتفتيشها واجراء المعاينات ، والاطلاع على المستندات والسجلات والمرجع والرسومات والاوراق والتحفز على ما يهم التحقيق منها واستدعاء الاشخاص واستجواب الشهود ، وتكليفهم بتقديم ما لديهم من معلومات أو أوراق أو أشياء تراها اللجنة ضرورية لظهار الحقيقة ، واتخاذ الاجراءات اللازمة للحفاظ على الطائرة أو حطامها وحمولتها وأجزائها ونقلها كلها أو بعضها لاجراء الاختبارات اللازمة عليها •

٢ - يكتسب صفة الضبطية القضائية كل من يستعان به فى التحقيق من ذوى الخبرة الخاصة من رعايا الجمهورية ولهم بهذه الصفة ممارسة الحقوق المذكورة فى الفقرة السابقة من هذه المادة وذلك فى حدود ما يكلفهم به رئيس لجنة تحقيق الحادث من أعمال تتصل بمهمة اللجنة .

مادة ١٠٧ - معاونة سلطات الامن والجهات الادارية للجان التحقيق :

على سلطات الامن والجهات الادارية ، كل فيما يخصه اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسهيل أعمال لجان التحقيق وخاصة تزويدها بكافة الاوراق الرسمية التى تعدها عن الحوادث ، وعليها القيام بأعمال الانقاذ والاسعاف ونقل المصابين واخماد الحريق وانتشال الجثث مع المحافظة على آثار الحادث كما يكون عليها تنفيذ ما يصدر عن لجان التحقيق من تعليمات تيسر لها أداء وظيفتها .

مادة ١٠٨ - تقرير لجنة التحقيق :

١ - ترفع لجنة التحقيق تقارير عن الحادث والاسباب والظروف التى احاطت به الى وزير الطيران المدنى ، ويبلغ التقرير ونتائجه بعد التصديق عليه الى الدول والجهات المعنية طبقا للبند (٢) ويجوز للأفراد أو الجهات الحصول على نسخ من التقرير بعد تسديد الرسوم المقررة ، الا فى الحالات التى يقرر فيها الوزير عدم نشر التقرير .

٢ - يكون تبليغ تقرير اللجنة على الوجه الآتى :

- (أ) بالنسبة لحوادث الطائرات المصرية ، يبلغ التقرير الى كل من
 - ١ - الدولة أو الدول التى فقدت بعض رعاياها نتيجة للحادث .
 - ٢ - المنظمة الدولية للطيران المدنى ، اذا ما روى انه ذو قيمة عملية فى رفع مستوى تأمين سلامة الطيران .
- (ب) بالنسبة لحوادث الطائرات الاجنبية فى اقليم الجمهورية ، تبلغ كل من الدول الاتمية بالتقرير عن الحادث ونتائجه :

- ١ - الدولة المسجلة بها الطائرة •
- ٢ - دولة المستثمر •
- ٣ - دولة الصانع •
- ٤ - الدولة التى تقدمت بمعلومات لفائدة التحقيق •
- ٥ - الدولة أو الدول التى فقدت بعض رعاياها نتيجة للحدث •
- ٦ - المنظمة الدولية للطيران المدنى •

(ج) بالنسبة للوقائع : يجوز تبليغ التقارير عن الوقائع الى الدول ذات المصلحة المباشرة اذا اتسمت بأهمية خاصة كما يجوز أن تبلغ البيانات عن وقائع الطائرات التى يجاوز وزنها ٥٧٠٠ كيلو جرام الى المنظمة الدولية للطيران المدنى •

(د) ويجوز للجنة التحقيق بالنسبة لحوادث الطائرات الاجنبية فى اقليم الجمهورية قبل أن تقوم بنشر التقرير النهائى عن الحادث ، ارسال مسودة تلى كل من :

- ١ - دولة التسجيل •
- ٢ - دولة المستثمر اذا كانت خلاف دولة التسجيل •
- ٣ - دولة الصانع •

وللجنة أن تدعو هذه الدول الى ابداء ملاحظاتها على محتوياته • فإذا لم تطلق اللجنة ردا خلال ستين يوما ، يجوز لها اعتبار أن هذه الدول قد وافقت على التقرير ضمنيا ، ونشره فى نشره فى أقرب فرصة وتخطر به الدول والجهات المعنية الواردة فى البند ٢ (ب) • أما اذا تلقت اللجنة ملاحظات خلال ستين يوما من ارسال المسودة فانه يجوز لها أن تمدد تقريرها على ضوء هذه الملاحظات كلها أو بعضها وأن تثبت ما لم ترافق عليه بملحق فى نهاية التقرير •

مادة ١٠٩ - تعلق حادث الطائرة بجريمة :

إذا تبين للجنة التحقيق أن الحادث نتيجة تخريب أو اشتباه في جريمة تخريب وجب عليها ابلاغ النيابة العامة لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة في هذا الشأن .

مادة ١١٠ - اعادة التحقيق في حوادث الطائرات :

أوزير الطيران المدنى أن يصدر قرارا مسببا باعادة التحقيق في حادث الطائرة اذا ظهرت بيانات جوهرية لم تكن تحت نظر اللجنة التى باشرت التحقيق السابق .

مادة ١١١ - حجية وقائع التقرير النهائى للجنة التحقيق :

تعتبر الوقائع التى شملها التقرير النهائى الذى تضعه لجنة التحقيق في حادث الطائرة ، صحيحة حتى يتم اثبات عكسها .

الباب العاشر

البحث والانتقاذ

مادة ١١٢ - المقصد بالبحث والانتقاذ :

يقصد بالبحث والانتقاذ كل معونة تقدم ، ولو بمجرد الاعلام ، لطائرة تتعرض للمهلك أو يهددها خطر أو صعوبات ما أو يقوم شك أو خوف على سلامتها ، ويشمل ذلك المعونة التى تقدم لركابها .

مادة ١١٣ - تنظيم البحث والانتقاذ :

- ١ - يحدد وزير الطيران المدنى مناطق البحث والانتقاذ المسؤولة عنها الجمهورية وتتولى سلطات الطيران المدنى الاعلان عنها .
- ٢ - يعتبر مركز البحث والانتقاذ التسابع لوزارة الدفاع ، مركزا

أساسيا مسئولوا عن أعمال البحث والانقاذ بالتنسيق مع أى مراكز أخرى يحددها وزير الطيران المدنى •

٣ - تتولى وزارة الطيران المدنى اتخاذ الترتيبات اللازمة للتنسيق وللتعاون مع الدول الأخرى وخاصة المجاورة للجمهورية فيما يتعلق بالبحث والانقاذ •

مادة ١١٤ - الالتزام بتقديم معونة البحث والانقاذ :

لا يجوز لاي شخص أو هيئة الامتناع عن تقديم أية معونة للبحث والانقاذ في مقدورها متى طلبت السلطات المختصة منها ذلك وكانت طبيعة عملها تمكنها من تقديم مثل هذه المعونة •

مادة ١١٥ - السماح بدخول المناطق المحرمة لأغراض البحث والانقاذ :

على السلطات المختصة أن تسمح للأشخاص والطائرات التي تقوم بعمليات البحث والانقاذ بدخول أية منطقة محرمة اذا كان ثمة احتمال بأن الطائرة موجودة في هذه المنطقة على أن تجرى هذه العمليات تحت اشراف السلطات المختصة •

مادة ١١٦ - السماح بالدخول الى الجمهورية لأغراض البحث والانقاذ :

على السلطات المختصة أن تسمح للخبرات والمعدات والطائرات التي تراها سلطات الطيران المدنى لازمة لعمليات البحث والانقاذ بالدخول فوراً وبصفة مؤقتة الى اقليم الجمهورية للمشاركة في هذه العمليات •

مادة ١١٧ - المحافظة على آثار الحادث :

لا يجوز لاي شخص ازالة أى جزء أو أى قطعة من أجزاء الطائرة محل الحادث أو تشويه أى أثر من آثار الحادث الا اذا كان ذلك ضروريا لأعمال الانقاذ أو بتصريح من الادارة العامة لتحقيق ومنع حوادث

الطائرات وعلى وحدات البحث والانتقاذ والحراسة مراقبة تنفيذ ذلك حتى استكمال المعلومات الضرورية للتحقيق فى الحادث .

مادة ١١٨ - التعويض عن عمليات البحث والانتقاذ واسترداد نفقاتها :

١ - كل معونة بحث وانتقاذ تقدم من قبل الاشخاص وفقا لاحكام هذا الباب تعطى لهم الحق فى استرداد النفقات الناتجة عن عمليات المعونة وفى التعويض عن الاضرار التى وقعت أثناء تلك العمليات ، أو التى كانت نتيجة مباشرة لها .

٢ - لا تسرى أحكام الفقرة السابقة على أية معونة تقدمها جهات الدولة فى الجمهورية .

مادة ١١٩ - مكافآت البحث وانتقاذ الاشخاص والطائرة والاموال :

بالاضافة الى النفقات والتعويضات المشار اليها فى المادة (١١٨) ينعح وزير الطيران المدنى القواعد التى تنظم صرف مكافآت البحث وانتقاذ الاشخاص والطائرة والاموال .

مادة ١٢٠ - التزام مستثمر الطائرة المعانة :

يلتزم مستثمر الطائرة المعانة بدفع نفقات معونة البحث والانتقاذ والتعويضات والمكافآت المستحقة حتى ولو كانت الطائرة المعانة ملكا للمعين .

مادة ١٢١ - المحكمة المختصة بدعاوى البحث والانتقاذ :

تتضمن محكمة مط وقوع الحادث بالدعاوى الناشئة عن البحث والانتقاذ ، وتختص محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ومحكمة عابدين الجزئية بذلك حسب قيمة الدعوى فى حالة وقوع الحادث فى أعالى البحار أو فى مكان غير خاضع لسيادة أية دولة ، وذلك فى الحالات الاتية :

- ١ - اذا كانت الطائرة التى تم البحث عنها أو انقاذها مسجلة فى الجمهورية •
- ٢ - اذا كانت الطائرة التى تم البحث عنها موجودة إثر الحادث فى إقليم الجمهورية •
- ٣ - اذا كان المدعى من رعايا الجمهورية •

مادة ١٢٢ - انقضاء دعاوى البحث والانتقاذ :

تتقضى الدعاوى الناشئة عن البحث والانتقاذ بانقضاء سنتين من تاريخ الانتهاء من البحث والانتقاذ •

الباب الحادى عشر

المسؤوليات والضمانات المتعلقة باستثمار الطائرات

الفصل الاول

المسؤولية التعاقدية للنقل الجوى

مادة ١٢٣ - تطبيق اتفاقية وارسو والاتفاقيات المعدلة والمكملة لها على النقل الجوى والدرلى والداخلى :

تطبق أحكام اتفاقية توحيد بعض قواعد النقل الجوى الدولى الموقعة فى وارسو بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩ ، والاتفاقيات الاخرى المعدلة والمكملة لها ، المنضمة اليها الجمهورية على النقل الجوى الدولى والداخلى •

مادة ١٢٤ - مسؤولية الناقل بالنسبة لاقاء البضائع :

يكون الناقل مسؤولا تجاه الشاحنين والمرسل اليهم عن القاء البضائع المشحونة أثناء الطيران حتى ولو كان لابد من القائها لنجاة الطائرة •

مادة ١٢٥ - حالة انتفاء مسؤولية الناقل بالنسبة لانزال الركاب :

لا يكون الناقل مسؤولا اذا اضطر قائد الطائرة لانزال أى راكب يخل بالنظام فيها أو يشكل خطرا على سلامة الطائرة أو ركبها •

مادة ١٢٦ — التأكد من حيلة مستندات السفر :

- ١ — يجب على كل ناقل جوى يعمل فى إقليم الجمهورية التحقيق من استيحاء الركاب والبضائع للمستندات والوثائق اللازمة للدخول الى الجمهورية أو الخروج منها الى المطار المقصود •
- ٢ — تسرى أحكام البند السابق على النقل الجوى الداخلى عند الاقتضاء •

الفصل الثانى

المسئولية عن الاضرار التى تسببها الطائرات الغير على سطح الارض

مادة ١٢٧ — حالات التعويض عن الاضرار التى تسببها الطائرات الغير على سطح الارض :

- لكل من أصيب بضرر على سطح الارض الحق فى التعويض بمجرد ثبوت أن الضرر قد نشأ مباشرة عن طائرة فى حالة طيران ، أو من شخص أو شيء سقط منها •
- وتعتبر الطائرة فى حالة طيران منذ اللحظة التى يبدأ فيها استخدام القوة المحركة بغرض الاقلاع الفعلى حتى لحظة وقف القوة المحركة بعد اتمام الهبوط •
- أما فيما يتعلق بالركبات الاخف من الهواء ، فان حالة الطيران تبدأ لحظة انفصالها عن الارض حتى لحظة تثبيتها عليها •
- وفى عدا الحالات الواردة فى هذه المادة ، تسرى القواعد العامة المعمول بها فى الجمهورية •

مادة ١٢٨ — المسئولية عن التعويض :

- يكون مستثمر الطائرة مسئولاً عن التعويض المثار اليه فى المادة السابقة • ويعتبر المالك أو المستأجر المسجلة باسمه الطائرة مستثمراً لها

ويكون مسؤولاً بصفته هذه إلا إذا ثبت خلال إجراءات تحديد مسؤوليته ، أن شخصاً غيره هو المستثمر ، وعليه في هذه الحالة أن يبادر بقدر ما تسمح به إجراءات التقاضي باتخاذ الإجراءات اللازمة لادخال هذا الأخير طرفاً في الدعوى .

مادة ١٢٩ - المسؤولية التضامنية في حالة استعمال الطائرة دون رضا مستثمرها :

١ - إذا استعمل شخص طائرة بغير رضا مستثمرها فإن هذا المستثمر ما لم يثبت أنه قد اتخذ من جانبه العناية اللازمة لتفادي هذا الاستعمال ، يكون مسؤولاً بالتضامن مع من استعملها بغير رضائه عن الأضرار المبررة للتعويض المشار إليه في المادة (١٢٧) ويكون كل منها ملتزماً بهذا التعويض وفقاً للشروط الواردة في هذا الفصل وحدود المسؤولية المقررة به .

٢ - يكون الشخص الذي له حق استعمال الطائرة لمدة تقل عن أربعة عشر يوماً مسؤولاً بالتضامن مع الشخص الذي خوله هذا الحق في دفع التعويض عن الأضرار المبررة للتعويض المشار إليه في المادة (١٢٧) .

مادة ١٣٠ - الإعفاء من التعويض أو تخفيفه :

لا يلتزم الشخص الذي يعتبر مسؤولاً وفقاً لأحكام هذا الفصل بالتعويض إذا نتج الضرر مباشرة عن نزاع مسلح أو اضطرابات داخلية أو إذا منع هذا الشخص من استعمال الطائرة بأمر السلطات العامة أو إذا أثبت أن الضرر ناجم عن خطأ أو إهمال أو امتناع المتضرر أو تابعيه أو وكلائه .

وإذا أثبت الشخص المسؤول أن المتضرر أو تابعيه أو وكلائه قد ساهموا في وقوع الضرر ، يخفف التعويض بنسبة مساهمتهم .

ولا يكون هناك محل للإعفاء من التعويض أو تخفيفه في حالة خطأ تابعي المتضرر أو وكلائه ، إذا أثبت أنهم كانوا يعملون خارج حدود صلاحيتهم .

مادة ١٣١ - اشتراك الطائرات فى احدث الضرر :

اذا نشأ ضرر للغير على سطح الارض يستحق عنه تعويض ، نتيجة تصادم طائرتين أو أكثر فى حالة طيران ، أو بسبب اعاقه احداهما سير الأخرى ، أو اذا نشأ مثل هذا الضرر من طائرتين أو أكثر معا ، فتعتبر كل طائرة متسببة فى وقوع الضرر ويكون مستثمر كل منهما مسؤولا وفقا لاحكام هذا الفصل .

مادة ١٣٢ - الحدود القصوى لمبالغ التعويض :

تسرى الحدود القصوى لمبالغ التعويض عن الاضرار التى تسببها الطائرات للغير على سطح الارض فى اقليم الجمهورية طبقا للاتفاقيات الدولية المعنية التى تكون الجمهورية طرفا فيها .

مادة ١٣٣ - المسؤولية غير المحدودة عن اضرار الطائرات :

١ - تكون مسؤولية المستثمر وفقا لاحكام هذا الفصل غير محدودة اذا اثبت المتضرر أن الضرر قد نجم عن فعل أو امتناع من قبل المستثمر أو تابعيه أو وكلائه بقصد احدث الضرر أو كان ذلك برعونة مقرونة بعلم احتمال وقوع الضرر ويشترط فى حالة وقوع الفعل أو الامتناع من قبل التابعين أو الوكلاء اثبات أنهم كانوا يمارسون وظائفهم وفى حدود اختصاصهم .

٢ - اذا استولى شخص على طائرة بطريقة غير مشروعة واستعملها دون رضا من له حق استعمالها كننت مسؤوليته غير محدودة .

مادة ١٣٤ - حدود المسؤولية فى حالة تعدد المسؤولين :

١ - اذا تعدد المسؤولون عن الضرر وفقا لاحكام هذا الفصل فليس للمتضررين الحق فى تعويض اجمالى يزيد على الحد الاعلى للتعويض الذى قد يحكم به على مسئول واحد ، وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة السابقة .

٢ - عند تطبيق أحكام المادة (١٣١) ، يكون للمتضرر الحق في تعويض لا يتجاوز مجموع الحدود القصوى المقررة للطائرات التى ساهمت في وقوع الضرر ، ومع ذلك فان أى مستثمر لا يكون مسئولا عن دفع تعويض يتجاوز الحد الأقصى المقررة لطائرته ما لم تكن مسئوليته غير محدودة وفقا لأحكام المادة (١٣٣) .

مادة ١٣٥ - تجاوز التعويضات المستحقة لحدود المسؤولية :

إذا تجاوز المبلغ الاجمالى للتعويضات المستحقة حدود المسؤولية المقررة وفقا لأحكام المادة (١٣٢) ، تطبيق القواعد الآتية وذلك مع مراعاة أن المسؤولية عن الوفاة أو الاصابات لا يجوز أن تتجاوز الحدود الممينة لها عن كل شخص توفى أو أصيب .

١ - إذا تطلعت التعويضات بحالات وفاة أو اصابات بدنية وحدها أو تطلعت بحالات اضرار بأموال وحدها تخفض هذه التعويضات تخفيضاً يتناسب مع المبالغ المخصصة لكل منها .

٢ - إذا تطلعت التعويضات بحالات وفاة واصابات بدنية واضرار بأموال معا في وقت واحد ، يخصص نصف المبلغ الاجمالى المعد للتوزيع لتعويض حلتى الوفاة والاصابات البدنية . على أن يكون لذلك الافضلية ، وإذا تبين عدم كفايته يوزع توزيعاً نسبياً بين هاتين الحالتين .

أما النصف الآخر من المبلغ الاجمالى المعد للتوزيع فيوزع توزيعاً نسبياً بين حالات الاضرار التى أصابت الاموال على أنه إذا ما تبقى منه شيء أضيف الى النصف الاول المخصص لتعويض حلتى الوفاة والاصابات البدنية .

مادة ١٣٦ - المحكمة المختصة بقضايا التعويض عن اضرار الطائرات :

تقام دعاوى التعويض عن الاضرار التى تسببها الطائرات للغير على سطح الارض في الجمهورية ، أمام محكمة محل وقوع الحادث ، على

أنه يجوز الاتفاق بين واحد أو أكثر من المدعين وواحد أو أكثر من المدعى عليهم على اقامة الدعاوى أمام محاكم أية دولة أخرى .

مادة ١٣٧ - انقضاء دعاوى التعويض عن أضرار الطائرات :

تتقضى دعاوى التعويض عن الأضرار التي تسببها الطائرات الغير على سطح الأرض بانقضاء سنتين من تاريخ وقوع الحادث .

الفصل الثالث

التأمين والضمانات اللازمة لتغطية المسئوليات المتعلقة باستثمار الطائرات

مادة ١٣٨ - التزام المستثمر بالتأمينات :

مع مراعاة الاحكام المقررة في هذا الباب ، يجب على كل مستثمر لطائرة تعمل في اقليم الجمهورية أن يؤمن لتغطية مسئوليته عن الأضرار التي تصيب الركاب والامتنعة والبضائع التي تكون على متن الطائرة والأضرار التي تسببها الطائرة للغير على سطح الأرض .

ويجب على هذا المستثمر كذلك أن يؤمن على مستخدميه المعرضين لمخاطر الطيران لتغطية الأضرار التي قد تنشأ عنها .

مادة ١٣٩ - اجراء التأمين لدى مؤمن مرخص له :

يجرى التأمين المشار اليه في المادة السابقة لدى مؤمن مرخص له بالتأمين بمقتضى قوانين الدولة المسجلة فيها الطائرة .

مادة ١٤٠ - الاستعاضة بالضمانات عن التأمين :

يجوز الاستعاضة عن التأمين المشار اليه في المادة (١٣٨) بأحد الضمانات الآتية :

١ - ايداع تأمين نقدى في خزانة الدولة المسجلة فيها الطائرة أو مصرف مرخص له بذلك منها .

٢ - تقديم كفالة من مصرف مرخص له بذلك من الدولة المسجلة فيها الطائرة بشرط أن تتحقق هذه الدولة من قدرة المستثمر على الوفاء بالتزاماته •

٣ - تقديم كفالة من الدولة المسجلة فيها الطائرة بشرط أن تتعهد هذه الدولة بعدم الدفع بأية حصانة قضائية عند النزاع حول تلك الكفالة •
وفى جميع هذه الحالات يجب أن تكون الضمانات السابقة فى الحدود التى تقررها وزارة الطيران المدنى على ضوء الاتفاقيات الدولية •

مادة ١٤١ - حمل شهادات التأمين على متن الطائرة او ايداع صيرها لدى سلطات الطيران المدنى :

يجوز لسلطات الطيران المدنى أن تفرض على أية طائرة تعمل فى إقليم الجمهورية ، حمل شهادة صادرة من المؤمن تثبت اجراء التأمين وفقا للاحكام المقررة فى هذا الفصل ، وكذلك شهادة تثبت مقدرة المالية صادرة عن السلطة المختصة فى الدولة المسجلة فيها الطائرة أو فى الدولة التى يكون فيها محل اقامة المؤمن أو المركز الرئيسى لاعماله •

ويمكن الاستعاضة عن حمل الشهادات المشار اليها على متن الطائرة ، بايداع صور معتمدة منها لدى سلطات الطيران المدنى •

الباب الثانى عشر

الجرائم التى ترتكب ضد أمن وسلامة الطيران المدنى

الفصل الاول

جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدنى

مادة ١٤٢ - تحديد جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدنى :

١ - يعد مرتكبا لجريمة أى شخص يرتكب عمدا ودون حق مشروع فعلا من الاعمال الآتية :

(أ) أن يقوم بعمل من أعمال العنف ضد شخص على متن طائرة في حالة طيران ، اذا كان من شأن هذا العمل أن يعرض سلامة هذه الطائرة للخطر .

(ب) أن يدمر طائرة في الخدمة ، أو يحدث بها تلفا يجعلها عاجزة عن الطيران ، أو يحتمل أن يعرض سلامتها وهي في حالة طيران للخطر .

(ج) أن يقوم بأى وسيلة كانت بوضع أو التسبب في وضع جهاز أو مادة في طائرة في : لخدمة يحتمل أن يدمر هذه الطائرة ، أو أن يحدث بها تلفا يجعلها عاجزة عن الطيران أو يحدث بها تلفا يحتمل أن يعرض سلامتها وهي في حالة طيران للخطر .

(د) أن يدمر أو يتلف تسهيلات أو منشآت الملاحة الجوية أو أن يتدخل في تشغيلها ، اذا كان من شأن أى من هذه الاعمال احتمال تعريض سلامة الطائرات وهي في حالة طيران للخطر .

(هـ) أن يقوم بإبلاغ معلومات يعلم أنها كاذبة ، معرضا بذلك سلامة طائرة وهي في حالة طيران للخطر .

(و) أن يسرق معدات خدمات تسهيلات الملاحة الجوية أو أية أجهزة أو آلات أو أسلاك تكون لازمة لتأمين سلامة الطيران أو متصلة بها .

٢ - يعد مرتكبا لجريمة أى شخص يرتكب فعلا من الفعلين الآتيين :

(أ) أن يشرع في ارتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها في البند (١) من هذه المادة .

(ب) أن يكون شريكا لشخص يرتكب أو يشرع في ارتكاب أى من تلك الجرائم .

مادة ١٤٣ - اعتبار الطائرة في حالة طيران أو في الخدمة :

فيما يتعلق بأحكام هذا الفصل :

(أ) تعتبر الطائرة في حالة طيران في أى وقت منذ اللحظة التى يتم فيها إغلاق جميع أبوابها الخارجية بعد صعود الركاب حتى اللحظة التى يتم فيها فتح أى من هذه الابواب من أجل مغادرة الركاب لها في حالة الهبوط الاضطرارى يستمر اعتبار الطائرة في حالة طيران حتى تتولى السلطات المختصة مسؤوليتها عن الطائرة وما على متنتها من أشخاص وأموال .

(ب) تعتبر الطائرة في الخدمة منذ بدء اعداد الطائرة للطيران بواسطة عمال الخدمات الارضية أو بواسطة طاقم الطائرة للقيام برحلة معينة حتى مضى أربع وعشرين ساعة على آخر هبوط للطائرة . وعلى أى حال تمتد فترة الخدمة طوال المدة التى تعتبر فيها الطائرة في حالة طيران على الوجه المحدد في البند السابق من هذه المادة .

الفصل الثانى

جرائم الاستيلاء غير المشروع على الطائرة

مادة ١٤٤ - تحديد جرائم الاستيلاء غير المشروع على الطائرات :

يعد مرتكباً لجريمة كل شخص وهو على متن طائرة في حالة طيران فعلاً من الأفعال التالية :

١ - أن يقوم دون حق مشروع بالقوة أو بالتهديد باستعمال القوة أو بأية صورة من صور الاكراه بالاستيلاء على الطائرة أو السيطرة على قيادتها ، أو أن يشرع في ارتكاب أى من هذه الأفعال .

٢ - أن يشترك مع أى شخص يرتكب أو يشرع في ارتكاب أى من الأفعال المشار إليها في الفقرة السابقة .

مادة ١٤٥ - اعتبار الطائرة في حالة طيران :

فيما يتعلق بأحكام هذا الفصل ، تعتبر الطائرة في حالة طيران طبقا للمعنى الموضح في المادة (١٤٣) فقرة (أ) .

الفصل الثالث

سلطات قائد الطائرة او اعضاء طاقمها

مادة ١٤٦ - التدابير الوقائية :

يجوز لقائد الطائرة ، اذا اعتقد لاسباب معقولة أن شخصا قد ارتكب أو شرع في ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أو أى فعل قد يعرض سلامة الطائرة للخطر ، أن يتخذ تجاه هذا الشخص ما يراه من تدابير ضرورية ووقائية ، ويجوز له أن يأمر باقى أعضاء الطاقم أو أن يأذن لهم بمعاونته في ذلك ، كما يجوز له أن يطلب تلك المساعدة من الركاب أو يأذن لهم بها ، الا أنه لا يجوز له اجبارهم على ذلك .

مادة ١٤٧ - الاخطار بوجود متهم على متن الطائرة :

١ - لقائد الطائرة أن يطلب من السلطات المختصة في الدولة التى تهبط الطائرة في اقليمها انزال الشخص المشار اليه في المادة السابقة ، مع بيان الاسباب المبررة لذلك الاجراء .

٢ - اذا رأى قائد الطائرة تسليم الشخص المذكور بسبب خطورة الجريمة فعليه اخطار سلطات الدولة التى تهبط الطائرة في اقليمها بأسرع وقت ممكن مع بيان الاسباب وعليه أن يقدم عند الهبوط عناصر الاثبات والمعلومات المتوفرة لديه .

مادة ١٤٨ - انتفاء المسؤولية عن القاذب الوقتية :

فيما يتعلق بالاجراءات التى تتخذ وفقا للمادة (١٤٦) تنتفى مسؤولية قائد الطائرة أو أى عضو من أعضاء طاقمها ، أو أى راكب من ركابها أو مالك الطائرة أو مستثمرها أو الشخص الذى يتم تسير الرحلة لحسابه وذلك فى أى دعوى تنشأ عن المعاملة التى يتعرض لها الشخص الذى اتخذت ضده هذه الاجراءات •

الفصل الرابع**صلاحيات وواجبات الدولة****مادة ١٤٩ - اعادة السيطرة لقائد الطائرة والسماح للركاب بمواصلة رحلتهم :**

على السلطات المختصة ، فى حالة ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين (١٤٢ ، ١٤٤) أو الشروع فيها أو ارتكاب أى فعل قد يعرض سلامة الطائرة للخطر ، اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لاعادة السيطرة على الطائرة لقائدها أو للمحافظة على سيطرته عليها •

ويسمح فى مثل هذه الحالات ، لركاب وطاقم الطائرة التى هبطت فى اقليم الجمهورية بمواصلة رحلتهم بأسرع ما يمكن ، وعلى السلطات المختصة اعادة الطائرة والبضائع التى على متنها الى الاشخاص الذين لهم الحق فى حيازتها قانونا •

مادة ١٥٠ - الاختصاص القضائى :

تباشر محاكم الجمهورية اختصاصها القضائى طبقا للقواعد العامة فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها فى المادتين (١٤٢ ، ١٤٤) فى الحالات التالية :

(أ) عندما ترتكب الجريمة فى اقليم الجمهورية •

(ب) عندما ترتكب الجريمة ضد طائرة مسجلة فى الجمهورية أو على متنها •

(ج) عندما تهبط الطائرة التى ارتكبت على متنها الجريمة فى اقليم الجمهورية وما يزال المتهم على متنها •

(د) عندما ترتكب الجريمة ضد أو على متن طائرة مؤجرة دون طاقم الى مستأجر يكون المركز الرئيسى لاعماله فى الجمهورية ، أو تكون له اقامة دائمة فيها اذا لم يكن فيها مثل هذا المركز •

(هـ) عندما يوجد المتهم فى اقليم الجمهورية •

على أنه اذا ارتكبت احدى الجرائم المشار اليها فى البنود أ ، ب ، ج من المادة ١٤٢ أو المادة ١٤٤ بالنسبة الى طائرة فى حالة طيران فتكون محكمة جنابات القاهرة هى المختصة بالفصل فى تلك الجريمة •

مادة ١٥١ - انزال المتهم :

يجب على السلطات المختصة أن تسمح لقائد الطائرة بانزال أى شخص وفقا لاحكام المادة (١٤٧) •

مادة ١٥٢ - الاجراءات القانونية :

يجب على السلطات المختصة أن تتسلم أى شخص قام قائد الطائرة بتسليمه لها وفقا لحكم المادة (١٤٧) ، وعليها أن تجرى تحقيقا فوريا عن الحاثت •

واذا تبين لهذه السلطات أن الجريمة تدخل فى نطاق الاختصاص القضائى للجمهورية وفقا لاحكام المادة (١٥٠) فعليها اتخاذ الاجراءات اللازمة لاحتالته الى المطكمة •

واذا تبين لها أن الجريمة لا تدخل في نطاق الاختصاص القضائى المشار اليه ، فلها أن تتخذ القرار المناسب فى شأنه طبقا للقانون .

وفى جميع الاحوال - يكون لهذه السلطات طبقا للقانون - الحق فى تسليم المتهم الى الدولة التى يحمل جنسيتها ، أو الدولة التى يقيم فيها بصورة دائمة أو الدولة التى بدأ منها رحلته الجوية .

مادة ١٥٣ - اجراءات أمن وسلامة الطيران المدنى :

لسلطات الطيران المدنى اتخاذ كافة الاجراءات الوقائية اللازمة لمنع ارتكاب الافعال والجرائم التى ترتكب ضد أمن وسلامة الطيران المدنى بالجمهورية وتلك التى ترتكب على متن الطائرات الوطنية وذلك على ضوء القواعد الدولية المتعلقة بذلك .

الباب الثالث عشر

العقوبات والجزاءات

مادة ١٥٤ - صفة الضبطية القضائية :

يكون لموظفى سلطات الطيران المدنى الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يتعلق بالمخالفات التى تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له (١) .

مادة ١٥٥ - الجزاءات التى توقعها سلطات الطيران المدنى :

مع عدم الاخلال بالعقوبات المقررة وفقا لاحكام هذا القانون يكون سلطات الطيران المدنى فى حالة مخالفة أحكامه أو القرارات أو التعليمات المنفذة له أن تتخذ الاجراءات التالية :

(١) صدر فى هذا الشأن قرار وزير العدل رقم ٤٤٤٣ لسنة ١٩٨٣
(الوقائع المصرية فى ١٠/٣٠/١٩٨٣ - العدد ٢٤٥) .

- ١ — وقف الترخيص أو التصريح الصادر منها للمستثمر أو الطائرة لمدة محدودة أو إنهائه .
- ٢ — وقف مفعول شهادة صلاحية الطائرة للطيران لمدة محدودة أو سحبها نهائيا .
- ٣ — وقف مفعول اِجازة الطيران أو أية اِجازة أخرى لمدة محدودة أو سحبها نهائيا .
- ٤ — منع الطائرة من الطيران لمدة محدودة أو اجبارها على الهبوط بعد انذارها .
- ٥ — منع قائد الطائرة من الطيران فى اقليم الجمهورية لمدة محدودة أو بصفة دائمة .

مادة ١٥٦ — منع أو وقف أو ازالة المخالفات :

مع عدم الاخلال بأحكام المادة السابقة ، يكون لسلطات الطيران المدنى أن تتخذ الاجراءات اللازمة لمنع أو وقف أو ازالة المخالفات لاحكام المواد (٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥) مع الزام المخالف بجميع النفقات التى تتكبدها الدولة فى سبيل ذلك .

مادة ١٥٧ — الاعمال التى لم يحدد لها جزاء فى القوانين السارية :

كل مستثمر أو ناقل ارتكب بنفسه أو بواسطة تابعيه فعلا محظورا بمقتضى احكام هذا القانون والقرارات المنفذة له أو امتنع عن فعل أوجبه عليه هذه الاحكام ، يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى .

مادة ١٥٨ — مخالفة حقوق النقل الجوى التجارى :

يستحق لسلطات الطيران المدنى تعويض يعادل ضعف أجر النقل الذى تحصل عليه أية شركة أو منشأة نقل جوى أجنبية بالمخالفة لاحكام

الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الجمهورية والدولة التابعة لها الشركة أو المنشأة أو المخالفة لاحكام التراخيص أو التصاريح الصادرة لها •

مادة ١٥٩ - عقوبة الافعال التى تعرض سلامة الطيران للخطر :

يعاقب بغرامة لا تزيد على ألفى جنيه مصرى ، وبالحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات ، أو باحدى هاتين العقوبتين من ارتكب فعلا من الافعال الآتية :

١ - قيادة طائرة وهى لا تحمل علامات الجنسية أو التسجيل أو تحمل علامات غير صحيحة أو غير واضحة دون تصريح خاص من سلطات الطيران المدنى وبقصد اخفاء حقيقة الطائرة •

٢ - قيادة طائرة فوق منطقة محرمة ، أو تواجد لها من غير قصد فوق احدى هذه المناطق وعدم الاذعان للوامر الصادرة لها •

٣ - عدم الاذعان للامر بالهبوط أثناء التحليق فوق اقليم الجمهورية •

٤ - الهبوط أو الاقلاع خارج المطارات أو الامكنة المخصصة أو الطيران خارج المناطق والطرق المحددة وبدون تصريح خاص بذلك من سلطات الطيران المدنى فى غير حالات القوة القاهرة •

٥ - التحليق بالطائرة داخل اقليم الجمهورية دون تصريح وعلى متنها :

(أ) أسلحة و ذخائر أو أية مواد أخرى تحرم القوانين الوطنية نقلها •

(ب) أشخاص بقصد القيام بأعمال التهريب وارتكاب جريمة ولو لم يتم ارتكابها •

٦ - تشغيل طائرة قبل الحصول على شهادة تسجيلها أو شهادة

صلاحيتها للطيران دون تصريح خاص بذلك من سلطات الطيران المدنى •

٧ - قيادة طائرة دون الحصول على الشهادات أو الاجازات المقررة
أو دون الحصول على تصريح خاص بذلك من سلطات الطيران المدنى •

٨ - قيادة طائرة فى حالة سكر •

٩ - تعمد عدم تدوين البيانات التى يجب على المستثمر أو تابعيه
تدوينها فى وثائق الطائرة أو سجلاتها أو التغيير فيها بسوء نية أو تدوين
بيانات مخالفة للواقع اذا كان من شأن ذلك تعريض أو احتمال تعريض
الطائرة للخطر •

١٠ - الدخول دون تصريح فى منطقة تحركات الطائرات المحظورة
والدخول فيها أو ترك حيوانات أو أشياء بداخلها تؤدى الى الاضرار بتأمين
سلامة الطيران •

مادة ١٦٠ - عقوبة الاعتداء على منشآت الطيران المدنى والاستيلاء
غير المشروع على الطائرات :

يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات كل من ارتكب أحد
الافعال المنصوص عليها فى المادتين (١٤٢ ، ١٤٤) من هذا القانون •
فاذا ترتب على الفعل تدمير الطائرة و تسهيلات او منشآت الملاحة الجوية
شدحت العقوبة الى الاشغال الشاقة المؤبدة •

مادة ١٦١ - وقف أو سحب الاجازة فى حالة التحكم الجنائى :

يجوز لسلطات الطيران المدنى أن توقف اجازة الطيران أو أية اجازة
أخرى صادرة أو معتمدة منها لمدة محدودة أو تسحبها نهائيا وذلك فى
حالة الحكم على صاحب الاجازة بعقوبة جنائية أو فى جريمة مخلة بالشرف •

مادة ١٦٢ - تطبيق العقوبة الاشد :

لا تخل أحكام هذا القانون بأية عقوبة اشد منصوصا عليها فى قانون
المعتوبات أو القوانين الاخرى •

مادة ١٦٣ — الاختصاص القضائى :

١ — تكون محاكم الجمهورية هى المختصة بجميع الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له ، وذلك اذا ارتكبت فى اقليم الجمهورية • وتكون محكمة جنابات القاهرة أو محكمة عابدين الجزئية هى المختصة بهذه الجرائم اذا ارتكبت على متن طائرة مسجلة بالجمهورية أثناء وجودها فوق أعالى البحار أو فى الاماكن غير الخاضعة لسلطة أى دولة •

٢ — تمرك الدعوى الجنائية فى جميع الاحوال بناء على طلب من وزير الطيران المدنى •

مادة ١٦٤ — مصادرة الطائرة :

يجوز الحكم بمصادرة الطائرة فى الحالات الآتية :

١ — حمل علامات جنسية أو تسجيل غير صحيحة أو عدم حمل أى من هذه العلامات •

٢ — قيام مالك أو مستثمر بنقل أسلحة أو ذخائر بقصد التهريب أو ارتكاب جريمة تمس أمن الدولة •

٣ — طائرة الاعداء •

الباب الرابع عشر

الطائرات العسكرية الاجنبية

مادة ١٦٥ — تحليق الطائرات العسكرية الاجنبية داخل اقليم الدولة والهيوط فيه :

يحظر على الطائرات العسكرية الاجنبية التحليق داخل اقليم الجمهورية

أو الهبوط فيه الا بموجب معاهدة أو اتفاقية دولية تكون الجمهورية طرفا فيها أو بموجب تصريح خاص من السلطات المختصة •

ويجب أن تحمل هذه الطائرة العلامات المميزة لها بشكل واضح :

مادة ١٦٦ - الاحكام الواجبة التطبيق على الطائرات العسكرية الاجنبية :

تسرى أحكام المواد ٦ ، ٨ ، ١٣ ، ١٤ ، ٢٠ و المواد من ٣٨ الى ٤٦ ، والمادة ١٢٧ من هذا القانون على الطائرات العسكرية الاجنبية عند طيرانها في اقليم الجمهورية •

الباب الخامس عشر

الركبات الهوائية الاخرى.

مادة ١٦٧ - تطبيق أحكام هذا القانون على المركبات الهوائية الاخرى :

تطبق الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون واللوائح والقرارات المنفذة له على كافة أنواع المركبات الهوائية ، وذلك ما لم تكن مستحيلة التطبيق بسبب طبيعة هذه المركبات أو تركيبها •

قرار وزير الطيران المدنى رقم ١ / ط لسنة ١٩٨٩
باصدار اللائحة التنفيذية لقانون الطيران المدنى (١)

وزير الطيران المدنى

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٨٣ المعدل بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ ؛
وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بمؤسسة
مصر للطيران ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن بعض الاحكام الخاصة
بالطائرات ؛

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الطيران المدنى ؛
وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن رسوم الطيران المدنى
ومقابل استغلال حقوق النقل الجوى واشغال واستغلال مبانى وأراضى
الموانى الجوية والمطارات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة
المصرية العامة للطيران المدنى ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣٤ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة
العامة للأرصاد الجوية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣٥ لسنة ١٩٧١ بإنشاء المعهد
القومى للتدريب على أعمال الطيران المدنى ؛

(١) الوقائع المصرية فى ١٣/٥/١٩٨٩ - العدد ١٠٩ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٧٥ باعادة تنظيم
مؤسسة مصر للطيران ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم وزارة
الطيران المدنى ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٩ لسنة ١٩٧٨ باعادة تنظيم هيئة
ميناء القاهرة الجوى ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٧٨ بتحديد تبعية
بعض الاجهزة والمجالس والهيئات العامة ؛

وعلى قرارات وزير السياحة والطيران المدنى أرقام ١٢١/ط لسنة
١٩٧٧ و ٢٩٥/ط لسنة ١٩٨١ و ٣١٨/ط لسنة ١٩٨٤ و ٥٥٥/ط لسنة
١٩٨٥ و ٢٣٦/ط لسنة ١٩٨٦ و ٤٤١/ط لسنة ١٩٨٦ ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرار

(مادة أولى)

تسرى أحكام اللائحة المرفقة فى شأن تنفيذ أحكام قانون الطيران
المدنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

(مادة ثانية)

تلغى قرارات وزير السياحة والطيران المدنى أرقام ١٢١/ط لسنة
١٩٧٧ و ٢٩٥/ط لسنة ١٩٨١ و ٣١٨/ط لسنة ١٩٨٤ و ٥٥٥/ط لسنة ١٩٨٥
و ٢٣٦/ط لسنة ١٩٨٦ و ٤٤١/ط لسنة ١٩٨٦ كما يلغى كل حكم يخالف
ما ورد بهذه اللائحة من أحكام .

(مادة ثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،
صدر فى ١٩٨٩/١/٢ •

وزير السليحة والطيران المدنى
فؤاد سلطان

الباب الاول

تراخيص وتصاريح الطيران

الفصل الاول

احكام عامة

مادة ١ - لا يجوز لاي مستثمر أن يقوم بتشغيل خطوط جوية دولية منتظمة من والى وعبر اقليم جمهورية مصر العربية الا بعد الحصول على ترخيص دائم أو مؤقت يصدره وزير الطيران المدنى •

ولا يسمح للطائرة بالطيران فى اقليم الجمهورية الا بعد الحصول على تصريح بذلك من الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى يتيح لها القيام بعملية أو عمليات جوية منتظمة أو غير منتظمة فى الاقليم •

مادة ٢ - يكتفى بالتصريح الصادر من الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى لعبور أى طائرة للاجواء المصرية أو الهبوط فيها لاجراض غير تجارية وذلك لغير الخطوط الجوية المنتظمة •

مادة ٣ - تقوم الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى باعداد نماذج لكل من طلبات تراخيص التشغيل التى يقدمها المستثمرون المصريون وتلك

التي يقدمها المستثمرون الاجانب ولتراخيص التشغيل التي تصدر لكل منهما على أن يخصص نموذج لتراخيص التشغيل الخاصة بالنقل الجوى ونموذج آخر للتراخيص الخاصة بالاشغال الجوية •

ويتعين أن تقدم طلبات الترخيص على النماذج المعدة لذلك •

مادة ٤ - يقدم المستثمر الى الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى ، ما يثبت استيفاءه وقدرته على الوفاء بالشروط اللازمة للقيام بالاعمال التي يطلب الترخيص له بها ، وفقا للقواعد المطبقة دوليا وطبقا للقوانين واللوائح المعمول بها فى جمهورية مصر العربية •

مادة ٥ - تقوم الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى بدراسة الطلبات والمستندات المرفقة بها ، وتصدر توصياتها فى شأنها خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ استيفاء هذه الطلبات لبياناتها ومستنداتها ، وترفع هذه التوصيات الى وزير الطيران المدنى ، ليصدر قراره فى هذا الشأن •

ويخطر بهذا القرار كل من الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى ومقدم الطلب •

ولمقدم الطلب الحق فى التظلم الى وزير الطيران المدنى من القرار الصادر برفض طلبه خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره به •

الفصل الثانى

تراخيص التشغيل الخاصة بالمستثمر المصرى

مادة ٦ - يقدم طلب الترخيص الى الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى من المستثمر أو وكيله الرسمى اذا كان شخصا طبيعيا •

مادة ٧ - يقدم طلب الترخيص الى الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى من الممثل القانونى للمستثمر أو وكيله الرسمى اذا كان شخصا معنويا ، ويرفق بالطلب صورة من قرار وزير الطيران المدنى بالموافقة على انشاء الشركة أو المنشأة وصورة من عقد تأسيسها ومستخرج من سجلها التجارى ، وشهادة من البنك المودع به رأسمالها تبين مقداره وجميع المستندات والاوراق التى تفيد توافر الشروط المنصوص عليها فى هذه اللائحة .

مادة ٨ - يشترط لاصدار ترخيص التشغيل للمستثمر المصرى ما يأتى :

(أ) أن يكون للشركة أو المنشأة حسابا مستقلا باسمها فى احد البنوك الخاصة لرقابة البنك المركزى المصرى مودعا فيه رأس المال الذى تضمنته الدراسات التى أرفقت بطلب الموافقة على انشاء الشركة أو المنشأة ، ويجوز بالنسبة الى الشركات المساهمة أن يكون هذا الحساب مودعا فيه جزء من رأس المال لا يقل عن الربع .

(ب) أن يقدم خطة الشركة أو المنشأة بالنسبة للطائرات اللازمة للقيام بالنشاط المراد الترخيص فى ممارسته ، وكذلك خططها فى استخدام المصريين وتدريبهم .

(ج) أن يثبت اتخاذ خطوات جدية للبدء فى تنفيذ المشروع طبقا للدراسات والخطط والبيانات والشروط التى صدرت على أساسها موافقة وزير الطيران المدنى على انشاء الشركة أو المنشأة .

(د) أن يكون المستثمر قد اتخذ مقرا خاصا مناسباً مزود بجميع التجهيزات والتسهيلات اللازمة للقيام بالنشاط المطلوب الترخيص فى ممارسته .

(هـ) أن يتقدم بكشف يوضح استخدام العمالة الفنية والادارية اللازمة للبدء فى مباشرة هذا النشاط .

الفصل الثالث

تراخيص التشغيل الخاصة بالمستثمر الاجنبى

اولا : تراخيص التشغيل الدائمة

مادة ٩ - يقدم طلب الترخيص الى اللجنة المصرية الجامعة للطيران المدنى من المستثمر الاجنبى أو وكيله الرسمى اذا كان شخصا طبيعيا ، أو من الممثل القانونى أو وكيله الرسمى اذا كان المستثمر الاجنبى شخصا معنويا ، ويوضح بهذا الطلب بيان النشاط المطلوب الترخيص بممارسته ، ويرفق بالطلب المستندات الرسمية المؤيدة لتوافر الشروط المنصوص عليها فى هذه اللائحة .

مادة ١٠ - يشترط لاصدار ترخيص التشغيل الدائم للمستثمر الاجنبى ما يأتى :

(أ) أن تكون جمهورية مصر العربية ودولة المستثمر طرفين فى معاهدة دولية أو اتفاق نقل جوى ثنائى نافذ المفعول ، يحدد الطرق الجوية التى يجوز للمستثمر تسير خطوط دولية منتظمة عليها .

(ب) أن يكون مرخصا له من سلطات الطيران المدنى المختصة فى الدولة التى ينتمى اليها بممارسة النشاط الذى يطلب الترخيص فى مزاولته ، وحاصلا من السلطات المشار اليها على شهادة سارية المفعول بكفاءة التشغيل للقيام بهذا النشاط .

(ج) أن تقوم حكومة دولة المستثمر الاجنبى بتعيينه كتابة بالطريق الدبلوماسى ، لتشغيل الخطوط الجوية المحددة فى المعاهدة أو اتفاق النقل للجوى الثنائى .

(د) أن تتوافر فى المستثمر الاجنبى جميع الشروط التى تتطلبها المعاهدة أو اتفاق النقل الجوى الثنائى .

(م ٥٠ - موسوعة مصر - ج ١٨)

(٨) أن تكون الطائرات التى سيسمح لها المستثمر الاجنبى من طراز مناسب وفى حالة تتفق مع النشاط الذى يطلب الترخيص له فيه ، وان تكون مسجلة فى إحدى الدول المنضمة الى معاهدة الطيران المدنى الدولى الموقعة بشيكاغو عام ١٩٤٤ ، وأن تحمل هذه الطائرات وأفراد هيئة قيادتها والافراد المقوط بهم صيانتها والشهادات والاجازات والمستندات السارية المفعول الصادرة من سلطات الطيران المدنى المختصة فى دولة التسجيل تنفيذًا لاحكام المعاهدة المشار اليها وملاحقتها .

(و) أن يعتمد المستثمر الاجنبى فى أعماله داخل الجمهورية على العمالة المصرية الفنية والادارية وأن لا يستخدم من الاجانب سوى من لا يتوافر لهم نظراء مصريون من حيث التخصص أو التأهيل أو الخبرة .

ولا يجوز فى جميع الاحوال أن تزيد نسبة العمالة الاجنبية على النسبة المحددة وفقا للقوانين المصرية .

ثانياً - تراخيص التشغيل المؤقتة

مادة ١١ - مع مراعاة حكم المادة (٩) من هذه اللائحة يشترط لاصدار ترخيص التشغيل المؤقت للمستثمر الاجنبى ما يأتى :

(أ) أن يكون المستثمر الاجنبى مرخصاً له من الدولة التابع لها فى القيام بالنشاط المطلوب الترخيص فى مزاولته ، وأن يكون حاصلًا على شهادة كفاءة التشغيل اللازمة لقيامه بهذا النشاط .

(ب) أن يكون لدى المستثمر الجهاز الادارى والفنى اللازم لمباشرة النشاط المطلوب الترخيص فى مزاولته .

(ج) أن يكون للمستثمر طالب الترخيص وكيل مقيم فى جمهورية مصر العربية .

(د) أن تسمح دولة المستثمر الاجنبى لشركات ومؤسسات النقل الجوى المصرية بذات المعاملة التى يطلبها هذا المستثمر اذا ما طلبت الحكومة المصرية ذلك .

(هـ) أن يقدم المستثمر الاجنبى الخرائط التى تبين مناطق الممنيات الجوية وخطوط سير الطائرات وأراضي النزول التى يستخدمها . وكذلك بيانات الطائرات المزمع استخدامها وطراز كل منها وحروف تسجيلها وتاريخ صنعها ، وقائمة بالطيارين والفنيين الذين سيستخدمهم المستثمر موضحا بها جنسياتهم والاجازات التى يحملونها .

وبالإضافة الى ذلك يشترط لنشاط النقل الجوى :

(أ) أن تطلب حكومة دولة المستثمر كتابة بالطريق الدبلوماسى الموافقة على الترخيص له فى تشغيل خطوط جوية دولية منتظمة من وإلى وعبر اقليم الجمهورية اذا كان الامر يتعلق بطلب تشغيل خط جوى .

(ب) أن تكون الخطوط الجوية المراد الترخيص بها وكذا عدد الرحلات والطرازات المستخدمة محددة فى الطلب تحديدا واضحا .

الفصل الرابع

انتهاء التراخيص أو وقف سريانها أو إلغائها

مادة ١٢ - ينتهى العمل بالترخيص الدائم الصادر للمستثمر الاجنبى فى التاريخ الذى يحدد فى الاتفاق التثنائى أو المعاهدة الدولية التى يصدر تنفيذها لها ، أو فى التاريخ الذى يتم فيه انسحاب احدى الدولتين من المعاهدة الدولية .

وينتهى العمل بالترخيص المؤقت أو بالترخيص الصادر للمستثمر المصرى بانتهاء المدة المحددة له .

مادة ١٣ - يجوز لوزير الطيران المدني بناء على اقتراح الهيئة المصرية العامة للطيران المدني وقف سريان تراخيص التشغيل الدائمة أو المؤقتة للمستثمر المصرى أو الاجنبى للمدة التى يحددها فى الحالات الآتية :

(أ) مخالفة المستثمر أحد الشروط الواردة فى المترخيص الصادر له .
 (ب) مخالفة المستثمر للاحكام القوانين أو اللوائح أو القرارات أو التعليمات المعمول بها فى جمهورية مصر العربية فى شأن الملاحة الجوية .

(ج) الاخلال بشروط التشغيل الواردة فى الاتفاق الثنائى لتنظيم النقل الجوى البرم بين جمهورية مصر العربية ودولة المستثمر ، أو تلك المحددة فى معاهدة دولية منضمة اليها جمهورية مصر العربية ودولة المستثمر .

مادة ١٤ - تقوم الهيئة المصرية العامة للطيران عند توافر احدى الحالات المنصوص عليها فى المادة السابقة بانذار المستثمر لازالة أسباب المخالفة ، فإذا انقضت مدة الوقف دون أن تزال المخالفة ، يرفع الامر الى وزير الطيران المدني للنظر فى اصدار قرار بالغاء الترخيص .

مادة ١٥ - يجوز لوزير الطيران المدني بناء على اقتراح الهيئة المصرية العامة للطيران المدني الغاء تراخيص التشغيل فى الحالات الآتية :
 (أ) فقد المستثمر أحد شروط اصدار الترخيص المنصوص عليها فى هذه اللائحة .

(ب) توقف المستثمر عن مواولة النشاط المبين فى الترخيص لمدة تتجاوز ستة أشهر ما لم يقدم مبررات خلال هذه الفترة تقبلها الهيئة المصرية العامة للطيران المدني .

(ج) عدم حصول الممتحن المصرى على شهادة كفاءة للتشغيل من الهيئة المصرية العامة للطيران المدني خلال ستة أشهر من تاريخ صدور الترخيص ، أو إلغاء الهيئة لهذه الشهادة وانقضاء ثلاثة أشهر من الحصول على شهادة جديدة .

(د) اعلان حالة الحرب أو الطوارئ أو حدوث اضطرابات تعطل بالامتنع أو الاستقرار بجمهورية مصر العربية .

مادة ١٦ - يجوز لوزارة الطيران المدني أن يصادر قوارات وقف أو إلغاء أى نشاط أو أكثر من الأنشطة المتعددة المبيحة في ترخيص التشغيل . ويشمل القرار الصادر في هذا الشأن أى نشاط فرعى رخص فيه تبعاً للنشاط أو الأنشطة الواردة في الترخيص والتي شملها الوقف أو الإلغاء .

مادة ١٧ - للمستثمر في جميع حالات الوقف أو الإلغاء السابقة ، أن يتظلم لوزارة الطيران المدني من القرار الصادر بوقف أو إلغاء الترخيص خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره به .

الفصل الخامس

تصاريح الطيران

مادة ١٨ - تصدر الهيئة المصرية العامة للطيران المدني تصاريح طيران للطائرات الصادر لمستثمرها ترخيص تشغيل يسمح بالطيران في إقليم جمهورية مصر العربية في الحالات الآتية :

١ - لطائرات المستثمر الاجنبي لتسيير الرحلات وفق جداول التشغيل المعلنة في ضوء أحكام الاتفاقيات المبرمة بين جمهورية مصر العربية ودولة المستثمر الاجنبي .

٢ - لطائرات المستثمر الاجنبي التي تعمل على خطوط منتظمة من وإلى جمهورية مصر العربية لتسيير رحلات اضلاعية على ذات خطوطها المنتظمة .

٣ - لطائرات المستثمر الاجنبى التى تعمل على خطوط منتظمة من وإلى جمهورية مصر العربية ، لتسيير رحلات غير منتظمة ممن وإلى الجمهورية .

٤ - لطائرات المستثمر الاجنبى ، لتسيير رحلات غير منتظمة عبر اقليم الجمهورية .

٥ - لطائرات المستثمر المصرى بالعمل داخل الجمهورية وخارجها وفقا للترخيص الصادر له فى هذا الشأن .

٦ - للطائرات المصرية أو الاجنبية ، للقيام بعملية أو عمليات جوية من وإلى وعبر اقليم الجمهورية ، وذلك فى غير الحالات المنصوص عليها فى البنود السابقة .

الباب الثانى

انشاء المطارات وتشغيلها وتحديد انواعها ودرجاتها

الفصل الاول

انشاء المطارات واراضى النزول وتشغيلها

مادة ١٩ - مع مراعاة احكام المادة ٢٩ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ، تضع الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى قواعد وشروط اصدار تراخيص انشاء المطارات أو اراضى النزول وتشغيلها .

مادة ٢٠ - يقدم طلب الترخيص من ذوى الشأن الى الهيئة المصرية للطيران المدنى مرفقا به المستندات الآتية :

(١) خريطة مسلحة مستمدة من الجهة المختصة وفقا لاحكام قانون الادارة المحلية بمقياس الرسم الذى تحدده الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى مبينا عليها الموقع المراد انشاء المطار أو ارض النزول عليه .

(ب) الرسومات والتصميمات اللازمة لإنشاء المطار من معمرات وتراكم ومرافق في إطار ما يحدده المالحق رقم ١٤ لاتفاقية الطيران المدنى والوثائق المكمله .

(ج) نوع وظرائ الطائره التى سوف تستخدم المطار أو أرض النزول .

مادة ٢١ - يصدر رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى قرارا بتشكيل لجنة لدراسة وفحص الطلبات والمستندات المرفعة بها ، وتتولى اللجنة معاينة الموقع المراد انشاء المطار أو أرض النزول عليه . وترفع اللجنة تقريرها الى رئيس مجلس ادارة الهيئة لاتخاذ قرارا فى شأن البدء فى الانشاء .

مادة ٢٢ - يصدر رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى قرارا بتشكيل لجنة تتولى معاينة الانشاءات والتجهيزات اللازمة لانشاء المطار أو أرض النزول ومتابعة تنفيذها والتأكد من مطابقتها للرسومات والصميمات .

وتعد اللجنة تقريرها بسير العمل وانتظامه ، وتبدي رأيها مسبقا فيما تم من انشاءات وأعمال وترفع تقريرها الى رئيس مجلس ادارة الهيئة .

مادة ٢٣ - تعرض التوصيات التى تبديها الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى طبقا للاحكام المتقدمة فى شأن تشغيل واستغلال المطارات وأراضى النزول على وزير الطيران المدنى ليصدر قراره فى شأنها .

ويجوز لوزير الطيران المدنى تجديد الترخيص ببناء على اقتراح الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى ، وذلك بعد التأكد من كفاءة التشغيل وبعد سداد الرسوم المقررة .

الفصل الثاني

(١) درجات المطارات وأنواعها

مادة ٢٤ - تحدد درجة المطارات بجمهورية مصر العربية كما يأتي :

١ - مطارات درجة (4 - B)

مطار القاهرة - مطار الإسكندرية - مطار الأقصر - مطار شرم الشيخ .

٢ - مطارات درجة (4 - C)

مطار المنيا - مطار مطروح - أسيوط - أبنوان - الواحات .

٣ - مطارات درجة (4 - D)

سانت كاترين - أبو سمبل - العريش .

٤ - مطارات درجة (3 - C)

بورسعيد .

٥ - مطارات درجة (3 - A)

الطور .

٦ - مطارات درجة (2 - A)

امبابة .

ويحدد رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للطيران المدني بالاتفاق مع رئيس مجلس إدارة هيئة المهندسين القومى للتدريب على أعمال الطيران المبنى المتطلبات الخاصة التي يقتضيها التدريب في المطار .

مادة ٢٥ - تحدد أنواع المطارات بجمهورية مصر العربية كما يأتي :

أولاً - المطارات الدولية :

- ١ - القاهرة .
- ٢ - الإسكندرية .
- ٣ - الأقصر .
- ٤ - أسوان .
- ٥ - الخرقة .
- ٦ - شرم الشيخ (رأس نصراني) .
- ٧ - سانت كاترين .
- ٨ - النقيب .

ثانياً - المطارات المحلية :

- ١ - أمبابة .
- ٢ - بورسعيد .
- ٣ - العريش والجورة .
- ٤ - الطور .
- ٥ - موسى مطروح .
- ٦ - المنيا (حالياً مطار عسكري) .
- ٧ - أسيوط .
- ٨ - أبو سمبل .
- ٩ - الوادي الجديد .

الباب الثالث

حقوق الأرامل الجوية

مادة ٣٦ - تتحدد المناطق المستولة بحقوق الارتفاق الجوية بتفراغة
 مرجحة كل مطار على النحو الوارد بالملاحق رقم (١٤) لاتفاقية الطيران
 المدني الدولي .

مادة ٢٧ - يحظر إقامة أى بناء أو تغطية أى مبنى فى المناطق المشمولة بحقوق الارتفاق الجوية والمحددة وفقا لحكم المادة السابقة ، الا بمسد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى .

مادة ٢٨ - يشترط للحصول على الترخيص المشار اليه فى المادة السابقة ، أن يقدم ذوو الشأن الى الهيئة بطلب يرفق به المستندات الآتية :

- ١ - خريطة مساحية بمقياس الرسم الذى تحدده الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى معتمدة من الجهة المختصة وفقا لقانون الادارة المحلية ، مبينا عليها موقع البناء المطلوب تشييده أو تغطيته .
- ٢ - شهادة معتمدة من الجهة المختصة تحدد مسنوب الأرض المزمع إقامة البناء عليها .

مادة ٢٩ - تعرض طلبات الحصول على ترخيص البناء مشفوعة بتقرير فى شأنها من الجهة المختصة بالهيئة ، على رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمها ، للبت فيها فى موعد لا يجاوز خمسة عشر يوما من عرضها عليه . وتقوم الهيئة باخطار ذوى الشأن بالقرار الصادر فى طلباتهم .

مادة ٣٠ - يصدر رئيس الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى التراخيص اللازمة وفقا للاحكام المتقدمة بعد سداد الرسوم المقررة قانونا .

الفصل الرابع

مستوى الضوضاء المنبوع به للطائرات

مادة ٣١ - تحدد مستويات الضوضاء لجميع أنواع الطائرات وفقا لما جاء باللاحق رقم (١٦) وتحدياته الصادرة عن المنظمة الدولية للطيران المدنى .

مادة ٣٢ - يسمح باستخدام التوائى الجوية والمطارات المصرية لجميع الطائرات ذات المراوح التى لا يجاوز وزنها الكلى الأقصى ٥٧٠٠ كيلو جرام ، وللطائرات الأخرى التى تحتاج الى مسافة اقلاع لا تقل عن ٦٠٠ متر مع اعتبار وزنها الكلى الأقصى على مستوى سطح البحر .

مادة ٣٣ - يحظر هبوط أو اقلاع أية طائرة فى المطارات المصرية ما لم تكن تحمل شهادة ضوضاء سازية المفعول من حولة التسجيل تنفيذا لما ورد بهذه اللائحة ، ويعمل بهذا الحكم اعتبارا من التاريخ الذى يحدده وزير الطيران المدنى بناء على عرض الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى ، وفى حالة ما اذا كانت الطائرة ستهبط وتقلع فى رحلة داخلية فبانه يمكن حفظ الشهادة بالمطار بدلا من حملها على الطائرة .

مادة ٣٤ - يحظر تسجيل أية طائرة فى السجل المصرى ما لم تكن تحمل شهادة ضوضاء وفقا للحدود المسموح بها .

مادة ٣٥ - تصدر الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى شهادات الضوضاء للطائرات المصرية بناء على طلب يقدم اليها موضحا به البيانات الآتية :

- حروف تسجيل الطائرة .
- الرقم المسلسل للصانع .
- الطراز والموديل .
- تاريخ صدور شهادة النوع .
- شهادة ضوضاء صادرة من الصانع أو من جهة معتمدة موضحا بها أقصى وزن للاقلاع يحدد على أساس مستوى الضوضاء .
- شهادة بالتحديلات التى أدخلت على الطائرة لتقليل الضوضاء ان وجدت .
- تاريخ تصنيع الطائرة وتاريخ ادخال التعديل عليها .
- مستوى الضوضاء للطائرة وقت تصنيعها أو بعد ادخال التعديل عليها .

الباب الخامس

قواعد الجو

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٣٦ - تسرى بشأن قواعد الجو الانظمة الواردة في الملحق رقم (٢) لاتفاقية الطيران المدني للدول بشأن قواعد الجو والتعديلات والاضافات التي توافق عليها جمهورية مصر العربية وكذلك الاحكام الواردة في وثيقة المنظمة الدولية للطيران المدني رقم ٢٣/٧٤٧٤ الخاصة بخطط الملاحة الدولية للتعليمات افريقيا والمحيط الهندي ووثيقة المنظمة رقم ١٢/٨٧٠٠ الخاصة بخطة الملاحة الدولية للتعليمات الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا .

كما تسرى التعليمات والقواعد التي تحددها وتشرها الهيئة المصرية العامة للطيران المدني في دليل طيران مصر بشأن قواعد الجو تنفيذًا للالتزامات الدولية للجمهورية وفقا لاتفاقية الطيران المدني وملاحقها والوثائق المشار اليها .

مادة ٣٧ - تصدر الهيئة المصرية العامة للطيران المدني دليلا للطيران مشتملا على جميع الابواب التي تضمنتها الوثيقة الدولية (٨١٢٦) الصادرة من المنظمة الدولية للطيران المدني يعطى جميع خدمات الحركة الجوية داخل المجال الجوى المصرى وقواعد استخدامه .

مادة ٣٨ - تنشئ الهيئة المصرية العامة للطيران المدني وحدات مراقبة جوية تقوم بخدمة الحركة الجوية بالمطارات المصرية حسب مستوياتها وطبيعة الخدمة بها .

وتختص هذه الوحدات بالعمل على منع وقوع تصادم بين الطائرات سواء كانت في الجو أو على أرض المطار وتسهيل الحركة الجوية والمحافظة

على انسيابها في الفضاء الجوي ، كما تتولى اختطار الهيئات المحلية بالطائرات التي تحتاج الى بحث أو انقاذ أو مساعدة ، كما تخطرها بحالات هوانث الطيران ، وتشارك في الاجراءات الخاصة بهذه المجالات وفقا للوثائق والملاحق الصادرة عن المنظمة الدولية للطيران المدني ،

مادة ٣٩ - تقدم وحدات المراقبة الجوية المشار اليها في المادة السابقة الخدمات الآتية :

- (أ) خدمات مراقبة الحركة الجوية .
- (ب) خدمات معلومات الطيران .
- (ج) خدمة التنبيه .

الفصل الثاني

نظام استخدام الفضاء الجوي لجمهورية مصر العربية

مادة ٤٠ - تقدم الهيئة المصرية العامة للطيران المدني خدمات الحركة الجوية داخل المجال الجوي لاقليم جمهورية مصر العربية .

مادة ٤١ - تتحدد الهيئة المصرية العامة للطيران المدني حدود الفضاء الجوي المراقب حول الموانئ الجوية والمطارات بالجمهورية والتي تقدم خدمات مراقبة الاقتراب وتطن عنها وتشرها في دليل طيران الجمهورية .

كما تتحدد الهيئة بالتنسيق مع وزارة الدفاع مناطق الفضاء الجوي المحرمة والمقيدة والمخطرة وتطن عنها وتشرها في دليل مصر .

مادة ٤٢ - تتحدد الهيئة المصرية العامة للطيران المدني الطرق والمرات الجوية التي تقدم فيها خدمات الحركة الجوية للطائرات سواء العابرة للمجال الجوي المصري أو القادمة للهبوط بالمطارات المصرية أو الطائرات العامة وكذلك للطائرات التي تطير بين المطارات المصرية وتطن عنها وتشرها في دليل طيران مصر .

مادة ٤٣ - تلتزم جميع الطائرات التي تطير داخل المجال الجوي المصري بمراعاة الطيران داخل الطرق والمعابر الجوية ، والمجال الجوي والمواقف حول الموانئ الجوية والمطارات ، والمحدد لخدمة الطائرات الهابطة أو المقلعة التي سبق الاعلان عنها ونشرها بذليل طيران مصر .

مادة ٤٤ - تقوم الهيئة المصرية العامة للطيران المدني بتقديم خدمات معلومات الطيران وخدمات الارصاد الجوية بالموانئ الجوية والمطارات مذاعة على الموجات اللاسلكية طبقا لضوابط الملاحة الدولية الاقليمية الواردة في وثائق المنظمة الدولية للطيران المدني رقم ١٢/٨٧٠٠ و ٢٣/٧٤٧٤ ، وتنفيذا لاحكام الملحقين رقمي ١١ و ١٥ لاتفاقية شيكاغو للطيران المدني .

كما تقوم بنشر واعلان انواع المطارات المصرية المختلفة ودرجاتها وفقا لاحكام هذه اللائحة ، وأراضى النزول التي يرخص بها ، في دليل طيران مصر .

مادة ٤٥ - تحدد الهيئة المصرية العامة للطيران المدني بالتنسيق مع وزارة الدفاع مجال تأمين سلامة طيران جمهورية مصر العربية وفقا للمقاييس والتوصيات الدولية الواردة في الملحق رقم (١١) لاتفاقية شيكاغو للطيران المدني الدولي وتقوم بنشر ذلك والاعلان عنه في دليل طيران مصر بما يكفل سلامة وأمن المناطق العسكرية المحظور الطيران فوقها .

الباب السادس

الاجازات المتعلقة بأعمال الطيران المدني

الفصل الاول

احكام عامة

مادة ١ - تسري في شأن احكام هذا الباب القواعد والانظمة الدولية الواردة بالملحق رقم (١) لاتفاقية شيكاغو للطيران المدني وكل ما يطرأ

عليها من تعديلات أو اضافات تقرها الدولة وكذلك القواعد والانظمة الوطنية والدولية التى تقوم جمهورية مصر العربية باخطار المنظمة الدولية للطيران المدنى بها وفيما لا يتعارض مع هذه الاحكام تطبيق القواعد الواردة بهذه اللائحة أو فى دليل طيران جمهورية مصر العربية ونشرات هيئة الطيران المدنى .

مادة ٤٧ - يجوز لرئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى بقرار مسبب سحب أو ايقاف أو إلغاء اعتماد أية اجازة أو أهلية من الاجازات أو الاهليات المنصوص عليها فى هذا الباب متى رأى مبررا وفقا لاحكام القانون .

ولصاحب الشأن الحق فى التظلم الى وزير الطيران المدنى خلال مدة ثلاثين يوما من تأريخ اخطاره بقرار الهيئة .

الفصل الثانى

اجازات افراد الطاقم الطائرة

مادة ٤٨ - تقوم الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى باصدار وتجديد واعتماد الانواع والمستويات التالية من الاجازات التى تخول لحاملها الحق بالعمل كمضو فى هيئة قيادة الطائرات الوطنية .

- اجازة طالب طيار ، ومدة سريانها ١٢ شهرا .
- اجازة طيار خاص (طائرات) ، ومدة سريانها ١٢ شهرا .
- اجازة طيار تجارى (طائرات) ، ومدة سريانها ٦ شهور .
- اجازة طيار تجارى ممتاز (طائرات) ، ومدة سريانها ٦ شهور .
- اجازة طيار خط جوى (طائرات) ، ومدة سريانها ٦ شهور .
- اجازة طيار خاص (هليكوبتر) ، ومدة سريانها ١٢ شهرا .
- اجازة طيار تجارى (هليكوبتر) ، ومدة سريانها ٦ شهور .

- اجازة طيار خط جوى (هليكوبتر) ومدة سريانها ٦ شهر .
- اجازة لاسلكى جوى ، ومدة سريانها ١٧ شهرا .
- اجازة مهندس جوى ، ومدة سريانها ١٣ شهرا .
- اجازة ملاح جوى ، ومدة سريانها ١٧ شهرا .
- اجازة طيار شراعى ، ومدة سريانها ٢٤ شهرا .
- اجازة مضيف جوى ، ومدة سريانها ١٢ شهرا .

مادة ٤٩ — تقوم الهيئة باصدار الاجازات المشار اليها فى المادة السابقة متى كان طالب الاجازة قد اجتاز بنجاح الاختبارات الطبية والنفسية والنظرية والعملية المقررة لتلك الاجازة وفقا للقواعد العامة المحددة لهذه المستويات والتي يتضمنها الهيئة المصرية العامة للطيران المدني وكان قد استوفى الشروط الآتية :

| الكشف الطبي | ساعات الطيران | السن | اسم الاجازة | م |
|-------------|--|------------------|-----------------------------------|---|
| كل ستة أشهر | يعتمد بفرض التدريب (٤٠) | لا يقل عن ١٧ سنة | ١ - اجازة طالب طيار | ١ |
| كل ستة أشهر | ٤٠ ساعة طيران موزوج ومفرد وتوزيعها طبقا للملحق رقم (١) من ملاحق اتفاقية شيكاغو . | لا يقل عن ٢١ سنة | ٢ - اجازة طيار خفاس « طائرة » | ٢ |
| كل ستة أشهر | ١٠٠ ساعة على اللوراز لدى شركة مصرية بفرض التدريب ومنها ما لا يزيد على ٥٠ ساعة على جهاز الطيران التمثيلي . | لا يقل عن ٢١ سنة | ٣ - اجازة مهندس جوى | ٣ |
| كل ستة أشهر | لا تقل عن ٢٠٠ ساعة أو ١٥٠ ساعة من معد أو من القوات الجوية . وتوزيعها طبقا للملحق رقم (١) بال اتفاقية شيكاغو . | لا يقل عن ١٨ سنة | ٤ - اجازة طيار تجارى « طائرة » | ٤ |

| الكشف الطبي | ساعات الطيران | السن | اسم الاجازة |
|-------------|--|------------------|------------------------------------|
| كل ستة أشهر | ١٥٠٠ ساعة وتوزيعها طبقا للملحق رقم (١) الى جانب امنية الطيران الاكلى . | لا يقل عن ٢١ سنة | ٥ - اجازة طيار خط جوى « حائزة » |
| كل سنتين | ما لا يقل عن ٦ ساعات طيران مزدوج مع معلم متعدد من الهيئة . | لا يقل عن ١٦ سنة | ٦ - اجازة طاب طيار شراعى |
| كل سنتين | ٢٠ ساعة طيران شراعى ويجوز توزيعها طبقا للنشرة الصادرة من الهيئة المصرية المساهمة للطيران الذى طبقا للمتطلبات الدولية . | لا يقل عن ١٧ سنة | ٧ - اجازة طيار شراعى « خاص » |
| كل سنة | عشر رحلات جوية وفقا للشروط الصادرة عن الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى . | لا يقل عن ١٨ سنة | ٨ - اجازة مضيف جوى |

مادة ٥٠ - يتم توقيع الكشف الطبى على طالب الاجازة قبل البد
فى الطيران وذلك للتأكد من اللياقة الطبية التى تسمح له بالحصول على
الاجازة •

وعلى طالب الاجازة أن يجتاز بنجاح الكشف الطبى المقرر لمستوى ونوع
الاجازة أمام المجلس الطبى الذى تحدده الهيئة المصرية العامة للطيران
المدنى مقابل سداد الرسوم المقررة الى الهيئة •

وتتقسم الاختبارات المقررة للحصول على الاجازات الى :

- اختبارات تحريرية
- اختبارات عملية
- اختبارات شفوية

ويمتد بالاختبارات التى تجرى فى البرامج المعتمدة من الهيئة المصرية
العامة للطيران المدنى والتى تعقد بهيئة المعهد القومى للتدريب على أعمال
الطيران المدنى أو بأحد المعاهد المعتمدة من الهيئة ، وذلك عند اصدار
الاجازة •

وللهيئة المصرية العامة للطيران المدنى أن تشرك مندوبين عنها لمراجعة
الامتحانات للتأكد من مطابقتها للبرامج دون تعديل فيها •

وفى جميع الاحوال للهيئة المصرية العامة للطيران المدنى فى مناسبة
اصدار الاجازة أن تجرى الاختبارات التى تراها لازمة للتأكد من صلاحية
طالب الاجازة •

وتجرى الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى الاختبارات الخاصة
المعادلة للاجازات والاهليات للمستوفين الشروط من غير المنتظمين فى
المعاهد المعتمدة •

مادة ٥١ - يراعى ما يلى فى تنظيم العلاقة بين الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى وهيئة المعهد القومى للتدريب على أعمال الطيران المدنى :

(أ) تختص هيئة المعهد القومى للتدريب على أعمال الطيران المدنى بإجراء الامتحانات فى الحالات الآتية فقط :

١ - جميع الفرق والدورات أو الدراسات الاساسية التى لها صفة الانتظام وتدخل ضمن الخطة التدريبية للمعاهد التابعة لهيئة المعهد القومى للتدريب •

٢ - جميع الفرق أو الدراسات غير المنتظمة التى تعقد بالمعهد بهدف الحصول على اجازة أو أهلية والتى يتفق عليها سلفا مع الهيئة المصرية العامة للطيران •

٣ - الفرق والدراسات الاخرى التى يعقدها المعهد ولا تنتهى بلجاجة من الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى •

(ب) فى غير المجال السابق تحديده لهيئة المعهد القومى للتدريب على أعمال الطيران المدنى يكون الاختصاص فى اجراءات الامتحانات والاختبارات لهيئة المصرية العامة للطيران المدنى •

(ج) تخطر هيئة المعهد القومى للتدريب على أعمال الطيران المدنى الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى ببرامج الفرق والدراسات المشار اليها فى البندين ١ ، ٢ من المادة السابقة ، كما تخطر بمواصفات القائمين بتدريسها • ولهيئة الثلثية الحق فى الاعتراض مع بيان أسباب ذلك خلال ١٥ يوما من تاريخ اخطارها والا اعتبر ذلك بمثابة موافقة من جانبها على ما حددته هيئة المعهد القومى وفى حالة اختلاف رأى فى وجهات النظر يكون القرار النهائى لوزير الطيران المدنى •

مادة ٥٢ - تخول الاجازة لحملها الحق فى ممارسة الاعمال المخددة فى النشرات التى تصدرها الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى طبقا كنوع

ومستوى الاجازة ولا يجوز لحامل الاجازة الإستمرار فى ممارسة الحقوق التى تمنحها له هذه الاجازة متى شعر بهبوط فى مستواه الطبى عن المستوى المطلوب أو عند وقوع حادث لطائرة كان حامل الاجازة يعمل كمضو فى هيئة قيادتها ما لم يثبت الكشف الطبى على حامل الاجازة صلاحيته للطيران .

الفصل الثالث

الاهليات

مادة ٥٣ - الاهليات شهادات تخصص ملحقة بالاجازات وتعتبر جزءا لا يتجزأ منها ، تخول الحاصل عليها حقوقا خاصة بالاضافة الى الحقوق التى تمنحها الاجازة وتقوم الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى باضافة وتجديد واعتماد هذه الاهليات .

مادة ٥٤ - الاهليات هى :

- ١ - أهلية الطيران الآلى .
- ٢ - أهلية الطيران الليلي .
- ٣ - أهلية مساعد معلم طيران .
- ٤ - أهلية معلم طيران .
- ٥ - أهلية طيار مدرب .
- ٦ - أهلية مدرب على جهاز الطيران التمثيلي .
- ٧ - أهلية اضافة طراز طائرة .
- ٨ - أهلية طيران الرش الزراعى .
- ٩ - أهلية الطيران الاعلامى .
- ١٠ - أهلية مساعد معلم طيران شراعى .
- ١١ - أهلية معلم طيران شراعى .
- ١٢ - أهلية معلم طيران ممتاز .
- ١٣ - أهلية مختبر طيران .

مادة ٥٥ - تخول أهلية الطيران الآلى لحاملها الحق فى الطيران فى احوال جوية آلية ويسرى مفعول هذه الاهلية لمدة ١٢ شهرا ، وتجدد بعد تأدية الاختبارات اللازمة والواردة فى المنشرات التى تصدرها الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى .

مادة ٥٦ - تخول أهلية مساعد معلم طيران لحاملها الحق فى أن يقوم بتعليم الطيران على طراز الطائرات المضافة على الاجازة تحت اشراف طيار حاصل على أهلية معلم طيران معتمد من الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى .

ولا تخول هذه الاهلية حاملها اعطاء أية توجيهات فى الحالتين الآتيتين :

- ١ - أول طيران منفرد يتم نهارا أو ليلا .
- ٢ - أول طيران منفرد لرحلة نهارا أو ليلا .

مادة ٥٧ - يستلزم للحصول على أهلية مساعد معلم طيران ما يأتى :

- ١ - أن يكون الطالب حاصلًا على اجازة طيران سارية المفعول لا تقل عن مستوى اجازة طيار تجارى .
- ٢ - اجتياز برنامج معلم طيران معتمد من الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى .

٣ - ألا تقل ساعات الطيران عن ١٥٠ ساعة كقائد على طائرة ، منها ما لا يقل عن ٣٠ ساعة على طائرة ذات محرك واحد أو على طائرة متعددة المحركات وفقا لطراز الطائرة التى ستضاف على الاجازة أو ٣٠ ساعة لكل من المجموعتين اذا كانت الاضافة تشمل المجموعتين ويعتد فى هذا المجال بالتأهيل الاساسى الذى يتم بهيئة المعهد القومى لتدريب على أعمال الطيران المدنى وكذلك بالقوات الجوية .

٤ - ألا تقل ساعات الطيران عن ساعات طيران منفرد كقائد على طراز الطائرة موضوع الاجازة .

٥ - ألا تقل ساعات طيران ليلى عن ١٠ ساعات منها ما لا يقل عن ٥ ساعات مزدوج تعليمى مع معلم طيران وعلى طائفة ذات قيادة مزدوجة وكذلك ما لا يقل عن ساعتين من مكان القيادة المحدد لمعلم طيران وذلك للتأكد من صلاحية طالب الأهلية .

مادة ٥٨ - تخول أهلية معلم طيران لحاملها الحق فى تعليم الطيران على طراز الطائرات المضافة على الاجازة .

مادة ٥٩ - يشترط للحصول على أهلية معلم طيران ما يأتى :

١ - أن يكون الطالب حاصلًا على اجازة طيران سرية المفعول لا تقل عن مستوى اجازة طيار تجارى .

٢ - ألا تقل ساعات طيران عن ٤٠٠ ساعة كقائد على طائرات منها ما لا يقل عن ٣٠ ساعة على طائفة ذات محرك واحد أو على طائفة متعددة المحركات وهنا لطراز الطائفة التى ستضاف على الاجازة أو ٣٠ ساعة طيران لكل من المجموعتين اذا كانت الاضافة تشمل المجموعتين .

٣ - ألا تقل ساعات طيرانه المزدوج التعليمى عن ٣٠ ساعة ، وأن يكون قد أتم ثلاث دورات تدريبية على الاقل تحت اشراف معلم طيران من الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى .

٤ - ألا تقل ساعات طيرانه منفردا كقائد على طراز الطائفة التى ستضاف على الاجازة عن ٥ ساعات .

٥ - ألا تقل ساعات طيرانه الليلى عن ١٠ ساعات منها ما لا يقل عن ٥ ساعات مزدوج مع معلم طيران وعلى طائفة ذات قيادة مزدوجة ، وكذلك ما لا يقل عن ساعتين من مكان القيادة المحدد لمعلم الطيران .

مادة ٦٠ - يسرى مفعول كل من أهليتى مساعد معلم طيران ومعلم طيران لمدة ستة أشهر على الاكثر بشرط ألا يجاوز مفعول سريتها تاريخ سريان اجازة الطيران .

مادة ٦١ - يشترط لتجديد كل الأهليتين المشار اليهما في المادة السابقة أن يكون الطالب قد أتم ٢٥ ساعة طيران تطييمي في مدة الستة أشهر السابقة على تقديم طلب التجديد ، وفي حالة ما اذا انتهى مفعول أهلية تعليم الطيران ، ولم يتمكن الطالب من تجديدها لعدم توفر شروط التجديد ولم يكن قد مضى على تاريخ انتهاء مفعول سريانها مدة تزيد على ١٢ شهرا يجوز التصريح له بالتعليم تحت اشراف معلم طيران وذلك حتى اتمامه الساعات اللازمة للتجديد .

أما اذا مضت مدة تزيد على ١٢ شهرا على انتهاء مفعول أهلية تعليم الطيران فيجب أن يتقدم الطالب للهيئة المصرية العامة للطيران المدنى بما يثبت امتحانه بنجاح في الاختبار الخاص بالأهلية بواسطة معلم له خبرة لا تقل عن ١٠٠٠ ساعة وعند ذلك يمكن التصريح له بالعمل كمعلم تحت التمرين بشرط أن تكون اجازة الطيران التى يحملها سارية المفعول ويعمل بهذه الصفة حتى اتمامه الساعات اللازمة لتجديد أهلية تعليم الطيران .

مادة ٦٢ - تخول أهلية طيار مدرب لحاملها الحق في القيام بالاعمال الآتية :

- ١ - التدريب والاختبار الاساسى والتحويل الآلى .
- ٢ - التحقق من الكفاءة الدورية للطيارين المساعدين والقادة على الطائرة والجهاز الآلى التمثيلى .
- ٣ - التدريب على الطريق والمطارات والقيام باختيار الطريق .
- ٤ - الاشراف تحت مسؤوليته على طيار مساعد في قيامه بواجبات قائد الطائرة .

مادة ٦٣ - تخول أهلية مختبر طيران لحاملها الحق في القيام باجزاء الاختبارات المطلوبة للحصول على اجازات طيار خاص أو طيار تجارى أو أهلية الطيران الآلى .

مادة ٦٤ - يشترط للحصول على أهلية مختبر طيران ما يأتى :

١ - أن يكون الطالب حاصلًا على اجازة طيار تجارى وأهلية طيران الى ساريتى المفعول .

٢ - أن لا تقل ساعات طيرانه عن ١٠٠٠ ساعة منها ما لا يقل عن ٤٠٠ ساعة كمعلم طيران على طراز الطائرات التى يقوم باختبار الطلبة عليها .

٣ - أن يكون قد أتم ثلاثة اختبارات على الاهل لطلبه تحت اشراف مختبر طيران ويشترط لتجديد هذه الاهلية أن يكون حاملها قد أتم اجراء اختبار لثلاثة طلاب خلال السنة السابقة لطلب التجديد .

مادة ٦٥ - تخول أهلية مدرب على جهاز الطيران التمثيلى الحق فى التدريب على الطريق والمطارات بجهاز الطيران التمثيلى .

كما يتولى حاملها القيام بجميع واجبات المدرب الجوى السالفة الذكر على الجهاز الآلى التمثيلى فقط دون الطائرة .

مادة ٦٦ - تخول أهلية اضافة طراز طائرة لحاملها الحق فى الطيران كقائد أو مساعد على الطراز المحدد بالاجازة وتسرى هذه الاهلية لسنة أشهر وتجدد تلقائيا بعد استيفاء الخبرة المطلوبة على الطراز واجتياز الطيار لاختبارات الكفاءة الدورية المحددة بالنشرات التى تصدرها الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى وتحت اشراف مدرب من الهيئة لذلك .

مادة ٦٧ - تخول أهلية طيران الرش الزراعى لحاملها الحق فى الطيران لاغراض الرش الزراعى .

ويشترط للحصول على هذه الاهلية الحصول على أهلية الطراز واستيفاء الخبرة المطلوبة بهذا النوع من الطيران واجتياز الاختبارات المحددة بالنشرات التى تصدرها الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى .

مادة ٦٨ - تخول أهلية الطيران الاعلامى لحاملها الحق فى الطيران للاغراض الاعلامية ، ويشترط للحصول على هذه الاهلية ، الحصول على أهلية الطراز واستيفاء الخبرة المطلوبة لهذا لنوع من الطيران واجتياز الاختبارات المحددة بالنشرات التى تصدرها الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى .

الفصل الرابع

اجازات الافراد من غير الطاقم الطائرة

أولا - اجازات صيانة الطائرات

مادة ٦٩ - تقوم الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى باصدار وتجديد واعتماد واطافة اجازات مهندس من صيانة الطائرات التى تخول لحاملها الصلاحيات المقررة لاتمام أعمال الصيانة للطائرات .
ويتم تحديد هذه الاجازات مرة كل سنة .

مادة ٧٠ - تنقسم الاجازات المنصوص عليها فى المادة السابقة الى الفئات والانواع الآتية :

(١) اجازة فئة (أ) عمرة وأنواعها كالآتى :

- ١ - حرف (ب) عمرة هياكل ووحدات طائرات ومجموعاتها .
- ٢ - حرف (د) عمرة المحركات ومجموعاتها .
- ٣ - حرف (س ١) عمرة الاجهزة الكهربية والالكترونية والعدادات والراديو والرادار ومجموعاتها المعتمدة من الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى .

(ب) اجازة فئة (٢) صيانة وأنواعها كالآتى :

- ١ - اجازة حرف « أ » اصلاح هياكل الطائرات ذات الكابينة المضغوطة .
- ٢ - اجازة حرف (ج) صيانة محركات (صيانة خطوط أو صيانة ثقيلة) .
- ٣ - اجازة (بى ٢) كهرياء .

- ٤ - اجازة (س ٢) افيونكس •
- ٥ - اجازة (س ٢) عدادات •
- ٦ - اجازة (س ٢) طيار آلى •
- ٧ - اجازة (س ٢) بوصلات الكترونية وتوجيه جوى •
- ٨ - اجازة (س ٢) بوصلات مباشرة •
- ٩ - اجازة (س ٢) عدادات مجمعة •
- ١٠ - اجازة (س ٢) أجهزة مجمعة •
- ١١ - اجازة (ر) راديو •
- ١٢ - اجازة (ر) رادار •
- ١٣ - اجازة (ر) راديو ورادار مجمعة •

مادة ٧١ -

(أ) يقوم مهندس الصيانة فئة (١) حرف «ب» عمرة هياكل الطائرات ذات الالجنة الثابتة (أقصى وزن اقلاع ٥٧٠٠ كيلو جرام) أو الطائرات الهليكوبتر (أقصى وزن اقلاع ٢٧٣٠ كيلو جراما) باصدار شهادة القبول المتعلقة بكل أوجه التفقيش والعمره واجراء التعديلات والاصلاحات والتغير للاجزاء التى تدخل فى حدود اختصاص مهندس صيانة الهيكل حرف (أ) كما يصدر شهادة القبول بالنسبة الى تغيير فابريك الطائرة •

(ب) يقوم مهندس الصيانة فئة (أ) حرف «ب» عمرة وحدات هياكل الطائرات ذات الكابينة المضغوطة على احدى مجموعات العمرة المعتمدة من سلطات الطيران المدنى بالتفقيش والعمره واجراء التعديلات واصلاح وتغير الاجزاء الداخلية فى حدود اختصاص مجموعته (حالة - فك وتركيب الاجزاء الداخلية - ضغط واختبار الجزء أو الواحد على ترجة اختبار) •

ويصدر شهادة القبول بالنسبة الى التفتيش والممرة وتعديل واصلاح الاجزاء الداخلية فى حدود اختصاص مجموعته ، بشرط أن لا يشمل ذلك تركيب وعمل واختبار الوحدة أو الجزء على الطائرة .

مادة ٧٢ - يقوم مهندس الصيانة فئة (١) حرف (د) عمرة محركات مكسية أو نفائة على احدى مجموعات الممرة المعتمدة من سلطات الطيران المدنى بالتفتيش والممرة واجراء التعديلات واصلاح وتغيير الاجزاء الداخلية فى حدود اختصاص مجموعته (حالة - فك وتركيب الاجزاء الداخلية - ضبط واختبار الجزء أو الوحدة على ترجة اختبار) .

ويصدر شهادة القبول بالنسبة الى التفتيش والممرة وتعديل واصلاح وتغيير الاجزاء الداخلية فى حدود اختصاص مجموعته ، بشرط أن لا يشمل ذلك تركيب وعمل واختبار الوحدة أو الجزء على الطائرة .

مادة ٧٣ - يقوم مهندس الصيانة فئة (١) حرف (س) عمرة أجهزة على احدى مجموعات الممرة المعتمدة من سلطات الطيران المدنى بالتفتيش والممرة واجراء التعديلات والاصلاحات وتغيير الاجزاء الداخلية فى حدود اختصاص مجموعته (حالة - فك وتركيب الاجزاء الداخلية - ضبط واختبار الجزء أو الوحدة على ترجة اختبار) .

ويصدر شهادة القبول بالنسبة الى التفتيش والممرة وتعديل واصلاح وتغيير الاجزاء الداخية فى حدود اختصاص مجموعته ، بشرط أن لا يشمل ذلك تركيب وعمل واختبار الوحدة أو الجزء على الطائرة .

مادة ٧٤ - يكون لحاملى الاجازات فئة (١) عمرة كل فى تخصصه الصلاحيات الآتية :

١ - التفتيش على الحالة العامة لكل جزء وعلى الاجزاء المجمة وعلى أداء الوحدة أو الدورة .

٢ - التأكد من وجود شهادات الصلاحية المعتمدة والواردة من الصانع وكذلك بطاقات الصلاحية للاجزاء والوحدات .

٣ - اصدار شهادة الالتزام عن أعمال التفتيش والعمر والتعديل والاصلاح والاستبدال والاداء للوحدات والأجزاء .

٤ - الالتزام بالصلاحيات التى ترد فى اجازة مهندس صيانة الطائرات فئة (١) وكذلك الصلاحيات التى تصدر فى نشرات واعلانات الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى .

مادة ٧٥ - يكون لحاملى اجازة فئة (٢) صيانة كل فى تخصصه الصلاحيات الآتية :

١ - التفتيش على الحالة العامة لكل جزء وعلى الاجزاء المجموعة وعلى أداء الوحدة أو الدورة .

٢ - التأكد من وجود شهادات الصلاحية المعتمدة والواردة من الصانع وكذلك بطاقات الصلاحية للاجزاء والوحدات .

٣ - اصدار شهادة الالتزام عن أعمال التفتيش والتعديل والاصلاح والاستبدال للوحدات والاجزاء .

٤ - اصدار شهادة الصيانة للطائرة طبقا لجداول الصيانة المعتمدة كل فى تخصصه .

٥ - الالتزام بالصلاحيات التى ترد فى اجازة مهندس صيانة الطائرات فئة (٢) وكذلك الصلاحيات التى تصدر فى نشرات واعلانات التى تقوم الهيئة باصدارها .

مادة ٧٦ - تصدر الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى اعلانا لمهندسى صيانة الطائرات تحدد فيه مدد الخبرة العملية اللازمة لكل طراز ، كما تحدد فيه المقررات الرسمية وأوراق الاختبار اللازم اجتيازها لكل نوع من أنواع الاجازات فى ضوء ما جاء بالملحق رقم (١) والوثائق المتعلقة .

مادة ٧٧ - تقدم طلبات الحصول على اجازة مهندس صيانة الطائرات أو تجديدها أو الاضافة عليها الى الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى على النماذج المعدة لذلك .

وتقوم الهيئة بعقد اختبارات الاصدار والاضافة لانشواع الاجازات المختلفة .

مادة ٧٨ - تجدد اجازة مهندس صيانة الطائرات مرة كل عام ويشترط لتجديدها أن يكون طالب التجديد قد مارس خلال السنتين السابقتين لتاريخ مفعول الاجازة الواجبات والمسؤوليات المخولة بموجبها لفترات لا تقل فى مجموعها عن ستة أشهر ، وإذا انقطع طالب التجديد عن ممارسة هذه الواجبات والمسؤوليات لفترة لا تزيد على أربع سنوات يتعين عليه استيفاء الاشتراطات الخاصة التى تحددها الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى فى هذا الشأن فاذا جاوزت مدة الانقطاع أربع سنوات اعتبرت الاجازة كأن لم تكن .

مادة ٧٩ - يقوم مهندس الصيانة فئة (٢) حرف « أ » بالتفتيشات والتعديلات والاصلاحات وتغيير جميع أجزاء الطائرة ، عدا الاجزاء التى تقع فى اختصاص مهندس الصيانة للحروف الاخرى (حالة - تركيب - تغيير) .

ويصدر شهادة القبول بالنسبة للتفتيش والتعديل والاصلاح والتغيير لاجزاء الطائرة بشرط أن لا يشمل ذلك :

- (أ) الاجزاء المربوطة بمسامير وتحتاج طرقا خاصة .
- (ب) الاجزاء المربوطة ببرشام كامل .
- (ج) الاجزاء المربوطة بهيكل الطائرة .
- (د) اللحام بأى نوع من اللحام .

- (هـ) ضبط أى جزء من أجزاء الطائرة والذي يتطلب ترجمة ضبط •
- (و) عمل فابريك لجسم الطائرة كامل أو جناح •

مادة ٨٠ - لمهندس الصيانة فئة (٢) حرف « أ » هياكل بعض
الصلاحيات الخاصة بأجازة حرف « س » فى الحدود الآتية :

- اصدار شهادة القبول لدوره كهرباء الطائرة
- (فيما عدا دورة الكهرباء الخاصة بالمحركات) •
- اصدار شهادة القبول لعدادات الطائرة (فيما عدا ما يخص عدادات
المحرك) •

مادة ٨١ - يقوم مهندس الصيانة فئة (١) باصلاح هياكل الطائرات
ذات الكابينة المضغوطة متضمنة الاختبارات اللاتلافية بالتفتيش والتعديلات
والاصلاحات وتغيير جميع أجزاء الطائرة ، عدا الاجزاء التى تقع فى
اختصاص مهندس الصيانة للحروف الاخرى (حالة - تركيب - عمل) •

ويصدر شهادة القبول بالنسبة للتفتيش والتعديل والاصلاح والتغيير
لاجزاء الطائرة ويشمل ذلك :

- (أ) اعداد خطة اصلاح طبقا لتعليمات المانع ثم تنفيذ هذا الاصلاح
على هيكل الطائرة •
- (ب) الاجزاء المربوطة بمسامير وتحتاج طرقا خاصة •
- (جـ) الاجزاء المربوطة ببرشام كامل •
- (د) الاجزاء الملوقة بهيكل الطائرة •
- (هـ) الاختبارات اللاتلافية وتشمل التصوير الصناعى باستخدام الاشعة
السينية وأشعة جاما •
- (و) ضبط أى جزء من أجزاء الطائرة والذي يتطلب ترجمه خاصة •

مادة ٨٢ - يقوم مهندس الصيانة فئة «٢» حرف (جـ) محركات

بالتفتيشات والتعديلات والاصلاحات وتغيير أجزاء المحرك وجميع الاجزاء الخاصة بتشغيله عدا التى تدخل فى اختصاص مهندس الصيانة والتخصصات الاخرى (حالة - تركيب - عمل) •

ويصدر شهادة القبول بالنسبة للتفتيش والتعديل والاصلاح والتغيير بشرط أن لا يشمل ذلك :

- (ا) فك الاجزاء الداخلية لمكبس أكثر من الوصول للمكبس نفسه •
- (ب) فك الاغطية الرئيسية للاجزاء الدوارة أو فك الاجزاء الدوارة للمحركات التربينية •
- (ج) فك الاجزاء الداخلية لصناديق التروس •
- (د) ضبط اتران المرواح •
- (هـ) اجراء لحام لاي جزء •
- (و) ضبط أى جزء من أجزاء المحرك والذي يتطلب ضبطه ترجمة ضبط •

مادة ٨٣ - لمهندس الصيانة فئة «٢» حرف (ج) محركات بعض الصلاحيات الخاصة بإجازة حرف (س) فى الحدود الآتية :

- (ا) شهادة القبول بالنسبة لعدادات المحرك •
- (ب) شهادة القبول بالنسبة لدورة كهرباء المحرك •

مادة ٨٤ - لمهندس الصيانة فئة «٢» حرف (ج) محركات بعض الصلاحيات الخاصة بصيانة التخصصات الاخرى فى الاجزاء التى لها علاقة بالمحرك ولا تتعلق بعمل المحرك كقوة محرك •

مادة ٨٥ - يقوم مهندس الصيانة حرف (س ٢) كهرباء بالتفتيش والتعديلات والاصلاحات وتغيير جميع أجزاء ووحدات دورة توليد الكهرباء بالطائرة وجميع الدورات الكهربائية عدا ما يدخل فى اختصاص مهندس

صيانة جرفه (س ٢) أفيونكس وكذلك: عدادات الطائرة الخاصة بعمل المحركات (حالة تركيب عطل) من

ويصدر شهادة القبول بالنسبة للتفتيش والتعديل والإصلاح بشرط أن لا يشمل ذلك له من مميزات لمعه قاعته سابقا فاعبه بسبع

(أ) ضبط أى وحدة من الوحدات المذكورة سابقا والتي يحتاج ضبطها الى ترجمة اختيار *

(ب) فك أى وحدة بغرض اصلاحها من الداخل *

مادة ٨٦ - يشترك مهندس الصيانة مخوفة (س ٢) كقراءة مع مهندس صيانة التخصصات الاخرى في الاجهزة والوحدات والعدادات التي لها علاقة بعمله وتقع في حدود اختصاص التخصصات الاخرى *

مادة ٨٧ - يقوم مهندس الصيانة جرف (س ٣) أفيونكس بالتفتيشات والتعديلات والاصلاحات وتغيير اجزاء الراديو والرادار والطيار الآلى والتوجيه الجوى والبوصلات الالكترونية والعدادات عدا العدادات الخاصة بقراءة المحركات (حالة تركيب عطل) من

ويصدر شهادة القبول بالنسبة للتفتيش والتعديل والإصلاح بشرط أن لا يشمل :

١ - ضبط أى وحدة من الوحدات المذكورة سابقا والتي يحتاج ضبطها الى ترجمة اختيار *

٢ - فك أى وحدة بغرض اصلاحها من الداخل *

مادة ٨٨ - يشترك مهندس الصيانة جرف (س ٢) أفيونكس مع مهندس صيانة التخصصات الاخرى في الاجهزة والوحدات والدورات التي لها علاقة بعمله وتقع في حدود اختصاص التخصصات الاخرى *

مادة ٨٩ - يقوم مهندس الصيانة حرف (س ٢) بوصلات مباشرة بالتفتيش وتغيير البوصلة المباشرة بالنسبة لحالتها وتركيبها وعملها وإجراء عملية ضبط البوصلة المباشرة .

ويصدر شهادة القبول وشهادة ضبط البوصلة بشرط أن لا يشمل :
« فك البوصلة أو اصلاحها أو تغيير الاجزاء الداخلية لها » .

مادة ٩٠ - يقوم مهندس الصيانة حرف (س ٢) أجهزة مجمعة بجميع الاختصاصات والمسئوليات التى يتولاها مهندسو الصيانة حرف (س ٢) أفينونكس وحرف (س ٢) كهرباء .

ثانيا - اجازة مرهل جوى أو ضابط عمليات

مادة ٩١ - تقوم الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى باصدار وتجديد واعتماد الاجازة متى كان الطالب مستوفيا للشرائط ومؤهلا من حيث المعرفة والخبرة والكفاية وكذلك اجتيازه بنجاح للاختبارات الفنية المقررة لتلك الاجازة وفقا للمستويات المصددة فى الفشرات التى تقوم الهيئة باصدارها .

مادة ٩٢ - تخول اجازة مرهل جوى / ضابط عمليات احاملها الحقوق الآتية :

١ - مساعدة قائد الطائرة فى الاعداد للرحلة المزمع القيام بها وتزويده بكل ما يختص بها من معلومات .

٢ - معاونة قائد الطائرة فى اعداد برنامج عمليات الرحلة واعداد بيان خط السير وتقديمه بعد التوقيع لوحدة المراقبة الجوية المختصة .

٣ - تزويد قائد الطائرة أثناء الطيران بالمعلومات اللازمة لسلامة الرحلة .

٤ - وله فى حالات الطوارئ اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها فى دليل عمليات الشركة .

٥ - وعليه تجنب اتخاذ أى اجراء يتعارض مع القواعد المطبقة فى كل من :

(أ) المراقبة الجوية .

(ب) خدمات الارصاد .

(ج) خدمات الاتصالات اللاسلكية .

٦ - حساب كميات الوقود اللازمة للرحلة وتوزيعها مع الاخذ فى الاعتبار عوامل حسابات مركز الثقل وتوزيع البضائع والركاب .

ثالثا - اجازات المراقبين الجويين ومساعدتهم

مادة ٩٣ - تقوم الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى باصدار وتجديد واعتماد اجازات المراقبين الجويين الآتية :

١ - اجازة مراقب جوى .

٢ - اجازة مساعد مراقب جوى .

مادة ٩٤ - يشترط لاصدار اجازة المراقب الجوى ومساعداه ما يأتى :

١ - أن يكون الطالب شاغلا لدرجة فنية ، وأن لا يقل مؤهله الدراسى عن مؤهل متوسط .

٢ - أن يكون مؤهلا من حيث المعرفة والخبرة والمهارة اللازمة للحصول على الاجازة المطلوبة .

٣ - أن يستوفى المدة اللازمة للتدريب قبل التقدم للاختبارات وأن يجتازها بنجاح بنسبة لا تقل عن ٧٠٪ .

٤ - أن يجتاز بنجاح الكثف الطبى المقرر لمستوى ونوع الاجازة .

٩٥ - لا يجوز تقييم الكسوف للطيران على أي اعتبار الجواز أو المبدأ وعند تدهور حالته الصحية بصورة تؤثر على كفاءته .

٩٦ - لا يجوز تقييم الكسوف للطيران على أي اعتبار الجواز أو المبدأ وعند تدهور حالته الصحية بصورة تؤثر على كفاءته .

٩٧ - لا يجوز تقييم الكسوف للطيران على أي اعتبار الجواز أو المبدأ وعند تدهور حالته الصحية بصورة تؤثر على كفاءته .

٩٨ - لا يجوز تقييم الكسوف للطيران على أي اعتبار الجواز أو المبدأ وعند تدهور حالته الصحية بصورة تؤثر على كفاءته .

الفصل الخامس

اعتماد الاجازات والاملاء الاجنبية

٩٩ - لا يجوز تقييم الكسوف للطيران على أي اعتبار الجواز أو المبدأ وعند تدهور حالته الصحية بصورة تؤثر على كفاءته .

١٠٠ - لا يجوز تقييم الكسوف للطيران على أي اعتبار الجواز أو المبدأ وعند تدهور حالته الصحية بصورة تؤثر على كفاءته .

١٠١ - لا يجوز تقييم الكسوف للطيران على أي اعتبار الجواز أو المبدأ وعند تدهور حالته الصحية بصورة تؤثر على كفاءته .

١٠٢ - لا يجوز تقييم الكسوف للطيران على أي اعتبار الجواز أو المبدأ وعند تدهور حالته الصحية بصورة تؤثر على كفاءته .

٣ - شأن يخص طالب الاجازة بالاحتياول التي يقررها الهيئة المصرية العامة للطيران المدني وفقا لنوع الاجازة المطلوبه اعتمادها .
٤ - يعين على طالب الاجازة عاملا في إحدى الشركات المصرية .
٥ - يسرى مفعول الاعتماد للمدة التي تحددها الهيئة المصرية العامة للطيران المدني متى كانت الاجازة الاصلية سارية المفعول .

الفصل السابع

معاهد ونوادى الطيران

مادة ١٠٠ - مع عدم الإخلال باختصاصات هيئة المهتم القومي للتدريب على أعمال الطيران المدني ، يجوز بقرار من وزير الطيران المدني انشاء معاهد ونوادى للطيران المدني الخاصة والتي تهدف الى نشر الوعى الجوى لدى المواطنين أو رفع مستوى أداء العاملين في مجال الطيران المدني .

مادة ١٠١ - تتقدم الجهة الطالبة الى الهيئة المصرية العامة للطيران المدني بطاب توضح به الغرض من انشاء المعهد أو النادى والامكانيات الحالية والمستقبلية ، ويتم فحص الطلب بمعرفة لجنة غنية تشكّل لهذا الغرض بالهيئة وتمتد اللجنة تقريراً في هذا الشأن بعد أخذ رأى هيئة المعهد القومي للتدريب على أعمال الطيران المدني وتعرض النتائج التي تنتهى اليها اللجنة على وزير الطيران المدني لاصدار القرار اللازم .

مادة ١٠٢ - تقوم الهيئة المصرية العامة للطيران المدني بالاشراف على المعاهد والنوادى وتقديم الخبرة الفنية وتحديد المجال اللازم لها والظروف والامكن المخصصة لكل نشاط ، كما تشرف على وضع وتعديل اللوائح الداخلية وقرارها وتحديد الامكانيات اللازمة للنهوض بمستوى الاداء المطلوب وفقا للمستوى العالمى وتعرض قراراتها على وزير الطيران المدني لاتخاذ القرار اللازم فى شأنها .

مادة ١٠٣ - تعد معاهد ونوادى الطيران المدنى خطة للعمل على رفع مستوى العاملين فى مجال الطيران المدنى ، ولنشر الوعى الجوى لدى كافة المواطنين ، ويشرف مجلس ادارة المعهد أو النادى على تنفيذها وتخطر بها الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى •

مادة ١٠٤ - يشكل مجلس ادارة المعهد أو النادى بقرار من وزير الطيران المدنى بناء على عرض رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى ويراعى أن يتضمن التشكيل ممثل عن المعهد القومى للتدريب على أعمال الطيران المدنى •

مادة ١٠٥ - يتولى مجلس ادارة المعهد أو النادى وضع اللوائح المنظمة لسير العمل فى اطار الغرض من انشائه وتعتمد هذه اللوائح من الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى بعد أخذ رأى هيئة المعهد القومى •

مادة ١٠٦ - تقوم الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى بالاشراف الدورى على هذه المعاهد والنوادى والاطلاع على ما تم تنفيذه من الخطة الموضوعة واقتراح تعديل بعض الانشطة واجراء التفقيش على الانشطة الاخرى •

وترفع الهيئة تقريراً سنوياً شاملاً بأهم الملاحظات على أنشطة هذه المعاهد والنوادى إلى وزير الطيران المدنى ويتضمن التقرير على الاخذ ما يأتى :

- (أ) بيان مدى التزام مجالس ادارة هذه المعاهد والنوادى بالغرض الاساسى من انشائها ومدى تنفيذها للوائح الداخلية •
- (ب) بيان المخالفات التى أسفر عنها التفقيش وتحديد المسئولية عنها ، واقتراح سجل معالجتها •
- (ج) الاقتراحات الخاصة للنهوض بمستوى هذه المعاهد والنوادى ومدى كفاية الامكانيات الحالية وما تحتاجه مستقبلاً منها •

(د) اقتراح أى تغيير للنشاط أو اضافة نشاطات أخرى ترى الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى ضرورة تنفيذها •

الباب الثامن

شروط عقد اتفاقيات النقل الجوى وضوابط تشغيل الخطوط الجوية

الفصل الاول

اتفاقات أعمال النقل الجوى

مادة ١٠٧ - يحظر على أية شركة أو منشأة نقل جوى مصرية عقد اتفاقات تجارية أو أية ترتيبات تتعلق بنشغيل أو استثمار مشترك بينها وبين شركات ومنشآت النقل الجوى الاجنبية أو عقد أى اتفاق مما نصت عليه المادة ٦٣ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ المشار اليه الا وفقا لاحكام هذا الباب •

ويسرى هذا الحكم على ما تعقده الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى من اتفاقيات ثنائية بين جمهورية مصر العربية والدول الاجنبية •

ويراعى فى جميع الاحوال تضمين الاتفاق التجارى المعقود بين شركات ومنشآت النقل الجوى المصرية والاجنبية النص على عدم سريان الاتفاق الا بعد اعتماده من وزير الطيران المدنى واخطار الطرف الاخر بذلك •

مادة ١٠٨ - لا يجوز القيلام بأية خدمات أرضية الا بترخيص يصدر من وزير الطيران المدنى ، بعد العرض على لجنة اتفاقيات وترتيبات النقل الجوى المنصوص عليها فى المادة (١١٢) من هذه اللائحة •

ويقصد بالخدمات الارضية المشار اليها جميع الخدمات التى تقدم فى المطارات لاستقبال وترحيل الطائرات والركاب وما تنقله الطائرات من أمتعة وبضائع بما فى ذلك تفريغها وتحميلها ، وكذلك تموين الطائرات بكل ما يلزمها عدا الوقود •

مادة ١٠٩ - مع عدم الإخلال بما تقتضيه اتفاقيات النقل الجوي المقودة بين جمهورية مصر العربية والنزول الأجنبية، يشترط للترخيص للشركة الأجنبية في القيام بالخدمات الأرضية ما يأتي :

- ١ - أن يكون الطلب مقدما من شركة أو منشأة نقل جوي تقوم بتسيير رحلات منتظمة وذلك لخدمة طائراتها التي تستخدمها في هذه الرحلات .
- ٢ - أن يقتصر الترخيص على خدمة الطائرات المملوكة لطالب الترخيص أو المؤجرة له بمقد جدى لا تشوبه الصورية وأن تكون الطائرة مسجلة باسمه كمشغل.

مادة ١١٠ - أن يؤجر المستثمر جميع المعدات اللازمة لهذا النشاط ، ويمنع عليه في ذلك التأجير أو الاستئجار بأى شركة أجنبية أخرى .

٤ - أن تسمح سلطات الطيران المدني التابع لها المستثمر الأجنبي لشركات ومنشآت النقل الجوي الوطنية بالقيام بذات النشاط متى طلبت هذه الشركات أو المنشآت ذلك أعمالا لبدأ المعاملة بالمثل .

مادة ١١٠ - على الشركات والمنشآت الوطنية المرخص لها بالقيام بالخدمة الأرضية للطائرات الأجنبية في الموانئ الجوية والمطارات المصرية ، أن تراعى في جميع العقود التي تبرمها في هذا الشأن ، عند تحديدها للمقابل الذي يستحق عن تأدية كامل الخدمة أو بعض عناصرها ، مبدأ المعاملة بالمثل في تعاملها مع الجهة التي تقوم بخدمتها في المطارات الأجنبية .

مادة ١١١ - لا يجوز إجراء أية مفاوضات تتعلق بالمسائل المنصوص عليها في المواد ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ من هذه اللائحة إلا بعد العرض على اللجنة الدائمة المنصوص عليها في المادة رقم (١١٢) .

مادة ١١٢ - تشكل لجنة دائمة لدراسة مشروعات الاتفاقيات الثنائية والقررتين الخاصة المشار إليها في المادة السابقة وذلك على النحو الآتي :

— رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للطيران المدني / رئيسا

وعضوية كل من :

- المستشار القانوني لوزير الطيران المدني .
- رئيس قطاع الشؤون التجارية بمؤسسة مصر للطيران .
- مدير عام ادارة النقل الجوي بالهيئة المصرية العامة للطيران المدني .
- وتبدي اللجنة رأيا في تبادل أو منح حقوق النقل الجوي التجاري .
- وتبت اللجنة في الاتفاقيات التجارية المتعلقة بالتشغيل أو الاستثمار المشترك وكل ما يتعلق بتوزيع الحموله واعتماد جداول التشغيل وكذلك الاتفاقيات الخاصة بالخدمة الارضية للطائرات أو أية عمليات تجارية أو فنية أخرى ، كما تختص بدراسة أى تعديل لهذه الاتفاقيات .
- وعلى اللجنة أن تصدر توصياتها خلال شهر من تاريخ الموضع عليها .

مادة ١١٣ — نعد اللجنة تقريراً مفصلاً بنتيجة دراساتها لجميع عناصر ما عرض عليها من موضوعات ويتضمن هذا التقرير خاصة دراسة ما يأتي :

١ — الجدوى من أبرام أو تعديل الاتفاقية وما يمكن أن يتحقق نتيجة ذلك سواء في مجال النقل الجوي أو مجال النشاط السياحي مع مراعاة التنسيق بينهما بما يكفل النهوض بكل المجالين .

٢ — تحليل البدائل واختيار أنسبها لتكون دليل عمل للمفاوض وكذلك تحديد أدنى ما يجوز للمفاوض قبوله ، ويتعين على المفاوض تقديم مشروع الاتفاق مصحوباً بتقرير عنه الى اللجنة خلال عشرة أيام من تاريخ انتهاء جلسات المفاوضات .

٣ — تحديد الاجراءات والترتيبات التي تتبع لاعادة وتنفيذ مشروعات الاتفاقيات .

مادة ١١٤ — يعرض رئيس اللجنة الدائمة تقريرها على وزير الطيران المدني لاتخاذ القرار اللازم في هذا الشأن ولا يجوز البدء في تنفيذ أى من الترتيبات أو الاتفاقيات المشار اليها الا بعد اعتمادها منه .

وعلى رئيس اللجنة فور صدور قرار الوزير لخطر الشركة أو منشأة النقل الجوى المصرية بالقرار ، وعلى الشركة أو المنشأة ابلاغ الطرف الاجنبى بذلك خلال موعد لا يجاوز عشرة أيام من تاريخ اخطارها فى حالة الموافقة وخلال ثلاثين يوما فى حالة الرفض •

مادة ١١٥ - لوزير الطيران المدنى اذا تراءى له أن ثمة خلافا قد ثار حول موضوع ذى أهمية أن يدعو « لجنة خاصة » برؤاسته وعضوية رئيس اللجنة الدائمة ورئيس مجلس ادارة مؤسسة مصر للطيران والمستشار القانونى لوزير الطيران المدنى ومن يرى دعوته لحضورها وتقوم هذه اللجنة بدراسة الموضوع المعروض عليها تمهيدا لصدور قرار فى شأنه من وزير الطيران المدنى ويتولى بعد ذلك رئيس اللجنة الدائمة اتخاذ الاجراءات المنفذة لهذا القرار •

الفصل الثانى

الخطوط والرحلات الجوية

مادة ١١٦ - يشترط لموافقة الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى على الطلب المقدم من أية شركة أو منشأة مصرية أو أجنبية للقيام بإنشاء خط جوى ، أن تكون هذه الشركة أو المنشأة قد صدر لها ترخيص تشغيل من وزير الطيران المدنى طبقا للاحكام الواردة بهذه اللائحة •

مادة ١١٧ - مع مراعاة حكم المادة السابقة يشترط لموافقة الهيئة على الطلب المقدم لإنشاء خط أو لتعديل مساره أو تعديل عدد رحلاته ما يأتى :

(١) بالنسبة الى الشركات والمنشآت المصرية :

١ - أن لا يتعارض الطلب مع المصلحة العامة •

٢ - أن يكون الطلب داخلا فى النطاق المحدد فى ترخيص التشغيل الصادر للشركة أو المنشأة •

٣ - أن يكون الطلب مطابقا لاتفاقية أو اتفاقيات النقل الجوى الثنائية أو متعددة الاطراف المعقودة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة أو حكومات الدولة أو الدول الاجنبية التى ممتد اليها هذا الخط أو مطابقا لترخيص مؤقت أو تراخيص مؤقتة حصلت عليه الشركة أو المنشأة من حكومة أو حكومات هذه الدولة أو الدول بحسب الاحوال .

٤ - أن يتوافر لدى الشركة أو المنشأة الامكانيات اللازمة لتنفيذها الخط أو التعديل موضوع الطلب وعلى الاخص أن يكون لديها الطائرات المناسبة لذلك من حيث عددها وطرازاتها ومستوى حالتها .

٥ - أن يثبت من الدراسة الاقتصادية أن تشغيل الخط المطلوب انشاؤه أو تعديله وفقا للطلب من شأنه ان يحقق مصلحة اقتصادية للشركة أو المنشأة . وترفق بهذا الطلب الدراسة الاقتصادية التى تبرره .

٦ - أن لا يكون موضوع الطلب التشغيل على خط منتظم تعمل عليه مؤسسة مصر للطيران .

(ب) بالنسبة الى الشركات والمنشآت الاجنبية :

١ - أن يكون لطلب مطابقا لما ورد فى اتفاقية نقل جوى ثنائية أو متعددة الاطراف تكون كل من حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة الشركة أو المنشأة الطالبة طرفا فيها ، أو مطابقا لما ورد فى ترخيص التشغيل المؤقت الصادر لهذه الشركة أو المنشأة طبقا لاحكام هذه اللائحة . وذلك سواء من ناحية النقاط التى يتسلمها الخط أو عدد الرحلات أو الحمولة المعروضة من الركاب أو البضائع فى كل منها .

٢ - أن تكون الشركة أو المنشأة الطالبة قد أبرمت اتفاقا تجاريا مع مصر للطيران اذا كان تشغيل الخط المطلوب انشاؤه أو تعديله ، مما ينطبق عليه المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه .

٣ - أن يتضمن الطلب الذى يتقدم به الشركة أو المنشأة فى أية

مفصلة من الخرائط السابقة لجميع البيانات المتعلقة بموضوعه وعلى الاخص
مناطئ

(١) مسار الخط الجوي المطلوب أنشاؤه أو تعديله بحسب الأحوال مع
تحديد جميع النقاط التي يشملها ولو كانت نقاط هبوط لاسباب غير
تجارية .

(ب) عدد الرحلات المبررة على الخط ابتداءً وتعدّل بحسب
الأحوال ومواعيد كل منها .

(ج) طراز الطائرات في كل رحلة من رحلات الخط .

(د) الحمولة المأخوذة من الركاب أو البضائع في كل رحلة من رحلات
الخط .

(هـ) بيان مختلف الاسعار المطبقة على الخط في نقل الركاب أو البضائع .

(و) الميعاد المحدد لبدء تشغيل الخط أو بدء تعديل مساره أو بدء
تعديل عدد رحلاته بحسب الأحوال .

مادة ١١٨ - تقوم الهيئة المصرية العامة للطيران المدني باعداد
النماذج لهذه الطلبات ، ويتعين أن تقدم الطلبات عليها .

وللهيئة في جميع الأحوال أن تطلب من الشركة أو المنشأة الطالبة
مصرية كانت أو أجنبية ، تقديم ما ترى لزمه من مستندات أو من بيانات
أخرى .

مادة ١١٩ - يجب أن يقدم الطلب المشار اليه في المادة السابقة قبل
الميعاد المحدد لبدء تشغيل الخط الجوي أو لبدء تنفيذ تعديل مساره أو
عدد رحلاته بشهر على الأقل .

مادة ١٢٠ - لا يجوز لاية شركة أو منشأة نقل جوى الغاء أى خط
من خطوطها الجوية الا بعد تحديد موعد لهذا الغناء يكفل تنفيذ التزاماتها

تقبل اللجنة المذكورة في وقتها نص عزم الاخلال فجميع الاحاطة بأي من هذه الالتزامات .

بما يولونهم في هذه الحالة تقديم الطلب الى الهيئة المصرية العامة للطيران المدني موضحا بها ملحقا

(أ) التاريخ المحدد للالتزام مع توضيح المدة المطلوب الالتقاء خلالها .

(ب) أسباب الالتقاء مؤيد بها المستندات .

(ج) تقديم المستندات الدالة على تنفيذ جميع الالتزامات الدولية والمالية والمحلية أو براءة الذمة في حالة الالتقاء .

(د) تقديم ما يثبت أخطار الجهات المختصة ونشر هذا الالتقاء بجميع الطرق القانونية والاعلامية اللازمة .

مادة ١٢١ - لا يسرى الالتقاء أو ائتميد للرحلات أو تعديل مواعيدها أو أعمارها الا بعد موافقة الهيئة المصرية العامة للطيران المدني .

الباب التاسع

انشاء شركات ومنشآت الطيران

الفصل الاول

شروط انشاء شركات ومنشآت الطيران

مادة ١٢٢ - يشترط للموافقة على انشاء شركة أو منشأة لممارسة نشاط النقل الجوي التجارى الدولي أو الداخلى أو نشاط الاشغال الجوية ما يأتى :

١ - أن يستهدف المشروع تحقيق مصلحة اقتصادية للملاذ في اطار الخطة العامة للدولة .

٢ - ألا يتعارض المشروع مع تشغيل مؤسسة مصر للطيران أو أى شركة أخرى مرخص لها الا في حدود ما يتم من تعاون وتنسيق بينهما .

٣ - أن يتخذ المشروع شكل شركة وفقا لاحكام القوانين المصرية المنظمة لانشاء الشركات .

٤ - أن يتم تقديم دراسة فنية وجدوى اقتصادية يثبت منها توافر الشروط والمتطلبات اللازمة لنجاح المشروع اقتصاديا وضمان سلامة تشغيله فنيا .

٥ - أن تبني خطة المشروع المقدم عنها الدراسات الفنية والاقتصادية له على أساس تملكه لها لا يقل عن نسبة ٥٠٪ (خمسون في المائة) من قيمة الطائرات والمعدات والآلات والاجهزة التي يستخدمها في خلال الخمس سنوات الاولى من بدء التشغيل .

٦ - أن يتناسب رأس مال المشروع مع حجم أغراضه وطبيعة نشاطه وخطط التشغيل وخطة تملكه للطائرات والمعدات ، وأن تحقق خطة تمويله طبقا للدراسات الاقتصادية له التوازن بين رأس المال والقروض والالتزامات التي يتحملها المشروع .

٧ - ألا تقل نسبة ما يملكه المصريون من رأس مال المشروع عن ٦٠٪ (ستون في المائة) .

٨ - أن يكون للمصريين السيطرة الفعلية على ادارة المشروع وأن يعتمد أساسا في تشغيله على العمالة المصرية الفنية والادارية .

مادة ١٢٣ - يصدر وزير الطيران المدني قرارا بتشكيل لجنة بالوزارة تضم في عضويتها عناصر فنية وادارية وقانونية ومالية ، على أن يكون من بينهم ممثل عن كل من هيئة ميناء القاهرة الجوى ومؤسسة مصر للطيران وتختص هذه اللجنة بدراسة الطلبات التي تقدم لانشاء شركات ومنشآت الطيران وفقا لاحكام هذه اللائحة .

مادة ١٢٤ - يقدم صاحب الشأن أو وكيله الرسمي الى أمانة اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة ، طلب الموافقة على انشاء شركة أو منشأة

طيران محرراً على النموذج الذى تمده اللجنة فى هذا الشأن ، ومن خمس نسخ •

ويجب أن يبين فى الطلب الشكل القانونى للمشروع وأسماء وجنسيات ومحال إقامة صاحب الشأن أو الشركاء فى المشروع بحسب الاحوال ، ويرفق به الدراسات الفنية والاقتصادية للمشروع وجميع المستندات والاوراق المؤيدة لتحقيق الشروط المنصوص عليها فى هذه اللائحة •

ويجوز أن يقدم الطلب من الهيئة الصالحة لاستثمار المال العربى والاجنبى بالنسبة الى الشركات أو منشآت الطيران المزمع انشاؤها وفقاً لاحكام قانون استثمار المال العربى والاجنبى •

مادة ١٢٥ - تتولى أمانة اللجنة فور تقديم الطلب اليها ، عرضة على رئيس اللجنة لتحديد ميعاد اجتماع اللجنة لدراسة الطلب وذلك خلال شهر على الاكثر من تاريخ تقديم الطلب ، وترسل نسخة الى أعضاء اللجنة ويخطر كل منهم بموعد انعقادها فاذا تبين للجنة عدم جدية مقدم الطلب اعتبرت طلبه كأن لم يكن •

وللجنة ان تطلب من مقدم الطلب تقديم ما ترى لزومه من دراسات تكميلية أو بيانات أو ايضاحات أو تعهدات أو مستندات أو أية أوراق مؤيدة له أو لاستكماله •

وتعرض اللجنة توصياتها على وزير الطيران المدنى خلال ثلاثة أشهر على الاكثر من تاريخ استيفاء الطلب للدراسات والبيانات اللازمة •

مادة ١٢٦ - يصدر وزير الطيران المدنى قراره فى شأن الطلب المقدم لانشاء شركة أو منشأة طيران فى ضوء توصيات اللجنة ويخطر بالقرار الصادر فى هذا الشأن كل من مقدم الطلب والهيئة المصرية العامة للطيران المدنى ، والهيئة العامة لاستثمار المال العربى والاجنبى متى كان الطلب مقدماً عن طريقها •

موفي جميع الحالات يجب أن يقر الصلح بالنهاية الشركة المنشأة. ولكن لم يكن بمضى سنة دون الحصول على ترخيص بالتشغيل .

لائحة العمل للطيران

دليل عمليات الطيران

مادة ١٢٧ - في كل من دليل العمليات والحكم الخاضع للسلطة من ملاحق معاهدة شيكاغو أية أوضاع قياسية أخرى تصدرها المنظمة الدولية للطيران المدني دون أن تحتفظ عليها جمهورية مصر العربية ، وكذلك ما تصدره الهيئة العامة للطيران المدني من تعليمات في البشريات أو اعلانات الطيارين في هذا الشأن .

مادة ١٢٨ - يجب على كل مستثمر مصري أو اجنبي مرخص له بالقيام بنشاط نقل جوى أو نشاط التشغيل الجوية أن يعد دليلًا للعمليات ليستخدمة أعضاء طاقم قيادة الطائرات وموظفو العمليات ، وعلى المستثمر أن يعتمد هذا الدليل من سلطات الطيران المدني المصرية ويستثنى من ذلك الاجنبي الحاصل على ترخيص تشغيل استنادا الى اتفاقية ثنائية .

ويجب على المستثمر أن يصدر تعديلا لهذا الدليل كلما تطلب الامر ذلك ، ويصبح التعديل سارى المفعول فور اعتماده من سلطات الطيران المدني المصرية .

مادة ١٢٩ - يجب أن يحتوى دليل العمليات كحد أدنى على ما يأتى :

- ١ - تحديد مسئولية المرحلين الجويين وسائر العاملين فى العمليات الجوية لدى المستثمر بشأن تشغيل الطائرات التى يستخدمها فى نشاطه وفى الاعداد لرحلاتها ، ووقت اقلاعها وهبوطها ومتابعتها أثناء الرحلة .
- ٢ - تكوين طاقم قيادة الطائرة بالنسبة الى كل طراز من طرازات

الطائرات التى يستخدمها المستثمر ولكل من الرحلات وتحديد مسئولية كل عضو من أعضاء هذا الطاقم أثناء الرحلة •

٣ — الحد الاقصى لساعات الطيران وساعات العمل والصد الادنى لفترات الراحة بالنسبة لاعضاء هيئة قيادة الطائرات وفقا للتحديدات المعتمدة من سلطات الطيران المدنى وفى دولة التسجيل •

٤ — الطرق الجوية التى تسلكها طائرات المستثمر فى عملياتها والحدود الدنيا لارتفاع الطيران فى كل طريق منها والمطارات أو أماكن الهبوط الاصغية والبديلة التى تستخدمها الطائرات فيها •

٥ — جميع المعلومات الاخرى الخاصة بكل من الطرق الجوية المشار اليها فى البند السابق بما فى ذلك وسائل الاتصال والمساعدات الملاحية والنهايات الجوية والنهايات الجوية الصغرى للتشغيل لكل من المطارات بشرط أن لا تقل هذه الحدود الدنيا عن أى من تلك التى وضعت لهذه المطارات بواسطة الدولة التى يقع فيها المطار سواء التى تستعمل كمطارات بديلة أو التى يتطلب الامر استعمالها فى حالات الهبوط الاضطرابى •

٦ — قائمة بالمعدات الملاحية الواجب حملها على الطائرة أثناء الرحلة الجوية بما يمكنها من استكمال الرحلة فى حالة تعطل أحد هذه المعدات فى أى مرحلة من المراحل بشرط أن تكون هذه الاجهزة قادرة على أن تستخدم ، وفقا لخطة الطيران المتعلقة بالعمليات الخاصة بالرحلة وطبقا لمتطلبات خدمات الحركة الجوية •

٧ — التعليمات الخاصة بحسابات كميات الوقود والزيوت الواجب حملها بالنسبة لكل رحلة جوية •

٨ — المعلومات التى تعين قائد الطائرة على التعرف على أماكن اكمال الرحلة فى حالة تعطل أى عداد أو معدات أو دورة كهربائية على الطائرة •

٩ — توضيح الظروف التى تستدعى الاتصال على موجات الملاسلكى
سواء :

(أ) لاغراض المراقبة الجوية •

(ب) لاستقبال معلومات الارصاد الجوية فى أى وقت أثناء الرحلة •

(ج) لعمل اتصال متبادل فى أى وقت أثناء الرحلة مع محطة واحدة أو
أى محطات أخرى لاتصالات الطيران على أى ترددات قد تحددها
السلطة المختصة •

١٠ — بيان الحالات التى يلزم خلالها استخدام الاوكسجين •

١١ — الاجراءات التى يتبعها قائد الطائرة فى حالة مشاهدته لحادث
طيران أثناء رحلته الجوية •

١٢ — اجراءات الطوارئ أثناء الطيران والمسئوليات المحددة لكل
عضو من أعضاء طاقم الطائرة عند حدوث احدى حالات الطوارئ •

١٣ — العلامات الارضية المرئية التى يستخدمها المنكبون وفقا لما
ورد بالمحق رقم (١٢) من ملاحق معاهدة الطيران المدنى الدولى بشيكاغو •

١٤ — دليل طريق لكل طريق جوى يستخدم من قبل المستثمر متضمنا
معلومات تتعلق بتسهيلات الاتصالات الملاحية والمطارات وأية معلومات
أخرى يرى المستثمر ضرورتها للتنفيذ السليم للمعاملات الجوية لذلك الطريق •

١٥ — تعليمات بخصوص مراقبة اتران وتوزيع الحمولة على الطائرة
طبقا للطراز المستخدم لدى المستثمر وطبقا لما جاء بدليل الطائرة •

١٦ — الادلة والسجلات الواجب حملها على متن الطائرة أثناء
الرحلة بما فى ذلك :

(أ) دليل العملية •

(ب) دليل الطائرة •

(ج) دليل الصيانة •

(د) دليل الطوارئ فى حالة تعطل احدى الاجهزة •

الباب السادس

تحقيق ومنع حوادث ووقائع الطائرات

مادة ١٣٠ - يقصد بعبارة (الجهاز المختص) الادارة العامة لتحقيق ومنع حوادث الطائرات بوزارة الطيران المدنى ويقصد بعبارة رئيس الادارة المركزية المختص مدير عام الادارة العامة لتحقيق ومنع الحوادث .

مادة ١٣١ - يحدد المقصود بحدوث الطائرة على مقتضى التعريف الوارد بالمحق رقم (١٣) المرفق بالمعاهدة الدولية للطيران المدنى بشيكاغو ، وكذلك طبقا للمنصوص عليه فى البند رقم (٣٢) من المادة الاولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

يقصد بواقعة الطائرة كل حادث لا ينطبق عليه تعريف حادث طائرة مرتبط بتشغيلها ويؤثر أو يمكن أن يؤثر على سلامة التشغيل بما من شأنه تهديد سلامة الطائرة أو تعريضها للخطر وعلى وجه خاص يعتبر من قبيل واقعة الطائرة ما يلى :

- ١ - انهيار ٥٠٪ من محركات الطائرة .
- ٢ - نشوب حريق أثناء الطيران سواء بالمحركات أو بأجزاء أخرى بالطائرة .
- ٣ - صعوبة التحكم فى قيادة الطائرة سواء بسبب انهيار بعض دورات الطائرة أو نتيجة الاحوال الجوية .
- ٤ - الهبوط بالطائرة قبل عتبة الممر أو الاقلاع بها بعد تعدى نهاية الممر أو الجنوح خارج حدود الممر الجانبية .
- ٥ - الهبوط بمطار غير منصوص عليه فى برنامج الرحلة .
- ٦ - عجز أحد أفراد الركب الطائر عن القيام بواجباته نتيجة تدهور فى لياقته الطبية .

٧ - فقدان الضغط داخل مقصورة الطائرة مما يترتب عليه النزول الاضطرارى من الارتفاع الذى كانت عليه الطائرة •

٨ - الاصدام الفعلى أو الذى كان وشيك الوقوع •

٩ - أى وقائع أخرى مما ينطبق عليه هذا الوصف •

مادة ١٣٢ - تختص الادارة العامة لتحقيق ومنع حوادث الطائرات بوزارة الطيران المدنى بالتحقيق الفنى فى جميع حوادث ووقائع الطائرات والمخالفات التى تقع للطائرات المدنية فى اقليم الجمهورية وفى تلك التى تقع للطائرات المدنية المصرية فى أعالي البحار أو فوق الاراضى غير المملوكة لدولة ما •

واستثناء من ذلك يجوز لوزير الطيران المدنى الامر باجراء التحقيق الفنى فى أية حادثة أو واقعة تكون قد وقعت لطائرة مصرية فى مجال اختصاص دولة أجنبية أخرى اذا لم تتصد هذه الدولة للتحقيق وقعت عن اجرائه وذلك موقوف على مدى مسئولية التابعين للشركات والمنشآت الوطنية عن الحادث أو الواقعة واتخاذ الاجراءات اللازمة ضدهم •

مادة ١٣٣ - يتم الاخطار والابلاغ عن حوادث ووقائع الطائرات فور العلم بوقوعها وذلك على النحو المنصوص عليه فى المادتين ٩٩ و ١٠٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، ويوجه الاخطار الى الجهاز المختص بوزارة الطيران المدنى طبقاً لما يحدده رئيس الادارة المركزية المختص ويتولى نشره على الجهات المعنية •

مادة ١٣٤ - فور علم الجهاز المختص بوقوع حادثة يكون له حق اتخاذ ما يلى :

١ - ابلاغ سلطات الطيران المدنى للدولة المعنية بالحادث على النحو الموضح بالمادة (١٠٠) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ المشار اليه •

٢ - ترشيح أعضاء لجنة التحقيق الفنى بواسطة رئيس الادارة المركزية المختص •

٣ - طلب اجراء التحاليل الطبية على جثث أعضاء هيئة القيادة •

٤ - ايفاد أحد أعضاء اللجنة للقيام بالتحفظ على جميع الوثائق والاوراق والمستندات المتعلقة بالطائرة لدى المستثمر •

٥ - اخطار الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى للتحفظ على شريط تسجيل محادثات المراقبة الجوية لحين سماعه وتفريغه •

٦ - انتقال أعضاء اللجنة الى موقع الحادث لاجراء المعاينة المبدئية للحطام وموقع الحادث أو الواقعة •

٧ - التحفظ على أجهزة التسجيل الصوتى لمعرفة القيادة وتسجيل معلومات الطيران وتسجيل معلومات الصيانة ان وجد وأى أجهزة أخرى •

٨ - تصوير أجزاء الحطام وموقع الحادث فوتوغافيا وبالفديو ان أمكن ذلك •

٩ - سماع أقوال شهود الحادث •

١٠ - بعد الحصول على المعلومات الاولى عن الحادثة يقدم رئيس اللجنة تقريراً مبدئياً الى رئيس الادارة المركزية المختص فى مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة من الاخطار أو وقوع الحادثة ويتولى رئيس الادارة المركزية المختصة عرض مذكرة بالمعلومات الاولى للعرض على وزير الطيران المدنى لاتخاذ قراراً فى شأنها •

ويجوز بقرار من وزير الطيران المدنى اتخاذ الاجراءات السابقة كلها أو بعضها بخصوص واقعة الطائرة •

مادة ١٢٥ - يقرر رئيس الادارة المركزية المختص عند وقوع حادث أو واقعة فى اقليم الجمهورية لطائرة مصرية أو لطائرة مسجلة بدولة أجنبية يقوم بتشغيلها شخص يتمتع بالجنسية المصرية - على ضوء المعلومات

المبدئية المتوافرة عن الحادث أو الواقعة اجراء التحقيق في ظروفه وأسبابه ، كما له أن يقرر عدم السير قدما في التحقيق والاكتفاء بما تجمع من معلومات وفى هذه الحالة عليه أن يرفع تقريراً مسبباً بذلك الى وزير الطيران المدنى عن طريق وكيل وزارة الطيران المدنى .

مادة ١٣٦ - يشكّل وزير الطيران المدنى بناء على عرض رئيس الادارة المركزية المختص ، لجان تحقيق الحوادث من عدد لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على سبعة من العاملين بقطاع الطيران المدنى أو من خارجه . ويكون رئيس اللجنة مسئولاً عن سير التحقيق في جميع مراحلها وحتى وضع التقرير النهائى عن الحادث أو الواقعة .

ويعين من بين أعضاء اللجنة مقرر لها يتولى اخطار الاعضاء بالتاريخ المحدد لاجتماعاتها ، والقيام بتسجيل محضر جلساتها .

مادة ١٣٧ - للجنة التحقيق الحق ، بعد موافقة رئيس الادارة المركزية المختص ، فى الاستمئانة بأية خبرة من الداخل أو الخارج .

مادة ١٣٨ - تتكفل وزارة الطيران المدنى بتدبير مصاريف وبدل انتقال ومكافآت أعضاء اللجنة والمستشارين كما تتكفل بجميع المصاريف اللازمة لاجراء الاختبارات الجوية أو العملية أو البحوث الفنية التى تقتضيها ظروف الحادث .

وتحدد المكافآت التى تمنح لاعضاء اللجنة والمستشارين الوطنيين والاجانب بقرار من وزير الطيران المدنى بناء على اقتراح رئيس الادارة المركزية المختص ، وذلك بمراعاة أهمية الحادث أو الواقعة وما بذل فى تحقيقها من جهد .

مادة ١٣٩ - لكفالة سلامة التحقيق وجديته يتعين مراعاة ما يأتى :

١ - لا يجوز أن تتم أية اختبارات جوية أو عملية أو بحوث فنية

فى غير وجود واشراف عدد لا يقل عن اثنين من لجنة التحقيق يرشحهم رئيس لجنة التحقيق •

٢ - لا يجوز عزل العضو من اللجنة أثناء التحقيق الا بقرار مسبب من الوزير •

٣ - لا يجوز أن يضم تشكيل لجنة التحقيق من تجمعهم صلة قرابة حتى الدرجة الرابعة •

٤ - يجوز لعضو اللجنة أن يتنحى عن عضويتها اذا ما أحس بالحرج لاسباب يبديها العضو فى طلب يقدم الى رئيس لجنة التحقيق ويتولى رئيس الادارة المركزية المختص عرض الطلب على وزير الطيران المدنى مشفوعا بمذكرة مبين بها رأيه فيما أبداه العضو من أسباب وللوزير قبول العضو وتعيين بديل له •

٥ - اذا كشف التحقيق فى أى مرحلة من مراحل سيره عن امكانية توجيه اتهام الى أحد من شملهم التحقيق ، وكانت هناك قرابة بين هذا الشخص وأحد أعضاء اللجنة حتى الدرجة الرابعة فعلى العضو التنحى عن عمله باللجنة ، ويعلن بقرار من وزير الطيران المدنى بديلا عنه كعضو باللجنة •

مادة ١٤٠ - تخول لجنة تحقيق الحادث الصلاحيات الآتية :

١ - فحص الحطام والتلفظ كليا أو جزئيا وأخذ الصور الفوتوغرافية أو الفيديو لموقع الحادث والحطام وأجزائه •

٢ - التحفظ على جهاز تسجيل معلومات الطيران El. Recorder وعلى جهاز التسجيل الصوتى Voicerecorder •

وجهاز تسجيل معلومات الصيانة ان وجد وكذا أى أجهزة تسجيل أخرى •

٣ - الاطلاع على جميع السجلات أو المستندات ذات الصلة بالحادث أينما كانت والتلفظ عليها أو على بعضها للفترة المناسبة •

- ٤ - الحصول على جميع الادلة المرتبطة بالحادث .
- ٥ - استدعاء الشهود للاستماع الى أقوالهم واثباتها .

مادة ١٤١ - يكون لرئيس الادارة المركزية المختصة التابعة لها الادارة العامة لتحقيق الحوادث بوزارة الطيران المدنى ولحيد عام تحقيق ومنع حوادث الطائرات بوزارة الطيران المدنى ومساعديه والعاملين بالادارة (المحققين) وأعضاء لجنة التحقيق صفة الضبطية القضائية ويستخرج لهم بطاقات توضح هذه الصفة وتمنحهم حق دخول مكان الحادث والامكان الاخرى المرتبطة به والتي تفيد التحقيق وتفتيشها واجراء المعاينات والاطلاع على المستندات والسجلات والمراجع والرسومات والاوراق والتحفظ على ما يعم التحقيق ولهم على وجه خاص التحفظ على أى من الاوراق والسجلات الآتية :

- شهادات تسجيل وصيانة الطائرة .
- التصريح للطائرة بالطيران .
- سجلات الطائرة والمركبات والمراوح والسجلات الفنية والكشوف الدورية التى أجريت عليها .
- ملفات أطياريين والاجازات الخاصة بهم .
- سجل ساعات طيران أطقم القيادة .
- الكشوف الطبية الموقعة على أطقم الطيران .
- ملفات مهندسى الصيانة والمراقبة الجوية وغيرهم واجازاتهم .
- تقارير تحريب أطقم القيادة وبياناتهم .
- دليل الصيانة أو الطيران أو العمرة وأى دليل ينظم طيران أو صيانة الطائرة أو صلاحيتها .
- دفاتر الاحوال للادارات المختلفة ولابراج المراقبة والمطارات .
- أية مستندات أو سجلات أو مراجع أو رسومات أو أوراق ترى لجنة التحقيق ضرورة التحفظ عليها لاهميتها للتحقيق .

مادة ١٤٢ — لرئيس لجنة التحقيق طلب ايقاف من يرى من العاملين ممن لهم صلة بالتحقيق عن عمله فى حالة :

— اذا ما رأت اللجنة أن أداءه لمهام عمله تمثل خطرا على تأمين سلامة الطيران .

— اذا رفض المثل أولام لجنة التحقيق بعد استدعائه ثلاث مرات بدون عذر تقبله لجنة التحقيق أو امتنع عن تقديم ما لديه من معلومات أو بيانات أو أوراق تراها اللجنة ضرورية لاطهار الحقيقة .

— ويتم عرض طلب الايقاف على وزير الطيران المدنى مشفوعا برأى رئيس الادارة المركزية المختص لاتخاذ قرار فى شأنه .

مادة ١٤٣ — ترفع لجنة التحقيق الفنى التقرير الفنى النهائى عن الحادث أو الواقعة الى رئيس الادارة المركزية المختصة بوزارة الطيران المدنى لاعتماد من وكيل وزارة الطيران المدنى ... ويعرض التقرير بعد اعتماده على وزير الطيران المدنى ويبلغ الى الدول والجهات المعنية طبقا لما تقضى به المادة ١٠٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، ويجوز للأفراد أو الجهات أو الشركات الحصول على نسخ من التقرير بعد سداد التكاليف التى يحددها وكيل وزارة الطيران المدنى الا فى الحالات التى يرى فيها الوزير عدم نشر التقرير .

الفصل الثانى

البحث والانتقاذ

مادة ١٤٤ — تقوم الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى بالاشتراك مع الادارة المركزية لتحقيق وتحليل الحوادث ، كل فيما يخصه ، وبالتفاق مع مركز البحث والانتقاذ ، بوضع القواعد والنظم الخاصة بذلك طبقا للاحكام الواردة بالباب العاشر من قانون الطيران المدنى الصادر بالقانون

رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، وعلى أن يصدر بهذا التحديد قرار من وزير الطيران المدنى •

ويتولى رئيس الادارة المركزية لتحقيق وتحليل الحوادث اعداد الخطة اللازمة تنفيذا لقرار وزير الطيران المدنى الصادر فى هذا الشأن •
وعلى الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى الاعلان عن مناطق البحث والانقاذ التى يصدر بها قرار من وزير الطيران المدنى فى دليل الطيران •

مادة ١٤٥ — فى تطبيق أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ يقصد بمعبارة « سلطات الطيران المدنى » الواردة فى مواد القانون الجهات الآتية :
١ — وزير الطيران المدنى فى خصوص الاختصاصات المحددة له •
٢ — الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى فى خصوص تطبيق المواد الآتية :

٩ (٢) ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ٢٠ ، (١) ٢٨ ، ٣٢ ، ٣٣ ، (٣٠ ، ٣١) ،
٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ،
٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٧١ ، (٢) ،
٧٤ ، ٧٦ ، (٢) ٧٧ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٤ ،
(٢ ، ١) ١١٣ ، ١١٦ ، ١٤١ ، ١٥٥ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦١ •

٣ — الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى ، وكذلك هيئة ميناء القاهرة الجوى بالنسبة للمواد :

١٧ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٥ ، (١ ، ٢ ، ٣) ٢٧ ، ٥٩ ، ٦٨ ، ٧١ ، (١) ١٥٣ ،
• ١٥٦

مادة ١٤٦ — على كل من السلطات المشار اليها فى المادة السابقة اتخاذ ما يلزم لاصدار القواعد المنفذة لاختصاصاتها وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذه اللائحة •

• روجع بقسم التشريع بمجلس الدولة بجلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٨٨ •

(ثانيا) الطائرات

قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٦

بشان بعض الاحكام الخاصة بالطائرات (١ ، ٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الاول

فى حجز الطائرات وبيعها جيريا

مادة ١ - تسرى أحكام هذا الباب على الطائرات المسجلة فى مصر ، أما الطائرات غير المسجلة فيها والتي تخضع للاتفاقيات الدولية التى تكون مصر طرفا فيها فتسرى عليها هذه الاتفاقيات فى الحدود والامواع وطبقا للاجراءات المقررة فيها ، وتسرى أحكام قانون المرافعات على ما عدا ذلك من الطائرات .

الفصل الاول

فى الحجز التحفظى

مادة ٢ - فيما عدا الاجراءات التحفظية الخاصة بالافلاس أو التى تتخذها السلطات المختصة لدى مخالفة قواعد وأنظمة الطيران أو الجمارك

(١) الجريدة الرسمية فى اول ابريل سنة ١٩٧٦ - العدد ١٤ .

(٢) صدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون رسوم الطيران المدنى ومقابل استغلال حقوق النقل الجوى واشغال واستغلال مبانى وارضى الموانى الجوية والمطارات (الجريدة الرسمية فى ١١/٨/١٩٨٣ - العدد ٣٢ تابع) ونص فى مادته الثالثة على أن يلغى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٦ ما تضمنته من أحكام تخالف أحكام هذا القانون .

أو الامن العام أو القوانين الجنائية لا يجوز توقيع الحجز التحفظى على :

(أ) الطائرات المخصصة لخدمة الدولة بما فيها خدمة البريد عدا الطائرات المخصصة لأغراض تجارية •

(ب) الطائرات المخصصة للاستخدام على الخطوط الجوية المنتظمة وكذلك الطائرات الاحتياطية لها •

(ج) أى طائرة مخصصة لنقل الأشخاص أو الاموال بمقابل متى كانت على وشك الرحيل لهذا النقل ، فيما عدا الاحوال التى يتعلق فيها الامر بدين تم التعاقد عليه بشأن الرحلة التى تكون الطائرة على وشك القيام بها أو بمديونية نشأت خلال هذه الرحلة •

مادة ٣ - يمد فى حكم الحجز التحفظى فى تطبيق المادة السابقة الحق فى الحبس الذى يخوله القانون للدائن فى أن يحجز الطائرة بغير رضا مالكيها أو مستغليها •

ولا تسرى أحكام المادة السابقة على الحجز التحفظى الذى يوقعه مالك الطائرة أو مستغليها الذى فقد حيازة طائرته بفعل غير مشروع •

مادة ٤ - لملك الطائرة أو مستغليها فى الاحوال التى يجوز فيها توقيع الحجز التحفظى عليها أن يتوقى الحجز أو أن يطلب من قاضى التنفيذ بالمحكمة الجزئية التى وقع الحجز فى دائرتها ، رفع الحجز وذلك اذا قدم كفالة كافية •

وتكون الكفالة كافية اذا غطت مقدار الدين والمصاريف - أو قيمة الطائرة ان كانت أقل من مقدار الدين والمصاريف - وخصصت للوفاء بدين الحاجز •

ويفصل القاضى فى خطاب رفع الحجز على وجه السرعة •

مادة ٥ - يتبع فى شأن الحجز التحفظى على الطائرات أحكام المواد

٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ من هذا القانون فيما عدا الاستناد فى طلب الحجز الى سند تنفيذى أو تقديم هذا السند أو الاشارة اليه فى اجراءات توقيع الحجز .

مادة ٦ - اذا حكم بىطلان الحجز التحفظى أو الغائه لمخالفته لاحكام هذا القانون فللمحكمة أن تحكم على الحاجز بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه تؤدى لملك الطائرة أو مستغلها بحسب الاحوال ، فضلا عن الحكم بناء على طلب المالك أو المستغل بتعويضه عما لحقه من أضرار بسبب الحجز .

الفصل الثانى

فى الحجز التنفيذى والبيع الجبرى

مادة ٧ - لا يجوز توقيع الحجز التنفيذى على الطائرات التى لا يجوز توقيع الحجز التحفظى عليها طبقا لاحكام هذا القانون الا فى الحالتين الآتيتين :

(أ) اذا كان الحجز لاستيفاء دين مضمون برهن أو حق 'ممتاز على الطائرة المطلوب توقيع الحجز عليها .

(ب) اذا كان الدائن طالب الحجز قد قام بتجريد المدين مالك الطائرة من أمواله الاخرى ولم تف هذه الاموال بدينه والمصاريف ، أو اذا قدم الدليل على أن الاموال الاخرى للمدين مالك الطائرة قد استغرقتها حوز تحفظية أو تنفيذية أخرى أو أن هذا المدين ليس له أموال أخرى - غير الطائرة - تفى بدين طالب الحجز والمصاريف .

مادة ٨ - لا يوقع الحجز على الطائرة الا بعد الحصول على أمر من قاضى التنفيذ بالمحكمة التى يقع فى دائرتها موطن المدين مالك الطائرة المطلوب الحجز عليها . ويطلب هذا الامر بعريضة مسببة ويجب أن تشمل هذه العريضة على البيانات الآتية :

١ - اسم الدائن طالب الحجز ولقبه ومهنته أو وظيفته وجنسيته وموطنه واسم من يمثله - أن وجد - ولقبه ومهنته أو وظيفته وجنسيته وموطنه •

٢ - اسم المدين مالك الطائرة المطلوب الحجز عليها ولقبه ومهنته أو وظيفته وجنسيته وموطنه •

٣ - بيان السند التنفيذي الذى يستند اليه طالب الحجز وتاريخ اعلاه للمدين مشتملا على تكليفه بانوفاء •

٤ - مقدار الدين المطلوب الوفاء به •

٥ - بيان طراز الطائرة المطلوب الحجز عليها والبيانات الخاصة بتسجيلها فى سجل الطائرات •

وتتفق بالعريضة شهادة رسمية من سجل الطائرة باسم مالكيها ، وإذا كان الحاجز دائنا بدين مضمون برهن أو حق امتياز على الطائرة المطلوب الحجز عليها ، وجب أن تتضمن الشهادة البيانات الخاصة بهذا الرهن أو الامتياز •

كما ترفق بالعريضة أيضا جميع المستندات الاخرى المؤيدة للبيانات الواردة بها •

وللقاضى قبل اصدار امره بتوقيع الحجز أو برفضه ، أن يجرى تحقيقا مختصرا اذا رأى موجبا لذلك ، ويجب عليه أن يفصل فى العريضة خلال ثلاثة أيام على الاكثر من تاريخ تقديمها •

مادة ٩ - يتم الحجز على الطائرة بموجب محضر يحرر فى المكان الذى توجد به الطائرة التى صدر الامر بالحجز عليها • ويجب أن يشمل المحضر فضلا عن البيانات الواجب ذكرها فى أوراق المحضرين على ما يأتى :

١ - بيان أمر قاضى التنفيذ بتوقيع الحجز على الطائرة •

٢ - بيان السند التنفيذى الذى يتم الحجز استنادا اليه •

٣ - مقدار الدين المطلوب الوفاء به •

٤ - الموطن المختار الذى اتخذته الحاجز فى البلدة التى بها مقر المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها المطار الذى توجد به الطائرة المطلوب الحجز عليها •

٥ - مكان الحجز وما قام به المحضر من اجراءات وما لقيه من عقبات أثناء الحجز وما اتخذته فى شأنها •

٦ - وصف تفصيلى للطائرة المحجوز عليها يشمل على الاخص البيانات الخاصة بتسجيلها فى سجل الطائرات وطرارها ووصف محركاتها وأجهزتها ومعداتنا الرئيسية ومحتوياتها من أثاث وأدوات وغير ذلك من البيانات التى تفيد فى تعيين حالتها وقت الحجز •

ويجب أن يجرى توقيع الحجز فى حضور مدير المطار الذى يجرى الحجز فيه ، أو مندوب عنه ، وعلى المحضر أن يرجع اليه فى كافة الشؤون الفنية المتصلة بالطائرة •

ويوقع على محضر الحجز كل من المحضر ومدير المطار أو مندوبه ، كما يوقع عليه أيضا المدين مالك الطائرة أو من ينوب عنه قانونا اذا كان حاضرا وقت توقيع الحجز ، والا وجب على المحضر اعلانه بمحضر الحجز وبالامر الصادر من القاضى بتوقيع الحجز وذلك خلال ثمانية ايام علم الاكثر من تاريخ تحرير محضر الحجز •

مادة ١٠ - تصبح الطائرة محجوزة بمجرد تحرير محضر الحجز ولا يجوز التصريح لها بالاقتلاع من المطار ما لم يصدر بذلك أمر من قاضى التنفيذ بالمحكمة الجزئية التى يقع فى دائرتها المطار الذى توجد به الطائرة المحجوزة بناء على عريضة يقدمها مالك الطائرة أو مستغلاها أو من ينوب عن أى منهما قانونا وذلك بعد تقديم كفالة كافية •

مادة ١١ - على المحضر أن يعين حارسا على الطائرة المحجوزة ، ويختار هو هذا الحارس اذا لم يأت الحاجز أو المحين مالك الطائرة أو مستغلها بشخص مقننر . ويجب تعيين مالك الطائرة أو مستغلها حارسا اذا طلب أيهما ذلك ، الا اذا خيف التبديد لاسباب معقولة تذكر فى محضر الحجز .

ولا يجوز أن يكون الحارس ممن يعملون فى خدمة الحاجز أو المحضر ولا أن يكون زوجا أو قريبا أو صهرا لايهما الى الدرجة الرابعة .

مادة ١٢ - على الحاجز تسجيل حجزه فى سجل الطائرات خلال ثمانية أيام من توقيع الحجز والا اعتبر الحجز كأن لم يكن .

ولا ينفذ فى حق الحاجز ولو كان دائنا علنيا - أو فى حق من حكم بإيقاع البيع له ، ما يتم بعد تسجيل الحجز من تصرفات فى الطائرة أو ترتيب أى حق عليها .

مادة ١٣ - على الحاجز خلال ثلاثين يوما من تاريخ تحرير محضر الحجز ايداع قلم كتاب المحكمة الجزئية التى يقع فى دائرتها المطار الذى توجد به الطائرة المحجوزة قائمة بشروط البيع والا اعتبر الحجز كأن لم يكن

ويجب أن تشمل تلك القائمة على ما يأتى :

١ - بيان أمر قاضى التنفيذ بتوقيع الحجز .

٢ - بيان السند التنفيذى الذى تم الحجز استنادا اليه .

٣ - تاريخ توقيع الحجز ورقم وتاريخ تسجيله .

٤ - وصف تفصيلى للطائرة المحجوزة يشمل على الاخص بيانات تسجيلها فى سجل الطائرات وطرزها ووصف محركاتها وأجهزتها ومع:تها الرئيسية ومحتوياتها من أثاث وأدوات وغير ذلك من البيانات التى تفيد فى تعيين حالتها .

ويحدد فى محضر الايداع تاريخ جلسة الاعتراضات وتاريخ جلسة البيع أمام قاضى التنفيذ بالمحكمة على أن تكون جلسة الاعتراضات أول جلسة تحمل بعد انقضاء ثلاثين يوما من ايداع القائمة وبشرط ألا تقل المدة بين هذه الجلسة وجلسة البيع عن ستين يوما • فإذا لم تبد اعتراضات اعتبر تحديد أولى هاتين الجلستين كأن لم يكن ويتم السير فى اجراءات الاعلان عن البيع •

مادة ١٤ - يجب أن ترفق بقائمة شروط البيع المستندات الآتية :

- ١ - أمر قاضى التنفيذ بتوقيع الحجز •
- ٢ - السند التنفيذى الذى تم الحجز استنادا اليه •
- ٣ - محضر الحجز •
- ٤ - مستخرج من واقع سجل الطائرات بكافة التسجيلات والقيود الخاصة بالطائرة المحجوزة وذلك عن عشر سنوات سابقة على تسجيل محضر الحجز •

مادة ١٥ - على الحاجز أن يقوم خلال الثمانية الايام التالية لايداع قائمة شروط البيع باعلان هذا الايداع الى كل من المدين مالك الطائرة ومستغلها والدائنين أصحاب الحقوق المقيدة على الطائرة قبل تسجيل محضر الحجز ويتم اعلان كل من هؤلاء الدائنين فى موطنه المعين فى القيد •

ويجب أن يشتمل هذا الاعلان على البيانات الآتية :

- ١ - تاريخ ايداع قائمة شروط البيع •
- ٢ - البيانات الخاصة بتسجيل الطائرة المحجوزة فى سجل الطائرات •
- ٣ - بيان الثمن الاساسى •
- ٤ - تاريخ جلسة الاعتراضات وتاريخ جلسة البيع •

٥ - اذار المعلن اليه بالاطلاع على القائمة وبالنظر فيما قد يكون لديه من اعتراضات فى قلم كتاب محكمة التنفيذ قبل جلسة الاعتراضات بثلاثة ايام على الاقل والا سقط حقه فى ذلك •

مادة ١٦ - على الحاجز أن يقوم قبل التاريخ المحدد لجلسة الاعتراضات بثلاثة ايام على الاقل بالتأشير بالاعلان المشار اليه فى المادة السابقة على هامش تسجيل محضر الحجز ويصبح الدائنون الذين تم اعلانهم وفقا للمادة السابقة طرفا فى الاجراءات من تاريخ هذا التأشير ، ولا يجوز بعد ذلك شطب التسجيلات أو التأشيرات المطلقة بالاجراءات الا برضاء هؤلاء الدائنين جميعا أو بمقتضى أحكام نهائية عليهم •

مادة ١٧ - يقوم قلم كتاب محكمة التنفيذ قبل جلسة البيع بثلاثين يوما على الاقل بالاعلان عن ايداع قائمة شروط البيع وعن جلسة البيع بالتعليق فى اللوحة المعدة للاعلانات بالمحكمة وباللصق فى مكان ظاهر بالمطار الذى توجد به الطائرة المحجوزة •

وعلى الحاجز فى خلال نفس الميعاد أن يعلن عن ايداع القائمة وجلسة البيع بالنشر مرة على الاقل فى صحيفتين يوميتين تصدران فى القاهرة • ويعتبر هذا النشر أيضا بمثابة اعلان لاصحاب حقوق الامتياز التى لم تقيد على الطائرة •

ويودع محضر التعليق واللصق ونسخة من الصحيفة التى تم الاعلان فيها ملف التنفيذ خلال الثمانية الايام التالية لحدوث أى منها على الاكثر • ولكل شخص أن يطلع على قائمة شروط البيع فى قلم الكتاب •

مادة ١٨ - لكل صاحب مصلحة أن يستصدر اذنا من قاضى التنفيذ بنشر اعلانات أخرى عن البيع فى الصحف أو غيرها من وسائل الاعلام

سواء فى مصر أو فى الخارج ، ولا يترتب على طلب زيادة النشر تأجيل البيع كما لا يجوز التظلم من الأمر الصادر به •

وفى حالة صدور الاذن بزيادة النشر فعلى طالب الزيادة أن يتحمل نفقاته وأن يقدم بياناً عنها مؤيداً بالمستندات الى قاضى التنفيذ قبل جلسة البيع بثلاثة أيام على الاقل لاعتمادها ضمن مصاريف اجراءات التنفيذ •

مادة ١٩ - يقدر قاضى التنفيذ مصاريف اجراءات التنفيذ بما فيها مقابل أتعاب المحاماة ويعلن هذا التقدير فى جلسة البيع قبل المزايدة ويذكر فى حكم ايقاع البيع •

ولا يجوز المطالبة بأكثر مما ورد فى أمر تقدير المصاريف ولا يصح على أية صورة اشتراط ما يخالف ذلك •

مادة ٢٠ - يتولى قاضى التنفيذ فى اليوم المعين للبيع اجراء المزايدة بناء على طلب من الدائن الحاجز أو المدين مالك الطائرة أو أى دائن أصبح طرفاً فى الاجراءات طبقاً للمادة ١٦ وذلك بعد التحقق من تمام اعلانهم بايداع قائمة شروط البيع وتاريخ الجلسة المحددة للبيع ، وتمام اجراءات الاعلان والنشر طبقاً للمادة ١٧ •

ولا يجوز اجراء المزايدة بدون طلب أحد من هؤلاء •

ويعين القاضى قبل بدء المزايدة مقادير التدرج فى العروض ، مراعيًا فى ذلك مقدار الثمن الاساسى •

مادة ٢١ - تبدأ المزايدة فى جلسة البيع بهندادة المحضر على الثمن الاساسى والمصاريف فاذا لم يتقدم مشتر فى جلسة البيع يحكم القاضى بتأجيل البيع مع خفض عشر الثمن الاساسى مرة بعد مرة كلما اقتضت الحال ذلك •

كما يجوز للقاضى تأجيل الزايدة بذات الثمن الاساسى بناء على طلب كل ذى مصلحة اذا كان للتأجيل أسباب قوية .

وكل حكم يصدر بتأجيل البيع يجب أن يشتمل على تحديد جلسة لاجرائه فى تاريخ يقع بعد ستين يوما على الاكثر ولا يجوز الطعن فى هذا الحكم بأى طريق واذا صدر الحكم بتأجيل البيع وجب اعادة الاعلان طبقا للمادة (١٧) .

مادة ٢٢ - اذا تقدم مشتر أو أكثر فى جلسة البيع يعتمد القاضى المعطاء فى الجلسة فورا لمن تقدم بأكبر عرض . ويعتبر العرض الذى لا يزداد عليه خلال ثلاث دقائق منهيًا للمزايدة .

ويحكم القاضى بايقاع البيع على صاحب المعطاء الذى اعتمده اذا أودع حال انعقاد الجلسة كامل الثمن الذى اعتمد والمصاريف .

مادة ٢٣ - اذا لم يودع صاحب المعطاء الذى اعتمد ، كامل الثمن ، أعيدت المزايدة على ذمته فى ذات الجلسة الا اذا أودع خمس هذا الثمن على الاقل أو قدم كفالة مصرفية تغطى نصفه على الاقل ، وعند ذلك يؤجل القاضى البيع لجلسة تالية فى خلال ثلاثين يوما على الاكثر يحكم فيها بايقاع البيع اذا أودع صاحب المعطاء المعتمد كامل الثمن والمصاريف الا اذا تقدم فى هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوبا بكامل الثمن المزداد ، فتعاد المزايدة فى ذات الجلسة على أساس هذا الثمن .

فاذا لم يتقدم أحد للزيادة بالعشر ولم يقيم المزايد الاول بايداع الثمن كاملا وجب اعادة المزايدة فورا على ذمته ولا يعتد فى هذه الجلسة بأى عطاء غير مصحوب بكامل قيمته .

مادة ٢٤ - يلزم المزايد المتخلف بما ينقص من الثمن والفوائد ولا يكون له حق فى الزيادة بل يستحقها المدين . ويتضمن الحكم بايقاع البيع إلزامه بفرق الثمن ان وجد .

مادة ٢٥ - اذا كان من يحكم بايقاع البيع عليه دائئا للملك الطائرة وكان مقدار دينه ومرتبه يبرران اعفاه من ايداع الثمن كله أو جزء منه أعفاه القاضى •

مادة ٢٦ - يصدر حكم ايقاع البيع بدبباجة الاحكام ويشتمل على بيان الشروط كما وردت في القائمة وبيان الاجراءات التى اتبعت ، كما يشتمل منطوقه على الامر بتسليم الطائرة لن حكم بايقاع البيع عليه •
ويجب ايداع نسخة الحكم الاصلية ملف التنفيذ فى اليوم التالى لصدوره •

ولا يجوز استئناف هذا الحكم الا لعيب فى اجراءات الزايدة أو فى شكل الحكم أو لصدوره بمد رفض طلب وقف الاجراءات فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٤٣ ويرفع الاستئناف بالاوضاع المعتادة خلال الخمسة الايام التالية لصدور الحكم •

مادة ٢٧ - يترتب على تسجيل حكم ايقاع البيع تطهير الطائرة المباعة من كافة الرهون وحقوق الامتياز التى أعلن أصحابها بايداع قائمة شروط البيع وبتاريخ جلسته وتنتقل حقوقهم بنصيب تدرج مراتبها الى الثمن •

الباب الثانى

الرهن الرسمى للطائرات والحقوق الممتازة عليها

الفصل الاول

فى الرهن الرسمى

مادة ٢٨ - يجوز رهن الطائرة رهنا رسميا • ويجوز أن يرد الرهن على الطائرة كلها أو حصة شائعة فيها •

وينعقد الرهن الرسمى على الطائرة بورقة رسمية تحرر أمام الجهة الادارية المختصة بتسجيل الطائرات •

مادة ٢٩ - يجوز أن يترتب الرهن بعقد واحد على كل أو جزء من أسطول جوى لنفس المالك بشرط أن يتضمن العقد في هذه الحالة بياناً مفصلاً بالطائرات التى يتكون منها هذا الاسطول والتى يشملها الرهن .

مادة ٣٠ - الرهن المقرر على الطائرة يشمل هيكلها وسائر أجزائها بما فى ذلك محركاتها وما هو مركب عليها من أجهزة ومعدات ولو انفصلت عنها .

وينتقل الرهن المقرر على للطائرة الى حطامها فى حالة هلاكها .

مادة ٣١ - لا يسرى الرهن المقرر على الطائرة على ما تغله من إيرادات أو على ما يمنح للملكها من مساعدات أو ما يحصل عليه بسببها من مكافآت أو تعويضات أو أية مبالغ أخرى .

ومع ذلك يجوز أن يتفق فى عقد الرهن على أنه اذا هلكت الطائرة انتقل الرهن بمرتبته الى الحق الذى يترتب للملكها على ذلك كالتعويض أو مبلغ التأمين .

مادة ٣٢ - يجوز أن يتفق فى عقد الرهن على أن يشمل الرهن قطع الغيار المملوكة للمالك الطائرة المرهونة والخاصة بطراز هذه الطائرة ، بشرط أن يتضمن العقد قائمة ببيان مفردات هذه القطع وأن يحدد فى العقد أيضاً المكان أو الامكنة التى تخزن فيها ، ويجوز أن تستبدل بهذه القطع قطعة أخرى مماثلة دون مساس بحق الدائن المرتهن .

ويتعين كلما شمل الرهن قطع الغيار ، أن توضع بالمكان أو الامكنة التى تخزن فيها تلك القطع لافتات تتضمن أيضاً كافيًا للغير عن الرهن المترتب عليها ، بما فى ذلك البيانات الخاصة بقيد الرهن فى السجل المعد لذلك واسم الدائن المرتهن .

ويقصد بمباراة قطع الغيار فى تطبيق أحكام هذه المادة ، الاشياء المكونة لهيكل الطائرة أو لاي جزء من أجزائها بما فى ذلك محركاتها وما

هو مركب عليها أو موجود فيها من أثاث وأدوات ومعدات وأجهزة وآلات وبوجه عام جميع الأشياء التى يحتفظ بها لغرض استبدالها بغيرها من الأجزاء التى تتكون منها الطائرة •

مادة ٣٣ - يجوز أن يقرتب الرهن ضمانا ادين معلق على شرط أو دين • ينقبل أو دين احتمالى كما يجوز أن يقرتب ضمانا لاعتماد مفتوح أو لفتح حساب جار على أن يتحدد فى عقد الرهن مبلغ الدين المضمون أو الحد الاقصى الذى ينتهى اليه هذا الدين •

ولا يجوز أن يزيد سعر الفائدة فى عقد القرض المضمون برهن الطائرة على اثنى عشر فى المائة •

مادة ٣٤ - يجوز أن يكون الراهن هو المدين نفسه ، كما يجوز أن يكون شخصا آخر يقدم رهنا لصالح المدين ، وفى كلتا الحالتين يجب أن يكون الراهن مالكا للطائرة المرهونة وأهلا للتصرف فيها •

على أنه اذا كان الراهن غير المدين كان له الى جانب تمسكه بأوجه الدفع الخاصة به أن يتمسك بما للمدين التمسك به من أوجه الدفع المتعلقة بالدين ، ويبقى له هذا الحق ولو نزل عنه المدين •

مادة ٣٥ - للراهن الحق فى استغلال الطائرة المرهونة بنفسه أو بتأجيرها لتغير أو بأية طريقة أخرى من طرق الاستغلال •

على أن الايجار الصادر من الراهن لا ينفذ فى حق الدائن المرتهن الا اذا كان ثابت التاريخ قبل تسجيل محضر الحجز على الطائرة ، فإذا لم يكن الايجار ثابت التاريخ على هذا الوجه ، فلا يكون نافذا فى حق الدائن المرتن الا بعد أقصى قدره ستة أشهر من تاريخ تسجيل محضر الحجز على الطائرة ، وذلك اذا لم تعجل فيه الاجرة وأمكن اعتباره من أعمال الادارة الحسنة •

مادة ٣٦ — يقع باطلا كل اتفاق يجعل للدائن المرتهن الحق عند عدم استيفاء الدين وقت حلول أجله في أن يمتلك الطائفة المرهونة في نظير ثمن معلوم أيأ كان ، أو في أن يبيعهما دون مراعاة للاجراءات التي غرضها القانون ، ولو كان هذا الاتفاق قد أبرم بعد الرهن .

مادة ٣٧ — لا يكون الرهن نافذا في حق الغير الا اذا قيد الرهن قبل أن يكسب هذا الغير حقا عينيا على الطائفة .

ويترتب على قيد الرهن أن يدخل في التوزيع مع أصل الدين وفي ذات مرتبة الرهن فوائد السنتين السابقتين على تاريخ تسجيل محضر الحجز ، والفوائد التي تستحق من هذا التاريخ الى يوم الحكم بايقاع البيع .

مادة ٣٨ — يجب قيد الرهن في سجل الطائرات . واذا اشتمل عقد الرهن على رهن أكثر من طائفة وجب قيد الرهن بالنسبة الى كل طائفة من الطائرات المرهونة على حدة .

واذا نص في عقد الرهن على امتداده الى قطع الغيار ، وجب أن يشمل قيد هذا الرهن قائمة ببيان مفردات هذه القطع والمكان أو الامكنة المخزنة فيها .

مادة ٣٩ — يسقط قيد الرهن اذا لم يجدد خلال عشر سنوات من تاريخ اجرائه ، على أن للدائن اذا سقط القيد أن يجري قييدا جديدا ان أمكن ذلك قانونا تكون مرتبته من وقت اجرائه .

وكل تجديد للقيد لا يكون له أثر الا لمدة عشر سنوات من التاريخ الذي أجرى فيه .

ولا يجوز محو القيد أو تعديله الا بمقتضى حكم نهائي أو برضاء الدائن المرتهن الثابت في ورقة رسمية أو مصدق على توقيعه فيها .

مادة ٤٠ — مصروفات القيد وتجديده وتعديله ومحوه على الراهن ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٤١ - للدائنين المرتهنين للطائرة أو حصة فيها أن يمتنعوها في أى يد كانت ، ولهم أن يستوفوا حقوقهم قبل الدائنين الماديين بحسب مرتبة كل منهم ولو كانوا قد أجروا القيد في يوم واحد .

وتحتسب مرتبة الرهن من وقت قيده ، ولو كان الدين المضمون بالرهن مطلقا على شرط أو كان ديناً مستقبلاً أو احتماليا .

مادة ٤٢ - للدائن المرتهن ، بعد التنبيه على المدين بالوفاء ، أن ينفذ بحقه على الطائرة المرهونة ويطلب بيمها وفقاً للاوضاع والاجراءات المقررة في الفصل الثانى من الباب الاول من هذا القانون .

فإذا كان الراهن شخصاً آخر غير المدين جاز له أن يتفادى أى إجراء موجه اليه بتطهير الطائرة المرهونة طبقاً للاحكام المنصوص عليها في المادتين ٤٥ ، ٤٧ .

مادة ٤٣ - إذا انتقلت ملكية الطائرة المرهونة الى شخص آخر غير الراهن وتم تسجيل ذلك قبل تسجيل محضر الحجز ، فعلى الدائن الذى يباشر اجراءات حجز وبيع هذه الطائرة أن ينبه على المالك الجديد تنبيها رسمياً بالوفاء بالدين والا وجب ايقاف الاجراءات بناء على طلب المالك المذكور .

مادة ٤٤ - يجوز لمن انتقلت اليه ملكية الطائرة المرهونة أن يظهر الطائرة من كل رهن تم قيده قبل تسجيل سند ملكيته ، وله أن يستعمل هذا الحق في خلال الخمسة عشر يوماً التالية للتنبيه عليه رسمياً بالوفاء بالدين طبقاً للمادة السابقة ، كما يجوز له ذلك حتى قبل توجيه هذا التنبيه اليه أو البدء في اجراءات الحجز والبيع .

مادة ٤٥ - اذا أراد المالك الجديد للطائرة المرهونة أن يظهرها ، وجب عليه أن يعلن جميع الدائنين المقيدة حقوقهم على الطائرة في مواطنهم

المختارة المبينة في القيد باستعداده للوفاء بديونهم في حدود القدر الذى تقوم به الطائرة ويجب أن يشتمل هذا الاعلان على البيانات الآتية :

١ - ملخص لسند ملكيته يتضمن نوع التصرف وتاريخه وتاريخ ورقم تسجيله واسم المالك السابق والبيانات الخاصة بتسجيل الطائرة ، وإذا كان التصرف بيعا يذكر أيضا الثمن وبما عسى أن يكون قد تبقى منه في ذمة المشتري .

٢ - المبلغ الذى يقدره كقيمة للطائرة ، فإذا كانت الطائرة قد حجز عليها وأودعت قائمة شروط للبيع وجب ألا تقل هذه القيمة عن الثمن الاساسى المحدد في هذه الشروط ، وإذا كان التصرف بيعا وجب ألا تقل القيمة عن الباقي في ذمة المشتري من الثمن .

٣ - قائمة بالحقوق التى تم قيدها على الطائرة قبل تسجيل المالك الجديد لسند ملكيته على أن تشمل هذه القائمة تاريخ هذه القيود ومقدار الحقوق وأسماء الدائنين .

كما يجب على المالك أن ينشر في ذات الوقت ملخصا لهذا الاعلان يشمل على الاخص البيانات الواردة في البندين ١ ، ٢ من الفقرة السابقة وذلك مرة على الاقل في صحيفتين يوميتين تصدران في القاهرة .

مادة ٤٦ - يجوز لكل دائن قيد حقه على الطائرة المطالب تطهيرها ولكل كفيل لحق مقيد عليها ، ولكل صاحب حق ممتاز عليها غير مقيد ، أن يتخذ اجراءات بيع الطائرة جبرا . ويجب على طالب البيع أن يعلن المالك بذلك خلال الخمسة عشر يوما التالية للاعلان المنصوص عليه في المادة السابقة .

وتتبع في اجراءات البيع الجبرى ، أحكام الفصل الثانى من الباب الاول من هذا القانون ، على أنه يشترط أن يزيد الثمن الاساسى المحدد للمبيع بمقدار العشر على الاقل على القيمة التى حددها المالك طالب التطهير ، كما يشترط أيضا أن يودع طالب البيع خزانة المحكمة الواتمة في دائرتها

المطار الذى توجد فيه الطائرة ، مبلغا كافيًا لتغطية مصروفات البيع بالمزاد مضافا اليها ما أنفق المالك من مصروفات فى تسجيل سند ملكيته وفى إجراءات التطهير .

ولا يجوز أن يسترد طالب البيع ما استغرق من المبلغ المودع فى سداد المصروفات المشار اليها فى الفقرة السابقة اذا لم يرس المزاد بثمن يزيد بمقدار العشر على الأقل من القيمة التى حددها المالك لطلب التطهير ، فاذا رسا المزاد بهذا الثمن أو أكثر التزم الراى على المزاد بهذه المصروفات جميعها .

مادة ٤٧ - اذا لم تتخذ إجراءات بيع الطائرة الموهنة طبقا لاحكام المادة السابقة فان الطائرة تتطهر من كافة الرهن والحقوق المقيدة عليها والحقوق الممتازة غير المقيدة اذا قام المالك بايداع المبلغ الذى قيمت به الطائرة خزانة المحكمة التى يقع فى دائرتها المطار الذى توجد به الطائرة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان المنصوص عليه فى المادة ٤٥ ، والا سقطت إجراءات التطهير .

مادة ٤٨ - ينقضى الرهن الرسمى على الطائرة بأحد الاسباب الآتية :

١ - انقضاء الدين المضمون بالرهن ، ويعود معه اذا زال السبب الذى انقضى به الدين ، دون اخلال بالحقوق التى يكون الغير ، الحسن النية ، قد كسبها فى الفترة ما بين انقضاء الحق وعودته .

٢ - التطهير .

٣ - ايداع الثمن الذى رسا به المزاد فى حالة البيع الجبرى للطائرة أو دفعه الى الدائنين الذين تسمح مراتبهم باستيفاء حقوقهم من هذا الثمن .

الفصل الثانى

فى الحقوق الممتازة على الطائرة

مادة ٤٩ - يكون للحقوق الآتية امتياز على الطائرة ، وتستوفى من ثمنها وفقا لترتيبها المقرر فى هذا الفصل :

١ - المصروفات التى أنفقت لمصلحة جميع الدائنين فى التنفيذ على الطائرة وبيعها وتوزيع ثمنها •

٢ - الديون المتعلقة بالمكافآت المستحقة عن انقاذ الطائرة والمصاريف غير العادية اللازمة للمحافظة عليها •

٣ - التعويضات المستحقة عن الاضرار التى تلحقها الطائرة بالغير على سطح الارض ، سواء كان الضرر ناتجا من الطائرة ذاتها أو من سقوط شخص أو شئ منها مالم يكن مالك الطائرة أو مستغلها قد قام بالتأمين عن هذه الاضرار لمصالح المضرورين تأميناً يغطى قيمة التعويضات المستحقة فى هذه الحالة أو نسبة عشرين فى المائة من قيمة الطائرة وهى جديدة أو أى القيمتين أقل •

٤ - الديون التى استحققت فى آخر رحلة قامت بها الطائرة أو أوشكت على القيام بها قبل بيعها جبريا طبقا لاحكام الفصل الثانى من الباب الاول من هذا القانون وذلك نتيجة اصلاحها أو صيانتها أو استقبالها أو ترحيلها أو ترويدها بما يلزمها من وقود أو زيوت أو ما يلزم ركبها أو طاقمها من مواد غذائية أو استهلاكية •

وتحدد مرتبة امتياز كل من هذه الحقوق فيما بينها طبقا لترتيب ورودها فى الفقرة السابقة •

مادة ٥٠ - تتبع الحقوق المبينة فى المادة السابقة الطائرة فى أى يد كانت وتنتقل فى حالة هلاكها الى الحق الذى يترتب للملكها عن هذا الهلاك كالتعويض ومبلغ التأمين وتتقدم الحقوق المشار اليها فى البنود

(١) ، (٢) ، (٣) من المادة السابقة على أى حق آخر على الطائرة مهما كان تاريخ قيده .

مادة ٥١ - يكون ترتيب الحقوق المنصوص عليها فى البند (٢) من المادة ٤٩ فيما بينها بحيث تقدم بعضها على بعض على عكس الترتيب التاريخى الحوادث التى كانت سببا فى نشأتها .

مادة ٥٢ - يقتصر حق الامتياز المقرر للتعويضات المنصوص عليها فى البند (٣) من المادة ٤٩ على عشرين فى المائة من ثمن الطائرة المنقولة بهذا الامتياز ، فاذا زادت التعويضات المذكورة على هذه النسبة تكون الزيادة دينا عاديا .

مادة ٥٣ - يكون لما يستحق لبائع الطائرة من الثمن وملحقاته امتياز على الطائرة المبينة ويجب أن يقيد هذا الامتياز طبقا لوضع واجراءات قيد الرهن الرسمى وتكون مرتبة هذا الامتياز من وقت القيد .

مادة ٥٤ - تسرى على حقوق الامتياز على الطائرة فيما لم يرد فيه نص خاص فى هذا الفصل أحكام الرهن الرسمى الواردة فى الفصل الاول من هذا الباب وذلك بالقدر الذى لا تتعارض فيه مع طبيعة هذه الحقوق .

مادة ٥٥ - تنقضى الحقوق الممتازة للأسباب ذاتها التى ينقضى بها حق الرهن الرسمى ، ومع ذلك فان الحقوق الممتازة المنصوص عليها فى البنود (٢) ، (٣) ، (٤) من المادة ٤٩ تنقضى بمضى ثلاثة أشهر اذا لم يتم قيدها ، وتبدأ هذه المدة من تاريخ الحادث الذى كان سببا فى نشأة الحقوق المنصوص عليها فى البند رقم (٣) ، أو من تاريخ اكتمال الاعمال التى كانت سببا لنشأة الحقوق الواردة فى البندين رقمى (٢) ، (٤) .

وتتقطع المدة المذكورة باجراءات الحجز والبيع واجراءات التطهير كما تتقطع أيضا بالاتفاق بين ذوى الشأن على تحديد مبلغ الدين اتفاقا ثابت التاريخ أو برفع دعوى للمطالبة به أمام القضاء .

الباب الثالث

أحكام عامة واحكام ختامية

مادة ٥٦ - لا تسرى أحكام هذا القانون على الطائرات المخصصة للاغراض العسكرية ، ويقصد بالطائرة فى تطبيق أحكام هذا القانون كل آلة أو جهاز يرتفع ويسير فى الهواء بقوة آلية محركا اعتمادا على رد فعل الهواء .

مادة ٥٧ - مع عدم الاخلال بالاحكام الواردة فى هذا القانون ، تعتبر الطائرة مالا منقولاً ومع ذلك ، فان التصرفات والوقائع التى ترتب انشاء أو نقل أو انقضاء حق الملكية أو الحقوق العينية الأخرى على الطائرة لا تكون حجة على الغير الا اذا اشهرت بطريق التسجيل أو القيد بحسب الاحوال فى السجلات المشار اليها فى المادة ٥٩ .

مادة ٥٨ - فيما عدا احوال البيع الجبرى لا يجوز نقل تسجيل الطائرة الى دولة أخرى قبل تسوية الحقوق المسجلة أو المقيدة عليها رضاء أو قضاء .

مادة ٥٩ - تحدد بقرار من رئيس الجمهورية الجهة الادارية المختصة بتسجيل الطائرات (١) .

وتنظم بقرار من الوزير المختص كيفية تسجيل الطائرات فى السجلات التى تعد لذلك فى الجهة الادارية المشار اليها فى الفقرة السابقة ، ويبين ذلك القرار قواعد واجراءات شهر ما يرد على الطائرة من حقوق أو تصرفات أو اجراءات أو أحكام وذلك عن طريق التسجيل أو القيد أو التأشير فى السجلات المذكورة . كما يحدد هذا القرار قواعد واجراءات توثيق

(١) نصت المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ١٩٢ لسنة ١٩٧٧ على أن تعتبر الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى هى الجهة الادارية المختصة فى مجال تطبيق احكام المادتين ٥٩ ، ٦٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية فى ١٩/٥/١٩٧٧ - العدد ٢٠) .

المحررات الخاصة بالتصرفات التى ترد على الطائرات ، وكيفية التصديق على التوقيعات فيها ، والنماذج أو الشهادات التى تعطى بناء على طلب ذوى الشأن من واقع البيانات التى تتضمنها هذه السجلات (١) .

مادة ٦٠ - للجهة الادارية المختصة التى يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية (٢) الحق فى حبس الطائرة ضمانا لاستيفاء الرسوم المستحقة عليها ، والغرامات الموقعة بسبب مخالفتها لقواعد وأنظمة الملاحة الجوية ، ولهذه الجهة أيضا الحق فى حبس الطائرة ضمانا لمصاريف ازالة هذا الخطام .

كما يكون لهذه الجهة حق بيع الخطام اداريا بالمازاد والحصول على مصاريف الازالة من الثمن . على أنه اذا كانت الطائرة مسجلة فى مصر ، وجب اخطار الدائنين المقيدة حقوقهم على الطائرة ، وذلك فى مواطنهم المختارة المبينة بالقيد ، ويتم الاخطار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول قبل ميعاد البيع بثلاثين يوما على الاقل .

مادة ٦١ - تستحق الرسوم المبينة فيما يأتى على تسجيل الطائرات وكذا على اجراء أى تسجيل أو قيد أو تأشير أو محو مما نص عليه القانون :
١ - نصف فى الالف من قيمة الطائرة وقت التسجيل ، وذلك عن تسجيل الطائرة لأول مرة فى سجل الطائرات .

٢ - نصف فى الالف من قيمة الطائرة وقت التسجيل وذلك عن تسجيل

(١) صدر قرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ٣٦٩/ط لسنة ١٩٧٨ بشأن قواعد واجراءات تسجيل الطائرات والحقوق والتصرفات التى ترد عليها (الوقائع المصرية فى ٣٠/١١/١٩٧٨ - العدد ٢٧١) . المعدل بالقرار ٩٣/ط لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية فى ٣/٧/١٩٨٢ - العدد ١٥٣) .

(٢) نصت المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ١٩٢ لسنة ١٩٧٧ على أن تعتبر الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى هى الجهة الادارية المختصة فى مجال تطبيق احكام المادتين ٥٩ ، ٦٠ ، من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية فى ١٩/٥/١٩٧٧ - العدد ٣٠) .

التصرفات والوقائع والاحكام المنشئة أو المناقلة للملكية ، فإذا كان التصرف أو الواقعة أو الحكم المطلوب تسجيله يقتصر على حصة من الطائفة ، حصل الرسم على أساس نصف فى الألف من قيمة تلك الحصة وقت التسجيل •

٣ - ربع فى الألف من مبلغ الدين المضمون بالرهن ، وذلك عن قيد الرهن • فإذا لم يكن الدين معين المقدار ، حصل الرسم على أساس ربع فى الألف من قيمة الطائفة المرهونة وقت القيد •

٤ - ربع فى الألف من قيمة الحق الممتاز وقت القيد ، وذلك عن قيد الامتياز •

٥ - عشر فى الألف من قيمة الدين المتخالف عليه ، وذلك عن محو قيد الرهن أو الامتياز •

مادة ٦٢ - تحصل الرسوم الآتية عن الوقائع المبينة قرين كل منها :

١ - عشرة جنيهاً عن تسجيل محضر الحجز على الطائفة •

٢ - جنيهان عن كل تأشير على محضر الحجز •

٣ - جنيه واحد عن كل صحيفة • أى مستخرج من التسجيلات والقيود والتأشيرات الواردة فى سجل الطائفة ، يضاف اليه عشرون قرشاً عن كل سنة إذا كان المستخرج شاملاً لأكثر من سنة واحدة •

٤ - جنيهان عن كل شهادة بتسجيل الطائفة أو تسجيل أى محرر أو واقعة بسجلها أو قيد رهن أو امتياز عليها •

مادة ٦٣ - يفرض رسم ثابت على توثيق المحررات الخاصة بالتصرفات التى ترد على الطائرات والتصديق على التوقيعات فيها ، وذلك على النحو الآتى :

١ - جنيهان عن كل صحيفة من كل محرر مطلوب توثيقه •

٢ - جنيه واحد عن كل صحيفة من أى مستخرج من محرر تم توثيقه •

٣ - جنينه واحد عن التصديق على كل امضاء أو ختم •

مادة ٦٤ - فى تطبيق أحكام المادتين ٦٢ و ٦٣ يكون الحد الاقصى لعدد الاسطر فى كل صحيفة ٢٥ سطرا ، والحد الاقصى لعدد الكلمات فى السطر الواحد ١٢ كلمة •

مادة ٦٥ - تمتعى مؤسسة مصر للطيران من أداء الرسوم المنصوص عليها فى المواد ٦١ و ٦٢ و ٦٣ •

كما يجوز تخفيض هذه الرسوم كلها أو بعضها أو الاعفاء منها وذلك فى الحالات التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير الطيران المدنى •

مادة ٦٦ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره •

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٩٦ (٢٣ مارس سنة ١٩٧٦) •

(ثالثا) تشريعات متفرقة

تشريعات متفرقة

خاتمة بالطيران المدنى

— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن توحيد مؤسسة الخطوط الجوية السورية وشركة مصر للطيران فى شركة واحدة تسمى الشركة العربية المتحدة للطيران (الجريدة الرسمية فى ١٩/٣/١٩٦٠ — العدد ٦٦) المعدل بالقرار بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٠ . وقد صدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون رسوم الطيران المدنى ، ونص فى مادته الثالثة على أن يلغى من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ المعدل له ما تتضمنه كل منها من أحكام تخالف أحكام هذا القانون (الجريدة الرسمية فى ١١/٨/١٩٨٣ — العدد ٣٢ تابع) .

— القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تبادل البرقيات الخاصة بشركات النقل الجوى فى الجمهورية (الجريدة الرسمية فى ٩/٢/١٩٦٥ — العدد ٣٠) .

— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٩٣١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى (الجريدة الرسمية فى ٢٥/١١/١٩٧١ — العدد ٤٧) .

— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٩٣٥ لسنة ١٩٧١ بإنشاء المعهد القومى للتدريب على أعمال الطيران المدنى (الجريدة الرسمية فى ٢٥/١١/١٩٧١ — العدد ٤٧) .

— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٧٥ بإعادة تنظيم مؤسسة مصر للطيران (الجريدة الرسمية فى ٣/٧/١٩٧٥ — العدد ٢٧) ، المعدل بالقرار الجمهورى رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٨ .

— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣٩ لسنة ١٩٧٨ باعادة تنظيم هيئة ميناء القاهرة الجوى (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٨/٩/٢٨ — العدد ٣٩) ، المعدل بالقرار الجمهورى رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٨٩ .

— قرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ٣٦٩/ط لسنة ١٩٧٨ بشأن قواعد واجراءات تسجيل الطائرات والحقوق والتصرفات التى ترد عليها (الوقائع المصرية فى ١٩٧٨/١١/٣٠ — العدد ٢٧١) ، المعدل بالقرار رقم ٩٣/ط لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٢/٧/٣ — العدد ١٥٣) .

— قرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ٢٥٥/ط لسنة ١٩٨٢ فى شأن الغاء قرار وزير الطيران المدنى رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ بتحويل مؤسسة مصر للطيران الى شركة مساهمة عامة (الوقائع المصرية — العدد ١٥٣ فى ١٩٨٢/٧/٣) .

— قرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ٢٨٧/ط لسنة ١٩٨٢ بتشكيل اللجنة العليا لسياسات الطيران المدنى (الوقائع المصرية — العدد ٢٠٦ فى ١٩٨٢/٩/٧) ، المعدل بالقرار رقم ٥٣٤/ط لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية — العدد ١٠٨ فى ١٩٨٣/٥/٨) . والقرار رقم ٤٨/ط لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية العدد ١٠٨ فى ١٩٨٣/٥/) .

— القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون رسوم الطيران المدنى ومقابل استغلال حقوق النقل الجوى واشغال واستغلال مبانى وأراضى الموانى الجوية والمطارات (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٣/٨/١١ — العدد ٣٢ تابع) . وقد صدر تنفيذًا لاحكام هذا القانون العديد من القرارات الوزارية أهمها القرارات أرقام ٣١٧/ط لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/١٠/١٦ — العدد ٣٣٥) المعدل بالقرار رقم ٣٢٩/ط لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/١/١٢ — العدد ١٠) و ١٩٤ / ط لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/٦/٢٤ — العدد ١٤٤) و ٢٣٧/ط لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/٨/٢٤ — العدد ١٩٥) و ٥٢٢/ط لسنة

١٩٨٥ (الوقائع المصرية فى ١١/١/١٩٨٦ - العدد ٩ المعدل بالقرار رقم ١٣٢/ط لسنة ١٩٨٦) و ٢١٠/ط لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ٦/٧/١٩٨٦ - العدد ١٥٢) و ٢٧٠/ط لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ٢٤/٣/١٩٨٨ - العدد ٧٢ ، المعدل بالقرار رقم ٣٤٣/ط لسنة ١٩٨٧) ، و ٣٣٠ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ١٢/١٠/١٩٨٦ - العدد ٢٢٩ تابع) و ٢٨١/ط لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ١١/١١/١٩٨٧ - العدد ٢٥٥) و ٥٣٧/ط لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية فى ١٢/١٢/١٩٨٨ - العدد ٢٨١) و ٣٨٥/ط لسنة ١٩٨٩ (الوقائع المصرية فى ٣١/١٠/١٩٨٩ - العدد ٢٤٧) •

— قرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ٣١٨/ط لسنة ١٩٨٤ بشأن تنظيم منح تراخيص الخدمات الارضية للطائرات (الوقائع المصرية فى ١٥/٨/١٩٨٤ - العدد ١٨٨) •

— قرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ٣٢/ط لسنة ١٩٩٠ بشأن مزاولة نشاط الخدمة الارضية للطائرات فى الموانىء والمطارات المصرية (الوقائع المصرية فى ٢٢/٩/١٩٩٠ - العدد ٢١٥) •

(رابعا) اتفاقيات دولية

أهم التشريعات

بشأن علاقات مصر الدولية فى الطيران المدنى

— مرسوم ١٩٥٠/٥/١١ يصدار البروتوكول المحرر بموفتريال فى ١٩٤٧/٥/٢٧ والمعدل لمعاهدة الطيران المدنى الدولى الموقعة بشيكاغو فى ١٩٤٤/١٢/٧ • (الوقائع المصرية فى ١٩٥٠/٥/١٥ — العدد ٤٩) •

— القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٤ بالموافقة على الاتفاق الموقود بين الحكومة المصرية وهيئة الطيران المدنى الدولى بشأن الامتيازات والحصانات والتسهيلات والموقع فى ١٩٥٣/٨/٢٧ • (الوقائع المصرية فى ١٩٥٤/٢/٢٠ — العدد ١٤ مكرر) •

— القانون رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٥٥ بالموافقة على اتفاقية فارسوفيا الدولية للطيران الموقع عليها بمدينة فارسوفيا فى ١٩٢٩/١٠/١٢ • (الوقائع المصرية — العدد ٩٥ مكرر أ فى ١٩٥٥/١٢/١١) •

— القرار الجمهورى رقم ٢٨٦١ لسنة ١٩٦٢ بشأن الموافقة على الاتفاقية المكملة لاتفاقية وارسو لتوحيد بعض قواعد النقل الجوى الدولى الذى يقوم به شخص آخر غير الناقل المتعاقد والموقعة بمدينة جواد لاختارا بالمكسيك بتاريخ ١٩٦١/٩/١٨ • (الجريدة الرسمية فى ١٩٦٤/٩/١ — العدد ١٩٨) •

— القرار الجمهورى رقم ٣١٣٩ لسنة ١٩٦٥ بشأن الموافقة على الاتفاقية الخاصة بإنشاء مجلس للطيران المدنى للدول العربية التى واثق عليها مجلس جامعة الدول العربية فى ١٩٦٥/٣/٢١ مع التحفظ بشرط التصديق (الجريدة الرسمية فى ١٩٦٨/٢/٢٢ — العدد ٨) •

— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٥١ لسنة ١٩٦٩

بالموافقة على انضمام الجمهورية العربية المتحدة الى الاتفاقية المتعلقة
بالاعتراف الدولى بالحقوق على الطائرات الموقعة فى جنيف بتاريخ
١٩٤٨/٦/١٩ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق (الجريدة الرسمية فى
١٩٧٠/٣/٥ - العدد ١٥) •

— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨٥٣ لسنة ١٩٦٩
بشأن الموافقة على القانون الاساسى بانشاء هيئة أفريقية للطيران المدنى
الموقع فى أديس أبابا بتاريخ ١٩٦٩/١/١٧ (الجريدة الرسمية فى
١٩٧٥/٤/١٧ - العدد ١٦) •

— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢١٩٧ لسنة ١٩٦٩
بالموافقة على قبول الجمهورية العربية المتحدة البروتوكول الخاص بحجية
نصوص معاهدة الطيران المدنى الدولى بالثلاث لغات (شيكاغو ١٩٤٤)
والموقع عليه فى بيونس آيرس فى ١٩٦٨/٩/٢٤ وذلك مع التحفظ بشرط
التصديق (الجريدة الرسمية - العدد ٣٨ - فى ١٩٧٠/٩/١٧) •

— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٠٦٣ لسنة ١٩٧١ بشأن
الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية الى اتفاقية الجرائم والافعال
الافرى التى تتركب على متن الطائرات المعقودة فى طوكيو بتاريخ
١٩٦٣/٩/١٤ (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٥/٥/١ - العدد ١٨) •

— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن
الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية الى اتفاقية مكافحة الاستيلاء
غير المشروع على الطائرات الموقعة فى لاهائ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٦ •
(الجريدة الرسمية فى ١٩٧٥/٧/٢٤ - العدد ٣٠) •

التعديلات التشريعية الموضوع

| م | النص المعدل | مكان النشر ص | أداة التعديل | مكان النشر | |
|----|-------------|-----------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

التعديلات التكميلية الموضوعة

| م | النص المعدل | مكان النشر من | أداة التعديل | مكان النشر | |
|----|-------------|---------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

التحيزات التثبيعية للهيكل

| م | النقص المعدل | مكان التشخيص ص | أداة التفتيش | مكان الضرر | |
|----|--------------|----------------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

التعديلات التكميلية للموضوع

| ٢ | النص المعدل | مكان النشر من | أداة التعديل | مكان النشر | |
|----|-------------|---------------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

فهرس الجزء الثامن عشر

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| | ضرائب ورسوم (١) |
| ٧ | أولا - الضرائب على الدخل |
| | - القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب |
| ٧ | على الدخل |
| | - قرار وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ بإصدار |
| ١٢٥ | اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب على الدخل |
| | - نصوص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق |
| | العدالة الضريبية التي أبقي عليها القانون رقم ١٥٧ |
| ١٧٨ | لسنة ١٩٨١ |
| | - قرار وزير المالية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٨ باللائحة |
| | التنفيذية للفصل الرابع من القانون رقم ٤٦ لسنة |
| ١٨١ | ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية |
| | - القانون رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن الترخيص |
| | لمجلس الوزراء في إبرام اتفاقات ثنائية أو جماعية |
| ١٨٧ | لتلافي ازدواج الضريبة الدولي |
| ١٨٩ | ثانيا - الضريبة على الاستهلاك |
| | - القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة |
| ١٨٩ | على الاستهلاك |
| | - قرار وزير المالية رقم ٢٩٩ مكرر لسنة ١٩٨١ بإصدار |
| ٢١٢ | اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الاستهلاك .. |

(١) صدر بعد انتهاء طبع هذا الجزء من الموسوعة القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات (الجريدة الرسمية في ١٩٩١/٥/٢ - العدد ١٨ تابع « ٢ ») كما صدر قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ باللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات (الوقائع المصرية في ١٩٩١/٦/١ - العدد ١٢٣ تابع) • لزم التنويه •

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٢٣٢ | ثالثا - الضريبة على مرتبات المصريين بالخارج |
| ٢٣٢ | - القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ بفرض ضريبة على مرتبات العاملين المصريين بالخارج |
| ٢٣٤ | - قرار وزير المالية رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٨٩ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ .. |
| ٢٤٢ | رابعا - الضريبة على العقارات المبنية |
| ٢٤٢ | - القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية |
| ٢٦٠ | - قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٤ بتنفيذ احكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ |
| ٢٦٥ | - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الايجارات بمقدار الالهفاءات |
| ٢٦٨ | - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ بتحصيل ضريبة العقارات المبنية المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ استثناء من احكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ |
| ٢٧١ | خامسا - الضريبة على الاطيان |
| ٢٧١ | - المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ خاص بتقدير ايجار الاراضى الزراعية لاتخاذها اساما لتعديل ضرائب الاطيان |
| ٢٧٥ | - القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان |
| ٢٨١ | - قرار وزير المالية فى ٩ ابريل سنة ١٩٤٠ بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ .. |
| ٢٨٥ | - القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ بتخفيف الضريبة على صغار ملاك الاراضى الزراعية |
| ٢٨٨ | - قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٣ بتنفيذ احكام القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ .. |

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| - القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ بشأن تقرير بعض الاعفاءات لصغار الملاك من ضريبة الاطيان الزراعية والضرائب والرسوم الاضافية الملحق بها وكذلك من ضريبتى الدفاع والامن القومى | ٢٩١ |
| - قرار وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن تحديد قواعد تطبيق الاعفاءات لصغار الملاك من ضريبة الاطيان والضرائب والرسوم الاضافية المقررة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ واجراءات اثبات الملكية والحيازة فى مجال الاعفاءات | ٢٩٤ |
| سادسا - الضريبة على المصارح | ٢٩٩ |
| - القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ بفرض رسم اضافى للاعمال الخيرية | ٢٩٩ |
| - القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المصارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى | ٣٠٣ |
| - قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ .. | ٣١٠ |
| - قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن فرض ضريبة جهاد على بعض محال الفرجة والملاهى | ٣١٣ |
| - القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن تقرير بعض الاعفاءات الضريبية لدور العرض السينمائى | ٣١٥ |
| - القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بالضرائب المفروضة على دور العرض السينمائى | ٣١٧ |
| - قرار وزير الاعلام والثقافة رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ | ٣١٩ |
| - قرار وزير المالية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٦ ببعض الاحكام الخاصة بالضرائب على دور العرض السينمائى | ٣٢٢ |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٢٣٤ | سابعاً - ضريبة الأيلولة |
| ٣٢٤ | - القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون ضريبة الأيلولة |
| ٣٤٨ | - قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٩ باللائحة التنفيذية لقانون ضريبة الأيلولة |
| ٣٦٧ | ثامناً - رسم تنمية موارد الدولة |
| ٣٦٧ | - القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة |
| ٣٧٦ | - قرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ |
| ٣٩٢ | التعديلات التشريعية للموضوع |
| ٣٩٧ | طب ومهن ومنشآت طبية |
| ٣٩٩ | لولا - تشريعات تنظيم المهن الطبية |
| ٣٩٩ | - القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الكيمياء الطبية والبكتريولوجيا والباثولوجيا وتنظيم معامال التشخيص الطبى ومعامال الأبحاث العلمية ومعامال المستحضرات الحيوية |
| ٤٢٧ | - القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الطب |
| ٤٣٥ | - القانون رقم ٤١٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الطب البيطرى |
| ٤٤١ | - القانون رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة التوليد |
| ٤٤٨ | - قرار وزير الصحة رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٨٢ باللائحة التنفيذية لقانون مزاولة مهنة التوليد رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٤ |
| ٤٥٣ | - القانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الطب وجراحة الاسنان |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ٤٦٠ | - القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مهنة العلاج النفسي |
| ٤٦٦ | - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم مزاوله مهنة صانعي الأسنان ومحال صنعها |
| ٤٧١ | - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن اعادة تنظيم مزاوله مهنة تجهيز النظارات الطبية وبيعها في اقليمي الجمهورية |
| ٤٧٩ | - القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم مهنة العلاج الطبيعي |
| ٤٨٥ | - قرار وزير الصحة رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ |
| ٤٩٠ | - قرار وزير الصحة باللائحة تنظيم مزاوله مهنة التصريض |
| ٥٠٠ | - قرار وزير الصحة العمومية باللائحة تنظيم مزاوله مهنة التدليك الطبي |
| ٥٠٣ | ثانيا - تشريعات تنظيم نقابات المهن الطبية |
| ٥٠٣ | - القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة الاطباء |
| ٥٢٩ | - القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة أطباء الاسنان |
| ٥٤٩ | - القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة الاطباء البيطريين |
| ٥٦٩ | - القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء نقابة مهنة التصريض |
| ٥٦٦ | - القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٣ بشأن اتحاد نقابات المهن الطبية |
| ٦١٢ | ثالثا - تشريعات تنظيم المنشآت الطبية |
| ٦١٢ | - القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية |
| ٦٢١ | - القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٦٣٣ | - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن إعادة تنظيم بنوك العيون |
| ٦٣٦ | - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم وإدارة المستشفيات والوحدات الملحقة بالمجالس المحلية |
| ٦٣٩ | - القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ في شأن تنظيم الاسعاف الطبى العام |
| ٦٤٢ | - قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٠٠٢ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية |
| ٦٤٨ | التعديلات التشريعية للموضوع |
| ٦٥١ | طرق وكبارى واتفاق |
| ٦٥٣ | أولا - الطرق العامة |
| ٦٥٣ | - مرسوم ١٩٣٩/١/٩ خاص بتسمية الطرق العامة |
| ٦٥٥ | - القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن اشغال الطرق العامة |
| ٦٦٣ | - قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ |
| ٦٧٩ | - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة |
| ٦٨٧ | - قرار وزير النقل رقم ١٥٢ لسنة ١٩٧٠ باللائحة التنفيذية لقانون الطرق العامة رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ |
| ٦٩٢ | ثانيا - الهيئة العامة للطرق والكبارى |
| ٦٩٢ | - قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء الهيئة العامة للطرق والكبارى |
| ٦٩٩ | ثالثا - الهيئة القومية للاتفاق |
| ٦٩٩ | - القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة القومية للاتفاق |
| ٧٠٤ | التعديلات التشريعية للموضوع |

| | |
|---|--------|
| فهرس | ٨٨١ |
| الموضوع | الصفحة |
| طيران مدنى | ٧٠٧ |
| اولا - الطيران المدنى | ٧٠٩ |
| - القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الطيران المدنى | ٧٠٩ |
| - قرار وزير الطيران المدنى رقم ١/ط لسنة ١٩٨٩ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون الطيران المدنى | ٧٨٠ |
| ثانيا - الطائرات | ٨٤٣ |
| - القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالطائرات | ٨٤٣ |
| ثالثا - تشريعات متفرقة خاصة بالطيران المدنى | ٨٦٦ |
| رابعا - اتفاقيات دولية | ٨٦٩ |
| - اهم التشريعات بشأن علاقات مصر الدولية فى الطيران المدنى | ٨٦٩ |
| التعديلات التشريعية للموضوع | ٨٧١ |
| فهرس الجزء الثامن عشر | ٨٧٥ |



المؤلف

- ١ - العجز تحت يد البنوك سنة ١٩٦٤
- ٢ - العجز الإدارى عليها وعملا سنة ١٩٦٧
- ٣ - منازعات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية سنة ١٩٦٩
- ٤ - طرق الطعن في الأحكام المدنية والتجارية سنة ١٩٧٥
- ٥ - العجز الإدارى عليها وعملا (طبعة ثانية) سنة ١٩٧٦
- ٦ - العجز الإدارى عليها وعملا (طبعة ثالثة) سنة ١٩٨١
- ٧ - طرق الطعن في الأحكام المدنية والتجارية (طبعة ثانية) سنة ١٩٨٣
- ٨ - الوحييز في النظرية العامة للاقتزام سنة ١٩٨٤
- ٩ - منازعات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية (طبعة ثانية) سنة ١٩٨٨
- ١٠ - الاستئناف في الأحكام المدنية والتجارية سنة ١٩٨٩
- ١١ - مخونة التشريع والقضاء في المواد المدنية والتجارية (مبنى - تجارى
مراسمات - أثبات) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد في التشريع
والقضاء والتطبيقات الفقهية (٥ كلاسير) سنة ١٩٧٠
- ١٢ - مخونة التشريع والقضاء في مواد القوانين الخاصة (أسـوال
شخصية - اصلاح زوامى - مـبـينات إجتهابية - حجز ادارى -
عمل مبنى بالحكومة - عمل بالقطاع الخاص - عمل بالقطاع
المعلم - اهجر الاثن) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد في
التشريع والقضاء والتطبيقات الفقهية (٨ كلاسير) سنة ١٩٧٣
- ١٣ - الموسوعة الذهبية للمبادئ القانونية التى اصدرتها محكمة النقض
المصرية بدانترتها المدنية والجنائية - منذ انشائها في عام ١٩٢١
وحتى عام ١٩٧٩ (٢٠ مجلدا و ٢ فهرس) سنة ١٩٨١
- ١٤ - الموسوعة الذهبية للمبادئ القانونية التى اصدرتها محكمة النقض
المصرية بدانترتها الجنائية والمدنية - صدر منها حتى الآن :
(أ) المـعد الأول من الإصدار الجنائى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .
(ب) المـعد الأول من الإصدار المدنى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .
(ج) المـعد الثانى من الإصدار المدنى : يضم مبادئ الفترة من أول
عام ١٩٨١ حتى آخر يونيو عام ١٩٨٤ (٢ مجلد) .

(د) العدد الثاني من الإصدار الجنائي : يضم مبادئ الفترة من أول

عام ١٩٨١ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٥ .

(هـ) العدد الثالث من الإصدار الجنائي : يضم مبادئ الفترة من أول

أكتوبر عام ١٩٨٤ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٧ .

(و) العدد الثالث من الإصدار الجنائي : يضم مبادئ الفترة من

أول أكتوبر عام ١٩٨٥ حتى آخر يونيه عام ١٩٩٠ .

١٥ — موسوعة بحر التشريع والقضاء : تتنحى موضوعى لكافة التشريعات المعمول بها فى مصر حتى مستوى القرار الوزارى — الصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا وفى المستقبل باذن الله — محدلة ونفا لآخر تعديل ، ومرتبعة بوضعها ترتيبا محتيا ، ومطلعا عليها بامم واحدد المسادى القانونة التى قريتها وتقررها بحكمنا النقض والادارية العليا

وقد سدر منها حتى الآن :

● الجزء الأول : يضم : مقدمة ، عرض موضوعى لمبادئ القضاء فى مادة التشريع ، الدستور ، القانون الجنائى .

● الجزء الثانى : يضم : قانون التجارة ، القانون البحرى ، قانون الاتبات ، قانون المراممات .

● الجزء الثالث : يضم : قانون العقوبات ، قانون الاجرامات الجنائية ، قانون النقض الجنائى .

● الجزء الرابع : يضم تشريعات : آثار ومناخف ، اجائب ، اجتباعات ومظاهرات وتجمهر ، أحداث ، احزاب سيلية ، احوال شخصية ، احوال معنية .

● الجزء الخامس : يضم تشريعات : اذاعة وتليفزيون ، ازهر ، استثمار المال العربى والاجنبى ، استصلاح الاراضى ، اسكان ، اسلحة ونخائر ومفرقات .

- **الجزء السادس :** يضم تشريعات : ائتماء ضلعة ، اصلاح زراعى ، اعياد ومواسم ، امن الدولة ، اموال الدولة .
- **الجزء السابع :** يضم تشريعات : اموال مصلحة ، لوسمة واتواط مخفية ، ايجار الاملاك ، باعة مخجولون ، بترول وثروة معدنية ، براءات الاختراع والملكية الصناعية .
- **الجزء الثامن :** يضم تشريعات : بريد ، بقاء وعدم ، بورصة ، تليم ، تلين .
- **الجزء التاسع :** يضم تشريعات التالونات الاجتماعية .
- **الجزء العاشر :** يضم تشريعات : تجارة داخلية ، تخطيط قوى ، تربية وتعليم ، تسول ، تشريع .
- **الجزء الحادى عشر :** يضم تشريعات : تصدير واستيراد ، تموزن .
- **الجزء الثانى عشر :** يضم تشريعات : تعبئة عامة واحصاء ، تعليم على ، تعمير وتخطيط عمرانى ، تلوث البيئة .
- **الجزء الثالث عشر :** يضم تشريعات : تموين وتسمير جبرى ، تنظيم وادارة ، تيسيرات بسبب الحرب ، ثقافة (فنون وآداب) ، ثورة يوليو ١٩٥٢ ، جبانات ، جمارك .
- **الجزء الرابع عشر :** يضم تشريعات : جمعيات ومؤسسات خاصة ، جنسية ، جوازات السفر واقامة الاجانب ، حالة جنائية ، حجر صحى ، حجز ادارى ، حراس خصوصيون ، حراسة ، حقوق سياسية ، حكم محلى (ادارة محلية) ، خدمة عسكرية ووطنية ، خمور .
- **الجزء الخامس عشر :** يضم تشريعات : دخان وتمباك ، دعارة ، دعاية واعلان ، دفاع مدنى وشعبى ، دمقة ، دور الكتب والوثائق ، ديانات غير اسلامية ، دين اسلامى ، رئاسة الدولة ، رقابة ادارية ، رى وصرف ، زراعة .

● الجزء السادس عشر : يضم تشريعات : سجون ، سكك حديدية ، سلك دبلوماسى وقنصلى ، سمرة عقارية ، سندات التنمية ، سياحة وفنادق ، شباب ورياضة ، شرطة وامن عام ، شركات .

● الجزء السابع عشر : يضم تشريعات : شعار الدولة وخاتمها ، شهادات إدارية ، شهر عقارى وتوثيق ، شواطئ ، شئون اجتماعية ، صحافة واعلام ، صحة ونظافة عامة ، صناعة حربية ، صناعة مدنية ، صياقة ومحصولون ، صيد ، هيدلة ودواء .

● الجزء الثامن عشر : يضم تشريعات : ضرائب ورسوم ، طب ومهن ومنشآت طبية ، طرق وكبارى ، طيران مدنى .

رقم الايداع ٤١٥٠ لسنة ١٩٩١

مطابع سجل العرب

